مَعرفَةُ الرَّبِّ

كتابُ نَبْتُ الحَبِّ

شَرْحُ قَصيدَةِ رَفْعِ التَّبِّ في مَعْرفَةِ الرَّبِّ



بِقَلَمِ النَّاظِمِ

خادِمِ المَنْهَجِ الرَّبَّاني

سِبطِ الجِيلانِي

تحذير

وقع في الطبعة الأولى من هذا الكتاب خطأ في تنضيد البيت رقم ١٥٥، والصواب أن تُجعل كلمةُ «نُزُولُهُ» مكان كلمة «انتقاله»، وذلك في كل من الصفحة ٢٧٧ و٣٦١ من تلك الطبعة

نبت الحب
في حل ألفاظ رفع الحجب
في معرفة الرب

بسم الله الرحمن الرحيم

نَبْتُ الْحَبِّ

فِي حَلِّ أَلْفَاظِ رَفْعِ التَّبِّ فِي مَعْرِفَةِ الرَّبِّ

بِقَلَمِ النَّاظِمِ

خادِمِ المَنْهَجِ الرَّبَّانِي

سِبْطِ الجِيلانِي

١٤٢٨هـ

حُقُوقُ الطَّبْعِ لَيْسَتْ مَحْفُوظَةً
لِلمُؤَلِّف وَحْدَهُ

عَمَلاً بأحْكامِ الشَّرْعِ الإسْلامِيِّ

لا يُمْنَعُ مالِكُ هذِهِ النُّسْخَةِ مِنْ إعَادَةِ طَبْعِهَا أوِ اسْتِنْسَاخِهَا بِأَيَّةِ كَمِّيَّةٍ ولَوْ لأَغْرَاضٍ تِجَارِيَّةٍ

الطَّبعَةُ الثّالِثَةُ
مَزِيدَةٌ ومُنَقَّحَةٌ
١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م
النَّاشِرُ: المُؤَلِّفُ
sibtuljilani@gmail.com
بَيْرُوتُ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إهــداء

غَـرَسْـتُ بِـشَـرْحِ رَفْـعِ الـتَّـبِّ حَـبًّـا ... فَـأَنْـبَـتَ حَـبَّـهُ لِـلـرَّبِّ حُـبٌّ(١)

وَنَــوَّرَ بِــالــهُــدَى نَــوْراً مُــنِــيــراً ... فَـضَــاءَ بِـنُـورِهِ فِـكْـرٌ وَقَـلْـبُ(٢)

وحُـزْتُ السَّـبْـقَ في نَـظْـمِـي وشـرْحِـي ... بِـفَـضْـلِ اللهِ مَـنْ لِـهُـدَاهُ أَصْـبُـو(٣)

وإِنِّــي الـيَــوْمَ أُهْــدِي نَـبْـتَ حَـبِّـي ... لِـمَـنْ لَـوْلاهُ مـا إِنْ كُـنْـتُ أَحْـبُـو(٤)

سِبْطُ الجِيلانِي

---

(١) أَيْ أَنَّ النَّاظِمَ شَرَحَ قَصِيدَتَهُ رَفْعَ التَّبِّ شَرْحاً مُفِيداً نافِعاً سَمَّاهُ نَبْتَ الحَبِّ بِدافِعٍ مِنْ حُبِّ اللهِ (الذي هُوَ مَيْلُ القَلْبِ إِلى عِبادَةِ اللهِ وامْتِثالِ أَوَامِرِهِ)، وأَمَّا الحَبُّ (بِفَتْحِ الحاءِ) فَهُوَ البَذْرُ، وهُوَ هُنا كِنايَةٌ عَمَّا أَوْدَعَهُ في الشَّرْحِ مِنْ مَعْلُوماتٍ مُفِيدَةٍ نافِعَةٍ.

(٢) أَيْ أَنَّ شَرْحَ نَبْتِ الحَبِّ، بِما فِيهِ مِنَ الحَقِّ، أَخْرَجَ أَزْهَاراً بَيْضاءَ مُنِيرَةً، أَيْ فَوائِدَ عِلْمِيَّةً جَلِيَّةً نَافِعَةً، فاهْتَدَى بِها مَنْ نَفَعَهُ اللهُ بِها مِنَ القُرَّاءِ. فَنَوَّرَ هُنا مَعْناها: أَخْرَجَ نَوْرَهُ (بِفَتْحِ النُّونِ) أَيْ زَهْرَهُ الأَبْيَضَ، وضَاءَ مَعْناها: أَنارَ وَأَشْرَقَ.

(٣) أَيْ أَنَّ نَظْمَ رَفْعِ التَّبِّ وشَرْحَهُ نَبْتَ الحَبِّ فاقا كَثِيراً مِنَ المُتُونِ والشُّرُوحِ لِما حَوَياهُ مِنْ تَصْحِيحٍ لِمفاهِيمَ وبَيانٍ لمَعارِفَ هِيَ أَحْوَجُ ما يَحْتاجُهُ المَرْءُ لِيَنْجُوَ يَوْمَ القِيامَةِ، وذلِكَ بِأُسْلُوبٍ بَدِيعٍ وتَوْضِيحٍ مُناسِبٍ، وكُلُّ ذلِكَ بِفَضْلِ اللهِ الَّذِي يَرْجُوهُ النَّاظِمُ والشَّارِحُ وَيَتَطَلَّعُ إِلى الفَوْزِ بِهُداهُ أَيْ تَثْبِيتِهِ عَلى الهُدَى، فَأَصْبُو مَعْناها: أَحِنُّ وَأَتَشَوَّقُ.

(٤) فِي هذا البَيْتِ يُهْدِي الشَّارِحُ هذا الشَّرْحَ إِلى مَنْ عَلَّمَهُ وَأَرْشَدَهُ صَغِيراً حتَّى اشْتَدَّ عُودُهُ وَأَصْبَحَ قادِراً بِعَوْنِ اللهِ عَلَى الإِتْيَانِ بِمِثْلِ هذا النَّظْمِ وَشَرْحِهِ، فَقَدِيماً قِيلَ: لَوْلاَ المُرَبي ما عَرَفْتُ رَبِّي، فَأَحْبُو مَعْناها: أَزْحَفُ كما يفْعَلُ الصَّبيُّ قبلَ أنْ يَتعَلَّمَ المَشْيَ.

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثّالِثَةِ

الـحَـمْـدُ لـلـهِ واجِـبِ الـوُجُـود[1] ❊ وواهِـبِ الـخَـيْـرِ والـجُـود ❊ والصَّلاةُ والسَّلامُ على خَيْرِ الأَنام ❊ وخاتَمِ الأَنْبِياءِ والرُّسُلِ الكِرام ❊ سَيِّدِنا ومَوْلانا مُحَمَّد ❊ المُؤَيَّدِ المُمَجَّدِ المُسَدَّد ❊ وعلى آلِهِ الطّاهِرِين ❊ وصَحابَتِهِ الطَّيِّبِين ❊

أما بَعْدُ فَلَمّا شارَفَتِ الطَّبْعَةُ الثّانِيَةُ مِنْ كِتابِي هذا أَنْ تَنْفَد ❊ وجَعَلْتُ أُحَدِّثُ نَفْسِي بِطَبْعَةٍ ثالِثَةٍ رَجاءَ أَنْ يَنْفَعَ اللهُ تَعالَى بِها كَما نَفَعَ بِسابِقَتَيْها وأَزْيَد ❊ لَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَهَيَّأَتْ لِذلِكَ الأَسْباب ❊ بِفَضْلِ اللهِ الكَرِيمِ الوَهّاب ❊ فَكانَتْ فُرْصَةً طَيِّبَةً لِتَدارُكِ ما وُجِدَ في سابِقَتَيْها مِنْ أَخْطاءٍ مَطْبَعِيَّةٍ ولا سِيَّما في التَّشْكِيل ❊ ولِلْقِيامِ بِما ظَهَرَتِ الحاجَةُ إِلَيْهِ مِنْ تَوْضِيحٍ أَوْ تَعْدِيل ❊

وقَدْ زِدْتُ فِهْرِسًا إجْمالِيًّا مُخْتَصَرًا في أَوَّلِ الكِتاب ❊ قَبْلَ فِهْرِسِهِ التَّفْصِيلِيِّ المَوْصُوفِ بِالإِسْهاب ❊ وحَذَفْتُ مِنَ آخِرِهِ مَسْرَدَ العَناوِينِ

(١) **واجِبِ الوُجُودِ**: أيِ الَّذِي يَجِبُ عَقْلًا لَهُ الوُجُودُ بِلا ابْتِداءٍ ولا انْتِهاءٍ؛ فَاللهُ تَعالَى هُوَ وَحْدَهُ المَوْجُودُ الَّذِي يَسْتَحِيلُ عَقْلًا أَنْ يَسْبِقَ وُجُودَهُ عَدَمٌ أو يَلْحَقَهُ عَدَمٌ، كَما هُوَ مُبَيَّنٌ في مَوْضِعِهِ مِنْ هذا الكِتابِ.

المُرَتَّبِ على أَحْرُفِ الهِجاء * لِما ظَهَرَ لي مِنْ قِلَّةَ جَدْواهُ لِأَغْلَبِ القُرّاء * ولِأَجْعَلَ مَكانَهُ مُلْحَقًا مُفَصَّلًا في مَسْأَلَةِ الكَسْبِ والتَّكْلِيف * تَمَسُّ الحاجَةُ إِلَيْهِ في مِثْلِ هذا التَّأْلِيف * **وصَدَّرْتُ هذِهِ الطَّبْعَةَ بِتَحْذِيرٍ مِنْ خَطَأٍ مَطْبَعِيٍّ عُجاب * اسْتُبْدِلَتْ فِيهِ كَلِمَةٌ بِأُخْرَى في الطَّبْعَةِ الأُولَى مِنْ هذا الكِتاب** * لا أَحْسَبُهُ إلّا مُحاوَلَةً مِنَ الشَّيْطانِ اللَّعِين * لِلتَّشْوِيشِ على المُتَعَلِّمِين * حَفِظَنا اللهُ مِنْ حَبائِلِه * وعَصَمَنا مِنْ شَواغِلِه * وإِنِّي مُلْتَمِسٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ أَمْكَنَهُ الوُصُولُ إلى نُسْخَةٍ مِنَ الطَّبْعَةِ الأُولَى * أنْ يُبادِرَ مَشْكُورًا إلى تَغْيِيرِ هذا الخَطَأِ بِالسُّرْعَةِ القُصْوَى * ولَهُ الأَجْرُ والثَّواب * مِنَ اللهِ الكَرِيمِ الوَهّاب *

وأَسْأَلُ اللهَ العَظِيم * أنْ يَجْعَلَ في هذِهِ الطَّبْعَةِ الخَيْرَ العَمِيم * إنَّه سَمِيعٌ كَرِيم * رَؤُوفٌ رَحِيم*

سِبْطُ الجِيلانِيِّ
بيروت في ١٠ المحرم ١٤٣٤هـ
٢٤/ ١١/ ٢٠١٢م

الفِهْرِسُ الإجْمالِيُّ العامُّ

الفِهْرِسُ التَّفْصِيلِيُّ العامُّ

المُقَدِّماتُ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الشَّرْحِ

الافْتِتَاحُ

الحمدُ للهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنا بالإسْلامِ، دِينِ أَنْبيائِه وأَوْلِيائِهِ، وجَعَلَنا مِنْ أُمَّةِ خَيْرِ الأَنامِ، أَعْظَمِ نِعَمِهِ وآلائِهِ[1]، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وأَحِبَّائِهِ.

أَهَمُّ العُلُومِ مَعْرِفَةُ اللهِ

أمّا بَعْدُ، فإنَّ أنْفَسَ ما تَحَرَّكَ به اللِّسانانِ[2]، وأشْرَفَ مَا تَعَاقَبَ عَلَيْهِ الْمَلَوَانِ[3]، وأسْمَى مَا اشتَغَلتْ بِهِ الأَذْهَانُ، وأَوْلَى ما ارْتَحَلَتْ لأَجْلِهِ الرُّكْبَانُ، وأعْلَى مَا تَعَلّقَتْ بِهِ هِمَّةُ إنْسَانٍ، مَعْرِفَةُ خَالِقِ الأَكْوَانِ؛ وذلِكَ بِمَعْرِفَةِ مَا يَجِبُ ومَا يَسْتَحِيلُ ومَا يَجُوزُ في حَقِّهِ تَعَالَى

---

(١) **الآلاءُ**: جَمْعُ أَلَا وهِيَ النِّعْمَةُ.

(٢) **اللِّسانان**: هُما اللِّسانُ والقَلَمُ.

(٣) **المَلَوَانِ**: هُما اللَّيْلُ والنَّهارُ.

بِالدَّلِيلِ والبُرْهَانِ، وتَنْزِيهِهِ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الخَلْقِ وسِمَاتِ الحَدَثانِ(١)، كَالزِّيَادَةِ والنُّقْصَانِ، والجِهَةِ والمَكَانِ، والجِرْمِ(٢) والجُسْمَانِ(٣)، مَعَ الاعْتِرَافِ بِأَنَّ اللهَ لا تُحِيطُ بِهِ الأذْهَانُ، والإقْرَارِ بِأَنَّ مَعْرِفةَ المَخْلُوقِ لِحَقِيقَةِ خَالِقِهِ لَيْسَتْ بِالإمْكَانِ.

ولا غَرْوَ(٤)، فمَعْرِفةُ الخالِقِ أوْلَى مِنْ مَعْرِفَةِ أَيِّ مَخْلُوقٍ، والعِلْمُ المُوصِلُ إِلَيْهَا أَشْرَفُ مِنْ أَيِّ عِلْمٍ مَكْتُوبٍ أَوْ مَنْطُوقٍ، وقَدْ سَمَّى العُلَماءُ هذا العِلْمَ بعِلْمِ التَّوْحِيدِ، لأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى إفْرادِ المَعْبُودِ مِنَ العَبِيدِ، وسَمَّوْهُ أَيْضًا عِلْمَ العَقِيدَةِ وعِلْمَ أُصُولِ الدِّينِ وعِلْمَ الكَلامِ(٥)، وقَدْ رَأَيْتُ العِنَايةَ بِهَذَا العِلْمِ ذِي الشَّأْنِ قَلَّتْ بَيْنَ الأَنَامِ، حَتَّى صِرْنا نَرَى رِجَالاً تَفَقَّهُوا في الفُرُوعِ، لَكنَّهُمْ لَمْ يُحَصِّلوا مِنْ هَذَا العِلْمِ الضَّرُورِيِّ سِوَى النَّزْرِ اليَسِيرِ الَّذِي لا يُسْمِنُ ولا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ؛ بَلْ تَجَرَّأَ أَقوامٌ فذَمُّوا الاشْتِغالَ بِهَذَا العِلْمِ الجَلِيلِ جَهْلاً، وعَدُّوهُ بِدعَةً سَيِّئَةً مَضْمُونًا وشَكْلاً، ولِذَلِكَ وَجَدَ أَهْلُ الزَّيْغِ والضَّلالِ المَجالَ مَفْتُوحًا

(١) **سِمَاتُ الحَدَثان**: هِيَ عَلاماتُ الحُدُوثِ أيْ دَلائِلُ كَوْنِ الشَّيْءِ مَخْلُوقًا دَخَلَ في الوُجُودِ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ.

(٢) **الجِرْمُ**: (بِكَسْرِ الجِيمِ) هُوَ الحَجْمُ.

(٣) **الجُسْمَانُ**: أي الجِسْمُ.

(٤) **الغَرْو**: هُوَ العَجَبُ.

(٥) هَذَا هُوَ عِلْمُ الكَلامِ المَحْمُودِ، وأَمَّا الكَلامُ المَذْمُومُ فَهُوَ مَا كَانَ فِيهِ تَرْوِيجٌ لِعَقَائِدِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ والبِدَعِ، أَوْ تَعَمُّقٌ وتَكَلُّفٌ بِلا فَائِدَةٍ، أَوْ إِغْرَاقٌ لِلْعَوَامِّ فِيمَا يَسْتَغْلِقُ عَلَيْهِمْ ولا يَحْتَاجُونَهُ (لِمَزِيدٍ مِنَ البَيَانِ انْظُرْ **مُقَدِّمَةٌ ثانِيَةٌ**: **تَنْبِيهَاتٌ هَامَّةٌ** في الصَّفْحَةِ ٣٩، وكَذَلِكَ **فَائِدَةٌ**: **في تَأْكِيدِ أَهَمِّيَّةِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ** في الصَّفْحَةِ ١٧٩).

لِيَتَسَرَّبوا إلى العَوَامِّ، ويُشَوِّشُوا عَقائِدَهُمْ بالتُّرَّهَات[١] والأَوْهَامِ.

غَالِبُ مَا رَأَيْتُ مِنْ كُتُبِ العَقِيدَةِ المَطْبُوعَةِ لا تَفِي بِالحَاجَةِ العَصْرِيَّةِ

كَمَا أنَّ غَالِبَ مَا رَأَيْتُ مِنْ كُتُبِ العَقِيدَةِ المَطْبُوعَةِ في هَذَا العَصْرِ الأَخِيرِ، عَلَى كَثْرَتِهَا لا تَفِي بِحَاجَةِ الجَمِّ الغَفِيرِ[٢]، ولا سِيَّمَا في بَابِ مَعْرِفَةِ اللَّطِيفِ الخَبِيرِ، إِمَّا لِبُعْدِ عِبَارَاتِهَا عَنْ أَفْهامِهِمْ بِسَبَبِ تَقَدُّمِ زَمَنِ تَصْنِيفِهَا، وإمَّا لِضَعْفِ تَبْوِيبِهَا وتَقْسِيمِهَا وتَأْلِيفِهَا، أَوْ لِتَعَمُّقِهَا في مَباحِثَ عَوِيصَةٍ ومَسَائِلَ مُسْتَغْلِقَةٍ عَلَى الأفْهَامِ[٣]، لا يَحْتاجُها غالِبُ الأَنَامِ، أَوْ لافْتِقَارِهَا إلى الدِّقَّةِ، أَوْ لِتَلَوُّثِهَا بِخِلافِ العَقِيدَةِ الحَقَّةِ، أو لِمُبالَغَتِهَا في الاخْتِصَارِ، إلى حَدِّ تَشْوِيشِ الأفْكَارِ، أو لِتَقْصِيرِهَا في التَّحْذِيرِ والتَّنْبِيهِ، مِمَّنْ يُخِلُّ[٤] بِالتَّنْزِيهِ.

بَعْضُ مَحَاسِنِ قَصِيدَةِ رَفْعِ التَّبِّ

وقَدْ وَفَّقَنِيَ المَوْلَى عَزَّ وجَلَّ فنَظَمْتُ أُرْجُوزَةً[٥] تَعْلِيمِيَّةً عَذْبَةَ اللَّفْظِ، سَهْلَةَ الحِفْظِ، بَيَّنْتُ فِيهَا لِلْخَلْقِ، عَقِيدَةَ أَهْلِ الحَقِّ، في مَعْرِفَةِ الحَقِّ[٦]،

---

(١) **التُّرَّهاتُ**: أيْ الباطِلُ.

(٢) **الجَمُّ الغَفِيرُ**: أي الجَمْعُ الكَثِيرُ.

(٣) **مُسْتَغْلِقَةٌ على الأفْهامِ**: أيْ مُسْتَشْكِلَةٌ يَصْعُبُ فَهْمُها.

(٤) **أَخَلَّ بِالشَّيْءِ**: اشْتَدَّ في الإِضْرارِ بِهِ، وقَصَّرَ فِيهِ.

(٥) **أُرْجُوزَة**: أيْ قَصِيدَةٌ من بَحْرِ الرَّجَز.

(٦) **الحَقُّ**: هُنا هُوَ اللهُ تَعالَى.

وضَمَّنْتُهَا كُلَّ ما يَحْتَاجُهُ الإنْسَانُ، مِنْ أُصُولِ الإِيمَانِ، في مَعْرِفَةِ الرَّحْمٰنِ، وفَصَّلْتُ فِيهَا القَوْلَ في تَنْزِيهِ اللهِ البَرِّ، لِمَسِيسِ الحَاجَةِ إلى هَذَا الأَمْرِ، ولا سِيَّمَا في هَذَا العَصْرِ، وفَضَحْتُ في مُقدِّمَةِ النَّظْمِ، أَخْطَرَ خَصْمٍ، أَعْنِي المجُسِّمَةَ المُنْحَرِفِينَ، المُخالِفِينَ لَنا في أُصُولِ الدِّينِ، وأَسْمَيْتُهَا: «رَفْعَ التَّبِّ[1] في مَعْرِفَةِ الرَّبِّ»، وقَدْ جَاءَتْ بِحَمْدِ اللهِ قُرَّةً لعُيُونِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، أَهْلِ الحَقِّ والطَّاعَةِ، شَوْكَةً في عُيُونِ أَهْلِ البِدَعِ والأَهْواءِ، أَهْلِ السَّخَافَةِ والغَبَاءِ، وكَانَتْ لِحَظِّهَا مِنَ الوُضُوحِ، مِنْ أَشْبَهِ الْمُتُونِ بِالشُّرُوحِ، ومَعَ هَذَا رَأَيْتُ أَنْ أَخُصَّهَا بِشَرْحٍ، زِيادَةً في النُّصْحِ.

بَعْضُ مَحَاسِنِ هَذَا الشَّرْحِ

وقَدْ يَسَّرَ لِيَ المَوْلَى عَزَّ وجَلَّ، فَشَرَحْتُ قَصِيدَتِي التَّعْلِيمِيَّةَ هذِهِ شَرْحًا لَطِيفًا يُقَرِّبُ عِبَارَاتِهَا لِلْقُرَّاءِ، ويُسَلِّطُ عَلَى دُرِّهَا الأَضْواءَ، لَيْسَ بالطَّوِيلِ المُمِلِّ، ولا بالقَصِيرِ المُخِلِّ، بَذَلْتُ فِيهِ الجُهْدَ في تَبْسِيطِ الأُسْلُوبِ، وتَوْضِيحِ المَطْلُوبِ، دُونَ إخْلالٍ بالذَّوْقِ والفَطانَةِ، وعُدُولٍ إلى الرَّكَاكَةِ والرَّطَانَةِ[2]، وأَسْمَيْتُهُ «نَبْتَ الْحَبِّ، في حَلِّ أَلْفَاظِ رَفْعِ التَّبِّ، في مَعْرِفَةِ الرَّبِّ»، رَجَاءَ أَنْ يَكُونَ في هَذَا الشَّرْحِ الصَّيِّبِ، إِنْبَاتُ مَا بَذَرْتُهُ في المَتْنِ مِنَ البَذْرِ الطَّيِّبِ.

---

(١) **التَّبُّ**: هُوَ الخُسْرانُ والهَلاك.

(٢) **الرَّطانَةُ**: الكَلامُ بِغَيْرِ العَرَبِيَّة، والمَقْصُودُ هُنا شِدَّةُ ضَعْفِ التَّرْكِيبِ ورَكاكَتِهِ.

وإنْ أكُنْ تأنَّقْتُ[١] بَعْضَ الشَّيْءِ في مُقَدِّمةِ الشَّرْحِ هذِهِ كَعَادَةِ المُتَقَدِّمِينَ[٢]، ونَسَجْتُ في تَنْمِيقِها[٣] عَلَى مِنْوالِ[٤] المُتَأدِّبِينَ[٥]، وأَغْرَبْتُ[٦] فِيهَا بَعْضَ الإِغْرَابِ بِالنِّسْبَةِ لِغالِبِ المُعَاصِرِينَ، فَقَدْ تَوَخَّيْتُ[٧] في سَائِرِ هَذا الشَّرْحِ الوُضُوحَ المُبِينَ، وحَرَصْتُ عَلَى شَرْحِ كُلِّ عِبَارَةٍ يُخْشَى أَنْ تَسْتَشْكِلَ عَلَى بَعْضِ القَارِئِينَ، ولَمْ أَسْتَشْهِدْ فيهِ بِكَلامِ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى كَثْرَتِهِ، ولا ضَمَّنْتُهُ سِوَى مَا لا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الاسْتِدْلالِ عَلَى وَفْرَتِهِ، تَجَنُّبًا لِلإِطَالَةِ في غَيرِ مَوْضِعِهَا، ورَغبةً في بَيَانِ المَقْصُودِ بِأَخْصَرِ عِبَارةٍ وأَسْرَعِهَا، ومَعَ هَذَا فَسَتَرانِي في شَرْحِيَ اللَّطِيفِ هَذَا مُسْهِبًا حَيْثُ لا بُدَّ مِنَ الإِسْهَابِ[٨]، مُطْنِبًا حَيْثُ لا مَفَرَّ مِنَ الإِطْنَابِ[٩].

---

(١) **التَّأَنُّقُ**: طَلَبُ ما هُوَ أَعْجَبُ، والمَقْصُودُ هُنا طَلَبُ تَحْسِينِ الكَلامِ بِما يُعْجِبُ مِنَ الأَلْفاظِ والأَساليبِ والمُحَسِّناتِ البَلاغِيَّةِ.

(٢) **المُتَقَدِّمُونَ**: أَيِ الَّذِينَ تَقَدَّمُوا عَلَى عَصْرِنا، وسَبَقُونا في الزَّمَنِ، مِنَ المُؤَلِّفِينَ.

(٣) **التَنْمِيقُ**: التَزْيِينُ، والمَقْصُودُ هُنا تَزْيِينُ الكَلامِ بِالأَلْفاظِ والأَساليبِ والمُحَسِّناتِ البَلاغِيَّةِ.

(٤) **المِنْوالُ**: هُوَ النَّوْلُ أي الخَشَبُ الَّذِي يَلُفُّ عَلَيْهِ الحائِكُ الثَّوْبَ الَّذِي يَحِيكُهُ. ويُقَالُ لِمَنْ شَابَهَ غَيْرَهُ في عَمَلِهِ: نَسَجَ عَلَى مِنْوَالِهِ.

(٥) **المتأدِّبُونَ**: أَيِ الأُدَباءُ الَّذِينَ يُحْسِنُونَ ما هُوَ جَمِيلٌ مِنَ النَّظْمِ أو النَّثْرِ.

(٦) **أغرَبْتُ**: أيْ جِئْتُ بِعِباراتٍ غَرِيبَةٍ.

(٧) **تَوَخَّيْتُ**: أَيْ قَصَدْتُ وتَعَمَّدْتُ.

(٨) **الإسْهابُ**: هُوَ تَطْوِيلُ الكَلامِ.

(٩) **الإطْنابُ**: ضِدُّ الإيجازِ.

وقَدْ نَثَرْتُ في ثَنايا الشَّرْحِ فَوائِدَ عَقَدِيَّةً مُهِمَّةً، كُلٌّ في بابِها، بَدَأْتُ كُلاًّ مِنْها بِكَلِمَةِ «فائِدَةٌ:»، وأَحَطْتُها في الطِّباعَةِ بِإِطارٍ، تَمْيِيزًا لَها، ولَفْتًا لِنَظَرِ القَارِئِ إِلَيْها، وجَعَلْتُ لِكُلٍّ مِنْها عُنْوانًا، فَيُمْكِنُ لِمَنْ أَرادَ أَنْ يَسْتَعْرِضَ ما في الكِتابِ مِنْ هذِهِ الفَوائِدِ، أَنْ يَرَى عَناوِينَها، كُلٌّ في بابِهِ، في الفِهْرِسِ العَامِّ في أَوَّلِ الكِتابِ، أَوْ يَنْظُرَ هَذِهِ العَناوِينَ مَجْمُوعَةً مُتَتالِيَةً، مُرَتَّبَةً عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ، في المَسْرَدِ الأَبْجَدِيِّ في آخِرِ الكِتابِ.

كما أَنَّني جَعَلتُ في أَوَّلِ الكِتابِ، بَعْدَ مُقَدِّمَةِ الشَّرْحِ هَذِهِ، وقَبْلَ الشُّرُوعِ في شَرْحِ القَصِيدَةِ، ثَلاثَةَ أَبْوابٍ، أَوْ قُلْ ثَلاثَ مُقَدِّماتٍ إِضافِيَّةٍ، **فالمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ** تَنْبِيهاتٌ مُهِمَّةٌ، تَناوَلْتُ فِيها بَعْضَ مَا قَدْ يَخْطُرُ في بَالِ بَعْضِ القُرَّاءِ مِنَ اعْتِراضاتٍ أَوِ انْتِقاداتٍ أَوْ تَساؤُلاتٍ، **والمُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ** تَعْقِيبٌ مُهِمٌّ عَلَى كَلامِي عَلَى الوَهَّابِيَّةِ في مُقَدِّمَةِ النَّظْمِ وشَرْحِها، **والمُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ** بَيانُ مَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

ولا يَفُوتُنِي هُنا أَنْ أُنَوِّهَ[١] بِما ضَمَّنْتُهُ مِنْ مَعْلُوماتٍ مُهِمَّةٍ، في شَرْحِي لأَبْياتِ مُقَدِّمَةِ النَّظْمِ، والَّذِي يَبْدَأُ بَعْدَ مُقَدِّماتِ هذا الشَّرْحِ الأَرْبَعِ، أعني هذِهِ المُقَدِّمَةَ، الَّتِي بَيْنَ يَدَيْكَ، والمُقَدِّماتِ الثَّلاثَ الَّتِي تَلِيها، المُشارَ إِلَيْها أَعْلاهُ، فَقَدْ بَيَّنْتُ فِيهِ أُمُورًا يَحتاجُ إلى مَعْرِفَتِها كُلُّ مُسْلِمٍ، كَمَعْرِفَةِ الأَنْبياءِ، والفَرْقِ بَيْنَ النَّبِيِّ غَيرِ الرَّسُولِ والنَّبِيِّ الرَّسُولِ، ومَعْنَى الوَحْيِ، ومَعْنَى المُعْجِزَةِ، ومَعْنَى الوَلِيِّ، ومَعْنَى

(١) **أُنَوِّهُ بِهِ**: أَيْ أُشِيدُ بِهِ، وأُثْنِي عليه، وأُظْهِرُهُ.

الكَرامَةِ، ومَعْنَى البِدْعَةِ، والفَرْقِ بَيْنَ بِدْعَةِ الهُدَى وبِدْعَةِ الضَّلالَةِ، إِلى غَيْرِ ذلِكَ مِنَ المَعانِي النَّفِيسَةِ، والفَوائِدِ الجَلِيلَةِ، الَّتي لا بُدَّ مَعَ مَعْرِفَةِ اللهِ مِنْ مَعْرِفَتِها.

وقَدْ عَمَدْتُ إلى كُلِّ كَلِمَةٍ أَشْكَلَتْ عَلَى أَحَدِ طُلاّبِ العِلْمِ، الَّذِينَ أَقْرَأْتُهُمْ في الطَبَعاتِ التَّجْرِيبِيَّةِ مِنْ هَذا الشَّرْحِ، فَشَرَحْتُها في الهامِشِ، ولَوْ كانَتْ وَاضِحَةً بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ، رَغْبَةً في تَذْلِيلِ كُلِّ عَقَبَةٍ تَحُولُ دُونَ الفَهْمِ.

في نِيَّتِي أَنْ أُتْبِعَ شَرْحِي هَذَا شَرْحًا مُطَوَّلاً أَتَوَسَّعُ فِيهِ في بَيانِ الأَدِلَّةِ

وفي نِيَّتِي أَنْ أُتْبِعَ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ هذا الشَّرْحَ اللَّطِيفَ شَرْحًا مُطَوَّلاً، أُكْثِرُ فِيهِ مِنَ النَّقْلِ والاسْتِدْلالِ والاسْتِشْهادِ، وأَبْسُطُ فِيهِ القَوْلَ في أَدِلَّةِ مَسَائِلِ الاعْتِقَادِ، دَفْعًا لِخَفِيَّاتِ المَهَالِكِ، عَنْ كُلِّ سَالِكٍ، وإزالةً لِكُلِّ شُبْهةٍ[(١)] مُظْلِمَةٍ وتَشْوِيشٍ حَالِكٍ[(٢)]، وإِرْوَاءً لِغُلَّةِ[(٣)] طَالِبِ الدَّلِيلِ، الَّذِي يَحْتَاجُ إِلى مَعْرِفَةِ التَّفْصِيلِ، ويَقْوَى عَلَى التَّحْقِيقِ والتَّحلِيلِ، وإِظْهَارًا لاتِّفَاقِ عُلَمَائِنَا الأَعْلامِ، عَلَى مَا بَيَّنْتُهُ مِنْ أُصُولِ عَقَائِدِ الإِسْلامِ.

---

(١) **الشُبْهَةُ**: ما يَشْتَبِهُ ويَلْتَبِسُ ويَخْتَلِطُ عَلَى المَرْءِ، والمَقْصُودُ هُنا ما يَتَوَهَّمُهُ البَعْضُ حَقًّا وهُوَ في الحَقِيقَةِ باطِلٌ، أَوْ يَحْسَبُونَهُ دَلِيلاً، ولَيْسَ كَذلِكَ.

(٢) **الحالِكُ**: هُوَ شَدِيدُ السَّوادِ.

(٣) **الغُلَّةُ**: حَرارَةُ العَطَشِ.

مُلاحَظَاتٌ عَلَى هَذِهِ الطَّبْعَةِ

- رَأَيْتُ ـ تَسْهِيلاً على القَارِئِ الكَرِيمِ ـ أنْ يُطْبَعَ الشَّرْحُ بِحَيْثُ تَظْهَرُ أبياتُ النَّظمِ المَشْرُوحَةُ مَعَ شَرْحِها في صَفْحَةٍ وَاحِدَةٍ، فتكونُ هيَ في أعْلَى الصَّفْحةِ، ويكونُ شَرْحُها في أسْفلِ الصَّفْحةِ.

- قُمْتُ بِتَرقِيمِ أبْياتِ النَّظْمِ، ورَقَّمْتُ الشَّرْحَ بِأرْقامِ ما يَشْرَحُهُ من الأبياتِ، ليَسْهُلَ على القارِئِ الانْتِقالُ مِنَ البَيْتِ إلى شَرْحِهِ والعَكْسُ.

- رأيتُ أنْ يُطْبَعَ مَتْنُ النَّظْمِ (أيْ قَصِيدَةُ «رَفْعِ التَّبِّ») مَرَّةً ثَانِيَةً في آخِرِ الكِتابِ على حِدَةٍ، مُجَرَّدًا مِنَ الشَّرْحِ، تَسْهيلاً على مَنْ يُرِيدُ حِفْظَهُ، أو يَبْتَغِي قِراءَةَ أبياتِ النَّظْمِ مُنْفَرِدَةً عن شَرْحِها، وليس عِنْدَهُ مَتْنُ النَّظْمِ المَطْبُوعُ وَحْدَهُ.

- رأيتُ أنْ أضبِطَ بالشَّكْلِ كَلِمَاتِ النَّظْمِ وكَلِمَاتِ الشَّرْحِ حَرْفًا حَرْفًا تَسْهِيلاً على المُبْتَدِئِينَ، وصِغارِ الطَلَبَةِ، ومَنْ لا إِلْمَامَ لَهُ بالعَرَبِيَّةِ مِنَ القُرَّاءِ.

- قَسَّمْتُ الشَّرْحَ عَلَى أَبْوابٍ وفُصُولٍ ومَباحِثَ وفَوائِدَ، ووَضَعْتُ لِكُلٍّ مِنْها عُنْوانًا يُبَيِّنُ أَهَمَّ ما يَشْرَحُهُ مِنْ كَلِماتِ أَبْياتِ النَّظْمِ ومَعانِيها وما يَتَعَلَّقُ بِها، وجَعَلْتُ كُلاًّ مِنَ الفَوائِدِ المَنْثُورَةِ في إِطارٍ يُمَيِّزُها عَنْ سائِرِ الشَّرْحِ.

- جَعَلْتُ الفِهْرِسَ العامَّ في أَوَّلِ الكِتابِ، شامِلاً لِعناوِينِ أَبْوابِ الشَّرْحِ وفُصُولِهِ ومَباحِثِهِ وفَوائِدِهِ، بِحَيْثُ يُمْكِنُ مِنْ مُطالَعَتِهِ، قَبْلَ قِراءَةِ الكِتابِ، مَعْرِفَةُ أَهَمِّ ما يَتَناوَلُهُ الشَّرْحُ مِنْ مَواضِيعَ ومَفاهِيمَ.

● رَأَيْتُ أَنْ أُورِدَ في آخِرِ الكِتابِ فِهْرِساً لِعناوِينِ أَبْوابِ الشَّرْحِ وفُصُولِهِ ومَباحِثِهِ وفَوائِدِهِ، مُرَتَّبَةً عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ، يُسَهِّلُ الرُّجُوعَ إِلَيْها، ويُمَكِّنُ مِنَ اسْتِعْراضِ عَناوِينِ ما نَثَرْتُ في الشَّرْحِ مِنْ فَوائِدَ مُتتالِيَةً في مَسْرَدٍ واحِدٍ.

● أُجِيزُ لِكُلِّ المُسْلِمِينَ رِوَايَةَ هَذَا الكِتابِ نَظْمًا وشَرْحًا.

● لا أَمْنَعُ أَحَدًا مِنَ اسْتِنْسَاخِ هَذَا الكِتابِ وتَصْوِيرِ ما شاءَ مِنْهُ، أو إِعَادَةِ طَبْعِهِ، بِأَيَّةِ كَمِّيَّةٍ، ولَوْ لأَغْراضٍ تِجارِيَّةٍ، بَلْ أُشَجِّعُ إِخْوانِي في الإِسْلامِ عَلَى ذَلِكَ وأُرَغِّبُهُمْ فِيهِ، حِرْصاً عَلَى نَشْرِ العِلْمِ، ولا أُطالِبُ مَنْ يَفْعَلُ ذلك بِأَيِّ شَيْءٍ سِوَى الأمانَةِ في النَّقْلِ وعَدَمِ الاجْتِزاءِ المُخِلِّ، وأَرْجُو مِنْهُ الدُّعاءَ لي بِظَهْرِ الغَيْبِ؛ فَحُقُوقُ الطَّبْعِ والاسْتِنْسَاخِ في الشَّرْعِ الإِسْلامِيِّ لَيْسَتْ مَحْفُوظَةً لِلْمُؤَلِّفِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَمْلِكُ نُسْخَةً مِنَ الكِتَابِ، كَمَا بَيَّنْتُ في بَحْثِيَ المَطْبُوعِ «الإِعْلانُ بِالإِنْكَارِ».

خاتِمَةُ مُقَدِّمَةِ الشَّرْحِ

واللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ في كُلٍّ مِنْ قَصِيدَةِ «رَفْعِ التَّبِّ» وشَرْحِهَا هذا «نَبْتِ الحَبِّ» النَّفْعَ العَمِيمَ، وأَنْ أَرَاهُمَا في مِيزَانِ حَسَناتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ.

بَيْرُوتُ في ١٣ ذِي القَعْدَةِ ١٤٢٦هـ / المُوَافِقِ في ٥ كَانُونَ الأَوَّلِ ٢٠٠٥م

المُؤَلِّفُ

مُقَدِّمَةٌ ثانِيَةٌ: تَنْبِيهَاتٌ هَامَّةٌ

هَذَا النَّظْمُ وشَرْحُهُ مُوَافِقَانِ لِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الحَقِّ

لِيَعْلَمِ القَارِئُ الكَرِيمُ أَنَّنِي لَمْ أَخْرُجْ في نَظْمِ رَفْعِ التَّبِّ وشَرْحِهِ نَبْتِ الحَبِّ عَمَّا عَلَيْهِ أَهْلُ الحَقِّ، أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ[1]، قِيدَ أُنْمُلَةٍ[2]، فَقَصِيدَتِي هَذِهِ، وشَرْحُهَا هَذَا، يُعَبِّرَانِ بِصِدْقٍ عَنْ عَقِيدَةِ الإِسْلامِ، في مَعْرِفَةِ رَبِّ الأَنَامِ، كَمَا جَاءَ بِهَا خَيْرُ الأَنَامِ، عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، وفَهِمَهَا الصَّحَابَةُ الكِرَامُ، وشَرَحَهَا الأَئِمَّةُ الأَعْلامُ. ولا يُعَدُّ غالِبُ مباحِثِ هذا الشَّرْحِ مِنْ دَقائِقِ هذا العِلْمِ، الخاصَّةِ بِالخَواصِّ، ولا سِيَّما في هذا العَصْرِ، الَّذِي زادَتْ فِيهِ الحاجَةُ إلى تَصْحِيحِ عقائِدِ كَثِيرٍ مِنَ العَوامِّ، وحِفْظِها مِنَ الزَّيْغِ والتَّشْوِيشِ، فَلِلضَّرُورَةِ أَحْكامٌ، وهِيَ تُقْدَرُ بِقَدْرِها.

---

(١) انْظُرْ **مُقَدِّمَةٌ رابِعَةٌ: مَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ** في الصَّفْحَةِ ٦٥.

(٢) **قِيدَ أُنْمُلَةٍ**: القِيدُ (بِكَسْرِ القَافِ) هُوَ القَدْرُ أيْ مَبْلَغُ الشَّيْءِ، والأُنْمُلَةُ وَاحِدَةُ الأَنَامِلِ وهِيَ رُؤُوسُ الأَصَابِعِ، والمَقْصُودُ بِهَذا التَّعْبِيرِ الشَّيْءُ القَلِيلُ اليَسِيرُ.

لا حَرَجَ في تَفْصِيلِ مَا أَجْمَلَهُ القُرْآنُ والحَدِيثُ عِنْدَ الحَاجَةِ

وقَدْ يَعْتَرِضُ البَعْضُ، لا سِيَّمَا مِمَّنْ تَأَثَّرَ بِأَفْكَارِ الفِرْقَةِ الوَهَّابِيَّةِ(١)، عَلَى التَّوَسُّعِ في نَفْيِ مُشَابَهَةِ اللهِ لِلْخَلْقِ، والإطالَةِ في تَنْزِيهِ اللهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ، والتَّفْصِيلِ في تَأْوِيلِ(٢) المُتَشابِهِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، مِمَّا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَعْناهُ الظَّاهِرِيُّ مُرادًا، واسْتِعْمَالِ اصْطِلاحَاتِ القَوْمِ مِنَ الجَوْهَرِ والعَرَضِ والوَاجِبِ العَقْلِيِّ ونَحْوِهَا، ويَزْعُمُ أَنَّ هَذَا خِلافُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وصَحَابَتُهُ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ.

والجَوَابُ أَنَّهُ لا يَعْتَرِضُ هَذَا الاعْتِراضَ البَارِدَ إِلَّا مَنْ كَانَ قَلِيلَ البِضَاعَةِ مِنْ عِلْمِ العَقِيدَةِ الإِسْلامِيَّةِ، ضَيِّقَ الاطْلاعِ عَلَى مُؤَلَّفَاتِ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ فِيهَا، جَاهِلاً بِالفِقْهِ وأُصُولِهِ. فَلا حَرَجَ في التَّوَسُّعِ في شَرْحِ مَا اخْتَصَرَهُ الكِتَابُ والسُّنَّةُ عِنْدَمَا تَدْعُو الحَاجَةُ، ولا مَانِعَ مِنْ تَفْصِيلِ مَا أَجْمَلَهُ الصَّحَابَةُ عِنْدَمَا تَتَحَقَّقُ الضَّرُورَةُ، ولا جُنَاحَ(٣) في وَضْعِ المُصْطَلَحاتِ لِتَسْهِيلِ العِلْمِ وتَفْهِيمِ أَدِلَّتِهِ، كَمَا فَعَلَ

---

(١) **الوَهَّابِيَّةُ**: فِرْقَةٌ مُنْحَرِفَةٌ، تُسَمِّي نَفْسَهَا بِالسَّلَفِيَّةِ، انْظُرِ التَّفْصِيلَ عَنْهَا في المُقَدِّمَةِ الثَّالِثَةِ في الصَّفْحَةِ ٤٩، وفي الأَبْيَاتِ ١٦ إلى ٤٨ وشَرْحِهَا.

(٢) **التَّأْوِيلُ**: هُوَ حُكْمُ المُفَسِّرِ عَلَى نَصٍّ بِأَنَّ المُرَادَ مِنْهُ غَيْرُ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ، سَوَاءٌ حَدَّدَ المَعْنَى المُرَادَ أَمْ لا، فَإِنْ حَدَّدَ المَعْنَى المُرَادَ فَقَدْ فَصَّلَ، وإِلاَّ فَقَدْ فَوَّضَ وأَجْمَلَ، فَأَصْلُ التَّأْوِيلِ لا بُدَّ مِنْهُ في بَعْضِ النُّصُوصِ بِالإِجْمَاعِ، ولَكِنْ لا بُدَّ في التَّأْوِيلِ مِنْ دَلِيلٍ، فَمِنَ الضَّلالِ الْتِزَامُ التَّأْوِيلِ في كُلِّ نَصٍّ، كَمَا أَنَّ مِنَ الضَّلالِ تَرْكَهُ في كُلِّ نَصٍّ، وأَمَّا التَّأْوِيلُ التَّفْصِيلِيُّ فَلا بَأْسَ بِاللُّجُوءِ إِلَيْهِ عِنْدَ الحَاجَةِ (لِلتَّوَسُّعِ انْظُرِ الأَبْيَاتِ ١٤٢ إلى ١٥٤ وشَرْحَهَا).

(٣) **الجُنَاحُ** (بِضَمِّ الجيمِ): الإِثْمُ.

العُلَمَاءُ في أُصُولِ الفِقْهِ وأُصُولِ الدِّينِ والحَدِيثِ الشَّرِيفِ والنَّحْوِ واللُّغَةِ وغَيْرِهَا، ولا بَأْسَ في إِظْهَارِ مُوَافَقَةِ العَقْلِ لِلنَّقْلِ(١)، واسْتِخْدَامِ الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ في الدِّفَاعِ عَنِ الدِّينِ، وقَمْعِ المُشَوِّشِينَ، وإِقَامَةِ الحُجَجِ عَلَى العَقَائِدِ الإِسْلامِيَّةِ، لإِقْنَاعِ المُتَرَدِّدِينَ، وإِلْزَامِ المُخَالِفِينَ، ولا بُدَّ مِنْ صَرْفِ أَذْهانِ النَّاسِ في عَصْرِنا عَنِ المَعانِي الظَاهِرِيَّةِ لِبَعْضِ النُّصُوصِ الَتِي لَيْسَ المُرادُ مِنها ظَواهِرَها(٢)، فَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا دَرَجَ(٣) عَلَيْهِ أَهْلُ الحَقِّ سَلَفًا وخَلَفًا، قَدِيمًا وحَدِيثًا، في مُؤَلَّفَاتِهِمْ، كَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ وأَبِي حَنِيفَةَ والشَّافِعِيِّ، ومَا لا يُحْصَى مِنْ أَهْلِ العِلْمِ غَيْرِهِمْ. ويَكْفِي الاطِّلاعُ عَلَى بَعْضِ المَطْبُوعِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ في العَقِيدَةِ مِنْ مُتُونٍ وشُرُوحٍ، مِمَّا تَلَقَّاهُ أَهْلُ العِلْمِ بِالقَبُولِ، كَكِتَابِ الفِقْهِ الأَكْبَرِ لأَبِي حَنِيفَةَ، وكِتَابِ دَفْعِ شُبَهِ التَّشْبِيهِ لابْنِ الجَوْزِيِّ، وكِتَابَيِ الاعْتِقَادِ والأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ لِلْبَيْهَقِيِّ، ومَتْنِ السَّنُوسِيَّةِ وشُرُوحِهِ، ومَتْنِ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ لِلَّقَّانِيِّ وشُرُوحِهِ، ومُؤَلَّفاتِ الرَّازِيِّ، والغَزالِيِّ، حَتَّى يَظْهَرَ لِلْقارِئِ دِقَّةُ كَلامِي وصِحَّةُ مَقَالِي.

---

(١) **النَّقْلُ**: أَيِ القُرْآنُ والحَدِيثُ.

(٢) لم يَعُدْ كافِيًا في كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيانِ الاقْتِصارُ عَلَى الإِجْمالِ في نَفْيِ المَعانِي الظَّاهِرِيَّةِ غَيْرِ المُرادَةِ لِبَعْضِ الآياتِ والأَحادِيثِ، بَلْ كَثِيرًا ما يُحْوِجُنا الحالُ إِلى التَّفْصِيلِ، وذلِكَ بِتَحْدِيدِ مَعانٍ مَقْبُولَةٍ يَصِحُّ تَفْسِيرُ النَّصِّ بِها، لِنَشْغَلَ ذِهْنَ العامِّيِّ بِالمَعْنَى المَقْبُولِ شَرْعًا وعَقْلاً عَنِ المَعانِي الظَّاهِرِيَّةِ الفاسِدَةِ المَرْفُوضَةِ شَرْعًا وعَقْلاً، فَقَدْ فَسَدَتِ السَّلِيقَةُ العَرَبِيَّةُ، وانْتَشَرَ الجَهْلُ، وابْتُلِينا بِطائِفَةٍ مُنْتَسِبَةٍ إِلى الإِسْلامِ تُصِرُّ عَلَى تَرْسِيخِ هذِهِ المَعانِي الظَّاهِرِيَّةِ غَيْرِ المُرادَةِ في أَذْهانِ العَوَامِّ، وتَبْذُلُ في سَبِيلِ ذلِكَ كَثِيرًا مِنَ المالِ والوَقْتِ والجُهْدِ.

(٣) **دَرَجَ**: أَيْ مَشَى.

لا ضَرَرَ مِنْ وَضْعِ المُصْطَلَحَاتِ لِتَفْهِيمِ العِلْمِ فَعَدَمُ فِعْلِ النَّبِيِّ لَيْسَ تَحْرِيمًا

لا مُشَاحَّةَ في الاصْطِلاحِ[١]، كَمَا قَرَّرَ أَهْلُ العِلْمِ، ولا حَرَجَ في وَضْعِ المُصْطَلَحَاتِ، واسْتِعْمَالِها لِتَقْرِيبِ تَعَالِيم الإِسْلام إلى الأَذْهَانِ، ولا اعْتِرَاضَ عَلَى مَنْ يَشْرَحُ مَبَادِئَ الدِّينِ ويَبْسُطُهَا لِلْمُبْتَدِئِينَ، بِغَيْرِ عِبَارَاتِ الأَوَّلِينَ، مُرَاعِيًا حَاجَةَ مُعَاصِرِيهِ مِنَ المُتَعَلِّمِينَ، فَمَا عِلْمُ التَّجْوِيدِ وغَيْرُهُ مِنَ العُلُومِ الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَ زَمَنِ النُّبُوَّةِ خِدْمَةً لِلدِّينِ إِلَّا مِنْ هَذَا القَبِيلِ، ولَيْسَ كُلُّ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ وأَصْحَابُهُ مَمْنُوعًا عَلَيْنَا، بَلْ إِنَّ مَا وَافَقَ الشَّرْعَ ومَسَّتْ إِلَيْهِ الحَاجَةُ مَطْلُوبٌ، وإِنْ لَمْ يَرِدْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وصَحَابَتَهُ فَعَلُوهُ، فَمَنْ سَنَّ في الإِسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا، كَمَا نَطَقَ بِهِ الحَدِيثُ الصَّحِيحُ، ولا يَخْفَى عَلَى مُتَفَقِّهٍ.

فَلا بُدَّ في التَّحْرِيم مِنْ دَلِيلٍ، وعَدَمُ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وصَحَابَتِهِ لأَمْرٍ مَا لَيْسَ دَلِيلاً عَلَى الحُرْمَةِ، فَلا يَهُولَنَّكَ[٢] قَوْلُ البَعْضِ مِمَّنْ لا حَظَّ لَهُ مِنْ أُصُولِ الفِقْهِ، عَنْ شَيْءٍ: «هَذَا حَرَامٌ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وصَحَابَتَهُ لَمْ يَفْعَلُوهُ ولَسْنَا أَفْهَمَ مِنْهُمْ»، فَهَذَا تَحْرِيمٌ بِلا دَلِيلٍ، وهُوَ كَلامٌ خَطِيرٌ لا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ جَاهِلٍ مَغْرُورٍ أَوْ مُعَانِدٍ مُتَحَجِّرٍ، وقَدْ أَدَّى مِثْلُ هَذَا التَفْكِيرِ السَّقِيمِ إِلى رَفْضِ بَعْضِ السُّفَهَاءِ لعِلْمِ النَّحْوِ وعِلْمِ التَّجْوِيدِ كَمَا

(١) **لا مُشَاحَّةَ في الاصْطِلاحِ**: أَيْ لا تَنَازُعَ فِيهِ، فَمَنْ استَعْمَلَ مُصْطَلَحًا مَا في عِلْمٍ مِنَ العُلُومِ لا يُنَاقَشُ في مُصْطَلَحِهِ.

(٢) **لا يَهُولَنَّكَ**: أَيْ لا يُفْزِعَنَّكَ.

سَمِعْتُهُ بِأُذُنَيَّ مِنْ أَحَدِهِمْ، حَفِظَنَا اللهُ مِنْ عَمَى القَلْبِ[١].

مَقْصُودُ هَذَا النَّظْمِ وشَرْحِهِ تَفْهِيمُ المُبْتَدِئِ لا التَّعَمُّقُ

مَعَ العِلْمِ، بِأَنَّهُ لَيْسَ المَقْصُودُ مِنْ نَظْمِ «رَفْعِ التَّبِّ» وشَرْحِهِ هَذَا التَّوَسُّعَ في الاسْتِدْلالِ عَلَى عَقَائِدِ أَهْلِ الحَقِّ، والرَّدِ عَلَى عَقَائِدِ المُخَالِفِينَ، ولا التَّعَمُّقَ في مَبَاحِثِ عِلْمِ العَقِيدَةِ، فَهَذا لَيْسَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، ومَكَانُهُ في مُطَوَّلاتِ كُتُبِ العَقِيدَةِ، الَّتِي لَمْ تُكْتَبْ لِلْمُبْتَدِئِينَ؛ بَلْ مَقْصُودِي أَنْ أُبَيِّنَ لِلْمُتَعَلِّمِ ما لا بُدَّ مِنْهُ في بَابِ مَعْرِفَةِ

(١) ولَكَ أَنْ تَعْجَبَ مِمَّنْ يُرِيدُنا أَنْ نَتْرُكَ الكَفَرَةَ يَنْسُبُونَ إِلى اللهِ ما لا يَلِيقُ بِهِ مِنْ خَصائِصِ الخَلْقِ، وصِفاتِ النَّقْصِ، ويَتَفَنَّنُونَ في تَفْصِيلِ ضَلالِهِمْ، ونَشْرِهِ بَيْنَ العَوامِّ، دُونَ أَن نُبادِرَ إِلى أَنْ نَنْفِيَ، بِالتَّفْصِيلِ والتَّعْيِينِ، واحِدَةً واحِدَةً، كُلَّ ما نَسَبُوهُ إِلى اللهِ، بِالتَّفْصِيلِ والتَّعْيِينِ، مِنْ نَقائِصَ، كالجِسْمِ والحَرَكَةِ والسُّكُونِ والمَكانِ، بِدَعْوَى أَنَّ القُرْآنَ والحَدِيثَ أَجْمَلا، ولَمْ يُفَصِّلا في نَفْيِ هذِهِ النَّقائِصِ المُعَيَّنَةِ عَنِ اللهِ؛ أَيْ أَنَّهُ يُرِيدُنا أَنْ نَسْمَعَ مَثَلاً مَنْ يَقُولُ: «اللهُ جِسْمٌ»، ولا نُجِيبَهُ: «لا، اللهُ لَيْسَ جِسْمًا»، لِمُجَرَّدِ أَنَّ هذِهِ الجُمْلَةَ الأَخِيرَةَ لَمْ يَرِدْ لَفْظُها بِعَيْنِهِ في القُرْآنِ، ولا في الحَدِيثِ؛ فما هذا الجُنُونُ، أَيُعْقَلُ أَنْ يُكَبِّلَنا الشَّرْعُ، كما يَزْعُمُ أَمْثالُ هذا المُعْتَرِضِ، ويَمْنَعَنا مِنَ الدِّفاعِ عَنْ عَقِيدَةِ الحَقِّ، والرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الضَّلالِ، بِما يُناسِبُ من التَّفْصِيلِ، عِنْدَما تَدْعُو الحاجَةُ. ولا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ هذا المُعْتَرِضُ هُوَ نَفْسُهُ مُجَسِّمًا، يَعْتَقِدُ في حَقِّ اللهِ تَعالى الجِسْمَ والأَجْزاءَ، ونَحْوَ ذلِكَ مِنَ الكُفْرِ، ولكِنَّهُ لا يَجْرُؤُ عَلَى التَّصْرِيحِ بِعَقِيدَتِهِ، ويَسُوؤُهُ أَنْ يَسْمَعَ نَفْيَها، فَاحْتالَ لِدَفْعِ ما يَسُوؤُهُ بِاعْتِراضِهِ البارِدِ هذا، وادِّعائِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَنا أَنْ نَقُولَ: «اللهُ لَيْسَ جِسْمًا»، ومَوَّهَ ذلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ القُرْآنَ والحَدِيثَ لَمْ يَنْفِيا لَفْظَ الجِسْمِ عَنِ اللهِ كما لَمْ يُثْبِتاهُ»؛ فَعَلَى هذا يَكُونُ اعْتِراضُهُ خُبْثًا عَلَى خُبْثٍ، ولكِنَّهُ مُتَسَتِّرٌ بِدَعْوَى التَّمَسُّكِ بِالكِتابِ والسُّنَّةِ.

اللهِ تَعَالَى، كَمَا دَأَبَ[١] عَلَيهِ عُلَمَاءُ أَهْلِ الحَقِّ، وهُمْ أُلُوفٌ مُؤَلَّفَةٌ، قُرُونًا طَوِيلَةً، دُونَ اعْتِرَاضٍ مِنْ مُعْتَرِضٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ والأَهْوَاءِ.

ولَئِنْ أَطَلْتُ في تَنْزِيهِ اللهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الجِسْمِ والمَكَانِ والتَّغَيُّرِ، فَلِضَرُورَةِ هَذَا العَصْرِ، الَّذِي يَتَعَرَّضُ فِيهِ النَّاشِئُ لِفِتَنٍ في العَقِيدَةِ كَقِطَعِ اللَّيْلِ المُظْلِمِ[٢]، فَلِلضَّرُورَةِ أَحْكَامٌ. فَلا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ الخَوْفِ مِنَ تَزَلْزُلِ العَقِيدَةِ، فَكَمَا سَاغَ لِلْعُلَمَاءِ أَنْ يَضَعُوا عُلُومًا لَمْ تَكُن في عَهْدِ النُّبُوَّةِ، حِينَ خَافُوا مِنْ ضَيَاعِ العِلْمِ وسُوءِ الفَهْمِ عَلَى الدِّينِ، كَذَلِكَ دَفَعَ الخَوْفُ عَلَى العَقِيدَةِ مِنْ تَشْوِيشِ المُشَوِّشِينَ إِلى شَيْءٍ مِنَ التوَسُّعِ في بَيَانِها وتَفْهِيمِهَا لِلْعَامَّةِ، ولَيْسَ هَذَا هُوَ عِلْمَ الكَلامِ المَذْمُومِ الَّذِي وَرَدَ عَنِ السَّلَفِ النَّهْيُ عَنْهُ، فَالكَلامُ المَذْمُومُ هُوَ مَا كَانَ عَلَى مَنْهَجِ المُبْتَدِعَةِ مِنْ مُعْتَزِلَةٍ[٣] . . . .

---

(١) **دَأَبَ عَلَيْهِ**: أَيِ اعْتَادَهُ ولازَمَهُ مِنْ غَيْرِ فُتُورٍ.

(٢) لا يُقَارَنُ مَا يَتَعَرَّضُ لَهُ العَامِّيُّ في عَصْرِنَا مِنْ فِتَنٍ بِأَيِّ زَمَنٍ سَابِقٍ، فَوَسَائِلُ الإِعْلامِ المَرْئِيَّةُ والمَسْمُوعَةُ والمَطْبُوعَةُ والشَّبَكَةُ العَالَمِيَّةُ (الإِنْتِرْنَتْ) دَخَلَتْ كُلَّ مَنْزِلٍ، فَأَصْبَحَ العَامِّيُّ اليَوْمَ يَسْمَعُ ويَرَى ويَقْرَأُ خَلِيطًا عَجِيبًا، فِيهِ الغَثُّ (أَيِ الفاسِدُ الرَّدِيءُ) والسَمِينُ (أَيِ الرَّصِينُ الحَكِيمُ)، والحَقُّ والباطِلُ، والكُفْرُ والإِيمانُ، بِلا رَقِيبٍ ولا حَسِيبٍ، مِنْ خَلِيفَةٍ أو عُلَمَاءَ.

(٣) **المُعْتَزِلَةُ**: طَائِفَةٌ مُنْحَرِفَةٌ في المُعْتَقَدِ، تُعْرَفُ أَيْضًا بِالقَدَرِيَّةِ، بَعْضُهُمْ وَصَلَ إِلى حَدِّ الكُفْرِ، كَمَنْ زَعَمَ مِنْهُمْ أَنَّ العَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعالَهُ ولَيْسَ اللهُ، ولِمَزِيدٍ مِنَ التَّفْصِيلِ انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِن أَعْمَالِ الخَلْقِ خَيْرِهَا وشَرِّهَا دُونَ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى خَالِقًا لَهُ** في الصّفْحَةِ ٣١٢.

وحَشْوِيَّةٍ[١] ومُرْجِئَةٍ[٢] وجَهْمِيَّةٍ[٣] ونَحْوِهِمْ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ والبِدَعِ، الخَارِجِينَ عَنْ مَنْهَجِ أَهِلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، ولَيْسَ هُوَ مَا اسْتَعْمَلَهُ الشَّافِعِيُّ حِينَ نَاظَرَ بِشْرًا المَرِّيسِيَّ وحَفْصًا الفَرْدَ، ولا ما اسْتَعْمَلَهُ أَبْو حَنِيفَةَ في مُنَاظَرَاتِهِ لِلْمُلْحِدِينَ، ولا ما أَلَّفَ فِيهِ أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ قَرِيبًا مِنْ ثَلٰثِمِائَةِ كِتَابٍ، دُونَ اعْتِراضِ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ[٤].

لَوْلا الحَاجَةُ الطَّارِئَةُ لاقْتَصَرَ العُلَمَاءُ عَلَى الإِجْمَالِ دُونَ التَّفْصِيلِ في أُمُورٍ عِدَّةٍ

فَالخُلاصَةُ أَنَّهُ لَوْلا الحَاجَةُ إلى حِفْظِ عَقائِدِ النَّاسِ مِنْ تَشْوِيشِ المُشَوِّشِينَ، وسَخَافَةِ المُتَنَطِّعِينَ[٥]، كالحَشْوِيَّةِ والمُعْتَزِلَةِ، لَمَا دَخَلَ عُلَمَاءُ أهْلِ السُّنَّةِ في كَثِيرٍ مِنْ تَفَاصِيلِ عِلْمِ الكَلامِ، ولأَجْمَلُوا أُمُورًا اضْطُرُّوا إلى تَفْصِيلِهَا لِلْعَوامِّ، كَبَيَانِ الفَرْقِ بَيْنَ كَلامِ اللهِ بِمَعْنَى اللَّفْظِ

---

(١) **الحَشْوِيَّةُ**: طائِفَةٌ كافِرَةٌ تُشَبِّهُ اللهَ بالخَلْقِ وتَنْسُبُ إِلَيْهِ الجِسْمَ والأَعْضَاءَ والعِيَاذُ بِاللهِ (انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ رَقم ٣٢).

(٢) **المُرْجِئَةُ**: طائِفَةٌ كافِرَةٌ مِنْ كُفْرِهِمْ قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ لا يَضُرُّ مَعَ الإيمانِ مَعْصِيَةٌ، كما لا يَنْفَعُ مَعَ الكُفْرِ طاعَةٌ»، فأَرْجَئُوا العَذابَ مُطْلَقًا عَنْ كُلِّ مَنْ آمَنَ مَهْما فَعَلَ مِنَ المَعَاصِي، أَيْ أَخَّرُوهُ ونَفَوْهُ، فَسُمُّوا بِذلِكَ.

(٣) **الجَهْمِيَّةُ**: طائِفَةٌ كافِرَةٌ مِنَ الخَوَارِجِ مِنَ المُرْجِئَةِ نُسِبُوا إلى زَعِيمِهِمْ جَهْمِ بْنِ صَفْوانَ.

(٤) لِمَزِيدٍ مِنَ البَيَانِ لِفَضْلِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ٧٥ والفوائِدَ التي بَعْدَهُ.

(٥) **المُتَنَطِّعُونَ**: هُمْ أَهْلُ الغُلُوِّ المُتَكَلِّفُونَ بِلا فَائِدَةٍ.

المُنْزَلِ، وكَلام اللهِ بِمَعْنَى صِفَةِ ذاتِهِ تَعَالَى[١]، وكَالتَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ لِلْمُتَشَابِهَاتِ[٢]، ونَحْوِ ذَلِكَ، ولَتَرَكُوا الخَوْضَ في هَذِهِ المَبَاحِثِ الدَّقِيقَةِ، ولَوَسِعَهُمْ مَا وَسِعَ مَنْ قَبْلَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يَدْخُلْ في تَفْصِيلِ ذَلِكَ، مِنَ الصَّحَابَةِ الكِرَامِ، ولَكِنْ لِلضَّرُورَةِ أحْكَامٌ، ودِينُ اللهِ لا يُتْرَكُ لِيَتَلاعَبَ بِهِ أَهْلُ الأَهْواءِ؛ أَلَا تَرَى كَيْفَ اشْتَغَلَ عُلَماءُ أجِلاَّءُ بِعِلْمِ النَّحْوِ وتَفْصِيلاتِهِ كَإِعْرابِ القُرْآنِ مَثَلاً، لَمَّا عَرَضَتِ الحَاجَةُ وخُشِيَ عَلَى اللُّغَةِ مِنْ أَلْسِنَةِ الأعَاجِمِ، ولَمْ يَمْنَعْهُمْ مِنْ ذلِكَ أَنَّ مَنْ سَبَقَهُمْ في عَصْرِ النُّبُوَّةِ لَمْ يَشْتَغِلُوا بِهِ، وكَيْفَ وَضَعُوا عِلْمَ التَّجْوِيدِ والقِرَاءَاتِ وقَعَّدُوا[٣] لَهُمَا القَوَاعِدَ، ولَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى تَلَقِّي التِّلاوَةِ مِنْ أَفْوَاهِ العَارِفِينَ مِنَ القُرَّاءِ، كَمَا كَانَ شَأْنَ الصَّحَابَةِ، وكَيْفَ نَقَطُوا المُصْحَفَ[٤] ثُمَّ ضَبَطُوهُ بِالشَّكْلِ، وقَسَّمُوهُ إلى أَرْبَاعٍ وأَحْزَابٍ وأَجْزَاءٍ، بِعَلامَاتٍ جَعَلُوهَا فِيهِ، مَعَ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، بَلْ مَنَعَ مِنْهُ

(١) لِمَعْرِفَةِ اعْتِقَادِ أَهْلِ الحَقِّ في صِفَةِ الكَلامِ انْظُرْ الشَّرْحَ في الصَّفْحَةِ ٢١٢.

(٢) **المُتَشَابِهَاتُ**: هِيَ مَا لَمْ تَتَّضِحْ دِلالَتُهُ مِنَ الآيَاتِ والأَحَادِيثِ، أَوْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَوْجُهًا عَدِيدَةً بِحَسَبِ وَضْعِ اللُّغَةِ واحْتَاجَ إِلى النَّظَرِ لِحَمْلِهِ عَلَى الوَجْهِ المُطَابِقِ لِلإِجْمَاعِ ولِلْعَقْلِ ولِنُصُوصِ الشَّرْعِ المُحْكَمَةِ (أَيِ الَّتِي لا تَحْتَمِلُ بِحَسَبِ وَضْعِ اللُّغَةِ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا أَوْ الَّتِي عُرِفَ بِوُضُوحٍ المَعْنَى المُرَادُ مِنْهَا).

(٣) **قَعَّدُوا**: قَعَّدَ القَاعِدَةَ أَيْ وَضَعَهَا.

(٤) **نَقَطُوا المُصْحَفَ**: أَيْ كَتَبُوا النُّقَطَ فَوْقَ بَعْضِ الحُرُوفِ وتَحْتَ بَعْضِهَا لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهَا تَسْهِيلاً عَلَى القَارِئِ، فَمَا كَتَبَهُ الصَّحَابَةُ مِنَ المَصَاحِفِ كَانَ بِدُونِ هَذِهِ النُّقَطِ المُسْتَعْمَلَةِ اليَوْمَ كَالنُّقْطَةِ الَّتِي تَحْتَ البَاءِ والنُّقْطَةِ الَّتِي فَوْقَ النُّونِ، كَمَا كَانَ بِدُونِ ضَبْطٍ بِالشَّكْلِ كَالفَتْحَةِ والضَّمَّةِ.

بَعْضُ السَّلَفِ وأَنْكَرُوهُ، في بَدْءِ الأَمْرِ، ثُمَّ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى قَبُولِهِ، فَظَهَرَ أَنَّهُ حَقٌّ.

فَالغَالِبُ عَلَى السَّلَفِ كَانَ الاكْتِفَاءَ بِالتَّأْوِيلِ الإِجْمَالِيِّ[١]، وتَرْكَ التَّفْصِيلِ في الآيَاتِ والأَحَادِيثِ المُتَشَابِهَةِ، فَمَثَلاً عِنْدَ كَلامِهِمْ عَلَى اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى العَرْشِ، كَانُوا يَقْطَعُونَ بِأَنَّ مَعْنَى اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى عَرْشِهِ لَيْسَ هو المَعْنَى الظَّاهِرِيِّ المُتَبَادِرِ إِلى الأَذْهَانِ، أَيْ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى الاسْتِقْرَارِ والجُلُوسِ والاعْتِدَالِ، تَارِكِينَ تَحْدِيدَ المَعْنَى المُرَادِ في الغالبِ، مُفَوِّضِينَ عِلْمَهُ إِلى اللهِ، وهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «اسْتَوَى اسْتِوَاءً يَلِيقُ بِهِ»، وكَانَ تَعْبِيرُهُمْ هَذَا كَافِيًا في زَمَنِهِمْ لِطَرْدِ التَّشْبِيهِ، ونَفْيِ المَعَانِي الحِسِّيَّةِ، كَالجُلُوسِ والاسْتِقْرَارِ والاعْتِدَالِ، عَنْ ذِهْنِ المُسْتَمِعِ؛ ولَكِنَّ مَنْ خَلَفَهُمْ وجَاءَ بَعْدَهُمْ، مِنْ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، لجَئُوا إلى التفصيلِ، فَبَيَّنُوا مَعَانِيَ يَصِحُّ تَفْسِيرُ هَذِهِ المُتَشَابِهاتِ بها، وذلكَ حِينَ رَأَوْا أَنَّهُ كَثُرَ الجَهْلُ والفِتَنُ والتَّشْوِيشُ، وابْتَعَدَ النَّاسُ عَنْ أَسَالِيبِ العَرَبِ الأَقْحَاحِ، حتى صَارَ كَثِيرٌ مِنَ العَوَامِّ إِذَا قُلْنا لَهُمُ: «اللهُ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ اسْتِوَاءً يَلِيقُ بِهِ»، واكْتَفَيْنا بِذلِكَ، يُخْشَى عَلَيهِمْ إِساءَةُ الفَهْمِ والوُقُوعُ في التَّشْبِيهِ بِنِسْبَةِ الجُلُوسِ إِلى اللهِ، لأَنَّهُ يُخْشَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَفْهَمُوا، مِنْ هذِهِ العِبارَةِ المُقْتَضَبَةِ، أَنَّ اللهَ جَلَسَ عَلَى العَرْشِ واسْتَقَرَّ عَلَيْهِ، ولَكِنْ عَلَى هَيْئَةٍ مُعْتَدِلَةٍ ثَابِتَةٍ مُتَمَكِّنَةٍ، كَجُلُوسِ المَلِكِ الوَقُورِ، ولَيْسَ الفَتَى الصَّغِيرِ الطَّائِشِ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الكُفْرِ وسُوءِ الفَهْمِ.

---

(١) لَيْسَ المَقْصُودُ بِهذا أَنَّ التَّأْوِيلَ التَّفْصِيلِيَّ لَمْ يَحْصُلْ مِنَ السَّلَفِ بَتاتًا، فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِ أَكابِرِ السَّلَفِ، كَالبُخارِيِّ وأَحْمَدَ، التَّأْوِيلُ التَّفْصِيلِيُّ في بَعْضِ المَواضِعِ.

لا بُدَّ لِلعَوَامِّ مِنْ أَساسِيَّاتِ عِلْمِ الكَلامِ أَمَّا تَفاصِيلُهُ فَلَيْسَتْ لِكُلِّ أَحَدٍ

ومَعَ مَا تَقَدَّمَ، ومَعَ أَنَّ أَساسِيَّاتِ عِلْمِ الكَلامِ لا بُدَّ مِنْها لِكُلِّ مُكَلَّفٍ ولَوْ كانَ مِنَ العَوَامِّ، لِتَصْحِيحِ اعْتِقادِهِ وحِفْظِهِ، فَلَسْتُ مِمَّنْ يَرَى أَنْ نُغْرِقَ العَوَامَّ في تَفَاصِيلِ عِلْمِ الكَلامِ ودَقائِقِهِ؛ لأَنَّ التَّعَمُّقَ فِيهِ، وإِنْ كانَ خَيْرًا، فَلَيْسَ لِكُلِّ أَحَدٍ[١]. كَمَا لا أَرَى أَنْ نَقْتَصِرَ عَلَى تَعْلِيمِ العَوامِّ مَبَاحِثَ هذا العِلْمِ وَحْدَها، دُونَ ما عَداها مِنْ ضَرُورِيّاتِ عِلْمِ الدِّينِ؛ فالعَقِيدَةُ، وإِنْ كانَتْ هِيَ الأَهَمَّ، فَلا تُغْنِي عَنْ سائِرِ الفَرائِضِ. ولَكِنْ أَرَى أَنْ نُعْطِيَهُمُ الجُرْعَةَ الكَافِيَةَ مِنْ أُصُولِ العَقِيدَةِ، ونُمِدَّهُمْ بِمَا يَصِحُّ بِهِ مُعْتَقَدُهُمْ، ويُحْفَظُونَ بِهِ مِنْ تَشْوِيشِ المُشَوِّشِينَ، وانْحِرَافِ المُنْحَرِفِينَ، ووَسْوَسَةِ المُوَسْوِسِينَ، ويُحَقِّقُ لَهُمُ المَنَاعَةَ المَطْلُوبَةَ؛ ثُمَّ بَعْدَ ذلِكَ نَشْغَلُهُمْ بِتَعَلُّمِ الضَّرُورِيِّ مِنَ الفِقْهِ بِفُرُوعِ الأَحْكَامِ، الَّتِي يَحْتَاجُونَهَا لِتَصْحِيحِ الفَرَائِضِ واجْتِنَابِ الحَرَامِ؛ ثُمَّ نُوَجِّهُهُمْ إِلى الاشْتِغَالِ بِالقُرْآنِ والأَذْكَارِ والعِبَادَاتِ، ونَتَعَاهَدُهُمْ بِالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، ونَسْتَنْهِضُ هِمَمَهُمْ بِاسْتِمْرَارٍ، بِسِيرَةِ سَيِّدِ الأَبْرَارِ ﷺ، وصَحَابَتِهِ الأَطْهَارِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وسَائِرِ عِبَادِ اللهِ الأَخْيَارِ؛ تارِكِينَ التَّعَمُّقَ في هذا العِلْمِ الجليلِ لِمَنْ كانَ أهلاً لهُ، مِمَّنْ أُوتِيَ قَرِيحَةً قَوِيَّةً، وهِمَّةً عَالِيَةً، وقَلِيلٌ ما هُمْ.

---

(١) فَالتَّعَمُّقُ في عِلْمِ التَّوْحِيدِ لا يَقْوَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ العَوامِّ، لأَنَّهُمْ لا يُؤْمَنُ عَلَيْهِمْ مِنْ إِساءَةِ فَهْمِهِ، ولِذلِكَ يُجَنَّبُونَهُ؛ وأَمَّا ذَوِي الأَهْلِيَّةِ مِنَ الخَواصِّ، فَيَجِبُ أَنْ يُحَصِّلَهُ عَدَدٌ كافٍ مِنْهُمْ في كُلِّ بَلْدَةٍ مِنْ بِلادِ المُسْلِمِينَ، لِلدِّفاعِ عَنْ عَقِيدَةِ أَهْلِ الحَقِّ، وإِقامَةِ الحُجَجِ عَلَى أَهْلِ الإِلْحادِ والبِدَعِ الاعْتِقادِيَّةِ، وإِظْهارِ بُطْلانِ مَذاهِبِهِمْ، ومَنْعِهِمْ مِنْ تَشْوِيشِ عقائِدِ العَوامِّ، ودَسِّ سُمُومِهِمْ فِيها.

مُقَدِّمَةٌ ثالِثَةٌ: تَعْقِيبٌ مُهِمٌّ عَلَى كَلامِي الصَّرِيحِ الطَّوِيلِ عَلَى الوَهَّابِيَّةِ في مُقَدِّمَةِ النَّظْمِ وشَرْحِها

لا بُدَّ مِنْ قَوْلِ الحَقِّ عَلَى الفِرْقَةِ الوَهّابِيَّةِ

كَمَا تَوَقَّعْتُ، لامَنِي بَعْضُ مَنْ أَعْرِفُ على كَلامِي الصَّرِيحِ عَلَى الوَهَّابِيَّةِ، وتَطْوِيلِي وإسْهَابِي في كَشْفِ حَالِهِمْ، في مُقَدِّمَةِ مَتْنِ نَظْمِ «رَفْعِ التَّبِّ»، لأَنَّهُمْ رَأَوْهُ قَاسِيًا ومُنَفِّرًا، وإنْ كانَ حَقًّا وصِدْقًا، ولَكِنَّنِي وَزَنْتُ الأمْرَ، فَرَأَيْتُ ضَرُورَةَ التَّصْرِيحِ بِمَا صَرَّحْتُ بِهِ عَنْهُمْ، فَلا بُدَّ مِمَّنْ يُقْدِمُ عَلَى قَوْلِ الحَقِّ، في زَمَنٍ كَثُرَ فِيهِ الإحْجَامُ[1] والتَّقَاعُسُ[2]، ولا بُدَّ مِنْ الصِدْقِ والتَّصْرِيحِ، في زَمَنٍ كَثُرَ فِيهِ المُدَاهَنَةُ[3] والتَّدْلِيسُ[4]، ولا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الأشْيَاءِ بِأَسْمَائِهَا، في زَمَنٍ كَثُرَ فِيهِ التَّوْرِيَةُ والمُوَارَبَةُ[5]، ولا بُدَّ مِنْ كَشْفِ حَقِيقَةِ هَذِهِ الفِرْقَةِ المُنْحَرِفَةِ،

---

(١) **الإحْجَامُ**: الكَفُّ عَنِ الشَّيْءِ.

(٢) **التَّقاعُسُ**: التَّأَخُّرُ.

(٣) **المُدَاهَنَةُ**: إِظْهَارُ المَرْءِ خِلافَ مَا أَضْمَرَ مُدَارَاةً.

(٤) **التَّدْلِيسُ**: كِتْمَانُ العَيْبِ في البَيْعِ وغَيْرِهِ.

(٥) **المُوارَبَةُ**: المُخادَعَةُ.

التي لا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَنْها، في غَمْرَةِ تَقْصِيرِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ في التَّحْذِيرِ مِنْها، وإِحْجَامِهِمْ عَنْ ذِكْرِ مَثَالِبِهَا[١] وكَشْفِ عُيُوبِهَا، مِمّا سَهَّلَ انْتِشارَ دُعاتِها وأَفْكارِها انْتِشارًا ذَرِيعًا[٢] في أَصْقاعِ الأَرْضِ، فاسْتَطارَ شَرُّها، واسْتَعْصَى أَمْرُها، وقَوِيَتْ شَوْكَتُها، وخَفِيَتْ حَقِيقَتُها عَلَى كَثِيرٍ مِنَ المُسْلِمِينَ في هذا الزَّمَنِ الصَّعْبِ، وزَادَ الطِّينَ بِلَّةً أَنَّهَا تَقَوَّتْ كَثِيرًا بِمَا وَصَلَ إلى يَدَيْهَا مِنَ المَالِ الوَفِيرِ، في هذا العَصْرِ الأَخِيرِ.

لَسْتُ مُتَحَامِلاً عَلَى الوَهّابِيَّةِ فَمَا قُلْتُ عَنْهَا إِلَّا مَا أَيْقَنْتُهُ

ولْيَعْلَمِ القارِئُ الكَرِيمُ أَنَّنِي لَسْتُ مُتَحامِلاً، فِيما قُلْتُهُ في مُقَدِّمَةِ قَصِيدَةِ «رَفْعِ التَّبِّ» وشَرْحِها هَذا، على هذِهِ الطائفَةِ الوَهّابِيَّةِ، ولا مُتَسَرِّعًا في الحُكْمِ عَلَيْها، فما ذَكَرْتُهُ عَنْها إِلَّا بَعْدَ أَنْ مَحَّصْتُ[٣] أَمْرَهُم، وفَتَّشْتُ مَطْبُوعاتِهِم، وحاوَرْتُ أَفْرادَهُم، وخالَطْتُ جَماعاتِهِمْ، وصادَقْتُ عَوامَّهُمْ، واسْتَمَعْتُ إلى عُلَمائِهِمْ، وناظَرْتُ بَعْضَهُمْ، واطَّلَعْتُ عَلَى كُتُبِهِمْ، وطالَعْتُ عَنْهُمْ في مُؤَلَّفاتِ المُحِبِّينَ لَهُمْ والمُبْغِضِينَ، مِنْ أَهْلِ عَصْرِنا ومَنْ قَبْلَهُ، وبَحَثْتُ في شَأْنِهِمْ مَعَ أَهْلِ العِلْمِ، وذَلِكَ عَلَى مَدَى سِنِينَ طَوِيلَةٍ، في الشَّرْقِ والغَرْبِ، حتَّى انْكَشَفَ لِي مِنْ أَمْرِهِم ما خَفِيَ على الكَثِيرِينَ، ورَأَيْتُ مِنْ حالِهِم ما اسْتَتَرَ على الغافِلِينَ، لذلك فما وَصَفْتُهُم إلّا بِما أَيْقَنْتُهُ، ولا نَعَتُّهُم إلّا بِما شاهَدْتُهُ.

---

(١) **المَثَالِبُ**: جَمْعُ مَثْلَبَةٍ وهِيَ العَيْبُ.

(٢) **الذَّرِيعُ**: الوَاسِعُ الفَاشِي.

(٣) **مَحَّصْتُ**: أَيِ اخْتَبَرْتُ وامْتَحَنْتُ ودَقَّقْتُ.

ومَعَ أَنَّ كُلَّ ما بَيَّنْتُهُ، مِنَ انْحِرافاتِهِمْ ومُخالَفاتِهِمْ، ثابِتٌ في مُؤَلَّفاتِهِمْ، حاضِرٌ عِنْدِي مُوَثَّقٌ، ومُنْتَشِرٌ في المَكْتَباتِ مَوْجُودٌ مَطْبُوعٌ، فَإِنِّي لم أَشْفَعْ[١] كَلامِي عَلَى ضَلالاتِهِمْ بِنُقُولٍ حَرْفِيَّةٍ، مِنْ كُتُبِهِمُ الَّتِي طَبَعُوهَا بِأَنْفُسِهِمْ، تُثْبِتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، لأَنَّ ذلِكَ يَخْرُجُ عَنْ مَقْصُودِ الكِتابِ؛ ولكِنِّي سَوْفَ أَفْعَلُ ذلِكَ، إِنْ شاءَ اللهُ، في الشَّرْحِ المُوَسَّعِ، الَّذِي أَرْجُو أَنْ يُوَفِّقَنِي اللهُ إِلى إِخْراجِهِ لِلْقُرَّاءِ، بَعْدَ هذا الشَّرْحِ اللَّطِيفِ، الَّذِي اقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَى ما لَمْ أَرَ بُدًّا مِنْ بَيانِهِ لِلْمُبْتَدِئِ، في بابِ مَعْرِفَةِ اللهِ ، مَعَ تَحْذِيرِهِ مِنْ أَخْوَفِ ما أَخافُهُ عَلَيْهِ في هذا العَصْرِ، مِمَّا يَحْرِفُ عَنْ مَنْهَجِ أَهْلِ الحَقِّ، ويُبْعِدُ عَنْ مَعْرِفَةِ اللهِ .

لِمَاذَا التَّحَرُّجُ مِنْ بَيَانِ حَقِيقَةِ الوَهّابِيَّةِ وهِيَ لا تَتَحَرَّجُ مِنْ نَشْرِ باطِلِها

ثُمَّ لِمَاذَا التَّحَرُّجُ مِنْ وَصْفِ الوَهّابِيَّةِ بِمَا فِيهَا، وهِيَ لا تَتَوَرَّعُ عَنِ الافْتِرَاءِ عَلَى أَكَابِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، ولا تَتَرَدَّدُ في بَذْلِ المَالِ والجُهْدِ في التَّنْفِيرِ مِنْ عَقِيدَةِ أَهْلِ الحَقِّ مِنْ أَشَاعِرَةٍ ومَاتُرِيدِيَّةٍ[٢]، ولا تَتَحَرَّجُ مِنْ شَتْمِ كُلِّ مَنْ يُخَالِفُها، ونَبْزِهِ[٣] بِأَلْقَابِ السِّبَابِ، والطَّعْنِ فِيهِ

(١) **لَمْ أَشْفَعْ**: أَيْ لَمْ أَضْمُمْ إِلَيْهِ.

(٢) **الأَشَاعِرَةُ والمَاتُرِيدِيَّةُ**: هُمُ المُوافِقُونَ في المُعْتَقَدِ لِلإِمَامِ الأَشْعَرِيِّ والإِمَامِ المَاتُرِيدِيِّ، وَهُمُ الأَكْثَرِيَّةُ العُظْمَى والغَالِبِيَّةُ الكُبْرَى مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ وفُقَهَائِهَا، وهُمُ الَّذِينَ يُطْلَقُ عَلَيْهِمُ اسْمُ أَهْلِ السُّنّةِ والجَماعَةِ، اعْتِبارًا مِنَ القَرْنِ الخامِسِ الهِجْرِيِّ وحَتَّى اليَوْمِ، ولِمَزِيدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ بِهِمُ انْظُرِ المُقَدِّمَةَ الرَّابِعَةَ في الصَّفْحَةِ ٦٥.

(٣) **نَبْزِهِ**: أَيْ تَلْقِيبِهِ بِلَقَبٍ مُسْتَكْرَهٍ فِيهِ ذَمٌّ.

بالتَّكْفِيرِ والوَصْفِ بِالإشْرَاكِ، فَضْلاً عَنِ التَّبْدِيعِ والتَّضْلِيلِ، ولَوْ كانَ مِنْ جِلَّةِ[١] العُلَمَاءِ، كالحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ والإمَامِ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُمَا اللهُ، ولِماذا الخَجَلُ مِنَ التّحْذِيرِ مِنْها، وهِيَ تُجَاهِرُ في كُلِّ المَحَافِلِ بِبَاطِلِها، ولا تَخْجَلُ مِنْ بَثِّ دُعاتِها في الدُّنْيا، و لا تَتَوانى عَنْ طِبَاعَةِ الكُتُبِ، وتَسْجِيلِ المُحَاضَرَاتِ، بِأَعْدَادٍ هَائِلَةٍ، وتَوْزِيعِها بالمَجَّانِ، حَتَّى عَلَى عَوامِّ الحُجَّاجِ، في مَوْسِمِ الحَجِّ، للتَّرْوِيجِ لِبِدَعِها الباطِلَةِ، ولا تَتَرَدَّدُ في تَسْخِيرِ الإذاعاتِ والفَضائِيّاتِ والشَّبَكَةِ العالَمِيَّةِ، لِتَأْيِيدِ تَحَكُّمِها، ومُحَارَبَةِ مَنْ يُخَالِفُها، ونَشْرِ أَفْكارِها المُعْوَجَّةِ في أقْطارِ الأرْضِ.

لِي سَلَفٌ في كَلامِي عَلَى الوَهّابِيَّةِ

وأنا في كَلامِي عَلَى الوَهّابِيَّةِ لَسْتُ بِدْعًا[٢] مِنَ المُؤَلِّفِينَ، فَلِيَ سَلَفٌ مِنْ أهْلِ الحَقِّ سَبَقُونِي إلى مُحارَبَتِها، والتَّحْذِيرِ مِنْها، وتَعْرِيفِ النَّاسِ بِفَسَادِهَا؛ فَمَعَ تَقْصِيرِ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِنا في مُحارَبَةِ الوَهَّابِيَّةِ، كَما تَقَدَّمَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ قَيَّضَ[٣] من عُلَماءِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، في الشَّرْقِ والغَرْبِ، قَدِيمًا وحَدِيثًا، مَنِ انْتَهَضَ للرَّدِّ عَلَيْهَا، ودَفْعِ شُبَهِهَا، وفَضْحِ بَاطِلِها، بَدْأً بالشَّيْخِ سُلَيْمانَ بْنِ عَبْدِ الوَهّابِ، الَّذِي كَتَبَ وأَلّفَ في الرَّدِّ على أخِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهّابِ،

(١) **الجِلَّةُ**: العُظَمَاءُ وذَوُو الشَّأْنِ.
(٢) **بِدْعًا**: أيْ مُنْفَرِدًا فِيمَا أَتَيْتُهُ لَمْ أُسْبَقْ إِلَيْهِ.
(٣) **قَيَّضَ**: أَي هَيَّأَ وأَتاحَ.

مُؤَسِّسِ هذه الطائفَةِ، قَبْلَ حَوالَيْ مِائَتَيْ سَنَةٍ، حِينَ كانَتْ بَعْدُ في المهْدِ، لم تَشِبَّ عَنِ الطَّوْقِ(١)، ولم يَسْتَفْحِلْ(٢) أَمْرُها. ومِمَّنْ فَضَحَهَا عَلّامَةُ الشَّامِ ابْنُ عَابِدِينَ الحَنَفِيُّ في بَابِ البُغَاةِ في حَاشِيَتِهِ الحافِلَةِ، والعَلاَّمَةُ أَحْمَدُ زَيْنِي دَحْلانَ مُفْتِي الشَّافِعِيَّةِ بِمَكَّةَ المُكَرَّمَةِ، والعَلَّامَةُ الصَّاوِي المِصْرِيُّ، والشَّيْخُ المُحَدِّثُ مُحَمَّدُ زاهِدِ الكَوْثَرِيُّ العُثْمانِيُّ، والشَّيْخُ المُحَدِّثُ عَبْدُ اللهِ الغُمارِيُّ المَغْرِبِيُّ، وكَثِيرُونَ غَيْرُهُمْ، يضيقُ المجالُ عنْ تَعْدادِهِمْ. ولا غَرْوَ(٣)، فَأَرْضُ اللهِ لا تَخْلُو مِنْ قائِمٍ للهِ بِحُجَّةٍ، ومُدافِعٍ عَنْ دِينِهِ بِالبُرْهانِ، مَهْما قَصَّرَ المُقَصِّرُونَ وتَقاعَسَ المُتَقاعِسُونَ.

خَطَرُ الوَهّابِيَّةِ يُبَرِّرُ الإِطَالَةَ في التَّحْذِيرِ مِنْهَا

وأمّا مَنْ رَأَى أَنِّي أَطَلْتُ القَوْلَ جِدًّا، في التَّحْذِيرِ مِنْ الفِرْقَةِ الوَهّابِيَّةِ وفَضْحِهَا، دُونَ غَيْرِهَا مِنْ أَهْلِ الأَهْواءِ والبِدَعِ، وكَأَنَّهُ لا يُوجَدُ خَطَرٌ عَلَى العَقِيدَةِ إِلَّا مِنْها، ولا فَسَادٌ في الأَرْضِ إِلَّا بِسَبَبِها، ولا خُبْثٌ في الدُّنْيا إِلَّا بَيْنَ بُرْدَيْهَا؛ فَجَوَابِي لَهُ أَنَّنِي خَصَصْتُها بالتَّحْذِيرِ الطَّوِيلِ، دُونَ غَيْرِها مِنَ المُفْسِدِينَ، وَأَفْرَدْتُ قِسْطًا كَبِيرًا مِنْ مُقَدِّمَةِ النَّظْمِ لِسَرْدِ مَثالِبِها، وكَشْفِ حَقِيقَتِها، مَعَ اكْتِفَائِي بِإِشَارَةٍ مُقْتَضَبَةٍ إلى غَيْرِهَا من الضَّالِّينَ، لِكَوْنِهَا الأَخْطَرَ والأَكْثَرَ انْتِشَارًا في هذا العَصْرِ، ولِانْخِدَاعِ كَثِيرٍ مِنَ المُسْلِمِينَ لَهَا، لِمَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِيقَةِ أَمْرِهَا،

---

(١) **لم تَشِبَّ عَنِ الطَّوْقِ**: أَيْ يَوْمَ كانَتْ في مُبْتَدَأِ أَمْرِها وأَوَّلِهِ.

(٢) **يَسْتَفْحِل**: أَيْ يَتَفاقَم ويَعْظُم.

(٣) **لا غَرْوَ**: أَيْ لا عَجَبَ.

ولِمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ نُفُوذٍ بَعْدَ سُقُوطِ دَوْلَةِ الخِلافَةِ، الَّتِي كانَتْ تَكْبَحُ جِمَاحَها وتَقْمَعُ غُلَوَاءَهَا[1]، ولِمَا اجْتَمَعَ لَهَا مِنْ ثَرْوَةٍ، بَعْدَ الطَّفْرَةِ النِّفْطِيَّةِ في الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ، جَعَلَتْهَا الأَقْدَرَ بَيْنَ أَهْلِ الأَهْوَاءِ والبِدَعِ عَلَى نَشْرِ بَاطِلِهَا، ولِتَقْصِيرِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ المُعَاصِرِينَ في مُحَارَبَتِهَا والرَّدِ عَلَيْهَا والتَّحْذِيرِ مِنْهَا، لاعْتِبَارَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ يَضِيقُ المَجَالُ عَنْ بَيَانِهَا.

خَطَرُ الوَهّابِيَّةِ في الأُصُولِ أَكْبَرُ مِنْهُ في الفُرُوعِ

ومَعَ أنَّ خَطَرَ الوَهَّابِيَّةِ لا يَقْتَصِرُ على العَقِيدَةِ، بَلْ يَتَعَدَّاها إلى الفُرُوعِ، فإِنَّ أَخْطَرَ ما عِنْدَهُمْ كَلامُهُمْ عَنِ اللهِ تَعالَى بِمَا يُخالِفُ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، ونَكِيرُهُمُ البَغِيضُ، وهُجُومُهُمُ العَرِيضُ، بِلا هَوادَةٍ ولا كَلَلٍ، على الأشاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ، أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ على الحقيقَةِ، وحُماةِ عَقِيدَةِ الإسْلامِ، وسَعْيُهُمُ الحَثِيثُ[2] الخَبِيثُ في تَنْفِيرِ العَوامِّ، مِنْ هؤُلاءِ الأَئِمَّةِ الأَعْلامِ؛ ولِذَلِكَ كَانَ مِنَ المُناسِبِ التَّطْوِيلُ والإسْهابُ في التَّحْذِيرِ مِنْ هذِهِ الفِرْقَةِ المُشَوِّشَةِ، وكَشْفِ حَقِيقَتِها، في كُلِّ كِتابٍ يُقْصَدُ به تَرْسِيخُ عَقِيدَةِ الإسْلامِ، في أذْهانِ الأنامِ، ويَرْمِي إلى نَفْيِ ما يُشَوِّشُ عَقائدَ العَوامِّ، ويُبْعِدُ عنْ مَعْرِفَةِ اللهِ المَلِكِ العَلَّامِ.

لا خَيْرَ في وَحْدَةِ صَفٍّ قِوامُها السُّكُوتُ عَلَى مُنْكَرٍ

ولا الْتِفَاتَ إلى مَنْ يَرَى في مِثْلِ كَلامِي عَلَى الوَهَّابِيَّةِ تَفْرِيقًا بَيْنَ الصُّفُوفِ، وخُرُوجًا عَلَى النِّظامِ المَأْلُوفِ، ونَشْرًا لِلْبَغْضَاءِ، وزَرْعًا

(١) **الغُلَوَاءُ**: الغُلُوُّ ومُجَاوَزَةُ الحَدِّ.

(٢) **الحثِيثُ**: السَّرِيعُ الجادُّ.

لِلشَّحْنَاءِ، فمَنْ سَكَتَ حَيْثُ يَجِبُ أنْ يَتَكَلَّمَ، فإِنَّمَا هُوَ شَيْطانٌ أبْكَمُ، ولا خَيْرَ في وَحْدَةِ صَفٍّ قِوامُها السُّكُوتُ عَلَى مُنْكَرٍ، ولا خَيْرَ في صَفٍّ يَجْمَعُهُ ويُوَحِّدُهُ إِقْرَارُ الشَّرِّ، ومُعَامَلَةُ مَنْ أَفْسَدَ وفَجَرَ، بِالتَّجَاهُلِ وغَضِّ النَّظَرِ، ولا يَسُوغُ تَرْكُ ما أوْجَبَهُ اللهُ، إرْضاءً لِمَنْ يَأْباهُ، والخَيْرُ في مُوافَقَةِ الشَّرْعِ لا اتِّباعِ الهَوَى، رَضِيَ مَنْ رَضِيَ وأبَى مَنْ أبَى. ثُمَّ كَيْفَ يَتَوَحَّدُ المُسْلِمُونَ مَعَ مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ بِالتَّكْفِيرِ بِلا دَلِيلٍ، ويَشُقُّ صَفَّهُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ بِالتَّبْدِيعِ والتَّضْلِيلِ، كَما تَفْعَلُ الوَهَّابِيَّةُ.

كَلامِي لِلْمُسْتَرْشِدِينَ ولَيْسَ لِلْمُعَانِدِينَ

وقَدْ يَرَى البَعْضُ أنَّ في كَلامِي الصَّرِيحِ عَنِ الوَهّابِيَّةِ تَنْفِيرًا لأفْرادِهِمْ عَنِ اسْتِماعِ الحَقِّ الَّذِي أُبَيِّنُهُ والرُّجُوعِ إِلَيْهِ، ولكِنَّنِي في الحَقِيقَةِ لَمْ أكْتُبْ ما كَتَبْتُ طَمَعًا في اسْتِمالَةِ أحَدٍ مِنْهم إلى الحَقِّ، فهذا الأَمْرُ تَشْهَدُ التَّجْرِبَةُ بِأَنَّهُ بَعِيدٌ، وإِنَّما مَقْصُودِي تَعْلِيمُ صِغارِنا، وناشِئَتِنَا، وسائِرِ المُسْتَرْشِدِينَ وطالِبِي الحَقِّ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ فَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ أفْرادِ هذه الطائِفَةِ الوَهّابِيَّةِ مِنَ الجُمُودِ، والتَّحَجُّرِ، والعِنادِ، والإصْرارِ على باطِلِهِمْ، وتَعْطِيلِ العَقْلِ، ما يَأَّسَنِي وقَطَعَ رَجَائِي مِنْهُمْ، ولَعَلَّ هذا مِنْ شُؤْمِ بِدْعَتِهِمْ[1]، فَعَزَمْتُ ألّا أُضِيعَ وَقْتِي بِتَكْلِيمِهِمْ ومُخاطَبَتِهِمْ، اللَّهُمَّ إلّا في بَعْضِ الأحْوَالِ الخَاصَّةِ حَيْثُ أتَوَقَّعُ ـ

(١) وهَكَذَا شَأْنُ أَهْلِ الأَهْوَاءِ والبِدَعِ الاعْتِقَادِيَّةِ، كَمَا بَيَّنَ أَهْلُ العِلْمِ، فَمِنْ شُؤْمِهَا إِذَا تَمَكَّنَتْ مِنَ القَلْبِ، أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا ولَوْ رَأَى أَلْفَ دَلِيلٍ عَلَى بُطْلانِهَا، إِلَّا مَنْ تَدَارَكَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ ونَوَّرَ قَلْبَهُ مِنْهُمْ، وقَلِيلٌ ما هُمْ، فَكَيْفَ بِمَنِ اعْتَادَهاَ وشَبَّ وشَابَ عَلَيْهَا، فَقَدِيمًا قِيلَ: تَغْيِيرُ المَأْلُوفِ كَالضَّرْبِ بِالسُّيُوفِ.

لاعْتِبَارٍ مَا ـ حُصُولَ النَّفْعِ مِنْ كَلامِي، وعَلَى أَيِّ حَالٍ فَاللهُ هُوَ الهادِي إلى سَواءِ السَّبِيلِ، فمَنْ شاءَ اللهُ لَهُ أنْ يَنْتَفِعَ بِكَلامِي فسَيَنْتَفِعُ ولَوْ كَانَ وَهَّابِيًّا جَلْدًا(١)، وأَمَّا مَنْ حُرِمَ التَّوْفِيقَ فَلا حِيلَةَ في أمْرِهِ، ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤].

لَيْسَ مَقْصُودِي بَيانَ الأَدِلَّةِ ضِدَّ الوَهّابِيَّةِ في هَذَا الكِتَابِ

واعْلَمْ أَيُّهَا القَارِئُ الكَرِيمُ، أَنَّنِي إِنَّمَا أَرَدْتُ بِمَا ذَكَرْتُهُ عَلَى الوَهّابِيَّةِ في هَذَا الكِتَابِ التَّحْذِيرَ مِنْهَا، وكَشْفَ حَقِيقَتِهَا، لِلْغَافِلِينَ عَنْها، ووِقايَةَ النَّاشِئِينَ مِنَ الوُقُوعِ في حَبائِلِها، لَيْسَ إِلَّا؛ ولَمْ أَقْصِدِ الرَّدَّ عَلَى بَاطِلِهَا بِالحُجَّةِ، وبَيَانَ أَدِلَّةِ أَهْلِ الحَقِّ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ، فَمِثْلُ هَذَا الكِتَابِ يَضِيقُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وقَدْ سَبَقَنِي غَيْرِي مِنْ أهْلِ الحَقِّ إِلَيْهِ وأَجَادَ؛ ولَكِنْ في نِيَّتِي أَنْ أَحْذُوَ حَذْوَ هَؤُلاءِ العُلَمَاءِ المُجَاهِدِينَ، إِنْ شَاءَ اللهُ، في كِتَابٍ أُخَصِّصُهُ لَهَذَا الأَمْرِ المُهِمِّ، وهُوَ الرَّدُّ بِالتَّفْصِيلِ عَلَى ما خَالَفَتِ الوَهَّابِيَّةُ فِيهِ إِجْماعَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ مِنْ مَسائِلَ، في الأُصُولِ والفُرُوعِ، لَعَلَّ اللهَ يَقْبَلُنِي ويَحْشُرُنِي مَعَ المُدَافِعِينَ عَنِ دِينِ الحَقِّ؛ ولِذَلِكَ لَمْ أَبْسُطْ هُنَا حُجَجَ أَهْلِ السُّنَّةِ المُفْحِمَةَ، وأَدِلَّتَهُمُ الدَّامِغَةَ، وبَرَاهِينَهُمُ السَّاطِعَةَ، لإِبْطَالِ عَقَائِدِ الوَهَّابِيَّةِ الفَاسِدَةِ، وأَقَاوِيلِهَا البَارِدَةِ، بَلِ اقْتَصَرْتُ عَلَى وَصْفِهَا بِبَعْضِ مَا فِيهَا، تَحْذِيرًا مِنَ الوُقُوعِ في شِبَاكِهَا، وتَنْفِيرًا مِنَ الرُّكُونِ إِلى زُخْرُفِهَا، وتَنْبِيهًا مِنَ

---

(١) **جَلْدًا**: أيْ صَلْبًا مُتَحَجِّرًا.

الانْخِدَاعِ لِتَمْوِيهِهَا، ومَنْعًا مِنَ السُّكُوتِ عَنْ تَشْوِيشِها، وإِنْكارًا للرِّضا بِوُجُودِها؛ واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

خُلاصَةُ القَوْلِ في الوَهَّابِيَّةِ

وَصْفٌ عامٌّ لِحَقِيقَةِ أَمْرِ الوَهَّابِيَّةِ وخَصائِصِها

مِمَّا لا يَرْقَى إِلَيْهِ الشَّكُّ عِنْدِي، أَنَّ الطَّائِفَةَ الوَهَّابِيَّةَ، الَّتِي تُسَمِّي نَفْسَها بِالسَّلَفِيَّةِ، وتَدَّعِي التَّمَسُّكَ بِالكِتابِ والسُّنَّةِ، ومُحارَبَةَ البِدَعِ، طائِفَةٌ مُبْتَدِعَةٌ، مِنْ أَبْعَدِ الطَّوائِفِ عَنِ السَّلَفِ والكِتابِ والسُّنَّةِ، فَقَدْ تَأَسَّسَتْ، مُنْذُ نَشْأَتِها الأُولَى، عَلَى آراءِ الحَشْوِيَّةِ(١) المُجَسِّمَةِ(٢) المُناقِضَةِ لِلإِسْلامِ،

(١) **الحَشْويّةُ**: طائِفَةٌ كافِرَةٌ تُشَبِّهُ اللهَ بالخَلْقِ وتَنْسُبُ إِلَيْهِ الجِسْمَ والعِيَاذُ بِاللهِ (انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ رَقم ٣٢).

(٢) **المُجَسِّمَةُ**: هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالتَّجْسِيمِ (أَيْ نِسْبَةِ الجِسْمِ والأَجْزاءِ إِلى اللهِ تَعالَى)، وهُوَ بِأَنْواعِهِ كُلِّها كُفْرٌ مُنَاقِضٌ لِلإِسْلامِ والتَّوْحِيدِ والتَّنْزِيهِ، ولَوْ تَسَتَّرَ أَصْحابُهُ بِعِباراتِ التَّنْزِيهِ نَحْوَ «بِلا كَيْفٍ» و«بِلا تَشْبِيهٍ»، ولْيُعْلَمْ أَنَّ أَنْواعَ التَّجْسِيمِ لَدَى الوَهَّابِيَّةِ ودَرَجَاتِهِ تَتَفَاوَتُ، وإِنْ كانَ كُلُّهُ كُفْراً، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى نِسْبَةِ الجِسْمِ والجِهَةِ والمَكانِ إِلى اللهِ تَعالى، ومِنْهُمْ مَنْ يُفَصِّلُ فَيَنْسُبُ إِلى اللهِ تَعالَى الأَعْضاءَ والأَجْزاءَ، كَالفَمِ والأَسْنانِ وغَيْرِ ذلِكَ، وكُلُّ هذا ثابتٌ في كُتُبِهِمْ، ولكِنَّ أَغْلَبَهُمْ يُحاوِلُونَ إِنْكَارَ نِسْبَةِ التَّجْسِيمِ إِلَيْهِمْ، حَيْثُ يَخْشَوْنَ التَّشْنِيعَ عَلَيْهِمْ، فَتَرَاهُمْ يَلْجَؤُونَ إِلى التَّوْرِيَةِ والكِنَايَةِ والإِجْمَالِ، لِتَخْلِيصِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ هَذِهِ التُّهَمَةِ الّتِي لَبِسَتْهُمْ بِحَقٍّ، فَكَثِيرًا مَا يُطْلِقُونَ عَلَى اللهِ العُلُوَّ، وقَصْدُهُمُ الجِهَةَ، ويُطْلِقُونَ عَلَيْهِ تَعالَى عِظَمَ القَدْرِ، ومُرَادُهُمُ الجِسْمَ والمِقْدَارَ والحَجْمَ، ويُطْلِقُونَ عَلَيْهِ تَعالَى الفَوْقِيَّةَ، وهُمْ يَعْنُونَ الجُلُوسَ عَلَى العَرْشِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يُصَرِّحُونَ في مَوَاطِنَ أُخْرَى، بِنِسْبَةِ الجِسْمِ والأَعْضَاءِ والمَكَانِ إِلى اللهِ تَعَالَى، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الكُفْرِ.

وعَلَى السَّطْحِيَّةِ المُهْلِكَةِ في فَهْمِ نُصُوصِ الشَّرْعِ، والسَّخافَةِ المُذْهِلَةِ في اسْتِنْباطِ الأَحْكامِ، والانْشِغالِ الدائِمِ بِالقِشْرِ عَنِ اللُّبِّ، والجُرْأَةِ المَقِيتَةِ[١] عَلَى تَكْفِيرِ المُسْلِمِينَ، وتَبْدِيعِهِمْ، واسْتِباحَةِ دِمائِهِمْ وأَمْوالِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ، والتَّمَسُّكِ بِظَواهِرِ مَا تَشابَهَ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وتَرْكِ التَّأْوِيلِ[٢] حَيْثُ لا بُدَّ مِنْهُ، وتَفْسِيرِ الآياتِ والأحادِيثِ بغَيْرِ المُرادِ مِنْها، وتَحْمِيلِها ما لا تَحْتَمِلُ، والاحْتِجاجِ بِها في غَيْرِ مَواضِعِها، وحَمْلِ مَجازِها على الحَقِيقةِ[٣]، غَيْرَ عابِئَةٍ بِخَرْقِ الإجْماعِ أو مُخالَفَةِ العَقْلِ[٤].

ومِنْ عَجائِبِ مَنْهَجِهِمْ وتَناقُضِ مَسْلَكِهِمْ أَنَّهُمْ يَتَشَدَّدُونَ في مَواطِنِ التَّسْهِيلِ ويَتَساهَلُونَ في المَواطِنِ الَّتِي يَجِبُ فِيها التَّشَدُّدُ والتَّيَقُّنُ

---

(١) **المَقِيتَةِ**: البَغِيضَةِ.

(٢) **التَّأْوِيلُ**: هُوَ حُكْمُ المُفَسِّرِ عَلَى نَصٍّ بِأَنَّ المُرَادَ مِنْهُ غَيْرُ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ، سَوَاءٌ حَدَّدَ المَعْنَى المُرَادَ أَمْ لا، فَإِنْ حَدَّدَ المَعْنَى المُرَادَ فَقَدْ فَصَّلَ، وإِلَّا فَقَدْ فَوَّضَ وأَجْمَلَ، فَأَصْلُ التَّأْوِيلِ لا بُدَّ مِنْهُ في بَعْضِ النُّصُوصِ بِالإِجْمَاعِ، ولَكِنْ لا بُدَّ في التَّأْوِيلِ مِنْ دَلِيلٍ، فَمِنَ الضَّلالِ الْتِزَامُ التَّأْوِيلِ في كُلِّ نَصٍّ، كَمَا أَنَّ مِنَ الضَّلالِ تَرْكَهُ في كُلِّ نَصٍّ، وأَمَّا التَّأْوِيلُ التَّفْصِيلِيُّ فَلا بَأْسَ بِاللُّجُوءِ إِلَيْهِ عِنْدَ الحَاجَةِ (لِلتَّوَسُّعِ انْظُرْ الأَبْيَاتِ ١٤٢ إلى ١٥٤ وشَرْحَهَا).

(٣) **المَجازُ**: هُوَ التَّوَسُّعُ في اسْتِعْمالِ الكَلِمَةِ، أَيْ أَنْ تُسْتَعْمَلَ في مَعْنًى يَتَجاوَزُ المَعْنَى الظَّاهِرِيَّ الأَصْلِيَّ الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ في أَصْلِ اللُّغَةِ، كَمَنْ يَقُولُ: رَأَيْتُ أَسَدًا، وهُوَ يُرِيدُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلاً شُجاعًا. **الحَقِيقَةُ**: أَنْ تُسْتَعْمَلَ الكَلِمَةُ بِمَعْناها الظَّاهِرِيِّ الأَصْلِيِّ الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ في أَصْلِ اللُّغَةِ، كَمَنْ يقولُ: رَأَيْتُ أَسَدًا، وهُوَ يُرِيدُ أَنَّهُ رَأَى الحَيَوانَ المُفْتَرِسَ المَعْرُوفَ بِاسْمِ الأَسَدِ في أَصْلِ اللُّغَةِ. وكُلٌّ مِنَ الاسْتِعْمالِ المَجازِيِّ والاسْتِعْمالِ الحَقِيقِيِّ مَوْجُودانِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ والحَدِيثِ الشَّرِيفِ.

(٤) انْظُرْ **فائِدَةٌ**: **قِيمَةُ العَقْلِ في الإِسْلامِ** في الصَّفْحَةِ ١٧٠.

والتَّثَبُّتُ، فَتَراهُمْ يَتَساهَلُونَ في إِثْباتِ صِفاتٍ للهِ بِرِواياتٍ شَدِيدَةِ الضَّعْفِ، ولكِنَّهُمْ يَتَشَدَّدُونَ في أَبْوابِ فُرُوعِ الفِقْهِ، بَلْ وفي بابِ فَضائِلِ الأَعْمالِ فَيُنْكِرُونَ أَشَدَّ النَّكِيرِ عَلَى مَنْ يَعْمَلُ بِبَعْضِ الأَحادِيثِ الضَّعِيفَةِ في هذا البابِ؛ مَعَ أَنَّ الحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ عُلَماءُ أَهْلِ الحَقِّ مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ أَنَّ بابَ العَقائِدِ لا يُحتَجُّ فِيهِ إِلَّا بِالقَطْعِيِّ واليَقِينِيِّ مِنَ الأَدِلَّةِ، بِخِلافِ بابِ فَضائِلِ الأَعْمالِ حَيْثُ يَجُوزُ العَمَلُ فِيهِ بِبَعْضِ الرِّواياتِ ضَعِيفَةِ الإِسْنادِ.

كُلُّ ذلِكَ مَعَ الجُمُودِ القاتِلِ في أَفْكارِها، والتَّقْلِيدِ الأَعْمَى لِكُبَرائِها، والتَّعَصُّبِ الشَّدِيدِ لِمَشَايِخِهَا[1]، والتَّحَكُّمِ السَّافِرِ في آرائِها، والتَّلْبِيسِ[2] الخَطِيرِ عَلَى العَوَامِّ، بِمَا يَقْرُبُ مِنْ ضَعِيفِ أَفْهَامِهِمْ، ويَسْتَسِيغُهُ مُنْحَرِفُ أَوْهَامِهِمْ، ولا قِبَلَ[3] لَهُم بِرَدِّهِ لِقِلَّةِ عِلْمِهِمْ، والتَّشْنِيعِ الشَّدِيدِ عَلَى كُلِّ مَنْ يُخالِفُها، واتِّهامِهِ بالابْتِداعِ والكُفْرِ والإِشْراكِ والتَّعْطِيلِ[4] ....

(١) لِذَلِكَ إِذَا وَاجَهْتَهُمْ بِبَعْضِ الشَّنَائِعِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا أَحَدُ الَّذِينَ يُقَدِّسُونَهُ مِنْ مَشَايِخِهِمْ، سَارَعُوا إِلى نَفْيِهَا عَنْهُ، وإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً عَلَيْهِ في كُتُبِهِ الَّتِي طَبَعُوهَا هُمْ، أَوْ عَمَدُوا لِتَأْوِيلِهَا بِمَا لا يُرِيدُهُ قَائِلُهَا نَفْسُهُ، أَوْ حَاوَلُوا الهُرُوبَ مِنَ الرَّدِّ بِالهُجُومِ عَلَيْكَ، واتِّهَامِكَ بِعَدَمِ تَوْقِيرِ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ، فَتَأَمَّلْ هَذَا التَّدْلِيسَ وعَدَمَ الإِنْصافِ.

(٢) **والتَّلْبِيسِ**: أي تَخْلِيطِ الأُمُورِ.

(٣) **لا قِبَلَ**: أي لا طاقَةَ.

(٤) وما مُرادُهُمْ بِالتَّعْطِيلِ إِلّا ما يَفْعَلُهُ عُلَماءُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ مِنْ رَدِّهِمُ المُتَشابِهَ مِنَ الآيِ والأَحادِيثِ إِلى المُحْكَمِ مِنْها (أَيْ تَفْسِيرُهُمْ ما لَمْ يَتَّضِحِ المُرادُ مِنْهُ بِما يُوافِقُ ما عُرِفَ بِوُضُوحِ المَعْنَى المُرادِ مِنْهُ)، حِرْصًا عَلَى التَّنْزِيهِ، ودَفْعًا لِتَشْبِيهِ الخالِقِ بِالخَلْقِ، وهُرُوبًا مِنْ وَصْفِ اللهِ تَعالَى بِخَصائِصِ المَخْلُوقاتِ، وحَمْلاً لِكَلامِ اللهِ سُبْحانَهُ وتَعالَى =

والنَّفْيِ والجَهْمِيَّةِ[١]؛ أَضِفْ إلى ذلِكَ كُلِّهِ انْتِسَابَها زُورًا إلى السَّلَفِ وأهْلِ الحَدِيثِ، وعَدَمَ تَوَرُّعِها عَنِ الافْتِراءِ على أهْلِ العِلْمِ، وتَحْرِيفِ الكُتُبِ والتارِيخِ، لِنُصْرَةِ مَذْهَبِها[٢]، فعَلَى هذا مَدارُ أمْرِها[٣].

إِظْهارُ الوَهَّابِيَّةِ الحِرْصَ عَلَى العِبادَةِ والعِلْمِ لا يَغُرُّنَا

ويَنْبَغِي أَنْ لا يَغْتَرَّ العاقِلُ بِإِقْبالِ كَثِيرٍ مِنَ أَفْرادِها عَلَى حِفْظِ القُرآنِ الكَرِيمِ، ونَقْلِ الأَحادِيثِ الشَّرِيفَةِ، والعِنايَةِ بالأَسانِيدِ، وإِظْهارِهِمُ التَّمَسُّكَ بِالسُّنَنِ، فَهذا لا يُغْنِي عَنِ العَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتي حُرِمُوا مُوافَقَتَها، وابْتُلُوا بِمُحارَبَتِها، فَمَنْ بَنَى أَعْمالَهُ عَلَى عَقِيدَةٍ سَقِيمَةٍ مُخالِفَةٍ لِما عَلَيْهِ أَهْلُ الحَقِّ، مَثَلُهُ كَمَثَلِ الَّذِي يَبْنِي عَلَى الماءِ، فَلا يَرْتَفِعُ لَهُ بِناءٌ، ولا يَثْبُتُ لَهُ حَجَرٌ عَلَى حَجَرٍ؛ فَقَدْ جَعَلَ اللهُ العَقِيدَةَ أَساسَ الدِّينِ، فَمَنْ حُرِمَ التَّوْفِيقَ فِيها، فَقَدْ حُرِمَ الدِّينَ كُلَّهُ، ولَوْ صَلَّى وصامَ. وقَدْ

= وكَلامِ رَسُولِهِ عَلَى ما يُوافِقُ العَقْلَ، وما تَقْتَضِيهِ أَساليبُ البَلاغَةِ عِنْدَ العَرَبِ الأَقْحاحِ، ودَفْعًا لِما قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنَ التَّناقُضِ والاخْتِلافِ. ولِمَزِيدٍ مِنَ التَّفْصِيلِ انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ المَعَانِي الظَّاهِرِيَّةِ لِبَعْضِ الآيَاتِ والأَحَادِيثِ** في الصَّفْحَةِ ٢٦٠.

(١) **الجَهْمِيَّةُ**: نِسْبَةٌ إلى مُبْتَدِعٍ ضالٍّ يُقالُ لهُ جَهْمُ بْنُ صَفْوانَ.

(٢) مِنْ كَذِبِهِمُ المَكْشُوفِ عَلَى عُلَماءِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَنَّهُمْ كُلَّما وَاجَهْتَهُمْ بِتَصْرِيحٍ لِعَالِمٍ مَشْهُورٍ يُنَزِّهُ فِيهِ اللهَ عَنِ الجِسْمِيَّةِ والمَكَانِ، أَوْ يَمْدَحُ عَقِيدَةَ أَهْلِ الحَقِّ مِنَ الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ، زَعَمُوا أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ كَلامِهِ هَذَا في آخِرِ حَيَاتِهِ، وأَخَذَ بِمَا يَقُولُونَهُ هُمْ مِنَ التَّجْسِيمِ، حَتَّى قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ في الإِمَامِ الرَّازِيِّ والإِمامِ الغَزالِيِّ والإِمَامِ الأَشْعَرِيِّ نَفْسِهِ، فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الوَقَاحَةَ.

(٣) وقَدْ بَيَّنَتْ مُقَدِّمَةُ قَصِيدَةِ «رَفْعِ التَّبِّ» العَدِيدَ مِنَ أَقْوالِهِمُ المُنْحَرِفَةِ، وبِدَعِهِمُ العَجِيبَةِ، في الأُصُولِ والفُرُوعِ.

رَوَى الإمامُ أَحْمَدُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «يَخْرُجُ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ رِجالٌ، كانَ هذا مِنْهُمْ، هَدْيُهُمْ هكَذا، يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لا يُجاوِزُ تَراقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَما يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لا يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، ووَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ، سِيماهُمُ التَّحْلِيقُ(١)، لا يَزالُونَ يَخْرُجُونَ، حَتَّى يَخْرُجَ آخِرُهُمْ، فَإِذا رَأَيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، قَالَها ثَلاثًا، شَرُّ الخَلْقِ والخَلِيقَةِ، قالَها ثَلاثًا»، وفي رِوايَةٍ: «لا يَزالُونَ يَخْرُجُونَ حَتَّى يَخْرُجَ آخِرُهُمْ مَعَ الدَّجالِ»، وفي رِوايَةٍ: «أَنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَتَعَبَّدُونَ فَيَدْأَبُونَ حَتَّى يُعْجَبَ بِهِمُ النَّاسُ، وتُعْجِبَهُمْ أَنْفُسُهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينَ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ»، وفي رِوايَةٍ: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ عَمَلَهُ مَعَ عَمَلِهِمْ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلامِ، فَإِذا خَرَجُوا فاقْتُلُوهُمْ، إِذا خَرَجُوا فَاقْتُلُوهُمْ، ثُمَّ إِذا خَرَجُوا فَاقْتُلُوهُمْ، فَطُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ، وطُوبَى لِمَنْ قَتَلُوهُ، كُلَّما طَلَعَ مِنْهُمْ قَرْنٌ قَطَعَهُ اللهُ عزَّوجلَّ، فَرَدَّدَ ذلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِشْرِينَ مَرَّةً».

مَتْبُوعُ الوَهَّابِيَّةِ ومَصْدَرُ أَفْكارِها رَجُلٌ مِنَ القَرْنِ السَّابِعِ اضْطَرَبَتْ فِيهِ الأَقْوالُ جِدًّا

ويَكْفِي العاقِلَ لِيَنْفِرَ مِنْ مُتابَعَةِ هذِهِ الفِرْقَةِ وتَقْلِيدِها، **أَنْ يَعْلَمَ** أَنَّ مَدارَ مَذْهَبِها عَلى آراءٍ تُنْسَبُ إِلى رَجُلٍ وُلِدَ في القَرْنِ السابِعِ (فَلَيْسَ مِنَ السَّلَفِ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ القُرُونِ الثَّلاثَةِ الأُولَى)، يُقالُ لَهُ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَةَ الحَرّانِي(٢)، فَهُوَ مَتْبُوعُ مُؤَسِّسِها ومَصْدَرُ أَفْكارِهِ، وهُمْ يُعَظِّمُونَهُ أَيَّما تَعْظِيمٍ، ويَحْرِصُونَ عَلَى تَلْقِيبِهِ بِشَيْخِ الإِسْلامِ دُونَ مَنْ سِواهُ،

(١) أَيْ حَلْقُ الرَّأْسِ، كما هِيَ عادَةُ مَشايِخِ الوَهَّابِيَّةِ في نَجْدٍ.

(٢) انْظُرْ أَيْضًا **الوَهَّابِيَّةُ مَنْشَؤُهَا في نَجْدٍ وأَصْلُها آراءُ ابنِ تَيْمِيَةَ** في الصَّفْحَةِ ١٥٩.

ويُدْمِنُونَ مُطالَعَةَ كُتُبِهِ وطَبْعَها ونَشْرَها، ويُقَدِّمُونَهُ بِلِسانِ الحالِ عَلَى كُلِّ عالِمٍ مِنْ عُلَماءِ الأُمَّةِ، حتَّى عَلَى الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ، وغَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وإِنْ أَنْكَرُوا ذلِكَ بِلِسانِ المَقالِ أَحْيانًا؛ **وأَنْ يَعْلَمَ**، مَعَ ذَلِكَ، أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَةَ هذا رَجُلٌ اضْطَرَبَتْ فِيهِ أَقْوالُ أَهْلِ العِلْمِ، مُنْذُ عَصْرِهِ، حَتَّى يَوْمِنا هذا، فَمِنْ مُدافِعٍ عَنْهُ، مُقَدِّسٍ لَهُ، مُعَظِّمٍ لِشَأْنِهِ، إِلى مُهاجِمٍ لَهُ، مُكَفِّرٍ لَهُ، حاطٍّ مِنْ شَأْنِهِ، مُرُورًا بِمَنْ تَوقَّفَ في أَمْرِهِ، ومَنْ بَدَّعَهُ، ومَنْ عَدَّهُ سَلِيطاً مُتَحامِلاً عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، ومَنْ مَدَحَهُ تارَةً ثُمَّ ذَمَّهُ تارَةً أُخْرَى؛ فلا حاجَةَ بِالعاقِلِ إِلى مَنْ كانَ هذَا شَأْنُهُ، واحْتَدَمَ الخِلافُ فِيهِ إِلى هَذا الحَدِّ، فَلَيْسَ مِنَ الوَرَعِ والتَّثَبُّتِ والتَّدَيُّنِ والحِرْصِ عَلَى الآخِرَةِ في شَيْءٍ مُتابَعَةُ مِثْلِهِ، والتَّوَفُّرُ[١] عَلَى كُتُبِهِ، والانْكِبابُ عَلَى أَقْوالِهِ، والاعْتِمادُ عَلَى نَقْلِهِ، كَما تَفْعَلُ الوَهّابِيَّةُ.

مُؤَسِّسُ الوَهَّابِيَّةِ ذَمَّهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ ومِنْهُمْ أَبُوهُ وأَخُوهُ

وحَتَّى مُؤَسِّسُ هذِهِ الفِرْقَةِ الَّذِي تُنْسَبُ إِلَيْهِ[٢]، وهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ النَّجْدِيُّ، ثَبَتَ ذَمُّهُ عَلَى لِسانِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، حَتَّى عَلَى لِسانِ أَبِيهِ وأَخِيهِ، وأَلَّفَ في الرَّدِّ عَلَى آرائِهِ المُبْتَدَعَةِ، جُمْلَةٌ مِنَ العُلَماءِ، مِنْهُمْ أَخُوهُ، سُلَيْمانُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ النَّجْدِيُّ الحَنْبَلِيُّ (المُتَوَفَّى

(١) **تَوَفَّرَ عَلَى الشَّيْءِ**: أَيْ صَرَفَ إِلَيْهِ هِمَّتَهُ.

(٢) لِسَبَبٍ ما، لا يُحِبُّ أَتْباعُ هذِهِ الطَّائِفَةِ أَنْ يُسَمَّوْا بِالوَهَّابِيَّةِ، ويَحْرِصُونَ عَلَى تَسْمِيَةِ أَنْفُسِهِمْ بِالسَّلَفِيَّةِ، ولَعَلَّ سَبَبَ نُفُورِهِمْ مِنْ هذِهِ التَّسْمِيَةِ، الَّتِي عُرِفُوا بِها مُنْذُ نَشْأَةِ طائِفَتِهِمْ في عَهْدِ مُؤَسِّسِها، كَثْرَةُ ما لَحِقَ الوَهَّابِيَّةَ مِنْ ذَمِّ أَهْلِ العِلْمِ ورُدُودِهِمْ، أَوْ لأَنَّهُمْ يُفَضِّلُونَ أَنْ يَتَسَمَّوْا بِالسَّلَفِيَّةِ، لِما في ذلِكَ مِنْ تَرْوِيجِ بِضاعَتِهِمْ، وإِيهامِ مُوافَقَتِهِمْ لِلسَّلَفِ الصالِحِ.

١٢١٠هـ)، في كِتابِهِ «الصَّواعِقُ الإلٰهِيَّةُ في الرَّدِّ عَلَى الوَهَّابِيَّةِ»؛ فَهَلْ مِنَ الحِكْمَةِ والوَرَعِ مُتابَعَةُ مِثْلِهِ، ولا سِيَّما فِيما شَذَّ بِهِ عَنْ إِجْماعِ المُسْلِمِينَ، وغالِبُهُ مِمَّا أَخَذَهُ مِنَ الكُتُبِ المَنْسُوبَةِ إِلى ابْنِ تَيْمِيَةَ، فَعَلَيْها اعْتِمادُهُ.

لَيْسَ حُكْمُ جَمِيعِ أَفْرَادِ الوَهّابِيَّةِ وَاحِدًا فَلا يُحْكَمُ بِكُفْرِ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ

ومَعَ هذا فلا نَحْكُمُ على جَمِيعِ مَنْ يَنْتَسِبُ إلى الوَهّابِيَّةِ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ، فَمَنْ لَمْ يُظْهِرِ الكُفْرَ البَواحَ، كَصَرِيحِ التَّجْسِيمِ، مِنْ أَفْرادِها، فلا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالكُفْرِ، بَلْ نَعْتَبِرُهُ مُسْلِمًا، ونَكِلُ[١] حَقِيقَةَ أَمْرِهِ إلى اللهِ؛ فَالحُكْمُ بِالكُفْرِ لا يَكُونُ بِالاحْتِمَالِ والتَّوَهُّمِ، فَلا يَجُوزُ تَكْفِيرُ المُسْلِمِينَ بِمُجَرَّدِ ذلِكَ، كَمَا هيَ عَادَةُ الوَهَّابِيَّةِ أَنْفُسِهِمْ، وأَشْبَاهِهِمْ مِنَ الخَوارِجِ. فقَدْ يُوجَدُ مِنْ عَوامِّ المُنْتَسِبِينَ إلى الوَهَّابِيَّةِ مَنْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى تَفاصِيلِ عَقائِدِهَا، ولَمْ يَفْهَمْ حَقِيقَةَ مَعانِي عِباراتِها، فَلا يَعْتَقِدُ عَقِيدَتَها الحَشْوِيَّةَ الكُفْرِيَّةَ، مِنَ التَّشْبِيهِ والتَّجْسِيمِ، ولا يُوَافِقُهَا في التّسَرُّعِ في تَكْفِيرِ المُسْلِمِينَ، وإِنْ كَانَ يُسْتَبْعَدُ أَنْ يُوجَدَ بَيْنَ عُلَمائِهَا مَنْ لَيْسَ مُتَلَوِّثًا بِهَذِهِ العَقِيدَةِ، الَّتِي تُناقِضُ الإِسْلامَ، وتُبْعِدُ عن مَعْرِفَةِ اللهِ العَظِيمِ أَيَّمَا بُعْدٍ.

وعَلَى هذا فَما أَثْبَتُّهُ في المَتْنِ وشَرْحِهِ عَلَى هذِهِ الطائِفَةِ مِنَ الكُفْرِ والاعْوِجاجِ، وإِنْ كانَ مَوْجُودًا في كُتُبِ مَشايِخِهِمْ وخُطَبِهِمْ ودُرُوسِهِمْ، ويُعَدُّ مِنْ خَصائِصِ مَذْهَبِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ نَجْزِمَ بِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ عَوامِّهِمْ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِ، مُتَلَبِّسٌ بِهِ[٢].

(١) **نَكِلُ**: أي نُفوِّضُ ونَكْتَفِي بِذلِكَ.

(٢) **مُتَلَبِّسٌ بِهِ**: أيْ مُرْتَكِبٌ لَهُ.

مُقَدِّمَةٌ رابِعَةٌ: مَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ

اضْطِرابُ مَفْهُومِ أَهْلِ السُّنَّةِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ عَصْرِنا

مِنْ جُمْلَةِ التَّلَوُّثِ الفِكْرِيِّ، والتَّشَوُّشِ العَقَدِيِّ[1]، الَّذِي انْتَشَرَ في عَصْرِنا، انْحِرافُ مَفْهُومِ عِبارَةِ «أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ» عِنْدَ العَدِيدِ مِنَ العَوامِّ، حَتَّى مِنْ طُلاّبِ العِلْمِ، بِسَبَبِ انْتِسابِ الوَهّابِيَّةِ زُورًا إِلى أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وادِّعائِها الباطِلِ أَنَّها حامِلَةُ لِوائِهِمْ، مَعَ تَغَلْغُلِ الفِكْرِ الوَهّابِيِّ، الَّذِي سَاعَدَهُ اليَسَارُ[2] المَالِيُّ لِطائِفَتِهِ؛ مِمّا جَعَلَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَتَأَثَّرُونَ بِدِعايَتِها، فيُدْخِلُونَها في أَهْلِ السُّنَّةِ مَعَ أَنَّها نَقِيضُهُمْ، ويُخْرِجُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ هُوَ مِنْ صَمِيمِهِمْ، كالأَشاعِرَةِ. ومِنَ المَعْلُومِ أَنَّ مُجَرَّدَ الانْتِسابِ إِلى أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ لا يُنْقِذُ صاحِبَهُ مِنَ النَّارِ ويَضْمَنُ لَهُ الجَنَّةَ، بَلْ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ صاحِبُهُ مُوافِقًا، في الاعْتِقادِ والعَمَلِ، لِما جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وعَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ حَقِيقَةً، ولا سِيَّما في المُعْتَقَدِ؛ وإِلَّا كانَ انْتِسابًا مُجَرَّدًا عَنِ الحَقِيقَةِ، مُخالِفًا لِلْواقِعِ.

---

(١) **العَقَدِيُّ**: نِسْبَةٌ إِلى العَقِيدَةِ.

(٢) **اليَسارُ**: الغِنَى.

بَعْضُ المُعاصِرِينَ حَسِبُوا الأَشاعِرَةَ مُبْتَدِعَةً والوَهَّابِيَّةَ سُنِّيَّةً

لَقَدْ صِرْنا اليَوْمَ، بِسَبِبِ قُوَّةِ تَرْوِيجِ الوَهَّابِيَّةِ وتَمْوِيهِها في عَصْرِنَا، نَرَى أَشْخاصًا يَحْسَبُونَ أَنَّ الطائِفَةَ الوَهَّابِيَّةَ سَلَفِيَّةٌ حَقًّا، كَما تَدَّعِي وتُسَمِّي نَفْسَها، وأَنَّها هِيَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، دُونَ مَنْ عَداها، وأَنَّ غَيْرَها، بِما يَشْمَلُ الأَشاعِرَةَ والماتُرِيدِيَّةَ، هُمْ أَهْلُ الأَهْواءِ والبِدَعِ، ويا لَلْعَجَبِ! وهكَذا أَلْحَقَ كِثِيرُونَ مِنَ المُعاصِرِينَ لَنَا الأَشاعِرَةَ والماتُرِيدِيَّةَ، ظُلْمًا، بِالفِرَقِ المُنْحَرِفَةِ، والطَوائِفِ الضَّالَّةِ، مِنْ أَهْلِ الأَهْواءِ والبِدَعِ، كالمُعْتَزِلَةِ والجَبْرِيَّةِ والجَهْمِيَّةِ والمُرْجِئَةِ والخَوارِجِ والشِّيعَةِ ونَحْوِهِمْ، فَفَسَّقُوهُمْ وضَلَّلُوهُمْ بَلْ وكَفَّرُوهُمْ، وأَدْخَلُوهُمْ فِيمَنْ لا يَمُتُّ إِلَيْهِمْ بِسَبَبٍ[1]، ولا يَرْتَبِطُ بِهِمْ بِصِلَةٍ، ولَمْ يَتَوَرَّعُوا عَنْ نَبْزِ[2] أَعْلامِ عُلماءِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وأَكابِرِهِمْ، الَّذِينَ نَقَلُوا لَنا الدِّينَ، وحَفِظَ اللهُ بِهِمُ الإِسْلامَ، بِأَلْفاظِ التَّضْلِيلِ والتَّنْقِيصِ، لِكَوْنِهِمْ أَشاعِرَةً أَوْ ماتُرِيدِيَّةً[3]. وفي الوَقْتِ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُمْ حِينَ حَسِبُوا الوَهَّابِيَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، أَخْرَجُوها بِوَهْمِهِمْ مِنْ مَكانِها الحَقِيقِيِّ، وتَصْنِيفِها الوَاقِعِيِّ، مَعَ الفِرَقِ الزائِغَةِ عَنِ المَنْهَجِ القَوِيمِ، وبَيْنَ الطَّوائِفِ المائِلَةِ عَنِ الصِّراطِ المُسْتَقِيمِ.

---

(١) **لا يَمُتُّ إِلَيْهِمْ بِسَبَبٍ**: المُرادُ أَنَّهُ لا عَلاقَةَ بَيْنَهُمْ.

(٢) **نَبْز**: أي تَلْقِيب، والمراد تَلْقِيبُهُمْ بما يَعِيبُ.

(٣) لَيْسَ مِنَ الصَّعْبِ الاطِّلاعُ عَلَى فَتَاوَى مَشايِخِ الوَهَّابِيَّةِ المُنْتَشِرَةِ في بُطُونِ كُتُبِهِمْ ومَنْشُوراتِهِمْ وعَلَى الشَّبَكَةِ العَالَمِيَّةِ، والَّتِي يَنْفُونَ فِيها كَوْنَ الأَشاعِرَةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، ويُلْصِقُونَ بِهِمُ الفِرَى والأَكاذِيبَ والتُّهَمَ الباطِلَةَ لِلتَّنْفِيرِ مِنْهِمْ.

أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ هُمْ مادَّةُ الإِسْلامِ وجُمْهُورُ الأُمَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ

إِنَّ إِطْلاقَ «أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ»، في التَارِيخِ، يَشْمَلُ الصَّحابَةَ والتَّابِعِينَ وتابِعِيهِمْ، ومَنْ حَمَلَ بَعْدَهُمْ لِواءَ الحَقِّ، وسارَ عَلى مِنْهاجِهِمْ، مِنْ العُلَماءِ العامِلِينَ، مِنَ الفُقهاءِ والمُحَدِّثِينَ والقُرَّاءِ، الَّذِينَ نَقَلُوا الدِّينِ، وخَدَمُوا عُلُومَهُ، وأَعْلَوا مَنارَها[١]، ورَفَعُوا بُنْيانَها، وشَرَحُوا مُجْمَلَها، واخْتَصَرُوا جُمْلَتَها، وحَمَوْا حِياضَها[٢]، وأَرْغَمُوا أَعْداءَها[٣]، بَلْ ومِنَ الأَبْطالِ الفاتِحِينَ، مِنَ الخُلَفاءِ والأُمَراءِ والقُوَّادِ، بَلْ ومِنَ السَّادَةِ المُجاهِدِينَ، مِنَ الزُّهَّادِ والعُبَّادِ والأَجْنادِ، بَلْ ومِنْ عَوامِّ المُسْلِمِينَ. فَأَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ هُمُ الفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ، أَهْلُ الحَقِّ والعَدْلِ، النّاصِرُونَ لِعَقِيدَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وإِخْوانِهِ الأَنْبِياءِ، وهُمْ مادَّةُ الإِسْلامِ، وجُمْهُورُ الأُمَّةِ المَحَمَّدِيَّةِ، والغالِبِيَّةُ العُظْمَى مِنَ المُسْلِمِينَ.

وكُلُّ مَنْ عَدا أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، هُمْ أَهْلُ الأَهْواءِ والبِدَعِ، وأَقَلُّ ما يَصْدُقُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ فَسَقَةٌ، لَيْسَ فِيهِمْ صَالِحٌ. وسَواءٌ مِنْهُمْ، في أَصْلِ الفِسْقِ، مَنْ وَصَلَ بِبِدْعَتِهِ إِلى حَدِّ الكُفْرِ والمُرُوقِ مِنَ الدِّينِ، أَمْ مَنْ سَلِمَ لَهُ أَصْلُ الإِسْلامِ[٤]. وجَمِيعُ هذِهِ الفِرَقِ، المُخالِفَةِ لأَهْلِ السُّنَّةِ

(١) **المَنارُ**: عَلَمُ الطَّرِيقِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ، وإِعْلاؤُهُ هُنا كِنايَةٌ عَنْ إِظْهارِ الحَقِّ.

(٢) **الحِياضُ**: جَمْعُ حَوْضٍ، وهُوَ مُجْتَمَعُ الماءِ، وهُوَ هُنا كِنايَةٌ عَنْ أُمُورِ الدِّينِ الَّتِي يَحْرِصُ المُسْلِمُ التَّقِيُّ عَلَى حِمايَتِها مِنْ عَبَثِ العابِثِينَ.

(٣) **إِرْغامُ الأَعْداءِ**: أَيْ إِلْصاقُهُمْ بِالرَّغامِ وهُوَ التُّرابُ، وهُوَ كِنايَةٌ عَنْ قَهْرِهِمْ وهَزِيمَتِهِمْ.

(٤) أَيْ أَنَّ كُلَّ مَنْ خالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يُعَدُّ فاسِقًا، وإِنْ كانَ مُخالِفُوهُمْ يَتَفاوَتُونَ في دَرَجَةِ الفِسْقِ، فَبَعْضُهُمْ يَصِلُ فِسْقُهُ إِلى حَدِّ الكُفْرِ، فَلا يُسَمَّى مُسْلِمًا، =

والجَماعَةِ، أَقَلِيّاتٌ، بِالنَّسْبَةِ لِبَحْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ الزَّخّارِ[١].

وأَهْلُ السُّنَّةِ في كُلِّ العُصُورِ يَشْتَرِكُونَ في أُصُولٍ مُعَيَّنَةٍ، ويُجْمِعُونَ عَلَى أَقْوالٍ مُحَدَّدَةٍ، **أَهَمُّهَا**: تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ، مِنَ الجِسْمِ والأَعْضاءِ والشَّكْلِ والمَكانِ والتَّغَيُّرِ، والقَطْعُ[٢] بِأَنَّ كُلَّ لَفْظٍ وَرَدَ في نَصٍّ شَرْعِيٍّ، وأَوْهَمَ ظاهِرُهُ نِسْبَةَ مَعْنًى مِنْ مَعانِي المَخْلُوقاتِ إِلى اللهِ، كالوَجْهِ والنُّزُولِ، فَلَيْسَ المُرادُ مِنْهُ حَقِيقَتَهُ وظاهِرَهُ، بَلْ لَهُ مَعْنًى يَتَجاوَزُ مَعْناهُ الظّاهِرِيَّ الحَقِيقِيَّ، الَّذِي وُضِعَ لَهُ في أَصْلِ اللُّغَةِ، إلى مَعْنًى آخَرَ يَلِيقُ بِالخالِقِ العَظِيمِ[٣].

= ولَوِ انْتَسَبَ إِلى الإِسْلامِ وادَّعاهُ، كَمَنْ يَعْتَقِدُ التَّجْسِيمَ في حَقِّ اللهِ تَعالَى، مِنَ الوَهّابِيَّةِ وغَيْرِهِمْ؛ والبَعْضُ الآخَرُ مِمَّنْ خالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ لا يُعَدُّ كافِرًا، بَلْ يُسَمَّى مُسْلِمًا فاسِقًا، كَمَنْ يُفَضِّلُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ويَرَى أَنَّه كانَ أَوْلَى مِنْهُ بِالخِلافَةِ، ولا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ.

(١) **الزَّخّارُ**: مُبالَغَةٌ مِنْ زاخِرٍ بِمَعْنَى المُمْتَلِئِ الفائِضِ كَثِيرِ الماءِ جِدًّا.

(٢) **القَطْعُ**: أَيِ الجَزْمُ، والبَتُّ، والإِثْباتُ قَوْلاً واحِدًا، وإِصْدارُ الحُكْمِ بِلا تَرَدُّدٍ.

(٣) فلَفْظُ «النُّزُولِ» مثلاً، حَقِيقَتُهُ وظاهِرُهُ وأَصْلُهُ في اللُّغَةِ هُوَ الانْتِقالُ مِنْ عُلُوٍّ إِلى سُفْلٍ، وإِفْراغُ مَكانٍ ومَلْءُ آخَرَ، وهذا المَعْنَى مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ لأَنَّهُ مِنْ خَصائِصِ ما لَهُ مَكانٌ، كَالأَجْسامِ، واللهُ لَيْسَ في مَكانٍ، لأَنَّهُ لَيْسَ ذا حَجْمٍ ولا يَحْتاجُ إِلى شَيءٍ؛ فَمَتَى رَأَيْنا لَفْظَ «النُّزُولِ» ونَحْوَهُ مُضافًا إِلى اللهِ في نَصٍّ شَرْعِيٍّ، فَمِنَ الواجِبِ المُحَتَّمِ عَلَيْنا أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ لَهُ مَعْنًى آخَرَ يُناسِبُ التَّنْزِيهَ، غَيْرَ المَعْنَى الظّاهِرِيِّ الحَقِيقِيِّ الأَصْلِيِّ، الَّذِي يُسارِعُ عادَةً إِلى أَذْهانِ البَعْضِ، عِنْدَ سَماعِ هذا اللَّفْظِ. وأَمّا مَنْ يُصِرُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ ما وَرَدَ في نُصُوصِ الشَّرْعِ هُوَ عَلَى حَقِيقَتِهِ وظاهِرِهِ وأَصْلِهِ في اللُّغَةِ، كالوَهّابِيَّةِ، فَهُوَ مُشَبِّهٌ مُجَسِّمٌ حَشْوِيٌّ، مُخالِفٌ لأَصْلٍ ثابِتٍ أَصِيلٍ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، ومُناقِضٌ لِرُكْنٍ أَساسِيٍّ مِنْ أَرْكانِ =

بَعْدَ ظُهُورِ الإِمامَيْنِ الأَشْعَرِيِّ والماتُرِيدِيِّ أَصْبَحَ أَهْلُ السُّنَّةِ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِما

واعْتِبارًا مِنْ أَواخِرِ القَرْنِ الرابِعِ بَعْدَ الهِجْرَةِ، وأَوائِلِ القَرْنِ الخامِسِ، أَيْ بَعْدَ ظُهُورِ الإمامَيْنِ الجَلِيلَيْنِ، والجَبَلَيْنِ الشّامِخَيْنِ، أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، وأَبِي مَنْصُورٍ الماتُرِيدِيِّ[١]، أَصْبَحَ عُلَماءُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِما في أُصُولِ الدِّينِ. فَقَدِ انْعَقَدَ إجْماعُ أَهْلِ الحَقِّ بَعْدَ هذَيْنِ الإمامَيْنِ، عَلَى حُسْنِ مَنْهَجِهِما في العَقِيدَةِ، واسْتِقامَةِ طَرِيقَتِهِما في أُصُولِ الدِّينِ، فارْتَضَى الانْتِسابَ إِلى أَحَدِهِما في الاعْتِقادِ ما لا يُحْصَى مِنَ الفُقَهاءِ والمُحَدِّثِينَ والقُرَّاءِ والنُّحاةِ واللُّغَوِيِّينَ[٢]، وأَقَرُّوا بِأَنَّهُما مُوافِقانِ لِعَقِيدَةِ النَّبِيِّ ﷺ وأَصْحابِهِ وسائِرِ السَّلَفِ الصَّالِحِ. فَكُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَ هَذَيْنِ الإِمَامَيْنِ مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ يَشْهَدُ لَهُمَا بِالإِمَامَةِ في أُصُولِ الدِّينِ، والأَكْثَرِيَّةُ العُظْمَى مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ، مِنَ المَشَاهِيرِ وغَيْرِهِمْ، تَنْتَسِبُ إِلى أَحَدِهِمَا في الأُصُولِ، وإِنِ انْتَسَبَتْ إِلى أَحَدِ المَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ في الفُرُوعِ، فَالمُنْتَسِبُونَ إِلَيْهِمَا في العَقَائِدِ هُمْ مَادَّةُ الإِسْلامِ، وجُمْهُورُ المُسْلِمِينَ، وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ. ولا خِلافَ بَيْنَ الأَشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ في أُصُولِ المُعْتَقَدِ، وأَساسِيَّاتِهِ، ولِذلِكَ لا يُضَلِّلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ولا يُبَدِّعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

= الإِيمانِ، وهُوَ تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ مُشابَهَةِ الخَلْقِ، ولَوِ ادَّعَى خِلافَ ذلِكَ؛ فلا حَظَّ لَهُ مِنَ الإِسْلامِ، إِنْ كانَ يَفْهَمُ ما يَقُولُ.

(١) انْظُرْ تَرْجَمَتَهُما في آخِرِ هذا البابِ في الصَّفْحَةِ ٧٥.

(٢) انْظُرْ تَراجِمَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِينَ مِنْ أَكابِرِ الأُمَّةِ مِنَ الأَشاعِرَةِ في آخِرِ هذا البابِ، بَدْءً مِنَ الصَّفْحَةِ ٧٥.

الأَشاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ مُنْذُ أَلْفِ سَنَةٍ

فَالحَقُّ الَّذِي لا مَحِيدَ عَنْهُ، ولا شَكَّ فِيهِ، عِنْدَ مَنْ لَهُ أَدْنى اطِّلاعٍ عَلَى تارِيخِ الأُمَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ، والفِرَقِ المُنْتَسِبَةِ إِلَيْها، أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، مُنْذُ أَلْفِ سَنَةٍ ونَيِّفٍ، أَيْ بَعْدَ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ، وحتَّى يَوْمِنَا هَذَا، هُمُ الأَشاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ، لَيْسَ إِلّا. فَهُمُ السَّوادُ[١] الأَعْظَمُ مِنَ الأُمَّةِ، والأَكْثَرِيَّةُ العُظْمَى مِنَ المُسْلِمِينَ، مُنْذُ ما يَزِيدُ عَلَى عَشَرَةِ قُرُونٍ مِنَ الزَّمانِ. فأَهْلُ العِلْمِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ عِبارَةَ «أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ» إذا أُطْلِقَتْ على مَنْ بَعْدَ القَرْنِ الرَّابِعِ فَالمُرادُ بِها الأَشاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ، لا غَيْرَ، فَإِلَيْهِمْ تَتَوَجَّهُ، وعَلَيْهِمْ تَقْتَصِرُ[٢]. فَعَقِيدَةُ الأَشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ هِيَ عَقِيدَةُ المُسْلِمِينَ، مِنْ عُلَماءَ وحُكَّامٍ وعَوَامٍّ، عَلَى مَرِّ العُصُورِ، وهِيَ مَوْضِعُ اتِّفاقِهِمْ، فَبِها يَتَمَسَّكُونَ، وعَنْها يُدافِعُونَ، ومَنْ خالَفَها، كَالمُعْتَزِلَةِ والمُجَسِّمَةِ، فَهُمُ المَطْرُودُونَ المَنْبُوذُونَ المُحارَبُونْ، وهذا باعْتِرافِ جَمِيعِ المَصادِرِ، ولَمْ يُخالِفْ في ذلِكَ سِوَى قِلَّةٍ لا يُعْبَأُ بِهِمْ، وهُمُ الوَهَّابِيَّةُ ومَنْ وافَقَهُمْ مِنْ أَهْلِ الأَهْواءِ.

---

(١) **السَّوادُ**: السَّوادُ مِنَ النَّاسِ مَعْناهُ مُعْظَمُهُمْ، ولا عَلاقَةَ لَهُ هُنا بِالسَّوادِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ البَياضِ.

(٢) ولِذلِكَ قالَ العَلَّامَةُ المُحَدِّثُ اللُّغَوِيُّ المُرْتَضَى الزَّبِيدِيُّ في كِتابِهِ إِتْحافُ السَّادَةِ المُتَّقِينَ: «إذا أُطْلِقَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ فَالمُرادُ بِهِمُ الأَشاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ»؛ وقالَ الحافِظُ الكَبِيرُ ابْنُ عَساكِرَ في وَصْفِ مَذْهَبِ الأَشاعِرَةِ في كِتابِهِ تَبْيِينُ كَذِبِ المُفْتَرِي: «وأَئِمَّةُ الأَمْصارِ [أَي البِلادِ] في سائِرِ الأَعْصارِ يَدْعُونَ إِلَيْهِ ومُنْتَحِلُوهُ [أَيْ مُتَّبِعُوهُ] هُمُ الَّذِينَ عَلَيْهِمْ مَدارُ الأَحْكامِ وإِلَيْهِمْ يُرْجَعُ في مَعْرِفَةِ الحَلالِ والحَرامِ وهُمُ الَّذِينَ يُفْتُونَ النَّاسَ».

الإِمامانِ الأَشْعَرِيُّ والماتُرِيدِيُّ مُتَّبِعانِ لا مُبْتَدِعانِ

واعْلَمْ يا أَخِي أَنَّ هذَيْنِ الإِمامَيْنِ العَظِيمَيْنِ مُتَّبِعانِ لا مُبْتَدِعانِ في اعْتِقادِهِما[١]، فَما زادا عَلَى أَنْ بَيَّنا عقائِدَ أَهْلِ الحَقِّ، ونَصَبا عَلَيْها الأَدِلَّةَ والبَراهِينَ، ونَفَيا عَنْها تَشْوِيشَ المُشَوِّشِينَ، وانْحِرافَ المُنْحَرِفِينَ، وشَرَحاها لِلطَّالِبِينَ، وفَصَّلاها لِلْمُسْتَرْشِدِينَ، فَنُسِبَتْ عَقِيدَةُ أَهْلِ الحَقِّ إِلَيْهِما، لا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُما جاءَا بِها مِنْ عِنْدِ نَفْسَيْهِما، ولا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُما انْفَرَدا بِخِدْمَتِها دُونَ غَيْرِهِما، بَلْ بِمَعْنَى أَنَّهُما نَقَلاها وخَدَماها صافِيَةً نَقِيَّةً، فِيمَنْ نَقَلَها وخَدَمَها مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، فَشَرَّفَهُما اللهُ بِانْتِسابِ أَهْلِ الحَقِّ بَعْدَهُما إِلَيْهِما، في عِلْمِ العَقِيدَةِ؛ وذلِكَ مُشابِهٌ لِما حَصَلَ في عِلْمِ القِراءاتِ، إِذْ أَصْبَحَتْ كُلُّ واحِدَةٍ مِنْ قِراءاتِ القُرْءانِ المُتَواتِرَةِ[٢] عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، تُعْرَفُ بِاسْمِ إِمامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الإِقْراءِ، فَيُقالُ مَثَلًا هَذِهِ قِراءَةُ عاصِمٍ، وهذِهِ قِراءَةُ نافِعٍ، مَعَ أَنَّ الإِمامَ نافِعًا والإِمامَ عاصِمًا لَمْ يَزِيدا عَلَى أَنْ نَقَلَ كُلٌّ مِنْهُما قِراءَتَهُ المُتَواتِرَةَ فِيمَنْ نَقَلَها مِنَ القُرَّاءِ، وعَلَّمَها لِلطُّلَّابِ فِيمَنْ عَلَّمَها، وخَدَمَها فِيمَنْ خَدَمَها، فَشَرَّفَهُ اللهُ، بِأَنْ عُرِفَتْ بَعْدَهُ بِاسْمِهِ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الأَئِمَّةِ القُرَّاءِ، واللهُ يَفْعَلُ ما يَشاءُ.

---

(١) أَيْ أَنَّهُما مُوافِقانِ في مُعْتَقِدِهِما لِلْقُرآنِ الكَرِيمِ والسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وإِجْماعِ الأُمَّةِ، لا يَخْرُجانِ عَنْها، وإِنَّما يَشْرَحانِ ما أَجْمَلَتْ، ويُظْهِرانِ حَقِّيَّتَها ومُوافَقَتَها لِلْعَقْلِ فِيما قَرَّرَتْ مِنَ العَقائِدِ.

(٢) **المُتواتِرُ**: ما كَثُرَ رُواتُهُ بِحَيْثُ يَسْتَحِيلُ عادةً تَواطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ، فَهُوَ قَطْعِيُّ الثُّبُوتِ.

الوَهَّابِيَّةُ وسائِرُ المُجَسِّمَةِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ في شَيْءٍ

وأَمَّا المُجَسِّمَةُ، كَالوَهَّابِيَّةِ والكَرَّامِيَّةِ(١)، فَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ في شَيْءٍ؛ فَأَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، كَما تَقَدَّمَ، يُنَزِّهُونَ اللهَ ويُبَرِّئُونَهُ عَنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ مِنَ الجِسْمِ والمَكَانِ والأَعْضاءِ، ويَعُدُّونَ نِسْبَةَ ذلِكَ إلى اللهِ كُفْرًا بِهِ تَعالَى، ويَعْتَقِدُونَ أَنَّ نُصُوصَ القُرْآنِ والحَدِيثِ، الَّتِي تُوهِمُ ظَواهِرُها نِسْبَةَ ذلِكَ إلى اللهِ، لَيْسَتْ عَلَى ظَواهِرِها، بَلْ لَها مَعانٍ صَحِيحَةٌ تَلِيقُ بِاللهِ، غَيرُ ذلِكَ؛ وأَمَّا المُجَسِّمَةُ فَيَنْسُبُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَيْهِ سُبْحانَهُ، ويَدِينُونَ بِهِ، ويَعُدُّونَهُ الحَقَّ الَّذِي لا مَحِيدَ عَنْهُ، ويُصِرُّونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ ما أَوْهَمَ ظاهِرُهُ ذلِكَ مِنَ القُرآنِ والحَدِيثِ، فَلا بُدَّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مَعْناهُ الظَّاهِرِيِّ، ويُحَرِّمُونَ تَأْوِيلَهُ، ويَعْتَبِرُونَ حَمْلَهُ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ بِدْعَةً، وتَعْطِيلاً، ومُخالَفَةً لِلْكِتابِ والسُّنَّةِ(٢)؛ وشَتّانَ(٣) بَيْنَ مَنْ يُنَزِّهُ اللهَ عَنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ، وبَيْنَ مَنْ لا يُنَزِّهُهُ عَنْها، بَلْ يَعْتَبِرُ نَفْيَ مَعانِيها عَنْهُ تَعالى ضَلالاً، وانْحِرافًا، وزَيْغًا، كالوَهَّابِيَّةِ.

---

(١) **الكَرَّامِيَّةُ**: هُمْ طائِفَةٌ مِنَ المُجَسِّمَةِ الكَفَرَةِ يَتْبَعُونَ رَجُلاً مُبْتَدِعاً ضالاً مَخْذُولاً يُقالُ لَهُ ابْنُ كَرَّام توفي سنة ٢٥٥ هـ.

(٢) يُصِرُّ الوَهَّابِيُّونَ عَلَى أَنَّ اعْتِقادَ المَعَانِي الظَّاهِرِيَّةِ لِلآياتِ والأَحادِيثِ المُتَشابِهَةِ، كَما وَرَدَ فِيهِ إِضافَةُ اليَدِ والوَجْهِ والعَيْنِ إلى اللهِ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، ولَيْسَ الأَمْرُ كَذلِكَ، فَالسَّلَفُ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ المُرادَ مِنْ هذِهِ الآياتِ والأَحادِيثِ غَيْرُ ظَواهِرِها، ولَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتْرُكُونَ تَحْدِيدَ المَعْنَى المُرادَ، ويَقْتَصِرُونَ عَلَى تَنْزِيهِ اللهِ عَنْ ظَواهِرِها، مِنَ الجِسْمِيَّةِ والأَعْضاءِ والأَجْزاءِ.

(٣) **شَتّانَ**: شتّانَ بَيْنَهُما: أَيْ بَعُدَ وعَظُمَ الفَرْقُ بَيْنَهُما.

الأَشاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ مِنْ أَعْلامِ الأُمَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَونَ وهُمْ نَقَلَةُ الدِّينِ

ولَوْ ذَهَبْتُ أَسْرُدُ لَكَ أَسْماءَ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلى هَذَيْنِ الإِمامَيْنِ الجَلِيلَيْنِ، الأَشْعَرِيِّ والماتُرِيدِيِّ، مِنْ أَعْلامِ الفُقَهاءِ والقُرَّاءِ والمُحَدِّثِينَ(١)، لَطالَ الكَلامُ جِدًّا، دُونَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ مِعْشارَ مِعْشارِ عَدَدِهِمُ الجَمِّ(٢)، وجَمْعِهِمُ الغَفِيرِ(٣)، المُمْتَدِّ عَلَى مَدَى حَوالَيْ أَلْفِ سَنَةٍ مِنْ تارِيخِ الأُمَّةِ، فَقَدْ فاقُوا حَدَّ العَدِّ والإِحْصاءِ، ولا عَجَبَ، فَمَنْ يُحْصِي نُجُومَ السَّماءِ، أَوْ يُطِيقُ عَدَّ الحَصْباءِ(٤). الأَشاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ هُمْ أَهْلُ الحَقِّ، نَقَلَةُ الدِّينِ والقُرْآنِ والحَدِيثِ، الَّذِينَ حَفِظَ اللهُ بِهِمُ الإِسْلامَ وعُلُومَهُ(٥)، فَمَنْ يَطْعَنْ في الأَشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ

(١) يَنْسِبُ الوَهَّابِيَّةُ عَقِيدَتَهُمُ الكُفْرِيَّةَ إِلى أَهْلِ الحَدِيثِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الحَدِيثِ أَكْثَرِيَّتُهُمْ العُظْمَى أَشَاعِرَةٌ ومَاتُرِيدِيَّةٌ، يَعْلَمُ ذلِكَ مَنْ تَتَبَّعَ طَبَقاتِ الحُفَّاظِ، وأَمَّا مَنِ انْحَرَفَ، مِمَّن اشْتَغَلَ بِالحَدِيثِ، واتَّبَعَ عَقِيدَةَ التَّجْسِيمِ، فَهُمْ قِلَّةٌ قَلِيلَةٌ لا يُعْتَدُّ بِهِمْ، وإِنَّما يُعْتَدُّ بِمَنْ كانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، أَيِ الأَشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ، وهُمُ الغالِبِيَّةُ العُظْمَى مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ، كَما أَنَّهُمُ الغالِبِيَّةُ العُظْمَى مِنَ الفُقَهاءِ.

(٢) **الجَمِّ**: الكَثِيرِ.

(٣) **الغَفِيرِ**: الكثيرِ.

(٤) **الحَصْباءِ**: الحَصَى، أي صِغارِ الحِجارَةِ.

(٥) يُعَدُّ عُلَماءُ الأَشاعِرَةِ، أَقْوَى مَنْ واجَهَ أَهْلَ الأَهْواءِ والبِدَعِ، كالمُعْتَزِلَةِ والشِّيعَةِ والمُجَسِّمَةِ، فَقَدْ بَرَزَ مِنَ الأَشاعِرَةِ، على مَرِّ العُصُورِ، جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ العُلَماءِ الكِبارِ، تابَعُوا عَمَلَ الإِمامِ الأَشْعَرِيِّ في نُصْرَةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، ونَشْرِهِ في أَقْطارِ الأَرْضِ، وقَمَعُوا المُخالِفِينَ، وبَيَّنُوا انْحِرافَهُمْ عَنِ الحَقِّ، وأَفْحَمُوا زُعَماءَهُمْ، بِالأَدِلَّةِ والبَراهِينِ، وقَدْ تَرْجَمْتُ للأَشْعَرِيِّ وبَعْضِ مَشاهِيرِ الأَشاعِرَةِ في آخِرِ هَذِه المُقَدِّمَةِ الرَّابِعَةِ.

ويُضَلِّلْهُمْ، فَهُوَ طاعِنٌ في الدِّينِ، مُشَكِّكٌ في صِحَّةِ ما وَصَلَنا مِنَ الشَّرْعِ، سَاعٍ في هَدْمِ الإِسْلامِ، ونَقْضِ عُراهُ(١). وفي الفَصْلِ التَّالِي أَذْكُرُ لَكَ بَعْضَ الأَمْثِلَةِ عَلَى الأَشاعِرَةِ مِنَ أَعْلامِ الإِسْلامِ. وأمّا الوَهّابِيَّةُ، الَّذِينَ ظَهَرُوا مُنْذُ مِائَتَيْ سَنَةٍ تَقْرِيبًا، ومَنْ في فَلَكِهِمْ، ومَعَهُمْ أَسْلافُهُمْ مِنَ سائِرِ الحَشْوِيَّةِ، كَالكَرَّامِيَّةِ، فَهُمْ بِمَجْمُوعِهِمْ شِرْذِمَةٌ قَلِيلَةٌ جِدًّا، بِالنِّسْبَةِ لأَهْلِ الحَقِّ(٢).

ذِكْرُ نَيِّفٍ وخَمْسِينَ مِنَ الأَعْلامِ مِنَ الأَشاعِرَةِ مَعَ تَرْجَمَةٍ وَجِيزَةٍ لِكُلٍّ مِنْهُمْ

فِيمَا يَلِي، أَذْكُرُ لَكَ، أَخِي القارِئَ، ما يَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ مِنْ أَكابِرِ أَعْلامِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، مِنَ الأَشاعِرَةِ(٣)، مِنْ أَهْلِ القَرْنِ

---

(١) لَوْ عَقَلَ مَشايِخُ الوَهَّابِيَّةِ الَّذِينَ يَطْعَنُونَ في الأَشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ، ويَحُطُّونَ مِنْ قَدْرِهِمْ، ويُضَلِّلُونَهُمْ، لَعَلِمُوا أَنَّهُمْ بِفِعْلِهِمْ هَذا يَطْعَنُونَ في أَسانِيدِ أَنْفُسِهِمْ في القُرْآنِ والحَدِيثِ، فَهَلْ يُوجَدُ إِسْنادٌ مُعْتَبَرٌ في الأُمَّةِ إِلَّا عَبْرَ الأَشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ ومِنْ خِلالِهِمْ، فَعَلَيْهِمُ المُعَوَّلُ في النَّقْلِ والإِجازاتِ والأَسانِيدِ.

(٢) لَيْسَ المَقْصُودُ هُنا أَنَّ مُجَرَّدَ كَثْرَةِ الأَتْباعِ دَلِيلٌ عَلَى مُوافَقَةِ الحَقِّ دائِمًا، بَلِ المَقْصُودُ أَنَّهُ لا شَكَّ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ هُمْ جُمْهُورُ الأُمَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ وأَكْثَرِيَّتُها، المُوافِقُونَ لإِجْماعِ المُجْتَهِدِينَ مِنْها، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونُوا شِرْذِمَةً قَلِيلَةً شاذَّةً عَنِ الإِجْماعِ الإِسْلامِيِّ، كَالوَهَّابِيَّةِ ومَنْ لَفَّ لَفَّهُمْ، مِنْ أَسْلافِهِمْ، وأَذْنابِهِمْ.

(٣) يُحَاوِلُ بَعْضُ المُجَسِّمَةِ، كالوَهَّابِيَّةِ، نَفْيَ كَوْنِ بَعْضِ هؤُلاءِ الآتِيَةِ تَراجِمُهُمْ أَشْعَرِيًّا في عَقِيدَتِهِ، أَوْ يَزْعُمُونَ زُورًا أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ عَقِيدَتِهِ الأَشْعَرِيَّةِ في آخِرِ حَياتِهِ، ولكِنْ لا الْتِفاتَ إِلَى مُحاوَلاتِهِمْ ومَزاعِمِهِمْ هَذِهِ، فَما هِيَ إِلَّا بَعْضٌ مِنْ تَمْوِيهِهِمْ، دِفاعًا عَنْ عَقِيدَتِهِمُ المُنْحَرِفَةِ، وخَوْفًا مِنَ انْفِضاحِ شُذُوذِهِمْ عَمَّا كانَ عَلَيْهِ أَكابِرُ الأُمَّةِ، وما أَثْبَتْناهُ هُوَ الحَقُّ الَّذِي تُثْبِتُهُ المَصادِرُ المَوْثُوقَةُ، ويَتَناقَلُهُ أَهْلُ العِلْمِ.

الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ وما بَعْدَهُ، عَلَى مَدَى أَكْثَرِ مِنْ أَلْفِ سَنَةٍ مِنَ الزَّمانِ، مُرَتَّبِينَ حَسَبَ تارِيخِ الوَفاةِ(١)، تَوْكِيدًا لِما ذَكَرْتُهُ لَكَ في الفَصْلِ السَّابِقِ، مِنْ أَنَّ أَهْلَ الحَقِّ مُنْتَسِبُونَ، إِلى الإِمامَيْنِ الأَشْعَرِيِّ والماتُرِيدِيِّ في أُصُولِ الدِّينِ، وقَدْ بَدَأْتُ بِتَرْجَمَةِ الإِمامَيْنِ الأَشْعَرِيِّ والماتُرِيدِيِّ:

١ ـ الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ (٢٦٠ ـ ٣٢٤هـ)

هُوَ أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إسماعيلَ بْنِ إسْحاقَ الأَشْعَرِيُّ، إِمامُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ في أصُولِ الدِّينِ (أَيِ العَقائِدِ الدِّينِيَّةِ)، ومِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ الحَدِيثِ، وهُوَ مِنْ نَسْلِ الصَّحابِيِّ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكانَ تَعَمَّقَ في مَذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ ثُمَّ جاهَرَ بِخِلافِهِمْ، ورَدَّ عَلَيْهِمْ، وبَيَّنَ فَسادَ مُعْتَقَدِهِمْ، وتَغَلَّبَ عَلَى رُؤَسائِهِمْ بِالأَدِلَّةِ الباهِرَةِ، في مُناظَراتٍ كَثِيرَةٍ، في مُناسَباتٍ عَدِيدَةٍ، ودافَعَ عَنْ عَقائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وأَقامَ الأَدِلَّةَ عَلَى حَقِّيَّتِها وبُطْلانِ ما يُخالِفُها، وأَكْثَرَ مِنَ التَّأْلِيفِ في نُصْرَةِ مَذْهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، حَتَّى قِيلَ بَلَغَتْ مُصَنَّفاتُهُ ثَلاثَمِائَةِ كِتابٍ، وكان يَقْنَعُ في عَيْشِهِ بِاليَسِيرِ، وكانَ عَجَبًا في الذَّكاءِ وقُوَّةِ الفَهْمِ، وشَهِدَ بِفَضْلِهِ الأَكابِرُ، ووَافَقَهُ وانْتَسَبَ إِلَيْهِ ما لا يُحْصَى مِنَ العُلَماءِ والفُقَهاءِ والمُحَدِّثِينَ. وقَدِ اتَّفَقَ أَصْحابُ الحَدِيثِ، وغَيْرُهُمْ مِنَ العُلَماءِ، عَلَى أَنَّ أَبا الحَسَنِ الأَشْعَرِيَّ إِمامُ هُدًى، وأَنَّهُ إِمامٌ مِنْ أَئِمَّةِ

(١) استَعَنْتُ في هذِهِ التَّراجِمِ بِالعَدِيدِ مِنَ كُتُبِ التَّراجِمِ والطَّبَقاتِ، كَمَوْسُوعَةِ «الأَعْلامِ» لِلزِّرِكْلِيِّ، و«طَبَقاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لابْنِ السُّبْكِيِّ، و«وَفَياتِ الأَعْيانِ» لابْنِ خَلِّكانَ، و«سِيَرِ أَعْلامِ النُّبَلاءِ» لِلذَّهَبِيِّ، و«الضَوْءِ اللاّمِعِ» للسَّخاوِيِّ، و«خُلاصَةِ الأَثَرِ» لِلمُحِبِّي، وغَيْرِها.

أَصْحابِ الحَدِيثِ، وأَنَّ مَذْهَبَهُ في أُصُولِ الدِّينِ مَذْهَبُهُمْ، وهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وأَنَّه أَحْسَنَ الرَدَّ عَلَى المُخالِفِينَ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ والبِدْعَةِ، وكانَ سَيْفًا مَسْلُولاً عَلَيهِمْ، وأَنَّ كُلَّ مَنْ طَعَنَ فِيهِ فَقَدْ بَسَطَ لِسانَ السُّوءِ في جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ. ويُعَدُّ هُوَ والإمامُ أبو مَنْصُورٍ الماتُرِيدِيُّ، التَالِيَةُ تَرْجَمَتُهُ، أَشْهَرَ مَنْ بَيَّنَ عقائدَ أهلِ السُّنَّةِ، ودافَعَ عنها، وأفْحَمَ مُخالِفِيهَا، وأَظْهَرَ فَسادَهُمْ. وقَدْ عَدَّ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ الإمامَ الأَشْعَرِيَّ مُجَدِّدَ المِائَةِ الثالِثَةِ[1].

٢ ـ الإمامُ الماتُرِيدِيُّ (٠٠٠ ـ ٣٣٣هـ)

وهو أبو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمُودٍ الماتُرِيدِيُّ (نِسْبَةً إلى ماتُرِيدَ، مَحَلّةٍ بسَمَرْقَنْدَ)، إمامُ الهُدَى الشَّهِيرُ، وأَحَدُ أَئِمَّةِ المُتَكَلِّمِينَ، انْبَرَى لِنُصْرَةِ عَقِيدَةِ أَهْلِ الحَقِّ، والرَّدِّ عَلَى مَنْ خالَفَها، وأَكْثَرَ مِنَ التَّأْلِيفِ في ذلِكَ، وكانَ مُعاصِرًا لأَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، هُوَ في سَمَرْقَنْدَ، وأَبُو الحَسَنِ في البَصْرَةِ. تَلَقَّى العِلْمَ والحَدِيثَ عَلَى يَدِ نَصِيرِ

(١) ولَيْسَ صَحِيحًا ما يُحاوِلُ بَعْضُ الوَهّابِيِّينَ تَرْوِيجَهُ مِنْ أَنَّ الإمامَ الأَشْعَرِيَّ نَفْسَهُ تَبَرَّأَ مِنْ مَذْهَبِهِ في الاعْتِقادِ في آخِرِ حَياتِهِ واعْتَنَقَ مَذْهَبَهُمْ، فَهَذِهِ كَذْبَةٌ وَقِحَةٌ لا يَقُومُ عَلَيْها دَلِيلٌ ولا شُبْهَةُ دَلِيلٍ، والَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَيْها أَنَّهُمْ رَأَوْا مَا لا يُحْصَى مِنْ كُتُبِ كِبارِ العُلَماءِ ومَشاهِيرِهِمْ عَلَى مَرِّ العُصُورِ مَشْحُونَةً بِمَدْحِ الإمامِ الأَشْعَرِيِّ وعَقِيدَتِهِ ووَصْفِهِ بِإِمامِ أَهْلِ السُّنَّةِ ووَصْفِ عَقِيدَتِهِ بِأَنَّها عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، مِمَّا لا يُمْكِنُهُمْ إِنْكارُهُ ولا تَغْيِيرُهُ لاسْتِفاضَتِهِ وتَواتُرِهِ، فَعَمَدُوا إِلى هَذِهِ الكَذْبَةِ البارِدَةِ الَّتِي اخْتَلَقُوها مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، فَتَمَسَّكُوا بِها وحاوَلُوا تَرْوِيجَها، دِفاعًا عَنْ مَذْهَبِهِمُ الرَّكِيكِ الباطِلِ المُخالِفِ في الحَقِيقَةِ لأُصُولِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

ابْنِ يَحْيَى البَلْخِيِّ، وأَبي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ العِياضِيِّ، ومُحَمَّدِ بْنِ مُقاتِلٍ الرَّازِيِّ، وجَمِيعُهُمْ مِنْ كِبارِ عُلَماءِ المَذْهَبِ الحَنَفِيِّ. والعَقِيدَةُ الماتُرِيدِيَّةُ تَتَّفِقُ تَمامَ الاتِّفاقِ مَعَ ما قَرَّرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ في العَقائِدِ، كَما تَتَّفِقُ في الأُصُولِ مَعَ عَقِيدَةِ الأَشْعَرِيِّ، وإِلَيْها يَنْتَسِبُ ما لا يُحْصَى مِنَ العُلَماءِ(١). ولِلْمُنْتَسِبِينَ إِلى الماتُرِيدِيِّ دَوْرٌ مُهِمٌّ في نُصْرَةِ عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ السُّنِّيَّةِ ونَشْرِها، وقَدْ بَرَزَ مِنْ عُلَمائِهِمْ كَثِيرُونَ في هذا المَجالِ، كَأَبِي اليُسْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ البَزْدَوِيِّ، وأَبِي المُعِينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَفِيِّ، ونَجْمِ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَفِيِّ، وقَدْ شارَكُوا الأَشاعِرَةَ، عَلَى مَرِّ التَّارِيخِ، في مُكافَحَةِ ما ظَهَرَ مِنْ فِرَقِ المُبْتَدِعَةِ، كالمُجَسِّمَةِ والمُعْتَزِلَةِ. ومِنْ أَشْهَرِ الماتُرِيدِيَّةِ في القَرْنِ المُنْصَرِمِ المُحَدِّثُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ زاهِدُ بْنُ الحَسَنِ الكَوْثَرِيُّ الحَنَفِيُّ، الَّذِي كانَ سَيْفًا مُسَلَّطًا(٢) عَلَى الوَهَّابِيَّةِ، وغَيْرِهِمْ مِنَ المُجَسِّمَةِ.

٣ ـ الإِمامُ أَبُو بَكْرٍ الشَّاشِيُّ القَفَّالُ الكَبِيرُ (٢٩١ ـ ٣٦٥ هـ)

وهُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْماعِيلَ الشَّاشِيُّ، المَعْرُوفُ بالقَفَّالِ الكَبِيرِ (تَمْيِيزًا لَهُ عَنْ عالِمٍ آخَرَ يُعْرَفُ بِالقَفَّالِ الصَّغِيرِ)، إِمامُ عَصْرِهِ بِلا مُدافَعَةٍ، وأَحَدُ أَعْلامِ المَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، مِنْ أَكابِرِ العُلَماءِ بِالفِقْهِ والحَدِيثِ، واللُّغَةِ، والأَدَبِ، ولَهُ شِعْرٌ. أَخَذَ الفِقْهَ عَنِ ابْنِ

(١) لِيُعْلَمْ أَنَّ مَنْ وافَقَ الإِمامَ الماتُرِيدِيَّ في أَساسِ عَقِيدَتِهِ فَهُوَ مُوافِقٌ لِلإِمامِ الأَشْعَرِيِّ في أَساسِ عَقِيدَتِهِ، فَعَقِيدَتُهُما واحِدَةٌ، ولِذلِكَ يَصِحُّ أَنْ يُقالَ عَنِ الماتُرِيدِيَّةِ أَشاعِرَةً وعَنِ الأَشاعِرَةِ ماتُرِيدِيَّةً عَلَى هَذا المَعْنَى.

(٢) **مُسَلَّطاً على الوَهّابِيَّةِ**: أَيْ مُمَكَّناً مِنْهُمْ.

سُرَيْجٍ، ورَحَلَ كَثِيرًا في طَلَبِ الحَدِيثِ، وسَمِعَ أَبا بَكْرِ بْنَ خُزَيْمَةَ، وابْنَ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وعَبْدَ اللهِ بْنَ إسحاقَ المَدائِنِيَّ، وطَبَقَتَهُمْ، وسارَ ذِكْرُهُ في البِلادِ، ولَهُ مُصَنَّفاتٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَ لأَحَدٍ مِثْلُها، وهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الجَدَلَ الحَسَنَ مِنَ الفُقَهاءِ، وعَنْهُ انْتَشَرَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ في بِلادِهِ.

٤ ـ العَلّامَةُ أَبُو الحَسَنِ البَاهِلِيُّ (٠٠٠ ـ ٣٧٠ هـ)

وهُوَ أَبُو الحَسَنِ البَاهِلِيُّ البِصْرِيُّ[١]، شَيْخُ المُتَكَلِّمِينَ، أَخَذَ عَنِ الأَشْعَرِيِّ عِلْمَ النَّظَرِ، وبَرَعَ وتَقَدَّمَ مَعَ الدِّينِ والتَّعَبُّدِ، وكانَ يَقِظًا، فَطِنًا، لَسِنًا، صَالِحًا، عابِدًا. وكانَ الباهِلِيُّ مِنْ أَعْرَفِ العُلَماءِ بِمَذْهَبِ الأَشْعَرِيِّ، وأَشَدِّهِمْ فِقْهًا لَهُ، وأَقْواهُمْ حُجَّةً في الدِّفاعِ عَنْهُ، لأَنَّهُ كانَ مِنْ أَقْرَبِ تَلامِيذِ الأَشْعَرِيِّ إِلَيْهِ وأَخَصِّهِمْ بِهِ. مِنْ تَلامِيذِ الباهِلِيِّ: الباقِلاَّنِيُّ والإسْفَرايِينِيُّ وابْنُ فُورَكٍ، الآتِيَةُ تَراجِمُهُمْ. قالَ الأُسْتاذُ الإِسْفَرايِينِيُّ: «أَنا في جَنْبِ شَيْخِنا أَبِي الحَسَنِ البَاهِلِيِّ كَقَطْرَةٍ في بَحْرٍ، وقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَنا في جَنْبِ الشَّيْخِ الأَشْعَرِيِّ كَقَطْرَةٍ في جَنْبِ بَحْرٍ». وكانَ يَجْتَنِبُ الظُّهُورَ لِلسُّوقَةِ[٢] وأَهْلِ الدُّنْيا ومَنْ يُخالِطُهُمْ.

٥ ـ الإِمامُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٠٦ ـ ٣٨٥ هـ)

وهُوَ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ البَغْدَادِيُّ الدارَقُطْنِيُّ، الحافِظُ الكَبِيرُ، المُقْرِئُ، المُحَدِّثُ، كانَ أَوْحَدَ عَصْرِهِ في الحِفْظِ والفَهْمِ والوَرَعِ، وكانَ

---

(١) لَمْ تَأْتِ المَصادِرُ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينا عَلَى ذِكْرِ اسْمِهِ أَوِ اسْمِ أَبِيهِ، ولَمْ تَزِدْ عَلَى تَسْمِيَتِهِ بِأَبِي الحَسَنِ البَاهِلِيِّ البِصْرِيِّ، لَكِنِّي وَجَدْتُ ما يَحْتَمِلُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهُ عَلِيَّ ابْنَ مُحَمَّدٍ، واللهُ أَعْلَمُ بِالصَّواب.

(٢) **السُّوقَةُ**: أيْ عَوامُّ النّاسِ.

أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ في الحَدِيثِ[١]، وإِماماً في النَّحْوِ والقِراءَةِ، وكانَ مِنْ بُحُورِ العِلْمِ، ومِنْ أَئِمَّةِ الدُّنْيا، انْتَهى إِلَيْهِ الحِفْظُ ومَعْرِفَةُ عِلَلِ الحَدِيثِ ورِجالِهِ، مَعَ التَّقَدُّمِ في القِراءاتِ وطُرُقِها، وقُوَّةِ المُشارَكَةِ في الفِقْهِ، والاخْتِلافِ، والمَغازِي، وأَيَّامِ النَّاسِ، والمَعْرِفَةِ بِالأَدَبِ والشِّعْرِ وغَيْرِ ذلِكَ. وهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ أُصُولَ القِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ، وعَقَدَ لَها أَبْوابًا قَبْلَ فَرْشِ الحُرُوفِ[٢]. ولَهُ المُصَنَّفاتُ المُفِيدَةُ، مِنْها كِتابُ «السُّنَنِ والعِلَلِ» الَّذِي لَمْ يُرَ مِثْلُهُ في فَنِّهِ، وكِتابُ «الإِفْرادِ».

٦ ـ الإِمامُ أَبُو الطَّيِّبِ الصُّعْلُوكِيُّ (٠٠٠ ـ ٣٨٧ هـ)

وهُوَ أَبُو الطَّيِّبِ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمانَ الصُّعْلُوكِيُّ النَّيْسابُورِيُّ، مُفْتِي نَيْسابُورَ وابْنُ مُفْتِيهَا، كانَ عَلَّامَةً، فَقِيهًا، أَدِيبًا، مُتَكَلِّمًا، عَدِيمَ النَّظِيرِ في عِلْمِهِ ودِيانَتِهِ، جَمَعَ رِياسَةَ الدِّينِ والدُّنْيا، وتَخَرَّجَ بِهِ أَئِمَّةٌ. حَدَّثَ عَنْهُ الحاكِمُ، الآتِيَةُ تَرْجَمَتُهُ، وهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وأَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ، الآتِيَةُ تَرْجَمَتُهُ، وآخَرُونَ. وكانَ في وَقْتِهِ يُقالُ لَهُ «الإِمامُ» وهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. كانَ فى مَجْلِسِهِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِمِائَةِ مِحْبَرَةٍ. ويُرَجِّحُ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُ مُجَدِّدُ المِائَةِ الرَّابِعَةِ.

---

(١) **أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ في الحَدِيثِ**: مَرْتَبَةٌ في عِلْمِ الحَدِيثِ تُطْلَقُ عَلَى مَنْ بَلَغَ فِيهِ الغايَةَ القُصْوَى.

(٢) أَيْ أَنَّهُ بَيَّنَ ما يَطَّرِدُ مِنْ قَواعِدِ كُلِّ قِراءَةٍ، وهُوَ أُصُولُها، قَبْلَ تَفْصِيلِ مَواضِعِ الخِلافِ بَيْنَ القِراءاتِ مَوْضِعًا مَوْضِعًا، وهُوَ ما يُعْرَفُ بِفَرْشِ الحُرُوفِ، أَيْ بَسْطِها. وتَجْدُرُ الإِشارَةُ إِلى أَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ عَلَى الرَّسُولِ بِعِدَّةِ كَيْفِيَّاتٍ، وتَوَزَّعَ ما ثَبَتَ مِنْ هذِهِ الكَيْفِيَّاتِ عَلىَ عَشْرِ قِراءاتٍ مُتواتِرَةٍ ثابِتَةٍ حَفِظَها اللهُ لَنا كَما أُنْزِلَتْ، بِلا تَحْرِيفٍ ولا تَصْحِيفٍ ولا تَبْدِيلٍ ولا تَغْيِيرٍ، فَيَجُوزُ أَنْ نَقْرَأَ القُرْآنَ بِأَيٍّ مِنْها، في الصَّلاةِ وغَيْرِها.

٧ ـ الإمامُ ابْنُ فُورَكٍ (٠٠٠ ـ ٤٠٦ هـ)

وهُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الحُسَيْنِ[١] بْنِ فُورَكٍ الأَصْفهانِيُّ، الفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ، المُتَكَلِّمُ، الأُصُولِيُّ[٢]، الأَدِيبُ، النَّحْوِيُّ، الواعِظُ، صاحِبُ التَصانِيفِ. دَرَّسَ بِالعِراقِ مُدَّةً، ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلى الرَّيِّ، ثُمَّ إِلى نَيْسابُورَ، وأَحْيَى اللهُ تَعالى بِهِ أَنْواعاً مِنَ العُلُومِ، وظَهَرَتْ بَرَكَتُهُ عَلَى المُتَفَقِّهَةِ، وبَلَغَتْ مُصَنَّفاتُهُ قَرِيبًا مِنَ المِائَةِ. ثُمَّ دُعِيَ إِلى مَدِينَةِ غَزْنَةَ مِنَ الهِنْدِ، وجَرَتْ لَهُ بِها مُناظَراتٌ عَظِيمَةٌ، وكانَ شَدِيدَ الرَّدِّ عَلَى ابْنِ كَرَّامٍ المُجَسِّمِ، فَلَمَّا رَجَعَ سُمَّ في الطَّرِيقِ إِلى نَيْسابُورَ فَماتَ. قالَ ابْنُ خَلِّكانَ: «ومَشْهَدُهُ بِالحِيرَةِ ظاهِرٌ يُزارُ ويُسْتَجابُ الدُّعاءُ عِنْدَهُ»، ونَقَلَ الذَّهَبِيُّ أَنَّ قَبْرَهُ يُسْتَسْقَى بِهِ. وقَدْ تَرْجَمَهُ الحاكِمُ، الآتِيَةُ تَرْجَمَتُهُ، وماتَ قَبْلَهُ، وذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلاحِ في طَبَقاتِهِ. حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ، وأَبُو القاسِمِ القُشَيْرِيُّ، الآتِيَةُ تَرْجَمَتاهُما، وآخَرُونَ.

٨ ـ الإمامُ الباقِلَّانِيُّ (٣٣٨ ـ ٤٠٣ هـ)

وهُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ الباقِلاَّنِيُّ البِصْرِيُّ، إِمامُ وَقْتِهِ، وعالِمُ عَصْرِهِ، المَرْجُوعُ إِلَيْهِ فِيما أَشْكَلَ عَلَى غَيْرِهِ، صاحِبُ التَّصانِيفِ في عِلْمِ الكَلامِ، وكانَ فِيهِ أَوْحَدَ زَمانِهِ، وكانَ ثِقَةً، صَنَّفَ الرَّدَّ عَلَى الرَّافِضَةِ والمُعْتَزِلَةِ والخَوارِجِ والجَهْمِيَّةِ، وهُوَ المُلَقَّبُ بِسَيْفِ

---

(١) في بَعْضِ المَصادِرِ أَنَّ اسْمَ أَبِيه الحَسَنُ بَدَلَ الحُسَيْنِ.

(٢) **الأُصُولِيُّ**: هُوَ العالِمُ بِأُصُولِ الدِّينِ، وهَذا هُوَ مَعْنَى هَذِهِ الكَلِمَةِ في اسْتِعْمالِ عُلَماءِ الدِّينِ الإِسْلامِيِّ، لِقُرُونٍ طَوِيلَةٍ، ولا عَلاقَةَ لَهُ بِالاسْتِعْمالِ الحَدِيثِ، الَّذِي رَاجَ في وَسائِلِ الإِعْلامِ، في هذا الزَّمَنِ.

السُّنَّةِ، ولِسانِ الأُمَّةِ، المُتَكَلِّمُ عَلَى لِسانِ أَهْلِ الحَدِيثِ، وطَرِيقِ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، سَكَنَ بَغْدادَ، كانَ وِرْدُهُ في اللَّيْلِ عِشْرِينَ تَرْوِيحَةً ثُمَّ يَكْتُبُ خَمْسًا وثَلاثِينَ وَرَقَةً مِنْ تَصْنِيفِهِ.

٩ ـ الحافِظُ الحاكِمُ النَّيْسابُورِيُّ (٣٢١ ـ ٤٠٥ هـ)

وهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ الضَّبِّيُّ، الطَّهْمانِيُّ النَّيْسابُورِيُّ، الشَّهِيرُ بِالحاكِمِ، ويُعْرَفُ بِابْنِ البَيِّعِ: الإِمامُ، الحافِظُ، الناقِدُ، العَلَّامَةُ، شَيْخُ المُحَدِّثِينَ، مِنْ أَكابِرِ حُفَّاظِ الحَدِيثِ والمُصَنِّفِينَ فِيهِ. مَوْلِدُهُ ووَفاتُهُ في نَيْسابُورَ. رَحَلَ وأَخَذَ عَنْ نَحْوِ أَلْفَيْ شَيْخٍ. ووَلِيَ قَضاءَ نَيْسابُورَ، ثُمَّ قُلِّدَ قَضاءَ جُرْجانَ فَامْتَنَعَ. وهُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِصَحِيحِ الحَدِيثِ وتَمْيِيزِهِ عَنْ سَقِيمِهِ. صَنَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً جِدًّا، قالَ ابْنُ عَساكِرَ: «وَقَعَ مِنْ تَصانِيفِهِ المَسْمُوعَةِ في أَيْدِي النَّاسِ ما يَبْلُغُ أَلْفًا وخَمْسَمِائَةِ جُزْءٍ». مِنْ تَصانِيفِهِ «المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ»، و«تارِيخُ نَيْسابُورَ»، الَّذِي قالَ فِيهِ السُّبْكِيُّ: «ومَنْ نَظَرَهُ عَرَفَ تَفَنُّنَ الرَّجُلِ في العُلُومِ جَمِيعِها».

١٠ ـ الإمامُ الإِسْفَرايِينِيُّ (٠٠٠ ـ ٤١٨ هـ)

وهُوَ أَبُو إِسْحاقَ إِبْراهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْراهِيمَ الإِسْفرايِينِيُّ، المُلَقَّبُ رُكْنَ الدِّينِ، الإِمامُ، العَلَّامَةُ، الأَوْحَدُ، الفَقِيهُ، الأُصُولِيُّ، المُتَكَلِّمُ الشَّافِعِيُّ، المُتَقَدِّمُ في هذِهِ العُلُومِ، وصاحِبُ التَّصانِيفِ الجَلِيلَةِ، أَحَدُ الأَعْلامِ، بَلْ يُقالُ أَحَدُ مَنْ بَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهادِ في الفِقْهِ، مَعَ الاجْتِهادِ في العِبادَةِ، والمُبالَغَةِ في الوَرَعِ. انْصَرَفَ مِنَ العِراقِ وقَدْ أَقَرَّ لَهُ العُلَماءُ بِالتَّقَدُّمِ، وكانَ شَيْخَ خُراسانَ في زَمانِهِ، وعَنْهُ أَخَذَ عِلْمَ

الكَلامِ والأُصُولِ عامَّةُ شُيُوخِ نَيْسابُورَ، حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ، وأَبُو القَاسِمِ القُشَيْرِيُّ، وأَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ.

١١ ـ القاضِي عَبْدُ الوَهّابِ المالِكِيُّ (٠٠٠ ـ ٤٢٢ هـ)

وهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الوَهّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نَصْرٍ البَغْدادِيُّ المالِكِيُّ، القَاضِي، الإِمامُ، العَلَّامَةُ، شَيْخُ المالِكِيَّةِ، كانَ ثِقَةً، فَقِيهًا أَدِيبًا، شاعِرًا، حَسَنَ النَّظَرِ، جَيِّدَ العِبارَةِ، ولَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ في الفِقْهِ، قَالَ الخَطِيبُ البَغْدادِيُّ فِيهِ: «كَتَبْتُ عَنْهُ وكانَ ثِقَةً لَمْ أَلْقَ مِنَ المالِكِيِّينَ أَفْقَهَ مِنْهُ». خَرَجَ مِنْ بَغْدادَ إِلى مِصْرَ لإِفْلاسٍ لَحِقَهُ، فَشَيَّعَهُ يَوْمَ غادَرَها كَثِيرٌ مِنْ أَكابِرِها وعُلَمائِها، وقَدْ مَرَّ في سَفَرِهِ بِالمَعَرَّةِ، فَقالَ فِي مَدْحِهِ الشَّاعِرُ الشَّهِيرُ، أَبُو العَلاءِ المَعَرِّيُّ، البَيْتَيْنِ التَّالِيَيْنِ:

والمَالِكِيُّ ابْنُ نَصْرٍ زارَ في سَفَرٍ ... بِلادَنا فَحمِدْنا النَّأْيَ والسَّفَرا
إذا تَفَقَّهَ أَحْيَا مَالِكًا جَدَلاً ... ويَنْشُرُ المَلِكَ الضِّلِّيلَ إنْ شَعَرَا

١٢ ـ الأُسْتاذُ أَبُو مَنْصُورٍ البَغْدادِيُّ (٠٠٠ ـ ٤٢٩ هـ)

وهُوَ أَبُو مَنْصُورٍ عَبْدُ القاهِرِ بْنُ طاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ البَغْدادِيُّ، مِنْ صُدُورِ الإِسْلامِ وأَئِمَّةِ الأُصُولِ، بِإِجْماعِ أَهْلِ الفَضْلِ والتَّحْصِيلِ، بَدِيعُ التَّأْلِيفِ، مُتَعَدِّدُ العُلُومِ، تَراهُ الجِلَّةُ صَدْرًا مُقَدَّمًا، وتَدْعُوهُ الأَئِمَّةُ إِمامًا مُفَخَّمًا. ورَدَ نَيْسابُورَ فَدَرَسَ بِها عَلَى الأُسْتاذِ أَبِي إِسْحاقَ الإِسْفَرايِينِيِّ وغَيْرِهِ إِلى أَنْ بَرَعَ، وصارَ يُدَرِّسُ في سَبْعَةَ عَشَرَ عِلْمًا، وحَضَرَ إِلَيْهِ الأَئِمَّةُ، فَمِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ أَبُو القَاسِمِ القُشَيْرِيُّ وإِمامُ الحَرَمَيْنِ، الآتِيَةُ تَرْجَمَتاهُما. وحِينَ انْتَقَلَ إِلى إِسْفَرايِينَ ابْتَهَجَ أَهْلُها بِهِ إِلى حَدٍّ لا يُوصَفُ. ومِنْ تَصانِيفِهِ: «تَفْسِيرُ القُرْآنِ» و«فَضائِحُ المُعْتَزِلَةِ»

و«الفَرْقُ بَيْنَ الفِرَقِ» و«فَضائِحُ الكَرَّامِيَّةِ» و«تَأْوِيلُ مُتَشابِهِ الأَخْبارِ» و«المِلَلُ والنِّحَلُ» و«أُصُولُ الدِّينِ» و«كِتابُ الصِّفاتِ» و«التَّحْصِيلُ في أُصُولِ الفِقْهِ» وغَيْرُها.

١٣ ـ الحافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ (٣٣٦ ـ ٤٣٠ هـ)

وهُوَ أَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الأَصْبَهانِيُّ، الحافِظُ الكَبِيرُ، المُؤَرِّخُ، مِنْ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، ومِنَ الثِّقاتِ في الحِفْظِ والرِّوايَةِ، جامِعٌ بَيْنَ الفِقْهِ والتَّصَوُّفِ والنِّهايَةِ في الحَدِيثِ، مُجْمَعٌ عَلَى إمامَتِهِ وحِفْظِهِ وبَصَرِهِ بالإِسْنادِ، رَحَلَتِ الحُفَّاظُ إِلى بابِهِ لِعِلْمِهِ وضَبْطِهِ وعُلُوِّ إِسْنادِهِ، قِيلَ فِيهِ: لَمْ يَكُنْ في وَقْتِهِ في أُفُقٍ مِنَ الآفاقِ أَحْفَظُ ولا أَسْنَدُ مِنْهُ، ولَهُ التَصانِيفُ المَشْهُورَةُ، مِنْها كِتابُ «حِلْيَةِ الأَوْلِياءِ».

١٤ ـ الإمامُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجُوَيْنِيُّ (٠٠٠ ـ ٤٣٨ هـ)

وهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ الجُوَيْنِيُّ، وكانَ يُلَقَّبُ بِرُكْنِ الإِسْلامِ، وهُوَ والِدُ إِمامِ الحَرَمَيْنِ أَبِي المَعالِي الجُوَيْنِيِّ الآتِيَةِ تَرْجَمَتُهُ، كانَ إِمامَ عَصْرِهِ بِنَيْسابُورَ في التَّفْسِيرِ والفِقْهِ واللُّغَةِ والأَدَبِ. قَرَأَ الأَدَبَ والفِقْهَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلى نَيسابُورَ فَلازَمَ أَبا الطَّيِّبِ الصُّعْلُوكِيَّ المُتَقَدِّمَةَ تَرْجَمتُهُ، ثُمَّ رَحَلَ إِلى مَرْوَ لِقَصْدِ القَفَّالِ الكَبِيرِ، السابِقَةِ تَرْجَمَتُهُ، فَلازَمَهُ حَتَّى بَرَعَ عَلَيْهِ، وعادَ إِلى نَيسابُورَ وقَعَدَ لِلتَّدْرِيسِ والفَتْوَى، وكانَ إِلى عِلْمِهِ، مُجْتَهِدًا في العِبادَةِ، وَرِعًا مَهِيبًا، صاحِبَ جِدٍّ ووَقارٍ، قالَ الحافِظُ أَبُو صالِحٍ المُؤَذِّنُ: «غَسَلْتُهُ فَلَمّا لَفَفْتُهُ في الأَكْفانِ رَأَيْتُ يَدَهُ اليُمْنَى إِلى الإِبْطِ مُنِيرَةً كَلَوْنِ القَمَرِ فَتَحَيَّرْتُ وقُلْتُ: هذِهِ بَرَكَةُ فَتاوِيهِ»، وصَنَّفَ مُصَنَّفاتٍ مِنْها تَفْسِيرٌ كَبِيرٌ يَشْتَمِلُ عَلَى عَشَرَةِ أَنْواعٍ مِنَ العُلُومِ في كُلِّ آيَةٍ.

١٥ ـ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ (٣٧١ ـ ٤٤٤ هـ)

وهُوَ أبُو عَمْرٍو عُثْمانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُثْمانَ الدَّانِيُّ، وكانَ يُقالُ لَهُ قَدِيما ابْنُ الصَّيْرَفِيِّ، الإِمامُ، الحافِظُ، المُجَوِّدُ، المُقْرِئُ، الحاذِقُ، عالِمُ الأَنْدَلُسِ، شَيْخُ القُرَّاءِ، أَحَدُ الأَعْلامِ، صاحِبُ المُصَنَّفاتِ الكَثِيرَةِ المُتْقَنَةِ، مِنَ الأَئِمَّةِ في عِلْمِ القُرْآنِ ورِواياتِهِ وتَفْسِيرِهِ ومَعانِيهِ وطُرُقِهِ وإِعْرابِهِ، وأَحَدُ حُفَّاظِ الحَدِيثِ ذَوِي المَعْرِفَةِ بِطُرُقِهِ ورِجالِهِ، وكانَ حَسَنَ الخَطِّ، جَيِّدَ الضَّبْطِ، مِنْ أَهْلِ الحِفْظِ والذَّكاءِ والتَّفَنُّنِ، دَيِّنًا وَرِعًا، وكانَ مُجابَ الدَّعْوَةِ، مالِكِيَّ المَذْهَبِ، قِيلَ فِيهِ: لَمْ يَكُنْ في عَصْرِهِ ولا بَعْدَ عَصْرِهِ أَحَدٌ يُضاهِيهِ في حِفْظِهِ وتَحْقِيقِهِ، وكانَ يَقُولُ: «ما رَأَيْتُ شَيْئًا قَطُّ إلا كَتَبْتُهُ، ولا كَتَبْتُهُ إِلَّا وحَفِظْتُهُ، ولا حَفِظْتُهُ فَنَسِيتُهُ». وكانَ يُسْأَلُ عَنِ المَسْأَلَةِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالآثارِ وكَلامِ السَّلَفِ، فَيُورِدُها بِجَمِيعِ ما فِيها مُسْنَدَةً مِنْ شُيُوخِهِ إِلى قائِلِها. وهُوَ صاحِبُ كِتابِ «التَّيْسِيرِ» في القِراءاتِ السَّبْعِ، الَّذِي اخْتَصَرَهُ الإِمامُ الشَّاطِبِيُّ، الآتِيَةُ تَرْجَمَتُهُ، في مَنْظُومَتِهِ المُبارَكَةِ. وكانَ فَقِيرًا مُتَعَفِّفًا مُتَواضِعًا.

١٦ ـ الحافِظُ البَيْهَقِيُّ (٣٨٤ ـ ٤٥٨ هـ)

وهُوَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ البَيْهَقِيُّ الخُسْرُوجِرْدِيُّ (نِسْبَةً إِلى خُسْرُوجِرْدَ، وهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ ناحِيَةِ بَيْهَقَ)[١] الشَّافِعِيُّ، الحافِظُ الكَبِيرُ، العَلَّامَةُ، الثَّبْتُ، الفَقِيهُ، الأُصُولِيُّ، الدَّيِّنُ، الوَرِعُ، شَيْخُ الإِسْلامِ، أَحْدُ أَبْرَزِ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ، تَفَقَّهَ وبَرَعَ، وأَخَذَ عِلْمَ أُصُولِ الدِّينِ، وسَمِعَ الكَثِيرَ، ورَحَلَ وجَمَعَ وحَصَّلَ وأَسْمَعَ، وانْقَطَعَ بِقَرْيَتِهِ مُقْبِلاً عَلَى الجَمْعِ والتَّأْلِيفِ، فصَنَّفَ الكَثِيرَ الكَثِيرَ (قِيلَ بَلَغَتْ مُؤَلَّفاتُهُ

---

(١) **بَيْهَقُ**: ناحِيَةٌ كَبِيرَةٌ كَثِيرَةُ القُرَى مِنْ نَواحِي نَيْسَابُورَ.

أَلْفَ جُزْءٍ مِمَّا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ)، وطَلَبَ مِنْهُ الأَئِمَّةُ الانْتِقالَ إِلى نَيْسابُورَ فَأَتاها، وحَضَرَ دُرُوسَهُ الأَئِمَّةُ. أَخَذَ عِلْمَ الحَدِيثِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الحاكِمِ، المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتُهُ، وأَخَذَ عَنْ كَثِيرِينَ، مِنْهُمُ ابْنُ فُورَكٍ، المُتَقَدِّمَةُ تَرْجَمَتُهُ، وأَبُو الطَّيِّبِ الصُّعْلُوكِيُّ، المُتَقَدِّمَةُ تَرْجَمَتُهُ، وكانَ كَثِيرَ التَّحْقِيقِ والإِنْصافِ، حَسَنَ التَّصْنِيفِ، قانِعاً مِنَ الدُّنْيا بِاليَسِيرِ، مُتَجَمِّلاً في زُهْدِهِ ووَرَعِهِ، وذُكِرَ أَنَّهُ سَرَدَ الصَّوْمَ ثَلاثِينَ سَنَةً. قالَ إِمامُ الحَرَمَيْنِ فِيهِ: «ما مِنْ شَافِعِيٍّ إِلَّا ولِلشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ مِنَّةٌ إِلَّا البَيْهَقِيُّ فَإِنَّ لَهُ عَلَى الشَّافِعِيِّ مِنَّةً لِتَصانِيفِهِ في نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ». وهُوَ صاحِبُ كِتابِ «السُّنَنِ الكُبْرَى» الَّذِي لَيْسَ لأَحَدٍ مِثْلُهُ.

١٧ ـ الحافِظُ الخَطِيبُ البَغْدادِيُّ (٣٩٢ ـ ٤٦٣ هـ)

وهُوَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، الخَطِيبُ البَغْدادِيُّ، أَحَدُ الأَعْيانِ مَعْرِفَةً، وحِفْظًا، وإِتْقانًا، وضَبْطًا لِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وعِلْمًا بِأَسانِيدِهِ. كانَ مَهِيبًا، وَقُورًا، ثِقَةً، مُتَحَرِّيًا، حُجَّةً، حَسَنَ الخَطِّ، كَثِيرَ الضَّبْطِ، فَصِيحًا، خُتِمَ بِهِ الحُفَّاظُ، تَفَقَّهَ، وقَرَأَ بِالقِراءاتِ، وطَلَبَ الحَدِيثَ، وصارَ أَحْفَظَ أَهْلِ عَصْرِهِ عَلَى الإِطْلاقِ، وكانَ مِنَ كِبارِ الشَّافِعِيَّةِ. وكانَ يَتْلُو في كُلِّ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ خَتْمَةً، وكانَ حَسَنَ القِراءَةِ، جَهْوَرِيَّ الصَّوْتِ.

١٨ ـ الإمامُ أَبُو القاسِمِ القُشَيْرِيُّ (٠٠٠ ـ ٤٦٥ هـ)

وهُوَ أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الكَرِيمِ بْنُ هَوَازِنَ القُشَيْرِيُّ النَّيْسابُورِيُّ، الإِمامُ الزَّاهِدُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ، أَحَدُ العُلَماءِ البارِعِينَ بِالشَّرِيعَةِ والحَقِيقَةِ (أَي الفِقْهِ والتَّصَوُّفِ)، كانَ عَلّامَةً في الفِقْهِ والتَّفْسِيرِ والحَدِيثِ والأُصُولِ والأَدَبِ والشِّعْرِ والكِتابَةِ وعِلْمِ التَّصَوُّفِ، وهُوَ

صاحِبُ «الرِّسالَةِ القُشَيْرِيَّةِ». وهُوَ مِنْ تَلامِيذِ الشَّيْخِ الكَبِيرِ الإِمامِ العَارِفِ أَبِي عَلِيٍّ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسابُورِيِّ المَعْرُوفِ بِأَبِي عَلِيٍّ الدَّقَّاقِ، وزَوْجُ ابْنَتِهِ، وجاءَهُ مِنْها أَوْلادٌ نُجَباءُ. تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الطُّوسِيِّ، والأُسْتاذَيْنِ أَبِي إِسْحاقَ الإِسْفَرايِينِيِّ، وابْنِ فُورَكٍ، المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتاهُما، وتَقَدَّمَ في الأُصُولِ والفُرُوعِ. وكانَ لَهُ في الفُرُوسِيَّةِ واسْتِعْمالِ السِّلاحِ يَدٌ بَيْضاءُ. وأَمَّا مَجالِسُ الوَعْظِ والتَّذْكِيرِ فَهُوَ إِمامُها. وكانَ لَهُ مَجْلِسٌ لإِمْلاءِ الحَدِيثِ. وكانَ وَلَدُهُ أَبُو نَصْرٍ عَبْدُ الرَّحِيمِ، الآتِيَةُ تَرْجَمَتُهُ، إِمامًا كَبِيرًا أَشْبَهَ أَباهُ في عُلُومِهِ.

١٩ ـ القاضِي أَبُو الوَلِيدِ الباجِيُّ (٤٠٣ ـ ٤٧٤ هـ)

وهُوَ أَبُو الوَلِيدِ سُلَيْمانُ بْنُ خَلَفِ بْنِ سَعْدٍ التُّجِيبِيُّ المالِكِيُّ القُرْطُبِيُّ الباجِيُّ (نِسْبَةً إلى باجَةَ وهِيَ بُلَيْدَةٌ بِقُرْبِ إِشْبِيلِيَةَ)، الإِمامُ الكَبِيرُ، العَلَّامَةُ، ذُو الفُنُونِ، القاضِي، الحافِظُ، المُتَكَلِّمُ، الفَقِيهُ، الأَدِيبُ، الشَّاعِرُ، المُصَنِّفُ، مِنْ أَكابِرِ رِجالِ الحَدِيثِ، كانَ ذا عِلْمٍ غَزِيرٍ، حَصَّلَهُ مَعَ الفَقْرِ والتَّقَنُّعِ بِاليَسِيرِ. وكانَ جَلِيلاً، رَفِيعَ القَدْرِ، تَفَقَّهَ بِهِ أَئِمَّةٌ، واشْتَهَرَ اسْمُهُ، وصَنَّفَ التَّصانِيفَ النَّفِيسَةَ.

٢٠ ـ الإمامُ الشِّيرازِيُّ (٣٩٣ ـ ٤٧٦ هـ)

وهُوَ أَبُو إِسْحٰقَ إِبْراهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ الشِّيرازِيُّ، شَيْخُ الإِسْلامِ عِلْمًا وعَمَلاً ووَرَعًا وزُهْدًا وتَصْنِيفًا واشْتِغالاً وتَلامِذَةً، حُجَّةُ اللهِ تَعالَى عَلَى أَئِمَّةِ عَصْرِهِ، كانَ مَرْجِعَ الطُّلّابِ ومُفْتِي الأُمَّةِ في عَصْرِهِ، واشْتَهَرَ بِقُوَّةِ الحُجَّةِ في الجَدَلِ والمُناظَرَةِ، وهُوَ صاحِبُ «التَّنْبِيهِ»، و«المُهَذَّبِ». وُلِدَ بِفَيْرُوزْآبادَ، قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى شِيرازَ. ومَعَ عِلْمِهِ الغَزِيرِ كانَ لا يَمْلِكُ شَيْئًا

مِنَ الدُّنْيا، وبَلَغَ بِهِ الفَقْرُ حَتَّى كانَ لا يَجِدُ في بَعْضِ الأَوْقاتِ قُوتًا ولا لِباسًا، ولَمْ يَحُجَّ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وكانَ طَلْقَ الوَجْهِ، دائِمَ البِشْرِ، كَثِيرَ البَسْطِ، حَسَنَ المُجالَسَةِ، يَحْفَظُ كَثِيرًا.

٢١ ـ إِمامُ الحَرَمَيْنِ (٤١٩ ـ ٤٧٨ هـ)

وهُوَ أَبُو المَعالِي عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ يُوسُفَ الجُوَيْنِيُّ، إِمامُ الأَئِمَّةِ في عَصْرِهِ، شَيْخُ الغَزالِيِّ وغَيْرِهِ، المُجْمَعُ عَلَى إِمامَتِهِ شَرْقًا وغَرْبًا، رَئِيسُ الشَّافِعِيَّةِ في نَيْسابُورَ، وهُوَ ابْنُ الشَّيْخِ الإِمامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الجُوَيْنِيِّ، المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتُهُ، جَلَسَ في مَجْلِسِ أَبِيهِ بَعْدَ وَفاتِهِ لِلتَّدْرِيسِ وهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ سَنَةً. دَرَّسَ بِالمدْرَسَةِ النِّظامِيَّةِ بِنَيْسابُورَ، واسْتَقامَ لَهُ الأَمْرُ، وسُلِّمَ لَهُ المِحْرابُ، والمِنْبَرُ، والخُطْبَةُ، والتَّدْرِيسُ، ومَجْلِسُ الوَعْظِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وبَقِيَ عَلَى ذلِكَ ثَلاثِينَ سَنَةً غَيْرَ مُزاحَمٍ ولا مُدافَعٍ، وظَهَرَتْ تَصانِيفُهُ، وحَضَرَ دَرْسَهُ الأَكابِرُ، وكانَ يَقْعُدُ بَيْنَ يَدَيْهِ نَحْوٌ مِنْ ثَلْثِمِائَةٍ مِنَ الطَّلَبَةِ، وتَفَقَّهَ بِهِ أَئِمَّةٌ.

٢٢ ـ قَاضِي القُضاةِ الدّامِغانِيُّ (٣٩٨ ـ ٤٧٨ هـ)

وهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الدَّامِغانِيُّ، العَلَّامَةُ البارِعُ، مُفْتِي العِراقِ، قاضِي القُضاةِ، شَيْخُ الحَنَفِيَّةِ في زَمانِهِ، وكانَ مُتَبَحِّرًا في المَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا، نِسْبَتُهُ إِلى دامِغانَ (بَيْنَ الرَّيِّ ونَيْسابُورَ)، كانَ مِثْلَ القاضِي أَبِي يُوسُفَ (أَحَدِ تَلامِيذِ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِينَ بَلَغُوا مَرْتَبَةَ الاجْتِهادِ) في أَيَّامِهِ، حِشْمَةً، وجاهًا، وسُؤْدَدًا، وعَقْلاً، وبَقِيَ في القَضاءِ نَحْوَ ثَلاثِينَ سَنَةً. وكانَ بَهِيَّ الصُّورَةِ، حَسَنَ المَعانِي في الدِّينِ

والعِلْمِ والعَقْلِ والحِلْمِ وكَرَمِ العِشْرَةِ والمُرُوءَةِ. وفي أَوْلادِهِ أَئِمَّةٌ وقُضاةٌ، ولَهُ تَلامِيذُ كَثِيرُونَ عُلَماءُ.

٢٣ ـ الوَزِيرُ نِظامُ المُلْكِ (٤٠٨ ـ ٤٨٥ هـ)

وهُوَ أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْحاقَ الطُّوسِيُّ، المُلَقَّبُ بِقِوامِ الدِّينِ، نِظامُ المُلْكِ: وَزِيرٌ حازِمٌ، عالِي الهِمَّةِ، عاقِلٌ، سائِسٌ، خَبِيرٌ، سَعِيدٌ، مُتَدَيِّنٌ، مُحْتَشِمٌ، عامِرُ المَجْلِسِ بِالقُرَّاءِ والفُقَهاءِ. أَصْلُهُ مِنْ نَواحِي طُوسَ. تَأَدَّبَ بِآدابِ العَرَبِ، وسَمِعَ الحَدِيثَ الكَثِيرَ، واسْتَوْزَرَهُ السُّلْطانُ إِلْبْ أَرْسْلانَ، ثُمَّ وَلَدُهُ مَلِكْشاهْ فَأَحْسَنَ تَدْبِيرَ المَمالِكِ، وصارَ الأَمْرُ كُلُّهُ لَهُ، بَعْدَ مَوْتِ إِلْبْ أَرْسْلانَ، وأَقامَ عَلَى هذا عِشْرِينَ سَنَةً، وكانَ مِنْ حَسَناتِ الدَّهْرِ، وكانَتْ أَيَّامُهُ دَوْلَةَ أَهْلِ العِلْمِ. أَنْشَأَ المَدْرَسَةَ الكُبْرَى بِبَغْدادَ، وهِيَ المَشْهُورَةُ بِالمَدْرَسَةِ النِّظامِيَّةِ، وأُخْرَى بِنَيْسابُورَ، وأُخْرَى بِطُوسَ، وغَيْرَها في مُدِنٍ عَدِيدَةٍ، وأَدَرَّ عَلَى الطَّلَبَةِ الصِّلاتِ، وكانَ راغِبًا في العِلْمِ، وأَمْلَى الحَدِيثَ، وبَعُدَ صِيتُهُ. قِيلَ: «إِنَّهُ ما جَلَسَ إِلَّا عَلَى وُضُوءٍ، وما تَوَضَّأَ إِلَّا تَنَفَّلَ»، وكانَ يَصُومُ الاثْنَيْنِ والخَمِيسَ، وكانَ حَلِيمًا، رَزِينًا، جَوادًا، صاحِبَ فُتُوَّةٍ، واحْتِمالٍ، ومَعْرُوفٍ كَثِيرٍ إِلى الغايَةِ، وكانَ يُبالِغُ في الخُضُوعِ لِلصَّالِحِينَ. قالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «بَهَرَ العُقُولَ سِيرَةُ النِّظامِ جُودًا وكَرَمًا وعَدْلاً، وإِحْياءً لِمَعالِمِ الدِّينِ، كانَتْ أَيَّامُهُ دَوْلَةَ أَهْلِ العِلْمِ، ثُمَّ خُتِمَ لَهُ بِالقَتْلِ وهُوَ مارٌّ إِلى الحَجِّ، في رَمَضانَ، فَماتَ مَلِكًا في الدُّنْيا، مَلِكًا في الآخِرَةِ، رَحِمَهُ اللهُ». وكانَ شافِعِيًا أَشْعَرِيًّا.

٢٤ ـ الشَّيْخُ نَصْرٌ المَقْدِسِيُّ (٣٧٧ ـ ٤٩٠ هـ)

وهُوَ أَبُو الفَتْحِ نَصْرُ بْنُ إِبْراهِيمَ المَقْدِسِيُّ النَّابُلُسِيُّ، الفَقِيهُ الكَبِيرُ، شَيْخُ المَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ بِعَصْرِهِ في الشَّامِ، وصاحِبُ التَّصانِيفِ، سَمِعَ الحَدِيثَ الكَثِيرَ وأَمْلَى وحَدَّثَ، أَقامَ في بَيْتِ المَقْدِسِ مُدَّةً طَوِيلَةً، ثُمَّ قَدِمَ دِمَشْقَ فَسَكَنَها، وعَظُمَ شَأْنُهُ، مَعَ العِبادَةِ، والزُّهْدِ الصَّادِقِ، والوَرَعِ، والعِلْمِ، والعَمَلِ. قالَ الحافِظُ ابْنُ عَساكِرَ: «لَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ صِلَةً [أَيْ هِبَةً] بِدِمَشْقَ».

٢٥ ـ الإمامُ الغَزالِيُّ (٤٥٠ ـ ٥٠٥ هـ)

وهُوَ أَبُو حامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطُّوسِيُّ الغَزالِيُّ، زَيْنُ الدِّينِ، حُجَّةُ الإِسْلامِ، أُعْجُوبَةُ الزَّمانِ، الشَّيْخُ الإِمامُ البَحْرُ، الفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ الكَبِيرُ، المُصَنِّفُ الشَّهِيرُ، والمُتَكَلِّمُ النِّحْرِيرُ، أَحَدُ أَذْكِياءِ العالَمِ، وقاهِرُ الفَلاسِفَةِ. فَوَّضَ إِلَيْهِ الوَزِيرُ نِظامُ المُلْكِ تَدْرِيسَ المَدْرَسَةِ النِّظامِيَّةِ، وأُعْجِبَ بِهِ أَهْلُ العِراقِ، وعَظُمَتْ مَنْزِلَتُه بِبَغْدادَ، حَتَّى عَلَتْ عَلَى الأُمَراءِ والكِبارِ، لكِنَّهُ تَرَكَ جَمِيعَ ما كانَ فِيهِ، وسَلَكَ طَرِيقَ التَّزَهُّدِ والانْقِطاعِ، وحَجَّ، فَلَمَّا رَجَعَ تَوَجَّهَ إِلى الشَّامِ، فَدَرَّسَ فِيها، ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلى بَيْتِ المَقْدِسِ، واجْتَهَدَ في العِبادَةِ وزِيارَةِ المَشاهِدِ والمَواضِعِ المُعَظَّمَةِ، ثُمَّ سافَرَ إِلى الإِسْكَنْدَرِيَّةِ، فأَقامَ بها مُدَّةً، وعادَ إلى وَطَنِهِ طُوسَ، وصَنَّفَ بِها كُتُباً نافِعَةً، ثُمَّ عادَ إِلى نَيْسابُورَ، وأُلْزِمَ بِتَدْرِيسِ النِّظامِيَّةِ بَعْدَ مُعاوَداتٍ، ثُمَّ تَرَكَ ذلِكَ، وعادَ إلى وَطَنِهِ، واتَّخَذَ زاوِيَةً لِلصُّوفِيَّةِ، ومَدْرَسَةً لِلْمُشْتَغِلِينَ بِالعِلْمِ في جِوارِهِ، ووَزَّعَ أَوْقاتَهُ عَلَى وَظائِفِ الخَيْرِ، مِنْ خَتْمِ القُرْآنِ، والتَّدْرِيسِ، وغَيْرِ ذلِكَ، وأَقْبَلَ عَلَى طَلَبِ الحَدِيثِ، ومُجالَسَةِ أَهْلِهِ، قالَ الذَّهَبِيُّ: «ولَوْ عاشَ، لَسَبَقَ

الكُلَّ في ذلِكَ الفَنِّ، بِيَسِيرٍ مِنَ الأَيَّامِ»، ويَرَى بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُ مُجَدِّدُ المِائَةِ الخامِسَةِ.

٢٦ ـ العلاَّمَةُ أَبُو الوَفاءِ ابْنُ عَقِيلٍ (٤٣١ ـ ٥١٣ هـ)

وهُوَ أَبُو الوَفاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلٍ البَغْدادِيُّ الظَّفَرِيُّ، الإِمامُ العَلَّامَةُ البَحْرُ، عالِمُ العِراقِ، وشَيْخُ الحَنابِلَةِ في وَقْتِهِ بِبَغْدادَ، المُتَكَلِّمُ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، كانَ يَتَوَقَّدُ ذَكاءً، وكانَ بَحْرَ مَعارِفَ، وكَنْزَ فَضائِلَ، وهُوَ مِنْ كِبارِ الأَئِمَّةِ، لَهُ كِتابُ الفُنُونِ، وهُوَ كِتابٌ كَبِيرٌ جِدًّا، في مِائَتَيْ مُجَلَّدٍ، فِيهِ فَوائِدُ كَثِيرَةٌ جَلِيلَةٌ، في الوَعْظِ، والتَّفْسِيرِ، والفِقْهِ، والعَقِيدَةِ، وأُصُولِ الفِقْهِ، والنَّحْوِ، واللُّغَةِ، والشِّعْرِ، والتارِيخِ، والحِكاياتِ، وفِيهِ مُناظَراتُهُ ومَجالِسُهُ الَّتِي وَقَعَتْ لَهُ، وخَواطِرُهُ، ونَتائِجُ فِكْرِهِ، قَيَّدَها كُلَّها فِيهِ.

٢٧ ـ الإمامُ أَبُو نَصْرٍ القُشَيْرِيُّ (٠٠٠ ـ ٥١٤هـ)

وهُوَ أَبُو نَصْرٍ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الكَرِيمِ القُشَيْرِيُّ النَّيْسابُورِيُّ، الشَّيْخُ، الإِمامُ، المُفَسِّرُ، العَلَّامَةُ، النَّحْوِيُّ، المُتَكَلِّمُ، اعْتَنَى بِهِ أَبُوهُ الإِمامُ أَبُو القاسِمِ القُشَيْرِيُّ، المُتَقَدِّمَةُ تَرْجَمَتُهُ أَعْلاهُ، وأَسْمَعَهُ، وأَقْرَأَهُ حَتَّى بَرَعَ في العَرَبِيَّةِ والنَّظْمِ والنَّثْرِ والتَّفْسِيرِ، وسادَ، وعَظُمَ قَدْرُهُ، وارْتَفَعَ ذِكْرُهُ كَأَبِيهِ، وحَضَرَ مَجْلِسَهُ الخَواصُّ، وأَطْبَقُوا عَلَى أَنَّهُمْ ما رَأَوْا مِثْلَهُ في تَبَحُّرِهِ. كانَ ذَكِيًّا حاضِرَ الخاطِرِ، فَصِيحًا، جَرِيئًا، يَحْفَظُ كَثِيرًا مِنَ الشِّعْرِ.

٢٨ ـ الإمامُ الفَراوِيُّ (٤٤١ ـ ٥٣٠ هـ)

وهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ الصَّاعِدِيُّ النَّيْسابُورِيُّ

الفَراوِيُّ، نِسْبَةً إِلى فَراوَةَ بَلْدَةٍ في طَرَفِ خُراسانَ مِمَّا يَلِي خُوارِزْمَ، الشَّيْخُ، الإِمامُ، الفَقِيهُ، المُفْتِي، المُنَاظِرُ، الواعِظُ، مُسْنِدُ خُراسانَ، فَقِيهُ الحَرَمِ، كانَ حَسَنَ الأَخْلاقِ والمُعاشَرَةِ، جَوادًا، كَثِيرَ التَّبَسُّمِ، مُكْرِمًا لِلْغُرَباءِ، عالِمًا بِالحَدِيثِ والفِقْهِ، شَافِعِيًّا، قَلَّ مَثِيلُهُ. دَرَسَ عَلى زَيْنِ الإِسْلامِ القُشَيْرِيِّ وأَبِي المَعالِي الجُوَيْنِيِّ، المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتُهُ، وغَيْرِهِما، ويُعْرَفُ بِفَقِيهِ الحَرَمِ، لأَنَّهُ أَقامَ في الحَرَمَيْنِ مُدَّةً طَوِيلَةً يَنْشُرُ العِلْمَ ويُسْمِعُ الحَدِيثَ ويَعِظُ النَّاسَ ويُذَكِّرُهُمْ. قِيلَ فِيهِ: «الفَراوِي أَلْفُ رَاوِي»، قالَ الذَّهَبِيُّ: «وقَدْ أَمْلَى أَكْثَرَ مِنَ أَلْفِ مَجْلِسٍ».

٢٩ ـ الإمامُ أَبو بَكْرٍ ابْنُ العَرَبِيِّ (٤٦٨ ـ ٥٤٣ هـ)

وهو أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ المُعافِرِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ، القاضِي، الحافِظُ، أَحَدُ الأَعْلامِ. رَحَلَ مَعَ أَبِيهِ إِلى المَشْرِقِ، ودَخَلَ الشَّامَ، فَتَفَقَّهَ بِأَبِي بَكْرٍ الطُّرْطُوشِيِّ، ولَقِيَ بِها جَماعَةً مِنَ العُلَماءِ والمُحَدِّثِينَ، ودَخَلَ بَغْدادَ فَسَمِعَ بِها، وأَخَذَ الأَصْلَيْنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ، والغَزالِيِّ، المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتاهُما، وحَجَّ ورَجَعَ إِلى مِصْرَ والإِسْكَنْدَرِيَّةِ، فَسَمِعَ بِهِما مِنْ جَماعَةٍ، وعادَ إِلى بَلَدِهِ بِعِلْمٍ كَثِيرٍ لَمْ يُدْخِلْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ مِمَّنْ رَحَلَ إِلى المَشْرِقِ، وكانَ مِنْ أَهْلِ التَّفَنُّنِ في العُلُومِ، والاسْتِبْحارِ فِيها، والجَمْعِ لَها، مُقَدَّماً في المَعارِفِ كُلِّها، أَحدَ مَنْ بَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهادِ، وأَحَدَ مَنِ انْفَرَدَ بِالأَنْدَلُسِ بِعُلُوِّ الإِسْنادِ، ثاقِبَ الذِّهْنِ، مُلازِمًا لِنَشْرِ العِلْمِ، صَارِمًا في أَحْكامِهِ، ذا هَيْبَةٍ عَلَى الظَّلَمَةِ. صَنَّفَ «التَّفْسِيرَ» و «أَحْكامَ القُرْآنِ» و «شَرْحَ المُوَطَّأِ» و«شَرْحَ التِّرْمِذِيِّ» وغَيْرَ ذلِكَ، ووَلِيَ القَضاءَ في بَلَدِهِ.

٣٠ ـ القاضِي عِياضٌ (٤٧٦ ـ ٥٤٤ هـ)

وهُوَ أَبُو الفَضْلِ عِياضُ بْنُ مُوسَى اليَحْصَبِيُّ السَّبْتِيُّ؛ عالِمُ المَغْرِبِ، أَحَدُ الأَئِمَّةِ الحُفَّاظِ الفُقَهاءِ المُحَدِّثِينَ الأُدَباءِ، كانَ إمامَ وَقْتِهِ في الحَدِيثِ وعُلُومِهِ، والنَّحْوِ، واللُّغَةِ، وكَلامِ العَرَبِ وأَيَّامِهِمْ وأَنْسابِهِمْ، عالِمًا بِالتَّفْسِيرِ وجَمِيعِ عُلُومِهِ، فَقِيهًا، أُصُولِيًا، بَصِيراً بِالأَحْكامِ، حافِظًا لِمَذْهَبِ مالِكٍ، شاعِرًا مُجِيدًا، رُبّانًا في الأَدَبِ، خَطِيبًا بَلِيغًا، صَبُورًا حَلِيمًا، جَمِيلَ العِشْرَةِ، جَوادًا سَمْحًا، كَثِيرَ الصَّدَقَةِ، دَؤُوباً عَلَى العَمَلِ، صَلْبًا في الحَقِّ. وصَنَّفَ التَّصانِيفَ المُفِيدَةَ، وهُوَ مِنْ أَهْلِ التَّفَنُّنِ في العِلْمِ والذَّكاءِ واليَقَظَةِ والفَهْمِ، واسْتُقْضِيَ بِبَلَدِهِ ـ مَدِينَةِ سَبْتَةَ ـ مُدَّةً طَوِيلَةً حُمِدَتْ فِيها سِيرَتُهُ.

٣١ ـ الحافِظُ ابْنُ السَّمْعانِيِّ (٥٠٦ ـ ٥٦٢ هـ)

وهُوَ أَبُو سَعْدٍ عَبْدُ الكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ السَّمْعانِيُّ المَرْوَزِيُّ، تاجُ الإِسْلامِ، الحافِظُ الكَبِيرُ، الإِمامُ الشَّهِيرُ، أَحَدُ الأَعْلامِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ والمُحَدِّثِينَ، صاحِبُ كِتابِ «الأَنْسابِ»، وصاحِبُ التَّصانِيفِ الكَثِيرَةِ، والفَوائِدِ الغَزِيرَةِ. وأَبُوهُ الإِمامُ تَاجُ الإِسْلامِ مُعِينُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ، وجَدُّهُ الإِمامُ المُجْتَهِدُ أَبُو المُظَفَّرِ، سَمِعَ الكَثِيرَ ورَحَلَ في طَلَبِ العِلْمِ إِلى البُلْدانِ، قِيلَ إِنَّ عَدَدَ شُيُوخِهِ سَبْعَةُ آلافِ شَيْخٍ، وهذا شَيْءٌ لَمْ يَبْلُغْهُ أَحَدٌ، وكانَ ظَرِيفًا، صَدُوقًا، دَيِّنًا، جَمِيلَ السِّيرَةِ، مَلِيحَ التَّصانِيفِ.

٣٢ ـ الحافِظُ ابْنُ عَساكِرَ (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ)

وهُوَ أَبُو القاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ بْنِ هِبَةِ اللهِ ، ثِقَةُ الدِّينِ،

المَعْرُوفُ بِابْنِ عَساكِرَ، الحافِظُ الكَبيرُ، فَخْرُ الشّافِعِيَّةِ، وإِمامُ أَهْلِ الحَدِيثِ في زَمانِهِ وحامِلُ لِوائِهِمْ. صاحِبُ الكِتابِ الحافِلِ الكَبيرِ «تارِيخ دِمَشْقَ»، وغَيْرِ ذلِكَ مِنَ المُصَنَّفاتِ المُفِيدَةِ المَشْهُورَةِ. تَفَقَّهَ في دِمَشْقَ وبَغْدادَ، ورَحَلَ إِلى بِلادٍ كَثِيرَةٍ، وبالَغَ في الطَّلَبِ، وسَمِعَ الكَثِيرَ مِنْ نَحْوِ أَلْفٍ وثَلاثِمائَةِ شَيْخٍ، وثَمانِينَ امْرَأَةٍ، إِلى أَنْ جَمَعَ ما لَمْ يَجْمَعْ غَيْرُهُ، وأَرْبَى عَلَى أَقْرانِهِ، وصَنَّفَ التَّصانِيفَ. وكانَ دَيِّنًا، خَيِّرًا، مُعْرِضًا عَنِ المَناصِبِ بَعْدَ عَرْضِها عَلَيْهِ، كَثِيرَ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، قَلِيلَ الالْتِفاتِ إِلى الأُمَراءِ وأَبْناءِ الدُّنْيا، كَثِيرَ العِلْمِ، غَزِيرَ الفَضْلِ، ثِقَةً، مُتْقِنًا، مُحْتاطًا، حَسَنَ السَّمْتِ، صَحِيحَ القِراءَةِ. وكانَ يَخْتِمُ القُرْآنَ في كُلِّ جُمُعَةٍ، وأَمّا في رَمَضانَ فَفِي كُلِّ يَوْمٍ. وكانَ رَفِيقَ الإِمامِ السَّمْعانِيِّ (صاحِبِ الأَنْسابِ) في رِحْلاتِهِ.

٣٣ ـ الحافِظُ أَبُو طاهِرٍ السِّلَفِيُّ (٤٧٨ ـ ٥٧٦ هـ)

وهو أَبُو طاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِلَفَةَ (بِكَسْرِ السِّينِ وفَتْحِ اللاّمِ وهُوَ لَقَبُ جَدِّهِ) الأَصْبهانِيُّ السِّلَفِيُّ، صَدْرُ الدِّينِ، الحافِظُ الكَبِيرُ الشَّهِيرُ، وهُوَ ثِقَةٌ، وَرِعٌ، مُتْقِنٌ، ثَبْتٌ، حافِظٌ، عالِمٌ بِالعَرَبِيَّةِ، كَثِيرُ الحَدِيثِ، حَسَنُ الفَهْمِ والبَصِيرَةِ فِيهِ. رَحَلَ في طَلَبِ الحَدِيثِ، وجابَ الآفاقَ، وسَمِعَ مِمَّنْ لا يُحْصَى، وكَتَبَ كَثِيرًا، ثُمَّ اسْتَوْطَنَ الإِسْكَنْدَرِيَّةَ، وصارَتْ لَهُ بِها وَجاهَةٌ، وبَنَى لَهُ أَمِيرُ مِصْرَ مَدْرَسَةً بِها، فَأَقامَ فِيها إِلى أَنْ تُوُفِّيَ، وحَصَلَتْ لَهُ ثَرْوَةٌ بَعْدَ فَقْرٍ وتَصَوُّفٍ. وكانَ إِمامًا في عُلُومٍ شَتَّى، وانْتَهَى إِلَيْهِ عُلُوُّ الإِسْنادِ. مَكَثَ نَيِّفًا وثَمانِينَ سَنَةً يُسْمَعُ عَلَيْهِ، قالَ الذَّهَبِيُّ: «ولا أَعْلَمُ أَحَدًا مِثْلَهُ في هذا».

٣٤ ـ السَّيِّدُ أَحْمَدُ الرِّفاعِيُّ (٥١٢ ـ ٥٧٨ هـ)

وهُوَ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الرِّفاعِيُّ الحُسَيْنِيُّ، البَطائِحِيُّ، المَغْرِبِيُّ الأَصْلِ، السَّيِّدُ الشَّرِيفُ، الإِمامُ العالِمُ العامِلُ العابِدُ، الزَّاهِدُ الكَبِيرُ المَشْهُورُ، كانَ فَقِيهًا شَافِعِيًّا، ولَهُ شِعْرٌ حَسَنٌ، وُلِدَ في قَرْيَةٍ كانَتْ تَتْبَعُ مَدِينَةَ واسِطَ في العِراقِ، وتَفَقَّهَ وتَأَدَّبَ في واسِطَ، وسَكَنَ قَرْيَةَ أُمِّ عَبِيدَةَ بَيْنَ واسِطَ والبَصْرَةِ، وتُوُفِّيَ بِها، وعَلا شَأْنُهُ، وإِلَيْهِ تُنْسَبُ الطَّرِيقَةُ الرِّفاعِيَّةُ المُبارَكَةِ، الَّتِي كَثُرَ أَتْباعُها في حَياتِهِ وبَعْدَ مَماتِهِ، وانْتَسَبَ إِلَيْها ما لا يُحْصَى مِنْ أَهْلِ العِلْمِ والفَضْلِ، ويُقالُ لَهُمْ أَيْضًا الأَحْمَدِيَّةُ والبَطائِحِيَّةُ، ولهُمْ كَرَامَاتٌ[١] عَجِيبَةٌ مِنَ النُّزُولِ إِلى التَّنانِيرِ[٢] وهِيَ تَضْطَرِمُ نارًا، والدُّخُولِ إِلى الأَفْرِنَةِ، ورُكُوبِ الأُسُودِ، ونَحْوِ ذلِكَ. والبَطائِحُ عِدَّةُ قُرًى مُجْتَمِعَةٌ في وَسَطِ الماءِ بَيْنَ واسِطَ والبَصْرَةِ. وقَدْ صَنَّفَ العُلَماءُ في مَناقِبِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى، وأَفْرَدُوا تَرْجَمَتَهُ، وذَكَرُوا مِنْ كَراماتِهِ ومَقاماتِهِ أَشْياءَ عَظِيمَةً، وشَهِدَ لَهُ القاصِي والدَّانِي. ومِنْ كَرامَاتِهِ الباهِرَةِ تَقْبِيلُهُ لِيَدِ المُصْطَفَى ﷺ، وقَدِ امْتَدَّتْ لَهُ مِنَ القَبْرِ الشَّرِيفِ حِينَ زارَهُ، عَلَى مَشْهَدٍ مِنْ جَمْعٍ عَظِيمٍ مِنَ المُسْلِمِينَ.

---

(١) **الكَرامَاتُ**: جَمْعُ كَرامَةٍ، وهِيَ أَمْرٌ خارِقٌ لِلْعادَةِ يَظْهَرُ عَلَى يَدِ غَيْرِ الأَنْبِياءِ، مِنْ أَوْلِياءِ اللهِ الصالِحِينَ، مِمَّنْ كَمُلَ اتِّباعُهُ لِنَبِيِّهِ، ومِنْ أَمْثِلَتِهِ ما أَخْبَرَ القُرْآنُ الكَرِيمُ بِحُصُولِهِ لِرَجُلٍ عالِمٍ صالِحٍ مِنْ أَتْباعِ نَبِيِّ اللهِ سُلَيْمانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، حِينَ جاءَ بعَرْشِ مَلِكَةِ مَمْلَكَةِ سَبَأٍ، ونَقَلَهُ مِنْ مَكانٍ بَعِيدٍ، إِلى مَجْلِسِ نَبِيِّ اللهِ سُلَيْمانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، في طَرْفَةِ عَيْنٍ.

(٢) **التَّنانِيرُ**: جَمْعُ تَنُّورٍ وهُو الَّذِي يُخْبَزُ فِيْهِ الخُبْزُ.

٣٥ ـ السُّلْطانُ صَلاحُ الدِّينِ الأَيُّوبِيُّ (٥٣٢ ـ ٥٨٩ هـ)

وهُوَ أَبُو المُظَفَّرِ يُوسُفُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ شَاذِي، صَلاحُ الدِّينِ الأَيُوبِيُّ، المُلَقَّبُ بِالمَلِكِ النَّاصِرِ، مِنْ أَشْهَرِ مُلُوكِ الإِسْلامِ. نَشَأَ في دِمَشْقَ، وتَفَقَّهَ وتَأَدَّبَ ورَوَى الحَدِيثَ بِها وبِمِصْرَ والإِسْكَنْدَرِيَّةِ وبَيْتِ المَقْدِسِ، ودانَتْ لَهُ البِلادُ مِنْ آخِرِ حُدُودِ النَّوْبَةِ جَنُوبًا وبَرْقَةَ غَرْبًا إِلى بِلادِ الأَرْمَنِ شَمالاً، وبِلادِ الجَزِيرَةِ والمَوصِلِ شَرْقًا. عُرِفَ بِحِرْصِهِ عَلَى الجِهادِ وتَتَبُّعِ أَهْلِ الكُفْرِ، وكانَ أَعْظَمُ انْتِصارٍ لَهُ على الفِرِنْجِ يَوْمَ حِطِّينَ في فِلَسْطِينَ، الَّذِي تَلاهُ اسْتِردادُ طَبَرِيَّةَ وعَكَّا ويَافَا إِلى ما بَعْدَ بَيْرُوتَ، ثُمَّ افْتِتاحُ بَيْتِ المَقْدِسِ العَظِيمُ. وكانَ رَقِيقَ القَلْبِ، عَلَى شِدَّةِ بُطُولَتِهِ، رَجُلَ سِياسَةٍ وحَرْبٍ، بَعِيدَ النَّظَرِ، مُتَواضِعًا مَعَ جُنْدِهِ، لا يَسْتَطِيعُ المُتَقَرِّبُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُحِسَّ بِحُبٍّ لَهُ مَمْزُوجٍ بِهَيْبَةٍ. وكانَ، إِلى جانِبِ مَعْرِفَتِهِ بِالفِقْهِ والحَدِيثِ والأَدَبِ، مُطَّلِعًا عَلَى جانِبٍ حَسَنٍ مِنْ أَنْسابِ العَرَبِ ووَقائِعِهِمْ، ويَحْفَظُ دِيوانَ الحَماسَةِ. وكانَ حَرِيصًا كُلَّ الحِرْصِ عَلَى نَشْرِ عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ الأَشْعَرِيَّةِ بَيْنَ النَّاسِ، حتَّى إِنَّهُ أَمَرَ بِقِراءَتِها عَلَى المآذِنِ. ولَمْ يَدَّخِرْ لِنَفْسِهِ مالاً ولا عَقارًا.

٣٦ ـ الإِمامُ الشَّاطِبِيُّ (٥٣٨ ـ ٥٩٠ هـ)

وهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ القَاسِمُ بْنُ فِيرُّه، الرُّعَيْنِيُّ، الأَنْدَلُسِيُّ، الشَّاطِبِيُّ، الضَّرِيرُ، الإِمامُ العَلَّامَةُ، الحافِظُ الكَبِيرُ، المُقْرِئُ الشَّهِيرُ، صاحِبُ القَصِيدَةِ المُبارَكَةِ المَوْسُومَةِ بِحِرْزِ الأَمانِي ووَجْهِ التَّهانِي، المَعْرُوفَةِ بِالشَّاطِبِيَّةِ، ولَمْ يُلْحَقْ فِيها ولا سُبِقَ إِلى مِثْلِها، وما زالَتْ مُنْذُ قُرُونٍ إِلى يَوْمِنا هذا عُمْدَةَ القُرَّاءِ في نَقْلِهِمْ، وقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كانَ يَقُولُ: «لا يَقْرَأُ

أَحَدٌ قَصِيدَتِي هذِهِ إِلَّا ويَنْفَعُهُ اللهُ عَزَّوجَلَّ بِها، لِأَنِّي نَظَمْتُها لِلَّهِ تَعَالَى مُخْلِصًا في ذلِكَ». وُلِدَ في شاطِبَةَ، وانْتَقَلَ إِلى مِصْرَ سَنَةَ ٥٧٢هـ، وسَبَبُ انْتِقالِهِ إِلى مِصْرَ أَنَّهُ أُرِيدَ علَى الخَطابَةِ في شَاطِبَةَ، فاحْتَجَّ بِالحَجِّ، وتَرَكَ بِلادَهُ ولَمْ يَعُدْ إِلَيْها وتُوُفِّيَ في القاهِرَةِ، وذلِكَ تَوَرُّعًا عَمَّا كانُوا يُلْزِمُونَ بِهِ الخُطباءَ مِنْ ذِكْرِ الأُمراءِ عَلَى المَنابِرِ بِأَوْصافٍ لَمْ يَرَها سائِغَةً شَرْعًا. وصَبَرَ عَلَى فَقْرٍ شَدِيدٍ. وكانَ عالِمًا بِكتابِ اللهِ قِراءَةً وتَفْسِيرًا، وبِحَدِيثِ رَسُول اللهِ ﷺ مُبَرِّزًا، وكانَ يُقْرَأُ عَلَيْهِ الصَّحِيحانِ والمُوَطَّأُ، فَيُصَحِّحُونَ النُّسَخَ مِنْ حِفْظِهِ، ويُمْلِي الفَوائِدَ، وكانَ إِمامًا في عِلْمِ النَّحْوِ واللُّغَةِ، عارِفًا بِتَعْبِيرِ المَناماتِ، حَسَنَ المَقاصِدِ، مُخْلِصًا في ما يَقُولُ ويَفْعَلُ، ولا يَجْلِسُ لِلإِقْراءِ إِلَّا عَلَى طَهارَةٍ في هَيْئَةٍ حَسَنَةٍ وتَخَشُّعٍ واسْتِكانَةٍ. وكانَ يَتَجَنَّبُ فُضُولَ الكَلامِ، ولا يَنْطِقُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ. وكانَ يَقُولُ: إِنَّهُ يَحْفَظُ وِقْرَ بَعِيرٍ مِنَ العُلُومِ، قالَ النَّوَوِيُّ عَنْهُ في طَبَقَاتِهِ: «لَمْ يَكُنْ في زَمانِهِ بِمِصْرَ نَظِيرُهُ في تَعَدُّدِ فُنُونِهِ وكَثْرَةِ مَحْفُوظِهِ»، وقالَ السَّخاوِيُّ: «أَقْطَعُ بِأَنَّهُ كانَ مُكاشَفًا».

٣٧ ـ الإمامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ (٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ)

وهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الحَسَنِ التَّيْمِيُّ البَكْرِيُّ الرَّازِيُّ، فَخْرُ الدِّينِ، الإِمامُ، المُفَسِّرُ، الأُصُولِيُّ، العَلَّامَةُ الكَبِيرُ، ذُو الفُنُونِ، أَوْحَدُ زَمانِهِ في المَعْقُولِ والمَنْقُولِ وعُلُومِ الأَوائِلِ، وكَبِيرُ الأَذْكِياءِ والحُكَماءِ والمُصَنِّفِينَ في عَصْرِهِ، وأَصْلُهُ مِنْ طَبَرِسْتانَ، ومَوْلِدُهُ في الرَّيِّ وإِلَيْها نِسْبَتُهُ، ويُقالُ لَهُ (ابْنُ خَطِيبِ الرَّيِّ)، رَحَلَ إِلى خُوارِزْمَ وما وَراءَ النَّهْرِ وخُراسانَ، وكانَ يُحْسِنُ الفارِسِيَّةَ. وتُوُفِّيَ في

هَراةَ. أَقْبَلَ النَّاسُ عَلَى كُتُبِهِ في حَياتِهِ يَتَدارَسُونَها، وانْتَشَرَتْ تَوالِيفُهُ في البِلادِ شَرْقًا وغَرْبًا، وكانَ يَتَوَقَّدُ ذَكاءً. مِنْ تَصانِيفِهِ «مَفاتِيحُ الغَيْبِ» في تَفْسِيرِ القُرآنِ الكَرِيمِ، المَعْرُوفُ بِتَفْسِيرِ الرَّازِيِّ. ويَرَى البَعْضُ أَنَّهُ مُجَدِّدُ المِائَةِ السَّادِسَةِ.

٣٨ ـ الإمامُ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ الحاجِبِ (٥٧٠ ـ ٦٤٦ هـ)

وهُوَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، جَمالُ الدِّينِ، الشَّيْخُ، الإمامُ، العَلَّامَةُ، المُقْرِئُ، الأُصُولِيُّ، الفَقِيهُ المالِكِيُّ، النَّحْوِيُّ، مِنْ كِبارِ العُلَماءِ. كُرْدِيُّ الأَصْلِ. كانَ رُكْنًا مِنْ أَرْكانِ العِلْمِ والعَمَلِ، بارِعًا في العُلُومِ الأُصُولِيَّةِ، وتَحْقِيقِ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، مُتْقِنًا لِمَذْهَبِ مالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وكانَ دَيِّنًا، وَرِعًا، حُجَّةً، مُتَواضِعًا، عَفِيفًا، مُنْصِفًا، مُحِبًا لِلْعِلْمِ وأَهلِهِ، ناشِرًا لَهُ، صَبُورًا عَلَى البَلْوَى، مُحْتَمِلاً لِلأَذَى، ولَهُ شِعْرٌ حَسَنٌ. أَخَذَ القِراءاتِ عَنِ الشَّاطِبِيِّ، المُتَقَدَّمَةِ تَرْجَمَتُهُ، وغَيْرِهِ، وكانَ مِنْ أَذْكِياءِ العالَمِ، رَأْسًا في العَرَبِيَّةِ وعِلْمِ النَّظَرِ[١]، دَرَّسَ بِجامِعِ دِمَشْقَ، وبِالنُّورِيَّةِ المالِكِيَّةِ، وسارَتْ بِمُصَنَّفاتِهِ الرُّكْبانُ، وخالَفَ النُّحاةَ في مَسائِلَ دَقِيقَةٍ، وأَوْرَدَ عَلَيْهِمْ إِشْكالاتٍ مُفْحِمَةً. قالَ القاضِي ابْنُ خَلِّكانَ: «كانَ مِنْ أَحْسَنِ خَلْقِ اللهِ ذِهْنًا، جاءَنِي مِرارًا لأَداءِ شَهاداتٍ، وسَأَلْتُهُ عَنْ مَواضِعَ مِنَ العَرَبِيَّةِ، فَأَجابَ أَبْلَغَ إجابَةٍ بِسُكُونٍ كَثِيرٍ وتَثَبُّتٍ تامٍّ». وفي سَنَةِ ٦٣٨ هـ حِينَ سَلَّمَ المَلِكُ الصَّالِحُ إِسْماعِيلُ قَلْعَةَ الشَّقِيفِ إِلى الفِرِنْجِ لِيُنْجِدُوهُ عَلَى المِصْرِيِّينَ، أَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ الحاجِبِ وابْنُ عَبْدِ السَّلامِ، فَسَجَنَهُما مُدَّةً، وحِينَ أُطْلِقَا نَزَحَا إِلى مِصْرَ وتَصَدَّرا بِها.

---

(١) **عِلْمُ النَّظَرِ**: أيِ الاسْتِدْلالُ بالأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ.

٣٩ ـ الإِمامُ العِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلامِ (٥٧٧ ـ ٦٦٠ هـ)

وهُوَ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلامِ بْنِ أَبِي القَاسِمِ السُّلَمِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، عِزُّ الدِّينِ، المُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ العُلَماءِ، الفَقِيهُ الشَافِعِيُّ الكَبِيرُ، كانَ ناسِكًا، وَرِعًا، آمِرًا بِالمَعْرُوفِ، نَهَّاءً عَنِ المُنْكَرِ، تَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخِ فَخْرِ الدِّينِ ابْنِ عَساكِرَ[1]، وغَيْرِهِ، وبَرَعَ في المَذْهَبِ، وفاقَ فِيهِ الأَقْرانِ، وجَمَعَ بَيْنَ فُنُونِ العِلْمِ مِنَ التَّفْسِيرِ، والحَدِيثِ، والفِقْهِ، والأُصُولِ، والعَرَبِيَّةِ، واخْتِلافِ أَقْوالِ العُلَماءِ ومآخِذِهِمْ، حتَّى قِيلَ: إِنَّهُ بَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهادِ. تَوَلَّى الخَطابَةَ والتَّدْرِيسَ بِزاوِيَةِ الغَزالِيِّ، ثُمَّ الخَطابَةَ بِالجامِعِ الأُمَوِيِّ، فَلَمَّا تَمَلَّكَ الصالِحُ إِسْماعِيلُ دِمَشْقَ وأَعْطَى الفِرِنْجَ صَفَدَ والشَّقِيفَ أَنْكَرَ فِعْلَهُ عَلَى المِنْبَرِ، وتَرَكَ الدُّعاءَ لَهُ، فَعَزَلَهُ وحَبَسَهُ، ثُمَّ أَطْلَقَهُ فَنَزَحَ إِلى مِصْرَ، وَوَلِيَ قَضاءَ مِصْرَ القَدِيمَةَ والوَجْهَ القِبْلِيَّ مَعَ خَطابَةِ جامِعِ مِصْرَ، وكانَ مَعَ شِدَّتِهِ فِيهِ حُسْنُ مُحاضَرَةٍ بِالنَّادِرَةِ والشِّعْرِ. ولَمّا مَرِضَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ السُّلْطانُ يَقُولُ: «عَيِّنْ مَناصِبَكَ لِمَنْ تُرِيدُ مِنْ أَوْلادِكَ»، فَقالَ: «ما فِيهِمْ مَنْ يَصْلُحُ». ولَهُ مُكاشَفاتٌ وكَراماتٌ رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

٤٠ ـ الإِمامُ النَّوَوِيُّ (٦٣١ ـ ٦٧٦ هـ)

وهُوَ أَبُو زَكَرِيّا يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ الحِزامِيُّ، الحُورانِيُّ، النَّوَوِيُّ، الشَّافِعِيُّ، مُحْيِي الدِّينِ، العَلَّامَةُ الشَّهِيرُ، أَحَدُ الأَعْلامِ، شَيْخُ الإِسْلامِ، الفَقِيهُ، الحافِظُ، الزَّاهِدُ، الوَرِعُ. كانَ لا يُضِيعُ وَقْتًا في لَيْلٍ

(١) وهُوَ غَيْرُ الحافِظِ ابْنِ عَساكِرَ المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتُهُ.

ولا نَهارٍ إلَّا في الاشْتِغالِ بِالعِلْمِ، حَتَّى في الطَرِيقِ يُكَرِّرُ أَوْ يُطالِعُ، واشْتَغَلَ بِالتَّصْنِيفِ والنُّصْحِ لِلْمُسْلِمِينَ ووُلاتِهِمْ، مَعَ ما هُوَ عَلَيْهِ مِنَ المُجاهَدَةِ لِنَفْسِهِ، والعَمَلِ بِدَقائِقِ الفِقْهِ، والحِرْصِ عَلَى الخُرُوجِ مِنْ خِلافِ العُلَماءِ، والمُراقَبَةِ لقَلْبِهِ، وتَصْفِيَتِهِ مِنَ الشَّوائِبِ، ومُحاسَبَةِ نَفْسِهِ عَلَى الخُطْوَةِ، وكانَ مُحَقِّقًا في عِلْمِهِ وفُنُونِهِ، مُدَقِّقًا في مُؤَلَّفاتِهِ وشُؤُونِهِ، حافِظًا لِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، عارِفًا بِدَرجاتِهِ وغَرِيبِ أَلْفاظِهِ واسْتِنْباطِ فِقْهِهِ، حافِظًا لِلْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وقَواعِدِهِ وأُصُولِهِ، مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ فِيهِ، مُطَّلِعًا عَلَى أَقْوالِ الصَّحابَةِ والتَّابِعِينَ واخْتِلافِ العُلَماءِ ووِفاقِهِمْ، سَالِكًا في ذلِكَ طَرِيقَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، قَدْ صَرَفَ هِمَّتَهُ كُلَّها في العِلْمِ والعَمَلِ، وكانَ قَلِيلَ النَّوْمِ، لا يَأْكُلُ في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ إلّا أَكْلَةً بَعْدَ العِشاءِ الآخِرَةِ، ولا يَشْرَبُ إلَّا شَرْبَةً واحِدَةً عِنْدَ السَّحَرِ، ولَمْ يَتَزَوَّجْ، وقَدْ وَلِيَ دارَ الحَدِيثِ الأَشْرَفِيَّةَ وبَقِيَ فِيها إِلى أَنْ تُوُفِّيَ، ولَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا مِنْ مُرَتَّبِها.

٤١ ـ الإمامُ ابْنُ دَقِيقِ العِيدِ (٦٢٥ ـ ٧٠٢ هـ)

وهُوَ أَبُو الفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ وَهْبِ بْنِ مُطِيعٍ، القُشَيْرِيُّ، تَقِيُّ الدِّينِ، المَعْرُوفُ كَأَبِيهِ وجَدِّهِ بِابْنِ دَقِيقِ العِيدِ: قاضِي القُضاةِ في الدِّيارِ المِصْرِيَّةِ، وشَيْخُها، وعالِمُها، الإِمامُ، العَلَّامَةُ، الحافِظُ، القُدْوَةُ، الوَرِعُ، شَيْخُ عَصْرِهِ، كانَ عَلَّامَةً في المَذْهَبَيْنِ الشَّافِعِيِّ والمالِكِيِّ، عارِفًا بِالحَدِيثِ وفُنُونِهِ، مِنْ أَكابِرِ عُلَماءِ الأُصُولِ، سارَتْ بِمُصَنَّفاتِهِ الرُّكْبانُ، وقِيلَ إِنَّهُ صارَ مُجْتَهِدًا. وكانَ مِنَ العِبادَةِ والوَرَعِ بِمَحَلٍّ لا يُدْرَكُ. قالَ ابْنُ السُّبْكِيِّ: «ولَمْ نُدْرِكْ أَحَدًا مِنْ مَشايِخِنا

يَخْتَلِفُ في أَنَّ ابْنَ دَقِيقِ العِيدِ هُوَ العالِمُ المَبْعُوثُ عَلَى رَأْسِ السَّبْعِمِائَةِ [أَيْ مُجَدِّدُ القَرْنِ السَّابِعِ] وأَنَّهُ أُسْتاذُ زَمانِهِ عِلمًا ودِينًا»، وقالَ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْهُ: «أَحَدُ عُلَماءِ وَقْتِهِ، بَلْ أَجَلُّهُمْ وأَكْثَرُهُمْ عِلْمًا ودِينًا ووَرَعًا وتَقَشُّفًا ومُداوَمَةً عَلَى العِلْمِ في لَيْلِهِ ونَهارِهِ، مَعَ كِبَرِ السِّنِّ، والشُّغْلِ بِالحُكْمِ، ولَهُ التَّصانِيفُ المَشْهُورَةُ، والعُلُومُ المَذْكُورَةُ، بَرَعَ في عُلُومٍ كَثِيرَةٍ، لا سِيَّما في عِلْم الحَدِيثِ، فاقَ فِيهِ عَلَى أَقْرانِهِ، وبَرَّزَ عَلَى أَهْلِ زَمانِهِ، رَحَلَتْ إِلَيْهِ الطَّلَبَةُ مِنَ الآفاقِ، ووَقَعَ عَلَى عِلْمِهِ ووَرَعِهِ وزُهْدِهِ الاتِّفاقُ». وكانَ مَعَ غَزارَةِ عِلْمِهِ ظَرِيفًا لَهُ أَشْعارٌ ومُلَحٌ.

٤٢ ـ الإمامُ عَلاءُ الدِّينِ الباجِيُّ (٦٣١ ـ ٧١٤ هـ)

وهُوَ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ الباجِيُّ المِصْرِيُّ، عَلاءُ الدِّينِ، الإمامُ المَشْهُورُ، العالِمُ بِالأُصُولِ والمَنْطِقِ والحِسابِ وغَيْرِها مِنَ العُلُومِ. تَفَقَّهَ بِالشَّامِ على ابْنِ عَبْدِ السَّلامِ، المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتُهُ، ومِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ، التالِيَةُ تَرْجَمَتُهُ، فَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ الأَصْلَيْنِ[١]، وتَخَرَّجَ بِهِ في المُناظَرَةِ، وكانَ أَعْلَمَ أَهْلِ الأَرْضِ بِمَذْهَبِ الأَشْعَرِيِّ، وكانَ ابْنُ دَقِيقِ العِيدِ، المُتَقَدِّمَةُ تَرْجَمَتُهُ، كَثِيرَ التَّعْظِيمِ لَهُ. وكان إمامًا في الأَصْلَيْنِ والمَنْطِقِ، فاضِلاً فِيما عَداهُما، وكانَ مِنْ أَفْرادِ أَهْلِ زَمانِهِ في المُناظَرَةِ، ومِنْ أَذْكاهُم قَرِيحَةً، فَصِيحَ العِبارَةِ، ولا يَكادُ يَنْقَطِعُ في بَحْثٍ.

---

(١) **الأَصْلانِ**: هُما أُصُولُ الدِّينِ (أَيِ العَقِيدَةِ)، وأُصُولُ الفِقْهِ.

٤٣ ـ الإمامُ تَقِيُّ الدِّينِ السُبْكِيُّ (٦٨٣ ـ ٧٥٦ هـ):

وهُوَ أَبُو الحَسَنِ، عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الكافِي بْنِ عَلِيٍّ السُّبكِيُّ الأَنْصارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، تَقِيُّ الدِّينِ، شَيْخُ الإِسْلامِ في عَصْرِهِ، وأَحَدُ الحُفَّاظِ المُفَسِّرِينَ المُناظِرِينَ، قَاضِي القُضاةِ، وهُوَ والِدُ التاجِ بْنِ السُّبْكِيِّ صاحِبِ «الطَّبَقاتِ»، وكانَ إمامًا، فَقِيهًا، مُحَدِّثًا، حافِظًا، مُفَسِّرًا، مُقْرِئًا، أُصُولِيًّا، مُتَكَلِّمًا، نَحْوِيًّا، لُغَوِيًّا، أَدِيبًا، حَكِيمًا، مَنْطِقِيًّا، جَدَلِيًّا، خِلافِيًّا، نَظَّارًا، ومُصَنَّفاتُهُ تَزِيدُ عَلَى المِائَةِ والخَمْسِينَ، وفِيهِ يَقُولُ الذَّهَبِيُّ شِعْرًا:

لِيَهْنَ المِنْبَرُ الأُمَوِيُّ لَمَّا   عَلاهُ الحاكِمُ البَحْرُ التَّقِيُّ
شُيُوخُ العَصْرِ أَحْفَظُهُمْ جَمِيعًا   وأَخْطَبُهُمْ وأَقْضاهُمْ عَلِيُّ

٤٤ ـ الحافِظُ العَلائِيُّ (٦٩٤ ـ ٧٦١ هـ)

وهُوَ أَبُو سَعِيدٍ خَلِيلُ بْنُ كَيْكَلْدِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ العَلائِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، صَلاحُ الدِّينِ، الإِمامُ، البارِعُ، المُحَقِّقُ، المُحَدِّثُ، الفاضِلُ، البَحّاثُ، رَحَلَ رِحْلَةً طَوِيلَةً، وبَلَغَ عَدَدُ شُيُوخِهِ بِالسَّماعِ سَبْعَمِائَةٍ، وجَدَّ واجْتَهَدَ حَتَّى فاقَ أَهْلَ عَصْرِهِ في الحِفْظِ والإِتْقانِ، وكانَ إِمامًا في الفِقْهِ والنَّحْوِ والأُصُولِ، حَسَنَ المُشارَكَةِ في التَّفْسِيرِ، مُفَنَّنًا في عُلُومِ الحَدِيثِ، ومَعْرِفَةِ الرِّجالِ[1]، عَلَّامَةً في مَعْرِفَةِ المُتُونِ والأَسانِيدِ، أَدِيبًا، شاعِرًا، ناثِرًا، مُتْقِنًا، دَرَّسَ، وأَفْتَى، وناظَرَ، ولَمْ يَخْلُفْ بَعْدَهُ مَثْلُهُ، ومُصَنَّفاتُهُ تُنْبِئُ عَنْ إِمامَتِهِ في كُلِّ فَنٍّ. بَقِيَ يُدَرِّسُ ويُفْتِي ويُحَدِّثُ ويُصَنِّفُ إِلى آخِرِ عُمُرِهِ، وجَمَعَ بَيْنَ العِلْمِ والدِّينِ، والكَرَمِ والمُرُوءَةِ، وتُوُفِّيَ بالقُدْسِ.

---

(١) **معْرِفَةُ الرِّجَال**: أَيْ مَعْرِفَةُ رُواةِ الحَديثِ مِنْ حَيْثُ مَراتِبُهُمْ في العَدالَةِ أو الضَّعْفِ وغَيْرُ ذلكَ مما يَحْتاجُهُ المُحَدِّثُ للحُكْمِ على سَنَدِ الحَدِيثِ بِالصِّحّةِ أَوْ غَيْرِهَا.

٤٥ ـ الحافِظُ زَيْنُ الدِّينِ العِراقِيُّ (٧٢٥ ـ ٨٠٦ هـ)

وهُوَ أَبُو الفَضْلِ، عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، زَيْنُ الدِّينِ، العِراقِيُّ الأَصْلِ، الكُرْدِيُّ، نَزِيلُ القاهِرَةِ، الحافِظُ الكَبِيرُ، المُتْقِنُ، المُحَرِّرُ، النَّاقِدُ، البَحَّاثَةُ، مُحَدِّثُ الدِّيارِ المِصْرِيَّةِ، ذُو التَّصانِيفِ المُفِيدَةِ، مِنْ كِبارِ حُفَّاظِ الحَدِيثِ، لازَمَ الشُّيُوخَ وأَكْثَرَ، فَكانَ أَوَّلَ شَيْءٍ اشْتَغَلَ بِهِ القِراءاتُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ في الفِقْهِ والأُصُولِ، وفي أَثْناءِ ذلِكَ أَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الحَدِيثِ فَأَخَذَهُ بِالقَاهِرَةِ عَنِ العَلاءِ التُّرْكُمانِيِّ الحَنَفِيِّ، وبِهِ تَخَرَّجَ وعَلَيْهِ انْتَفَعَ، وبِمَكَّةَ عَنِ الحافِظِ العَلائِيِّ المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتُهُ، وبِالشَّامِ عَنِ الإمامِ السُّبْكِيِّ، المُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَتُهُ، وأَخَذَ عَنْ غَيْرِهِمْ، وأَكْثَرَ الأَخْذَ عَنِ الشُّيُوخِ في كَثِيرٍ مِنَ البِلادِ. وكانَ مُفْرِطَ الذَّكاءِ، سَرِيعَ الحِفْظِ جِدًّا. وَلِيَ قَضاءَ المَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، ووَلِيَ في القاهِرَةِ مَشْيَخَةَ الحَدِيثِ، وكانَ ذاكِرًا عابِدًا لا يَتْرُكُ قِيامَ اللَّيْلِ، وكانَ شُيُوخُ عَصْرِهِ يُبالِغُونَ في الثَّناءِ عَلَيْهِ.

٤٦ ـ الحافِظُ وَلِيُّ الدِّينِ العِرَاقِيُّ (٧٦٢ ـ ٨٢٦ هـ)

وهُوَ أَبُو زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الحُسَيْنِ الكُرْدِيُّ الرازِيانِيُّ ثُمَّ المِصْرِيُّ، وَلِيُّ الدِّينِ، قَاضِي الدِّيارِ المِصْرِيَّةِ، أَبُوهُ الحافِظُ زَيْنُ الدِّينِ العِراقِيُّ، المُتَقَدِّمَةُ تَرْجَمَتُهُ، بَكَّرَ بِهِ أَبُوهُ فَأَحْضَرَهُ الكَثِيرَ عَلَى كِبارِ الشُّيُوخِ، ولَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَرَعَ في الحَدِيثِ والفِقْهِ والأُصُولِ والعَرَبِيَّةِ والمَعانِي والبَيانِ وشارَكَ في غَيْرِها مِنَ الفَضائِلِ، وأَذِنَ لَهُ غَيْرُ واحِدٍ مِنْ شُيُوخِهِ بِالإِفْتاءِ والتَّدْرِيسِ، واسْتَمَرَّ يَتَرَقَّى، لِمَزِيدِ ذَكائِهِ، حَتَّى سَادَ وظَهَرَتْ نَجابَتُهُ ونَباهَتُهُ، واشْتَهَرَ فَضْلُهُ، وبَهَرَ

عَقْلُهُ، مَعَ حُسْنِ خُلُقِهِ وخَلْقِهِ، ونُورِ خَطِّهِ، ومَتِينِ ضَبْطِهِ، وشَرَفِ نَفْسِهِ، وتَواضُعِهِ، وشِدَّةِ انْجماعِهِ، وصِيانَتِهِ، ودِيانَتِهِ، وأَمانَتِهِ، وعِفَّتِهِ، وطِيبِ نَغْمَتِهِ، وضِيقِ حالِهِ، وكَثْرَةِ عِيالِهِ، وقَدْ دَرَّسَ وهُوَ شابٌّ في حَياةِ أَبِيهِ وشُيُوخِهِ، وفي دُرُوسِهِ قالَ أَبُوهُ قَدِيمًا:

دُرُوسُ أَحْمَدَ خَيْرٌ مِنْ دُرُوسِ أَبِهْ وذاكَ عِنْدَ أَبِيهِ مُنْتَهَى أَرَبِهْ

٤٧ ـ الحافِظُ ابْنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ)

وهُوَ أَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، المَعْرُوفُ بابْنِ حَجَرٍ، الكِنانِيُّ العَسْقَلانِيُّ ثُمَّ المِصْرِيُ الشَّافِعِيُّ، شِهابُ الدِّينِ، قاضِي القُضاةِ، شَيْخُ الإِسْلامِ، وحافِظُ الدِّيارِ المِصْرِيَّةِ، بَلْ حافِظُ الدُّنْيا مُطْلَقًا، وإِمامُ الحُفَّاظِ في زَمانِهِ، بَلْ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ فِي الحَدِيثِ. اشْتَغَلَ أَوَّلاً بِالأَدَبِ والشِّعْرِ فَبَلَغَ فِيهِ الغَايَةَ، ثُمَّ طَلَبَ الحَدِيثَ فَسَمِعَ الكَثِيرَ، ورَحَلَ ولازَمَ شَيْخَهُ الحافِظَ زَيْنَ الدِّينِ العِراقِيَّ، وبَرَعَ في الحَدِيثِ وتَقَدَّمَ في جَمِيعِ فُنُونِهِ. حَكَى أَنَّهُ شَرِبَ ماءَ زَمْزَمَ لِيَصِلَ إِلى مَرْتَبَةِ الذَّهَبِيِّ في الحِفْظِ، فَبَلَغَها وزادَ عَلَيْها، وعَلَتْ لَهُ شُهْرَةٌ فَقَصَدَهُ النَّاسُ لِلأَخْذِ عَنْهُ، وانْتَشَرَتْ مُصَنَّفاتُهُ في حَياتِهِ، وتَهادَتْها المُلُوكُ وكَتَبَها الأَكابِرُ، وكانَ صَبِيحَ الوَجْهِ، فَصِيحَ اللِّسانِ، رَاوِيَةً لِلشِّعْرِ، عارِفًا بِأَيّامِ المُتَقَدِّمِينَ وأَخْبارِ المُتَأَخِّرِينَ. وَلِيَ قَضاءَ مِصْرَ مَرّاتٍ ثُمَّ اعْتَزَلَ. تَصانِيفُهُ كَثِيرَةٌ جَلِيلَةٌ، مِنْها «فَتْحُ البارِي شَرْحُ صَحِيحِ البُخارِي»، و«الدُّرَرُ الكامِنَةُ في أَعْيانِ المِائَةِ الثّامِنَةِ»، و«لِسانُ المِيزانِ»، و«الإِحْكامُ لِبَيانِ ما في القُرْآنِ مِنَ الأَحْكامِ» ولَهُ دِيوانُ شِعْرٍ.

٤٨ ـ السُلْطانُ مُحَمَّدٌ الفاتِحُ (بَعْدَ ٨٤٠ ـ ٨٨٦ هـ)

وهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُرادِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بايَزِيدَ بْنِ عُثْمانَ، السُّلْطانُ مُحْيِي الدِّينِ، ويُعْرَفُ كَسَلَفِهِ بِابْنِ عُثْمانَ، وهُوَ صاحِبُ القُسْطَنْطِينِيَّةِ وفاتِحُها. وَلِيَ السَّلْطَنَةَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ سَنَةَ ٨٥٥ هـ، وكانَ مَلِكًا عَظِيمًا، اقْتَفَى أَثَرَ أَبِيهِ في المُثابَرَةِ عَلَى غَزْوِ الكُفّارِ، ومُجاهَدَتِهِمْ، مَعَ حِرْصِهِ عَلَى مُجَالَسَةِ العُلَماءِ، ورَغْبَتِهِ في لِقائِهِمْ، وتَعْظِيمِهِ مَنْ يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْهُمْ، ولَهُ مَآثِرُ كَثِيرَةٌ مِنْ مَدارِسَ وزَوايا وجَوامِعَ. وقَدْ وَرَدَ مَدْحُهُ في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ قَبْلَ وِلادَتِهِ بِقُرُونٍ، وذلِكَ في حَدِيثِ: «لَتُفْتَحَنَّ القُسْطَنْطِينِيَّةُ فَلَنِعْمَ الأَمِيرُ أَمِيرُها ولَنِعْمَ الجَيْشُ ذلِكَ الجَيْشُ»(١)، فَنالَ هُوَ هذا الشَّرَفَ الرَّفِيعَ مِنْ بَيْنِ مُلُوكِ الإِسْلامِ جَمِيعًا، حِينَ فَتَحَها بَعْدَ ثَمانِمِائَةِ عامٍ، وكانَ رَحِمَهُ اللهُ سُنِّيًّا حَنَفِيًا ماتُرِيدِيًّا أَشْعَرِيًّا، يُحِبُّ الصُّوفِيَّةَ الصادِقِينَ، ويَتَوَسَّلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وبِالأَوْلِياءِ، وكانَ لَهُ في التَّصَوُّفِ شَيْخٌ، يَعْمَلُ بِإِشاراتِهِ، كما أَنَّ جَيْشَهُ الَّذِي شَمِلَتْهُ تَزْكِيَةُ الرَّسُولِ ﷺ كانُوا ماتُرِيدِيَّةً أَشاعِرَةً في العَقِيدَةِ.

٤٩ ـ الإمامُ السَّنُوسِيُّ (٨٣٢ ـ ٨٩٥ هـ)

وهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ السَّنُوسِيُّ، الحَسَنِيُّ مِنْ جِهَةِ الأُمِّ: عَالِمُ تِلِمْسانَ، بِالمَغْرِبِ، في عَصْرِهِ، وصالِحُها. كانَ مُحَدِّثًا، مُتَكَلِّمًا، مَنْطِقِيًّا، مُقْرِئًا، مُشارِكًا في العَدِيدِ مِنَ العُلُومِ، ولَهُ تَصانِيفُ كَثِيرَةٌ، مِنْها «شَرْحُ صَحِيحِ البُخارِيِّ» ولَمْ

(١) رَوَاه الإِمامُ أَحْمدُ والحاكِمُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

يُكْمِلْهُ، و «شَرْحُ مُقَدِّماتِ الجَبْرِ والمُقابَلَةِ لابْنِ الياسَمِينِ» و«شَرْحُ جُمَلِ الخُونِجِي» في المَنْطِقِ، و «تَفْسِيرُ سُورَةِ ص وما بَعْدَها مِنَ السُّوَرِ»، و«عَقِيدَةُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ» ويُسَمَّى العَقِيدَةَ الكُبْرَى، و«أُمُّ البَراهِينِ» ويُسَمَّى العَقِيدَةَ الصُّغْرَى، و«شَرْحُ كَلِمَتَي الشَّهادَةِ»، و«مُخْتَصَرٌ في عِلْمِ المَنْطِقِ»، و«مُكْمِلُ إِكْمالِ الإِكْمالِ» في شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، و«شَرْحُ الآجُرُّومِيَّةِ» في النَّحْوِ، و«مُجَرَّباتٌ في الطِّبِّ»، و«شَرْحُ لامِيَّةِ الجزائِرِيِّ» في التَّوْحِيدِ، و«العَقِيدَةُ الوُسْطَى» في التَّوْحِيدِ، و«المُقَدِّماتُ» في التَّوْحِيدِ، و«شَرْحُ صُغْرَى الصُّغْرَى» في التَّوْحِيدِ، وغيرُها.

٥٠ ـ الشَّيْخُ زَكَرِيّا الأَنْصارِيُّ (٨٢٣ ـ ٩٢٦ هـ)

وهُوَ أَبُو يَحْيَى زَكَرِيّا بْنُ مُحَمَّدٍ الأَنْصارِيُّ السُّنَيْكِيُّ المِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ: الإِمامُ، العَلَّامَةُ، شَيْخُ الإِسْلامِ، قاضِي القُضاةِ، نَشَأَ فَقِيرًا مُعْدِمًا، قِيلَ: كانَ يَجُوعُ في الجامِعِ، فَيَخْرُجُ بِاللَّيْلِ يَلْتَقِطُ قُشُورَ البِطِّيخِ فَيَغْسِلُها ويَأْكُلُها، ولَمّا ظَهَرَ فَضْلُهُ تَتابَعَتْ إِلَيْهِ الهَدايَا والعَطايَا، فَجَمَعَ نَفائِسَ الكُتُبِ وأَفادَ القارِئِينَ عَلَيْهِ عِلْمًا ومَالاً. وَلّاهُ السُّلْطانُ قايْتَبايُ الجَرْكَسِيُّ قَضَاءَ القُضاةِ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ إِلّا بَعْدَ مُراجَعَةٍ وإِلْحاحٍ، ولَمّا وَلِيَ رَأَى مِنَ السُّلْطانِ عُدُولاً عَنِ الحَقِّ في بَعْضِ أَعْمالِهِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ يَزْجُرُهُ عَنِ الظُّلْمِ، فَعَزَلَهُ السُّلْطانُ، فانْصَرَفَ إِلى الاشْتِغالِ بِالعِلْمِ إِلى أَنْ تُوُفِّيَ. وصَنَّفَ في كَثِيرٍ مِنَ العُلُومِ، كَالفِقْهِ، والتَّفْسِيرِ، والحَدِيثِ، والنَّحْوِ، واللُّغَةِ، والتَّصْرِيفِ، والمَعانِي، والبَيانِ، والبَدِيعِ، والمَنْطِقِ، والطِّبِّ، ولَهُ في التَّصَوُّفِ الباعُ الطَّوِيلُ، وصَنَّفَ

في الفَرائِضِ، والحِسابِ، والجَبْرِ، والمُقابَلَةِ، والهَيْئَةِ، والهَنْدَسَةِ، إِلى غَيْرِ ذلِكَ. وقَدِ اتَّفَقَ كَثِيرٌ مِنَ الشُّيُوخِ عَلَى أَنَّهُ مُجَدِّدُ القَرْنِ التَّاسِعِ.

٥١ ـ العَلَّامَةُ ابْنُ عَلَّانَ (٩٩٦ ـ ١٠٥٧ هـ)

وهُوَ مُحَمَّدٌ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ عَلَّانَ بْنِ إِبْراهِيمَ البَكْرِيُّ الصِّدِّيقِيُّ الشَّافِعِيُّ: واحِدُ الدَّهْرِ في الفَضائِلِ، مُفَسِّرُ كِتابِ اللهِ تَعالَى، ومُحْيِي السُّنَّةِ بِالدِّيارِ الحِجازِيَّةِ، ومُقْرِئُ صَحِيحِ البُخارِيِّ مِنْ أَوَّلِهِ إِلى آخِرِهِ، في جَوْفِ كَعْبَةِ اللهِ، وصاحِبُ التَّصانِيفِ الكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ. كانَ عالِمَ وَقْتِهِ، وأَحَدَ العُلَماءِ المُفَسِّرِينَ، والأَئِمَّةِ المُحَدِّثِينَ، ومَرْجِعًا لأَهْلِ عَصْرِهِ في المَسائِلِ المُشْكِلَةِ في جَمِيعِ الفُنُونِ، حَصَّلَ النَّحْوَ، وعِلْمَ العَرُوضِ، والمَعانِيَ، والبَيانَ، والقِراءاتِ، والحَدِيثَ، والفِقْهَ، والتَّصَوُّفَ، ورَوَى صَحِيحَ البُخارِيِّ، وغَيْرَهُ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، وتَصَدَّرَ لِلإِقْراءِ ولَهُ مِنَ السِّنِّ ثَمانِيَةَ عَشَرَ عامًا، وباشَرَ الإِفْتاءَ ولَهُ مِنَ السِّنِّ أَرْبَعٌ وعِشْرُونَ سَنَةً، وجَمَعَ بَيْنَ الرِّوايَةِ والدِّرايَةِ والعِلْمِ والعَمَلِ، وكانَ إِمامًا ثِقَةً، مِنْ أَفْرادِ أَهْلِ زَمانِهِ مَعْرِفَةً وحِفْظًا وإِتْقانًا وضَبْطًا لِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وعِلْمًا بِدَرَجاتِهِ وأَسانِيدِهِ. كانَ يُشَبَّهُ بِالجَلالِ السُّيُوطِيِّ في مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ وضَبْطِهِ وكَثْرَةِ مُؤَلَّفاتِهِ ورَسائِلِهِ، وكانَ إِذا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ أَلَّفَ بِسُرْعَةٍ رِسالَةً في الجَوابِ عَنْها. مِنْ كُتُبِهِ تَفْسِيرٌ سَمَّاهُ «ضِياءَ السَّبِيلِ إِلى مَعالِمِ التَّنْزِيلِ»، ومِنْها «دَلِيلُ الفالِحِينَ لِطُرُقِ رِياضِ الصَّالِحِينَ» في شَرْحِ «رِياضِ الصَّالِحِينَ» لِلنَّوَوِيِّ. وُلِدَ بِمَكَّةَ ونَشَأَ بِها، وحَفِظَ القُرْآنَ بِالقِراآتِ، وحَفِظَ المُتُونَ في كَثِيرٍ مِنَ الفُنُونِ، ولَهُ أَشْعارٌ كَثِيرَةٌ.

٥٢ ـ الشَّيْخُ شاهْ وَلِيُّ اللهِ الدَّهْلَوِيُّ (١١١٠ ـ ١١٧٦ هـ)

وهو شاهْ وَلِيُّ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبِ اللهِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُحِبِّ اللهِ اللِّكْنَوِيُّ الدَّهْلَوِيُّ: المُحَدِّثُ، مُسْنِدُ الهِنْدِ، عالِمٌ فاضِلٌ مُصَنِّفٌ، جَمَعَ بَيْنَ الفِقْهِ والحَدِيثِ والعُلُومِ النَّقْلِيَّةِ والعَقْلِيَّةِ، ولَهُ مُؤَلَّفاتٌ جَلِيلَةٌ مُمْتِعَةٌ يَجِلُ تَعْدادُها، و لَهُ أَوْلادٌ صالِحُونَ نُجباءُ، وكانُوا كُلُّهُمْ عُلَماءُ حُكماءُ فُقَهاءُ، كَأَسْلافِهِمْ وأَعْمامِهِمْ، وهُمُ الشَّيْخُ عَبْدُ العَزِيزِ والشَّيْخُ رَفِيعُ الدِّينِ والشَّيْخُ عَبْدُ القادِرِ والشَّيْخُ عَبْدُ الغَنِيِّ، ولا عَجَبَ فَهُمْ مِنْ بَيْتِ عُلُومِ التَّفْسِيرِ والحَدِيثِ والفِقْهِ والأُصُولِ وغَيْرِها في الهِنْدِ، لا يَخْتَلِفُ في ذلِكَ اثْنانِ مِمَّنْ يَعْرِفُ تارِيخَ العِلْمِ في الهِنْدِ.

٥٣ ـ السَّيِّدُ مُرْتَضَى الزَّبِيدِيُّ (١١٤٥ ـ ١٢٠٥ هـ)

وهُوَ أَبُو الفَيْضِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الحُسَيْنِيُّ الزَّبِيدِيُّ الحَنَفِيُّ، المُلَقَّبُ بِمُرْتَضَى: العَلَّامَةُ الكبيرُ في اللُّغَةِ والحَدِيثِ والرِّجالِ والأَنْسابِ، أَحْدُ كِبارِ المُصَنِّفِينَ. أَصْلُهُ مِنْ واسِطَ (في العِراقِ) ومَوْلِدُه بالهِنْدِ (في بَلْجَرامَ) ومَنْشَأُهُ في زَبِيدَ (بِاليَمَنِ)، رَحَلَ إِلى الحِجازِ، وأَقامَ بِمِصْرَ، فاشْتَهَرَ فَضْلُهُ وانْهالَتْ عَلَيْهِ الهَدايا والتُّحَفُ، وكاتَبَهُ مُلُوكُ الحِجازِ والهِنْدِ واليَمَنِ والشَّامِ والعِراقِ والمَغْرِبِ الأَقْصَى والتُّرْكِ والسُّودانِ والجَزائِرِ. مِنْ كُتُبِهِ «تاجُ العَرُوسِ في شَرْحِ القامُوسِ» وهُوَ مِنْ أَكْبَرِ مَعاجِمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، و «إِتْحافُ السَّادَةِ المُتَّقِينَ» في شَرْحِ إِحْياءِ عُلُومِ الدِّينِ لِلْغزَالِيِّ، وهُوَ شَرْحٌ حَافِلٌ.

٥٤ ـ الشَّيْخُ بَهاءُ الدِّينِ الرَّوَّاسُ (١٢٢٠ ـ ١٢٨٧ هـ)

وهُوَ مُحَمَّدٌ مَهْدِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الرِّفاعِيُّ الحُسَيْنِيُّ الصَّيَّادِيُّ، بَهاءُ الدِّينِ، المَعْرُوفُ بِالرَّوَّاسِ: العَارِفُ الكَبِيرُ، ذُو الكَراماتِ السَّائِرَةِ، والبَراهِينِ الباهِرَةِ، إمامُ وَقْتِهِ، وشَيْخُ عَصْرِهِ عِلْمًا وعَمَلاً وزُهْدًا وأَدَبًا، وُلِدَ في سُوقِ الشُّيُوخِ مِنْ أَعْمالِ البَصْرَةِ، وانْتَقَلَ إِلى الحِجازِ في صِباهُ فَجاوَرَ في مَكَّةَ سَنَةً، وبِالمَدِينَة سَنَتَيْنِ. ورَحَلَ إِلى مِصْرَ فَأَقامَ في الأَزْهَرِ ١٣ سَنَةً يَطْلُبُ العِلْمَ، وعادَ إِلى العِراقِ وقامَ بِرِحْلَةٍ إِلى إِيرانَ والسِّنْدِ والهِنْدِ والصِّينِ وكُرْدِسْتانَ والشَّامِ والقُسْطَنْطِينِيَّةِ والأَناضُولِ والرُّومِلِّي، وعادَ إِلى الحِجازِ، وذَهَبَ إِلى اليَمَنِ ونَجْدٍ والبَحْرَيْنِ، وطافَ البادِيَةَ والحاضِرَةَ. ولَهُ مُؤَلَّفاتٌ راقِيَةٌ وأَشْعارٌ عالِيَةٌ.

٥٥ ـ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عُلَيْشٍ (١٢١٧ ـ ١٢٩٩ هـ)

وهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عُلَيْشٍ المالِكِيُّ الشَّاذِلِيُّ الأَزْهَرِيُّ: الفَقِيهُ، المُتَكَلِّمُ، النَّحْوِيُّ، الصَّرْفِيُّ، البَيانِيُّ، الفَرَضِيُّ، المَنْطِقِيُّ، مِنْ أَعْيانِ المالِكِيَّةِ. أَصْلُهُ مِنْ طَرابُلُسَ الغَرْبِ، ووُلِدَ بِالقاهِرَةِ، وتَعَلَّمَ في الأَزْهَرِ وتَرَقَّى حَتَّى أَدْرَكَ الجَهابِذَةَ، ووَلِيَ مَشْيَخَةَ المالِكِيَّةِ فِيهِ، ولَهُ مُصَنَّفاتٌ كَثِيرَةٌ.

٥٦ ـ الشَّيْخُ أَحْمَدُ زَيْنِي دَحْلانَ (١٢٣٢ ـ ١٣٠٤ هـ)

وهُوَ أَحْمَدُ بْنُ زَيْنِي دَحْلانَ المَكِّيُّ: مُفْتِي الشَّافِعِيَّةِ بِمَكَّةَ، الفَقِيهُ، المُؤَرِّخُ، فَرِيدُ عَصْرِهِ وأَوانِهِ، وعَلَمُ العُلَماءِ الأَعلامِ في زَمانِهِ، الَّذِي اشْتَهَرَ فَضْلُهُ وقَدْرُهُ في النَّواحِي والأَمْصارِ. كانَ رَئِيسَ عُلَماءِ الحِجازِ، وكانَ لَطِيفَ المُعاشَرَةِ، سارَ في مَنْهَجِ العِلْم والأَدَبِ مِنْ

صِغَرِهِ. وُلِدَ بِمَكَّةَ وتَوَلَّى فِيها الإِفْتاءَ والتَّدْرِيسَ. وفي أَيّامِهِ أُنْشِئَتْ أَوَّلُ مَطْبَعَةٍ بِمَكَّةَ فَطَبَعَ فِيها بَعْضَ كُتُبِهِ. وماتَ في المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ. مْنِ تَصانِيفِهِ «رِسالَةٌ في الرَّدِ عَلَى الوَهَّابِيَّةِ».

إِنْ لَمْ يَكُنْ هَؤُلاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَمَنْ أَهْلُ السُّنَّةِ؟

واعْلَمْ، أَخِي القَارِئَ، أَنَّ هؤُلاءِ الأَكابِرَ مِنَ الأَشاعِرَةِ، الَّذِينَ تَرْجَمْتُهُمْ لَكَ، وإِنْ كانَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمْ عَلَمًا مِنْ أَعْلامِ الإِسْلامِ، وفَذًّا[1] مِنْ أَفْذاذِ الأُمَّةِ، وعَظِيمًا مِنْ عُظَمَاءِ أَهْلِ الحَقِّ، ولَكِنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَجْمُوعِهِمْ إِلَّا غَيْضًا مِنْ فَيْضٍ، وقَطْرَةً مِنْ بَحْرٍ، وقِلَّةً يَسِيرَةً مِنْ جَمٍّ غَفِيرٍ، مِنَ الأَشاعِرَةِ، مِنْ عُلَماءَ وفُقَهاءَ وقُرَّاءٍ ومُحَدَّثِينَ ومُفَسِّرِينَ ونُحاةٍ ولُغَوِيِّينَ وقُوَّادٍ وحُكَّامٍ، لا يَعْلَمُ عَدَدَهُمُ العَظِيمَ إِلّا اللهُ؛ ولَكِنْ في هذا القَدْرِ كِفايَةٌ لِمَنْ أَنْصَفَ، تُظْهِرُ خُطُورَةَ ما تَفْعَلُهُ الوَهَّابِيَّةُ، كُلَّما سَنَحَتْ لَها الفُرْصَةُ، مِنَ الطَّعْنِ عَلَى الأَشاعِرَةِ؛ فَالأَشاعِرَةُ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وحَمَلَةُ الدِّينِ، ورِجالُ أَسانِيدِ القُرْآنِ والحَدِيثِ والفِقْهِ والتَّفْسِيرِ واللُّغَةِ والأَدَبِ، وحُماةُ عَقِيدَةِ الإِسْلامِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَؤُلاءِ الأَشاعِرَةُ الأَعْلامُ الَّذِينَ تَرْجَمْتُهُمْ أَعْلاهُ، وما لا يُحْصَى مِنْ أَمْثالِهِمْ عَبْرَ تارِيخِ الأُمَّةِ، مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، فَمَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ إِذًا؟

(١) **الفَذُّ**: المُنْفَرِدُ في كِفايَتِهِ ومَكانَتِهِ، أَيْ الفَرِيدُ المُتَمَيِّزُ.

شَرْحُ النَّظْمِ

مُقَدِّمَةُ النَّظْمِ

. . . .

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ النَّظْمِ

لِماذا نَظَمْتُ المَتْنَ نَظْماً

لمَّا صَحَّ عَزْمِي عَلَى تَأْلِيفِ مَتْنٍ[(١)] في العَقِيدَةِ في بابِ مَعْرِفَةِ اللهِ أُضَمِّنُهُ أَهَمَّ ما ثَبتَ عِنْدِي مِنَ اعْتِقادِ أَهْلِ الحَقِّ مِمَّا تَلقَّيْتُهُ وحَقَّقْتُهُ، وذلِك كَيْ أُقْرِأَهُ لأَوْلادِي ولِمَنْ يَتَرَدَّدُ عَلَيَّ لِطَلَبِ العِلْم وقِراءَةِ القُرْآنِ، ولِيَحْفَظَهُ مَنْ يَرْغَبُ مِنْهُمْ، رَأَيْتُ أَنْ أَنْظِمَ هذا المَتْنَ شِعراً عَلَى بَحْرِ الرَّجزِ، الَّذِي جَرَتْ عادَةُ العُلَماءِ المُسْلِمِينَ عَلَى نَظْمِ مُتُونِ العِلْمِ عَلَيْهِ لِسَلاسَتِهِ وسُهُولَتِهِ، ولأَنَّ النَّظْمَ أَطْوَعُ لِلْحِفْظِ وأَلَذُّ لِلأُذُنِ، وقَدْ جَرَيْتُ أَيْضاً على العَادَةِ الشَّائِعَةِ في الشِّعْرِ التَّعْلِيمِيِّ، فَقَفَّيْتُ[(٢)] صَدْرَ كُلِّ بَيْتٍ (أَيْ شَطْرَهُ الأَوَّلَ) بِقافِيَةِ عَجُزِهِ (أَيْ شَطْرِهِ الثَّانِي) دُونَ الْتِزامِ قافِيَةٍ واحِدَةٍ فِي القَصِيدَةِ كُلِّها، وهذا ما يُعْرَفُ بِالمُزْدَوِجِ، ومِنْ أَشْهَرِ ما نُظِمَ عَلَيْهِ أَلْفِيَّةُ ابْنِ مالِكٍ في النَّحْوِ.

---

(١) **مَتْنُ الكِتابِ**: هُوَ الأَصْلُ الَّذِي يُشْرَحُ وتُضافُ إِلَيْهِ الحَواشِي وَكَثِيراً ما يَحْفَظُهُ الطَلَبَةُ.

(٢) **قَفَّيْتُ**: أَيْ جعَلْتُ لآخِرِهِ قافِيَةً.

١. يَـقُـولُ سِـبْـطُ الـسَّـيِّـدِ الـجِـيـلانِـي
الـحَـمْـدُ لِـلْـمُـهَـيْـمِـنِ الـرَّحْـمٰـنِ

الافْتِتَاحُ والتَّمْهِيدُ

مَعْنَى السِّبْطِ، وتَرْجَمَةُ الجِيلانِي، ومَعْنَى الحَمْدِ، ومَعْنَى المُهَيْمِنِ، ومَعْنَى الرَّحْمٰنِ

[١] **السِبْطُ**: هُوَ الحَفِيدُ أَيْ وَلَدُ الوَلَدِ(١). **الجِيلاني**: هُوَ أبو مُحَمَّدٍ، مُحْيِي الدِّينِ، عَبْدُ القادِرِ بنُ مُوسَى الحَسَنِيُّ، الجِيلانيُّ، أو الكِيلانيُّ، أو الجِيليُّ (٤٧١ ـ ٥٦١هـ): مِنْ كِبارِ الزُّهّادِ، والمُتَصَوِّفينَ(٢)، والمُرَبِّينَ(٣)، وشُيُوخِ الطَّرِيقَةِ والحَقِيقَةِ(٤)، المَشْهُودِ لَهُمْ بِالعِلْمِ والعَمَلِ والوِلايَةِ(٥) والكَراماتِ(٦)، مِنَ السَّادَةِ الأَشْرافِ مِنْ ذُرِّيَّةِ الحَسَنِ بْنِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، سِبْطِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. وهُوَ مُؤَسِّسُ الطَّرِيقَةِ القادِرِيَّةِ، إِحْدَى أَشْهَرِ طُرُقِ التَّصَوُّفِ الصَّحِيحَةِ(٧)، . . . .

(١) أَيْ ابْنُ الابن وابْنُ البِنْتِ.

(٢) راجِعْ تَعْرِيفَ **التَّصَوُّفِ** في شَرحِ البَيْتِ رقم ١٥ في الصَّفْحَةِ ١٣٢.

(٣) **المُرَبُّونَ**: هُمُ المَشايِخُ الذينَ يَتَعاهَدُونَ المُبْتَدِئَ في طَرِيقِ الزُّهْدِ والتَّصَوُّفِ بالتَّعْلِيمِ والإِرْشادِ والتَّدْرِيبِ حتّى يَسْتَقِرَّ حالُهُ ويَصِلَ إلى مُبْتَغاهُ.

(٤) **شُيُوخُ الطَّرِيقَةِ والحَقِيقَةِ**: أيْ عُلَماءُ التَّصَوُّفِ والفِقْهِ.

(٥) راجِعْ تَعْرِيفَ الوِلايَةِ في شَرْحِ البَيْتِ ١٠ في الصَّفْحَةِ ١٢٩.

(٦) **الكَرامَةُ**: أَمْرٌ خارِقٌ لِلْعادَةِ يَظْهَرُ عَلَى يَدِ غَيْرِ الأَنْبِياءِ، مِنْ أَوْلِياءِ اللهِ الصالِحِينَ، مِمَّنْ كَمُلَ اتِّباعُهُ لِنَبِيِّهِ، ومِنْ أَمْثِلَتِهِ ما أَخْبَرَ القُرْآنُ الكَرِيمُ بِحُصُولِهِ لِرَجُلٍ عالِمٍ صالِحٍ مِنْ أَتْباعِ نَبِيِّ اللهِ سُلَيْمانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، حِينَ جاءَ بعَرْشِ مَلِكَةِ مَمْلَكَةِ سَبَأٍ ونَقَلَهُ مِنْ بِلادٍ بَعِيدَةٍ في طَرْفَةِ عَيْنٍ.

(٧) **طُرُقُ التَّصَوُّفِ الصَّحِيحَةِ**: هِيَ أَساليبُ انْتَهَجَها بَعْضُ كِبارِ المَشايِخِ في تَسْلِيكِ =

. . . .

وُلِدَ في جِيلانَ[١]، وانْتَقَلَ إلى بَغْدادَ شابّاً سنة ٤٨٨هـ، فاتَّصَلَ بِشُيوخِ العِلْمِ والتَّصَوُّفِ، وتَفَقَّهَ، وسَمِعَ الحديثَ، وقَرَأَ الأدبَ، وبَرَعَ في أساليبِ الوَعْظِ، واشتَهَرَ وأفادَ، وتَصَدَّرَ للتَّدْرِيسِ والإفتاءِ في بَغْدادَ سَنَةَ ٥٤٨هـ. وكانَ يأكلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ. وتُوُفِّيَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ودُفِنَ بِبَغْدادَ. لَهُ كُتُبٌ، مِنْها ما طُبِعَ في عَصْرِنا، ولكِنَّ بَعْضَها لم يَسْلَمْ مِنَ الدَّسِّ والتَّحْرِيفِ[٢].

الحَمْدُ: هُوَ الثَّناءُ[٣] بِاللِّسَانِ عَلَى قَصْدِ التَّعْظِيمِ سَواءٌ تَعَلَّقَ بِنِعْمَةٍ أَمْ غَيْرِهَا.

المُهَيْمِنُ: مِنْ أَسْماءِ اللهِ تَعالى، ومعناهُ مَنْ آمَنَ غَيْرَه مِنَ الخَوْفِ، وله مَعانٍ أُخْرَى منها: الشَّهِيدُ على خَلْقِهِ بِما يَكُونُ مِنْهُم، والرَّقِيبُ على كُلِّ شَيءٍ.

= مُرِيدِيهِمْ، أَيْ أَتْباعِهِمْ، على سَبِيلِ الاسْتِقامَةِ، ومُراعاةِ شَرْعِ اللهِ، وكَمالِ اتِّباعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وتَعْوِيدِهِمْ عَلَى المُداوَمَةِ عَلَى ذِكْرِ اللهِ، والإِقْبالِ عَلَى العِبادَةِ والطاعاتِ، وتَزْكِيَةِ النَّفْسِ؛ فَيَدْخُلُ هؤُلاءِ المَشايِخُ بِفِعْلِهِمْ هذا تَحْتَ حَدِيثِ مَنْ سَنَّ في الإِسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً؛ ولا يُوجَدُ في الطُّرُقِ الصَّحِيحَةِ ما يُخالِفُ الشَّرْعَ المُحَمَّدِيَّ، لأَنَّها بُنِيَتْ عَلَى مُوافَقَتِهِ في كُلِّ حالٍ، وإِذا وُجِدَ في بَعْضِ أَتْباعِ هذِهِ الطُّرُقِ ما يُخالِفُ الشَّرْعَ فَالعِلَّةُ فِيهِمْ ولَيْسَ في الطَّرِيقَةِ الَّتِي يَنْتَسِبُونَ إِلَيْها؛ ومِنْ أَشْهَرِ الطُّرُقِ الصَّحِيحَةِ الطَّرِيقَةُ القادِرِيَّةُ، والطَّرِيقَةُ الرِّفاعِيَّةُ، والطَرِيقَةُ النَّقْشَبَنْدِيَّةُ.

(١) **جِيلانُ**: تَقَعُ وَراءَ طَبَرِسْتانَ، التي هِيَ جُزْءٌ مِنْ إيرانَ اليَوْمَ.

(٢) مِنْ ذلِكَ ما دَسَّهُ المُشَبِّهَةُ في كِتابِهِ «الغُنْيَةُ» المَطْبُوعِ مِنْ عَقائِدِهِمُ المُنْحَرِفَةِ.

(٣) **الثَّناءُ**: المَدْحُ.

٢. ثُمَّ الصَّلاةُ والسَّلامُ أَبَدا
علَى النَّبِيِّ الهاشِمِيِّ أحْمَدا

الرَّحْمٰنُ: مِنْ أَسْماءِ اللهِ تَعالى، وهو مِنَ الأَسْماءِ المُخْتَصَّةِ بِاللهِ تَعالَى، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بِهَذا اللَّفْظِ غَيْرُهُ تَعالَى، ومَعناهُ كثيرُ آثارِ الرَّحمةِ، أَيْ كَثِيرُ الخَيْرِ والنِّعَمِ عَلَى عِبادِهِ؛ والرَّحْمَةُ في حَقِّ اللهِ ليسَ عاطِفَةً وانْفِعالاً، فالعَواطِفُ مِنْ صِفاتِ المَخْلُوقاتِ، فَتَسْتَحِيلُ عَلَى الخالِقِ، كَما سَيَأْتِي، بَلْ مَعْناها إِرادَتُهُ لِنَفْعِ مَنْ رَحِمَهُ مِنْ عِبادِهِ، وإِفاضَةِ الخَيْرِ والنِّعَمِ عَلَيْهِمْ، فَيَرْجِعُ مَعْنَاها إلى صِفَةِ الإرادَةِ، وسَيَأْتِي تَفْصِيلُ مَعْنى الإِرادَةِ في بَيانِ صِفاتِ اللهِ(١)؛ وفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ الرَّحْمٰنَ بِأَنَّ مَعْناهُ: المُرِيدُ لِرِزْقِ كُلِّ حَيٍّ في الدُّنْيا.

مَعْنَى الصَّلاةِ والسَّلامِ، ومَعْنَى النَّبِيِّ، ومَعْنَى الهاشِمِيِّ، ومَعْنَى أَحْمَدَ مِنْ أسماءِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وتَعْرِيفُ الوَحْيِ

[٢] **الصَّلاةُ والسَّلامُ**: مَعْناها هُنا: اللّٰهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ، فَهِيَ دُعاءٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ فأمَّا صَلِّ عليه فمَعْناها: زِدْهُ شَرَفًا وتَعْظِيمًا، فاللهُ لا يُعْجِزُهُ أنْ يَزِيدَ أَشْرَفَ الخَلْقِ وأعْظَمَهُمْ مُحَمَّدًا ﷺ شَرَفاً إلى شَرَفِهِ وتَعْظِيمًا إلى تَعْظِيمِهِ؛ وأمّا سَلِّمْ فمَعْناها: سَلِّمْ أُمّتَهُ مِمّا يَكْرَهُ.

النَّبِيُّ: رَجُلٌ نَزَلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ(٢). والأَنْبياءُ كُلُّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالتَّبْلِيغِ(٣) والأَمْرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ. والأَنْبِياءُ كُلُّهُمْ جَمِيعًا مُسْلِمُونَ، كَما

---

(١) انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ٩٦ في الصَّفْحَةِ ٢٠٦.

(٢) انْظُرْ تَعْرِيفَ الوَحْيِ الخاصِّ بِالأَنْبِياءِ في الصَّفْحَةِ ١١٩.

(٣) **التَّبْلِيغُ**: أَيْ إِيصالُ دَعْوَتِهِمْ إِلى النَّاسِ.

. . . .

يُبيِّنُ شَرْحُ البَيْتَيْنِ التَّالِيَيْنِ، فَهُمْ إِخْوَةٌ في الدِّينِ والعَقِيدَةِ، وإِنِ اخْتَلَفَتْ بَعْضُ الأَحْكامِ العَمَلِيَّةِ المُنْزَلَةِ عَلَيْهِمْ، فَعُنْوانُ دَعْوَتِهِمْ جَمِيعًا: لا إِلهَ إِلَّا اللهُ. ولِكُلِّ نَبِيٍّ مُعْجِزَةٌ[١] أَوْ أَكْثَرُ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ. والنَّبِيُّ إذا جَاءَ بشَرْعٍ جَدِيدٍ (أَيْ إذا أَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ شَيْئًا جَدِيدًا مِنَ الأَحْكامِ والقَوانِينِ العَمَلِيَّةِ) فَهُوَ رَسُولٌ أَيْضًا. وآخِرُ الأَنْبِيَاءِ وإِمامُهُمْ وأَفْضَلُهُمْ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ. والأَنْبِياءُ أَفْضَلُ المَخْلُوقاتِ عَلَى الإِطْلاقِ[٢]، وهُمْ أَتْقَى الأَتْقِياءِ، وأَشْرَفُ الشُّرَفاءِ؛ وهُمْ جَمِيعًا، في كُلِّ مَراحِلِ حَياتِهِمْ، أَطْهارٌ، بَرَرَةٌ، أَتْقِياءُ؛ وكَلٌّ مِنْهُمْ مُتَّصِفٌ، قَبْلَ النُّبُوَّةِ وبَعْدَها، بِالصِّدْقِ، والأَمانَةِ، والفَطانَةِ[٣]، والصِّيانَةِ[٤]، ورَجاحَةِ العَقْلِ[٥]، والشَّكْلِ الحَسَنِ، والعِصْمَةِ مِنَ الكُفْرِ، وسائِرِ الذُّنُوبِ، كَبِيرِها وصَغِيرِها؛ فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الكَذِبُ، والخِيانَةُ، والغَباوَةُ، والرَّذالَةُ[٦]، والسَّفاهَةُ[٧]، والجُنُونُ، والكُفْرُ، والذُّنُوبُ عَلَى أَنْواعِها، والأَمْراضُ المُنَفِّرَةُ[٨]، والأَفْعالُ الدَّنِيئَةُ، والشَّكْلُ القَبِيحُ، والنَّسَبُ الخَسِيسُ، والمَطْعَنُ

---

(١) انْظُرْ تَعْرِيفَ المُعْجِزَةِ في شَرْحِ البَيْتِ ٧ في الصَّفْحَةِ ١٢٥.

(٢) فَأَيُّ واحِدٍ مِنَ الأَنْبِياءِ أَفْضَلُ مِنْ أَيِّ واحِدٍ مِنْ غَيْرِ الأَنْبِياءِ، ولَوْ كانَ مِنَ المَلائِكَةِ أَوِ الأَوْلِياءِ.

(٣) **الفَطانَةُ**: الذَّكاءُ.

(٤) **الصِّيانَةُ**: البُعْدُ عَمَّا يَعِيبُ.

(٥) **الرَّجاحَةُ**: الحِلْمُ والاتِّزانُ وعَدَمُ التَسَرُّعِ.

(٦) **الرَّذالَةُ**: الخَساسَةُ، والحَقارَةُ، والرَّذِيلَةُ : ضِدُّ الفَضِيلَةِ.

(٧) **السَّفاهَةُ**: خِفَّةُ العَقْلِ، والطَّيْشُ، والجَهْلُ، والحُمْقُ، ووَضْعُ الشَّيْءِ في غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ فَهِيَ ضِدُّ الحِلْمِ والعَقْلِ والحِكْمَةِ.

(٨) فلا صِحَّةَ لِمَا يَتَناقَلُهُ بَعْضُ الجُهَّالِ مِنْ أَنَّ الدُّودَ صارَ يَخْرُجُ مِنْ جِلْدِ نَبِيِّ اللهِ =

. . . .

في العِرْضِ[١]، والخَطَأُ في التَّبْليغِ، والتَّقْصِيرُ في التَّبْلِيغِ، وكُلُّ ما يُخِلُّ بِتَبْليغِ دَعْوَتِهِمْ إِلى النَّاسِ، ويَتَنافَى مَعَ مَقامِهِمُ العالِي الرَّفِيعِ. وقَدْ نَصَرَ اللهُ كُلَّ مَنْ أَمَرَهُ بِالقِتالِ مِنَ الأَنْبياءِ، فَالنَّبِيُّ إِذا قاتَلَ لا يُقْتَلُ ولا يُهْزَمُ[٢]، وأَمَّا الذين قُتِلُوا مِنَ الأَنْبِياءِ فَلَمْ يَكُونُوا مَأْمُورِينَ بِالقِتالِ. ويَجُوزُ في حَقِّ الأَنْبِياءِ الأَعْراضُ البَشَرِيَّةُ الَّتِي لا تُؤَدِّي إِلى نَقْصٍ في مَراتِبِهِمُ العَلِيَّةِ، كَالأَكْلِ، والشُّرْبِ، والجُوعِ، والعَطَشِ، والنِّكاحِ الحَلالِ، والتَّعَبِ، والأَمْراضِ غَيْرِ المُنَفِّرَةِ. وكُلُّ آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ، يَتَوَهَّمُ مِنْهُ بَعْضُ النَّاسِ في حَقِّ الأَنْبِياءِ، شَيْئًا مِمّا لا يَلِيقُ بِمَقامِ النُّبُوَّةِ الرَّفِيعِ، كالكَذِبِ، وعِبادَةِ غَيْرِ اللهِ، ومُقَدِّماتِ الزِّنا، وسَخافَةِ العَقْلِ، وزِنا الزَّوْجَةِ، والتَّقْصِيرِ في تَبْلِيغِ ما أُمِرَ بِتَبْليغِهِ، فَهُوَ مُؤَوَّلٌ، أَيْ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِأَنَّ مَعْناهُ المُرادَ لَيْسَ ما تَوَهَّمَهُ هَؤُلاءِ النَّاسُ، بَلْ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ المَعانِي اللَّائِقَةِ الَّتِي بَيَّنَها العُلَماءُ[٣]. والأَنْبِياءُ كَثِيرُونَ، وَرَدَ أَنَّ

= أَيُّوبَ ﷺ، **فَمِثْلُ هذا المَرَضِ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الأَنْبِياءِ، لأَنَّهُ مَرَضٌ يُنَفِّرُ النَّاسَ مِنْ صاحِبِهِ، وهذا يَتَعارَضُ مَعَ وَظِيفَةِ النَّبِيِّ.**

(١) **المَطْعَنُ في العِرْضِ**: كَزِنا الزَّوْجَةِ.

(٢) ولْيُعْلَمْ أَنّ سَيِّدَنا مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ لَمْ يُهْزَمْ في مَعْرَكَةِ أُحُدٍ، كَما تَوَهَّمَ البَعْضُ، فَقَدْ ثَبَتَ هُوَ وعَدَدٌ مِنَ أَكابِرِ الصَّحابَةِ، وإِنَّمَا انْهَزَمَ بَعْضُ المُسْلِمِينَ الَّذِينَ خالَفُوا أَمْرَهُ.

(٣) يَجْدُرُ هُنا التَّحْذِيرُ مِنْ أَكاذِيبَ كُفْرِيَّةٍ، لا أَصْلَ لَها، تَنْسُبُ إِلى بَعْضِ الأَنْبِياءِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ما يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمْ، فَقَدِ انْتَشَرَتْ في بُطُونِ الكُتُبِ، وعَلَى أَلْسِنَةِ السُّفَهاءِ، وتَناقَلَها كَذَبَةُ المُؤَرِّخِينَ، وجَهَلَةُ المُؤَلِّفِينَ، مِمَّنْ لا حَظَّ لَهُمْ مِنَ الدِّينِ، وجَازَفَ بَعْضُ المُفَسِّرِينَ المُعْتَبَرِينَ فَرَواها، لا بِقَصْدِ تَصْدِيقِها، بَلْ بِقَصْدِ اسْتِيعابِ كُلِّ ما قِيلَ في الآيَةِ الَّتِي يُفَسِّرُها مِنْ حَقٍّ وبَاطِلٍ، ثُمَّ فاتَهُ التَّنْبِيهُ عَلَى بُطْلانِها، ومُعارَضَتِها لِلعَقِيدَةِ الإِسْلامِيَّةِ، وتَنافِيها مَع مَقامِ الأَنْبِياءِ، وأَنَّها كُفْرٌ وزَيْغٌ وضَلالٌ. فَمِنْ ذلِكَ اتِّهامُهُمُ البَاطِلُ لِلنَّبِيِّ دَاوُدَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ أَنَّهُ حَسَدَ وَزِيرَهُ =

. . . .

عَدَدَهُمْ مِائَةٌ وأَرْبَعَةٌ وعِشْرُونَ أَلْفًا (١٢٤٠٠٠)، ولَمْ يُسَمِّ لَنَا القُرْآنُ مِنْهُمْ سِوَى خَمْسَةٍ وعِشْرِينَ. ويَجِبُ الإِيمانُ بِالأَنْبِياءِ جَمِيعًا، ولا يَكُونُ المَرْءُ مُسْلِمًا إِذا آمَنَ بِبَعْضِهِمْ وكَفَرَ بِبَعْضِهِمْ.

و**الوَحْيُ** الخاصُّ بالأَنْبِياءِ، يَكُونُ بإِيصالِ ما يُرِيدُ اللهُ إِيصالَهُ إِلى النَّبِيِّ، مِنْ خَبَرٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ غَيْرِ ذلِكَ، إِمّا بِإِفَاضَةِ العِلْمِ بذلِكَ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ، أَوْ بإِرْسالِ مَلَكٍ من المَلائِكَةِ، كَجِبْرِيلَ، يُبَلِّغُهُ ذلِكَ، أَوْ بإِسْماعِهِ كَلامَ اللهِ الذّاتيَّ الذِي لَيْسَ بحُرُوفٍ وأَصْواتٍ ولُغاتٍ(١)، فَيَفْهَمُ النَّبِيُّ ذلِكَ، كمَا حَصَلَ لِنَبِيِّ اللهِ مُوسَى ﷺ(٢)؛ والوَحْيُ بأَشْكالِهِ الثَّلاثَةِ هَذِهِ لا يَكُونُ إلّا لِنَبِيٍّ، سَواءً أَكانَ رَسولاً أَمْ غَيرَ رَسُولٍ. وهُوَ غَيْرُ الإِلْهامِ الَّذِي يَحْصُلُ لِغَيْرِ الأَنْبِياءِ، فالإِلْهامُ لا يُفِيدُ العِلْمَ اليَقِينِيَّ القَطْعِيَّ كَالوَحْيِ. وقَدِ انْقَطَعَ ابْتِداءُ وَحْيِ النُّبُوَّةِ بَعْدَ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ ﷺ، فلا يُوحَى إِلى أَحَدٍ بَعْدَهُ ابْتِداءً، أَيْ وَحْياً يَصيرُ بِهِ نَبِيًّا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا(٣).

= عَلَى زَوْجَتِهِ الجَمِيلَةِ فَسَعَى في هَلاكِهِ لِيَتَزَوَّجَها؛ ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً زَعْمُهُمُ الكاذِبُ أَنَّ الشَّيْطانَ أَلْقَى عَلَى لِسانِ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ كَلامًا فِيهِ مَدْحٌ لِلأَصْنامِ وجَعَلَهُ يَتَكَلَّمُ بِهِ؛ إِلى غَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأَباطِيلِ والسَّخافاتِ والكُفْرِيّاتِ، الَّتِي تُخْرِجُ مُعْتَقِدَها مِنْ دِينِ الإِسْلام.

(١) كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ، الَّذِي نَزَلَ القُرْآنُ وسائِرُ الكُتُبِ السَّماوِيَّةِ مُعَبِّرَةً عَنْهُ، لا يُشْبِهُ كَلامَ المَخْلُوقاتِ، ولا يُقاسُ بِما نَسْمَعُهُ مِنْ كَلامِ المَخْلُوقِينَ، وسَيَأْتِي زِيادَةُ بَيانٍ عَنْ كَلامِ اللهِ الذّاتِيِّ ومُعْتَقَدِ أَهلِ الحَقِّ فيه لاحِقًا إِنْ شاءَ اللهُ (انْظُرِ شَرْحَ الأَبْياتِ ١٨٧ إلى ١٩٨).

(٢) وذَكَرَ بَعْضُ عُلَماءِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَنَّ نَبِيَّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ أَيْضًا.

(٣) وأَمّا مَنْ كانَ نَبِيًّا قَبْلَهُ كَسَيِّدِنا عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ فَيَبْقَى نبيًّا، إلّا أَنَّهُ لا يُوحَى إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فيه تَغْيِيرٌ لِشَرْعِ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ ﷺ.

٣. مُــحــمَّــدٍ إِمــامِ كُــلِّ مُــرْسَــلِ
ذِي الـخُـلُـقِ الـسَّـمْحِ الـعَـظِـيـمِ الأَمْـثَـلِ

الهاشِمِيُّ: أَيِ المَنْسُوبُ إِلى هَاشِمٍ، وهُوَ أَحَدُ أَجْدادِ الرَّسُولِ ﷺ، واسْمُهُ عَمْرٌو، وكُنْيَتُهُ أَبُو فَضْلَةَ؛ وذُكِرَ أَنَّهُ سُمِّيَ هاشِمًا لَمَّا قالَ مَطْرُودُ ابْنُ كَعْبٍ الخُزاعِيُّ فِيهِ:

عَمْرُو العُلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ

أَحْمَدُ: مِنْ أسماءِ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، ولَهُ مَعْنيانِ: أَحَدُهُما: أَنَّهُ مُبالَغَةٌ مِنَ اسْمِ الفاعِلِ (أَيِ الحامِدِ)، فَالأَنْبِياءُ كُلُّهُمْ حَمَّادُونَ للهِ عَزَّ وجَلَّ، ولَكِنَّ نَبِيَّنا ﷺ أَكْثَرُهُمْ حَمْدًا للهِ؛ والثَّانِي: أَنَّهُ مُبالَغَةٌ في اسْمِ المَفْعُولِ (أَيِ المَحْمُودِ)، فَالأَنْبِياءُ كُلُّهُمْ مَحْمُودُونَ لِما فِيهِمْ مِنَ الخِصالِ الحَمِيدَةِ، ولَكِنَّ نَبِيَّنا ﷺ أَكْثَرُهُمْ وأَجْمَعُهُمْ لِلْفَضائِلِ والمَحَاسِنِ الَّتِي يُحْمَدُ بِها.

مَعْنَى الإِمَامِ، وَمَعْنَى مُرسَلٍ، ومَعْنَى الخُلُقِ، ومَعْنَى السَّمْحِ، ومَعْنَى الأَمْثَلِ

[٣] **إِمامٌ**: أَيْ رَئِيسٌ يُؤْتَمُّ ويُقْتَدَى بِهِ. فَسَيِّدُنا مُحَمَّدٌ ﷺ لَهُ الرِّياسَةُ العامَّةُ عَلَى الخاصَّةِ والعَامَّةِ، في الدِّينِ والدُّنْيا، والأُولَى والآخِرَةِ.

مُرْسَلٌ: أَيْ رَسُولٌ مِنْ رُسُلِ اللهِ، وهو كُلُّ نبيٍّ جاءَ بشَرْعٍ جَدِيدٍ (أَي بجديدٍ مِنَ الأَحْكامِ والقَوانِينِ العَمَلِيَّةِ)؛ فإِنْ لم يَأْتِ بشَرْعٍ جَدِيدٍ فهو نبيٌّ غيرُ رَسولٍ كَمَا تَقَدَّمَ؛ فأنبياءُ اللهِ مِنهم مَنْ هُوَ نبيٌّ رسولٌ، ومِنْهُمْ مَنْ هو نَبِيٌّ غَيْرُ رَسُولٍ. والنَّبِيُّ الرَّسُولُ والنَّبِيُّ غيرُ الرَّسُولِ يشْتَرِكانِ في أَنَّ كُلاًّ مِنهما يُوحَى إليه ويُؤْمَرُ بالتَّبْلِيغِ (أَيْ يَنْزِلُ عليه الوَحْيُ ويُؤْمَرُ بِدَعْوَةِ الخَلْقِ إلى الحَقِّ). والرُّسُلُ، كَسَائرِ الأَنْبِياءِ، دِينُهُم واحِدٌ هو الإسْلامُ، وأَمّا

٤. مَـــنْ جَـــدَّدَ الـــدَّعْــوَةَ لِـــلإِسْـــلامِ
دِيـــنِ الـــهُـــدَى والـــرُّسُـــلِ الـــكِـــرامِ

شَرائِعُهُم فتَخْتَلِفُ في بَعْضِ الأُمُورِ. **الخُلُقُ** (بِضَمِّ الخاءِ واللاَّمِ): السَّجِيَّةُ والطَّبْعُ والمُرُوءَةُ. **السَّمْحُ**: أَيِ الكَرِيمُ. **الأَمْثَلُ**: أَيِ الأَفْضَلُ.

دِينُ مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ دِينُ جَمِيعِ الأَنْبِياءِ

[٤] أيْ أنَّ نبيَّنا مُحَمَّدًا ﷺ لم يَأتِ بِدِينٍ جَدِيدٍ، بَلْ جاءَ بِدِينِ الإسلامِ دِينِ جَمِيعِ الأَنْبياءِ والمُرْسَلِينَ، والأَوْلِيَاءِ والصَّالِحِينَ، والمَلائِكَةِ أَجْمَعِينَ، فالإسلامُ هو دِينُ الهُدَى والإيمانِ؛ وما سِوَاهُ مِنَ الأدْيانِ ـ بدُونِ استثناءٍ ـ أديانُ ضَلالٍ وكُفْرٍ مُبِينٍ. **فالدِّينُ** هُنا: هُوَ ما يَعْتَقِدُهُ المَرْءُ ويَنْتَمِي إِلَيْهِ، ويَعْتَنِقُهُ، ويَقْبَلُهُ لِنَفْسِهِ، ويُراعِيهِ، مِنَ المُعْتَقَدِ ولَوازِمِهِ؛ فَمَدارُهُ عَلَى المُعْتَقَدِ.

فَائِدَةٌ: لا تَجُوزُ عِبارَةُ: «الأَدْيانِ السَّماوِيَّةِ» في اسْتِعْمالِها المُعاصِرِ

شاعَ في عَصْرِنا عَلى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ عِبارَةُ: «الأَدْيانِ السَّماوِيَّةِ»، وهِيَ عِبارَةٌ لا تَجُوزُ شَرْعًا، إذا قُصِدَ مِنْها ما يَشْمَلُ شَيْئًا مِنَ الأَدْيانِ المُتَّبَعَةِ بَيْنَ البَشَرِ اليَوْمَ، غَيْرَ الإِسْلامِ، كاليَهُودِيَّةِ والنَّصْرانِيَّةِ المَعْرُوفَيْنِ في عَصْرِنَا[١]. فَبِما أَنَّهُ لا دِينَ مَقْبُولَ عِنْدَ اللهِ إِلَّا الإِسْلامُ، بِنَصِّ القُرْآنِ، امْتَنَعَ إِطْلاقُ عِبارَةِ «سَماوِيٍّ» عَلَى غَيْرِ دِينِ الإِسْلامِ، لأَنَّ فِيها نَوْعًا مِنَ المَدْحِ، وإِشارَةً إِلى السُّمُوِّ، وتَصْرِيحًا بِأَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنَ السَّماءِ، مَسْكَنِ

(١) لِمَزِيدٍ مِنَ التَّوْضِيحِ عَنِ اليَهُودِيَّةِ والنَّصْرانِيَّةِ انْظُرْ **فَائِدَةٌ: المَسِيحُ بَرِيءٌ مِنْ دِينِ النَّصَارَى ومُوسَى بَرِيءٌ مِنْ دِينِ اليَهُودِ** في الصَّفْحَةِ ٢٨٤.

. . . .

المَلائِكَةِ، ومَهْبِطِ الوَحْيِ والرَّحماتِ؛ وهذا يُفِيدُ أَنَّهُ مَقْبُولٌ عِنْدَ اللهِ، وما كانَ كُفْرًا وباطِلاً، كَعِبادَةِ المَسِيحِ ﷺ، وتَكْذِيبِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَلَيْسَ كَذلِكَ، فَتَسْمِيَةُ غَيْرِ الإِسْلامِ، مِنَ الأَدْيانِ، دِينًا سَماوِيًّا تَكْذِيبٌ لِصَرِيحِ القُرآنِ، الَّذِي نَصَّ عَلَى أَنَّ اللهَ لا يَقْبَلُ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا. **فلا وُجُودَ لأَدْيانٍ سَماوِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، بَلْ يُوجَدُ دِينٌ سَماوِيٌّ واحِدٌ، عَلَى مَرِّ العُصُورِ هُوَ الإِسْلامُ**. فَالأَنْبِياءُ لَمْ يَخْتَلِفُوا في الدِّينِ بَلْ كانَ دِينُهُمْ جَمِيعًا هُوَ دِينَ الإِسْلامِ المَبْنِيِّ عَلَى عَقِيدَةِ «لا إِلهَ إِلّا اللهُ»، الَّتِي جاءَ بِها جَمِيعُ رُسُلِ اللهِ، كَما بَيَّنَ القُرْآنُ والحدِيثُ، وإِنَّما اخْتَلَفَتِ الشَّرائِعُ المُنْزَلَةُ عَلَيهِمْ. ويَصِحُّ أَنْ تُسَمَّى الكُتُبُ المُنْزَلَةُ عَلَى الأَنْبِياءِ كُتُبًا سَماوِيَّةً، كَما يَصِحُّ أَنْ تُسَمَّى شَرائِعُهُمُ المُتَعَدِّدَةُ: شَرائِعَ سَماوِيَّةً.

فَائِدَةٌ: الدِّينُ غَيْرُ الشَّرِيعَةِ في اصْطِلاحِ عُلَماءِ العَقِيدَةِ

هُناكَ فَرْقٌ بَيْنَ الدِّينِ والشَّرِيعَةِ، في اصْطِلاحِ عُلَماءِ العَقِيدَةِ، فَالدِّينُ مَدارُهُ عَلَى ما يَعْتَقِدُهُ المَرْءُ، ولا سِيَّما في حَقِّ اللهِ، أَمَّا الشَّرِيعَةُ فَهِيَ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الأَحْكامِ والقَوانِينِ العَمَلِيَّةِ التَّطْبِيقِيَّةِ، كَأَحْكامِ الطَّهارَةِ والصَّلاةِ والزَّواجِ. فَالأَنْبِياءُ مُتَّفِقُونَ في الدِّينِ، كَما بَيَّنَ القُرْآنُ والحدِيثُ، وإِنِ اخْتَلَفَتْ كَثِيرٌ مِنَ الأَحْكَامِ الفَرْعِيَّةِ في شَرائِعِهِمْ. ويَسْتَحِيلُ أَنْ يَخْتَلِفَ الأَنْبِياءُ في الدِّينِ، لأَنَّ الدِّينَ أَساسُهُ الاعْتِقادُ، والاعْتِقادُ أَساسُهُ مَعْرِفَةُ اللهِ، واللهُ واحِدٌ لا يَتَغَيَّرُ، فَكَيْفَ تَخْتَلِفُ عقائِدُ الأَنْبِياءِ في مَعْرِفَتِهِ تَعالَى!

٥. مَــاحِــي ظَــلامِ الــكُــفْــرِ والإشْــراكِ
ومُـــنْـــقِـــذِ الـــنَّـــاسِ مِـــنَ الـــهَـــلاكِ

فَائِدَةٌ: لا يَنْبَغِي اسْتِعمالُ كَلِمَةِ دِينٍ بِمَعْنَى شَرِيعَةٍ في المُؤَلَّفاتِ العَصْرِيَّةِ

ويَجْدُرُ التَّنْبيهُ إلى أَنَّ كَلِمَةَ دِينٍ بِمَعْنَى شَرِيعَةٍ مَوْجُودَةٌ في اللُّغَةِ، وقَدْ اسْتُعْمِلَتْ بهذا المَعْنَى في بَعْضِ كُتُبِ الفِقْهِ في الماضِي، ولَكِنْ لا يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِنَ المُؤَلِّفِينَ أَنْ يَفْعَلَ ذلِكَ اليَوْمَ، لأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ مَقْصُودَهُ ما يَشْمَلُ العَقِيدَةَ، فَهُوَ مَعْنَى الدِّينِ الَّذِي اسْتَقَرَّ في الأَذْهانِ في عَصْرِنا، مِمَّا يُلَبِّسُ الأَمْرَ عَلَى بَعْضِ المُبْتَدِئِينَ مِنَ القُرَّاءِ. فَيُخْشَى، إذا نَحْنُ عَبَّرْنا اليَوْمَ عَنْ تَعَدُّدِ شَرائِعِ الأَنْبياءِ بِتَعَدُّدِ الأَدْيانِ، أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ أَنَّ الأَنْبِياءَ اخْتَلَفُوا في العَقِيدَةِ، وأَنَّ غَيْرَ نَبِيِّنا مِنَ الأَنْبياءِ لَمْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ، مُوَحِّدِينَ، مُعْتَقِدِينَ لِعَقِيدَةِ الإِسْلامِ، وأَنَّ غَيْرَ الإِسْلامِ مِنَ الأَدْيانِ المَوْجُودَةِ اليَوْمَ كانَ دِينًا لِبَعْضِ الأَنْبياءِ، والعِياذُ بِاللهِ.

مَعْنَى الكُفْرِ والإشْراكِ، ومَعْنَى مُنْقِذِ النَّاسِ

[٥] **الكُفْرُ**: كُلُّ ما يُنافِي الإِسْلامَ ويُناقِضُهُ ويُخْرِجُ مِنْهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوِ اعْتِقَادٍ[١]. **الإشْراكُ**: هَوَ عِبادَةُ غيرِ اللهِ، وهُوَ مِنْ أَنْواعِ الكُفْرِ؛ وقَدْ

---

(١) مِنْ أَنْواعِ الكُفْرِ المُناقِضِ لِلإِسْلامِ والمُخْرِجِ مِنْهُ، تَخْطِئَةُ أو تَسْفِيهُ ما جاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ مِنْ أَحْكامِ الدِّينِ، أَيْ نِسْبَةُ الخَطَأِ أو السَّفاهَةِ (أَيِ الجَهْلِ) إلى أَيِّ حُكْمٍ مِنَ الأَحْكامِ، مَعَ العِلْمِ بِأَنَّهُ مِنْ شَرْعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، الَّذِي جاءَ بِهِ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أُصُولِ الدِّينَ، ولِذلِكَ حَكَمَ الفُقَهاءُ قاطِبَةً بِكُفْرِ مَنْ أَنْكَرَ أَمْرًا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، مِمّا لا يَخْفَى عَلَى مِثْلِهِ؛ لأَنَّ ظاهِرَ فِعْلِهِ مُعانَدَةُ الدِّينِ الحَقِّ، ونَحْنُ لَنَا الظَّاهِرُ، فَعَلى ظاهِرِ المَرْءِ نَحْكُمُ، وأَمّا باطِنُهُ فَلَمْ نُكَلَّفْ مَعْرِفَتَهَ، لأَنَّهُ يَخْفَى عَلَيْنا.

٦. وناصِرِ التَّوحِيدِ أَيَّ نُصْرَةْ
بَعْدَ انْقِطاعٍ في زَمَانِ الفَتْرَةْ

يَأْتِي بِمَعْنَى الكُفْرِ مُطلقاً إذا لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ. **مُنْقِذُ النَّاسِ مِنَ الهَلاكِ**: مَعْنَاهُ الَّذِي أَنْقَذَ وخَلَّصَ ما لا يُحْصَى مِنَ النّاسِ مِنَ الكُفرِ والإشراكِ وسائرِ المعاصي المُهْلِكَةِ، أَيِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهَا العِقَابَ الأَلِيمَ.

مَعْنَى التَّوْحِيدِ، ومَعْنَى الفَتْرَةِ، ومَعْنَى أَوَّلِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ

[٦] **التَّوْحِيدُ**: هو أَسَاسُ دِينِ الإِسْلامِ، وهُوَ المَبْدَأُ الجَامِعُ لِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ مِنْ أُمَمِ جَمِيعِ الأَنْبِياءِ دُونَ اسْتِثْنَاءٍ، ومَعْنَاهُ يُمْكِنُ تَلْخِيصُهُ في أَرْبَعَةِ أُمُورٍ هِيَ:

١. نَفْيُ التَّشْبِيهِ (أَيْ نَفْيُ تَشْبِيهِ اللهِ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ).

٢. ورَفْضُ التَّعْطِيلِ (أَيْ رَفْضُ إِنْكارِ وُجُودِ اللهِ ورَفْضُ إِنْكارِ أَيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ الثَّابِتَةِ لَهُ).

٣. وتَرْكُ الإِشْرَاكِ مَعَ اللهِ (أَيْ تَرْكُ عِبادَةِ غَيْرِ اللهِ وتَرْكُ نِسْبَةِ الشَّرِيكِ إلى اللهِ).

٤. وتَمْيِيزُ الأَزَلِيِّ مِنَ المَخْلُوقِ (أَيْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَنْ لا بِدَايَةَ لِوُجُودِهِ وهُوَ اللهُ تَعَالَى فَقَطْ، وبَيْنَ مَا لِوُجُودِهِ بِدَايَةٌ وهُوَ كُلُّ مَا سِوَى اللهِ).

فَائِدَةٌ: بِدْعَةُ تَقْسِيمِ التَّوْحِيدِ إلى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وتَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ لا أَصْلَ لَها في الدِّينِ

وَلْيُعْلَمْ أَنَّ مِنْ بِدَعِ الضَّلالَةِ[١] الَّتِي تَلَقَّفَتْها الطائِفَةُ الوَهّابِيَّةُ، وتأَثَّرَ بِهَا بَعْضُ المُعَاصِرِينَ، وتَمَسَّكُوا بِهَا، بِدْعَةُ تَقْسِيمِ التَّوْحِيدِ إلى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وتَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ، وادِّعَاءِ أَنَّ جَمِيعَ المُشْرِكِينَ يُقِرُّونَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ،

(١) انْظُرْ تَعْرِيفَ بِدْعَةِ الضَّلالَةِ في شَرْحِ البَيْتِ ١٤ في الصَّفْحَةِ ١٣٠.

٧. بِـمُـعْـجِـزاتٍ بـاهِـرَاتٍ كَـالـفَـلَـقْ
أَعْـظَـمُـهـا الـقُـرْآنُ مِـصْـبـاحُ الـغَـسَـقْ

وَيُنْكِرُونَ تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ. وهَؤُلاءِ المُنْحَرِفُونَ يَتَوَصَّلُونَ بِذَلِكَ إلى تَكْفِيرِ مَنْ لا يُوَافِقُهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ ورَمْيِهِمْ بِالإِشْرَاكِ، بِدَعْوَى أَنَّهُمْ نَاقَضُوا تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ، بِتَبَرُّكِهِمْ بِالأَنْبِياءِ والصَّالِحِينَ، ونِدائِهِمْ لَهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ، ونَحْوِ ذلِكَ مِمّا لَيْسَ ذَنْبًا في الحَقِيقَةِ(١). والحَقِيقَةُ أَنَّ الإِلَـٰهَ هُوَ الرَّبُ، والرَّبَّ هُوَ الإِلَـٰهُ؛ فَمَنْ قَالَ لا رَبَّ إِلَّا اللهُ كَمَنْ قَالَ لا إِلَـٰهَ إِلاَّ اللهُ، ومَنْ خَالَفَ إِحْدَاهُمَا فَقَدْ خَالَفَ الأُخْرَى. والمُوَحِّدُ عِنْدَ الإِطْلاقِ لَيْسَ سِوَى المُسْلِمِ، كَمَا أَنَّ المُؤْمِنَ عِنْدَ الإِطْلاقِ لَيْسَ سِوَى المُسْلِمِ.

الفَتْرَةُ: هي الزَّمَنُ الَّذي انقطعَ فيه الإسْلامُ بَينَ البَشَرِ المُخالِطِينَ لبَعضِهِم، ما بَينَ زَمَنِ النبيِّ عِيسَى ﷺ وزَمَنِ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فمُحَمَّدٌ ﷺ هُوَ أوَّلُ المسلمينَ بعدَ هذا الانْقِطَاعِ، وهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَشَرَ الإسلامَ ونَصَرَهُ بعد زَمَنِ الفَتْرَةِ، فأَوَّلِيَّتُهُ ﷺ في الإسْلامِ أَوَّلِيَّةٌ نِسْبِيَّةٌ، ولَيْسَتْ مُطْلَقَةً (أيْ هُوَ أَوَّلُ المُسْلِمِينَ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ عَاشَ بَعْدَ الفَتْرَةِ فَقَطْ، لأَنَّ كُلَّ مَنْ سَبَقَ الفَتْرَةَ مِنَ الأَنْبِياءِ وأَتْبَاعِهِمْ بِحَقٍّ كَانُوا مُسْلِمِينَ مُوَحِّدِينَ، كَمَا تَقَدَّمَ في البَيْتِ الرَّابعِ).

مَعْنَى المُعْجِزَةِ، مَعْنَى البَاهِرَاتِ، مَعْنَى الفَلَقِ، تَعْرِيفُ القُرْآنِ، مَعْنَى الغَسَقِ

[٧] **المُعْجِزَةُ**: هي أمرٌ خارِقٌ للعادةِ، مَقْرُونٌ بالتَّحدِّي (أَيْ أنَّ فيهِ تَحَدِّيًا للمُعارِضِينَ أَنْ يُبارُوهُ ويَأْتُوا بِمِثْلِهِ)، سالِمٌ مِنَ المُعارَضَةِ بالمِثْلِ (أي لا يستطيعُ المُعارِضُونَ أنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ)، يَظْهَرُ على يَدِ النبيِّ دِلالَةً على

(١) انْظُرْ **الوَهَّابِيَّةُ تَعْتَبِرُ كُلَّ مَنْ يَزُورُ قَبْرًا لِلتَّبَرُّكِ كَافِرًا** في الصفحة ١٣٨.

. . . .

صِدْقِهِ ونُبُوَّتِهِ (أَيْ أَنَّهُ مُوافِقٌ ومُؤَيِّدٌ ومُصَدِّقٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ: «أَنَا نَبِيٌّ»)، وقد أَيَّدَ اللهُ كُلَّ نبيٍّ مِنْ أنبيائهِ بمُعجزَةٍ أو أَكْثَرَ، خرَقَ لهُ فيها ما أَجْراهُ في هذا الكَوْنِ مِنْ سُنَنٍ وعاداتٍ ونَوامِيسَ (أَيْ قوانينَ كَوْنِيَّةٍ)، تمييزًا لَهُ عَمَّنْ يَدَّعِي النُبُوَّةَ كاذِبًا، فالمُعْجِزةُ بِمَثابَةِ (أَيْ بِمَنْزِلةِ) أنْ يقولَ اللهُ لِخَلْقِهِ: صَدَقَ عَبْدِي هذا في كُلِّ ما يُبَلِّغُهُ عَنِّي (أَيْ أَنَّ اللهَ حينَ يُظهِرُ المُعْجِزَةَ على يَدِ النبيِّ ويُطْلِعُ الخَلْقَ عَلَيْها، كأنَّما يَقُولُ لَهُمْ ذَلِكَ).

الباهِراتُ: أي التي غَلَبَ ضَوْءُها ضَوْءَ غَيْرِها، كالصُّبْحِ يَغْلِبُ ضَوْءُهُ ضَوْءَ الكَواكِبِ، وهذا كِنايَةٌ وتَعبيرٌ عن قُوَّةِ دِلالَتِها عَلى صِدْقِ النَّبِيِّ الَّذِي أَظْهَرَها اللهُ عَلَى يَدَيْهِ.

القُرْآنُ: المَقْصُودُ هُنَا هُوَ الكِتَابُ السَّمَاوِيُّ المُعْجِزُ المُنْزَلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ويُسَمَّى كَلامَ اللهِ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَأْلِيفِ أَيِّ مَخْلُوقٍ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، ولأَنَّهُ يُعَبِّرُ عَنْ كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ، الَّذِي ليسَ بِلُغَةٍ ولا بِحُرُوفٍ ولا بِأَصْواتٍ ولا بِجُمَلٍ[1]، ويُسَمَّى سَمَاوِيًّا لأَنَّهُ نَزَلَ بِهِ مَلَكُ الوَحْيِ جِبْرِيلُ مِنَ السَّمَاءِ، ويُسَمَّى مُعْجِزًا لأَنَّهُ مُعْجِزَةٌ مِنْ مُعْجِزَاتِ خَاتِمِ الأَنْبِياءِ، بَلْ هُوَ أَعْظَمُهَا، فَهُوَ المُعْجِزَةُ المُسْتَمِرَّةُ إِلى يَوْمِ القِيَامَةِ، وقَدْ تَحَدّى المُخَالِفِينَ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ أَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْهُ، فَعَجَزُوا عَنْ مُعارَضَتِهِ بالمِثْلِ، مَعَ شِدَّةِ حِرْصِهِمْ عَلَى تَكْذِيبِهِ، وعَدَلُوا إِلى مُحارَبَتِهِ بالسَّيْفِ، مَعَ ما في ذَلِكَ مِنَ المُخَاطَرَةِ بِأَرْوَاحِهِمْ وأَمْوَالِهِمْ، ولَجَؤُوا إِلَى الكَذِبِ والافْتِرَاءِ؛ وقَدْ حَفِظَهُ اللهُ كَمَا وَعَدَ فِيهِ، فَلا يُمْكِنُ تَحْرِيفُهُ أو تَبْدِيلُهُ أو تَغْيِيرُهُ، كَمَا لا يُمْكِنُ لِلْمُخَالِفِينَ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ إِلى آخِرِ الدُّنْيَا، فَهُوَ أَعْظَمُ

(١) انْظُرْ مَعْنَى كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ في شَرْحِ البَيْتِ ٩٧ في الصَّفْحَةِ ٢١٢، وانْظُرْ أَيْضًا **فَائِدَةٌ: كَلِمَةُ «القُرْآن» لَهَا إِطْلاقَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ** في الصَّفْحَةِ ٣٠٩.

٨. مُــجَــاهِــدًا بِــسَــيــفِــهِ الــمُــؤَيَّــدِ
وقَــولِــهِ الــمُــبَــيَّــنِ الــمُــسَــدَّدِ

الدَّلائِلِ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وصِدْقِهِ، كَمَا أَنَّ فِيهِ دُسْتُورًا رَبَّانِيًّا عَادِلاً، وفِيهِ المَواعِظُ والعِبَرُ والأَخْبَارُ، وفِيهِ البَرَكَاتُ والمَنافِعُ والأَسْرارُ، وفِيه الهُدَى والدَّلائِلُ والأَنْوَارُ، وهُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ وحِفْظٌ.

الفَلَقُ: هو الصُّبْحُ، وبِهِ شَبَّهَ النَّاظِمُ المُعْجِزاتِ، لِظُهُورِ دِلالَتِها.

الغَسَقُ: ظُلمَةُ الليلِ، وتَسْمِيَةُ النَّاظِم القُرآنَ بِمِصباحِ الغَسَقِ، لأَنَّهُ يُبَدِّدُ ظُلْمَةَ الجَهْلِ والكُفْرِ، كَما يُبَدِّدُ المِصباحُ ظُلْمَةَ اللَّيْلِ.

مُحَمَّدٌ ﷺ جَاهَدَ بالسَّيْفِ واللِّسانِ لِنَشْرِ الإِسْلامِ ولَيْسَ لِمُجَرَّدِ الدِّفاعِ

[٨] أيْ أنَّهُ ﷺ جاهَدَ بالسَّيْفِ واللِّسانِ كِلَيْهِما لِنَشْرِ الإِسْلامِ، ولم يَقْتَصِرْ على وَاحدٍ مِنْهُما، فَكَانَ مَنْصُورًا مُؤَيَّدًا في جِهَادِهِ القِتَالِيِّ النَّجِيحِ[١]، كَمَا كَانَ مَنْصُورًا في جِهَادِهِ بِلِسَانِهِ الفَصِيحِ، وبَيانِهِ السَّدِيدِ الصائِبِ الصَّحِيحِ، وحُجَجِهِ القاطِعَةِ لأَهلِ الكُفْرِ والإِشْرَاكِ، وأَدِلَّتِهِ المُفْحِمَةِ لأَهْلِ الزَّيْغِ والضَّلالِ.

فالمُؤَيَّدُ: مَعْناهُ الَّذِي قَوَّاهُ اللهُ ونَصَرَهُ.

والمُسَدَّدُ: مَعْناهُ الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ صائِبًا مُحِقًّا.

ولْيُعْلَمْ أَنَّ قِتالَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِمُجَرَّدِ الدِّفاعِ، كَما يَزْعُمُ أَصْحابُ مَنْطِقِ الاعْتِذارِ إلى الفِرنْجَةِ، مِنَ المُتخاذِلِينَ المَفْتُونِينَ المُعاصِرِينَ، بَلْ كانَ امْتِثالاً لِما أَمَرَهُ بِهِ رَبُّهُ مِنْ قِتالِ الكافِرِينَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ويَدْخُلُوا في دِينِ الإِسْلامِ، كَما بَيَّنَ القُرْآنُ،

(١) **النَّجِيحُ**: أَيِ الصَّوابُ.

٩. ورضِــــيَ الــلّــهُ عــنِ الأَئِــمَّــةْ
وكُــلِّ حَــبْــرٍ مِــنْ هُــداةِ الأُمَّــةْ

وثَبَتَ في الحَدِيثِ الصَّحِيحِ المُتواتِرِ. وهذا يَتَمَشَّى ويَنسَجِمُ مَعَ طَبِيعَةِ غالِبِ البَشَرِ، ونُفُوسِهِمُ الأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ، والمُقْبِلَةِ عَلَى ما يَضُرُّها، والمُعْرِضَةِ عَنِ الأَدِلَّةِ والبَراهِينِ، ولَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ أَوْ عارٌ، بَلْ هُوَ مِنْ كَمالِ الإِسْلامِ وحِكْمَتِهِ ورَحْمَتِهِ، لأَنَّ الكَمالَ والحِكْمَةَ والرَّحْمَةَ تَقْتَضِي إِنْقاذَ النَّاسِ مِنَ الكُفْرِ والبَاطِلِ، بِاللِّسانِ والسِّنانِ[١]، وبِالرِّفْقِ والعُنْفِ، وبِكُلِّ وَسِيلَةٍ مُتاحَةٍ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَها الشَّرْعُ. إِنَّ سَيْفَ الجِهادِ في الإِسْلامِ، كَمِبْضَعِ الطَّبِيبِ النِّطاسِيِّ[٢] البارِعِ، كِلاهُما حِكْمَةٌ، ورَحْمَةٌ، ونِعْمَةٌ، ولا بدَّ مَنْهُما لِمَصْلَحَةِ البَشَرِيَّةِ، عَلَى ما فِيهِما مِنْ أَلَمٍ ودَمٍ.

مَعْنَى رَضِيَ اللهُ، ومَعْنَى هُدَاةِ الأُمَّةِ

[٩] **رَضِيَ اللهُ عَنِ الأئمَّة**: أَيْ أَثابَهُمُ الثَّوَابَ الجَزِيلَ والدَّرَجاتِ العالِيَةَ، فَهُوَ دُعاءٌ لَهُمْ جاءَ بِصِيغَةِ الخَبَرِ. والرِّضا مِنَ اللهِ هُوَ إِرادَةُ الثَّوابِ والنَّفْعِ، ولَيْسَ انْفِعالاً نَفْسِيًّا كَرِضانا[٣]؛ والمَقْصُودُ هُنا الدُّعاءُ لِلأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا لَنَا الدِّينَ، بِالثَّوابِ الخاصِّ، على ما بَذَلُوهُ مِنْ جُهُودٍ في خِدْمَةِ الإِسْلامِ.

حَبْرٌ: الحِبْرُ (بِفَتْحِ الحاءِ وكَسْرِهَا) هُوَ العَالِمُ.

هُدَاةُ الأُمَّةِ: هُمُ العُلَمَاءُ العَامِلُونَ مِنْ فُقهاءِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، الَّذِينَ

(١) **السِّنانُ**: كِنايَةٌ عَنِ السِّلاحِ بِأَنْواعِهِ.

(٢) **النِّطاسِيُّ**: الطَّبِيبُ الحاذِقُ الماهِرُ.

(٣) انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ١٧٩ في الصَّفْحَةِ ٢٩٧.

١٠. لا سِيَّما جَدّي الوَليِّ الطاهِرِ
العالِمِ العامِلِ عبدِ القادِرِ
١١. وبعدُ قَدْ تَغَيَّرَ الزَّمانُ
وقَوِيَ الإشراكُ والطُّغيانُ

حَفِظَ اللهُ بِهِمُ الدِّينَ، وهَدَى اللهُ بِهِمْ مَنْ شاءَ مِنَ الخَلْقِ.

مَعْنَى الوَلِيِّ ولِماذا خَصَّ النَّاظِمُ الشَّيْخَ عَبْدَ القادِرِ بِالدُّعاءِ

[١٠] **الوَلِيُّ**: هو المُسْلِمُ الذِي أدَّى الواجِباتِ واجْتَنَبَ المُحَرَّماتِ وأكثَرَ منْ نَوافِلِ[١] الطاعاتِ حَتَّى وَصَلَ إلى هذِهِ المَرْتَبَةِ، فَصارَ مِمَّنْ لا يخافُ إذا خَافَ النَّاسُ يَوْمَ القِيامَةِ، ولا يَحْزَنُ إذا حزِنَ الناسُ يَوْمَ القِيامَةِ، وأمِنَ مِنْ سَلْبِ الإيمانِ والمَوْتِ على غَيرِ الإسْلامِ، ولا يُشتَرَطُ في الوَلِيِّ أنْ يَعلمَ أنَّهُ صارَ وَليًّا.

عَبدُ القادِرِ: هو الشيخُ عَبْدُ القادِرِ الجِيلانيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقد سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ في حَلِّ ألفاظِ البَيْتِ الأوَّلِ. وقَدْ خَصَّهُ النّاظِمُ بِالدُّعاءِ لِما لَهُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ الأُبُوَّةِ، فَهُوَ جَدُّهُ الأَعْلَى، كَما تَقَدَّمَ، والجَدُّ كَالأَبِ الوالِدِ، وإِنْ عَلا.

مَعْنَى تَغَيَّرَ الزَّمانُ ومَعْنَى الطُّغْيانِ

[١١] **تَغَيَّرَ الزَّمانُ**: أَيْ تَغَيَّرَ أَهْلُهُ، أَيِ النَّاسُ، فَقَدْ قَلَّ بَيْنَ المُسْلِمِينَ الاهْتِمامُ بِالطَّاعاتِ واجْتِنابُ المَعاصِي، وازْدادَ كُفْرُ الكافِرِينَ وإِفْسادُهُمْ، وقَوِيَتْ شَوْكَتُهُمْ[٢].

---

(١) **النَّوَافِلُ**: جَمْعُ نافِلَةٍ وهِيَ التَّطَوُّعُ، أَيْ ما هُوَ غَيْرُ الفَرَائِضِ والواجِبَاتِ، مِنَ الطَّاعاتِ والعِبادَاتِ.

(٢) **الشَّوْكَةُ**: القُوَّةُ والبَأْسُ.

١٢. وقَـلَّ بَـيْـنَ الـنـاسِ أهـلُ الـعِـلْـمِ
وكـثُـرَ الـجَـهـلُ وسُـوءُ الـفَـهْـمِ
١٣. وزَهِـدَ الـنـاسُ بـعِـلْـمِ الـدِّيـنِ
وأَقْـبَـلُـوا عـلـى الـتَّـوَى الـمُـبِـيـنِ
١٤. حـتـى خَـلا الـجَـوُّ لأهـلِ الـبِـدَعِ
كـالـنَّـصْـبِ والـتَّـجْـسِـيمِ والـتَّـشَـيُّـعِ

الطُّغْيانُ: هُوَ مُجاوَزَةُ الحَدِّ والتَّمادِي في العِصْيانِ.

مَعْنَى أَهْلِ العِلْمِ، ومَعْنَى الجَهْلِ

[١٢] **أهلُ العِلْمِ**: هُمْ عُلَمَاءُ الدِّينِ الإسلامِيِّ الذين تَفَقَّهُوا وتَلَقَّوْا عِلْمَ الدينِ عَمَّنْ سَبَقَهُمْ مِنَ الفُقَهاءِ. **الجَهْلُ**: المَقْصُودُ هُنَا هُوَ الجَهْلُ بِعِلْمِ الدِّينِ الإسْلامِيِّ وأحْكَامِ الشَّرِيعةِ المُحَمَّدِيَّةِ.

مَعْنَى زَهِدَ النَّاسُ بِعِلْمِ الدِّينِ، ومَعْنَى التَّوَى

[١٣] **زَهِدَ النَّاسُ بِعِلْمِ الدِّينِ**: أيْ أصْبحَ أكْثَرُ النَّاسِ لا رَغْبةَ لَهُمْ في التَّفَقُّهِ في الدِّينِ، ولا إقبالَ لَهُمْ على تحصيلِ الفِقْهِ مِنْ أهلِهِ.

التَّوَى: هو الهَلاكُ. والمَقْصُودُ أَنَّ أَكْثَرَ الناسِ في هذا الزَّمَنِ أَقْدَمُوا عَلَى ما فِيهِ هَلاكُهُمْ مِنَ المعاصِي، التي يَستَحِقُّونَ بِفِعْلِها العِقابَ الأليمَ، ورَغِبُوا فيها.

مَعْنَى البِدْعَةِ، والفَرْقُ بَيْنَ بِدْعَةِ الهُدَى وبِدْعَةِ الضَّلالَةِ، وتَعْرِيفُ ضَلالةِ النَّصْبِ وضَلالةِ التَّجْسِيمِ وضَلالةِ التَّشَيُّعِ

[١٤] **البِدَعُ**: جَمْعُ بِدْعَةٍ، وهِيَ ما أُحْدِثَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَبَقَ، والمَقْصُودُ هُنَا **بِدَعُ الضَّلالَةِ**، وهِيَ كُلُّ مَا أُحْدِثَ مِمَّا يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وبِدَعُ

. . . .

الضَّلالَةِ كُلُّهَا حَرَامٌ يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهَا العَذَابَ، ولَكِنْ مِنْهَا مَا هُوَ كُفْرٌ يُخْرِجُ مِنَ الإِسْلامِ، ومِنْهُا مَا هُوَ دُونَ الكُفْرِ فَلا يُخْرِجُ مِنَ الإِسْلامِ. وأَمّا **بِدَعُ الهُدَى** فهِيَ مَا أُحْدِثَ مِمَّا يُوَافِقُ شَرْعَ اللهَ، كَمَا بَيَّنَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وغَيْرُهُ، فَهِيَ داخِلَةٌ تَحْتَ حَدِيثِ: «مَنْ سَنَّ في الإِسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً كانَ لَهُ أَجْرُها وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِها» [رواه مسلم]، ومِنْ أَمْثِلَتِهَا عِلْمُ النَّحْوِ، ونَقْطُ المُصْحَفِ، ومَحَارِيبُ المَساجِدِ، والأَذانُ الثَّاني يَوْمَ الجُمُعَةِ، وغَيْرُها.

النَّصْبُ: هُوَ بِدْعَةُ بُغْضِ رَابعِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدِينَ الإِمَامِ عَليِّ بْنِ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومُنَاصَبَتِهِ العَدَاءَ، وهِيَ مِنْ عَلامَاتِ النِّفَاقِ والخِذْلانِ (أيْ عَدَمِ التَّوْفِيقِ)؛ ومِنَ النَّواصِبِ (أَيْ أَتْباعِ بِدْعَةِ النَّصْبِ) في عَصْرِنا الطائِفَةُ الإباضِيَّةُ الموجودةُ في عُمَانَ ولِيبِيا، ومِنَ الطَّوائِفِ الَّتِي تَلَوَّثَتْ بِشَيْءٍ مِنَ النَّصْبِ الطَّائِفَةُ الوَهَّابِيَّةُ[1].

التَّجْسِيمُ: هو بِدْعَةُ نِسْبَةِ الجِسْمِ والأَعْضاءِ إلى اللهِ تعالى، وهي مِنَ البِدَعِ الكُفْرِيَّةِ التي تُناقِضُ الإسلامَ وتُخْرِجُ مِنْهُ، ومِمَّنِ ابْتُلِيَ بِها، ووَقَعَ فِيها، في عَصْرِنا، الطَّائِفَةُ الوَهَّابِيَّةُ أَيْضًا.

التَّشَيُّعُ: هو بِدْعَةُ الغُلُوِّ في مَحَبَّةِ الإمامِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأَهْلِ البَيْتِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، مَعَ بُغْضِ الشَّيْخَيْنِ، أبي بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، و بُغْضِ أمِّ المُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها، وكَثِيرٍ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحابَةِ الكِرامِ رِضْوانُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وغَيرِ ذلِكَ مِنَ الضَّلالِ. وأَهْلُ هذِهِ البِدْعَةِ، أَيِ الشِّيعَةُ، أَنْواعٌ وطَوائِفُ عَدِيدَةٌ، مِنْهُمْ مَنْ يَصِلُ إِلى حَدِّ الكُفْرِ، ومِنْهُمْ مَنْ يُعَدُّ واقِعًا فِيمَا دُونَ الكُفْرِ مِنَ الفِسْقِ.

(١) **الطَّائِفَةُ الوَهَّابِيَّةُ**: يَبْدَأُ الكَلامُ عَلَيْها بالتَّفْصِيلِ في الصَّفْحَةِ ١٣٤.

١٥. ووَحْـدَةِ الـوُجُـودِ والـحُـلُـولِ وطُـرُقِ الـتَّـصَـوُّفِ الـمَـدْخُـولِ

تَعْرِيفُ ضَلالَةِ وَحْدَةِ الوُجُودِ، وضَلالَةِ الحُلُولِ، وضَلالَةِ التَّصَوُّفِ المَدْخُولِ، وتَعْرِيفُ التَّصَوُّفِ الصَّحِيحِ

[١٥] **وَحْدَةُ الوُجُودِ**: هِيَ بِدْعَةُ القَوْلِ بِأَنَّ الكَوْنَ (أي مَجْمُوعَ العالَمِ الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ) هُوَ اللهُ، وأنَّ أفرادَ هذا العالَمِ أجْزاءٌ مِنْهُ سُبْحانَهُ، وهِيَ بِدْعَةٌ كُفْرِيَّةٌ تُنَاقِضُ الإسلامَ وتُخرِجُ منه(١).

الحُلُولُ: هُوَ بِدْعَةُ القَوْلِ بِأَنَّ اللهَ يَحُلُّ في الأجْسامِ مِثْلَ الرُّوحِ، وهِيَ بِدْعَةٌ كُفْرِيَّةٌ تُناقِضُ الإسلامَ وتُخْرِجُ منه(٢).

طُرُقُ التَّصَوُّفِ المَدْخُولِ: أي طُرُقُ التَّصَوُّفِ الذي دَخَلَهُ الفَسادُ وداخَلَهُ الانْحِرافُ، فالتَّصَوُّفُ إمَّا صَافٍ صَحِيحٌ، وإمَّا مَدْخُولٌ باطِلٌ. ومِنَ المُتَصَوِّفَةِ المُنْحَرِفِينَ، الَّذِينَ خَرَجُوا مِنَ الدِّينِ، بِاعْتِقادِ ما يُناقِضُ أُصُولَهُ، فلا يُعَدُّونَ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ المُسْلِمِينَ، أَهْلُ وَحْدَةِ الوُجُودِ، وأَهْلُ الحُلُولِ.

التَّصَوُّفُ الصَّحِيحُ: هُوَ التَّصَوُّفُ الَّذِي يُوَافِقُ القُرْآنَ والسُّنَّةَ، كَمِثْلِ ما كانَ عليهِ أكابِرُ الصَّحابَةِ رِضْوانُ اللهِ عليهِمْ، ومَنْ سارَ على نَهْجِهِم، ومَدارُهُ السَّعْيُ الحَثِيثُ(٣) لِكَمَالِ اتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ قَلْبًا وقَالَبًا (أيْ باطِنًا وظاهِرًا)، والتَّطَهُّرُ مِنْ كُلِّ ما يَحُولُ دُونَ ذلك ويَشْغَلُ عنه؛ فَهُوَ طَرِيقَةٌ سُلُوكِيَّةٌ في الحَياةِ، قِوامُها اتِّباعُ الشَّرْعِ، وعِمادُها التَّقَشُّفُ، وتَرْكُ التَّنَعُّمِ، والاقْتِصارُ

---

(١) انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ١٦٢ في الصَّفْحَةِ ٢٨١.

(٢) انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ١٦٣ في الصَّفْحَةِ ٢٨٢.

(٣) **الحَثِيثُ**: السَّرِيعُ الحَرِيصُ الجادُّ في أَمْرِهِ.

. . . .

مِنَ الدُّنْيا عَلَى ما لا بُدَّ مِنْهُ، والإِقْبالُ عَلَى العِبادَةِ، والتَّحَلِّي بِالفَضائِلِ، لِتَزْكُوَ النَّفْسُ، وتَسْمُوَ الرُّوحُ، ويَتَرَقَّى المَرْءُ عِنْدَ اللهِ. فَمَنْ سَلَكَ هذا الطَّرِيقَ فَهُوَ صُوفِيٌّ، سَواءٌ سَمَّى نَفْسَهُ كَذَلِكَ أَمْ لا. ومِنْ أكابِرِ مَشايِخِ الصُّوفِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، المَشْهُودِ لَهُمْ بالعِلْمِ والاسْتِقامَةِ: الجُنَيْدُ[1] والرِّفاعيُّ[2] والجِيلانيُّ[3].

ولِمَشايِخِ الصُّوفِيَّةِ الصَّحِيحَةِ **طُرُقٌ** حَسَنَةٌ سَنُّوها لِتَسْلِيكِ المُرِيدِينَ، وتَوْجِيهِ الطَّالِبِينَ، تُعْرَفُ بِطُرُقِ أَهْلِ اللهِ[4]. ومِنَ الغُلُوِّ المَقِيتِ ما يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَدْعِياءِ التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ[5] مِنْ ذَمِّ التَّصَوُّفِ مُطْلَقًا، والإِنْكارِ عَلى الصُّوفِيَّةِ جَمِيعًا، دُونَ تَمْيِيزٍ بَيْنَ الصَّحِيحِ والفاسِدِ، والمُسْتَقِيمِ والمُنْحَرِفِ، جاهِلِينَ أَوْ مُتَجاهِلِينَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَكابِرِ الفُقَهاءِ والمُحَدِّثِينَ ونَقَلَةِ الدِّينِ، عَبْرَ تارِيخِ الأُمَّةِ، كانُوا مِنَ الصُّوفِيَّةِ الصَّادِقِينَ.

---

(١) **الجُنَيْدُ**: هُوَ الجُنَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ البَغْدادِيُّ الخَزَّازُ (... - ٢٩٧ هـ): سَيِّدُ الصُّوفِيَّةِ الصّادِقِينَ، وإِمامُ الدُّنْيا في زَمانِهِ، مِنَ العُلَماءِ العامِلِينَ، والزُّهّادِ العابِدِينَ، أَصْحابِ الأَحْوالِ المَرْضِيَّةِ، والكَرامَاتِ الجَلِيَّةِ، ومِنْ أَوائِلِ عُلَماءِ التَّوْحِيدِ، مَوْلِدُهُ ومَنْشَأُهُ ووَفاتُهُ بِبَغْدادَ، أَصْلُ أَبِيهِ مِنْ نَهاوَنْدَ، وعُرِفَ بِالخَزَّازِ لأَنَّهُ كانَ يَعْمَلُ الخَزَّ، وهُوَ نَوْعٌ مِنَ الثِّيابِ. رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ونَفَعَنا اللهُ بِبَرَكاتِهِ.

(٢) **الرِّفاعِيُّ**: تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ونَفَعَنا اللهُ بِبَرَكاتِهِ في الصَفْحَةِ ٩٤.

(٣) **الجِيلانيُّ**: تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ونَفَعَنا اللهُ بِبَرَكاتِهِ في الصَّفْحَةِ ١١٤.

(٤) لِمَزِيدٍ مِنَ الشَّرْحِ عَنِ الطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ انْظُرْ حاشِيَةَ الصَّفْحَةِ ١١٤.

(٥) ومِنْ هؤُلاءِ الغُلاةِ، المُتَحامِلِينَ، المُسَوِّينَ لِمُسْتَقِيمِ الصُّوفِيَّةِ بِمُنْحَرِفِهِمْ، الطائِفَةُ الوَهَّابِيَّةُ الَّتِي يَبْدَأُ الكَلامُ عَلَيْها في الصَّفْحَةِ التالِيَةِ.

١٦. أخْـــطَـــرُهُـــم طـــائـــفَـــةٌ رَدِيَّـــةْ
وُجـــودُهـــا مِـــنْ أَعْـــظَـــمِ الـــبَـــلِـــيَّـــةْ
١٧. عـــاثَـــتْ فـــسـادًا فـــي بِـــلادِ الأَرْضِ
وضَـــلَّـــلَـــتْ كُـــلَّ إِمـــامٍ مَـــرْضِـــي

ذِكْرُ الطَّائِفَةِ الوَهَّابِيَّةِ وعَدَدٍ مِنْ ضَلالاتِهَا في الأُصُولِ والفُرُوعِ

الوَهّابِيَّةُ أَخْطَرُ أَهْلِ بِدَعِ الضَّلالَةِ في زَمَانِنَا

[١٦] **أَخْطَرُهُم**: أيْ أَخْطَرُ أهْلِ البِدَعِ الضَّالِّينَ في زَمانِنا وأكبرُهُمْ ضَرَرًا على الدِّينِ. **رَدِيَّةٌ**: أَيْ رَدِيئَةٌ فاسِدَةٌ. **البَلِيَّةُ**: البَلاءُ والمِحْنَةُ والشِّدَّةُ والمُصِيبَةُ.

في هذا البَيْتِ يَبْدَأُ النَّاظِمُ الكَلامَ عَلَى الوَهَّابِيَّةِ، ويَشْرَعُ في تَعْدَادِ عَدَدٍ مِنْ ضَلالاتِها، ولَكِنَّهُ أَخَّرَ التَّصْرِيحَ بِاسْمِها في النَّظْمِ إلى البَيْتِ ٤١، تَشْوِيقًا لِلقارِئِ، لِيَزْدادَ اهْتِمامُهُ بِمَعْرِفَتِها؛ وقَدْ بَيَّن في هَذا البَيْتِ أَنَّها أَخْطَرُ الفِرَقِ المُبْتَدِعَةِ الضَّالَّةِ في زَمَانِنَا، لِخُطُورَةِ بِدَعِهَا، ولأَنَّها أَقْدَرُ مِنْ غَيْرِها عَلَى نَشْرِ آرائِها المُنْحَرِفَةِ.

الوَهّابِيَّةُ تُفْسِدُ عَقَائِدَ النَّاسِ وتَطْعَنُ في أَئِمَّةٍ أَعْلامٍ

[١٧] **عاثَتْ**: أفْسَدَتْ. **ضَلَّلَتْ**: أيْ حَكَمَتْ بِضَلالِهِ. **إمامٌ مَرْضِي**: أي عالِمٌ مَقْبُولٌ عندَ أهلِ الحَقِّ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِمْ.

ومَعْنَى البَيْتِ أَنَّ الوَهَّابِيَّةَ تُفسِدُ في الأَرْضِ، بتَخْرِيبِها عَقَائِدَ النَّاسِ، ونَشْرِها أَفْكارَها الشَّاذَّةَ بَيْنَهُمْ، وتَتَّهِمُ أَئِمَّةً أَعْلامًا كالعَسْقَلانِيِّ والنَّوَوِيِّ بالضَّلالِ[١].

---

(١) انْظُرْ **الوَهَّابِيَّةُ تَشْتِمُ الأَشاعِرَةَ** في الصَّفْحَةِ ١٤١.

١٨. وسَــفَــكَــتْ دِمــاءَ أهــلِ الــسُّــنَّــةْ
فــي فِــتْــنَــةٍ ظَــلــمــاءَ كــالــدُّجُــنَّــةْ
١٩. لا تَـرْعَـوِي عـن غَـيِّـهـا أو تَـرجِـعُ
وكُــلَّ مَــنْ خــالَــفَــهــا تُــبَــدِّعُ

الوَهَّابِيَّةُ قَتَلَتْ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الحِجَازِ حِينَ هَجَمَتْ عَلَيْهِ

[١٨] **سَفَكَتْ دِماءَ أهلِ السُّنَّةِ**: أيْ قتَّلَتْ مِنهم خَلْقًا كثِيرًا، فَقَدِ اسْتَحَلَّتْ دِماءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ، بِدَعْوَى أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، خالفوا بزَعْمِها تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ[١] لِتَبَرُّكِهِمْ بِقُبُورِ الأَنْبِياءِ والصَّالِحِينَ، واسْتَوْلَتْ على مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ والمدينةِ المُنَوَّرَةِ وسائِرِ بلادِ الحِجازِ، وفعَلَتْ بالمسلمِينَ فيها الفَظائعَ، وذلك في عَهْدِ الخَلِيفَةِ العُثْمانِيِّ السُّلطانِ محمودٍ الثاني ابْنِ السُّلطانِ عبدِ الحميدِ الأوَّلِ (١١٩٩ ـ ١٢٥٥هـ)، الذي أمَرَ بقِتالِهم ورَدْعِهم ورَدِّهِمْ وقَمْعِ فِتْنَتِهِمْ. **الدُّجُنَّةُ**: الظُلْمَةُ.

الوَهَّابِيَّةُ لا تَتَرَاجَعُ عَنْ بَاطِلِها وتَتَّهِمُ مَنْ يُخَالِفُهَا بِالابْتِدَاعِ

[١٩] **لا تَرْعَوِي**: أيْ لا تَكُفُّ ولا تَنْزِعُ ولا تَرْجِعُ. **غَيُّها**: ضَلالُها وباطِلُها. **تُبَدِّعُ**: تَحْكُمُ عليه وتَتَّهِمُهُ بأَنَّهُ مِنْ أهلِ بِدَعِ الضَّلالَةِ.

فَمِنْ عَادَةِ الوَهَّابِيَّةِ أَنَّها لا تَتراجَعُ عَنْ آرائِهَا مَهْمَا رَأَتْ مِنَ الأَدِلَّةِ والبَرَاهِينِ عَلَى بُطْلانِها، لأَنَّ عَادَةَ أَفْرادِهَا تَعْطِيلُ عُقُولِهِمْ، والتَّحَجُّرُ في مُتَابَعَةِ كُبَرَائِهِمْ.

---

(١) انْظُرْ فَائِدَةُ: **بِدْعَةُ تَقْسِيمِ التَّوْحِيدِ إِلى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وتَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ لا أَصْلَ لَها في الدِّينِ** في الصَّفْحَةِ ١٢٤.

٢٠. فَعادَةُ التَّبْدِيعِ فِيها حَلَّتْ
كَمَنْ رَمَتْ بِدائِها وانْسَلَّتْ
٢١. تَنْفِي التَّوَسُّلَ وتَمْنَعُ السَّفَرْ
إلى الحبِيبِ المصطفى خَيرِ البَشَرْ

الوَهّابِيّةُ يَصْدُقُ فِيها المَثَلُ: رَمَتْنِي بِدَائِهَا وانْسَلَّتْ

[٢٠] **رَمَتْ بِدائِها وانْسَلَّتْ**: إشارةٌ إلى المَثَلِ العَرَبِيِّ: «رَمَتْنِي بِدَائِها وانْسَلَّتْ»، ويُضْرَبُ لِمَنْ يَتَّهِمُ غَيْرَهُ بما فِيهِ هوَ مِنْ عَيْبٍ، كالظَّالِمِ الذي يَتَّهِمُ غَيْرَهُ بالظُّلْمِ؛ أيْ أنَّ هَذِهِ الطائِفَةَ تَتَّهِمُ غَيْرَها بالابْتِداعِ (أيْ إحْداثِ بِدَعِ الضَّلالَةِ في الدِّينِ)، مَعَ أنَّها هِيَ مِنْ أسْوَأِ المُبْتَدِعِينَ الضَّالِّينَ.

الوَهَّابِيَّةُ تُحَرِّمُ التَّوَسُّلَ المَشْرُوعَ، وتُحَرِّمُ السَّفَرَ بِقَصْدِ زِيارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، ومَعْنَى خَيْرِ البَشَرِ

[٢١] **تَنْفِي التَّوَسُّلَ**: أَيْ تَنْفِي مَشْروعِيَّةَ التَّوَسُّلِ وتُحَرِّمُهُ، مَعَ أنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُحَرِّمْهُ، بَلْ عَلَّمَنا كَيْفِيَّتَهُ وآدابَهُ، فَهُوَ جائِزٌ شَرْعًا. **والتَّوَسُّلُ**: هُوَ دُعاءُ اللهِ بِذاتٍ مِنَ الذَّواتِ الشَّرِيفَةِ (كذَوَاتِ الأَنْبياءِ أَيْ أَنْفُسِهِمْ) أو عَمَلٍ مِنَ الأعْمالِ الشَّرِيفَةِ (كَبِرِّ الوَالِدَيْنِ)، رَجاءَ الإجابَةِ بِبَرَكَةِ هَذِهِ الذَّاتِ أَوِ العَمَلِ لِكَرامَتِهِمَا عِنْدَ الله، وذلِكَ كَمَنْ يَسْأَلُ اللهَ بِعَمَلٍ صالحٍ عَمِلَه أو بِنَبِيٍّ مِنَ الأنبياءِ. والمُسْلِمُ حِينَ يَتَوَسَّلُ في دُعائِهِ، يَعْلَمُ أنَّ الضَّارَّ والنَّافِعَ على الحَقِيقَةِ هو اللهُ تَعالى فَقَطْ، فَلا تَعارُضَ بَيْنَ التَّوَسُّلِ الشَّرْعِيِّ والتَّوْحِيدِ، بَلْ هُوَ مِنْ تَعْظِيمِ مَا عَظَّمَهُ اللهُ، وهذا بَاعِثُهُ إِيمَانُ المُسْلِمِ بِرَبِّهِ وتَعْظِيمُهُ لَهُ؛ وقَدْ ذَكَرَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَبَرَ مَنْ تَوَسَّلَ بِصَالِحِ عَمَلِهِ، واسْتُجِيبَ دُعَاؤُهُ، ولَمْ يُنْكِرْ رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذَا العَمَلَ بَلْ أَقَرَّهُ، وإِقْرَارُ الرَّسُولِ ﷺ تَشْرِيعٌ، لأَنَّهُ مَعْصُومٌ عَنِ السُّكُوتِ عَلَى مُنْكَرٍ، كَمَا أَنَّهُ ﷺ عَلَّمَ بَعْضَ أَصْحَابِهِ أَنْ يَتَوَسَّلَ بِهِ ﷺ في الدُّعَاءِ لِتُقْضَى حَاجَتُهُ فَقُضِيَتْ.

. . . .

تَمْنَعُ السَّفَرَ إلى الحَبِيبِ المُصْطَفَى: مَعْنَاهُ أنَّ هَذِهِ الطَّائفَةَ المُنْحَرِفَةَ تُحَرِّمُ السَّفَرَ إلى المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ بِقَصْدِ زِيارَةِ قَبْرِ النَبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّهُ مِنَ القُرَبِ والطَّاعَاتِ العَظِيمَةِ، وهذا مِنْ عَجائِبِهَا. وقَدْ أَدَّاهَا إلى هَذَا الانْحِرَافِ العَجِيبِ سُوءُ فَهْمِهَا لحَدِيثٍ شَرِيفٍ، هو «لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلَّا إلى ثَلاثَةِ مَساجِدَ: المَسْجِدِ الحَرام ومَسْجِدِي هذا والمَسْجِدِ الأَقْصَى»، فَقَدْ فَهِمَتْ مِنْهُ تَحْرِيمَ السَّفَرِ إلى غَيْرِ المَسْجِدِ الحَرَامِ والمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ والمَسْجِدِ الأَقْصَى، ولَمْ تَفْطَنْ إلى أَنَّ الحَدِيثَ إنَّما بَيَّنَ أَنَّ هّذِهِ المَساجِدَ الثلاثَةَ جَدِيرَةٌ بِأَنْ يُسافِرَ المَرْءُ ويَسْعَى لِلصَّلاةِ فِيها، لأَنَّ ثَوابَ الصَّلاةِ يُضاعَفُ فِيها، خِلافًا لِغَيْرِها مِنَ مَساجِدِ الدُّنْيَا؛ فالحَدِيثُ لَمْ يَمْنَعِ السَّفَرَ لِغَيْرِ ذلِكَ مِنَ المَقاصِدِ مُطْلَقًا، لأَنَّ إِطْلاقَ تَحْرِيم السَّفَرِ إِلَى غَيْرِها يُؤَدِّي إلى تَحْرِيم سَفَرِ المَرْءِ لِلتِّجارَةِ، وصِلَةِ الأَرْحَامِ، والتَّداوِي، والتَّفَكُّرِ في مَخْلُوقَاتِ اللهِ، والجِهَادِ، والدَّعْوَةِ إلى الإِسْلامِ، وطَلَبِ العِلْمِ، وغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ المَقَاصِدِ السَّلِيمَةِ. ومِمَّا يَزِيدُ الأَمْرَ غَرَابَةً أَنَّهَا تُصِرُّ عَلَى فَهْمِهَا المُنْحَرِفِ هَذَا، وتُلْزِمُ النَّاسَ بِهِ، وتُنْكِرُ عَلَى مَنْ يُخَالِفُهُ، وكَأَنَّهُ الحَقُّ الَّذِي لا مَحِيدَ عَنْهُ.

خَيْرُ البَشَرِ: هُوَ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ ﷺ الذي تُحَرِّمُ هذه الطائفَةُ السَّفَرَ بِقَصْدِ زِيارَةِ قَبْرِهِ، فَمُحَمَّدٌ ﷺ هُوَ، بِلا شَكٍّ، أَفْضَلُ، وأَطْهَرُ، وأَتْقَى، وأَعْلَمُ، وأَكْمَلُ مِنْ أيِّ إنسانٍ خَلَقَهُ اللهُ تَعَالَى، أوْ سيَخْلُقُهُ، مَهْمَا عَلا شَأْنُهُ؛ بَلْ هُوَ أَشْرفُ قَدْرًا، وأَرْفَعُ مَنْزِلَةً، وأَعْلَى مَرْتَبَةً، عِنْدَ اللهِ، مِنْ كُلِّ ما سِوَاهُ مِنْ مَخْلوقاتِ اللهِ، على الإطْلاقِ، في الدُّنْيا والآخِرَةِ، فهو حَبِيبُ رَبِّ العالَمِينَ، وسيِّدُ المُرْسَلِينَ، وإمامُ المُتَّقِينَ؛ ولا يَبْلُغُ مَقَامَهُ الفَخْمَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، صَلَواتُ اللهِ وسَلامُه عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ، وعلى سَائِرِ إِخْوانِهِ النَّبِيِّينَ وآلِ كُلٍّ، وعَلَى سَائِرِ الصَّالِحِينَ. ورَسُولُ اللهِ ﷺ مُبارَكٌ

٢٢. وكُــلُّ مَــنْ يَــزُورُ لــلــتَّــبَــرُّكِ
قَــبــرًا تــراهُ مِــثْــلَ أيِّ مُــشْــرِكِ

طَيِّبٌ نافِعٌ حَيًّا ومَيْتًا، رَغْمَ أَنْفِ الجُفاةِ المَخْذُولِينَ، الَّذِينَ لا يَعْرِفُونَ قَدْرَهُ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الخِذْلانِ.

فَائِدَةٌ: غُلُوُّ البَعْضِ بِاسْمِ مُحارَبَةِ الشِّرْكِ أَوْقَعَهُمْ في تَنْقِيصِ النَّبِيِّ

وقَدْ غَلا البَعْضُ، مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الوَهّابِيَّةِ، بِاسْمِ مُحارَبَةِ ذَرائِعِ الشِّرْكِ بِزَعْمِهِمْ، فَوَقَعُوا في تَنْقِيصِ النَّبِيِّ ﷺ، وسَقَطُوا في الكُفْرِ مِنْ حَيْثُ لا يَدْرُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «هُوَ الآنَ مَيْتٌ لا يَسْمَعُ ولا يَنْفَعُ»، فما أَبْعَدَ هَؤُلاءِ عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِ الرَّسُولِ ﷺ وخَصائِصِهِ، وكَلامُهُمْ هذا إِساءَةٌ بالِغَةٌ في حَقِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وإِخْلالٌ بِتَوْقِيرِهِ، لا يَلِيقُ أَنْ يَقَعَ مِنْ مُطْلَقِ مُسْلِمٍ فَضْلاً عَنْ طالِبِ عِلْمٍ، وهُوَ إِنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ فَإِنَّما يَدُلُّ عَلَى جَفْوَةٍ وغِلْظَةٍ وجَهْلٍ وبُعْدٍ عَنْ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ، وضَغِينَةٍ[١] عَلَى سَيِّدِ المُرْسَلِينَ. وقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ زادَ في الغُلُوِّ فَسَمَّاهُ ﷺ، وهُوَ في قَبْرِهِ الشَّرِيفِ، جِيفَةً[٢]، حاشاهُ، وعَدَّ العَصا أَنْفَعَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، والعِياذُ بِاللهِ مِنَ الكُفْرِ. والعَجَبُ أَنَّ هَؤُلاءِ الكَفَرَةَ يَحْسَبُونَ أَنَّ هذا الضَّلالَ والكُفْرَ المُبِينَ، بِتَحْقِيرِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ، مِنْ كَمالِ اتِّباعِ المُصْطَفَى ﷺ، وأَنَّهُ سَدٌّ لِذَرِيعَةِ الشِرْكِ، فَهُمْ بِذلِكَ كَمَنْ يَتَّقِي النَّجاسَةَ بِالتَّلَوُّثِ بِالنَّجاسَةِ.

الوَهَّابِيَّةُ تَعْتَبِرُ كُلَّ مَنْ يَزُورُ قَبْرًا لِلتَّبَرُّكِ كَافِرًا

[٢٢] أَيْ أَنَّ هَذِهِ الطائفَةَ المُشارَ إِلَيْها تَحْكُمُ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ يَزُورُ قَبْرَ نَبِيٍّ

---

(١) **الضَّغِينَةُ**: الحِقْدُ.

(٢) **الجِيفَةُ**: جُثَّةُ المَيِّتِ إِذا تَغَيَّرَتْ رائِحَتُهُ وأَنْتَنَ.

٢٣. كـذا تَـرَى الإِشْـراكَ فـي مُـجَـرَّدْ
نِـــداءِ غـــائِـــبٍ كَـــيَـــا مُـــحَـــمَّـــدْ

أو رَجُلٍ صَالحٍ، بِنِيَّةِ التَّبَرُّكِ بِهِ، ودُعاءِ اللهِ عندَ قَبْرِهِ رَجاءَ الإجابَةِ، هو كافِرٌ مُشْرِكٌ، كَأَيِّ كافِرٍ مُشْرِكٍ مِنْ عَبَدَةِ الأَوْثانِ وعُبَّادِ الأَصْنامِ، وتُسَمِّيهِ قُبُوريًّا، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ تَكْفِيرِ المُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ، واتِّهامِهِمْ بِالشِّرْكِ بُهْتانًا. **والتَّبَرُّكُ بِقُبُورِ الصَّالِحِينَ وآثارِهِمْ**: هُوَ طَلَبُ زِيادَةِ الخَيْرِ، واسْتِجابَةِ اللهِ لِلدُّعاءِ، بِقُرْبِها أَوْ مُلامَسَتِها أَوْ زِيارَتِها؛ فَالمُسْلِمُونَ يَتَبَرَّكُونَ بِها لاعْتِقادِهِمْ كَرامَةَ صاحِبِها عِنْدَ اللهِ، فَهُمْ يَرْجُونَ أَنْ يَنْفَعَهُمُ اللهُ كَرامَةً لِصاحِبِها، ولَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَوْ غَيْرِهِمْ حَرَّمَهُ أَوْ عَدَّهُ شِرْكًا، سِوَى الوَهَّابِيَّةِ ومَتْبُوعِهِمُ، ابْنِ تَيْمِيَةَ، ومَنْ تَبِعَهُ؛ بَلْ عَلَى العَكْسِ رَأَيْتُ كُتُبَ أَهْلِ العِلْمِ تَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ والحَثِّ عَلَيْهِ، لأَنَّ الدَّافِعَ إِلَيْهِ اعْتِقادُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وأَنَّ عِبادَ اللهِ الصَّالِحِينَ مِنْ الأَنْبِياءِ وغَيْرِهِمْ لَهُمْ مَنْزِلَةٌ وكَرامَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ؛ واعْتِقَادُ هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ مُوافِقٌ لِلدِّينِ الإِسْلامِيِّ، غَيْرُ مُخالِفٍ لِلشَّرْعِ بَتاتًا، بِأَيِّ وَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ. ولا مانِعَ عَقْلاً ولا شَرْعًا مِنْ أَنْ تَنْتَقِلَ بَرَكَةُ مَنْ في القَبْرِ، بِإِذْنِ اللهِ، إِلى ما يُجاوِرُهُ مِن إِنْسانٍ أَوْ جَمادٍ. وقَدْ نَصَّ القُرْآنُ عَلَى بَرَكَةِ بَعْضِ الجَماداتِ كَالكَعْبَةِ، فَكَيْفَ بِمَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْها(١).

الوَهَّابِيَّةُ تَعْتَبِرُ النِّداءَ لغَيْرِ الحَيِّ الحاضِرِ كُفْرًا

[٢٣] أَيْ أَنَّها تَعْتَبِرُ النِّداءَ لغَيْرِ الحَيِّ الحاضِرِ شِرْكًا أَكْبَرَ (أيْ كُفْرًا مُخْرِجًا مِنْ دِينِ الإسلامِ)، وعِبادَةً لِغَيْرِ اللهِ، فَلَوْ قَالَ مُسْلِمٌ: «يا مُحَمَّدُ» وهُوَ يَعْنِي نَبِيَّنا ﷺ في غِيابِهِ أو بَعْدَ مَوْتِهِ؛ يَصِيرُ عِنْدَ هذِهِ الطائِفَةِ المُنْحَرِفَةِ

---

(١) يَتَذَرَّعُ الوَهَّابِيُّونَ لِتَحْرِيمِهِمْ ذلِكَ بِسَدِّ الذَّرائِعِ، وحُجَّتُهُمْ داحِضَةٌ لأَنَّ الحَلالَ لا يُصْبِحُ حَرامًا لِمُجَرَّدِ غُلُوِّ البَعْضِ فِيهِ وإِساءَتِهِمْ عِنْدَهُ.

٢٤. تُحَرِّمُ الصَّلاةَ في الأَذانِ جَهْرًا على نَبِيِّنا العَدْنانِي

كافِرًا مُشْرِكًا خارجًا مِنْ دِينِ الإسلامِ، والعِياذُ باللهِ مِنْ هذا الغُلُوِّ والتَّجَنِّي على المُسْلِمِينَ. وعَلَى قَوْلِهِمْ هذا، يَكُونُ مِنَ الشِّرْكِ الأَكْبَرِ عِنْدَهُمْ ما شاعَ اليَوْمَ بَيْنَ كَثِيرٍ مِنْ عَوامِّ المُسْلِمِينَ، ولا سِيَّما مِنَ النِّساءِ والأَطْفالِ، مِنْ قَوْلِهِمْ عِنْدَ الخَوْفِ: «يا أُمِّي»، إذا كانَ في غِيابِ الأُمِّ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِها. والَّذي أَوْقَعَهُمْ في هذا التَّجَنِّي، وأَدَّاهُمْ إلى هذا الغُلُوِّ، هُوَ اعْتِقادُهُمْ أَنَّ كُلَّ دُعاءٍ لِغائِبٍ أَوْ مَيِّتٍ عِبادَةٌ، بِسَبَبِ إساءَتِهِمْ فَهْمَ بَعْضِ الآياتِ والأَحادِيثِ، وقَدْ فَصَّلْتُ لَكَ في مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ هذا الشَّرْحِ أَنَّ الأَمْرَ لَيْسَ كَما ظَنُّوا، فَلَيْسَ كُلُّ دُعاءٍ ونِداءٍ لِغائِبٍ أَوْ مَيِّتٍ عِبادَةً[١].

الوَهَّابِيَّةُ تُحَرِّمُ عَلَى المُؤَذِّنِ الصَّلاةَ عَلَى النَّبِيِّ جَهْرًا بَعْدَ الأَذَانِ

[٢٤] أيْ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ تُحَرِّمُ أَشَدَّ التَّحْريمِ على المُؤَذِّنِ أنْ يَجْهَرَ بالصَّلاةِ على النَّبِيِّ بَعْدَ فَراغِهِ مِنَ الأَذانِ، ويُرْوَى عَنْ بَعْضِ مَشايِخِ هذه الطائِفَةِ في وَصْفِ مَنْ يَفْعَلُ ذلك مِنَ المُؤَذِّنِينَ كَلامٌ يَنْدَى لَهُ الجَبِينُ، ويَخْدِشُ الحَياءَ، فاكتفَيْتُ بهذه الإشارَةِ إليه دُونَ نَقْلِهِ بِحُرُوفِهِ. وَلْيُعْلَمْ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أمَرَ كُلَّ مَنْ يَذْكُرُهُ بالصَّلاةِ عَلَيْهِ، ولم يُقَيِّدْ ذلكَ بالإسْرارِ أو الجَهْرِ، لِلْمُؤَذِّنِ ولا لِغَيْرِهِ، بَلْ أَطْلَقَ، فالصَّلاةُ عليهِ عِنْدَ ذِكْرِهِ سُنَّةٌ ويُكْرَهُ تَرْكُها، ولا مانِعَ لِلْمُؤَذِّنِ وغَيْرِهِ مِنَ الإسْرارِ بِها أو الجَهْرِ (لأنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُحَرِّمْ أيًّا مِنْهُمَا).

---

(١) انْظُرْ **فَائِدَةٌ: لَيْسَ كُلُّ نِدَاءٍ لِغائِبٍ أَوْ مَيْتٍ ولا اسْتِعَانَةٍ بِمَخْلُوقٍ بِما لَمْ تَجْرِ بِهِ العادَةُ ولا تَبَرُّكٍ بِمَخْلُوقٍ شِرْكًا** في الصَّفْحَةِ ١٨٤.

٢٥. ثُـمَّ الـطَّـلاقُ بِـالـثَّـلاثِ عِـنْـدَهـا
واحِـــدَةٌ لِـــمَـــنْ أَرادَ عَـــدَّهـــا
٢٦. لا تَـسْـتَـحِـي مِـنْ شَـتْـمِ الأَشْـعَـرِيَّـةْ
وكُـــلِّ ذِي عَـــقِـــيـــدَةٍ سَـــوِيَّـــةْ

الوَهَّابِيَّةُ تَعْتَبِرُ الطَّلاقَ بالثَّلاثِ بِلَفْظٍ واحِدٍ طَلْقَةً وَاحِدَةً خِلافًا لِلإِجْمَاعِ

[٢٥] أيْ أنَّ الطَّلاقَ بالثَّلاثِ بِلَفْظٍ واحِدٍ (كمَنْ يَقولُ لزَوْجَتِهِ: أنْتِ طالِقٌ بالثَّلاثِ) تَعْتَبِرُهُ هَذِهِ الطَّائِفَةُ طَلْقَةً وَاحِدَةً، وتُبِيحُ لَهُ مُراجَعَتَها دُونَ أنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيرَهُ، وهذا مُخالِفٌ لِمَا انعَقَدَ عَلَيْهِ إجماعُ الأُمَّةِ واستَقَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُها قُرُونًا طويلَةً، وقَرَّرَتْهُ جَمِيعُ الكُتُبِ المُعْتَمَدَةِ في المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ، وقَدْ فَتَنَ مَشايِخُهُمْ بِهِ كثيرًا مِنَ العامَّةِ، وأَوْقَعُوهم في الحَرامِ[1]، بَلْ لَقَدْ تَأَثَّرَ بِفَتْوَاهُمُ المُنْحَرِفَةِ هَذِهِ مَشَايِخُ لَيْسُوا مِنْهُمْ، فَصَارُوا يُفْتُونَ النَّاسَ بِهَا، أوْ يَدُلُّونَ النَّاسَ عَلَى مَنْ يُفْتِيهِمْ بِهَا (وكَأَنَّمَا ذَلِكَ يُعْفِيهِمْ مِنَ المَسْؤُولِيَّةِ)، حَتَّى تَوَهَّمَ البَعْضُ أَنَّهَا مِمَّا أَفْتَى بِهِ ونَصَّ عَلَيْهِ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وأَنَّهَا مِنْ أَصْلِ مَذْهَبِهِ، مَعَ أَنَّ الإمامَ أَحْمَدَ في الحَقِيقَةِ بَرِيءٌ مِنْ هذِهِ الفَتْوَى المُنْحَرِفَةِ، كَغَيْرِهِ مِنَ المُجْتَهِدِينَ، وأُمَّهاتُ كُتُبِ الحنابِلَةِ المُعْتَمَدَةِ لَيْسَ فِيها ذلِكَ.

الوَهَّابِيَّةُ تَشْتِمُ الأَشَاعِرَةَ

[٢٦] أيْ أنَّ هَذِهِ الطَّائفَةَ لا تَسْتَحِي مِنْ سَبِّ كُلِّ مَنْ يُوَافِقُ اعتِقادُهُ

(١) لأَنَّهُمْ يُفْتُونَ الرَّجُلَ الجاهِلَ، الَّذِي بانَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ وحَرُمَتْ عَلَيْهِ لأَنَّهُ طَلَّقَها بِالثَّلاثِ، بِجوازِ مُراجَعَتِها، وكَأَنَّهُ طَلَّقَها طَلْقَةً واحِدَةً، ويُحِلُّونَ لَهُ مُعاشَرَتَها بَعْدَ ذلِكَ مُعاشَرَةَ الزَّوْجَةِ، فَيُوقِعُونَهُما في الزِّنا المُحَقَّقِ.

٢٧. وتَــدَّعِــي بِــأنَّــهــا الــسُّــنِّــيَّــةْ
بَــيْــنَ الــوَرَى وغَــيــرَهــا كُــفْــرِيَّــةْ
٢٨. لا تَـرتَـضِـي فـي الـفِـقْـهِ مَـذْهَـبِـيَّـةْ
وتَــهْــدِمُ الــمَــذاهِــبَ الــفِــقْــهِــيَّــةْ

اعْتِقَادَ الإمامِ الأَشْعَرِيِّ[1] ويَنْتَسِبُ إِلَيْهِ، وإنْ كَانَ مِنَ الأكَابِرِ، كالسُّلْطانِ العادِلِ صَلاحِ الدِّينِ، والإمامِ النَّوَوِيِّ، والحافِظِ ابنِ حَجَرٍ العَسْقلانِيِّ (سَمِعْتُ تَصْرِيحًا في دَرْسٍ لبَعْضِ مَشَايخِ هذِهِ الطَّائِفَةِ، وهُوَ مُسَجَّلٌ بِصَوْتِهِ، بِأَنَّ هَؤُلاءِ الأكابِرَ الثَّلاثَةَ ضَالُّونَ في العَقِيدَةِ)؛ بَلْ هيَ لا تَخْجَلُ مِنْ تَنْقِيصِ كُلِّ مَنْ كانَ صاحِبَ عَقِيدَةٍ سَلِيمَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ، واتِّهامِهِ بالضَّلالِ، لأنَّهُ يُخالِفُ عَقِيدَتَها المُنْحَرِفَةَ.

الوَهَّابِيَّةُ تَعتَبِرُ نَفْسَهَا هِيَ أَهْلَ السُّنَّةِ دُونَ غَيْرِهَا وتَعْتَبِرُ مَنْ عَدَاهَا مُشْرِكًا

(٢٧) أيْ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ تَعْتَبِرُ نَفْسَها هِيَ المُتَّبِعَةَ للسُّنَّةِ، الحَامِيَةَ لَهَا، المُوافِقَةَ لِلْحَقِّ، الدَّاعِيَةَ إِلَيْهِ، دُونَ غَيرِها مِنَ **الوَرَى** (أيِ الخَلْقِ)؛ وتَعْتَبِرُ كُلَّ مَنْ عَداها ضَالًّا، مُشْرِكًا باللهِ، مُنْحَرِفًا عَنِ الحَقِّ، مُخالِفًا لِلسُّنَّةِ. فالوَهَّابِيَّةُ حَصَرَتْ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ في نَفْسِها، وأَخْرَجَتْ مِنْهُمْ كُلَّ مَنْ عَداها[2].

الوَهَّابِيَّةُ تُحَارِبُ المَذَاهِبَ الفِقْهِيَّةَ الأَرْبَعَةَ وتَدْعُو إِلى تَرْكِهَا

[٢٨] أيْ أنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ تَرْفُضُ في الحَقِيقَةِ الأَخْذَ بِاجْتِهادِ أصْحَابِ

---

(١) **الإمامُ الأَشْعَرِيُّ**: إمامُ أَئِمَّةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ في أصُولِ الدِّينِ، انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ في الصَّفْحَةِ ٧٥.

(٢) راجِعْ **مُقَدِّمَةٌ رابِعَةٌ**: **مَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ** في الصَّفْحَةِ ٦٥.

٢٩. فدَأْبُها في الصُّبحِ والعَشِيَّةْ فَهْمُ النُّصُوصِ دُونَما أهلِيَّةْ

المَذاهِبِ الفِقْهِيَّةِ المُعْتَبَرَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، وتُنَفِّرُ النَّاسَ مِنَ اتِّباعِ مَذاهِبِهِمْ، والالْتِزَامِ بِأَحدِهَا، و تُنْكِرُ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ ذلك، وتَعْتَبِرُهُ تارِكًا لاتِّباعِ الرَّسُولِ ﷺ، وتُحَرِّضُ عَوَامَّ النَّاسِ عَلَى النَّظَرِ بِأَنْفُسِهِمْ في أدلَّةِ الشَّرْعِ، وتَعْتَبِرُ أَنَّ هَذِهِ الجُرْأَةَ عَلَى الاسْتِنْبَاطِ هِيَ اتِّبَاعُ النَّبِيِّ الواجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وتَقُولُ: «المُجْتَهِدُونَ رِجَالٌ ونَحْنُ رِجَالٌ فَلا حاجَةَ بِنَا إلى اجْتِهَادِهِمْ»، وتُجَرِّئُ صِغارَ الطَّلَبَةِ والعَوامَّ على الرَّدِّ على كِبارِ المُجْتَهِدِينَ وتَسْفِيهِ أَقْوَالِهِمْ؛ وهِيَ بِذَلِكَ تَدْعُو إلى الفَوْضَى في الدِّينِ، وتَسْعَى في هَدْمِ قَلْعَةٍ مِنْ قِلاعِ أَهْلِ الحَقِّ هي المَذاهبُ الأَرْبَعَةُ، الَّتِي خَدَمَها فُقَهاءُ الأُمَّةِ بما لا يُحْصَى مِنَ المُؤَلَّفاتِ المُحَرَّرَةِ، فَقَعَّدُوها (أي استَنْبَطوا لَها قَواعِدَ)، وبَيَّنُوها، وشَرَحُوها جَزاهُمُ اللهُ خيرًا. ومِنَ العَجَبِ أَنَّكَ مَعَ هذا تَجِدُ كَثِيرًا مِنْ عُلَمَاءِ الوَهَّابِيَّةِ والمُقَدَّمِينَ لَدَيها يَنْتَسِبُونَ إلى المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ، وهذا مِنْ عَجائِبِهَا، ورُبَّمَا مِنْ تَمْوِيهِهَا.

الوَهَّابِيَّةُ تَدْعُو أَفْرادَها إِلى الاجْتِهادِ دُونَ أَهْلِيَّةٍ

[٢٩] أيْ أنَّ عَادَةَ أَفْرادِ هذه الطائفَةِ، في كُلِّ الأَوْقاتِ، الإقْدامُ على اسْتِنْباطِ الأحكامِ مِنَ القُرْآنِ الكَريمِ والحَديثِ الشَّريفِ (وهَذِهِ وَظِيفَةٌ خاصَّةٌ بالمُجْتَهِدِ كالأئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ)[١]، بِدُونِ أن يَكونَ لَدَيهِمْ مِنَ العِلْمِ ما يُؤَهِّلُهُمْ لذلك، فَتَرَاهُمْ يُفَسِّرونَ الآياتِ والأَحادِيثَ بِفَهْمِهِمُ القاصِرِ، ويَسْتَدِلُّونَ بِهَا في غَيْرِ مَوْرِدِهَا، مُحَرِّفِينَ لِلْكَلِمِ عَنْ مَواضِعِهِ، غَيرَ عابِئِينَ[٢] بِخَرْقِ

(١) انْظُرْ تَفْصِيلَ ذلِكَ في الفائِدَةِ في الصَّفْحَةِ ١٤٥.

(٢) **غَيْرَ عابِئِينَ**: أَيْ غَيْرَ مُبالِينَ، أَيْ أَنَّهُمْ لا يَعُدُّونَ ذلِكَ شَيْئًا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

٣٠. مَعَ ادِّعاءِ أَنَّ فَهْمَها الصَّحِيحْ
وما عَدَاهُ ساقِطٌ رَذْلٌ قَبِيحْ

الإجْماعِ. ولا يَخْفَى ما في هذه المُجازَفَةِ مِنْ ضَرَرٍ على الدِّينِ، ومَا في هَذِهِ الجُرْأَةِ مِنْ نَشْرٍ لِلْفَوْضَى بَيْنَ المُسْلِمِينَ. ومَعَ مُنادَاتِها بِتَرْكِ تَقْلِيدِ الرِّجَالِ واتِّبَاعِهِمْ، نَرَاهَا تُقَلِّدُ في تَصْحِيحِ الأحَادِيثِ وتَضْعِيفِها رَجُلاً مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا (تُوُفِّيَ)، يُقَالُ لَهُ الأَلْبَانِيُّ، وتَتَّبِعُ أحْكَامَهُ عَلَى الأحَادِيثِ اتِّبَاعًا أعْمَى، فَتَأَمَّلْ هَذَا العَجَبَ. وأَمَّا الأَلْبَانِيُّ فَلَيْسَ هَذَا مَجالَ الكَشْفِ عَنْ حَالِهِ، فَقَدْ أَفْرَدَ بَعْضُ العُلَمَاءِ المُعَاصِرِينَ مُؤَلَّفَاتٍ لِهَذَا الغَرَضِ وتَتَبَّعُوا زَلّاتِهِ وتَعَقَّبُوا عَجَائِبَهُ.

الوَهَّابِيَّةُ تَتَحَكَّمُ فَتُلْزِمُ النَّاسَ بِآرائِها

[٣٠] أيْ أَنَّها تَدَّعِي، بِلِسانِ الحالِ والمَقالِ كِلَيْهِمَا[١]، أنَّ فَهْمَها لِنُصُوصِ الشَّرْعِ هو الفَهْمُ الصَّحِيحُ الذي يَجِبُ اتِّباعُهُ، وأنَّ ما خالَفَ فَهْمَهَا فَهُوَ مَرْدُودٌ مُنْكَرٌ رَذْلٌ[٢] لا يَجُوزُ العَمَلُ بِهِ، ولَوْ كان مُقَرَّرًا في المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ (والمَجالُ هُنا يَضِيقُ عَنْ تَعْدادِ أَمْثِلَةِ ذلك)، وهيَ بِذَلِكَ تَدْعُو النَّاسَ إلى اتِّباعِ مَذْهَبٍ جَدِيدٍ مَبْنِيٍّ على فَهْمِها السَّقِيم، رَغْمَ إنْكارِها المُطْلَقِ أنْ يَلْتَزِمَ المُسْلِمُ بِمَذْهَبٍ فِقْهِيٍّ مِنْ مَذاهِبِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، فتَأَمَّلْ هذا التَّحَكُّمَ الغَرِيبَ والتَّناقُضَ العَجِيبَ: يُلْزِمُونَ النَّاسَ بِمِذْهَبِهِمُ المُعْوَجِّ، ويُنْكِرُونَ عليهِمُ اتِّباعَ أَحَدِ المَذاهِبِ الأرْبَعَةِ المُعْتَبَرَةِ عِنْدَ أهْلِ الحَقِّ والالْتِزامَ بِهِ.

---

(١) **بِلِسانِ الحالِ والمَقالِ**: أَيْ بِالقَوْلِ والفِعْلِ مَعًا.

(٢) **الرَّذْلُ**: الدُّونُ الخَسِيسُ المُنْحَطُّ.

. . . .

فَائِدَةٌ: اسْتِنْباطُ الأحْكَامِ مِنَ القُرْآنِ والحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِلا واسِطَةٍ وَظِيفَةُ المُجْتَهِدِ لا غَيْرِهِ

فَالحَقِيقَةُ أَنَّهُ لا يُحْسِنُ اسْتِنْباطَ الأحْكَامِ مِنَ القُرْآنِ والحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِلا واسِطَةٍ إلَّا عالِمٌ نِحْرِيرٌ[١] مُتَمَكِّنٌ في عُلُومِ الفِقْهِ والحَدِيثِ والتَّفْسِيرِ واللُّغَةِ، وَصَلَ مَرْتَبَةَ الاجْتِهادِ، أَيِ اسْتَحَقَّ اسْمَ المُجْتَهِدِ، كَالأَئِمَّةِ الأرْبَعَةِ (أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ بْنِ ثَابِتٍ، ومَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، ومُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، وأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضيَ اللهُ عَنْهُمْ)، وأمَّا غَيْرُ المُجْتَهِدِ فَلا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، ولَوْ كَانَ فَقِيهًا أَوْ مُحَدِّثًا أَوْ نَحْوِيًّا، وإلَّا فَلِمَاذا قَلَّدَ ما لا يُحْصَى مِنَ الفُقَهاءِ والمَحَدِّثِينَ والمُفَسِّرِينَ والنُّحَاةِ، عَبْرَ تَارِيخِ الأُمَّةِ الطَّوِيلِ، أَحَدَ المَذَاهِبِ الأرْبَعَةِ، ولِمَاذَا لَمْ يَسْتَنْبِطْ كُلٌّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ مَذْهَبًا خَاصًّا بِهِ، ويَسْتَقِلَّ عَنِ المَذَاهِبِ الأرْبَعَةِ.

فغَيْرُ المُجْتَهِدِ لا يُمْكِنُهُ اسْتِنْباطُ الأَحْكامِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ استِقْلالاً، لأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ لَهُ مِنَ العِلْمِ بِاللُّغَةِ والفِقْهِ والحَدِيثِ والأُصُولِ ما يُخَوِّلُهُ ذلِكِ، فَهُوَ، مَثَلاً، لا يُحْسِنُ تَصْحِيحَ الأَحادِيثِ وتَضْعِيفَها (بَلْ قُصاراهُ[٢] في ذَلِكَ أَنْ يَتْبَعَ في التَّصْحِيحِ والتَّضْعِيفِ غَيْرَهُ)، ولا يُمْكِنُهُ مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ مِنَ المَنْسُوخِ والعَامِّ مِنَ الخَاصِّ والمُطْلَقِ مِنَ المُقَيَّدِ، ولا يَعْرِفُ أَساليبَ العَرَبِ الأَقْحاحِ[٣] في التَّعْبِيرِ، ولا يَحْفَظُ مَواضِعَ الإجْماعِ ومَسائلَ الخِلافِ، ولَمْ يَجْتَمِعْ في حِفْظِهِ مِنْ أَدِلَّةِ الأَئِمَّةِ ومَرْوِيَّاتِهِمْ إلّا الشَّيْءَ

---

(١) **النِّحْرِيرُ**: العالِمُ الحاذِقُ البارعُ في عِلْمِهِ.

(٢) **قُصاراهُ**: أَيْ أَقْصَى ما يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ.

(٣) **الأَقْحاحُ**: جَمْعُ قُحٍّ وهُوَ الأَصِيلُ.

....

القَلِيلَ اليَسِيرَ، فَمِنْ أَيْنَ لأَمْثالِ هذا أَنْ يَقُولَ: «أَنا أُخالِفُ الشّافِعِيَّ، أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الأَئِمَّةِ المَجْتَهِدِينَ، في هذِهِ المَسْأَلَةِ لأَنَّنِي أَرَى أَنَّهُ خالَفَ الحَدِيثَ الفُلانِيَّ»! وكَيْفَ يَكُونُ عَمَلُ العامِيِّ بِفَهْمِ نَفْسِهِ خَيْراً لَهُ مِنَ العَمَلِ بِفَهْمِ إمامٍ مُجْمَعٍ عَلَى إمامَتِهِ كالشَّافِعِيِّ! وما يُدْرِيهِ أَنَّ الحَدِيثَ الَّذِي يَتَمَسَّكُ بِفَهْمِهِ لَهُ، لا يُوجَدُ أَحادِيثُ أُخْرَى أَقْوَى مِنْهُ إسْنادًا تُخَصِّصُهُ أَوْ تُقَيِّدُهُ أَوْ تَنْسَخُ حُكْمَهُ، وما يُدْرِيهِ أَنَّ ما فَهِمَهُ هُوَ مِنَ الحَدِيثِ هُوَ الحَقُّ الَّذِي لا مَحِيدَ عَنْهُ؟

فَائِدَةٌ: يَجِبُ اتِّباعُ الأَئِمَّةِ عَلَى غَيْرِ المُجْتَهِدِ لأَنَّهُ لا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ اتِّباعُ الرَّسُولِ بِدُونِ ذلِكَ

لِماذا لا بُدَّ أَنْ يُقَلِّدَ غَيْرُ المُجْتَهِدِ مُجْتَهِدًا في كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَحْتاجُها مِنْ فُرُوعِ الفِقْهِ

سَأَلَنِي بَعْضُهُمْ: «لِماذا لا بُدَّ لِكُلٍّ مِنَّا مِنْ تَقْلِيدِ[1] مُجْتَهِدٍ في كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَحْتاجُها مِنْ فُرُوعِ الفِقْهِ، ولِماذا لا نَتَّبِعُ الرَّسُولَ كَما فَعَلَ الصَّحابَةُ؟»، فَأَجَبْتُهُ: سُؤالُكَ هذا يُشْتَمُّ مِنْهُ رائِحَةُ الوَهَّابِيَّةِ، فهذا مِمَّا يَخْدَعُونَ بِهِ كَثِيرًا مِنَ العَوامِّ، لأَنَّهُمْ يُوهِمُونَهُمْ أَنَّهُمْ، بِتَحْرِيضِهِمُ النَّاسَ عَلَى اسْتِنْباطِ الأَحْكامِ بِأَنْفُسِهِمْ دُونَ الرُّجُوعِ إلى المُجْتَهِدِينَ، إِنَّما يَدْعُونَهُمْ إلى اتِّباعِ الرَّسُولِ وتَرْكِ اتِّباعِ غَيْرِهِ؛ والحَقِيقَةُ أَنَّ اتِّباعَ الرَّسُولِ ﷺ يُوجِبُ عَلَى غَيْرِ المُجْتَهِدِ اتِّباعَ مُجْتَهِدٍ مُعْتَبَرٍ، فَالعامِّيُّ إذا تَرَكَ اتِّباعَ مُجْتَهِدٍ، وعَمِلَ بِفَهْمِ نَفْسِهِ لِما وَصَلَهُ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، فَلا يَكُونُ مُتَّبِعًا لِلرَّسُولِ حَقِيقَةً، لأَنَّهُ يَكُونُ مُفَسِّرًا لِكَلامِ اللهِ وكَلامِ رَسُولِهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، مُسْتَنْبِطًا لِلأَحْكامِ بِغَيْرِ أَهْلِيَّةٍ، وهذا خِلافُ ما أَمَرَنا بِهِ اللهُ ورَسُولُهُ ولِتَفْهَمَ

(١) **التَّقْلِيدُ**: مَعْناهُ هُنا أَنْ يَعْمَلَ المَرْءُ بِفَتْوَى عالِمٍ في مَسْأَلَةٍ ما، دُوَن أَنْ يَسْتَنْبِطَ هذا المَرْءُ حُكْمَ هذِهِ المَسْأَلَةِ مِنْ أَدَلَّةِ الشَّرْعِ بِنَفْسِهِ.

. . . .

هذا الجَوابَ جَيِّدًا فَعلَيْكَ أَنْ تَعْلَمَ، أَنَّ الصَّحابَةَ في زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كانَ أَحَدُهُمْ إذا عَرَضَتْ لَهُ مَسْأَلَةٌ، واحْتاجَ إلى مَعْرِفَةِ حُكْمِ الشَّرْعِ فِيها، يَسْأَلُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إنْ تَيَسَّرَ لَهُ، وإلَّا سَأَلَ غَيْرَهُ مِنَ الصَّحابَةِ، فَمَنْ كانَ مِنْهُمْ عَلَى عِلْمٍ بِالحُكْمِ أَجابَهُ بِما فَهِمَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وإنْ حَصَلَ أَنْ اخْتَلَفَ صَحابِيَّانِ أَوْ أَكثَرُ في فَهْمِ كَلامِ اللهِ أَوْ كَلامِ رَسُولِهِ ﷺ في مَسْأَلَةٍ ما فَقَدْ كانُوا يَحْتَكِمُونَ إلى رَسُولِ اللهِ فَيُبَيِّنُ لَهُمُ الحَقَّ فِيها ويَنْتَهِي الأَمْرُ، وقَدْ بَرَزَ في حَياةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَدَدٌ مِنَ الصَّحابَةِ عُرِفُوا بِسَعَةِ الاطِّلاعِ عَلَى مَعانِي الكِتابِ والسُّنَّةِ والتَّبَحُّرِ في الفِقْهِ ومَعْرِفَةِ الأَحْكامِ، وهؤُلاءِ هُمْ مُجْتَهِدُو الصَّحابَةِ، كَأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ وعَلِيٍّ وابْنِ عَبَّاسٍ وابْنِ عُمَرَ وأَبِي الدَّرْداءِ وعائِشَةَ وأُمِّ الدَّرْداءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وكانَ غَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحابَةِ يَسْأَلُونَهُمْ ويَعْمَلُونَ بِفَتْوَاهُمْ ويَعْتَمِدُونَ عَلَى فَهْمِهِمْ، ثُمَّ بَعْدَ وَفاةِ الرَّسُولِ ﷺ ازْدادَتْ حاجَةُ النَّاسِ إلى الرُّجُوعِ إلى هؤُلاءِ المُجْتَهِدِينَ مِنَ الصَّحابَةِ، فَكانَ مَنِ احْتاجَ إلى مَعْرِفَةِ حُكْمٍ لا يَعْرِفُهُ، يَرْجِعُ إلى أَحَدِهِمْ، فَيَعْمَلُ بِجَوابِهِ، وكانَ اخْتِلافُ فَهْمِهِمْ في عَدَدٍ مِنَ المَسائِلِ في فُرُوعِ الفِقْهِ أَمْرًا لا بُدَّ مِنْهُ، ولَمْ يَحْمِلْهُمْ ذلِكَ عَلَى تَضْلِيلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ولا تَفْسِيقِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، لِكَوْنِ كَثِيرٍ مِنْ أَدِلَّةِ القُرْآنِ والحَدِيثِ حَمَّالَةً لِلأَوْجُهِ، أَيْ تَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنًى، وأَمّا في أُصُولِ الدِّينِ، كَمَعْرِفَةِ اللهِ، فَكانَ هؤُلاءِ الأَكابِرُ مُتَّفِقِينَ بِلا أَدْنى شَكٍّ؛ وقَدْ نَشَأَ مِنْ تَلامِيذِ الصَّحابَةِ وتَلامِيذِ تَلامِيذِهِمْ جَماعَةٌ رُزِقُوا صِحَّةَ الفَهْمِ وسَعَةَ العِلْمِ، كَأَساتِذَتِهِمْ مِنَ الصَّحابَةِ، وأَصْبَحُوا مِثْلَهُمْ مَرْجِعًا لِلنَّاسِ في الفَتْوَى، كالحَسَنِ البِصْرِيِّ والزُّهْرِيِّ والأَوْزاعِيِّ وابْنِ سِيرِينَ وأَبِي حَنِيفَةَ ومالِكٍ، وجاءَ بَعْدَ هؤُلاءِ آخَرُونَ نالُوا مِثْلَهُمْ أَهْلِيَّةَ الاجْتِهادِ والفَتْوَى، كَالشَّافِعِيِّ وابْنِ حَنْبَلٍ وابْنِ جَرِيرٍ، رِضْوانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وكانَ لأَمْثالِ هؤُلاءِ المُجْتَهِدِينَ، عَلَى

. . . .

مَرِّ العُصُورِ، دَوْرٌ مُهِمٌّ في استِنْباطِ الأَحْكامِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ في الأُمُورِ المُسْتَجِدَّةِ والمَسائِلِ الطَّارِئَةِ، مِمَّا لَمْ يُبَيِّنْهُ القُرْآنُ والحَدِيثُ صَراحَةً، ولا أَجْمَعَ عَلَيْهِ فُقَهاءُ الصَّحابَةِ، وقَدِ اخْتَلَفَ فَهْمُ المُجْتَهِدِينَ في بَعْضِ الفُرُوعِ، رَغْمَ اتِّفاقِهِمْ في الأُصُولِ، وهكَذا نَشَأَتِ المَذاهِبُ الفِقْهِيَّةُ المُخْتَلِفَةُ، فَكانَ العامِيُّ الَّذِي لَيْسَ أَهْلاً لِلْفَتْوى يَرْجِعُ إِلى أَحَدِ المُجْتَهِدِينَ أَوْ إِلى بَعْضِ تَلامِيذِهِمْ، لِيَعْرِفَ الحُكْمَ الَّذِي يَحْتاجُهُ، فِيما يَعْرِضُ لَهُ مِنَ النَّوازِلِ، إِذْ لَيْسَ لِغَيْرِ ذِي الأَهْلِيَّةِ أَنْ يَسْتَنْبِطَ الأَحْكامَ مِنَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ بِنَفْسِهِ، مُعْتَمِدًا عَلَى فَهْمِهِ، تارِكًا أَقْوالَ المُجْتَهِدِينَ، فَهذا هُوَ عَيْنُ الفَوْضَى في الدِّينِ، وهُوَ خِلافُ ما أَمَرَنا بِهِ القُرْآنُ صَراحَةً مِنْ سُؤالِ أَهْلِ العِلْمِ والذِّكْرِ فِيما لا نَعْلَمُ. وإِنَّ أَحَدَنا، مِمَّنْ لَمْ يَنَلْ مَرْتَبَةَ الاجْتِهادِ والأَهْلِيَّةِ لاسْتِنْباطِ الأَحْكامِ، مُلْزَمٌ في عَصْرِنا كَما سَبَقَهُ مِنَ العُصُورِ، بِالعَمَلِ في كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِفَتْوَى واجْتِهادِ أَحَدِ أَهْلِ العِلْمِ والاجْتِهادِ، وقَدْ وَصَلَنا ما أَفْتَى بِهِ أَئِمَّةُ المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ مُوَثَّقًا مُدَوَّنًا مُحَرَّرًا فَحُقَّ(١) لَنا أَنَ نَعْمَلَ بِما أَفْتَى بِهِ أَحَدُهُمْ، ونَطْمَئِنَّ إِلى اجْتِهادِهِ بَعْدَ أَنْ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى تَوْثِيقِهِمْ وعِلْمِهِمْ وأَهْلِيَّتِهِمْ لِلفَتْوَى، وبِهذا نَكُونُ مُتَّبِعِينَ لِكَلامِ اللهِ وكَلامِ رَسُولِهِ ﷺ، اعْتِمادًا عَلَى فَهْمِ ذَوِي الأَهْلِيَّةِ ولَيْسَ عَلَى فَهْمِنا القاصِرِ.

جُرْأَةُ الوَهّابِيَّةِ عَلَى الأَئِمَّةِ الَّذِينَ أَمَرَنا الشَّرْعُ بِاتِّباعِهِمْ

يُرَدِّدُ الوَهّابِيَّةُ قَوْلَهُمْ «نَحْنُ مَأْمُورُونَ بِاتّباعِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، ولَيْسَ بِاتّباعِ الأَئِمَّةِ»، ويُجَرِّئُونَ العَوامَّ عَلَى أَمْثالِ الشَّافِعِيِّ وأَبِي حَنِيفَةَ، مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، الَّذِينَ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى تَعْدِيلِهِمْ(٢) وعِلْمِهِمْ، فَتَرَى أَحَدَهُمْ، مِمَّنْ لا يَصْلُحُ

(١) **حُقَّ لَنا**: أي وَجَبَ عَلَيْنا.

(٢) **تَعدِيلُهُمْ**: أي الحُكْمُ بِعَدَالَتِهِمْ.

. . . .

تِلْمِيذاً لأَدْنى تلامِيذِ هؤُلاءِ الأَعْلامِ، يُخَطِّئُ أَحَدَهُمْ، لأَنَّهُ في رَأْيِهِ خالَفَ حَدِيثًا بَلَغَهُ، أَوْ آيَةً قَرَأَها، ويَتَجَرَّأُ عَلَى مُخالَفَتِهِ، وتَسْفِيهِ رَأْيِهِ، قائِلاً: «هُمْ رِجالٌ ونَحْنُ رِجالٌ»، كَما تَقَدَّمَ.

فَهَلْ نَسِيَ هؤُلاءِ المُتَجَرِّئُونَ عَلَى الأَئِمَّةِ أَنَّ الَّذِينَ تَجَرَّؤُوا عَلَيْهِمْ هُمْ نَقَلَةُ الدِّينِ، وحَمَلَةُ الكِتابِ والسُّنَّةِ، ومُسْتَنْبِطُو الأَحْكامِ، أَهْلُ الاجْتِهادِ والذِّكْرِ، الَّذِينَ أَمَرَنا القُرْآنُ صَراحَةً بِسُؤالِهِمْ، وهذا يَعْنِي أَنَّ العامِّيَّ، أَيْ غَيْرَ المُجْتَهِدِ، مُلْزَمٌ بِاتِّباعِ اجْتِهادِ أَحَدِ الأَئِمَّةِ، ولا يَجُوزُ لَهُ العَمَلُ بِرَأْيِهِ، وفَهْمِهِ لِلنُّصُوصِ، كما تَقَدَّمَ، فَسُؤالُ أَهْلِ الذِّكْرِ المَأْمُورُ بِهِ في القُرْآنِ لَيْسَ إِلَّا لِلْعَمَلِ بِفَتْواهُمْ، واتِّباعِ فَهْمِهِمْ لِنُصُوصِ الشَّرْعِ، الَّتِي أَلَمُّوا بِها رِوايَةً ودِرايَةً[1]، وأَشْبَعُوها دَرْسًا وتَمْحِيصًا ومُقارَنَةً.

تَجْرِيءُ العامِّيِّ عَلَى مُخالَفَةِ الأَئِمَّةِ اعْتِمادًا عَلَى فَهْمِهِ دَعْوَةٌ إِلى الفَوْضَى في الدِّينِ

إِنَّ تَجْرِيءَ النَّاسِ، ولَوْ كانُوا مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ، عَلَى مُخالَفَةِ أَئِمَّةِ الهُدَى، وحَضَّهُمْ عَلَى اسْتِنْباطِ الأَحْكامِ بِفَهْمِهِمْ، مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، دُونَ الرُّجُوعِ إِلى فَهْمِ الأَئِمَّةِ وتَفْرِيعاتِهِمْ، هُوَ دَعْوَةٌ إِلى الفَوْضَى في الدِّينِ، ولَكِنْ بِاسْمِ اتِّباعِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ اتِّباعُ أَحَدِنا لِما أَدَّاهُ إِلَيْهِ فَهْمُهُ القاصِرُ، لِما وَصَلَهُ مِنَ النُّصُوصِ القَلِيلَةِ، والَّتِي لا يُمْكِنُهُ الحُكْمُ عَلَى صِحَّتِها إِلّا بِاتِّباعِ غَيْرِهِ، أَوْلَى مِنَ اتِّباعِهِ لإِمامٍ مُجْتَهِدٍ مِنَ السَّلَفِ، أَهْلِ القُرُونِ الثَّلاثَةِ الفاضِلَةِ، مَوْثُوقٍ عِلْمُهُ، مُسْتَقِيمَةٍ سِيرَتُهُ، غَزِيرَةٍ مَحْفُوظاتُهُ، مُسَلَّمَةٍ مَعْرِفَتُهُ بِعِلَلِ الحَدِيثِ وأَحْوالِ رُواتِهِ، مَخْدُوم مَذْهَبُهُ بِآلافِ الكُتُبِ مِنْ قِبَلِ آلافِ العُلَماءِ؟ ولِماذا يَجُوزُ الاعْتِمادُ عَلَى آراءِ الأَئِمَّةِ في تَصْحِيحِ وتَضْعِيفِ

(١) **الرِّوَايَةُ**: هي نَقل اللَّفْظِ، **والدِّرَايَةُ**: هي فَهْمُ المَعْنَى.

. . . .

الأَحَادِيثِ واتِّباعُهُمْ في ذلِكَ، ولا يَجُوزُ الاعْتِمادُ عَلَى آرائِهِمْ في فَهْمِ الشَّرْعِ واسْتِنْباطِ الأَحْكامِ مِنَ القُرآنِ والأَحادِيثِ واتِّباعُهُمْ في ذلِكَ؟!

الدَّعْوَةُ إلى الاقْتِصارِ عَلَى أَقْوالِ الصَّحابَةِ جَهْلٌ لا يَقُولُ بِهِ عالِمٌ

■ مُجْتَهِدُو الصَّحابَةِ لَمْ تُخْدَمْ مَذاهِبُهُمْ بِالتَّدْوِينِ والتَّصْنِيفِ والتَّقْعِيدِ كالمَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ

بَقِيَ أَنْ أَعْجَبَ مِمَّنْ يُرِيدُ الاقْتِصارَ عَلَى أَقْوالِ الصَّحابَةِ، دُونَ مَنْ جاءَ بَعْدَهُمْ، كَبَعْضِ المُتَأَثِّرينَ بِالوَهَّابِيَّةِ، فَأَيْنَ تُوجَدُ أَقْوالُ الصَّحابَةِ إلّا مُفَرَّقَةً هُنا وهُناكَ في بُطونِ كُتُبِ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ المُجْتَهِدِينَ وأَتْباعِهِمْ، وهَلْ يُرِيدُنَا هَذا المِسْكِينُ، أَنْ نَتْرُكَ تُراثاً ضَخْماً مِنَ الفِقْهِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ، والآلافَ المُؤَلَّفَةَ مِنْ كُتُبِ العِلْمِ في المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ، الَّتِي قَيَّضَ[١] اللهُ لَها مِنَ العُلَماءِ مَنْ خَدَمَها وبَوَّبَها وقَعَّدَها[٢] عَلَى مَدَى قُرُونٍ طَوِيلَةٍ، لِنَقْتَصِرَ عَلَى أَقْوالِ الصَّحابَةِ الَّتِي يَصْعُبُ الوُصُولُ إِلَيْها، ويَتَعَذَّرُ الإِلْمامُ بِها.

فَهَلْ يَعْرِفُ أَحَدُنا، مَثَلاً، ما هِيَ مُبْطِلاتُ الصَّلاةِ عِنْدَ أَبي الدَّرْداءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؟ ومِثْلُ هَذا يُقالُ في الكَثِيرِ مِنَ الأَحْكامِ الَّتِي بَيَّنَها أَئِمَّةُ المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ، وعُلَماؤُها. فَهَلِ اجْتَمَعَ لأَيٍّ مِنَ الصَّحابَةِ ما اجْتَمَعَ لِلأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ مِنْ تَدْوِينِ مَذاهِبِهِمْ، وتَوْثِيقِ أَقْوالِهِمْ، وتَصْنِيفِ اسْتِنْباطاتِهِمْ، وشَرْحِ عِلْمِهِمْ، مِنْ قِبَلِ عَدَدٍ عَظِيمٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى مَرِّ العُصُورِ؟

■ الصَّحابَةُ لَيْسُوا جَمْيعًا مُجْتَهِدِينَ

ثُمَّ إِنَّ الصَّحابَةَ وإِنْ كَانُوا جَمِيعاً عُدُولاً في الرِّوايَةِ، ولكِنَّهُمْ لَيْسُوا سَواءً

(١) **قَيَّضَ**: أَي هَيَّأَ وأَتاحَ.

(٢) **قَعَّدَهَا**: أَيْ وَضَعَ لها قواعِدَ تَضْبِطُهَا.

. . . .

في الفَهْمِ والدِّرايَةِ، فَمُفْتُو الصَّحابَةِ ومُجْتَهِدُوهُمْ قِلَّةٌ مَعْدُودُونَ، ومُجْتَهِدُو الصَّحابَةِ لَم يُصَنِّفُوا الكُتُبَ ويُبَوِّبُوها، وأَمَّا عَوامُّ الصَّحابَةِ فكانُوا بِعَشراتِ الألُوفِ. فَلَيْسَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ الصَّحابَةِ مِنْ طَبَقَةِ أَبِي حَنِيفَةَ ومالِكٍ والشَّافِعِيِّ وأَحْمَدَ في العِلْمِ، فرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، ورُبَّ حامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، كَما وَرَدَ في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ.

■ الدَّعْوَةُ إِلى الاقْتِصارِ عَلَى اجْتِهادِ الصَّحابَةِ دَعْوَةٌ إِلى هَدْمِ قَلْعَةٍ مِنْ قِلاعِ الإِسْلامِ هِيَ المَذاهِبُ الأَرْبَعَةُ

ولِماذا يَجِبُ الاقْتِصارُ عَلَى العَمَلِ باجْتِهاداتِ الصَّحابَةِ دُونَ مَنْ جاءَ بَعْدَهُمْ مِنَ الأَئِمَّةِ المُجْتَهِدِينَ؟ هذا شَيْءٌ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ في عَصْرٍ مِنَ العُصُورِ. إِنَّ الدَّعْوَةَ إِلى الاقْتِصارِ عَلَى أَقْوالِ الصَّحابَةِ دُونَ مَنْ سِواهُمْ، مِثْلُ الدَّعْوَةِ إِلى رَدِّ كَلامِ الأَئِمَّةِ اعْتِمادًا عَلَى فَهْمِنا لآيَةٍ ما أو حَدِيثٍ ما، هِيَ دَعْوَةٌ ـ دَرَى صاحِبُها أَمْ لَمْ يَدْرِ ـ إِلى هَدْمِ قَلْعَةٍ مِنْ قِلاعِ هذا الدِّينِ، هِيَ المَذاهِبُ الأَرْبَعَةُ، وما خَلَّفَهُ عُلَماؤُها الفَطاحِلُ[1] مِنْ تُراثٍ عِلْمِيٍّ ضَخْمٍ، حَفِظَ اللهُ بِهِ مَذْهَبَ أَهْلِ الحَقِّ، أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، مِنَ الضَّياعِ، بَيْنَ سُوءِ الفَهْمِ وسُوءِ الحِفْظِ.

فَائِدَةٌ: خُصُوصِيَّةُ المَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ

ولْيَعْلَمِ القَارِئُ الكَرِيمُ أَنَّهُ لا خُصُوصِيَّةَ لِلْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ مَذَاهِبِ المُجْتَهِدِينَ المُعْتَبَرِينَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، كَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وعَبْدِ الرَّحْمٰنِ الأَوْزَاعِيِّ، إِلَّا في أَنَّهَا تَوَاتَرَتْ إِلَيْنَا مَخْدُومَةً مُبَيَّنَةً، ودُوِّنَ فِيهَا ما لا يُحْصَى مِنَ المُؤَلَّفَاتِ، وأَطْبَقَتِ الأُمَّةُ (أَيْ تَوافَقَتْ كُلُّها) عَلَى اعْتِمَادِها.

(١) **العُلَماءُ الفَطاحِلُ**: أَيِ العُلَماءُ ذَوُو العِلْمِ الغَزِيرِ.

٣١. وغَـيْـرِ هـذا مِنْ عَـجـائِـبِ الـبِـدَعْ
مِـمّـا يُـضِـجُّ عَـدُّهُ مَـنِ اسْـتَـمَـعْ

٣٢. لَـكِـنَّ شَـرَّ بِـدْعَـةٍ كُـفـرِيَّـهْ
جـاءَتْ بِـهـا عَـقِـيـدَةُ الـحَـشْـوِيَّـهْ

وَلْيُعْلَمْ كَذَلِكَ أنَّ بَابَ الاجْتِهادِ لِصَاحِبِ الأهْلِيَّةِ مَا زَالَ مَفْتُوحًا ولَمْ يُوصَدْ (أيْ لَمْ يُقْفَلْ)، ولَكِنَّ بُلُوغَ مَرْتَبَةِ الاجْتِهادِ أمْرٌ عَزِيزٌ نَادِرٌ لا يَحْصُلُ لِكُلِّ النَّاسِ، فَمُجْتَهِدُو الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا يَسْتَنْبِطُونَ الأحْكَامَ بِأَنْفُسِهِمْ قِلَّةٌ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَدِ الصَّحَابَةِ الّذِين بَلَغُوا الأُلُوفَ (لَعَلَّ عَدَدَ مُجْتَهِدِيهِمْ لَمْ يَتَجَاوَزِ العِشْرِينَ)، فَمَا بَالُكَ بِعَصْرِنَا الَّذِي قَلَّ فِيهِ أهْلُ العِلْمِ إلى حَدٍّ كَبِيرٍ.

ثُمَّ لَيْسَ سَهْلاً إثْباتُ وُصُولِ عَالِمٍ مَا إلى مَرْتَبَةِ الاجْتِهادِ، بِحَيْثُ يَطْمَئِنُّ المَرْءُ إلى تَقْلِيدِهِ في اجْتِهادِهِ، فَقَدْ مَرَّ في تَارِيخِ الإسْلامِ مَنِ ادَّعَى الاجْتِهادَ مِنْ كِبَارِ أهْلِ العِلْمِ ولَكِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَى دَعْوَاهُ كُلُّ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وأمَّا الأَئِمَّةُ الأرْبَعَةُ فَقَدْ كُفِينَا مُؤْنَةَ البَحْثِ في وُصُولِهِمْ إلى هَذِهِ المَرْتَبَةِ، بِإِجْمَاعِ الأُمَّةِ عَلَى وُصُولِهِمْ إلَيْهَا، فَهَذا مِمَّا اسْتَفَاضَ وانْتَشَرَ وتَوَاتَرَ عَبْرَ العُصُورِ مِنْ زَمَنِهِمْ إلى زَمَنِنَا.

الوَهَّابِيَّةُ بِدَعُها تَفُوقُ مَا عَدَّدَهُ النَّاظِمُ

[٣١] أيْ أنَّ بِدَعَ هذه الطائِفَةِ، المُخالِفَةَ لِلدِّينِ، تَزِيدُ كَثِيرًا على ما عَدَّدَهُ الناظِمُ، بِحَيثُ لو ذَهَبَ المَرْءُ يَسْرُدُها لَمَلَّ مَنْ يَسْمَعُها و**ضَجَّ** (أيْ رَفَعَ صَوْتَهُ بالتَّذَمُّرِ) مِنْ كَثْرَتِها. ومَعَ هذا فَهِيَ تَتَّهِمُ غَيْرَها بِالابْتِداعِ كَما تَقَدَّمَ.

الوَهَّابِيَّةُ أَسْوَأُ بِدَعِها التَّجْسِيمُ

[٣٢] أيْ أنَّ أَسْوَأَ ما أَحْدَثَتْهُ هذه الطائفَةُ مِنْ بِدَعِ الضَّلالَةِ، الَّتِي

٣٣. بِـنِـسْـبَـةِ الأَعْـضَـاءِ والـكَـيْـفِـيَّـهْ
للهِ والـــمَـــكَـــانِ والــــجِــسْــمِـــيَّـــهْ

خَرَقَتْ بِهَا الإِجْمَاعَ، وخَالَفَتِ الكِتابَ والسُّنَّةَ، بِدْعَةٌ كُفْرِيَّةٌ في العَقِيدَةِ، وهي ما يُعْرَفُ بِعَقِيدَةِ الحَشْوِيَّةِ. و**الحَشْوِيَّةُ**: هُمْ طائفَةٌ كافِرَةٌ، تَمَسَّكُوا بِظاهِرِ ما تَشابَهَ مِنَ القُرْآنِ والحَدِيثِ[1]، وفَهِمُوا مِنْهُما غَيْرَ المُرادِ، فذَهَبُوا إلى التَّجْسِيمِ (أيْ نِسْبَةِ الجِسْمِ إلى اللهِ تعالى) وتَشْبِيهِ اللهِ بِخَلْقِهِ، وغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ العَجائِبِ والفَضَائِحِ والكُفْرِ المُبِينِ (سُمُّوا بالحَشْوِيَّةِ نِسْبَةً إلى الحَشْوِ، وحَشْوُ الكَلامِ لُغَةً: ما لا خَيْرَ فِيهِ مِنْهُ، وحَشْوُ النَّاسِ: مَنْ لا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وحَشْوُ المَجْلِسِ: حاشِيَتُهُ وأَطْرافُهُ).

[٣٣] أيْ أنَّ عَقِيدَةَ الحَشْوِيَّةِ الكُفْرِيَّةَ، الَّتِي جَدَّدَتْ هذه الطائفَةُ الدَّعْوَةَ إِلَيْهَا، تَجْعَلُ اللهَ تَعَالَى ذا أَعْضاءٍ (أيْ جوارِحَ وأَطْرافٍ)، وكَيْفِيَّةٍ (أيْ هَيْئَةٍ وشَكْلٍ)، وجِسْمٍ (أيْ حَجْمٍ وأَبْعادٍ)، ومَكانٍ (أيْ حَيِّزٍ وجِهَةٍ)،

(١) أَيْ أَصَرُّوا عَلَى تَفْسِيرِ جَمِيعِ الآياتِ والأحادِيثِ عَلَى المَعانِي الظَّاهِرِيَّةِ، بِما فِيها الآياتُ والأحادِيثُ الَّتِي قامَتِ الأَدِلَّةُ القَطْعِيَّةُ عَلَى اسْتِحالَةِ أَنْ يَكُونَ المُرادُ مِنْها ظاهِرَها؛ وكَأَنَّما لَيْسَ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَجازٌ (أَيْ تَوَسُّعٌ وتَجاوُزٌ لِلْمَعانِي الظَّاهِرِيَّةِ وعُدُولٌ إِلى مَعانٍ أُخْرَى غَيْرِها يَسَعُها التَّعْبِيرُ)؛ والعَجِيبُ أَنَّ الوَهَّابِيَّةَ يَرَوْنَ فِعْلَهُمْ هذا عَيْنَ الحَقِّ والصَّوابِ، ويَتَّهِمُونَ كُلَّ مَنْ يُخالِفُهُمْ بِالتَّعْطِيلِ، والابْتِداعِ، وتَرْكِ اتِّباعِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ومُخالَفَةِ الصَّحابَةِ والسَّلَفِ؛ وهُمْ بِهذا كَمَنْ يَرَى أَنَّهُ مِنَ التَّحْرِيفِ والخَطَأِ تَفْسِيرُ قَوْلِ المَرْءِ في وَصْفِ إِنْسانٍ شُجاعٍ: «هُوَ أَسَدٌ»، بِأَنَّهُ لَيْسَ المُرادُ مِنْهُ ظاهِرَ كَلِمَةِ أَسَدٍ، وأَنَّ القائِلَ إِنَّما عَنَى أَنَّ مَمْدُوحَهُ شُجاعٌ كَالأَسَدِ، ويُصِرُّ عَلَى أَنَّ القائِلَ إِنَّما أَرادَ أَنَّ مَمْدُوحَهُ أَسَدٌ عَلَى الحَقِيقَةِ لا عَلَى المَجازِ، أَيْ أَنَّ مُرادَهُ أَنَّهُ هُوَ الوَحْشُ المُفْتَرِسُ المَعْرُوفُ بِالأَسَدِ في أَصْلِ وَضْعِ اللُّغَةِ؛ فَهَلْ يَقُولُ بِذلِكَ عاقِلٌ؟!

. . . .

أيْ أنَّها تَدَّعِي بأنَّهُ تعالى جِسْمٌ، لَهُ طُولٌ وعَرْضٌ وعُمْقٌ، يَتَحيَّزُ في الفَراغِ ويَمْلَؤُهُ، كما نَمْلأُ نَحْنُ الفَراغَ الذي نَتَحَيَّزُ فيه بأجْسادِنا، وكُلُّ هذِهِ الأُمُورِ يِسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ اللهُ مَوْصُوفاً بِها لأَنَّها مِنْ صِفَاتِ المَخْلُوقاتِ، فلا تَكُونُ صِفَةً لِلْخالِقِ، ولِذلِكَ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى نَفْيِها عَنْهُ تَعالَى.

فَائِدَةٌ: كُلُّ ذِي جِسْمٍ هُوَ مُتَغَيِّرٌ مُحْتاجٌ مَخلوقٌ لا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ

وهُنَا تَجْدُرُ الإشارَةُ إلى أنَّ كُلَّ ذِي جِسْم يَجُوزُ عليه عَقْلاً ما يَجُوزُ على أشْباهِهِ مِنَ الأجْسامِ، إذْ أنَّ لَهُ مِثلَها لَوْنًا وحَجْمًا وشَكْلاً ومَكانًا، وغيرَ ذلك مِنَ الأَعْراضِ، والمتغيِّراتِ، وسائِرِ خَصائصِ الأجْسامِ، فَهُوَ مُحْتاجٌ مِثلَها إلى مَنْ خَصَّصَهُ بما هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الخَصائصِ والصِّفاتِ العارِضَةِ، كتَخْصِيصِهِ بِمَكانٍ دُونَ مَكانٍ، وشَكْلٍ دُونَ آخرَ، وهكذا؛ لأنَّ كُلاًّ مِنْ صِفاتِ الجِسْمِ لَيْسَتْ بأوْلَى مِنْ نَقِيضِها[1]، فتَحْتاجُ إلى مَنْ رَجَّحَها عليه، ولا تَرْجِيحَ بِلا مُرَجِّحٍ، وما كان مُحْتاجًا فهو مَخْلوقٌ ولَيْسَ إلٰهاً، فالأدِلَّةُ العَقْلِيَّةُ القاطِعةُ تَقْضِي بأنَّ كُلَّ ذِي جِسْم لَهُ ابْتِداءٌ، فيَحتاجُ إلى مَنْ خَلَقَهُ وأوْجَدَهُ، فيَسْتَحِيلُ أنْ يكونَ إلٰهاً، ولذلك لا نَعْبُدُ الشَّمْسَ مَثَلاً، بالرَّغمِ مِنْ مَنافِعِها الكثيرَةِ العَظِيمَةِ، لأَنَّها كَأَشْباهِها لا تَسْتَحِقُّ أنْ تُعْبَدَ؛ كما أنَّنا لا نَعْبُدُ ما يُمْكِنُنا أنْ نَتَصَوَّرَهُ ونَتَخَيَّلَهُ في بَالِنَا، فالعِبادَةُ (التي هِيَ مُنْتَهَى[2] الخُضُوعِ والتَّذَلُّلِ والخُشُوعِ) تَصِحُّ فقط لِلخالقِ العَظِيمِ الذي لا يُشْبِهُهُ شَيءٌ، ولا يُمْكِنُ لأيِّ مَخْلُوقٍ أنْ يَتَصَوَّرَهُ بِبالِهِ، ولا يَحْتاجُ إلى غَيْرِهِ، ولا بِدايَةَ لِوُجُودِهِ، ولا يَتَغيَّرُ.

---

(١) **نَقِيضُ الشَّيْءِ**: ضِدُّهُ وعَكْسُهُ والمُخالِفُ لَهُ، فَنَقِيضُ الطُّولِ القِصَرُ.

(٢) **مُنْتهَى الشَّيْءِ**: أَقْصاهُ وغايَتُهُ وقُصاراهُ.

٣٤. نـاسِـبَـةً هـذا الـضَّـلالَ لِـلـسَّـلَـفْ
وكُـلِّ حُـفَّـاظِ الـحَـدِيـثِ لِـلأَسَـفْ
٣٥. فَـجَـعَـلَـتْ لَـهُ تَـعـالـى جُـزْءا
مِـنْ خَـلْـقِـهِ ومُـشْـبِـهًـا وكُـفْءا

الوَهَّابِيَّةُ تَنْسُبُ عَقِيدَةَ التَّجْسِيمِ زُورًا إِلى السَّلَفِ وعُلَماءِ الحَدِيثِ

[٣٤] أيْ أنَّها تَنْسُبُ، زُورًا وبُهْتانًا، هذه العَقِيدَةَ الكُفْرِيَّةَ[١]، التي تَعتَقِدُها وتُرَوِّجُ لَهَا، إلى السَّلَفِ وهُمْ عُلَماءُ القُرُونِ الثلاثةِ الأُولَى الفاضِلَةِ (القُرُونُ جَمْعُ قَرْنٍ بِمَعْنى مِائَةِ سَنَةٍ)، التي فَضَّلَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، والقُرُونُ الثَّلاثَةُ الفَاضِلَةُ: هِيَ القَرْنُ الَّذِي عَاشَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ، والقَرْنُ الذي يَلِيهِ، والقَرْنُ الذي يَلِيهِ؛ كما تَنْسُبُ عَقِيدَتَهَا هذه إلى عُلَماءِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، مَعَ أنّ السَلَفَ وأهلَ الحَدِيثِ بَرِيئُونَ منها، بَعِيدُونَ كُلَّ البُعْدِ عنِ اعْتِقادِها.

بَيانُ فَسادِ عَقِيدَةِ التَّجْسِيمِ ومُخَالَفَتِها لِلإِسْلامِ

[٣٥] أيْ أنَّها بِعَقِيدَتِها المَذْكُورَةِ أعْلاهُ جَعَلَتْ لِلهِ تَعالى أجْزاءً مَخْلُوقَةً، فهِيَ كالذين ذَمَّهُمُ اللهُ وكَفَّرَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ۚ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾ [الزخرف: ١٥]، وهِيَ بذلك جَعَلَتْ له تَعالى أشْباهًا وأمْثالاً، مَعَ أنَّ اللهَ تعالى، مُنَزَّهٌ عَنِ الشَّبِيهِ بِأَيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ المُشابَهَةِ، كَما أَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ المَثِيلِ والكُفْءِ والمُكافِئِ (أَيِ النَّظِيرِ والمُساوِي والمُطابِقِ)، فَهُوَ تَعالَى مُنَزَّهٌ عَنِ المُشابِهِ في أَيِّ أَمْرٍ، كَما هُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ المُسَاوِي في كُلِّ أَمْرٍ، وقد عَرَفْنا ذلِكَ مِنَ القُرْآن الكَرِيم، كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشُّورَى: ١١]، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ **[الإخلاص: ٤]**، وعَرَفْنَا ذَلِكَ أيْضًا بِالدَّلِيلِ العَقْلِيِّ الَّذِي أُجْمِلَ في الفائِدَةِ المَذْكُورَةِ عَقِبَ

(١) والعَجَبُ أنَّهُمْ يُكَفِّرُونَ عَلَى التَّبَرُّكِ بِقَبْرٍ ولَا يَحْكُمُونَ على أنْفُسِهِمْ بِالكُفرِ عَلى التَّجْسِيمِ.

٣٦. وهـــذِهِ عِـــبـــادَةُ الأَوْثـــانِ
بِـعَـيْـنِـهـا لا الـخـالِـقِ الـرَّحْـمَـٰنِ
٣٧. ولَـيْـسَ ذا حَـظٍّ مِـنَ الإِسْـلامِ
عَـابِـدُهـا قَـطْـعًـا بِـلا كَـلامِ
٣٨. وهـاجِـسُ الإِشْـراكِ فِـيـها قَـدْ نَـمَا
لِـكَـوْنِـهِـمْ هُـمْ يَـعْـبُـدُونَ صَـنَـمَـا
٣٩. لِـذاكَ تَـرْمِـي غَـيْـرَهـا بِـالـشِّـرْكِ
لأَتْـفَـهِ الأَسْـبـابِ دُونَ شَـكِّ

شَرْحِ البَيْتِ ٣٣، وفَصَّلَتْهُ كُتُبُ العَقِيدَةِ المُطَوَّلَةِ.

[٣٦] أيْ أنَّ مَنْ يَعْتَقِدُ أنَّ لِلهِ تَعالَى أجْزاءً، ويَجْعَلُ لَهُ أشباهًا، هُوَ كافِرٌ مُشْرِكٌ يَعْبُدُ غَيرَ اللهِ، كعابِدِ الأصْنامِ تَمامًا، لأَنَّهُ يَعْبُدُ شَيْئًا لَيسَ هُوَ اللهُ، وإنْ سَمَّاهُ «الله»؛ كما أنَّ مَنْ يَعْبُدُ صَنَمًا يُعَدُّ كافِرًا مُشْرِكًا عابِدًا لِغَيْرِ اللهِ، ولو سَمَّى صَنَمَهُ «الله».

[٣٧] أيْ أنَّ مَنْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللهِ لَيْسَ مُسْلِمًا بَتاتًا بِلا أدْنَى شَكٍّ، وإنِ ادَّعَى الإِسْلامَ وانْتَسَبَ إليهِ. ولكِنَّنَا لا نَحْكُمُ بِأَنَّ كُلَّ مَنِ انْتَسَبَ إِلَى هَذِهِ الفِرْقَةِ كَافِرٌ، لأَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ بَيْنَ عَوامِّهَا مَنْ لا يَعْتَقِدُ كُلَّ عَقَائِدِهَا، فَمَنْ لَمْ يُظْهِرِ الكُفْرَ مِنْهُمْ لا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالكُفْرِ، بَلْ نَعْتَبِرُهُ مُسْلِمًا، ونَكِلُ حَقِيقَةَ أَمْرِهِ إلى اللهِ، فَالحُكْمُ بِالكُفْرِ لا يَكُونُ بِالاحْتِمَالِ والتَّوَهُّمِ[١].

بَيَانُ سَبَبِ تَسَرُّعِ الوَهَّابِيَّةِ في رَمْيِ المُسْلِمِينَ بِالشِّرْكِ

[٣٨] و**[٣٩]** في هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ تَعْلِيقٌ عَلَى ظاهِرَةِ تَكْفِيرِ المُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وهِيَ مِمَّا ابْتُلِيَتْ بِهِ هَذِهِ الطائِفَةُ المُنْحَرِفَةُ. فَمَعْنَى البَيْتَيْنِ أَنَّ هَذِهِ

---

(١) راجِعْ **لَيْسَ حُكْمُ جَمِيعِ أَفْرَادِ الوَهّابِيَّةِ وَاحِدًا** في الصَّفْحَةِ ٦٣.

. . . .

الطَّائِفَةَ أُصِيبَتْ بِهَاجِسِ الإِشْرَاكِ، أيْ وَسْواسِ اتِّهامِ غَيْرِها بالإشْراكِ، حَتَّى بَلَغَ مِنْهَا ذَلِكَ حَدَّ الْهَوَسِ (أَيِ الجُنُونِ)، فَتَراها تُسارِعُ إلى تَكْفِيرِ المُسْلِمِينَ، ورَمْيِهِم بالإشْراكِ، وتَسْتَحِلُّ دِماءَهُمْ وأَمْوالَهُمْ، بِحُجَجٍ تافِهَةٍ سَخِيفَةٍ وَاهِيَةٍ، لِكَونِها هِي مُتَلَبِّسَةً بالإِشْرَاكِ حَقِيقَةً، بِسَبَبِ وُقُوعِها في تَشْبِيهِ اللهِ بِخَلْقِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ، ومَنْ سَاغَ[1] عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودُهُ لَهُ أَشْباهٌ، حَسِبَ أَنَّ غَيْرَهُ يَسْتَسِيغُ ذلِكَ مِثْلَهُ، فَحَمَلَهُ ذلِكَ عَلَى رَمْيِ المُسْلِمِينَ بِالشِّرْكِ، لأَتْفَهِ الأَسْبابِ، كَمُجَرَّدِ التَّبَرُّكِ بِقَبْرِ نَبِيٍّ، أَوْ النِّداءِ لِنَبِيٍّ بَعْدَ مَوْتِهِ، ونَحْوِ ذلك، مِمّا لَيْسَ ذَنْبًا أَصْلاً، وفِيما يَلِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ:

سُوءُ فِعْلِهَا أَسَاءَ ظَنَّهَا

فَهِيَ تَعْبُدُ شَيْئًا له أشْباهٌ، وتَزْعُمُ أَنَّهُ اللهُ، فَهِيَ وإِنْ زَعَمَتْ أَنَّ مَعْبُودَها لا يُشْبِهُ غَيْرَهُ[2]، فَعَقائِدُها الَّتِي تُصَرِّحُ بِها، وإِصْرارُها عَلَى الأَخْذِ بِالمَعانِي الظَّاهِرِيَّةِ لِلنُّصُوصِ المُتَشابِهَةِ، تُناقِضُ زَعْمَها هذا وتَنْقُضُهُ؛ مِمّا يَجْعَلُها في خَوْفٍ مُسْتَمِرٍّ على مَعْبُودِها مِنْ أنْ يُشْرَكَ مَعَهُ في العِبادَةِ غَيْرُهُ مِنْ أشْباهِهِ الكَثِيرَةِ (لأَنَّ الشَّيْءَ لَيسَ أَوْلَى مِنْ شَبِيهِهِ بالعِبَادَةِ)، ويَدْفَعُها خَوْفُها المُسْتَمِرُّ هذا إلى الإقْدام على اتِّهامِ المُسْلِمِينَ المُوَحِّدِينَ بالإشْراكِ بِدُونِ وَجْهِ حَقٍّ، فَيَصْدُقُ فيها قَوْلُ الشاعِرِ:

إذا ساءَ فِعْلُ المَرْءِ ساءَتْ ظُنُونُهُ ... وصَدَّقَ ما يَعْتادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

حَسِبُوا أَنَّ المُسْلِمِينَ يَسْتَسِيغُونَ مِثْلَهُم عِبَادَةَ مَا لَهُ مِثْلٌ

فَهِيَ لَمّا اسْتَساغَتْ أنْ تَعْبُدَ شَيْئًا لَهُ أمْثالٌ وأشْباهٌ، حِينَ تَصَوَّرَتْ

---

(١) **سَاغَ عِنْدَهُ**: أيْ وجده سَائِغاً مَقْبُولًا.

(٢) بَعْضُهُمُ اليَومَ صارَ يُصَرِّحُ بالتَّشبِيهِ ولا يَخْجَلُ.

. . . .

مَعْبُودَها بِبالِها مَحْدُودًا (أيْ لَهُ طُولٌ وعَرْضٌ وعُمْقٌ)، مُتَحَيِّزًا (أيْ لَهُ مَكانٌ)، مُتَبَعِّضًا (أيْ لَهُ أَبْعَاضٌ وأَجْزاءٌ وأَعْضَاءٌ)، وتَوَهَّمَتْهُ بِوَهْمِها مُتَحَرِّكًا مُتَنَقِّلاً مُتَغَيِّرًا، وجَعَلَتْهُ مَحَلاًّ لِلْحَوَادِثِ (أَيْ مُتَّصِفًا بِمَا لَهُ ابْتِدَاءٌ مِنَ الصِّفَاتِ)؛ حَسِبَتْ أنَّ المُسْلِمِينَ يسْتَسِيغُونَ مِثْلَها عِبادَةَ ما له أمْثالٌ وأشْباهٌ، فأصْبَحَتْ تَخْشَى أنْ يَخْتارَ بَعْضُهُم أنْ يَعْبُدَ غَيْرَ مَعْبُودِها مِنْ أشْباهِهِ الكَثِيرَةِ. ولِذَلِكَ فإنَّها إذا رَأَتْ مِنْ أحَدِ المُسْلِمِينَ مُجَرَّدَ تَعْظِيم غَيْرِ مَعْبُودِها مِنَ المَخْلُوقاتِ، بِزِيارَةِ قَبْرِهِ للتَّبَرُّكِ، أو نِدائِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، حَسِبَتْهُ يَعْبُدُهُ، وعَدَّتْهُ مُشْرِكًا يَجُوزُ قِتالُهُ وقَتْلُهُ، ولِذَلِكَ اسْتَحَلَّتْ قِتالَ المُسْلِمِينَ وقَتْلَهُمْ والتَنْكِيلَ بِهِم في هُجُومِها على أراضِي الحِجازِ، في العَهْدِ العُثْمانِيِّ، وسَمَّتْهُ فَتْحًا[١].

مَنْشَأُ خَوْفِهَا عَلَى مَعْبُودِهَا كَوْنُهُ لَيْسَ بِأَوْلَى مِنْ أَشْبَاهِهِ بِالعِبَادَةِ

كما أَشَرْتُ آنِفًا، إنَّ سَبَبَ خَوْفِ هذه الطائِفَةِ الدَّائم على مَعْبُودِها مِنْ أنْ يُشْرَكَ به غيرُهُ في العِبادَةِ، مَرَدُّهُ إلى أنَّ الجِسْمَ المَوْهُومَ، الَّذِي تَعْبُدُهُ وتَدْعُوا النَّاسَ إلى عَبادَتِهِ، ليسَ بِأَوْلَى بِالعِبادَةِ عَقْلاً مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الأجْسامِ المَوْجُودَةِ، فَلا يُمْكِنُهَا إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ لِلْعِبَادَةِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الأَجْسَامِ (انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ٣٣)، فَلَمْ يَبْقَ لَهَا إِلَّا التَّحَكُّمُ والتَّهْوِيلُ، فَهِيَ لا تَمْلِكُ لِلدِّفاعِ عَنْ عِبادَتِها لِمَعْبُودِهَا ذِي الأَشْبَاهِ إِلَّا اتِّهامَ مَنْ يُعَظِّمُ غَيْرَ مَعْبُودِها مِنْ أَشْباهِهِ بالشِّرْكِ، لِمُجَرَّدِ دُعائِهِمْ إِنْسانًا مَيْتًا، أَوْ غائِبًا، أَوْ دُعائِهِمْ حَيًّا حاضِرًا بما لَمْ تَجْرِ بِهِ العادَةُ، والاحْتِجاجَ لِذَلِكَ بِتَحْرِيفِ النُّصُوصِ وتَفْسِيرِها بِغَيْرِ المُرادِ مِنْهَا. وهَكَذَا حَالُ كُلِّ مَنْ عَبَدَ شَيْئًا لَهُ شَبِيهٌ، فَالدَّلِيلُ العَقْلِيُّ قَائِمٌ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْقَاقِ كُلِّ مَا لَهُ شَبِيهٌ لِلْعِبَادَةِ، وقَدْ نَظَمْتُ هَذا المَعْنَى في ثَلاثَةِ أبياتٍ فَقُلْتُ (مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ):

---

(١) راجِعْ شَرْحَ البَيْتِ ١٨.

٤٠. فَـإِنْ أَرَدْتَ نَـعْـتَـهـا الـمَـشْـهُـورَا
فَـــسَـــلَـــفِـــيَّـــةً تُـــسَـــمَّـــى زُورَا
٤١. نَـجْـدٌ حِـمَـاهَـا وهْـيَ وَهَّـابِـيَّـهْ
نِـسْـبَـتُـهـا وأَصْـلُـهَـا تَـيْـمِـيَّـهْ

ومَـنْ يَـكُـنْ مَـعْـبُـودُهُ لَـهُ شَـبِـيـهْ — يَـخَـفْ عَـلَـيْـهِ كُـلَّ شَـيْءٍ يا نَـبِـيهْ
لأَنَّـهُ كَـشِـبْـهِـهِ يَـا سَـادَهْ — فَـلَـيْـسَ أَوْلَـى مِـنْـهُ بِـالـعِـبـادَهْ
بِـذَا عَـرَفْـنَـا أَنَّ كُـلَّ ذِي مَـثِـيـلْ — عِـبَـادَةً لا يَـسْـتَـحِـقُّ بِـالـدَّلِـيـلْ

الوَهَّابِيَّةُ تُسَمِّي نَفْسَهَا بِالسَّلَفِيَّةِ زُورًا

[٤٠] أيْ أنَّ هذه الطائفَةَ تُسَمِّي نَفْسَها بالسَّلَفِيَّةِ، نِسْبَةً إلى السَلَفِ[١]، وقد اشْتَهَرَتْ بَيْنَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ اليَوْمَ بِهذا الاسْمِ، لكِنَّها في الحَقِيقَةِ لا تَسْتَحِقُّهُ، لأَنَّها خالَفَتِ السَّلَفَ الصَّالِحَ في أَهَمِّ الأُصُولِ (أَيْ ما يَتَعَلَّقُ بأساسِ العَقِيدَةِ كَتَنْزِيهِ اللهِ عَنِ الشَّبِيهِ) وبَعْضِ الفُرُوعِ (أي ما يَتَعَلَّقُ بفُرُوعِ الأَحْكامِ الفِقْهِيَّةِ كَالطَّلاقِ)، وإنِ انْتَسَبَتْ إِلَيْهِمْ، وَادَّعَتِ الدِّفاعَ عَنْ مَنْهَجِهم، فَتَسْمِيَتُها لِنَفْسِها بِذلِكَ زُورٌ (أيْ كَذِبٌ وبُهْتانٌ مُخالِفٌ لِلْواقِعِ والحَقِيقَةِ).

الوَهَّابِيَّةُ مَنْشَؤُهَا في نَجْدٍ وأَصْلُها آراءُ ابنِ تَيْمِيَةَ

[٤١] أيْ أنَّ حِمَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ (أيْ أرْضَها الَّتِي تَحْمِيهَا ومَنْشَأَهَا الَّذِي خَرَجَتْ مِنْهُ) هُوَ أَرْضُ نَجْدٍ في شَرْقِ الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ؛ وأَنَّها تُسَمَّى بالوَهَّابِيَّةِ نِسْبَةً إلى مُؤَسِّسِهَا مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الوَهّابِ النَّجْدِيِّ (١١١٥ ـ ١٢٠٦هـ)، وأنَّ أُصُولَ مَذْهَبِها تَرْجِعُ إلى آراءٍ تُنْسَبُ إلى رَجُلٍ اضْطَرَبَتِ الأَقْوالُ فِيهِ، يُعْرَفُ بابْنِ تَيْمِيَةَ (وبابْنِ تَيْمِيَّة بالتَّشْدِيدِ أَيْضًا)، وهو أَحْمَدُ بْنُ

---

(١) انْظُرْ تَعْرِيفَ السَّلَفِ في شَرْحِ البَيْتِ ٣٤ في الصَّفْحَةِ ١٥٥.

٤٢. وبَـعْـضُـهُـمْ يُـبَـرِّئُ ابْـنَ تَـيْـمِـيَـهْ
مِـنْـهـا ولا يَـرْضَـى بِـهٰـذِي الـتَّـسْـمِـيَـهْ
٤٣. لَـكِـنَّ فِـيـمَـا طَـبَـعَـتْ مِـنْ كُـتْـبِـهِ
شَـــواهِـــدًا بِـــأنَّـــهَـــا مِـــنْ حِـــزبِـــهِ

عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ تَيْمِيَةَ الحَرَّانِيُّ (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ)، وهي تُبالِغُ في تَعْظِيمِهِ، وتَحْرِصُ على تَلْقِيبِهِ بِشَيْخِ الإسْلامِ، وتُقَدِّمُهُ عَمَلِيًّا عَلَى كُلِّ مَنْ سِواهُ، مِمَّنْ تَقَدَّمَ عنه أو تَأَخَّرَ، حَتَّى عَلَى أَكَابِرِ العُلَماءِ المُجْتَهِدِينَ، وإنْ لم تُصَرِّحْ بهذا. وقَدْ تَبَايَنَتْ آرَاءُ النَّاسِ (حتَّى العُلَماءِ) عَبْرَ التَّارِيخِ في هَذَا الرَّجُلِ تَبَايُنًا كَبيرًا، مِنَ التَّكْفِيرِ إلى التَّقْدِيسِ مُرُورًا بِمَا بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ مِنَ الحَزْمِ والوَرَعِ الاعْتِمادُ عَلَيْهِ في أُمُورِ الدِّينِ.

بَعْضُ النَّاسِ يُبَرِّئُونَ ابنَ تَيْمِيَةَ مِنْ أَقْوالِ الوَهَّابِيَّةِ

[٤٢] أي أنَّ بَعْضَ النَّاسِ يُبَرِّئُونَ ابنَ تَيْمِيَةَ مِنْ ضَلالاتِ هذه الطائفَةِ، ولا يَرْضَوْنَ أنْ تُنسَبَ إليهِ، ويُجِلُّونَهُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، لأحَدِ الأسْبابِ التالِيَةِ:

- إمَّا لِما لَهُ في قُلُوبِهِمْ مِنْ تَعْظِيمٍ مَنْشَؤُهُ ما بَلَغَهُمْ مِنْ مَدْحٍ فيهِ.
- وإمَّا تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ لِمَا خَفِيَ عِلَيْهِمْ مِنْ حالِه.
- وإمَّا تَدْلِيسًا ومُداهَنَةً خَوْفًا على مَنْصِبٍ يَشْغَلُونَهُ، أو طَمَعًا في دُنْيا يُحَصِّلُونَها، أو خَجَلاً مِنْ مَخْلُوقٍ يُراعُونَهُ، ولا سِيَّمَا في زَمَنِنَا الَّذِي قَوِيَ فِيهِ مَنْ يُعَظِّمُهُ شَوْكَةً وسُلْطَةً وثَرْوَةً.

مُؤَلَّفَاتُ ابنِ تَيْمِيَةَ المَطْبُوعَةُ تَشْهَدُ بِأَنَّ الوَهَّابِيَّةَ تَابِعُونَ لَهُ

[٤٣] أيْ أنَّ في مُؤَلَّفَاتِ ابْنِ تَيْمِيَةَ، التي طَبَعَتْها هذه الطائفَةُ وعَمِلَتْ

٤٤. كـــذاكَ فـــي رُدُودِ مَـــنْ عـــاصَـــرَهُ
عَـلَـيْـهِ تَـضْـلِـيـلٌ لِـمَـنْ نـاصَـرَهُ

على نَشْرِها، ما يَشْهَدُ بِكَوْنِها مِنْ أتْباعِهِ ومُوافِقِيهِ في أقْوالِهِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ؛ فَمَنْ تَتَبَّعَ كُتُبَ الرَّجُلِ، كما فَعَلَ عَدُدٌ مِنَ الباحِثِينَ في عَصْرِنا وفي عُصُورٍ سابِقَةٍ، عَرَفَ حَقِيقَتَهُ، وظَهَرَ لَهُ أَنَّ غالِبَ ما وَقَعَتْ فِيهِ الطَّائِفَةُ الوَهَّابِيَّةُ، مِن شُذُوذٍ وانْحِرافٍ في الأُصُولِ والفُرُوعِ، مَوْجُودٌ في مُؤَلَّفاتِ ابْنِ تَيْمِيَةَ؛ وعَلَى أَيِّ حالٍ فالوَهَّابِيُّونَ لا يُنْكِرُونَ مُوافَقَتَهُمْ لابْنِ تَيْمِيَةَ في كَثِيرٍ مِنْ أَقْوالِهِمْ، واعْتِمادَهُمْ فِيها عَلَى فَتاوِيهِ. وقَوْلُ النَّاظِمِ «كُتْبِهِ»، بِتَسْكِينِ تَاءِ «كُتُبٍ»، وهو جائِزٌ مُطْلَقًا لُغَةً كضَمِّها، واسْتَعْمَلَ النَّاظِمُ وَجْهَ إِسْكانِ التَّاءِ لأَنَّهُ ناسَبَهُ في النَّظْمِ.

ما وَصَلَنَا مِنْ رُدُودِ مُعَاصِرِي ابْنِ تَيْمِيَةَ مِنَ العُلَماءِ عَلَيْهِ يَشْهَدُ بِأَنَّ فِيهِ ما فِيهِ

[٤٤] أيْ أَنَّهُ مِمّا يَدُلُّ على ضَلالِ هذا الرَّجُلِ وانْحِرافِهِ عَنِ الصِّراطِ المُسْتَقِيمِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ، ما أَلَّفَهُ عُلَماءُ مُعاصِرُونَ لَهُ مِنْ مُؤَلَّفاتٍ، وثَبَتَ عنهم مِنْ أقْوالٍ، في الرَّدِّ عليه وتَوبِيخِهِ وبَيانِ انْحِرافِهِ، كأَبي حَيّانَ النَّحْوِيِّ (٦٥٤ ـ ٧٤٥هـ)، والذَّهَبِيِّ (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، والسُّبْكِيِّ (٦٨٣ ـ ٧٥٦هـ)، فهُمْ أدْرَى بِهِ، ولا سِيَّما أنَّ مِنْهُمْ مَنْ كانَ مِنْ أبْعَدِ النَّاسِ عَنِ التَّحامُلِ عَلَيْهِ، لِمَا كانَ لَهُ عِنْدَهُ في البِدايَةِ مِنْ تَعْظِيمٍ وإعْجابٍ وحُظْوَةٍ (أي مَنْزِلَةٍ ومَحَبَّةٍ). مَعَ العِلْمِ بِأَنَّ مَنْ رَدَّ عَلَيْهِ مِمَّنْ جاءَ بَعْدَهُ مِنَ العُلَماءِ كَثِيرٌ.

٤٥. وإنْ يَـكُـنْ تَـابَ فَـمـا يَـعْـنِـيـنِـي
مَـا أَحْـدَثَـتْ فـي عَـصْـرنـا فـي الـدِّيـنِ
٤٦. خَـطَـرُهـا الأَعْـظَـمُ فـي ادِّعـائِـهـا
حِـمـايَـةَ الإِسْـلامِ مَـعْ عَـدَائِـهـا

ما يَعْنِينَا اليَوْمَ هُوَ إِنْكارُ العَقَائِدِ الفَاسِدَةِ الَّتِي تَنْشُرُها الوَهَّابِيَّةُ سَواءً نَشَأَتْ مِنَ ابْنِ تَيْمِيَةَ أَمْ غَيْرِهِ

[٤٥] أيْ أَنَّهُ على أَيِّ حالٍ، ومَهْما تَكُنْ حَقِيقَةُ هذا الرَّجُلِ، وحَتَّى لَوْ كانَ تابَ ورَجَعَ عَنْ هذا الضَّلالِ والانْحِرافِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ قَبْلَ وَفاتِهِ، أو كانَ مَظْلُومًا قَدِ افْتُرِيَ عليه ما بَلَغَنا عَنْهُ مِنَ انْحِرافٍ، ودُسَّ في كُتُبِهِ ما رَأَيْناهُ فِيها مِنْ ضَلالٍ، وحُشِيَتْ مُؤَلَّفاتُهُ تَزْوِيرًا بِما تَتَبَّعَهُ[١] العُلَماءُ ورَدُّوا عَلَيْهِ، فقَدْ ماتَ وأَفْضَى إلى ما قَدَّمَ، واللهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ حَالِهِ وخَاتِمَتِهِ، ولَسْنَا مُكَلَّفِينَ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وإنّما يَعْنِينَا (أيْ يَهُمُّنا) اليَوْمَ هُوَ القِيَامُ بِوَاجِبِ إِنْكَارِ المُنْكَرِ، بِالرَّدِّ على بِدَعِ الضَّلالَةِ الَّتِي أَحْدَثَتْها هذه الطائفَةُ الوَهَّابِيَّةُ، المُنْتَسِبَةُ إليهِ، في أُصُولِ الدِّينِ وفُرُوعِهِ، وتَنْسُبُها إليهِ أَوْ إلى غَيْرِهِ، وتَسْعَى جَاهِدَةً في نَشْرِها بَيْنَ المُسْلِمِينَ في عَصْرِنا، بِشَتَّى الوَسائِلِ.

الوَهَّابِيَّةُ مَظْهَرُهَا يُخَالِفُ مَخْبَرَهَا، وثَرَاءُهَا يَزِيدُ خَطَرَهَا، ولكِنَّ اللهَ قادِرٌ على أَنْ يَكْفِيَنَا شَرَّهَا

[٤٦] أيْ أنَّ أَعْظَمَ خَطَرٍ في هذه الطائفَةِ يَكْمُنُ في كَوْنِها تَدَّعِي أَنَّها حامِيَةُ الإِسْلامِ المُدافِعَةُ عنه، وتَحْسِبُ أَنَّها مِنَ الدُّعاةِ إلى اللهِ، وتَتَزَيَّى بِزِيِّهِمْ، وتُظْهِرُ التَّمَسُّكَ بالكِتابِ والسُّنَّةِ، وتَغُرُّ بِدَعْوَاهَا هَذِهِ الكَثِيرِينَ، وقدْ خَفِيَ عَلَيْها وعَلَى كَثِيرينَ غَيْرِها أَنَّها في الحَقِيقَةِ والواقِعِ مِنْ أَعْداءِ اللهِ

---

(١) **تَتَبَّعَهُ العُلَماءُ**: أَيْ تَعَقَّبُوهُ وتَطَلَّبُوا ما فِيهِ مِنْ عُيُوبٍ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ لِيُظْهِرُوها ويَرُدُّوها.

٤٧. لَـهُ ومَـالُ الـنِّـفْـطِ فـي يَـدَيْـهـا
لَــكِــنَّ رَبِّــي قَــادِرٌ عَــلَــيْــهــا

والإسْلامِ، السَّاعِينَ في تَحْرِيفِ الدِّينِ مِنْ حَيْثُ لا يَدْرُونَ، لمُخالَفَتِها أُصُولَ العَقِيدَةِ الإسْلامِيَّةِ، ولاسِيَّما في حَقِّ اللهِ تعالى، فَهِيَ كَمَنْ قالَ اللهُ فيهِم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤].

[٤٧] **لَهُ**: الضَّمِيرُ يَعُودُ إلى الإسْلامِ، فهذا تَتِمَّةٌ لِعِبارَةِ البَيْتِ السابِقِ، مِنْ أنَّ هذه الطائفَةَ تَدَّعِي الدِّفاعَ عَنِ الإسْلامِ مَعَ عَدائِها لَهُ مِنْ حَيْثُ لا تَدْرِي، لِكَوْنِها تُحَارِبُ عَقِيدَتَهُ، عَقِيدَةَ التَنْزِيهِ، وتُسَمِّيها تَعْطِيلاً، وتَدْعُو إلى خِلافِها، ظانَّةً أنَّ ما تَدْعُو إليهِ مِنَ عَقِيدَةِ التَّجْسِيمِ هو الإسْلامُ الذِي يَدْعُو إليه الكِتابُ والسُّنَّةُ، وظَنُّها هذا ظَنٌّ أثِيمٌ باطِلٌ، لا عُذْرَ لَهَا فيه، فإنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إثْمٌ، وهذا مِنْهُ، بَلْ هُوَ مِنَ أَعْظَمِهِ إثْمًا، لأَنَّ تَشْبِيهَ اللهِ بِخَلْقِهِ كُفْرٌ، لا يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ، كَما تَقَدَّمَ.

ثُمَّ يُبَيِّنُ هذا البَيْتُ أنَّ هذا الخَطَرَ العظيمَ لهَذِهِ الطائِفَةِ زادَ وبَلَغَ ما بَلَغَ اليومَ، لِكَوْنِها اشْتَدَّتْ وتَقَوَّتْ ونَمَتْ قُدْرَتُها على نَشْرِ ضَلالِها، بِما وَصَلَ إلى يَدَيْها، أو يُنْفَقُ عَلَيْهَا، مِنَ المَالِ الوَفِيرِ الذِي يُدِرُّ بِهِ النِّفْطُ، الذي ظَهَرَ في الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ، ولكِنَّ اللهَ قادِرٌ على دَحْرِها[1]، ونَصْرِ أَهْلِ الحَقِّ عليها، مَهْما بَلَغَتْ قُوَّتُها، وثَرْوَتُها، ومَهْمَا اسْتَمالَتْ إلَيْهَا مِنَ المُؤَيِّدِينَ والدَّاعِمِينَ؛ فالعاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، والحُجَّةُ الدَّامِغَةُ مَعَ أَهْلِ الحَقِّ والطاعَةِ، أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

---

(١) **دَحْرِها**: أي طَرْدِها وإبْعادِها.

٤٨. قَـدْ فَـسَّـروا بِـهَـا حَـدِيـثًـا وَرَدَا
فِـي قَـرْنِ شَـيْـطَـانٍ بِـنَـجْـدٍ صَـعِـدَا

الوَهَّابِيَّةُ فُسِّرَ بِهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ الَّذِي وَرَدَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ أَنَّهُ يَطْلُعُ فِي نَجْدٍ

[٤٨] أيْ أنَّ ما جاءَ في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ عنْ أرْضِ نَجْدٍ مِنْ أنَّهُ «مِنْها يَخْرُجُ قَرْنُ الشَّيْطانِ»(١) فَسَّرَهُ بَعْضُ أهْلِ العِلْمِ بِظُهُورِ هذه الطائفَةِ الوَهَّابِيَّةِ هُناكَ، و**قَرْنُ الشَّيْطَانِ**: هُم أُمَّتُهُ والمُتَّبِعُونَ لرَأْيِهِ، أو قُوَّتُهُ وانْتِشارُهُ، أو تَسَلُّطُهُ(٢). فالطائِفَةُ الوَهّابِيَّةُ يَصْدُقُ فِيها بِحَقٍّ أَنَّها قَرْنُ الشَّيْطانِ (أَي أُمَّتُهُ المُتَّبِعَةُ لِرَأْيِهِ، ومَظْهَرٌ مِنْ مَظاهِرِ قُوَّتِهِ وانْتِشارِهِ، وأَداةٌ مِنْ أَدَواتِ تَسَلُّطِهِ)، وقِرْنُهُ (أَي المُساوِي لَهُ)، وقَرِينُهُ (أَي المُصاحِبُ له)، وصِنْوُهُ (أَي شَقِيقُهُ)، وخَدِينُهُ (أَي صَاحِبُهُ)؛ وذلِكَ لِكَثْرَةِ إِفْسَادِهَا، ولا سِيَّما في العَقِيدَةِ(٣).

---

(١) **المَقْصُودُ حَدِيثُ**: «اللَّهُمَّ بارِكْ لَنَا في شامِنا وبارِكْ لَنَا في يَمَنِنَا» قالُوا: وفي نَجْدِنا، قالَ: «اللَّهُمَّ بارِكْ لَنَا في شامِنا وبارِكْ لَنَا في يَمَنِنَا»، قالُوا: وفي نَجْدِنا، قالَ: «هُناكَ الزَّلازِلُ وفِتَنٌ وبِها - أَوْ قالَ ومِنْها - يَخْرُجُ قَرْنُ الشَّيْطانِ» رَواهُ التِّرْمِذِيُّ وحَسَّنَهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما.

(٢) الفَيْرُوزآبادِي، **القَامُوسُ المُحِيطُ**، ط٣، مُؤَسَّسَةُ الرِّسالَةِ، ص١٥٧٩.

(٣) لِمَزِيدٍ مِنَ المَعْلُوماتِ عَنِ الوَهَّابِيَّةِ راجِعْ **مُقَدِّمَةٌ ثالِثَةٌ: تَعْقِيبٌ مُهِمٌّ عَلَى كَلامِي الصَّرِيحِ الطَّوِيلِ عَلَى الوَهَّابِيَّةِ في مُقَدِّمَةِ النَّظْمِ وشَرْحِها** في الصَّفْحَةِ ٤٩.

٤٩. فَـكَـانَ لا بُـدَّ مِـنَ الـتَّـذْكِـيـرِ
والـرَّدِّ والـتَّـحْـذِيـرِ والـنَّـكِـيـرِ
٥٠. فـإنْ تَـعَـذَّرَ الـجِـهـادُ بِـالـسِّـنـانْ
فَـلا أَقَـلَّ مِـنْ جِـهـادٍ بِـالـبَـيَـانْ
٥١. وإِنَّ أَعْـظَـمَ أُمُـورِ الـدِّيـنِ
عَـقِـيـدَةٌ تُـنْـجِـيـكَ يَـوْمَ الـدِّيـنِ

خاتِمَةُ مُقَدِّمَةِ النَّظْمِ

مَعْنَى النَّكِيرِ، ومَعْنَى الجِهَادِ بِالسِّنَانِ، وبَيانُ أَهَمِّ أُمُورِ الدِّينِ، وبَيانُ أَهَمِّ أُسُسِ العَقِيدَةِ، ومَعْنَى رَفْعِ التَّبِّ، ومَعْنَى البَيانِ العَذْبِ، وبَيانُ مَا حَوَتْهُ قَصِيدَةُ «رَفْعِ التَّبِّ»، ومَعْنَى الرَّبِّ، ومَعْنَى مُوجِبَاتِ نَفْعِهَا

[٤٩] **النَّكِيرُ**: الإنْكارُ، والمَقْصُودُ هُنا إنْكارُ المُنْكَرِ، كَبِدَعِ الضَّلالَةِ التي أشارَ إليها النّاظِمُ[١].

[٥٠] **الجِهادُ بالسِّنانِ**: أيْ بَذْلُ الجُهْدِ في قِتالِ الكفّارِ بالسِّلاحِ عَلَى أنْواعِهِ. **الجِهادُ بالبَيان**: هُوَ بَذْلُ الوُسْعِ في بَيانِ الحَقِّ وإقامَةِ الحُجَجِ على أهْلِ الباطِلِ، باللِّسانِ والقَلَمِ.

[٥١] أيْ أنَّ **أَهَمَّ أُمُورِ الدِّينِ** هِيَ العَقِيدَةُ الإسْلامِيَّةُ الصَّحِيحَةُ، التي لا يَنْجُو الإنْسانُ بِدُونِها يَوْمَ القِيامَةِ. **يَوْمُ الدِّينِ**: يَوْمُ الحِسابِ أيْ يَوْمُ القِيامَةِ.

---

(١) انْظُرْ **مَعْنَى البِدْعَةِ، والفَرْقُ بَيْنَ بِدْعَةِ الهُدَى وبِدْعَةِ الضَّلالَةِ، وتَعْرِيفُ ضَلالَةِ النَّصْبِ وضَلالَةِ التَّجْسِيمِ وضَلالَةِ التَّشَيُّعِ** في الصَّفْحَةِ ١٣٠.

٥٢. فَـــهَـــذِهِ قَـــصِـــيـــدَةٌ مُـــفِـــيـــدَةْ
فِـــيـــهَـــا أَهَـــمُّ أُسُـــسِ الـــعَـــقِـــيـــدَةْ
٥٣. فِـيـهـا بِـإِذْنِ الـلّـهِ «رَفْـعُ الـتَّـبِّ»
حَـقًّـا فَـفِـيـهـا بِـالـبَـيَـانِ الـعَـذْبِ
٥٤. «مَـعْـرِفَـةُ الـرَّبِّ» عَـلَـى ما يَـجِـبُ
وحِـفْـظُـهـا سَـهْـلٌ ولَـيْـسَ يَـصْـعُـبُ
٥٥. أَسْـأَلُ رَبِّـي مُـوجِـبـاتِ نَـفْـعِـهـا
وأَنْ يُـنِـيـلَـنِـي ثَـوَابَ وَضْـعِـهـا

---

[٥٢] **أَهَمُّ أُسُسِ العَقِيدَةِ**: هو مَعْرِفَةُ اللهِ تعالى كما يَجِبُ، فَهِيَ الأَساسُ الَّذِي تُبْنَى عَلَيْهِ سائِرُ أُمُورِ العَقِيدَةِ الإِسْلامِيَّةِ. ويُفْهَمُ مِنْ هذا البَيْتِ والَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ أَهَمَّ أُمُورِ الدِّينِ هُوَ العَقِيدَةُ، وأَنَّ أَهَمَّ أُمُورِ العَقِيدَةِ هُوَ مَعْرِفَةُ اللهِ.

[٥٣] **التَّبُّ**: الهَلاكُ والخُسْرانُ، والمَقْصُودُ هُنا هَلاكُ الآخِرَةِ وخُسْرانُها؛ والمَقْصُودُ بِرَفْعِهِما، إِزالَةُ أَعْظَمِ أَسْبابِهِما، وهُوَ الجَهْلُ بِاللهِ. **البَيانُ العَذْبُ**: أَيِ التَّعْبِيرُ الحُلْوُ الطَّيِّبُ المُسْتَسَاغُ[1]، والمَقْصُودُ أَنَّ هذِهِ القَصِيدَةَ التَّعْلِيمِيَّةَ جاءَتْ بِفَضْلِ اللهِ مُعَبِّرَةً عَنِ المَعَانِي المُهِمَّةِ، الَّتِي تُنْقِذُ قارِئَها مِنَ الجَهْلِ بِاللهِ، بِاللَّفْظِ الطَّيِّبِ، والمَبْنَى السائِغِ، والشَّكْلِ الحَسَنِ.

[٥٤] أيْ أَنَّ هذه القَصِيدَةَ فيها كُلُّ ما يَحْتاجُهُ المَرْءُ لِيَكُونَ مُؤَدِّيًا لِواجِبِ مَعْرِفَةِ اللهِ، مَنْظُومًا نَظْمًا تَعْلِيمِيًّا سَلِسًا سَهْلَ الحِفْظِ. **الرَّبُّ**: رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ مالِكُهُ، وأَمَّا الرَّبُّ، بِأَلِ التَّعْرِيفِ وبِدُونِ إِضافَةٍ، فَهُوَ مِنْ أَسْماءِ اللهِ تَعَالَى ولا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ.

[٥٥] **أسأَلُ رَبِّي مُوجِباتِ نَفْعِها**: أَيْ أَدْعُو اللهَ أَنْ يُحَقِّقَ أَسْبابَ نَفْعِها لِلإِسْلامِ والمُسْلِمِينَ.

اللَّهُمَّ وَفِّقْنا لِحُسْنِ العَمَلِ، مَعَ حُسْنِ النِّيَّةِ، وارْزُقْنا القَبُولَ.

---

(١) **المُسْتساغُ**: الطيِّبُ الهَنِيءُ الَّذِي تَقْبَلُهُ النَّفْسُ.

الحُكْمُ العَقْلِيُّ

٥٦. قَبْلَ الشُّرُوعِ في المُرادِ الأَصْلِيْ
لا بُدَّ أَنْ نَشْرَحَ حُكْمَ العَقْلِ
٥٧. فَاعْلَمْ بِأَنَّ الحُكْمَ حُكْمُ العَادَهْ
والشَّرْعِ والعَقْلِ فَخُذْ إِفادَهْ

شَرْحُ فَصْلِ الحُكْمِ العَقْلِيِّ

[٥٦] أيْ قَبْلَ أنْ نَبْدَأَ بالمَقْصُودِ الأعْظَمِ مِنْ هذه القَصِيدَةِ، وأهَمِّ كَلامٍ فيها، وهو مَعْرِفَةُ اللهِ، لا بُدَّ[١] مِنْ شَرْحِ أحْكامِ العَقْلِ (أي ما يُثْبِتُهُ العَقْلُ أو يَنْفِيهِ)، مِمّا يَسْتَقِلُّ العَقْلُ بِمَعْرِفَتِهِ (أيْ يَعْرِفُهُ بالاسْتِقْلالِ، أيْ مِنْ غَيْرِ تَكْرارٍ وتَجْرِبَةٍ، ولا وَضْعِ واضِعٍ)، وذلك كَيْ يَفْهَمَ القارِئُ مَعْنَى قَوْلِنا هذا يَجِبُ عَقْلاً، ولا يَخْلِطَهُ بالواجِبِ الشَّرْعِيِّ، ويَفْهَمَ مَعْنَى قَولِنا هذا يَسْتَحِيلُ عَقْلاً، ولا يَخْلِطَهُ بالمُسْتَحِيلِ عادَةً، ومَعْنَى قَوْلِنا هذا يَجُوزُ عَقْلاً، ولا يَخْلِطَهُ بالجَائِزِ في الشَّرْعِ.

أَقْسَامُ الأَحْكَامِ: عَادِيٌّ وشَرْعِيٌّ وعَقْلِيٌّ

[٥٧] أيْ أنَّ الأحْكامَ المُعْتَبَرَةَ تَنْقَسِمُ باعْتِبارِ مَصادِرِها إلى ثَلاثَةِ أقْسامٍ: أحْكامٍ عادِيَّةٍ، وأحْكامٍ شَرْعِيَّةٍ، وأحْكامٍ عَقْلِيَّةٍ. والمَقْصُودُ بالأحْكامِ هُنا الأَحْكامُ في الاصْطِلاحِ، وهِيَ ما فِيهِ إثْباتُ أمْرٍ لأمْرٍ أو نَفْيُهُ عنه،

(١) **لا بُدَّ**: أيْ لا مَفَرَّ ولا فِراقَ ولا عِوَضَ.

٥٨. فَـأَوَّلٌ نَـعْـرِفُـهُ بِـالـتَّـجْـرِبَـهْ
فَـكَـرِّرَنْـهَـا إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَـطْـلُـبَـهْ
٥٩. مِـثـالُـهُ الـحُـكْـمُ بِـأَنَّ الـنَّـارَا
لا تُـشْـعِـلُ الـحَـدِيـدَ والأَحْـجَـارَا

فالأحْكامُ العادِيَّةُ تُثْبِتُ أمُورًا وتَنْفِي أمُورًا اعْتِمادًا على العادَةِ والتَّجْرِبَةِ، والأحْكامُ الشَّرْعِيَّةُ تُثْبِتُ أمُورًا وتَنْفِي أمُورًا اعْتِمادًا على أدِلَّةِ الشَّرْعِ، والأحْكامُ العَقْلِيَّةُ تُثْبِتُ أمُورًا وتَنْفِي أمُورًا اعْتِمادًا على العَقْلِ وَحْدَهُ، وفيما يَلِي تَفْصِيلُ ذلك.

الحُكْمُ العَادِيُّ

[٥٨] أيْ أنَّ الحُكْمَ العادِيَّ يُعْرَفُ بالتَّجْرِبَةِ والتَّكْرارِ، فَمَعْلُوماتُنا الَّتِي تَوَصَّلْنا إِلَيْها مِنْ خِلالِ التَّجارِبِ والتَّكْرارِ والعادَةِ، تُعَدُّ مِنْ فِئَةِ الأَحْكامِ العادِيَّةِ، ومِثالُهُ في البَيْتِ التالِي.

[٥٩] أَيْ أَنَّ مِنْ أمْثِلَةِ الحُكْمِ العادِيِّ حُكْمَنا بِأَنَّ النارَ العادِيَّةَ (كالتي نَسْتَعْمِلُها في الطَّبْخِ) لا تُشْعِلُ الحَدِيدَ والحَجَرَ، كما تُشْعِلُ الخَشَبَ. فالخَشَبُ يَضْطَرِمُ (أيْ تَشْتَعِلُ فيه النارُ) إذا لامَسَتْهُ النارُ العادِيَّةُ مُدَّةً يَسِيرَةً، وأمّا الحَدِيدُ والحَجَرُ فَلا. وهذا مِمّا عَرَفْنَاهُ بالتَّجْرِبَةِ والتَّكْرارِ، فهُوَ أمْرٌ جَرَتْ به العادَةُ في هذه الدُّنْيا[1].

(١) أَلْفِتُ نَظَرَ القارِئِ الكَرِيمِ إِلى أَنَّ ما يُعْرَفُ في عَصْرِنا بِالعُلُومِ التَّجْرِيبِيَّةِ يَقَعُ تَحْتَ هذا النَّوْعِ مِنَ الأَحْكامِ، أَيْ فِئَةِ الأَحْكامِ العادِيَّةِ، لأنَّ مَدارَهُ عَلَى اسْتِنْباطِ الأَحْكامِ العادِيَّةِ مِنْ خِلالِ التَّجارِبِ والتَّكْرارِ والعادَةِ؛ والعَجِيبُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ =

٦٠. وفـي الَّـذِي يَـلِـيـهِ فـالـشَّـرْعُ الأَسَـاسْ
كـالـنَّـقْـلِ والإِجْـمَـاعِ أَيْـضًـا والـقِـيـاسْ
٦١. كَحُكْمِنَا في الصَّوْمِ في شَهْرِ الصِّيامْ
بِــــأَنَّــــهُ أَوْجَــــبَــــهُ رَبُّ الأَنَــــامْ

الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ

[٦٠] أيْ أنَّ الحُكْمَ الشَّرْعِيَّ يُعْرَفُ بِأَدِلَّةِ الشَّرْعِ، وهي القُرْآنُ والحَدِيثُ والإجْماعُ والقِياسُ، فمِنْها يَسْتَنْبِطُهُ المُجْتَهِدُ، وهُو مَنْ كانَ مُسْتَوْفِيًا لِشُرُوطِ الاجْتِهادِ، أيْ قادِرًا ومُؤَهَّلاً لِبَذْلِ الوُسْعِ في مَعْرِفَةِ أحْكامِ الشَّرْعِ بِالنَّظَرِ في أَدِلَّتِهِ بِدُونِ تَقْلِيدِ غَيْرِهِ. والأحْكامُ الشَّرْعِيَّةُ تُبَيِّنُها كُتُبُ الفِقْهِ.

[٦١] أيْ أنَّ مِنْ أمْثِلَةِ الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ حُكْمُنا بِأنَّ صَوْمَ رَمَضانَ واجِبٌ شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ غَيْرِ المَعْذُورِينَ، أيْ أنَّ فاعِلَهُ مِنْهُمْ يُثابُ على فِعْلِهِ، وتارِكَهُ مِنْهُمْ يَسْتَحِقُّ العِقابَ على تَرْكِهِ. فهذا مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَدِلَّةُ الشَّرْعِ.

= عَصْرِنا يُبالِغُونَ في تَعْظِيمِ هَذِهِ العُلُومِ إِلى حَدِّ اعْتِبارِها المَصْدَرَ المَوْثُوقَ الوَحِيدَ لِلْمَعْلُوماتِ، والاسْتِخْفافِ بِما سِواها، وهذا سَفَهٌ حَمَلَهُمْ عَلَيْهِ جَهْلُهُمْ بِتَنَوُّعِ مَصادِرِ العِلْمِ اليَقِينِيِّ لِلْخَلْقِ، وانْبِهارُهُمْ بِالإِنْجازاتِ الكَبِيرَةِ لِثَوْرَةِ العُلُومِ الكَوْنِيَّةِ والثَّوْرَةِ التِّكْنُولُوجِيَّةِ في الغَرْبِ، وقَدْ أَعْجَبَ ذلِكَ أَعْداءَ الإِسْلامِ، فَهُمْ يُحاوِلُونَ تَكْرِيسَهُ، إِمْعانًا مِنْهُمْ في إِبْعادِ النَّاسِ عَنْ تعالِيمِ الدِّينِ الحَقِّ.

٦٢. والثَّالِثُ المَقْصُودُ في ذا الفَصْلِ وَهْوَ الَّذِي نَعْرِفُهُ بِالعَقْلِ

الحُكْمُ العَقْلِيُّ

[٦٢] أيْ أَنَّ الحُكْمَ العَقْلِيَّ، وهو الذي نُظِم هذا الفَصْلُ مِنْ قَصِيدَةِ «رَفْعِ التَبِّ» لِبَيانِهِ، هُوَ ما نَعْرِفُهُ بِمُجَرَّدِ العَقْلِ، دُونَ حاجَةٍ إلى تَجْرِبَةٍ أو غَيْرِها. والحُكْمُ العَقْلِيُّ إِمّا نَظَرِيٌّ، يَعْرِفُهُ العاقِلُ بالاسْتِدْلالِ العَقْلِيِّ (أيْ بالنَّظَرِ والتَّفْكِيرِ والتَّأَمُّلِ، ولِهذا يُسَمَّى نَظَرِيًّا)، وإمّا ضَرُورِيٌّ، يَعْرِفُهُ العاقِلُ بِبَدِيهَةِ العَقْلِ (أيْ بِضَرُورَةِ العَقْلِ دُونَ حاجَةٍ إلى اسْتِدْلالٍ، ولِهَذا يُسَمَّى ضَرُورِيًّا). فمِنَ الأُمُورِ ما يَسْتَقِلُّ العَقْلُ بِمَعْرِفَتِه (أيْ أَنَّهُ يُمْكِنُنا أَنْ نَعْرِفَه ونَحْكُمَ عليه بالعَقْلِ وَحْدَهُ دُونَ حاجَةٍ إلى غَيْرِهِ)، وهو الحُكْمُ العَقْلِيُّ كما تَقَدَّمَ؛ ومِنَ الأُمُورِ ما لا نَعْرِفُهُ بِمُجَرَّدِ اسْتِعْمَالِ العَقْلِ، وهِيَ الأَحْكَامُ العَادِيَّةُ والأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، فلا بُدَّ فِي الأَحْكامِ الشَّرْعِيَّةِ (كَالحُكْمِ بوُجُودِ الجَنَّةِ والنَّارِ) مِنْ نَحْوِ النَّقْلِ (أَيِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والحَدِيثِ الشَّرِيفِ)؛ ولا بُدَّ في الأَحْكامِ العَادِيَّةِ مِنَ التَّكْرارِ والتَّجْرِبَةِ.

فَائِدَةٌ: قِيمَةُ العَقْلِ في الإِسْلامِ

تَجْدُرُ الإشارَةُ إلى أنَّ الإسْلامَ جَعَلَ لِلْعَقْلِ مَنْزِلَةً واعْتِبارًا، فَتَكَرَّرَ ذِكْرُهُ والحَثُّ على اسْتِعْمالِهِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ ولا يَجُوزُ إهْدارُ قِيمَةِ العَقْلِ (كما يَفْعَلُ أَحْبارُ النَّصارَى وحاخاماتُ اليَهُودِ وغَيْرُهُمْ مِنَ الكُفّارِ بِسَبَبِ مُنَاقَضَةِ عَقَائِدِهِمْ لِلْعَقْلِ)، ولا يَجُوزُ تعطِيلُ العَقْلِ، وإنْكارُ صِحَّةِ الاسْتِدْلالِ العَقْلِيِّ، والاسْتِخْفافُ بِالبُرْهانِ العَقْلِيِّ (كما تَفْعَلُ الوَهَّابِيَّةُ خَوفًا على عَقَائِدِهَا المُخالِفَةِ لِلْعَقْلِ)؛ فالعَقْلُ، وكَذَلِكَ الحَواسُّ السَّلِيمَةُ، مِنْ مَصادِرِ العِلْمِ اليَقِينِيِّ المُتَحَقِّقِ لِلْخَلْقِ؛ وإهْدارُ قِيمَةِ العَقْلِ وتعطِيلُهُ مُخالِفٌ لِدِينِ الإسْلامِ، فَهُوَ يُؤَدِّي إلى سَدِّ بابٍ عَرِيضٍ ومَدْخَلٍ

. . . .

وَاسِعٍ طالَما سَلَكَهُ العُلَماءُ لإبْطَالِ عَقَائِدِ الكَفَرَةِ، ويُشَجِّعُ كُلَّ زائِغٍ عَلَى تَحْرِيفِ الكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، ووَصْفِ اللهِ بما يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، ونَقْضِ عُرَى الدِّينِ عُرْوَةً عُرْوَةً[1] كَمَا يَشاءُ، كَمَا يُؤَدِّي التَّمادَي في مُكابَرَةِ العَقْلِ إلى السَّفْسَطَةِ، وهِيَ مَذْهَبٌ كُفْرِيٌّ يُنْكِرُ حَقِيقَةَ وُجُودِ المَوْجُوداتِ. ولْيُعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّهُ لا يَجُوزُ تَفْسِيرُ القُرآنِ والحَدِيثِ إلّا بِمَا يُوَافِقُ العَقْلَ، لأنَّ الشَّرْعَ لا يأتِي إلّا بِمُجَوَّزاتِ العَقْلِ (أيْ بِما يَقْبَلُهُ العَقْلُ)، ولِذَلِكَ تَكَرَّرَ ذِكْرُ ﴿قَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ و﴿أُولِي الأَلْبَابِ﴾ ونَحْوِهَا، في مُحْكَمِ الكِتَابِ.

فَائِدَةٌ: أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ هُمْ مَنْ أَحْسَنَ الاسْتِدْلالَ العَقْلِيَّ ولَيْسَ المُعْتَزِلَةُ والفَلاسِفَةُ

ولَيْسَ صَحِيحًا ما شَاعَ في عَصْرِنَا، ويُلَقَّنُهُ الطَّلَبَةُ في المَدارِسِ، مِنْ أَنَّ المُعْتَزِلَةَ[2] (كَالجَاحِظِ)، والفَلاسِفَةَ قَبْلَهُمْ (كَأَفْلاطُونَ)، هُمْ مَنْ يَعْتَمِدُ عَلى العَقْلِ ويُحْسِنُ الاسْتِدْلالَ بِهِ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ، وإِنَّمَا الصَّحِيحُ أَنَّ أَئِمَّةَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، كَأَبِي حَنِيفَةَ والشَّافِعِيِّ والأَشْعَرِيِّ والماتُرِيدِيِّ، هُمْ مَنْ أَقَامُوا الحُجَجَ العَقْلِيَّةَ عَلَى عَقَائِدِ الإِسْلامِ الدِّينِيَّةِ، وأَلْزَمُوا المُخَالِفِينَ وأَفْحَمُوهُمْ. وأَمَّا المُعْتَزِلَةُ والفَلاسِفَةُ فَقَدْ مَجَّدُوا العَقْلَ وحاوَلُوا تَحْكِيمَهُ، ولكِنْ حُرِمُوا التَّوْفِيقَ، فَزَاغُوا وأَزَاغُوا، وخَالَفُوا العَقْلَ الَّذِي مَجَّدُوهُ، فَرَدَّ عَلَيْهِمْ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وأَظْهَرُوا ضَلالَهُمْ، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ.

---

(١) **العُرْوَةُ**: ما يُسْتَمْسَكُ بِهِ ويُعْتَصَمُ (عَلَى سَبِيلِ المَجازِ).

(٢) **المُعْتَزِلَةُ**: طَائِفَةٌ ضَالَّةٌ مُنْحَرِفَةٌ في المُعْتَقَدِ، تُعْرَفُ أَيْضًا بِالقَدَرِيَّةِ، بَعْضُهُمْ وَصَلَ إلى حَدِّ الكُفْرِ، وهِيَ فِرْقَةٌ بَادَتْ، ولكِنْ يُحَاوِلُ بَعْضُ الضَّالِينَ اليَوْمَ إِحْيَاءَهَا.

٦٣. كَحُكْمِ أَنَّ نِصْفَ خُمْسِ العَشَرَهْ
أَصَابَ مَنْ في وَاحِدٍ قَدْ حَصَرَهْ
٦٤. وأَنَّ جُزْءَ الْجِسْمِ حَتْمًا أَصْغَرُ
مِنْ كُلِّهِ بَدِيهَةً لا أَكْبَرُ
٦٥. وأَنَّ كُلَّ مُحْدَثٍ لا بُدَّ لَمْ
يُوجَدْ بِدُونِ مُحْدِثٍ مِنَ العَدَمْ

أَمْثِلَةٌ عَلَى الأَحْكَامِ العَقْلِيَّةِ النَّظَرِيَّةِ والضَّرُورِيَّةِ

[٦٣] أيْ أنَّ مِنْ أمْثِلَةِ الحُكْمِ العَقْلِيِّ (النَّظَرِيِّ): حُكْمَنا بِأنَّ نِصْفَ خُمْسِ العَشَرَةِ: هُوَ وَاحِدٌ دائِمًا، مَهْما كانَ المَعْدُودُ، وهذا يَعْرِفُهُ العاقِلُ بِشَيْءٍ مِنَ النَّظَرِ الفِكْرِيِّ والتَّأَمُّلِ؛ وتُعْتَبَرُ بَراهِينُ عُلُومِ الرِّياضِيَّاتِ (كَالجَبْرِ والهَنْدَسَةِ) مِنْ هذا القَبِيلِ، لأَنَّها مِمَّا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ والاسْتِدْلالِ العَقْلِيِّ.

[٦٤] أَيْ أنَّ مِنْ أمْثِلَةِ الحُكْمِ العَقْلِيِّ (الضَّرُورِيِّ): حُكْمَنا بأنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ أصْغَرُ مِنْ كُلِّهِ، مَهْما كانَ هذا الشَّيْءُ، وهذا مِمَّا يَعْرِفُهُ العاقِلُ بَدِيهَةً، أيْ بِدُونِ طُولِ تَفْكِيرٍ وتَأَمُّلٍ.

[٦٥] أَيْ أنَّ مِنْ أمْثِلَةِ الحُكْمِ العَقْلِيِّ (النَّظَرِيِّ): حُكْمَنا بِأنَّ كُلَّ مُحْدَثٍ (بِفَتْحِ الدَّالِ أيْ ما حَدَثَ بَعْدَ أنْ لم يَكُنْ، وهوَ كُلُّ ما كان لِوُجُودِهِ بِدايَةٌ) يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ دَخَلَ في الوُجُودِ (أيْ أَنْ يَكُونَ صارَ مَوْجُودًا بَعْدَ أنْ لم يَكُنْ مَوْجُودًا) بِدُونِ مُحْدِثٍ (بِكَسْرِ الدَّالِ، أيْ خالِقٍ مُوجِدٍ مُكَوِّنٍ، خَلَقَهُ أيْ أبْرَزَهُ مِنَ العَدَمِ إلى الوُجُودِ، وأَوْجَدَهُ وكَوَّنَهُ بَعْدَ أنْ لم يَكُنْ مَوْجُودًا)، وهذا يَعْرِفُهُ العاقِلُ بالبُرْهانِ والاسْتِدْلالِ العَقْلِيِّ، كما هو مُفَصَّلٌ في مُطَوَّلاتِ كُتُبِ العَقِيدَةِ الإسْلامِيَّةِ.

٦٦. إِذْ يَسْتَحِيلُ الفِعْلُ دُونَ فاعِلِ
فَعَلَهُ في حُكْمِ كُلِّ عاقِلِ
٦٧. فإن تُرِدْ تَحْدِيدَ أَحْكامِ العُقُولْ
فَواجِبٌ وجائِزٌ ومُسْتَحِيلْ
٦٨. فَواجِبٌ لم يُتَصَوَّرْ عَدَمُهْ
في العَقْلِ فَافْهَمْ فَالفَتَى مَنْ يَفْهَمُهْ

---

[٦٦] أَيْ أَنَّهُ لا بُدَّ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ مِنْ خالِقٍ خَلَقَهُ، كَما بَيَّنَ البَيْتُ السَّابِقُ، لأنَّ العَقْلَ يَقْضِي ويَحْكُمُ بأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ حُصُولُ الفِعْلِ بِلا فاعِلٍ، فَلا بُدَّ لِلضَّرْبِ مَثَلاً مِنْ ضَارِبٍ، فهذا مِمّا يُقِرُّ بِهِ كُلُّ عاقِلٍ، فالعَقْلُ لا يَقْبَلُ نِسْبَةَ الفِعْلِ إلى مَعْدُومٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ.

أَقْسَامُ الحُكْمِ العَقْلِيِّ: وَاجِبٌ ومُسْتَحِيلٌ وجَائِزٌ

[٦٧] أيْ أنَّ الحُكْمَ العَقْليَّ يَنْقَسِمُ إلى ثَلاثَةِ أقْسامٍ: الواجِبِ العَقْلِيِّ، والجائِزِ العَقْلِيِّ، والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيِّ؛ فالعَقْلُ يَحْكُمُ على أيِّ مَذْكُورٍ، إمّا بِالوُجُوبِ عَقْلاً، أوِ الاسْتِحالةِ عَقْلاً، أوِ الجَوازِ عَقْلاً (وكُلٌّ مِنْ هذه الأقْسامِ الثَّلاثَةِ يَنْقَسِمُ إلى نَوْعَينِ: نَظَرِيٍّ، يُعْرَفُ بِشَيْءٍ مِنَ النَّظَرِ الفِكْرِيِّ والتَّأَمُّلِ، وضَرُورِيٍّ، يُعْرَفُ بَدِيهَةً ولا يَحْتاجُ إلى أيِّ جُهْدٍ فِكْرِيٍّ في إدْراكِهِ).

الوَاجِبُ العَقْلِيُّ

[٦٨] أيْ أنَّ الواجِبَ العَقْلِيَّ هوَ ما لا يُتَصَوَّرُ في العَقْلِ عَدَمُهُ (أيْ لا يَقْبَلُ العَقْلُ عَدَمَهُ)، كَوُجُوبِ كَوْنِ الجِسْمِ إِمَّا مُتَحَرِّكًا أَوْ ساكِنًا، فالعَقْلُ

٦٩. والـمُـسْـتَـحِـيـلُ عَـكْـسُـهُ فـي الـعَـقْـلِ
والـجـائِـزُ الـمُـمْـكِـنُ عِـنْـدَ الـكُـلِّ
٧٠. أَيْ أَنَّـهُ يَـصِـحُّ عَـقْـلاً أَنْ يَـتِـمْ
وُجُـودُهُ وتـارَةً أَنْ يَـنْـعَـدِمْ

يُوجِبُ أنْ يَكُونَ الجِسْمُ إمّا مُتَحَرِّكًا أو ساكِنًا في أيِّ وَقْتٍ، لأنَّ العَقْلَ لا يَتَصَوَّرُ جِسْمًا خالِيًا عَنِ الحَرَكَةِ والسُّكُونِ في وَقْتٍ واحِدٍ، فَهُوَ لا يَقْبَلُ بِذلِكَ.

المُسْتَحِيلُ العَقْلِيُّ

[٦٩] أيْ أنَّ المُسْتَحِيلَ العَقْلِيَّ هُوَ ما لا يُتَصَوَّرُ في العَقْلِ وُجُودُهُ (أيْ لا يَقْبَلُ العَقْلُ وُجُودَهُ)، كَدُخُولِ الجِسْمِ في جِسْمٍ آخَرَ هو أصْغَرُ مِنْهُ حَجْمًا دُونَ أنْ يَتَّسِعَ الصَّغِيرُ ويَكْبَرَ في الحَجْمِ، أو يَتَضاءَلَ الكَبِيرُ ويَصْغُرَ في الحَجْمِ، فالمُسْتَحِيلُ العَقْلِيُّ عَكْسُ الواجِبِ العَقْلِيِّ المَذْكُورِ في البَيْتِ السَّابِقِ. وأما الجائزُ العَقْلِيُّ فَيُسَمَّى أيْضًا المُمْكِنَ العَقْلِيَّ عِنْدَ كُلِّ العُلَماءِ، وتَعْرِيفُهُ في البَيْتِ التّالِي.

الجَائِزُ العَقْلِيُّ

[٧٠] أيْ أنَّ الجائزَ العَقْلِيَّ، هو ما يَتَصَوَّرُ العَقْلُ وُجُودَهُ تارَةً وعَدَمَهُ تارَةً أُخْرَى (أيْ أنَّ العَقْلَ يَقْبَلُ أنْ يَكُونَ الجائزُ العَقْلِيُّ مَوْجُودًا في وَقْتٍ، ومَعْدُومًا غَيْرَ مَوْجُودٍ في وَقْتٍ آخَرَ)؛ كالحَرَكَةِ في الجِسْمِ، فالعَقْلُ يَقْبَلُ أنْ تُوجَدَ تارَةً وتَنْعَدِمَ تارَةً أُخْرَى.

٧١. فَالـوَاجِـبُ الـعَـقْـلِـيُّ غَـيْـرُ الـشَّـرْعِـي
أَيْ فَــرْضِ شَــرْعٍ وهْـوَ عَـكْـسُ الـمَـنْـعِ
٧٢. وجـائـزاتُ الـعَـقْـلِ لَـيْـسَـتْ قَـطْـعَـا
مــا جَــازَ شَــرْعًــا أَيْ يُــبَــاحُ شَــرْعَــا

تَنْبِيهَاتٌ

الواجِبُ العَقْلِيُّ غَيْرُ الوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ

[٧١] **غَيْرُ الشَّرْعِي**: أَيْ غَيْرُ الواجِبِ الشَّرْعِيِّ؛ **فَرْضُ شَرْعٍ**: أَيِ الفَرْضُ الشَّرْعِيُّ؛ **عَكْسُ المَنْعِ**: أَيْ أَنَّ الفَرْضَ الشَّرْعِيَّ عَكْسُ المَمْنُوعِ شَرْعًا، أَيْ عَكْسُ الحَرامِ شَرْعًا.

فَمَعْنَى البَيْتِ أَنَّ الواجِبَ العَقْلِيَّ يَنْبَغِي أنْ لا يَلْتَبِسَ أو يَخْتَلِطَ بالواجِبِ الشَّرْعِيِّ (أيِ الفَرْضِ الشَّرْعِيِّ، الذِي هو عَكْسُ المَمْنُوعِ أيْ عَكْسُ الحَرامِ)[١] لأَنَّهُما أمْرانِ مُتَغايِرانِ، وحُكْمانِ مُخْتَلِفانِ، ومُصْطَلَحانِ مُتَباعِدانِ تَمامًا؛ فالواجِبُ عَقْلاً هُو ما لا يَقْبَلُ العَقْلُ عَدَمَهُ، فَهُوَ غَيْرُ الواجِبِ شَرْعًا (الذي فَرَضَ اللهُ على المُكَلَّفِ فِعْلَهُ، والذي يُثابُ فاعِلُهُ ويُعاقَبُ تارِكُهُ، أَيْ يَسْتَحِقُّ تارِكُهُ العِقابَ). والواجِبُ الشَّرْعِيُّ يُعْرَفُ بِأَدِلَّةِ الشَّرْعِ، وأَمَّا الواجِبُ العَقْلِيُّ فَالعَقْلُ وَحْدَهُ يَكْفِي لِمَعْرِفَتِهِ، كما تَقَدَّمَ.

الجَائِزُ العَقْلِيُّ غَيْرُ الجَائِزِ الشَّرْعِيِّ

[٧٢] أيْ أنَّ الجائزَ العَقْلِيَّ هُوَ غَيْرُ الجائزِ شَرْعًا، فالجائزُ شَرْعًا هُوَ

---

(١) **تَنْبِيهٌ**: جَرَى النَّاظِمُ في اسْتِخْدامِ مُصْطَلَحِ «الواجِبِ الشَّرْعِيِّ» و«الفَرْضِ الشَّرْعِيِّ» عَلَى اصْطِلاحِ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ؛ فَعِنْدَهُمْ، في غَيْرِ بابِ الحَجِّ، الواجِبُ الشَّرْعِيُّ هُوَ الفَرْضُ الشَّرْعِيُّ نَفْسُهُ، لا فَرْقَ بَيْنَهُما؛ أَمَّا السَّادَةُ الحَنَفِيَّةُ فالواجِبُ الشَّرْعِيُّ في اصْطِلاحِهِمْ غَيْرُ الفَرْضِ الشَّرْعِيِّ، فِي جَمِيعِ أَبْوابِ الفِقْهِ.

٧٣. ومُسْتَحِيلُ العَقْلِ لَيْسَ العَادِي
كَزِئْبَقٍ مِلْءَ المُحِيطِ الهَادِي

المُباحُ (الذي لا يُثابُ فاعِلُهُ ولا يُعاقَبُ تارِكُهُ، ويُعْرَفُ بِأَدِلَّةِ الشَّرْعِ كَمَا تَقَدَّمَ)، وأمّا الجائزُ العَقْلِيُّ فهو ما يَقْبَلُ العَقْلُ وُجُودَهُ تارَةً وعَدَمَهُ تارَةً أُخْرَى، كَما تَقَدَّمَ.

المُسْتَحِيلُ العَقْلِيُّ غَيْرُ المُسْتَحِيلِ العَادِيِّ

[٧٣] أيْ أنَّ المُسْتَحِيلَ العَقْلِيَّ هُوَ غَيْرُ المُسْتَحِيلِ عادَةً، فالثاني، أَيِ المُسْتَحِيلُ في العادَةِ، هو ما يُسْتَبْعَدُ حُصُولُهُ بِحَسَبِ التَّجْرِبَةِ والتَّكْرارِ والعادَةِ، كَوُجُودِ بَحْرٍ مِنَ الزِّئْبَقِ بِحَجْمِ المُحِيطِ الهادِي (وهُوَ أَكْبَرُ البِحارِ المَعْرُوفَةِ على سَطْحِ الأَرْضِ). وأَمَّا الأَوَّلُ، أَيِ المُسْتَحِيلُ العَقْلِيُّ، فهو لا يَقْبَلُ الوُجُودَ أَصْلاً، أَيْ أَنَّ العَقْلَ لا يَقْبَلُ وُجُودَهُ أَصْلاً، ولَيْسَ فَقَطْ مِنْ حَيْثُ العادَةُ[١]. فَوُجُودُ بَحْرٍ مِنَ الزِّئْبَقِ مُسْتَحِيلٌ في العادَةِ، لكِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ في العَقْلِ، بَلْ هو جائِزٌ في العَقْلِ، أيْ أَنَّهُ يَصِحُّ في العَقْلِ أنْ يُوجَدَ، وإنْ كانَ مُسْتَبْعَدًا حُدُوثُهُ، مِنْ حُيْثُ العادَةُ، مَنْفِيًّا وُجُودُهُ، بِناءً على الخِبْرَةِ والتَّجْرِبَةِ.

والزِّئْبَقُ: عُنْصُرٌ كِيماوِيٌّ مِنَ الفِلِزّاتِ المَعْدِنِيَّةِ، كالحَدِيدِ، ولكِنْ مِنْ

(١) وبما أَنَّ المُسْتَحِيلَ عَقْلاً لا يَقْبَلُ الوُجُودَ أَصْلاً، فَإِنَّ قُدْرَةَ اللهِ لا تَتَعَلَّقُ بِهِ، أَيْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ وَظِيفَتِها، ولِذلِكَ لا يُقالُ إِنَّ اللهَ عاجِزٌ عَنْهُ، كما لا يُقالُ إِنَّ اللهَ قادِرٌ عَلَيْهِ، ولا يُقالُ إِنَّهُ تَعالَى غَيْرُ قادِرٍ عَلَيْهِ، ولِمَزِيدٍ مِنَ التَّفْصِيلِ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ انْظُرْ **فَائِدَةٌ: القُدْرَةُ تَتَعلَّقُ بِجَمِيعِ المُمْكِنَاتِ عَقْلاً ولا تَتَعَلَّقُ بِالوَاجِبِ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيَّيْنِ** في الصَّفْحَةِ ٢٢٧. وأَمَّا المُسْتَحِيلُ العادِيُّ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ الوُجُودَ عَقْلاً، وإِنْ جَرَتِ العادَةُ بِعَدَمِ حُصُولِهِ بَتاتًا، ولِذلِكَ فَإِنَّ قُدْرَةَ اللهِ تَتَعَلَّقُ بِهِ، فَيَجُوزُ في العَقْلِ أَنْ يَخْلُقَهُ اللهُ، ويَخْرِقَ العادَةَ.

. . . .

خَصائِصِهِ المَمَيَّزَةِ أنَّهُ يُوجَدُ سائِلاً في الظُّرُوفِ الطَّبِيعِيَّةِ العادِيَّةِ، كَحَرارَةِ الغُرْفَةِ. وقَدْ ضَرَبَ النَّاظِمُ بَحْرَ الزِّئْبَقِ مَثَلاً لِلْمُسْتَحِيلِ العَادِيِّ، لأَنَّ الزِّئْبَقَ مادَّةٌ سائِلَةٌ قَلِيلَةُ الوُجُودِ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ لِلْماءِ، بِناءً عَلَى التَّجْرِبَةِ والتَّكْرارِ والعادَةِ، فَلا يُوجَدُ مِنْهُ في الأَرْضِ، حَسَبَ خِبْرَتِنا، كَمِّيَّةٌ مُجْتَمِعَةٌ تَكْفِي لِتَكُونَ بَحْرًا، وذَكَرَ النَّاظِمُ المُحِيطَ الهادِي زِيادَةً في تَوْضِيحِ استِبْعادِهِ، ولَكِنْ لا يَسْتَحِيلُ عَقْلاً أَنْ يَخْلُقَ اللهُ مِنْهُ ما يَمْلأُ بَحْرًا، بِحَجْمِ المُحِيطِ الهادِي، وأَكْبَرَ.

ومِنْ أَمْثِلَةِ المُسْتَحِيلِ العادِيِّ أَيْضًا أَنْ يَرْفَعَ إِنْسانٌ أَلْفَ كِيلُو مِنَ الوَزْنِ، فَالإِنْسانُ لا يَقْوَى عادَةً عَلَى ذَلِكَ، ولَكِنَّهُ لَيْسَ مُسَتَحِيلاً عَقْلاً، فَيُمْكِنُ أَنْ يَخْرِقَ اللهُ هَذِهِ العادَةَ، لِمَنْ شاءَ، فَيَحْمِلَ ذلِكَ الوَزْنَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، كَما وَرَدَ أَنَّهُ حَصَلَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كَرامَةً[1] لَهُ، حِينَ حَمَلَ بابَ حِصْنِ خَيْبَرَ وَحْدَهُ، ولَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذلِكَ عَدَدٌ مِنَ الرِّجالِ مُجْتَمِعِينَ.

(١) **الكَرامَةُ**: أَمْرٌ خارِقٌ لِلْعادَةِ يَظْهَرُ عَلَى يَدِ غَيْرِ الأَنْبِياءِ، مِنْ أَوْلِياءِ اللهِ الصالِحِينَ، مِمَّنْ كَمُلَ اتِّباعُهُ لِنَبِيِّهِ، ومِنْ أَمْثِلَتِهِ ما أَخْبَرَ القُرْآنُ الكَرِيمُ بِحُصُولِهِ لِرَجُلٍ عالِمٍ صالِحٍ مِنْ أَتْباعِ نَبِيِّ اللهِ سُلَيْمانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، حِينَ جاءَ بِعَرْشِ مَلِكَةِ مَمْلَكَةِ سَبَأٍ، ونَقَلَهُ مِنْ مَكانٍ بَعِيدٍ، إلى مَجْلِسِ نَبِيِّ اللهِ سُلَيْمانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، في طَرْفَةِ عَيْنٍ.

أَهَمُّ العُلُومِ

٧٤. أَهَــمُّ مَــا يَــعْــلَــمُ كُــلُّ عَــالِــمِ
مَــعْــرِفَــةُ الــلّــهِ الــعَــلِــيِّ الــرَّاحِــمِ

شَرْحُ فَصْلِ أَهَمِّ العُلُومِ

عِلْمُ التَّوْحِيدِ أَفْضَلُ العُلُومِ عَلَى الإِطْلاقِ

[٧٤] أيْ أنَّ أهَمَّ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ العُلَماءُ، وأفْضَلَ عِلْمٍ يَتَعَلَّمُهُ المُتَعَلِّمُونَ هو مَعْرِفَةُ اللهِ، ويُسَمَّى عِلْمَ التَّوْحِيدِ. ويَشْمَلُ عِلْمُ التَّوْحِيدِ أيْضًا مَعْلُوماتٍ أُخْرَى غيرَ مَعْرِفَةِ اللهِ، كَمَعْرِفَةِ الأَنْبياءِ، ولَيْسَ المَقْصُودُ مِنْ هذهِ القَصِيدَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ بَيانَ جَمِيعِ مَباحِثِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ، بَلْ هِيَ مُخَصَّصَةٌ لِتَعْلِيمِ مَعْرِفَةِ اللهِ فَقَطْ. **العَلِيُّ**: مِنْ أسْماءِ اللهِ، ومَعْناهُ الذِي هو أعْلَى مِنْ كُلِّ ما سِواهُ في القَدْرِ والعَظَمَةِ والشَّرَفِ والمَكانَةِ[١] والشَّأْنِ، ولَيْسَ في المَكانِ والمَوْضِعِ والحَيِّزِ والجِهَةِ والمَوْقِعِ والمَرْكَزِ والمُسْتَقَرِّ، لأنَّهُ سُبْحانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ المَكانِ وما في مَعْناهُ، فالمَكانُ وما في مَعْناهُ مَخْلُوقٌ، وكُلُّ ما يَتَّصِفُ بِهِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ على الخالِقِ، كما سَيَأْتِي لاحِقًا في القَصِيدَةِ (انْظُرِ الأبْياتَ ١٢٥ إلى ١٤٠).

---

(١) **المَكانَةُ**: لَيْسَتْ هُنا بِمَعْنَى المَكانِ والمُسْتَقَرِّ، بَلْ هِيَ بِمَعْنَى المَرْتَبَةِ، أَيِ الرُّتْبَةِ في الشَّرَفِ.

٧٥. فَالعِلْمُ بِالمَعْلُومِ قَطْعًا يَشْرُفُ
وَلَيْسَ مِثْلَ اللّهِ شَيْءٌ يُعْرَفُ

[٧٥] أيْ أنَّ شَرَفَ العِلْمِ وأهِمِّيَّتَهُ، بِشَرَفِ المَعْلُومِ وأهِمِّيَّتِهِ، ولَمّا كانَ اللهُ أَشْرَفَ مَعْلُومٍ (أيْ أَعْلَى قَدْرًا وأَعْظَمَ شَأْنًا وأَرْفَعَ مَنْزِلَةً مِنْ أَيِّ مَعْلُومٍ غَيْرِهُ)، ولَمّا كانَ عِلْمُ التَّوْحِيدِ بِهِ يُعْرَفُ اللهُ تَعالى، كانَ أَشْرَفَ العُلُومِ وأهَمَّها على الإطْلاقِ، لأنَّهُ لا يُوجَدُ مَوْجُودٌ يُساوِي اللهَ تَعالى أوْ يَفُوقُهُ، وبِالتَّالِي فَلا يُوجَدُ عِلْمٌ يُساوِى عِلْمَ التَّوْحِيدِ أوْ يَفُوقُهُ في الشَّرَفِ والأهَمِّيَّةِ والمَرْتَبَةِ.

فَائِدَةٌ: عِلْمُ التَّوْحِيدِ لَهُ أَسْمَاءٌ أُخْرَى

لِيُعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ التَّوْحِيدِ، الَّذِي يُفِيدُ مَعْرِفَةَ الخَالِقِ سُبْحَانَهُ، لَهُ عِدَّةُ أَسْماءٍ، فهو يُسَمَّى أَيْضًا عِلْمَ الكَلامِ (لأَنَّ عُلَمَاءَهُ عُرِفُوا بِالكَلامِ مَعَ المُخَالِفِينَ المُنْحَرِفِينَ لإقامَةِ الحُجَجِ عَلَيْهِمْ وإقْنَاعِهِمْ بِالصَّوَابِ، وقِيلَ لأَنَّ مِنْ أَدَقِّ مَسائِلِهِ ذِكْرُ كَلامِ اللهِ وتَنْزِيهِهِ عَنْ كَلامِ المَخْلُوقِينَ)، ويُسَمَّى أَيْضًا عِلْمَ العَقِيدَةِ الإسْلامِيَّةِ، وعِلْمَ أُصُولِ الدِّينِ، والفِقْهَ الأكْبَرَ.

فَائِدَةٌ: في تَأْكِيدِ أهَمِّيَّةِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ

كَيْفَ يُتْرَكُ العَوامُّ دُونَ تَعْلِيمِهِمْ أُصُولَ الاعْتِقَادِ

ولا يُنْكِرُ أَهَمِّيَّةَ هذا العِلْمِ وفَضْلَهُ على سائِرِ العُلُومِ إلّا جاهِلٌ أو مُكابِرٌ، ولا يَأمُرُ بِتَرْكِ تَعَلُّمِهِ إلّا مُبْتَدِعٌ خَبِيثٌ، إذْ كَيْفَ يَسُوغُ[١] أنْ يَعِيشَ المَرْءُ دُونَ أنْ يَعْرِفَ رَبَّهُ، وكَيْفَ يَصِحُّ أنْ يُتْرَكَ عَوامُّ النَّاسِ يَعْتَقِدُونَ في حَقِّ

(١) **يَسُوغُ**: أَيْ يَجُوزُ ويُباحُ.

. . . .

رَبِّ العالَمِينَ ما يَشاؤُونَ، مِمّا تُمْلِيهِ عَلَيْهِمْ أوْهامُهُمْ، وتُوَسْوِسُ بِهِ شَياطِينُهُمْ، ويَصِلُ إلى أسْماعِهِمْ مِنْ أهْلِ الزَّيْغِ والانْحِرافِ، ويَفْهَمُونَهُ ويَتَبادَرُ إلى أذْهانِهِم، مِمّا تَشابَهَ مِنْ نُصُوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ (أيْ مَا لَمْ تَتَّضِحْ دِلالَتُهُ ولَيْسَ المُرادُ ظاهِرَهُ)، وكَيْفَ يُمْنَعُونَ مِنْ تَعَلُّمِ ما فَهِمَهُ واعْتَقَدَهُ الصَّحابَةُ والسَّلَفُ وسائرُ أهْلِ الحَقِّ، وكَيْفَ يُؤْمَرُونَ بالاقْتِصارِ على تَعَلُّمِ العِباداتِ وتَرْكِ تَعَلُّمِ مَعْرِفَةِ اللهِ، مَعَ أنَّ العِبادَةَ لا تَصِحُّ قَبْلَ مَعْرِفَةِ المَعْبُودِ.

لَمْ يَنْهَ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ عَنْ تَعَلُّمِ العَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ

ولْيُعْلَمْ أَنَّ البَعْضَ تَوَهَّمَ أنَّ عُلَماءَ السَّلَفِ كانوا يَنْهَوْنَ النَّاسَ عَنِ الاشْتِغالِ بِعِلْمِ التَّوْحِيدِ، لأنَّهُ فَهِمَ مِنْ بَعْضِ مَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ تَنْفِيرَ النَّاسِ مِنْ هذا العِلْمِ، وهذا تَوَهُّمٌ مَطْرُودٌ، وفَهْمٌ مَرْدُودٌ، إذْ كَيْفَ يَنْهَى عُلَماءُ السَّلَفِ النَّاسَ عَنْ تَعَلُّمِ عَقائِدِ الإسْلامِ، الَّتِي جاءَ بِها رَسُولُ اللهِ ﷺ، وقامَتِ الأدِلَّةُ العَقْلِيَّةُ الباهِرَةُ على صِحَّتِها، وألَّفَ عُلَماءُ السَّلَفِ والخَلَفِ في بَيانِها ما لا يُحصَى مِنَ المُؤَلَّفاتِ. إنّ كَلامَ السَّلَفِ الذِي فَهِمَ مِنْهُ هَؤُلاءِ المُتَهَوِّرُونَ النَّهْيَ عَنْ تَعَلُّمِ عِلْمِ العَقائِدِ، ومَنْعَ الخَوْضِ فِيهِ، وذَمَّ عِلْمِ الكَلام مُطْلَقًا، والتَّنْفِيرَ مِنْهُ، لا يَعْدُو كَوْنَهُ نَهْيًا عَنْ تَعَلُّمِ عَقائِدِ مَنِ ابْتَدَعَ وضَلَّ عَنْ طَرِيقِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، كَالمُعْتَزِلَةِ والشِّيعَةِ والجَهْمِيَّةِ، وتَنْفِيرًا مِنَ الاسْتِماعِ إلى كَلامِهِمْ، وأمَّا عِلْمُ العَقِيدَةِ على مَذْهَبِ أهْلِ الحَقِّ فَقَدْ ثَبَتَ بالأدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وُجُوبُ تَعَلُّمِ قَدْرٍ مِنْهُ يَصِحُّ بِهِ اعْتِقادُ المَرْءِ، ويُحْفَظُ بِهِ مِنَ الانْحِرافِ مَعَ أَهْلِ الأهْواءِ والبِدَعِ، ولا شَكَّ أنَّ تَعَلُّمَ هذا القَدْرِ المُشارِ إليهِ مِنْ عِلْمِ التَّوْحِيدِ فَرْضُ عَيْنٍ (أيْ أنَّ تَعَلُّمَهُ فَرْضٌ يَتَعَيَّنُ على كُلِّ واحِدٍ مِنَ المُكَلَّفِينَ بِعَيْنِهِ)؛ فكَيْفَ يَنْهَى السّلَفُ عَنْهُ.

. . . .

قَدْ يَكُونُ بَعْضُ السَّلَفِ نَهَى مَنْ لَيْسَ أَهْلاً عَنِ التَّعَمُّقِ في هَذَا العِلْمِ

نَعَمْ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ بَعْضُ السَّلَفِ وغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ مَنَعَ مَنْ لَيْسَ ذَا قَرِيحَةٍ قَوِيَّةٍ مِنَ التَّعَمُّقِ في عِلْمِ الكَلامِ، خَوْفًا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَزْلَقَ ويَزِلَّ لِسُوءِ فَهْمِهِ وضَعْفِ قُدْرَتِهِ العَقْلِيَّةِ، أو لِعَدَمِ تَحْصِيلِهِ مَا يُؤَهِّلُهُ لِلدُّخُولِ في تَفَاصِيلِهِ، ولَكِنَّ هذَا لا يَعْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ أَمْثَالَ هَذَا عَنْ تَعَلُّمِ القَدْرِ الَّذِي تَصِحُّ بِهِ العَقِيدَةُ، مِنْ هذا العِلْمِ، وإنما يَعْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْمُرُونَهُ بالاقْتِصَارِ عَلَى الضَّرُورِيِّ مِنْ عِلْمِ العَقِيدَةِ الإسْلامِيَّةِ، وتَرْكِ التَّوَسُّع. فَالعَامِّيُّ السّاذَجُ[١] وغَيْرُ المُتَمَكِّنِ، وكُلُّ مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ، لا يُنْصَحُ بِالتَّعَمُّقِ في هَذَا العِلْمِ، فَالعِلَّةُ في الشَّخْصِ نَفْسِهِ، ولَيْسَ في عِلْمِ الكَلامِ الصَّحِيحِ.

التَّعَمُّقُ في هَذَا العِلْمِ لِذِي الأَهْلِيَّةِ مَمْدُوحٌ

وأَمَّا التَّعَمُّقُ في هذا العِلْمِ، لِذِي القَرِيحَةِ[٢] القَوِيَّةِ، والأَهْلِيَّةِ العِلْمِيَّةِ، لِيُصْبِحَ قادِرًا على تَعْلِيمِهِ، وإقامَةِ الحُجَجِ على المُخالِفِينَ مِنْ أَهْلِ الأَهْواءِ والبِدَعِ، وإِزَالَةِ شُبَهِهِمْ، فَلَيْسَ أمْرًا مَذْمُومًا بَتاتًا، بَلْ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الطَّاعاتِ، وأَفْضَلِ القُرُباتِ، وأَهَمِّ المُهِمّاتِ، وهو مِنْ فُرُوضُ الكِفاياتِ (أيْ أَنَّهُ إذا تَعَلَّمَهُ عَدَدٌ كَافٍ مِنَ المُسْلِمينَ سَقَطَ وُجُوبُ تَعَلُّمِهِ عَنِ الباقِينَ، وإلّا أثِمَ جَمِيعُ مَنْ قَدرَ وقَصَّرَ)، فَلا بُدَّ أنْ يُوجَدَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ عَدَدٌ كَافٍ مِنْ عُلَماءِ التَّوْحِيدِ الذِينَ يُدافِعُونَ عَنْ عَقائِدِ الإسْلامِ، ويَنْشُرُونَها بَيْنَ النَّاسِ، فَكَيْفَ يُتْرَكُ دِينُ الحَقِّ فَرِيسَةً سائِغَةً لِلذِّئابِ تَتَلاعَبُ بِهِ وتُحَرِّفُهُ وتُشَوِّهُهُ في أذْهانِ العَوامِّ كَما تَشاءُ.

---

(١) **السَّاذَجُ**: أَي البَسِيطُ الّذِي لا يَقْوَى عَلَى فَهْمِ الأُمُورِ المُعَقَّدَةِ أَوِ العَمِيقَةِ.

(٢) **القَرِيحَةُ**: المَقْصُودُ هُنا القُدْرَةُ العَقْلِيَّةُ.

. . . .

لَيْسَ هَذَا العِلْمُ هُوَ التَّفَكُّرَ في ذاتِ اللهِ الَّذِي نُهِينَا عَنْهُ

هذا، ولَيْسَ تَعَلُّمُ مَسائِلِ هذا العِلْم مِنْ قَبِيلِ التَّفَكُّرِ في ذاتِ اللهِ الذِي ورَدَ النَّهْيُ عَنْهُ، فالنَّهْيُ وَرَدَ عَنِ التَّفَكُّرِ بقَصْدِ إدْراكِ حَقِيقَةِ اللهِ والإحاطَةِ بِهِ عِلْمًا؛ لأنَّهُ يَسْتَحِيلُ أنْ يَعْرِفَ حَقِيقَةَ اللهِ إلّا اللهُ؛ ولَيْسَ هذا مَقْصُودَ عِلْمِ التَّوْحِيدِ، بَلْ مَقْصُودُهُ مَعْرِفَةُ اللهِ كَما يَصِحُّ أنْ يَعْرِفَ المَخْلُوقُ رَبَّهُ، وكَما يَأْمُرُ الشَّرْعُ، ويُؤَيِّدُهُ العَقْلُ.

التَّمَكُّنُ في هَذَا العِلْمِ مَنْشَأُ كُلِّ خَيْرٍ

ولْيُعْلَمْ أيْضًا أنَّ التَّمَكُّنَ في عِلْمِ التَّوْحِيدِ مَنْشَأُ كُلِّ خَيْرٍ، فَبِهِ تَصْفُو النَّفْسُ، ويَتَهَذَّبُ الخُلُقُ، ويَقْوَى التَّوَكُّلُ، ويَحْصُلُ الزُّهْدُ، ويَسْمُو العَبْدُ، وتَعْلُو الهِمَّةُ، وتَزِيدُ الطّاعَةُ، وتَتَحَقَّقُ التَّقْوَى، ويَنْتَشِرُ الوِئامُ[١]، ويَعُمُّ العَدْلُ، ولِبَيانِ كَيْفَ ذلكِ وشَرْحِهِ مَجالٌ غَيْرُ هذا المُخْتَصَرِ.

فَائِدَةٌ: الوَهَّابِيَّةُ تُبَالِغُ في النَّهْيِ عَنْ عِلْمِ الكَلامِ خَوفًا عَلَى مَذْهَبِهِمْ

ولْيُعْلَمْ أنَّ حَشْوِيَّةَ العَصْرِ، أيِ الوَهّابِيَّةَ ومَنْ لَفَّ لَفَّهُمْ، يُبالِغُونَ في النَّهْيِ عَنِ الاشْتِغالِ بِهذا العِلْمِ، لأنَّ الذِي يَتَعَلَّمُهُ ويَفْهَمُ أُصُولَهُ يَنْكَشِفُ لَهُ أنَّ مَذْهَبَهُمْ مِنْ أبْطَلِ المَذاهِبِ، وأبْعَدِها عَنِ الإسْلامِ، فمَذْهَبُهُمْ (كما بَيَّنْتُ في مُقَدِّمَةِ النَّظْمِ وشَرْحِها) هُوَ مَذْهَبُ المجُسِّمَةِ الذِينَ يَعْتَقِدُونَ في حَقِّ اللهِ تَعالى الحَجْمَ والجِسْمَ والجِهَةَ والمَكانَ والحَرَكَةَ والسُّكُونَ، وغَيْرَ ذلكَ مِنَ المَفاسِدِ، فنَهْيُهُمُ النَّاسَ عَنْ تَعَلُّمِ هذا العِلْمِ المُهِمِّ الجَلِيلِ ما هو إلّا وَسِيلَةٌ لِحِمايَةِ مَذْهَبِهِمُ الباطِلِ، لِكَيْ لا يَنْكَشِفَ بُطْلانُهُ لِعَوامِّ النَّاسِ.

---

(١) **الوِئامُ**: أيِ التَّوافُقُ في الصُّحْبَةِ والعِشْرَةِ.

٧٦. فَـهْـوَ الَّـذِي قَـدِ اسْـتَـحَـقَّ وَحْـدَهُ
مِـنْ كُـلِّ مَـنْ يَـعْـقِـلُ أَنْ يَـعْـبُـدَهُ
٧٧. وقَـــوْلُ لا إِلٰـــهَ إِلَّا اللهُ
هـذا عَـلَـى إِجْـمـالِـهِ مَـعْـنـاهُ

مَعْنَى «لا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ»: لا يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ

[٧٦] و[٧٧] **العِبادَةُ**: لُغَةً وعُرْفاً هِيَ غايَةُ التَّذَلُّلِ وأقْصَى التَّواضُعِ ونِهايَةُ الانْكِسارِ، فَهِيَ تَجْمَعُ كَمالَ المَحَبَّةِ والطَّاعَةِ والخُضُوعِ والخَوْفِ. واللهُ تَعالى هُوَ الذِي يَسْتَحِقُّ مِنْ كُلِّ ذِي عَقْلٍ أنْ يَعْبُدَهُ وَحْدَهُ دُونَ أيِّ مَوْجُودٍ آخَرَ. فالعِبادَةُ لا تَصِحُّ ولا تَجُوزُ ولا تَحِقُّ لِغَيْرِ اللهِ، فالمَعْبُودُ بِحَقٍّ هو اللهُ تَعالى فَقَطْ، وهذا مَعْنَى شَهادَةِ أنْ لا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، عَلَى سَبِيلِ الإِجْمالِ، فالنَّاطِقُ بِالشَّهادَةِ الأُولَى (أَيْ شَهادَةِ أنْ لا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ)، والتي تُعْرَفُ أَيْضًا بِكَلِمَةِ الإِخْلاصِ، كَأَنَّما يَقُولُ: «أَعْلَمُ وأَعْتَقِدُ وأَعْتَرِفُ أَنَّهُ لا مَعْبُودَ بِحَقٍّ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ». فأعْظَمُ حُقُوقِ اللهِ على عَبِيدِهِ هو تَوْحِيدُهُ تَعالى، وأنْ لا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ. ولا يَسْتَحِقُّ أيُّ مَخْلُوقٍ، وَلَوْ كانَ نَبِيًّا، أنْ نُحِبَّهُ كَمَا نُحِبُّ اللهَ(١)، أوْ نُعَظِّمَهُ كَمَا نُعَظِّمُ اللهَ، فلا يَصِحُّ تَسْوِيَةُ اللهِ بِأَيِّ مَوْجُودٍ آخَرَ، مَهْما عَلا شَأْنُهُ، فَضْلاً عَنْ تَفْضِيلِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.

فَائِدَةٌ: لا تَصِحُّ العِبادَةُ إلّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ المَعْبُودِ فَأَوَّلُ الوَاجِبَاتِ مَعْرِفَةُ اللهِ

ولا تَصِحُّ العِبادَةُ إلّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ المَعْبُودِ؛ فَمَنْ عَبَدَ شَيْئًا تَصَوَّرَهُ بِفِكْرِهِ وتَخَيَّلَهُ بِذِهْنِهِ، وظَنَّهُ هُوَ اللهَ، فَلَيْسَ عابِدًا للهِ، بَلْ هُوَ عابِدٌ لِمَا تَخَيَّلَهُ

---

(١) فَمَحَبَّةُ العَبْدِ للهِ عِبارَةٌ عَنْ مَيْلِ قَلْبِهِ إلى العَمَلِ بما أَمَرَهُ بِهِ، وعِبادَتِهِ دُونَ مَنْ سِواهُ.

. . . .

وتَصَوَّرَهُ، فأَوَّلُ وَاجِبٍ وفَرْضٍ على كُلِّ عاقِلٍ، أنْ يَعْرِفَ اللهَ الذِي خَلَقَهُ، وأنْ يَعْبُدَهُ وَحْدَهُ ولا يُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا. ومَعْرِفَتُهُ تعالى هِيَ أَعْظَمُ العُلُومِ وأشْرَفُها وأَهَمُّها على الإطْلاقِ، كما تَقَدَّمَ، لأَنَّهَا أَعْظَمُ حُقُوقِ اللهِ عَلَى عَبِيدِهِ، ولأَنَّ اللهَ تَعَالَى هُوَ أشْرَفُ المَوْجُوداتِ (أيْ أعلاها قَدْرًا وأعْظَمُها شَأْنًا وأرْفَعُها مَنْزِلَةً).

فَائِدَةٌ: لَيْسَ كُلُّ نِدَاءٍ لِغائِبٍ أَوْ مَيْتٍ ولا اسْتِعَانَةٍ بِمَخْلُوقٍ بِما لَمْ تَجْرِ بِهِ العادَةُ ولا تَبَرُّكٍ بِمَخْلُوقٍ شِرْكًا

ولَيْسَ مُجَرَّدُ النِّدَاءِ لِمَخْلُوقٍ غَائِبٍ أَوْ مَيْتٍ عِبَادَةً لِغَيْرِ اللهِ، ولا مُجَرَّدُ الاسْتِعَانَةِ بِغَيْرِ اللهِ (ولَوْ بِمَا لَمْ تَجْرِ بِهِ العَادَةُ) عِبَادَةً لِغَيْرِ اللهِ، ولا مُجَرَّدُ التَّبَرُّكِ بِمَخْلُوقٍ (كَقَبْرِ نَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ) عِبَادَةً لِغَيْرِ اللهِ، ولا مُجَرَّدُ التَّعْظِيمِ لِنَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ عِبَادَةً لِغَيْرِ اللهِ، فَالمُسْلِمُ إِذَا فَعَلَ أَيًّا مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ، وهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الضَّارَّ والنَّافِعَ عَلَى الحَقِيقَةِ هُوَ اللهُ تَعَالَى لا غَيْرُ، وأَنَّ المُسْتَحِقَّ لِلْعِبَادَةِ هُوَ اللهُ تَعَالَى لا غَيْرُ، وأَنَّ عَظَمَةَ اللهِ لا تُقَارِبُها عَظَمَةُ أَيِّ مَخْلُوقٍ، وأَنَّ اللهَ هُوَ المُؤَثِّرُ عَلَى الحَقِيقَةِ في هذا الكَوْنِ دُونَ مَنْ سِواهُ؛ وأنّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُساوَى بَيْنَ اللهِ وغَيْرِهِ، فلا يَصِيرُ هذا المُسْلِمُ بِفِعْلِهِ ذَلِكَ النِّدَاءَ أَوِ الاسْتِعَانَةَ أَوِ التَّبَرُّكَ أَوِ التَّعْظِيمَ مُشْرِكًا بِاللهِ، كما تَزْعُمُ الوَهّابِيّةُ. فَاحْذَرْ يَا أَخِي مِنَ الغُلُوِّ والتَّسَرُّعِ بِرَمْيِ المُسْلِمِينَ بِالإِشْرَاكِ دُونَ حَقٍّ، كَمَا تَفْعَلُ الوَهَّابِيَّةُ.

فَائِدَةٌ: لَيْسَ كُلُّ دُعَاءٍ عِبَادَةً

كما تَقَدَّمَ، العِبادَةُ لُغَةً وعُرْفاً هِيَ غايَةُ التَّذَلُّلِ وأقْصَى التَّواضُعِ ونِهايَةُ الانْكِسارِ، فَهِيَ تَجْمَعُ كَمالَ المَحَبَّةِ والطَّاعةِ والخُضُوعِ والخَوْفِ. وأمّا

. . . .

الدُّعاءُ لُغَةً فَيَأْتِي بِمَعْنَى العِبادَةِ ويَأْتِي بِغَيْرِ مَعْنَى العِبادَةِ، فَلَيْسَ كُلُّ دُعاءٍ عِبادَةً، فَالفِعْلُ «دَعَا» وتَصْرِيفَاتُهُ تَأْتِي بِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ في اللُّغَةِ وفي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، فمِنْها العِبادَةُ، كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ومِنْها ما لَيْسَ مَعْناهُ العِبادَةَ، كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٦٠].
فَدُعاءُ المُسْلِمِ رَبَّهُ عِبادَةٌ، وأَمّا دُعاؤُهُ غَيْرَ اللهِ فَلا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ العِبادَةِ، فَكَمَا أَنّكَ تَقْرَأُ القُرْآنَ ويَكُونُ ذَلِكَ عِبَادَةً، وتَقْرَأُ قَصِيدَةً شِعْرِيَّةً ولا يَكُونُ ذَلِكَ عِبَادَةً (فَلَيْسَ كُلُّ قِرَاءَةٍ عِبَادَةً)، فَكَذَلِكَ أَنْتَ تَدْعُو اللهَ عِبَادَةً لَهُ، وتَدْعُو غَيْرَهُ لا عَلَى وَجْهِ العِبَادَةِ. وما وَرَدَ في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ مِنْ أَنَّ الدُّعاءَ هُوَ العِبادَةُ مَحْمُولٌ عَلَى دُعاءِ المُسْلِمِ رَبَّهُ، ولَيْسَ على مُجَرَّدِ دُعاءِ المُسْلِمِ عَبْدًا مِثْلَهُ. وأَمَّا قولُنا عَنِ المُشْرِكِ، الذي صَرَفَ العِبَادَةَ الَّتِي هِيَ خَاصَّةٌ للهِ إلى غَيْرِهِ: «هُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَنْفَعُهُ ولا يَضُرُّهُ»، فَمَعْنَاهُ هو يَعبُدُ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَنْفَعُهُ ولا يَضُرُّهُ، مُعَظِّمًا لَهُ كَتَعْظِيمِهِ للهِ، فالدُّعاءُ هُنا مُرادِفٌ للعِبادَةِ (أَيْ أَنَّنَا نَكُونُ اسْتَعْمَلْنا كَلِمَةَ «يَدْعُو» بِمَعْنَى «يَعْبُدُ»). وأَمَّا لَوْ دَعَاكَ مُشْرِكٌ (أَوْ مُسْلِمٌ) لِتُقْبِلَ إِلَيْهِ أو لِتُسَاعِدَهُ مَثَلاً، فَلا يَكُونُ عَابِدًا لَكَ لِمُجَرَّدِ ذلِكَ (سَوَاءٌ كُنْتَ حَاضِرًا أَمْ لا، وسَواءٌ طَلَبَ مِنْكَ ما تَقْدِرُ عَلَيْهِ عَادَةً أَمْ ما لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ عادَةً)، فلا يُسَمَّى مُجَرَّدُ ذَلِكَ الدُّعَاءِ عِبادَةً، فَتَأَمَّلْ.
وأَمّا القَوْلُ بِأَنَّ دُعاءَ غَيْرِ الحَيِّ الحاضِرِ مُطْلَقاً، والدُّعاءَ بِغَيْرِ ما جَرَتْ بِهِ العادَةُ مُطْلَقاً، هُوَ العِبادَةُ الَّتي مَنْ صَرَفَها لِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ، فَهُوَ قَوْلٌ بِلا دَلِيلٍ، ولَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الأَئِمَّةِ، بَلْ هُوَ رَأْيُ ابْنِ تَيْمِيَةَ ومَنْ تابَعَهُ فَقَطْ، وهُوَ الرَّأْيُ المُنْحَرِفُ الَّذِي كَفَّرَ بِهِ الوَهَّابِيُّونَ عَوامَّ المُسْلِمِينَ، ورَمَوْهُمْ بِالشِّرْكِ، واسْتَحَلُّوا دِماءَهُمْ وأَمْوالَهُمْ، كَما تَقَدَّمَ

. . . .

في شَرْحِ البَيْتِ ١٨. نَعَمْ يَكْفُرُ مَنْ طَلَبَ مِنْ مَخْلُوقٍ أَنْ يَفْعَلَ ما ثَبَتَ في أَصْلِ العَقِيدَةِ الإِسْلامِيَّةِ أَنَّهُ خاصٌّ بِاللهِ دُونَ غَيْرِهِ، ولا يُنْسَبُ إِلى غَيْرِهِ تَعالى بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، كَخَلْقِ إِنْسانٍ (أَيْ إِيجادِهِ وإِبْرازِهِ مِنَ العَدَمِ)، إِذْ أَنَّ مِنْ أُصُولِ العَقِيدَةِ الإِسْلامِيَّةِ أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ وغَيْرُهُ لا يَخْلُقُ بِهذا المَعْنَى ويَسْتَحِيلُ عَقْلًا أَنْ يَفْعَلَهُ غَيْرُ اللهِ، ولَكِنْ لَيْسَ كُفْرًا وشِرْكًا مُجَرَّدُ طَلَبِ مالَمْ تَجْرِ بِهِ العادَةُ، مِمَّا لَيْسَ مِنْ هذا القَبِيلِ، فَلَيْسَ مِنْ أُصُولِ العَقِيدَةِ الإِسْلامِيَّةِ أَنَّ كُلَّ ما لَمْ تَجْرِ العادَةُ أَنْ يَفْعَلَهُ المَخْلُوقُ هُوَ خاصٌّ بِاللهِ، فَيَكْفُرَ مَنْ يَنْسُبُه إلى غَيْرِهِ، فاللهُ قَدْ يَخْرِقُ العادَةَ لِمَنْ شاءَ مِنْ خَلْقِهِ، فَيُجْرِي عَلَى يَدَيْهِ ما لَيْسَ مُعتادًا، فَمَنْ قَالَ لِنَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ: «اشْفِنِي»، وهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الضّارَ والنَّافِعَ عَلَى الحَقِيقَةِ هُوَ اللهُ فَقَطْ، لا يَصِيرُ بِقَوْلِهِ مُشْرِكًا كافِرًا، لأنَّ اللهَ قَدْ يَجْعَلُ في بَعْضِ المَخْلُوقاتِ شِفاءً، مِنْ طَرِيقِ خَرْقِ العادَةِ، كَما جَعَلَهُ في العَسَلِ، مَثَلاً، عَلَى وَجْهِ العادَةِ.

فالمُسْلِمُونَ، عالِمُهُمْ وجاهِلُهُمْ، خَواصُّهُمْ وعَوامُّهُمْ، يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللهَ تَعالى هُوَ الذِي يَسْتَحِقُّ مِنْ كُلِّ ذِي عَقْلٍ أنْ يَعْبُدَهُ وَحْدَهُ دُونَ أيِّ مَوْجُودٍ آخَرَ، وأنّ العِبادَةَ لا تَصِحُّ ولا تَجُوزُ ولا تَحِقُّ لِغَيْرِ اللهِ، فالمَعْبُودُ بِحَقٍّ هو اللهُ تَعالى فَقَطْ، وهذا مَعْنَى شَهادَةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ الَّتِي يُرَدِّدُها كُلُّ مُسْلِمٍ في كُلِّ يَوْمٍ. فَكُلُّ مُسْلِمٍ مَهْما كانَ جاهِلاً يَرْفُضُ أنْ يُعَظِّمَ أَحَداً كَتَعْظِيمِهِ للهِ، فَهُوَ إذا دَعا مَخْلُوقاً غائِباً أَوْ مَيِّتًا، أَوْ طَلَبَ مِنْهُ ما لَمْ تَجْرِ بِهِ العادَةُ (مِمَّا يَجُوزُ عَقْلاً أَنْ يَحْصُلَ مِنْهُ)، فلا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ تَعْظِيمِهِ كَتَعْظِيمِ اللهِ، ولا يَجُوزُ الحُكْمُ بِكُفْرِهِ وخُرُوجِهِ مِنَ الإِسْلامِ لِمُجَرَّدِ ذلِكَ، ولا يَجُوزُ تَسْوِيَةُ فِعْلِهِ بِمُشْرِكِي قُرَيْشٍ الَّذِينَ كانُوا يُصَرِّحُونَ بِعِبادَةِ غَيْرِ اللهِ، فَشَتَّانَ بَيْنَهُ وبَيْنَهُمْ، ولِذلِكَ لَمْ يَحْكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكُفْرِ الصَّحابِيِّ الَّذِي سَجَدَ لَهُ، بَلْ نَهاهُ، ولم يَعْتَبِرْ سُجُودَهُ لَهُ كَسُجُودِ المُشْرِكِينَ

٧٨. ووَاجِبٌ شَرْعًا عَلَى العَبِيدِ
مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِلا تَقْلِيدِ
٧٩. فواجِبٌ مَعرِفَةُ الدَّلِيلِ
عَلَيْهِ إجْمالاً بِلا تَفْصِيلِ

لأَصْنامِهِمْ، لأَنَّ الصَّحابِيَّ لَمْ يَسْجُدْ لَهُ عَلَى وَجْهِ العِبادَةِ، ولَمْ يُرِدْ تَعْظِيمَهُ كَتَعْظِيم اللهِ فَالسُّجُودُ لِمَخْلوُقٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ العِبادَة حَرَامٌ في شَرْعِ مُحَمَّدٍ ولَيْسَ كُفْراً.

إِيمَانُ المُقَلِّدِ صَحِيحٌ ولَكِنَّهُ آثِمٌ إِنْ قَصَّرَ في تَعَلُّمِ الدَّلِيلِ الإِجْمالِيِّ

[٧٨] **العَبِيدُ**: أيْ عِبادُ اللهِ، ومَعْناهُ الذِينَ يَمْلِكُهُمُ اللهُ. ومَعْنَى البَيْتِ أَنَّهُ يَجِبُ في الشَّرْعِ الإسْلامِيِّ على كُلِّ مُكَلَّفٍ مِنْ مَخْلُوقاتِ اللهِ أَنْ يَعْرِفَ اللهَ بِلا تَقْلِيدٍ. و**التَّقْلِيدُ**: هُنا مَعْناهُ مُتابَعَةُ غَيْرِهِ في التَصْدِيقِ بِوُجُودِ اللهِ بِدُونِ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ. فَمِثالُ المُقَلِّدِ: رَجُلٌ نَشَأَ في غابَةٍ نائِيَةٍ عَنِ النَّاسِ، ثُمَّ لَقِيَ مَنْ أَخْبَرَهُ أنَّ لِهذا العالَم خالِقًا خَلَقَهُ وكَوَّنَهُ، فَصَدَّقَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلالٍ عَقْلِيٍّ بَتَاتًا، واعْتَقَدَ ما سَمِعَهُ مِنْهُ، وجَزَمَ بِهِ في قَلْبِهِ، وصَدَّقَ أَيْضًا أَنَّهُ وُجِدَ شَخْصٌ يُسَمَّى مُحَمَّدًا هُوَ رَسُولُ اللهِ، وأقَرَّ بِذلكَ؛ فالقَوْلُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، خِلافاً لِمَنْ تَشَدَّدَ وبالَغَ فاشْتَرَطَ مَعْرِفَةَ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ لِصِحَّةِ الإسْلامِ. ولكِنَّ المُقَلِّدَ إذا قَصَّرَ في تَعَلُّم الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ الإجْمالِيِّ عَلَى وُجُودِ اللهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ فَهُوَ عاصٍ (أَيْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ)، كَما يُبَيِّنُ البَيْتُ التَّالِي.

مَعْرِفَةُ الدَّلِيلِ الإِجْمَالِيِّ فَرْضُ عَيْنٍ ومَعْرِفَةُ التَّفْصِيلِيِّ فَرْضُ كِفَايَةٍ

[٧٩] أيْ أَنَّ الدَّلِيلَ العَقْلِيَّ الواجِبَ مَعْرِفَتُهُ على كُلِّ مُكَلَّفٍ هو الدَّلِيلُ الإجْمالِيُّ على وُجُودِ اللهِ وسائِرِ صِفاتِهِ، ولَيْسَ الدَّلِيلَ التَفْصِيلِيَّ؛ فَمَعْرِفَةُ

٨٠. ولَـيْـسَ يَـخْـلُـو مُـؤْمِـنٌ فـي الـعَـادَةْ
عَـــــنْـــــهُ وإِلَّا أَثَّـــــمُـــــوا فُـــــؤَادَهْ
٨١. «لا بُـدَّ لِـي مِـنْ خَـالـقٍ أَوجَـدَنِـي
فـي بَـطـنِ أُمِّـي» قَـوْلُ كُـلِّ مُـؤْمِـنِ

الدَّلِيلِ التَفْصِيلِيِّ، لِلرَّدِّ على المُلْحِدِينَ وإقامَةِ الحُجَّةِ على المُشَوِّشِينَ الضَّالِّينَ، فَرْضٌ على الكِفايَةِ، أيْ يَجِبُ أنْ يُوجَدَ في المُسْلِمِينَ عَدَدٌ كافٍ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ، فإذا حَصَلَتِ الكِفايَةُ سَقَطَ عَنِ الباقِينَ، أيْ جازَ لَهُمْ تَرْكُ تَعَلُّمِهِ، ولَوْ كانُوا قادِرِينَ على ذلِكَ.

بَيانُ الدَّلِيلِ الإِجْمَالِيِّ عَلَى وُجُودِ اللهِ

[٨٠] أيْ أنَّ كُلَّ المُؤْمِنِينَ، حَتَّى جُهّالَهُمْ، يَعْرِفُونَ الدَّلِيلَ الإجْمالِيَّ، وإنْ لَمْ يُحْسِنْ كَثِيرٌ مِنْهُمُ التَّعْبِيرَ عَنْهُ بِلِسانِهِ، ولا يَخْلُو عَنْهُ سِوَى قِلَّةٍ مِمَّنْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ النَّاسِ في نَحْوِ غابَةٍ نائِيَةٍ، أوْ جَبَلٍ شاهِقٍ، ولَمْ يُخالِطِ المُسْلِمِينَ، أوْ كانَ فِيهِ نَوْعُ تَخَلُّفٍ في القُدْرَةِ العَقْلِيَّةِ، وقُصُورٍ في الذِّهْنِ، يَمْنَعُهُ مِنْ ذلكَ؛ ولِذلكَ تَرَى كُلاًّ مِنَ العامِّيِّ، والعالِمِ، مِنَ المُسْلِمِينَ، إذا رَأَى شَيْئًا مِنْ عَجائِبِ المَخْلُوقاتِ، يَقُولُ: «سُبْحانَ اللهِ»[١] مُسْتَدِلاًّ بِمَا رَآهُ مِنَ المَخْلُوقَاتِ عَلَى وُجُودِ اللهِ خَالِقِهَا وعَلَى عَظَمَتِهِ وعَلَى تَنْزِيهِهِ.

[٨١] أيْ أنَّ مِنَ الأدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ الإجمالِيَّةِ الَّتِي يَكادُ لا يَخْلُو عَنْ مَعْرِفَتِها أيُّ مُؤْمِنٍ؛ أنْ يَقُولَ في نَفْسِهِ أنا وُجِدْتُ، في بَطْنِ أُمِّي، بَعْدَ أنْ لَمْ أكُنْ مَوْجُودًا، ومَنْ وُجِدَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ فَلا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ أوْجَدَهُ وكَوَّنَهُ، فلا بُدَّ لِي مِنْ خالِقٍ خَلَقَ لِي أعْضائِي وأجْزائِي الدَّاخِلِيَّةَ والخارِجِيَّةَ

---

(١) **سُبْحانَ اللهِ**: معناه التَّنْزِيهُ للهِ عمّا لا يَلِيقُ به، أي أُبَرِّئُ اللهَ عن كُلِّ نَقْصٍ في حَقِّهِ.

٨٢. «ولا تَـــكُــونُ هَــذِهِ الــجِـبَــالُ
إِلاَّ بِـــخَــلْــقِ مَـــنْ لَــهُ الــكَــمَــالُ»
٨٣. «وفـالِـقُ الـحَـبِّ وبَـارِئُ الـنَّـسَـمْ
رَبِّــي الَّــذِي أَوْجَــدَنِــي مِــنَ الـعَــدَمْ»
٨٤. «وهَـلْ تَـكُـونُ كُـلُّ هَـذِهِ الـنُّـجُـومْ
إِلاَّ بِـخَـلْـقِ الـقَـادِرِ الـرَّبِّ الـعَـلِـيـمْ»

مِنْ عَيْنَينِ وأنْفٍ وأُذُنَيْنِ وفَم ولِسانٍ ويَدَيْنِ ورِجْلَيْنِ وقَلْبٍ ومَعِدَةٍ وكَبِدٍ ودِماغ وجِهازٍ دَمَوِيٍّ وجِهازٍ تَنَفُّسِيٍّ وجهازٍ عَصَبِيٍّ إلى غَيْرِ ذَلِكَ، وذلكَ المُكَوِّنُ الذِي كَوَّنَنِي وأوْجَدَنِي لَيْسَ أَبِي ولا أُمِّي ولا أيَّ مَخْلُوقٍ آخَرَ، بَلْ هُوَ خالِقٌ عَظِيمٌ لَهُ الكَمالُ المُطْلَقُ، خَلَقَ كُلَّ مَا في هَذَا الكَوْنِ، ولا شَرِيكَ له، ولا مَثِيلَ لَهُ، وهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ، ويُسَمَّى بِالعَرَبِيَّةِ «الله».

[٨٢] في هذا البَيْتِ ذِكْرُ دَلِيلٍ آخَرَ مِنَ الأدِلَّةِ الإجْمالِيَّةِ الَّتِي لا يَخْلُو مُؤْمِنٌ عَنْ مَعْرِفَتِها في العادَةِ، وهُوَ أنَّ هذه الجِبالَ العَظِيمَةَ الشّامِخَةَ، ونَحْوَها مِنَ الأوْدِيَةِ العَمِيقَةِ السَّحِيقَةِ، والسُّهُولِ الواسِعَةِ المُنْبَسِطَةِ، يَسْتَحِيلُ أنْ تُوجَدَ إلّا بِإيجادِ الخالِقِ العَظِيمِ، المَوْصُوفِ بِكُلِّ كَمالٍ يَلِيقُ بِهِ.

[٨٣] أَيْ أنَّ الَّذِي يَشُقُّ حَبّةَ القَمْحِ ونَحْوَها مِنَ الحُبُوبِ والبُذُورِ في الأرْضِ (أيْ يُنْبِتُها ويُخْرِجُ مِنْها ما يَرْتَفِعُ فَوْقَ الأرْضِ)، ويَجْعَلُها شَجَرًا كَبِيرًا عالِيًا أوْ نَباتًا دُونَ ذلكَ، هُوَ اللهُ الذِي أوْجَدَنا، وأنَّ الذِي خَلَقَ الأنْفاسَ في المَخْلُوقاتِ الحَيَّةِ مِنْ ذَوِي الأَرْواحِ، كالإنْسانِ والبَهائِمِ، أيْ جَعَلَ فِيها الحَياةَ، هوَ الخالِقُ الَّذِي خَلَقَنا. **فبارِئُ النَّسَمِ**: مَعْناهُ خالِقُ الحَياةِ، **فَالنَّسَم**: جَمْعُ نَسَمَةٍ وهِيَ النَّفْسُ، وهُوَ هُنا كِنايَةٌ عَنِ الحَياةِ الَّتِي في ذَوِي الأَرْواحِ.

[٨٤] أيْ أنَّ هَذِهِ النُّجُومَ والكَواكِبَ، الكَثِيرَةَ جِدًّا، والبَعِيدَةَ جِدًّا،

٨٥. ونَـحْـوُ هـذا واسْـمُـهُ الـطَّـبِـيـعِـي
فَـافْـهَـمْـهُ والْـزَمْ حَـالَـةَ الـمُـطِـيـعِ

بِمَ يُعْرَفُ اللّهُ؟

٨٦. ويُـعْـرَفُ الـلّـهُ بِـأَنْ يُـعْـرَفَ مَـا
يَـجِـبُ فـي الـعَـقْـلِ لَـهُ مُـسَـلَّـمَـا

لا بُدَّ لَهَا مِنْ خالِقٍ، قادِرٍ، عَلِيمٍ، يَمْلِكُ الأشْياءَ كُلَّها، أوْجَدَها وكَوَّنَها ولا يُشْبِهُها، وهُوَ اللهُ. **الرَّبُّ**: رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ مالِكُهُ، وأَمّا الرَّبُّ، بِدُونِ إضافَةٍ، فهوَ مِنْ أسْماءِ اللهِ تَعَالَى ولا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ، كما تَقَدَّمَ.

[٨٥] أيْ أنَّ الاسْتِدْلالَ الَّذِي أَشَارَتْ إلَيْهِ الأبْياتُ (٨١) و(٨٢) و(٨٣) و(٨٤) يُسَمَّى الدَّلِيلَ الطَّبِيعِيَّ، فعَلَى القارِئِ أنْ يَعْلَمَهُ ويَتَمَسَّكَ بِمَعْرِفَتِهِ لِيَكُونَ طائِعًا مُؤَدِّيًا لِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

شَرْحُ فَصْلِ بِمَ يُعْرَفُ اللهُ

مَنْ عَرَفَ مَا يَجِبُ للهِ ومَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ وما يَجُوزُ في حَقِّهِ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ

[٨٦] أيْ أنَّ الخَلْقَ يُمْكِنُهُمْ أنْ يَعْرِفُوا اللهَ بِمَعْرِفَةِ ثَلاثَةِ أُمُورٍ، أحَدُها: مَعْرِفَةُ ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمّا يَجِبُ للهِ عَقْلاً، وبَيانُ الأمْرَيْنِ الثَّانِي والثَّالِثِ في البَيْتَينِ التَّالِيَيْنِ. **مُسَلَّمًا**: بِفَتْحِ اللاّمِ المُشَدَّدَةِ، أيْ مُسَلَّمًا

٨٧. ومَا الَّذِي اسْتَحالَ في العُقُولِ
عَلَيْهِ كَالشَّرِيكِ والمَثِيلِ
٨٨. ومَا الَّذِي قَدْ جَوَّزُوهُ عَقْلاَ
في حَقِّهِ تَرْكًا لَهُ وفِعْلاَ
٨٩. حَاشَاهُ أَنْ يُحِيطَ مَخْلُوقٌ بِهِ
عِلْمًا فَدَعْ فِكْرًا بِهِ وانْتَبِهِ

في العَقْلِ، أيْ مِمّا يُسَلِّمُ العَقْلُ بِهِ، وهو ما يَقْبَلُ بِهِ العَقْلُ، ويُقِرُّ، ويَعْتَرِفُ، ويَرْضَى.

[٨٧] أيْ أنَّ الأمْرَ الثَّانِي مِنَ الأمُورِ الثَّلاثَةِ الَّتِي يُعْرَفُ اللهُ بِها: هُوَ مَعْرِفَةُ ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمّا يَسْتَحِيلُ على اللهِ عَقْلاً، كالشَّرِيكِ والمَثِيلِ والمُشابِهِ.

[٨٨] أيْ أنَّ الأمْرَ الثَّالِثَ مِنَ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ الَّتِي يُعْرَفُ اللهُ بِها: هُو مَعْرِفَةُ ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمّا يَجُوزُ عَقْلاً في حَقِّ اللهِ تَعالى، مِنْ تَرْكٍ وفِعْلٍ، أيْ ما يَجُوزُ عَقْلاً أنْ يَفْعَلَهُ اللهُ أوْ ألّا يَفْعَلَهُ (أيْ ما يَجُوزُ عَقْلاً أَنْ يَخْلُقَهُ اللهُ أَوْ أَلّا يَخْلُقَهُ).

لا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ اللهِ إلَّا اللهُ

[٨٩] **حاشاهُ**: أيْ أُنَزِّهُ اللهَ تَعالى، أَيْ أُبَرِّئُهُ تَعالَى. والمَعْنَى أُنَزِّهُ اللهَ عَنْ أنْ يَعْرِفَهُ أيُّ مَخلوقٍ مَعْرِفَةَ إحاطَةٍ، أيْ يَسْتَحِيلُ أنْ يَعْرِفَ أحَدٌ مِنَ المَخْلُوقاتِ رَبَّهُ مَعْرِفَةً تامَّةً مِنْ كُلِّ وُجُوهِ المَعْرِفَةِ، ويُدْرِكَهُ إِدْراكاً كامِلاً مِنْ كُلِّ وُجُوهِ الإِدْراكِ، ويَعْلَمَ كُلَّ شَيْءٍ عَنْهُ (أيْ كَما يَعْلَمُ هو تَعالى نَفْسَهُ)، لأنّ عِلْمَ المَخْلُوقِ، مَهْما بَلَغَ، مَحْدُودٌ، وأمّا اللهُ تَعالى فَلَيْسَ مَحْدُودًا، وصِفَاتُهُ لَيْسَتْ مَحْدُودَةً، لِذلكَ فَعلَى المَرْءِ أنْ يَتَجَنَّبَ التَّفَكُّرَ في اللهِ، فالصَّوابُ أنْ

....

نَتَفَكَّرَ في مَخْلُوقاتِ اللهِ، ونَسْتَدِلَّ بِها عَلَى وُجُودِهِ وسائرِ صِفاتِهِ الَّتي يَجِبُ عَلَيْنا شَرْعًا مَعْرِفَتُها، مَعَ الاعْتِرافِ بِعَجْزِنا عَنْ إدْراكِ حَقِيقَةِ اللهِ، وحَقِيقَةِ صِفاتِهِ. وبِعِبارَةٍ أُخْرَى: إنَّ أحَدَنا، نَحْنُ المَخْلُوقِينَ، لا يُحِيطُ عِلْمًا بِنَفْسِهِ، ولا يَعْرِفُ كُلَّ الحَقائِقِ عَنْ أجْزاءِ جِسْمِهِ، كَدِماغِهِ مَثْلاً، بَلْ ولا عَنْ أصْغَرِ خَلِيَّةٍ في جَسَدِهِ، فَضْلاً عَنْ جِسْمِهِ كُلِّهِ، وفَضْلاً عَنْ رُوحِهِ، وفَضْلاً عَنْ حَقائِقِ سائرِ البَشَرِ، وغَيْرِهم مِنَ المَخْلُوقاتِ الحَيَّةِ والنَّباتاتِ والجَماداتِ، مِمّا في الأَرْضِ وسائرِ أنْحاءِ هذا الكَوْنِ الفَسِيحِ، مِنَ المَجَرَّاتِ والبِحارِ، والعَجائِبِ والأسْرارِ، مِمّا فاتَ الحِسَّ وأعْيَى الأبْصارَ، فَكَيْفَ يَطلُبُ المَخْلُوقُ، مَعَ عَجْزِهِ عَنِ الإحاطَةِ عِلْمًا بِالمَخْلُوقاتِ رَغْمَ مَحْدُودِيَّتِها، أنْ يُحِيطَ عِلْمًا بِخالِقِها العظِيمِ، الذِي لَيْسَ مَحْدُودًا سُبْحانَهُ؛ فَلَيْسَ رَبُّنا ذا حَجْمٍ ولا مِقْدارٍ، ولا تُدْرِكُ حَقِيقَتَهُ الأَفْكارُ.

خُلاصَةُ هذا الفَصْلِ: أنَّهُ لا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ اللهِ تَعالى أحَدٌ مِنَ النَّاسِ وسائرِ المخْلُوقاتِ، فَهُوَ وَحْدَهُ الذِي يَعْلَمُ حَقِيقَةَ ذاتِهِ وحقِيقَةَ صِفاتِهِ، وإنَّما يَعْرِفُهُ الخَلْقُ بِمَعْرِفَةِ ثَلاثَةِ أُمُورٍ، مَنْ عَرَفَها فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ، وهيَ:

١. ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا (أَيْ ما فَرَضَ عَلَيْنا الشَّرْعُ تَعَلُّمَهُ) مِمّا يَجِبُ للهِ عَقْلاً.

٢. ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا (أَيْ ما فَرَضَ عَلَيْنا الشَّرْعُ تَعَلُّمَهُ) مِمّا يَسْتَحِيلُ على اللهِ عَقْلاً.

٣. ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا (أَيْ ما فَرَضَ عَلَيْنا الشَّرْعُ تَعَلُّمَهُ) مِمّا يَجُوزُ في حَقِّ اللهِ عَقْلاً.

وقَدْ أَفْرَدَ النَّاظِمُ في هذِهِ القَصِيدَةِ لِكُلٍّ مِنْ هذه الأقْسامِ الثَّلاثَةِ فَصْلاً خاصًّا، أَوَّلُها يَبْدَأُ بِالبَيْتِ التَّالي.

. . . .

فَائِدَةٌ: لَيْسَ مَعْنَى المَعْرِفَةِ والاعْتِقادِ القُدْرَةَ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُما

لِيُعْلَمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ عَوامِّ المُسْلِمِينَ لا يُمْكِنُهُمُ التَّعْبِيرُ عَنْ تَفْصِيلِ ما يَعْتَقِدُونَهُ في حَقِّ اللهِ وتَعْدادِهِ، ولا يُحْسِنُونَ شَرْحَ تَفاصِيلِ مَعْرِفَةِ اللهِ، ولا بَيانَ الدَّلِيلِ الطَّبِيعِيِّ عَلَى وُجُودِ اللهِ، أَيْ أَنَّهُمْ لا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَدُلُّوا بِكَلامِهِمْ عَلَى مَعْلُوماتِهِمْ، ومُجَرَّدُ هذا لا يَطْعَنُ في مُعْتَقَدِهِمْ، ولا يَنْفِي عَنْهُمُ المَعْرِفَةَ، فَلَيْسَ شَرْطُ المَعْرِفَةِ والاعْتِقادِ القُدْرَةَ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُما، فَقَدْ يَعْرِفُ المَرْءُ ويَعْتَقِدُ ما لا يُحْسِنُ التَّعْبِيرَ عَنْهُ.

فَائِدَةٌ: جَوابُ مَنْ يَسْأَلُ: «ما هُوَ اللهُ؟»

أَخِي القارِئَ، مِنَ المُهِمِّ أَنْ تَعْرِفَ كَيْفَ تُجِيبُ عَلَى مَنْ يَسْأَلُ: «ما هُوَ اللهُ؟»، فَهَذا سُؤالٌ كَثِيرًا ما يَطْرَحُهُ الأَطْفالُ، ولا يُحْسِنُ الإِجابَةَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ البالِغِينَ. والجَوابُ الإِجمالِيُّ الصَّحِيحُ أَنْ يُقالَ لَهُ: «**اللهُ مَوْجُودٌ لا يُشْبِهُ غَيْرَهُ مِنَ المَوْجُوداتِ**: فَلا شَبِيهَ لَهُ بِأَيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ المُشابَهَةِ؛ ولا يُمْكِنُ لِلخَلْقِ أَنْ يَعْرِفُوا كُلَّ شَيْءٍ عَنْهُ، لأَنَّ عُقُولَهُمْ مَحْدُودَةٌ مَهْما بَلَغَتْ؛ وكُلُّ ما تَراهُ عُيُونُنا في هذِهِ الدُّنْيا، أَوْ تَتَصَوَّرُهُ أَذْهانُنا، أَوْ تَتَخَيَّلُهُ خَواطِرُنا، لَيْسَ هُوَ اللهَ ولا يُشْبِهُ اللهَ؛ واللهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ في أَيِّ مَكانٍ أو جِهَةٍ، لأَنَّهُ لَيْسَ جِسْمًا، ولا يَحْتاجُ إِلى شَيْءٍ؛ وهُوَ المَوْجُودُ الوَحِيدُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ خالِقٌ، لأَنَّهُ لا بِدايَةَ لِوُجُودِهِ».

فَائِدَةٌ: يَكْفُرُ مَنْ يَقُولُ: «مَنْ خَلَقَ اللهَ؟»

يَكْفُرُ مَنْ يقول: «مَنْ خَلَقَ اللهَ؟»، ويَخْرُجُ بِسُؤالِهِ هذا مِنْ دِينِ الإِسْلامِ، ويَحْتاجُ إِلى التَّلَفُّظِ بِالشَّهادَتَيْنِ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، لِيَرْجِعَ إِلى الإِسْلامِ. وذلِكَ لأَنَّهُ بِسُؤالِهِ هذا قَدْ جَعَلَ للهِ

ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمَّا يَجِبُ لِلّهِ عَقْلاً

٩٠. فَــوَاجِــبٌ عَــقْــلاً وفــي الآيَــاتِ
ثَــلاثَ عَــشْــرَةَ مِــنَ الــصِّــفَــاتِ

خالِقًا خَلَقَهُ، وجَعَلَ اللهَ مَخْلُوقًا مُحْتاجًا إلى خَالِقٍ، كَهذا العالَمِ، أَيِ الكَوْنِ، الذي وُجِدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. فَكَما أَنَّ المَرْءَ لا يَسْأَلُ: «مَنْ كَسَرَ الزُّجاجَ؟»، إِلَّا إذا كانَ الزُّجاجُ عِنْدَهُ مَكْسُورًا، كَذلِكَ فإِنَّهُ لا يَقُولُ: «مَنْ خَلَقَ اللهَ؟» إِلّا مَنْ كانَ يَعْتَبِرُ أَنَّ اللهَ مَخْلُوقٌ لَهُ خالِقٌ أَوْجَدَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وهذا كُفْرٌ بِاللهِ، يُخْرِجُ مِنْ دِينِ الإِسْلامِ.
وأَمّا المُسْلِمُ الَّذي يُرِيدُ أَنْ يَتَعَلَّمَ كَيْفِيَّةَ الإجابَةِ عَلَى مَنْ يَطْرَحُ عَلَيْهِ هذا السُّؤالَ الكُفْرِيَّ، فَإِنَّهُ لا يَتَلَفَّظُ بِهذا السُّؤالِ الكُفْرِيِّ ابْتِداءً بَلْ يَنْسِبُهُ إِلى غَيْرِهِ، كَأَنْ يَقُولَ: «ما جوابُ مَنْ يَقُولُ: مَنْ خَلَقَ اللهَ؟»؛ فَعِنْدَما يَنْسِبُ المُسْتَرْشِدُ هذا السُّؤالَ الكُفْرِيَّ إِلى غَيْرِهِ يَسْلَمُ مِنَ الوُقُوعِ في هذا الكُفْرِ، المُخْرِجِ مِنْ دِينِ الإِسْلامِ. وهكَذا يَنْبَغِي أَنْ يَتعامَلَ المُسْتَرْشِدُ والمُتَعَلِّمُ مَعَ كُلِّ سُؤالٍ كُفْرِيٍّ، أَيْ مَعَ كُلِّ سُؤالٍ يُعَدُّ طَرْحُ المَرْءِ لَهُ ابْتِداءً، دُونَ نِسْبَتِهِ إِلى غَيْرِهِ، كُفْرًا مُخْرِجًا مِنَ الإِسْلامِ، لِكَوْنِهِ يَتَضَمَّنُ تَكْذِيبًا لأَصْلٍ مِنْ أُصُولِ دِينِ الإِسْلامِ.

شَرْحُ فَصْلِ مَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمَّا يَجِبُ للهِ عَقْلاً

[٩٠] أيْ أَنَّ مْن صِفاتِ اللهِ الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً، والثَّابِتَةِ لَهُ نَقْلاً (أيْ في آياتِ القُرْآنِ ومُتُونِ الأحادِيثِ الشَّرِيفَةِ) ثَلاثَ عَشْرَةَ صِفَةً. وهذه الصِّفاتُ تَكَرَّرَ ذِكْرُها كَثِيرًا في نُصُوصِ القُرْآنِ والحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، إمّا بِاللَّفْظِ الظَّاهِرِ

٩١. هِـيَ الـوُجُـودُ والـبَـقَـاءُ والـقِـدَمْ
أَيْ أَنَّــهُ مــا كــانَ قَــطُّ فــي الــعَــدَمْ

وإمّا بِالمَعْنَى؛ فاسْتَنْبَطَ العُلَماءُ وُجُوبَ مَعرِفَتِها شَرْعًا على كُلِّ مُكَلَّفٍ. المُكَلَّفُ: هُوَ البالِغُ العاقِلُ الذِي بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ الإسْلامِ. البالِغُ مِنَ الرِّجالِ: مَنْ بَلَغَ مِنَ العُمُرِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً قَمَرِيَّةً أو خَرَجَ مِنْهُ المَنِيُّ. البالِغَةُ مِنَ النِّساءِ: مَنْ بَلَغَتْ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً قَمَرِيَّةً، أو خَرَجَ مِنْها المَنِيُّ، أو خَرَجَ مِنْها دَمُ الحَيْضِ.

فَائِدَةٌ: لَيْسَ مَعْنَى وُجُوبِ مَعْرِفَةِ عَدَدٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ غَيْرُهَا

اعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ بَعْضَ المُبْتَدِعَةِ اتَّهَمَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ بِأَنَّهُمْ يَحْصُرُونَ صِفَاتِ اللهِ كُلَّها بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَقُولُونَ بِوُجُوبِ مَعْرِفَتِهَا، ولَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ، فَقَوْلُ أَهْلِ الحَقِّ: «يَجِبُ مَعْرِفَةُ ثَلاثَ عَشْرَةَ (أَوْ عِشْرِينَ) مِنْ صِفَاتِ اللهِ» لا يَعْنِي أَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ غَيْرُهَا، بَلِ اعْتِقَادُنَا أَنَّ صِفَاتِ اللهِ لَيْسَتْ مَحْصُورَةً ولا مَحْدُودَةً ولا تُحِيطُ بِهَا العُقُولُ، وأَمَّا مَا عَدَّدْنَاهُ مِنْهَا فَهُوَ مَا فَرَضَ الشَّرْعُ عَلَى المُكَلَّفِينَ مَعْرِفَتَهُ مِنْ صِفَاتِ الخَالِقِ، حَتَّى لا يَكُونُوا جَاهِلِينَ بِرَبِّهِمُ الَّذِي خَلَقَهُمْ. فَمَعْرِفَةُ الخَلْقِ لِرَبِّهِمْ لَيْسَتْ مَعْرِفَةَ إِحَاطَةٍ، كَمَا تَقَدَّمَ في الفَصْلِ السَّابِقِ، فَاللهُ لَيْسَ مَحْدُودًا، وأَمَّا عُقُولُ الخَلْقِ فَمَحْدُودَةٌ، مَهْمَا بَلَغَتْ مِنَ الاتِّسَاعِ.

[٩١] أيْ أنَّ مِنْ صِفاتِ اللهِ تَعالى الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً، والَّتِي يَجِبُ مَعْرِفَتُها شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ، **صِفَةَ الوُجُودِ، وصِفَةَ البَقَاءِ، وصِفَةَ الأَزَلِيَّةِ**، وفي ما يَلِي شَرْحُها:

. . . .

صِفَةُ الوُجُودِ

مَعْنَى صِفَةِ الوُجُودِ: أَنَّ اللهَ مَوْجُودٌ، لَيْسَ مَعْدُومًا. ووُجُودُهُ تَعَالَى بِلا ابْتِداءٍ ولا انْتِهاءٍ، كَسائِرِ صِفاتِهِ، كَما سَيَأْتِي. وصِفَةُ الوُجُودِ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً؛ إذْ لوْ لم يَكُنْ مَوْجُودًا لَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ[١]، ولَوْ لَمْ تَكُنْ واجِبَةً لَهُ عَقْلاً لَكانَتْ جائِزَةً، ولَكانَ مُحْتاجًا إِلى مَنْ أَوْجَدَهُ، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، لأَنَّ المُحْتاجَ عاجِزٌ عَنْ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا. فَاللهُ مَوْجُودٌ بِذاتِهِ أَيْ بِلا حاجَةٍ إِلى غَيْرِهِ، وأَمَّا كُلُّ ما سِواهُ مِنَ المَوْجُوداتِ فَمَوْجُودٌ بِمَشِيئَةِ اللهِ وعِلْمِهِ وحُكْمِهِ[٢]، فَسائِرُ المَوْجُوداتِ جائِزاتٌ عَقْلِيَّةٌ، سَبَقَ وُجُودَها عَدَمٌ، ويَلْحَقُ كَثِيرًا مِنْها العَدَمُ، فَهِيَ مُحْتاجَةٌ في وُجُودِها إِلى اللهِ، ولا تَسْتَغْنِي عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، سَواءٌ مِنْها ما يَبْقَى كالجَنَّةِ والنَّارِ، وما يَزُولُ كَالسَّمٰواتِ والأَرْضِ؛ فَهُوَ تَعالَى الَّذِي أَوْجَدَها، ومَنَّ عَلَيْها بِالوُجُودِ، ويَخْلُقُ فِيها اسْتِمْرارَ الوُجُودِ، فَلَوْ قَطَعَ عَنْها الوُجُودَ لانْعَدَمَتْ ولَمْ تَعُدْ مَوْجُودَةً. وأمّا وُجُودُ اللهِ فَلا تَتَعَلَّقُ بِهِ المَشِيئَةُ، فَلَيْسَ وُجُودُهُ تَعَالَى بِمَشِيئَةِ أَحَدٍ وَلَا بِمَشِيْئَةِ نَفْسِهِ، لأَنَّهُ واجِبٌ عَقْلاً، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَسْبِقَهُ عَدَمٌ أَوْ أَنْ يَلْحَقَهُ عَدَمٌ، فلا يَحْتاجُ إِلى مَنْ يَشَاءُهُ ويمُنُّ بِاسْتِمْرارِهِ، كَوُجُودِ المَخْلُوقاتِ. ولِذلِكَ يَقُولُ أَهْلُ الحَقِّ: «لا مَوْجُودَ بِذاتِهِ إِلّا اللهُ، وأَمَّا غَيْرُه تَعالَى فَمَوْجُودٌ بِمَشِيئَةِ اللهِ وعِلْمِهِ وحُكْمِهِ».

---

(١) **العَالَمُ** (بِفَتْحِ اللاَمِ): هو الكَوْنُ، أَيْ كُلُّ ما سِوَى اللهِ.

(٢) سَيَأْتِي شَرْحُ مَعْنَى «بِمَشِيئَةِ اللهِ» عِنْدَ شَرْحِ صِفَةِ المَشِيئَةِ، ومَعْنَى «بِعِلْمِ اللهِ» عِنْدَ شَرْحِ صِفَةِ العِلْمِ، ومَعْنَى «بِحُكْمِ اللهِ» عِنْدَ شَرْحِ صِفَةِ الكَلامِ، لاحِقًا في هذا الفَصْلِ.

. . . .

صِفَةُ البَقَاءِ

مَعْنَى صِفَةِ البَقاءِ: أَنَّ اللهَ أَبَدِيٌّ لا نِهايَةَ لِوُجُودِهِ، أَيْ لا يَلْحَقُ وُجُودَهُ عَدَمُ وُجُودٍ. وهذه صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ باقيًا لَكانَ مُحْتاجًا لِمَنْ يُبْقِيهِ، ولَوْ كانَ كَذلِكَ لَكانَ عاجِزًا، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ. واعْلَمْ أَنَّ بَقاءَ اللهِ لَيْسَ كَبَقاءِ غَيْرِهِ، مِمَّا يَبْقَى ولا يَزُولُ، مِنَ المَخْلُوقاتِ الأَبَدِيَّةِ، كَالجَنَّةِ والنَّارِ، فَبَقاءُ الجَنَّةِ والنَّارِ، إِنَّما هُوَ بِمَشِيئَةِ اللهِ وقُدْرَتِه وحُكْمِهِ، فَلَوْ لَمْ يَشَأِ اللهُ لَهُما البَقاءَ، لَما بَقِيَتا، ولَزالَتا، فَبَقاؤُهُما لَيْسَ ذاتِيًّا، أَيْ لَيْسَ واجِبًا عَقْلاً، فَهُما مُحْتاجَتانِ إِلى اللهِ، لا يَسْتَغْنِيانِ عَنْهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ، ولكِنَّنا نَقْطَعُ ونَجْزِمُ بِبَقائِهِما لأَنَّ اللهَ أَخْبَرَ بذلِكَ، وأَمّا اللهُ تَعالى فَبَقاؤُهُ لَيْسَ بِمَشِيئَةِ أَحَدٍ، بَلْ هُوَ واجِبٌ لَهُ عَقْلاً، فاللهُ لا يَحْتاجُ إِلى مَنْ خَصَّصَهُ بِأَيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ[(١)]، خِلافًا لِلْمَخْلُوقِ.

صِفَةُ الأَزَلِيَّةِ

تُسَمَّى صِفَةُ الأَزَلِيَّةِ أَيْضًا صِفَةَ القِدَم (بِكَسْرِ القافِ)، ومَعْنَاهَا أَنَّ اللهَ أَزَلِيٌّ لا ابْتِداءَ ولا افْتِتاحَ لِوُجُودِهِ، أيْ أَنَّهُ لم يَسْبِقْ وُجُودَهُ عَدَمُ وُجُودٍ، فَقَوْلُنا: «اللهُ قَدِيمٌ» مَعْناهُ لا افْتِتاحَ ولا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ، ولَيْسَ مَعْناهُ كَقَوْلِنا قَدِيمٌ عَنْ غَيْرِ اللهِ، فَكُلُّ ما سِوَى اللهِ مَخْلُوقٌ وُجِدَ بَعْدَ أنْ لم يَكُنْ، والمَخْلُوقُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَزَلِيًّا بِلا ابْتِداءٍ[(٢)]. وصِفَةُ القِدَمِ بِمَعْنَى الأَزَلِيَّةِ

(١) انْظُرْ **اللهُ لا يَحْتَاجُ إِلى مُخَصِّصٍ** في الصَّفْحَةِ ٢٠٢.

(٢) فَقَوْلُنا مَثَلاً: «هذا بِناءٌ قَدِيمٌ»، عِبارَةٌ عَنْ طُولِ مُدَّةِ وُجُودِهِ، مُنْذُ دَخَلَ في الوُجُودِ، وأَمَّا اللهُ فَمُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ مَعْنَى تَقادُمِ العَهْدِ والزَّمانِ، الَّذِي يَجُوزُ عَلَى المَخْلُوقِ، لأَنَّهُ تَعالَى لا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ، ولا يَتَقَيَّدُ بالزَّمانِ، كما فَصَّلْتُهُ لَكَ في **تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ التَّقَيُّدِ بالزَّمَنِ ومُلازَمَتِهِ** في الصفحة ٢٩٢.

. . . .

واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لَوْ لم يَكُنْ أَزَلِيًّا لَكانَ مَخْلُوقًا، ولَوْ كانَ مَخْلُوقًا لَكانَ عاجِزًا مُحْتاجًا إلى مَنْ خَلَقَهُ، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ.

فَائِدَةٌ: القِدَمُ بكَسْرِ القَافِ غَيْرُ القَدَمِ بِفَتْحِها فالثَّانِيَةُ لا يُوصَفُ اللهُ بِها كما لا يُوصَفُ بِالرِّجْلِ والسّاقِ والفَخِذِ

يَنْبَغِي عَدَمُ الخَلْطِ بَيْنَ لَفْظَةِ القِدَمِ (بِكَسْرِ القافِ) ولَفْظَةِ القَدَمِ (بِفَتْحِ القافِ)، فالأُولى (أَيْ بِكَسْرِ القافِ) هِيَ الَّتِي يُوصَفُ بِها اللهُ، ومَعناها في حَقِّ اللهِ أَنَّهُ أَزَلِيٌّ لا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ.
وأمّا القَدَمُ (بِفَتْحِ القافِ) فَلا يُوصَفُ اللهُ بِها، وما وَرَدَ في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ مِمَّا تَوَهَّمَ البَعْضُ مِنْهُ وَصْفَ اللهِ بالقَدَمِ، إنْ صَحَّ إسْنادًا، فَلَيْسَ المُرادُ بِهِ وَصفَهُ تَعالَى بِها؛ لأَنَّهُ لا يَصِحُّ وَصْفُ اللهِ بِلَفْظَةِ القَدَمِ، لا عَلَى مَعْناها الظَّاهِرِيِّ ولا عَلَى غَيْرِهِ؛ لأنَّ المَعْنَى الظَّاهِرِيَّ الأَصْلِيَّ المُتَبَادِرَ لِلَفْظَةِ القَدَمِ هُوَ عُضْوُ المَشْيِ المَعْرُوفُ، وهذا لا يَلِيقُ بِاللهِ، لأَنَّ الأَعْضاءَ والأَجْزَاءَ مُسْتَحِيلَةٌ عَلَى الخالِقِ؛ ولا يَصِحُّ أَيْضًا وَصْفُ اللهِ بِالقَدَمِ، عَلَى أَنَّ لَها مَعْنًى يَلِيقُ بِاللهِ، غَيْرُ ظاهِرِها، لا يُدْرَى ما هُوَ، لأَنَّ فِي ذلِكَ الجَزْمَ بِإِثْباتِ صِفَةٍ للهِ بِالتَّوَهُّمِ، وبِدُونِ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ ثابِتٍ، ولا نَصٍّ نَقْلِيٍّ قَطْعِيِّ الدِّلالَةِ. ولَمْ يَقُلْ بِوَصْفِ اللهِ بِالقَدَمِ مَجازًا أَحَدٌ مِنْ عُلَماءِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، ولَيْسَتْ مِمّا يُوجِبُهُ العَقْلُ لِلخالِقِ العَظِيمِ، ولَيْسَتْ مِمَّا يَسْتَخْدِمُهُ العَرَبُ الأَقْحاحُ بِمَعْنًى يَصِحُّ صِفَةَ كَمالٍ وتَمَدُّحٍ في حَقِّ اللهِ[1].

(١) فَمَعانِيها الأُخْرَى في اسْتِعْمالِ العَرَبِ، لا تَصِحُّ وَصْفًا للهِ، كَما في قَوْلِهِمْ: «قَدَمٌ مِنْ جَرادٍ»، بِمَعْنَى الفَوْجِ المُقَدَّمِ.

٩٢. كَذا مُخالَفَتُهُ الحَوادِثَا فَلَيْسَ يُشْبِهُ الإِلٰهُ حادِثَا

وما قُلْناهُ في القَدَمِ يَنْسَحِبُ أَيْضًا عَلَى الرِّجْلِ، والسّاقِ، والفَخِذِ، فَهَذِهِ الأَلْفاظُ لا يَصِحُّ وَصْفُ اللهِ تَعالَى بِشَيْءٍ مِنْها، وإِنْ وَرَدَ مِنْها شَيْءٌ في النَّقْلِ مُضافًا إِلى اللهِ، فَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ.
فَلَيْسَ كُلُّ لَفْظٍ وَرَدَ مُضافًا إِلى اللهِ يَصِحُّ وَصْفُ اللهِ بِهِ(١)، فَلَيْسَ لَنا أَنْ نَصِفَ رَبَّنا بِلَفْظٍ لَيْسَ لَهُ في اللُّغَةِ مَعْنًى حَقِيقِيٌّ يَلِيقُ بِالخالِقِ العَظِيمِ، ولا يُمْكِنُ حَمْلُهُ مَجازًا عَلَى مَعْنَى صِفَةٍ تَلِيقُ بِالخالِقِ(٢)، ومُجَرَّدُ وُرُودِ لَفْظٍ ما في النَّقْلِ مُضافًا إِلى اللهِ لا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ صِفَةً للهِ، فَالإِضافَةُ كَثِيرًا ما تَكُونُ لِغَيْرِ الوَصْفِيَّةِ، كَالمِلْكِيَّةِ، فَلا مُتَمَسَّكَ(٣) بِالإِضافَةِ الوارِدَةِ، لِمَنْ يُصِرُّ عَلَى وَصْفِ اللهِ تَعالى بِالقَدَمِ، والرِّجْلِ، والسَّاقِ، والفَخِذِ، فَإِصْرارُهُ هذا تَحَكُّمٌ دُونَ دَلِيلٍ، وجُنُوحٌ نَحْوَ التَّجْسِيمِ(٤).

[٩٢] أيْ أنَّ مِنْ صِفاتِ اللهِ تَعالى الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً، والَّتِي يَجِبُ مَعْرِفَتُها شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ، **صِفَةَ المُخالَفَةِ لِلْحَوادِثِ**، وفي ما يَلِي شَرْحُها:

---

(١) تُصِرُّ الوَهَّابِيَّةُ عَلَى تَسْمِيَةِ الآياتِ والأَحادِيثِ الَّتِي وَرَدَ فِيها إِضافاتٌ إِلى اللهِ بِأَخْبارِ الصِّفاتِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُضافٍ صِفَةً، فَقَدْ جاءَ في القُرآنِ: ﴿ناقَةُ اللهِ﴾[الأعراف: ٧٣] ولَيْسَ للهِ صِفَةٌ تُسَمَّى ناقَةً، فَقَدْ ابْتَدَعَ وأَسْرَفَ مَنْ سَمَّى كُلَّ مُضافٍ صِفَةً.

(٢) فاللُّغَةُ تَسْمَحُ بِتَأْوِيلِ اليَدِ مَثَلاً، إذا وُصِفَ اللهُ بِها، وحَمْلِها عَلَى القُدْرَةِ أَوْ غَيْرِها مِمَّا يَصِحُّ وَصْفُ اللهِ بِهِ (انْظُرْ شَرْحَ الأَبْياتِ ١٤٤ إلى ١٥٤)، وأَمَّا القَدَمُ فَلَيْسَتْ كذَلِكَ.

(٣) **المُتَمَسَّكُ**: أَيْ ما يُتَمَسَّكُ بِهِ.

(٤) فَمَنْ يُصِرُّ عَلَى وَصْفِ اللهِ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ، مَعَ تَمَسُّكِهِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، لَيْسَ مُرادُهُ إِلَّا إِثْبَاتُ الأَجْزاءِ للهِ تَعالَى والعِياذُ بِاللهِ مِنَ الكُفْرِ.

. . . .

صِفَةُ المُخالَفَةِ لِلْحَوادِثِ

مَعْنَى صِفَةِ المُخالَفَةِ لِلْحَوادِثِ: أَنَّ اللهَ لا يُشْبِهُ الإنْسانَ ولا أَيَّ مَخْلُوقٍ آخَرَ مِنَ المَخْلُوقاتِ، بِأَيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ المُشابَهَةِ؛ فَلا مُشارَكَةَ بَيْنَهُ وبَيْنَ أَيٍّ مِنَ المَخْلُوقاتِ في أَيِّ صِفَةٍ مِنَ الصِّفاتِ؛ فاللهُ لا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنَ الحَيَواناتِ، والنَّباتاتِ، والجَماداتِ، والأَعْيانِ، والأَفْكارِ، والجَواهِرِ[1]، والأَعْراضِ[2]، والملائِكَةِ، والجِنِّ، والأَرْواحِ، في أَيِّ أَمْرٍ؛ ولا مُماثَلَةَ بَيْنَهُ وبَيْنَ شَيْءٍ غَيْرِهِ مُطْلَقًا. ولذلِكَ قالَ أَهْلُ الحَقِّ: «مَهْما تَصَوَّرْتَ ببالِكَ فَاللهُ لا يُشْبِهُ ذلِكَ». **فَالحَوادِثُ**: جَمْعُ حادِثٍ، ومَعْناها هُنا المَخْلُوقاتُ، أَيْ كُلُّ ما كانَ لِوُجُودِهِ ابْتِداءٌ وافْتِتاحٌ، أَيْ ما سَبَقَ وُجُودَهُ عَدَمُ وُجُودٍ، وهُو كُلُّ ما سِوَى اللهِ مِنَ المَوْجُوداتِ بِلا اسْتِثْناءٍ. فَإِنْ وَجَدْتَ، أَخِي القارِئَ، في القُرْآنِ الكَرِيمِ أو الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، ما يُوهِمُ ظاهِرُهُ المُماثَلَةَ أو المُشابَهَةَ بَيْنَ اللهِ وغَيْرِهِ، فَلا تَعْتَقِدْ ظاهِرَهُ لِمُخالَفَةِ ذَلِكَ لِلدَّلِيلِ العَقْلِيِّ القَطْعِيِّ، لإِجْماعِ عُلَماءِ أُمَّةِ أَهْلِ الحَقِّ في جَمِيعِ العُصُورِ على أنَّ كُلَّ ما أَوْهَمَ ظاهِرُهُ تَشْبِيهَ اللهِ بِخَلْقِهِ، من آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ، فَإِنَّ له مَعْنىً مُرادًا غَيْرَ الظاهِرِ، يَلِيقُ باللهِ، ولَيْسَ فِيهِ تَشْبِيهٌ له تَعالى بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ (انْظُرِ الأَبْياتَ ١٤١ إلى ١٥٣ وشرحَها)، فَلا مُماثَلَةَ ولا مُشابَهَةَ بَيْنَ اللهِ تَعالى وبَيْنَ غَيْرِهِ، ولَوْ في وَجْهٍ واحِدٍ مِنْ وُجُوهِ المُشابَهَةِ. والمُخالَفَةُ لِلْحَوادِثِ صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إِذْ لَوْ كانَ مُشابِهًا لِمَخْلُوقٍ مِنَ المَخْلُوقاتِ،

(١) **الجَواهِر**: جَمْعُ جَوْهَر وَهُوَ في اصْطِلاح عُلَماءِ العَقيدَةِ ما لَهُ تَحَيُّزٌ في الفَراغِ كأجْسامِنا، ولكنَّهُ لا يَحتاجُ إلى ما يَقومُ به كَما يَقُومُ اللَّوْنُ بالجِسْم.

(٢) **الأَعْرَاضُ**: ما يَقُومُ بِالْجَوْهَرِ مِنْ الصِّفَاتِ كاللَّوْنِ والحَرَكَةِ والأَلَمِ مِمّا لا يُمْكِنُ وُجُودُهُ بِنَفسِهِ أيْ بدُون جَوْهَرٍ يَقُومُ بِهِ.

٩٣. قِــيــامُــهُ بِــنَــفْــسِــهِ تَــعَــالَــى
فَــهْــوَ الــغَــنِــيُّ فَــافْــهَــمِ الــمَــقَــالَا
٩٤. مَـعْـنـاهُ عِـنـدَ كُـلِّ حَـبْـرٍ مُـخْـلِـصِ
جَـلَّ عَـنِ الـمَـحَـلِّ والـمُـخَـصِّـصِ

لَجازَ عَلَيْهِ ما يَجُوزُ عَلَى هذا المَخْلُوقِ، ولَكانَ مَخْلُوقًا مِثْلَهُ، ولَوْ كانَ مَخْلُوقًا، لَكانَ عاجِزًا مُحْتاجًا إلى مَنْ خَلَقَهُ، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، لأَنَّ العاجِزَ لا يَخْلُقُ.

[٩٣] أيْ أنَّ مِنْ صِفاتِ اللهِ تَعالى الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً، والَّتي يَجِبُ مَعْرِفَتُها شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ، **صِفَةَ القِيَامِ بِالنَّفْسِ**، وفي ما يَلِي شَرْحُها:

صِفَةُ القِيَامِ بِالنَّفْسِ

مَعْنَى صِفَةِ القِيامِ بِالنَّفْسِ: أَنَّ اللهَ مُسْتَغْنٍ عَنْ كُلِّ ما سِواهُ، فَلا يَحْتاجُ إلى غَيْرِهِ بَتاتًا. وهذه صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لَوْ لم يَكُنْ مُسْتَغْنِيًا، لَكانَ مُحْتاجًا عاجِزًا، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، لأَنَّ العاجِزَ لا يَخْلُقُ.

[٩٤] أيْ أنَّ كُلَّ عالِمٍ مُخْلِصٍ مِنْ عُلَماءِ أهْلِ الحَقِّ، يَعْتَقِدُ ويَجْزِمُ بِأَنَّ صِفَةَ القِيامِ بالنَّفْسِ، المَذْكُورَةَ في البَيْتِ السابِقِ، تَدُلُّ عَلَى أنَّ اللهَ تَعالَى **لا يَحْتَاجُ إلى مَحَلٍّ ولا مُخَصِّصٍ**، وإلَيْكَ التَّفْصِيلَ:

اللهُ لا يَحْتَاجُ إلى مَحَلٍّ

مَعْنى قَوْلِنا اللهُ لا يَحْتَاجُ إلى مَحَلٍّ، أَنَّ اللهَ تَعَالَى لا يَحْتَاجُ إلى جَوْهَرٍ (أَيْ شَيْءٍ ذِي حَجْم) يَقُومُ بِهِ، كَما يَحْتاجُ إلى ذلِكَ العَرَضُ (وهُوَ كُلُّ صِفَةٍ حادِثَةٍ)، ولا إلى مَكَانٍ يَتَحَيَّزُ فِيهِ، كَالجِسْمِ، ولا إلى مَوْصُوفٍ يَقُومُ بِهِ، كَالصِّفَةِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَى لَيْسَ عَرَضًا (كَالحَرَكَةِ واللَّوْنِ والأَلَمِ)، ولا صِفَةً

٩٥. كَذاكَ وَحْدانِيَّةٌ في الذَّاتِ
كَذاكَ في الفِعْلِ وفي الصِّفاتِ

(كَالقُوَّةِ)، ولا جَوْهَرًا (كَالجِسْمِ)، ولا يُشْبِهُهَا؛ فحَقِيقَتُهُ تعالَى لا تُشْبِهُ حَقِيقَةَ أَيِّ مَخْلُوقٍ، ولا تُحِيطُ بِهِ العُقُولُ عِلْمًا، وصِفاتُهُ تَعالى صِفاتٌ أَزَلِيَّةٌ، ولَيْسَتْ أَعْراضًا حادِثَةً، فَالأعْراضُ (أيِ الصِّفاتُ الحَادِثَةُ) تَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ (لأَنَّ الأَزَلِيَّ يَسْتَحِيلُ أنْ يُوصَفَ بِما هُو حادِثٌ مَخْلُوقٌ مِنَ الصِّفاتِ). فَاللهُ لا يَفْتَقِرُ إلى غَيْرِهِ، فَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْ كُلِّ ما سِواهُ، وكُلُّ ما عَداهُ مُحْتاجٌ إلَيْهِ.

اللهُ لا يَحْتَاجُ إلى مُخَصِّصٍ

مَعْنى قَوْلِنا اللهُ لا يَحْتَاجُ إلى مُخَصِّصٍ، أَنَّهُ تَعالى لا يَحْتاجُ إلى خالِقٍ وفاعِلٍ ومُوجِدٍ، خَصَّصَهُ بِصِفَةٍ دُونَ صِفَةٍ، كَالوُجُودِ بَدَلَ العَدَمِ، والقُدْرَةِ بَدَلَ العَجْزِ، فَاللهُ أزَلِيٌّ (أيْ لا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ)، وصِفاتُهُ، كما تَقَدَّمَ، كُلُّها أزَلِيَّةٌ (أيْ لا ابْتِداءَ لِوُجُودِها)؛ فَصِفاتُهُ لم تَطْرَأْ عَلَيْهِ (أيْ لم يَزْدَدْ صِفَةً لم يَكُنْ مَوْصُوفًا بِها بِلا بِدايَةٍ)، ولم يَكْتَسِبْها، فَلا يَحْتاجُ إلى مَنْ خَصَّصَهُ بَأيٍّ مِنْها. ولا يُقالُ هُوَ خَصَّصَ نَفْسَهُ بِصِفاتِهِ، لأنَّ هذا يَعْنِي أَنَّها حَدَثَتْ لَهُ بَعْدَ أنْ لم تَكُنْ، وهذا باطِلٌ، فهو يُناقِضُ ما بَيَّنّاهُ آنِفًا مِنْ أنَّ صِفاتِهِ لا ابْتِداءَ لِوُجُودِها.

[٩٥] أيْ أنَّ مِنْ صِفاتِ اللهِ تَعالى الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً، والَّتِي يَجِبُ مَعْرِفَتُها شَرْعًا عَلَى المُكَلَّفِينَ، **صِفَةَ الوَحْدَانِيَّةِ**، وفي ما يَلِي شَرْحُها:

صِفَةُ الوَحْدَانِيَّةِ

مَعْنَى صِفَةِ الوَحْدانِيَّةِ: أَنَّ اللهَ واحِدٌ، لا شَرِيكَ لَهُ، في ذاتِهِ وصِفاتِهِ وأفْعالِهِ. وهذه صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لَوْ لم يَكُنْ واحِدًا لَكانَ مُتَعَدِّدًا، ولَوْ كانَ مُتَعَدِّدًا لَكانَ لَهُ مِثْلٌ، وذُو المِثْلِ عاجِزٌ مُحْتاجٌ إلى الاتِّفاقِ مَعَ مِثْلِهِ، لِئَلَّا تَتَعارَضَ مَشِيئَتاهُما؛ ولَوْ كانَ عاجِزًا لَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، ولَكِنَّ

. . . .

العالَمَ مَوْجُودٌ فَدَلَّ عَلَى وَحْدانِيَّةِ خالِقِهِ في الذَّاتِ والصِّفاتِ والأَفْعالِ، وإِلَيْكَ تَفْصِيلَ مَعْنَى هذِهِ الصِفَةِ:

وَحْدانِيَّةُ الذَّاتِ

فَوَحْدانِيَّةُ الذَّاتِ تَنْفِي عَنِ اللهِ **التَّعَدُّدَ والمِثْلَ** في ذاتِهِ أَيْ في حَقِيقَتِهِ، أَيْ أَنَّها تَنْفِي أنْ يَكُونَ اللهُ مُرَكَّبًا مِنْ أجْزاءٍ، وتَنْفِي أنْ يَكُونَ لأحَدٍ غَيْرِهِ حَقِيقَةٌ كَحَقِيقَتِهِ.

وَحْدانِيَّةُ الصِّفاتِ

ووَحْدانِيَّةُ الصِّفاتِ تَنْفِي عَنْ كُلِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِ اللهِ **التَّعَدُّدَ والمِثْلَ**، أَيْ أَنَّها تَنْفِي عَنْ كُلِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِ اللهِ أنْ يَكُونَ للهِ صِفَةٌ أُخْرَى مِنْ جِنْسِها (أيْ تَنْفِي أنْ يَكُونَ للهِ قُدْرَتانِ أوْ عِلْمانِ وهكَذا)، وتَنْفِي أيْضًا أنْ يَكُونَ لأحَدٍ غَيْرِه صِفَةٌ مِثْلُها (أيْ تَنْفِي أنْ يَكُونَ لأحَدٍ غَيْرِه قُدْرَةٌ كَقُدْرَتِهِ أوْ عِلْمٌ كَعِلْمِهِ وهكَذا، فَهِيَ تُثْبِتُ أَنَّهُ سُبْحانَهُ لا شَرِيكَ لَهُ في أيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ).

وَحْدانِيَّةُ الأَفْعالِ

وَوَحْدانِيَّةُ الأفعالِ تَنْفِي عَنْ أفْعالِ اللهِ أنْ يَكُونَ لأحَدٍ غَيْرِ اللهِ أفْعالٌ **مِثْلُها**، فاللهُ لا شَرِيكَ لَهُ في أفْعالِهِ، لأَنَّهُ لا خالِقَ إلَّا هُوَ، أيْ أنَّهُ هُوَ المُنْفَرِدُ بالإيجادِ والإعْدامِ (أيْ أنَّهُ هُوَ وَحْدَهُ الذِي يَنْقُلُ المَعْدُومَ إلى الوُجُودِ، ويَنْقُلُ المَوْجُودَ إلى العَدَمِ)؛ وعَلى هذا، فَهُوَ تَعالَى وَحْدَهُ الذِي يُؤَثِّرُ حَقِيقَةً في هذا الكَوْنِ، لأنَّهُ لا خالِقَ لِلأشْياءِ والأعْمالِ إلّا اللهُ[1].

(١) قَوْلُ أَهْلِ الحَقِّ: «لا مُؤَثِّرَ عَلَى الحَقِيقَةِ إلاَّ اللهُ» مَعْناهُ أَنَّ المَخْلُوقَ لا يُمْكِنُهُ أَنْ =

٩٦. والـــعِـــلْـــمُ والــقُــدْرَةُ والإِرَادَهْ
فَـــلا يَـــكُـــونُ غَـــيْـــرُ مَـــا أَرَادَهْ

وأَمّا تَعَدُّدُ أَفْعالِهِ تَعالى، فَثابِتٌ لا يَصِحُّ نَفْيُهُ عَنْهُ، ولا يُنافِي الكَمالَ، لأَنَّ أَفْعالَهُ تَعالَى كَثِيرَةٌ مِنْ إغْنَاءٍ وإِفْقَارٍ، وإِعْزازٍ وإِذْلالٍ، وإِحْياءٍ وإِماتَةٍ، وغَيْرِ ذلِكَ، ولَكِنْ لا يُشارِكُهُ فِيها أَحَدٌ، فَلا مُؤَثِّرَ في الحَقِيقَةِ سِواهُ تَعالَى، فَهُوَ الَّذِي يَخْلُقُ وغَيْرُهُ لا يَخْلُقُ[١]، وهذا مَعْنَى وَحْدانِيَّةِ أَفْعالِهِ تَعالَى.

[٩٦] أيْ أنَّ مِنْ صِفاتِ اللهِ تَعالى الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً، والَّتِي يَجِبُ مَعْرِفَتُها شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ، **صِفةَ العِلْمِ، وصِفَةَ القُدْرَةِ، وصِفَةَ الإِرَادَةِ،** وهاكَ شَرْحَها:

صِفَةُ العِلْمِ

مَعْنَى صِفَةِ العِلْمِ: أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، على وَجْهِ الإحاطَةِ والشُّمُولِ، بِعِلْمِهِ الأزَلِيِّ الَّذِي لا يَنْقُصُ ولا يَزِيدُ، لأَنَّهُ كامِلٌ بِلا ابْتِداءٍ ولا انْتِهاءٍ، فَهُوَ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ دُونَ سَبْقِ خَفاءٍ عَلَيْهِ. فَلا يَحْتاجُ إلى اخْتِبارِ العَبْدِ لِيَزْدادَ عِلْمًا بِهِ[٢]، ولا يَحْتاجُ إلى تَأَمُّلٍ ولا اسْتِدْلالَ، فَهُما مِنْ

= يَخْلُقَ شَيْئًا، وبِالتَّالِي لا يُمْكِنُهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ عَنِ اللهِ في فِعْلِ أَيِّ شَيْءٍ، فَهُوَ لا يَفْعَلُ إِلَّا ما خَلَقَهُ اللهُ. واسْتِحْضارُ هذا المَعْنَى مِنْ أَقْوَى أَسْبابِ التَّوَكُّلِ والاعْتِمادِ عَلَى اللهِ، نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُوَفِّقَنا لِذلِكَ؛ فَمَنْ عَلِمَ وأَيْقَنَ وتَحَقَّقَ واسْتَحْضَرَ، أَنَّهُ لا مُؤَثِّرَ عَلَى الحَقِيقَةِ إِلَّا اللهُ، قَوِيَ تَوَكُّلُهُ، وسَهُلَ عَلَيْهِ مُواجَهَةُ تَقَلُّباتِ الحَياةِ بِثَباتٍ.

(١) انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يُشَارِكَهُ مَخْلُوقٌ في التَّأْثِيرِ عَلَى الحَقِيقَةِ في شَيْءٍ مِنَ الكَوْنِ** في الصفحة ٣١٥.

(٢) فَقَوْلُنا عَمَّا يُواجِهُهُ المَرْءُ مِنْ صُعُوباتِ الحَياةِ الدُّنْيا: «هَذا ابْتِلاءٌ وامْتِحانٌ =

. . . .

خَصائِصِ المَخْلُوقِ لا الخَالِقِ. وعِلْمُهُ، كَسائِرِ صِفاتِهِ، صِفَةٌ أزَلِيَّةٌ أبَدِيَّةٌ، أيْ لا ابْتِداءَ ولا انْتِهاءَ لِوُجُودِها. وهذه صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لو لم يَكُنْ عالِمًا لَكانَ جاهِلاً، ولوْ كانَ جاهِلاً لَكانَ عاجِزًا ناقِصًا، ولَما وُجِدَ هذا العالَمُ، لأنَّ العاجِزَ الناقِصَ لا يَخْلُقُ.

صِفَةُ القُدْرَةِ

وتُسَمَّى القُدْرَةُ القُوَّةَ أَيْضًا، ومَعْنَاهَا أَنَّ اللهَ قادِرٌ على كُلِّ شَيْءٍ، أيْ على كُلِّ جائِزٍ عَقْلِيٍّ (وهو كُلُّ ما يَجُوزُ عَقْلاً وُجُودُهُ تارَةً وعَدَمُهُ تارَةً أُخْرَى)، فَلا يُعْجِزُهُ تَعالى شَيْءٌ، أَيْ لا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ تَعَالى إيجادُ أَيِّ مُمْكِنٍ (أَيْ خَلْقُهُ أَيْ إبْرازُهُ إلى الوُجُودِ بَعْدَ أَنْ كانَ مَعْدُومًا) ولا إعْدامُهُ (أَيْ إفْناؤُهُ أَيْ إخْراجُهُ مِنَ الوُجُودِ بَعْدَ أَنْ كانَ مَوْجُودًا). فَقُدْرَةُ اللهِ واحِدَةٌ بِها يُوجِدُ المُمْكِنَ أوْ يُعْدِمُهُ، على حَسَبِ مَشِيئَتِهِ الأزَلِيَّةِ وعِلْمِهِ الأزَلِيِّ وحُكْمِهِ الأَزَلِيِّ[١]. وقُدْرَتُهُ تَعَالَى، كَسائِرِ صِفاتِهِ، صِفَةٌ أزَلِيَّةٌ أبَدِيَّةٌ، أيْ لا ابْتِداءَ

= واخْتِبارٌ»، لَيْسَ المَقْصُودُ مِنْهُ أَنَّ اللهَ يُنْزِلُ البَلاءَ بِالعَبْدِ لِيَزْدادَ بِهِ عِلْمًا، ويَكْتَشِفَ عَنْهُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ، وكُلُّ ما قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْهُ البَعْضُ ذلِكَ، مِنَ القُرْآنِ والحَدِيثِ، فَلَيْسَ ذلِكَ مَعْناهُ، فَاللهُ لا تَخْفَى عَلَيْهِ خافِيَةٌ، وعِلْمُهُ كامِلٌ، لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ؛ وإنَّما مَعْناهُ أَنَّهُ تَعالَى يَكْشِفُ بِالبَلاءِ لِلْخَلْقِ، ولِلْمُبْتَلَى نَفْسِهِ، هَلْ يَصْبِرُ أَمْ لا؛ وأَمّا هُوَ تَعالى، فَيَعْلَمُ ما يَكُونُ مِنَ العَبْدِ قَبْلَ حُصُولِهِ، لأَنَّ عِلْمَهُ لَيْسَ لَهُ ابْتِداءٌ.

(١) **حُكْمُهُ الأَزَلِيُّ**: أَيْ قَوْلُهُ الأَزَلِيُّ بِوُجُودِ أَفْرادِ العالَمِ كُلٌّ في وَقْتِهِ، فَكَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ ولا صَوْتٍ دَالٌّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ تَعالى الَّتِي لا نِهايَةَ لَها، ومِنْ ذلِكَ دُخُولُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرادِ العالَمِ في الوُجُودِ في وَقْتِهِ الَّذِي خَصَّصَهُ بِهِ. ولِمَزِيدٍ مِنَ الشَّرْحِ عَنْ كلامِ اللهِ الأَزَلِيِّ الَّذِي لا يُشْبِهُ كَلامَ الخَلْقِ، انْظُرِ الصَّفْحَةَ ٢١٢.

. . . .

ولا انْتِهاءَ لِوُجُودِها. وهذِهِ صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ قادِرًا لَكانَ عاجِزًا، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ.

فَائِدَةٌ: لا يُقَالُ: «خَلَقَتْ قُدْرَةُ اللهِ» بَلْ يُقَالُ: «خَلَقَ اللهُ بِقُدْرَتِهِ»

لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «خَلَقَتْ قُدْرَةُ اللهِ»، كما يَقُولُ بَعْضُ الكُتّابِ، بَلِ الصَّحِيحُ أَنْ يُقالَ: «خَلَقَ اللهُ بِقُدْرَتِهِ»، لأنَّ الفاعِلَ هو اللهُ، ولَيْسَ صِفَتُهُ.

فَائِدَةٌ: لا يُسَمَّى اللهُ قُوَّةً أَوْ قُدْرَةً بِلْ يُسَمَّى قَوِيًّا قَادِرًا

ولا يُسَمَّى اللهُ قُوَّةً خَالِقَةً أَوْ قُدْرَةً خَالِقَةً، كَمَّا سَمَّاهُ بَعْضُ الجَهَلَةِ المُتَعالِمِينَ، بَلِ اللهُ هُوَ القَوِيُّ، ذُو القُوَّةِ، والقَادِرُ، ذُو القُدْرَةِ، أَيْ أَنَّ مِنْ صِفَاتِهِ القُوَّةَ (أَيِ القُدْرَةَ) عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فالقُدْرَةُ مِنْ صِفَاتِهِ، والصِّفَةُ لَيْسَتْ هِيَ المَوْصُوفَ.

صِفَةُ الإِرَادَةِ

صِفَةُ الإِرادَةِ تُسَمَّى أَيْضًا المَشِيئَةُ، ومَعْنَاهَا تَخْصِيصُ الجائِزِ العَقْلِيِّ بِبَعْضِ ما يَجُوزُ عَلَيْهِ عَقْلاً، فاللهُ خَصَّصَ بِمَشِيئَتِهِ الأزَلِيَّةِ كُلاًّ مِنَ الجائِزاتِ العَقْلِيَّةِ بِبَعْضِ ما يَجُوزُ عَلَيْهِ، كَصِفَةٍ دُونَ صِفَةٍ، ووَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، ومَكانٍ دُونَ مَكانٍ، وجِهَةٍ دُونَ جِهَةٍ، ومِقْدارٍ دُونَ مِقْدارٍ؛ أَيْ أَنَّهُ تَعَالَى خَصَّصَ كُلَّ مَخْلُوقٍ بِما هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الخَصائِصِ، ولَيْسَ بِغَيْرِها مِمَّا كانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ. ومَشِيئَتُهُ، كَسائِرِ صِفاتِهِ، صِفَةٌ أزَلِيَّةٌ، أبَدِيَّةٌ، لا تَتَغَيَّرُ ولا تَتَبَدَّلُ، فَلا ابْتِداءَ ولا انْتِهاءَ لِوُجُودِها. وما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ، أيْ أَنَّهُ لا يَدْخُلُ في الوُجُودِ مِنَ الأشْياءِ إلّا ما شاءَ اللهُ في الأزَلِ

. . . .

(أيْ فِيما لا بِدايَةَ لَهُ) وُجُودَهُ في وقْتٍ مُحَدَّدٍ (فالوَقْتُ هو لِوُجُودِ المَخْلُوقِ، ولَيْسَ لِمَشِيئَةِ اللهِ، لأنَّ مَشِيئَتَهُ بِلا ابْتِداءٍ). فالخَيْرُ والشَّرُّ، والإيمانُ والكُفْرُ، والطَّاعَةُ والعِصْيانُ، والحُسْنُ والقُبْحُ، كُلُّها بِمَشِيئَةِ اللهِ الأزَلِيَّةِ؛ فَلا يَدْخُلُ في الوُجُودِ حَرَكَةٌ ولا سُكُونٌ، ولا عَيْنٌ مِنَ الأعْيانِ[1]، ولا فِكْرَةٌ مِنَ الأَفْكارِ، ولا جَوْهَرٌ مِنَ الجَواهِرِ، ولا جِسْمٌ مِنَ الأَجْسامِ، ولا عَرَضٌ مِنَ الأعْراضِ، إلّا بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعالى، إذْ لَوْ دَخَلَ شَيْءٌ في الوُجُودِ بِخِلافِ مَشِيئَتِهِ تَعالى لَكانَ رَغْمًا عَنْهُ، ولَكانَ اللهُ مَغْلُوبًا عَلَى أمْرِهِ، وهذا يُنافِي الأُلُوهِيَّةَ، إذِ الإلٰهُ غالِبٌ على أمْرِهِ، ولَيْسَ مَغْلُوبًا. فالإرادَةُ صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لَوْ لم يَكُنْ مِنْ صِفاتِهِ الإرادَةُ لَكَانَ مُكْرَهًا مَغْلُوبًا مُجْبَرًا مُرْغَمًا، أو سَاهِيًا غَافِلاً، أو مَدْفُوعًا مَسْلُوبَ الإِرَادَةِ، ولوْ كانَ كذلك لَكانَ عاجِزًا مُحْتاجًا إلى غَيْرِهِ ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، لأنَّ العَاجِزَ لا يَخْلُقُ شَيْئًا، فَدَلَّ وُجُودُ العَالَم عَلَى أنَّهُ تَعالَى لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مُرِيدٌ (أيْ مَوْصُوفٌ بِالإِرَادَةِ) يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ (أيْ يُوجِدُ مَا شَاءَهُ بِمَشِيئَتِهِ الأزَلِيَّةِ).

فَائِدَةٌ: لا يُقالُ: «شاءَتْ إرادَةُ اللهِ» بَلْ يُقَالُ: «شاءَ اللهُ بِإرادَتِهِ»

لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «شاءَتْ إرادَةُ اللهِ»، كما يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ، بَلِ الصَّحِيحُ أَنْ يُقالَ: «شاءَ اللهُ بِإرادَتِهِ»، لأنَّ الفِعْلَ يُضافُ إلى اللهِ (أيْ يُنْسَبُ إلَيْهِ) لا إلى صِفَتِهِ.

(١) **الأَعْيانُ**: المَقْصُودُ بِها هُنا كُلُّ ما لَهُ وُجُودٌ في الحَقِيقَةِ خارِجَ الذِّهْنِ مِنَ المَخْلُوقاتِ، فَالأَفْكارُ والأُمُورُ الاعْتِبارِيَّةُ، مِنَ المَخْلُوقاتِ، لا تُسَمَّى أَعْيانًا، في الاصْطلاحِ.

. . . .

فَائِدَةٌ: مَشِيئَةُ اللهِ مُوافِقَةٌ لِعِلْمِهِ ولَيْسَتْ تابِعَةً لأَمْرِهِ، فَكُلُّ شَيْءٍ بِمَشِيئَتِهِ وعِلْمِهِ ولَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِهِ

لِيُعْلَمْ أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَعالى مُوافِقَةٌ لِعِلْمِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ ما عَلِمَ حُدُوثَهُ فَقَدْ شاءَ حُدُوثَهُ، وما عَلِمَ أَنَّهُ لا يَكُونُ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَكُونَ؛ ولَيْسَتْ مَشِيئَتُهُ تابِعَةً لأَمْرِهِ، فَقَدْ أَمَرَ سُبْحانَهُ بِما لَمْ يَشَأْ وُقُوعَهُ، ومِثالُهُ أَنَّهُ أَمَرَ إِبْراهِيمَ ﷺ بِذَبْحِ وَلَدِهِ إِسْماعِيلَ ﷺ، ولَكِنَّهُ لَم يَشَأْ وُقُوعَ الذَّبْحِ مِنْهُ. ولِذلِكَ لا يُقالُ: كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ اللهِ، كما شاعَ بَيْنَ بَعْضِ النَّاسِ، بَلْ يُقالُ: كُلُّ شَيْءٍ بِمَشِيئَةِ اللهِ وعِلْمِهِ وتَقْدِيرِهِ؛ فَاللهُ لا يَأْمُرُ بِالفَحْشاءِ والمُنْكَرِ، ولكِنَّهُ شاءَ وُقُوعَهُما مِنْ بَعْضِ خَلْقِهِ، كما عَلِمَ ذلِكَ وقَدَّرَهُ، كَما شاءَ وُجُودَ كُلِّ ما سِواهُما مِمَّا يَدْخُلُ في الوُجُودِ، وعَلِمَهُ وقَدَّرَهُ.

فَائِدَةٌ: المَشِيئَةُ لَيْسَتْ نَفْسَ المَحَبَّةِ

يَخْلِطُ بَعْضُ النَّاسِ بَيْنَ المَشِيئَةِ والمَحَبَّةِ في حَقِّ اللهِ، مَعَ أَنَّهُما لَيْسا بِمَعْنًى واحِدٍ في الحَقِيقَةِ، فَمَشِيئَةُ اللهِ هِيَ إِرادَتُهُ الأَزَلِيَّةُ وقَدْ تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيْها، وعَلَى أَنَّها شامِلَةٌ لِكُلِّ ما يَكُونُ، مِنْ خَيْرٍ وشَرٍّ وكُفْرٍ وإِيمانٍ وغَيْرِ ذلِكَ، وأَمَّا المَحَبَّةُ مِنَ اللهِ فَهِيَ إِرادَتُهُ الثَّوابَ لِبَعْضِ خَلْقِهِ؛ فاللهُ يُحِبُّ الخَيْرَ والأَخْيارَ(١)، ولا يُحِبُّ الشَّرَّ والأَشْرارَ؛ لأَنَّهُ يُثِيبُ الأَخْيارَ عَلَى ما يُجْرِيهِ عَلَى يَدَيْهِمْ مِنَ الخَيْرِ، ولا يُثِيبُ الأَشْرارَ عَلَى الشَّرِّ؛ وإِذا اتَّضَحَ هذا فَقَدِ اتَّضَحَ الفَرْقُ بَيْنَ الإِرادَةِ والمَحَبَّةِ، وصَحَّ أَنَّ اللهَ يُرِيدُ الشَّيْءَ

(١) فَمَعْنَى قَوْلِنا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الخَيْرَ أَنَّهُ تَعالَى يُحِبُّ أَهْلَهُ أَيْ أَنَّهُ شاءَ أَنْ يُثِيبَهُمْ عَلَيْهِ، ولِمَزِيدٍ مِنَ التَّوْضِيحِ عَنْ مَعْنَى الحُبِّ مِنَ اللهِ انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الانْفِعَالاتِ النَّفْسِيَّةِ والعَوَاطِفِ القَلْبِيَّةِ** في الصَّفْحَةِ ٢٩٧.

٩٧. والسَّمْعُ والبَصَرُ والحَيَاةُ
ثُمَّ الكَلامُ تَمَّتِ الصِّفَاتُ

ولا يُحِبُّهُ، ومِثالُهُ أَنَّ اللهَ أَرادَ وُقُوعَ الكُفْرِ مِنَ الكافِرِينَ ولكِنَّهُ لا يُحِبُّهُ، لأَنَّهُ لا يُثِيبُهُمْ عَلَيْهِ، بَلْ يُعاقِبُهُمْ(١).
وقَدْ تَأْتِي كَلِمَةُ الإرادَةِ بِمَعْنَى المَحَبَّةِ في بَعْضِ النُّصُوصِ، فَلا تَكُونُ عِنْدَها بِمَعْنَى صِفَةِ المَشِيئَةِ الَّتِي هِيَ شامِلَةٌ لِكُلِّ شَيْءٍ يَدْخُلُ في الوُجُودِ، فَيَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لِذلِكَ.

فائدة: لَا يُسَمَّى اللهُ مَحَبَّةً كَمَا تَلَفَّظَ بِهِ بَعْضُ الكفَرَةِ ويُنْسَبُ إِلَى بَعْضِ أَدْعِيَاءِ التَّصَوُّفِ، فاللهُ ذَاتٌ لَهُ صِفَاتٌ وَلَيسَ صِفَةً، فَمَنْ جَعَلَهُ مَحَبَّةً فَقَدْ جَعَلَهُ صِفَةً وبِالتَّالي فَقَدْ نَفَى عَنْهُ سَائرَ صِفَاتِهِ سُبحَانَهُ، وهذا كُفْرٌ بِهِ والعِيَاذُ باللهِ.

[٩٧] أَيْ أَنَّ مِنْ صِفاتِ اللهِ تَعالى الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً، والَّتِي يَجِبُ مَعْرِفَتُها شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ، **صِفَةَ السَّمْعِ، وصِفَةَ البَصَرِ، وصِفَةَ الحَيَاةِ، وصِفَةَ الكَلامِ**، وبِذِكْرِ هذِهِ الصِّفاتِ الأَرْبَعِ يَتِمُّ تَعْدادُنا لِصِفاتِ اللهِ الثَّلاثَ عَشْرَةَ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، والَّتِي يَجِبُ شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ أَنْ يَعْلَمُوها، على حَسَبِ اعْتِقادِ أَهْلِ الحَقِّ والطاعَةِ، أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ. وهاكَ شَرْحَ هذِهِ الصِّفاتِ الأَرْبَعِ:

صِفَةُ السَّمْعِ

مَعْنَى صِفَةِ السَّمْعِ: أَنَّ اللهَ يَسْمَعُ بِسَمْعٍ لا يُشْبِهُ سَمْعَ غَيْرِهِ؛ فَسَمْعُهُ تَعالى لَيْسَ بِأُذُنٍ ونَحوِها مِنَ الأَدواتِ والأَعْضاءِ، فاللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذلكَ كُلِّهِ.

---

(١) ولَيْسَ عِقابُ اللهِ لِلكافِرِ عَلَى الكُفْرِ الَّذِي شاءَهُ مِنْهُ ظُلْمًا لأَنَّهُ تَعالَى الخالِقُ ولا يُقاسُ الخالِقُ بِالمَخْلُوقِ، ولِمَزِيدٍ مِنَ التَّوْضِيحِ حَوْلَ اسْتِحالَةِ الظُّلْمِ عَلَيْهِ تَعالَى انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا مَهْمَا فَعَلَ** في الصَّفْحَةِ ٣١٧.

. . . .

وسَمْعُ اللهِ أزَلِيٌّ (أيْ لا بِدايَةَ لِوُجُودِهِ)، فَلَيْسَ كَسَمْعِ المَخْلُوقِ، فَسَمْعُنا يَحدُثُ لَنا عِنْدَ حُدُوثِ ما نَسْمَعُهُ، فَيَحْصُلُ لَنَا سَمْعٌ عِنْدَها، أمّا هُوَ تَعالى فَيَسْمَعُ بِسَمْعٍ أزَلِيٍّ لَيْسَ لَهُ ابْتِداءٌ؛ فَلا يُقالُ حَصَلَ لَهُ سَمْعٌ عِنْدَ حُدُوثِ المَسْمُوعِ؛ ونُذَكِّرُ القارِئَ الكَرِيمَ بِأنَّهُ يَسْتَحِيلُ أنْ يَعْرِفَ أحَدٌ مِنَ المَخْلُوقاتِ حَقِيقَةَ أيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِ اللهِ، كَما تَقَدَّمَ. وسَمْعُ اللهِ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ كَسَمْعِ المَخْلُوقِ، ولا يَمْنَعُهُ مانِعٌ، كَما تَمْنَعُنا المَوانِعُ مِنَ السَّمْعِ، كالجُدْرانِ والأمْراضِ، ونَحْوِها مِنَ العَوائِقِ والآفاتِ، كَبُعْدِ المَسْمُوعِ عَنَّا، وشِدَّةِ ضَعْفِهِ، وكَونِهِ خارِجَ نِطاقِ ما يُمْكِنُنا سَماعُهُ. واللهُ تَعالى يَسْمَعُ ما كانَ صَوْتًا كَكَلامِنا المَخْلُوقِ، ويَسْمَعُ ما لَيْسَ صَوْتًا (فَهو يَسْمَعُ كَلامَهُ الأَزَلِيَّ الذِي لَيْسَ صَوْتًا ولا حُرُوفًا ولا يُشْبِهُ كَلامَ أحَدٍ غَيْرِهِ). والسَّمْعُ صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لوْ لم يَكُنْ سَمِيعًا لَكانَ أصَمَّ (أيْ أَطْرَشَ)، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، لأنَّ الصَّمَمَ نَقْصٌ، والناقِصُ مُحْتاجٌ عاجِزٌ لا يَخْلُقُ شَيْئًا.

فَائِدَةٌ: قُلْ: «اللهُ يَسْمَعُ» ولا تَقُلْ: «اللهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَسْمَعَ»

لِيُعْلَمْ أنَّنا نَقُولُ: «اللهُ يَسْمَعُ» ولا نَقُولُ: «اللهُ قادِرٌ على أنْ يَسْمَعَ»، لأَنَّ هذا القَوْلَ الثاني مَعْناهُ أنَّهُ تَعالى يَجُوزُ عَلَيْهِ أَلَّا يَسْمَعَ تارَةً، كَما يَجُوزُ أنْ يَسْمَعَ تارَةً أُخْرَى، فَالقادِرُ عَلَى الشَّيْءِ يَجُوزُ أَنْ يَتْرُكَ فِعْلَهُ كَما يَجُوزُ أنْ يَفْعَلَهُ. فهذا القَوْلُ الثاني يَجْعَلُ سَمْعَ اللهِ الأَزَلِيَّ مِنَ الجائِزاتِ العَقْلِيَّةِ كَسَمْعِنا المَخْلُوقِ، أَيْ مِمّا يَصِحُّ في العَقْلِ وُجُودُهُ تارَةً وعَدَمُهُ تارَةً أُخْرَى، وهذا ظاهِرُ الفَسادِ، فَسَمْعُ اللهِ واجِبٌ عَقْلاً للهِ كَسائِرِ صِفاتِهِ، فَعَدَمُهُ لا يَقْبَلُهُ العَقْلُ بتاتًا، ويَسْتَحِيلُ أنْ يُوجَدَ مَسْمُوعٌ لا يَسْمَعُهُ اللهُ.

صِفَةُ البَصَرِ

مَعْنَى صِفَةِ البَصَرِ: أَنَّ اللهَ يَرَى كُلَّ شَيْءٍ بِبَصَرٍ لا يُشْبِهُ بَصَرَ غَيْرِهِ،

. . . .

فَبَصَرُهُ تعالى لَيْسَ بِأداةٍ وعُضْوٍ، كالعَيْنِ والحَدَقَةِ والبُؤْبُؤِ والشَبَكِيَّةِ وغَيْرِها مِنْ أجْزاءِ العَيْنِ، ولا بِغَيْرِ ذلكَ مِنَ الوَسائِطِ، ولا بِاتِّصالِ شُعاعٍ، ولا انْطِباعِ صُورَةٍ، ولا انْعِكَاسِ ضَوْءٍ، فاللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذلكَ كُلِّهِ. وبَصَرُ اللهِ أَزَلِيٌّ أيْ لا بِدايَةَ لِوُجُودِهِ، فَلَيْسَ كَبَصَرِ المَخْلُوقِ، فَبَصَرُنا يَحْدُثُ لَنا عِنْدَما نَنْظُرُ إلى الأشْياءِ، فَيَحْصُلُ لَنا الإبْصارُ عِنْدَها، أمّا هُوَ تَعالى فيُبْصِرُ كُلَّ الأشْياءِ بِبَصَرٍ أزَلِيٍّ لَيْسَ لَه ابْتِداءٌ؛ فَلا يُقالُ حَصَلَ لَه إبْصارٌ بَعْدَ أنْ لم يَكُنْ؛ ونُذَكِّرُ القارِئَ الكَرِيمَ بِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أنْ يَعْرِفَ أحَدٌ مِنَ المَخْلُوقاتِ حَقِيقَةَ أيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِ اللهِ، كَما تَقَدَّمَ. وبَصَرُ اللهِ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ كَبَصَرِ المَخْلُوقِ، ولا يَمْنَعُهُ مانِعٌ، كما يَمْنَعُ بَصَرَنا الجُدْرانُ والأمْراضُ وانْعِدَامُ الضَّوْءِ، ونَحْوُها مِنَ العَوائِقِ والآفاتِ، كَبُعْدِ الشَّيْءِ عَنَّا، وشِدَّةِ صِغَرِهِ، وكَوْنِهِ خارِجَ نِطاقِ ما يُمْكِنُنا إبْصارُهُ. واللهُ يَرَى ما هُوَ مادَّةٌ وجِسْمٌ، كالإنْسِ والجِنِّ والمَلائِكَةِ والرُّوحِ والهَواءِ، ويَرَى ما لَيْسَ مادَةً وجِسْمًا (فَهُوَ يَرَى ذاتَهُ المُقَدَّسَ الذِي لَيْسَ مادَّةً ولا جِسْمًا ولا حَجْمًا). والبَصَرُ صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لوْ لم يَكُنْ بَصِيرًا لَكانَ أعْمَى، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، لأنَّ العَمَى نَقْصٌ، والناقِصُ مُحْتاجٌ عاجِزٌ لا يَخْلُقُ شَيْئًا.

فَائِدَةٌ: قُلْ: «اللهُ يَرَى» ولا تَقُلْ: «اللهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَرَى»

ومِثْلُ الَّذِي قُلْنَا في الفَائِدَةِ المَذْكُورَةِ عِنْدَ كَلامِنَا على صِفَةِ السَّمْعِ نقولُهُ فِي بَصَرِ اللهِ تَعالى؛ فَنَقُولُ: «اللهُ يَرَى»، ولا نَقُولُ: «اللهُ قادِرٌ على أنْ يَرَى»، لأنَّ العِبارَةَ الثَّانِيَةَ تَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ على اللهِ أَنْ يَرَى، كَمَا يَجُوزُ أَلّا يَرَى، لأَنَّ المَقْدُورَ جائِزٌ وُقُوعُهُ تارَةً، وعَدَمُهُ تَارَةً أُخْرَى، وأمّا صِفَةُ البَصَرِ فَوَاجِبَةٌ عَقْلاً للهِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَخْفَى عَلَى اللهِ شَيءٌ مِنَ المَرْئِيّاتِ فلا يَراهُ. أَمَّا المَخْلُوقُ، كَالإنْسانِ، فَرُؤْيَتُهُ لِلْمَرْئِيَّاتِ جائِزَةٌ عَقْلاً، ولَيْسَتْ واجِبَةً عَقْلاً، فَهُوَ لا يَرَى كُلَّ المَرْئِيّاتِ، فَأَحَدُنا يَرَى الشَّيْءَ تارَةً، ثُمَّ

. . . .

يَغِيبُ عَنْ بَصَرِهِ هذا الشَّيْءُ تارَةً أُخْرَى، ولِذلِكَ صَحَّ أَنْ نَقُولَ في حَقِّ الإِنْسانِ المُبْصِرِ، هُو قادِرٌ عَلَى أَنْ يَرَى.

صِفَةُ الحَيَاةِ

مَعْنَى صِفَةِ الحَيَاةِ: أَنَّ اللهَ لَيْسَ مَيْتًا، بَلْ هُوَ حَيٌّ بِحَياةٍ لا تُشبِهُ حَياةَ المَخْلُوقاتِ الحَيَّةِ؛ فَلَيْسَتْ حَياةُ اللهِ بِرُوحٍ[(١)]، ولا غَيْرِ ذلكَ مِنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ الحَيَّةِ، كالحَرَكَةِ والسُّكُونِ واللَّذَّةِ والأَلَمِ والنُّمُوِّ والتَّكاثُرِ، بَلْ هِيَ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِهِ تَعالى دَلَّ عَلَيْها العَقْلُ وأثْبَتَها النَّقْلُ (أي الكِتابُ والسُّنَّةُ)، وحَياتُهُ تَعالى أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ لا تَزُولُ ولا يَلْحَقُها مَوْتٌ. وهِيَ صِفَةٌ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لوْ لم يَكُنْ حَيًّا لَمَا كانَ مَوْصُوفًا بالعِلْمِ والقُدْرَةِ والإرادَةِ، وبِالتالِي لَمَا وُجِدَ هذا الكَوْنُ.

صِفَةُ الكَلامِ

مَعْنَى صِفَةِ الكَلامِ: أَنَّهُ تعالى مُتَكَلِّمٌ[(٢)] بِكَلامٍ ذاتِيٍّ[(٣)] لا يُشْبِهُ كَلامَ

(١) انْظُرْ أَيْضًا **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ رُوحًا أَوْ ذا رُوحٍ** في شَرْحِ البَيْتِ ١٦٤.

(٢) **اللهُ مُتَكَلِّمٌ**: لَيْسَ مَعْناهُ أَنَّهُ تَعالَى يَنْطِقُ مِثْلَنا، ويُخْرِجُ الأَصْواتَ، كَما نَفْعَلُ حِينَ نَتَكَلَّمُ، فَهَذا كُلُّهُ مِنْ خَصائِصِ المَخْلُوقِ، فلا يَلِيقُ بِاللهِ؛ بَلْ مَعْناهُ أَنَّهُ تعالَى لَهُ كَلامٌ أزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ، هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِهِ، لَيْسَ كَكَلامِنا، فَلَيْسَ بِصَوْتٍ وحُرُوفٍ ولُغاتٍ، ولا فَمٍ وشَفَةٍ ولِسانٍ، ولا تُحِيطُ عُقُولُنا بِحَقِيقَتِهِ.

(٣) **الذَّاتِيُّ**: مَعْنَى الذَّاتِيِّ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إلى ذَاتِ اللهِ لأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ تَعَالَى، فَهُوَ غَيْرُ كَلامِهِ بِمَعْنَى الأَلْفاظِ المَخْلُوقَةِ المُنْزَلَةِ عَلَى الأَنْبِياءِ في الكُتُبِ السَّماوِيَّةِ، =

. . . .

المَخْلُوقاتِ، وكَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ لَيْسَ مَحْدُودًا ولا مُفْتَتَحًا ولا مُخْتَتَمًا، بَلْ هُوَ أَزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ كَسائِرِ صِفاتِهِ تَعالَى، فَهُوَ دَالٌّ أَزَلاً وأَبَدًا دُونَ تَعاقُبٍ[١] عَلَى كُلِّ مَعْلُوماتِ اللهِ، الَّتي لا نِهايَةَ ولا حَدَّ لَها، وعَلَى أَمْرِهِ ونَهْيِهِ ووَعْدِهِ ووَعِيدِهِ، فَهُوَ بِهِ مُخْبِرٌ آمِرٌ ناهٍ واعِدٌ مُتَوَعِّدٌ، دُونَ أَنْ يَكُونَ كَلامُهُ الذَّاتِيُّ مُتَبَعِّضًا ولا مُتَعَدِّدًا، فَلَيْسَ كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ (الَّذي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ) بِحُرُوفٍ وأَصْواتٍ ولُغاتٍ وكَلِماتٍ ومَقاطِعَ وجُمَلٍ، فلَيْسَ كَلامًا مُرَكَّبًا مِنْ أَجْزاءٍ كَكَلامِ الخَلْقِ، ولَيْسَ لَهُ ابْتِداءٌ ولا انْتِهاءٌ، ولا افْتِتاحٌ ولا اخْتِتامٌ، ولَيْسَ مَحْدُودًا ولا مُتَناهِيًا، ولا يَلْحَقُهُ انْقِطاعٌ وسُكُوتٌ، ولا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مَجْهُورٌ أَوْ مَهْمُوسٌ، ولا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَتَابِعٌ أَوْ مُتَقَطِّعٌ، ولا أَنَّ فِيهِ تَقْدِيمًا وتَأْخِيرًا، فَهُوَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ ما خَبَرْناهُ وعَرَفْنَاهُ واعْتَدْناهُ مِنْ كَلامِ المَخْلُوقاتِ، ولا يُشْبِهُ كَلامَنا بِوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ المُشابَهَةِ، ولا يُمْكِنُنا مَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ، لأَنَّهُ لا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ اللهِ وصِفاتِهِ إِلّا اللهُ، كَما تَقَدَّمَ.

= فَالأَلْفاظُ والأَحْرُفُ مَخْلُوقَةٌ، وصِفاتُ اللهِ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً، انْظُرِ الفَائِدَةَ المُهِمَّةَ **فَائِدَةٌ: مَعْنَى «الذَّاتِيِّ» في قَوْلِنَا: «كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ»** في الصَّفْحَةِ ٢١٧.

(١) **دُونَ تَعاقُبٍ**: مَعْناهُ أَنَّ كَلامَ اللهِ الذَّاتِيَّ لَيْسَ كَكَلامِنا الَّذِي نَدُلُّ بِهِ عَلَى مَعْلُوماتِنا الوَاحِدَ تِلْوَ الآخَرِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ نَدُلَّ بِهِ عَلَى كُلِّ ما نَعْلَمُهُ مِنَ المَعْلُوماتِ مَعًا، فَانْشِغَالُنا بِالدَّلالَةِ بِكَلامِنا عَلَى مَعْلُومَةٍ مَا، يَحْبِسُنا ويُؤَخِّرُنا عَنِ الدَّلالَةِ بِهِ عَلَى غَيْرِها، وهَذا نَقْصٌ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ، الَّذِي لا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ، فَكَلامُ اللهِ الذاتِيُّ، الَّذِي هُوَ مِنْ صِفاتِهِ، يَدُلُّ تَعالَى بِهِ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ، الَّتِي لا حَدَّ ولا نِهايَةَ لَها، مَعًا ولَيْسَ عَلَى التَّوالِي، دُوَن حُبْسَةٍ ولا تَأْخِيرٍ، ولِذلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ الأَزَلِيُّ بِحُرُوفٍ وأَصْواتٍ ولُغاتٍ، كَكَلامِنا المَخْلُوقِ، لأَنَّ الحُرُوفَ تَقْتَضِي التَّعاقُبَ؛ وعَلَيْنا أَنْ نَعْتَرِفَ بِعَجْزِنا عَنِ الإِحاطَةِ عِلْمًا بِحَقِيقَةِ كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ الأَزَلِيِّ، كَما نَعْتَرِفُ بِعَجْزِنا عَنْ إِدْراكِ حَقِيقَةِ اللهِ أَيْ ذاتِهِ سُبْحانَهُ.

. . . .

ومَعَ أَنَّ كَلامَ اللهِ الذَّاتِيَّ لَيْسَ بِصَوْتٍ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الخَلْقَ يَسْمَعُونَ يَوْمَ القِيامَةِ كَلامَ اللهِ الذَّاتِيَّ، دُونَ أَنْ يَكُونَ صَوْتًا يَحُلُّ في آذانِ الخَلْقِ، ولا ذَبْذَبَةً هَوائِيَّةً تَدْخُلُ فِيها، ولا أَمْواجًا صَوْتِيَّةً يُحَرِّكُ تَرَدُّدُها طَبْلَةَ الأُذُنِ(١)، بَلْ هُوَ كَلامٌ لا كَكَلامِ غَيْرِهِ تَعالى، يَسْمَعُهُ الخَلْقُ ولكِنْ لا كَمَا يَسْمَعُونَ كَلامَ المَخْلُوقاتِ، فَيَفْهَمُونَ مِنْهُ ما شاءَ اللهُ لَهُمْ أنْ يَفْهَمُوا، فَهذا يَفْهَمُ ما يَسُرُّهُ ويُفْرِحُهُ ويُرِيحُهُ (كالمُسْلِمِ التَّقِيِّ)، وهذا يَفْهَمُ ما يَسُوءُهُ ويُحْزِنُهُ ويُخِيفُهُ (كالكُفّارِ)، دُونَ أنْ يَكُونَ كَلامُ اللهِ مُؤَلَّفًا مِنْ جُمَلٍ مُخْتَلِفَةٍ، أَوْ كَلِماتٍ مُتَتابِعَةٍ، أَوْ أَيِّ أَجْزاءٍ أُخْرَى، فاعتَقِدْ ذلكَ ولا تَقِسْ بِمَا تَعَوَّدْتَ سَماعَهُ مِنَ الأَصْواتِ، فاللهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الصَّوْتِ، ولا تُشَبِّهْ كَلامَ رَبِّكَ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ تَعالى بِكَلامِ غَيْرِهِ، فَصِفَاتُ الخَالِقِ لا تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوقِ، ولا تُحاوِلْ أَنْ تَتَفَكَّرَ لِتَعْرِفَ حَقِيقَةَ كَلامِهِ الذاتِيِّ، فعقولُ الخَلْقِ قاصِرَةٌ عَنْ ذلِكَ.

وصِفَةُ الكَلامِ واجِبَةٌ للهِ عَقْلاً، إذْ لَوْ لم يَكُنْ مُتَكَلِّمًا (أَيْ مُتَّصِفًا بِصِفَةِ الكَلامِ) لَكانَ أبْكَمَ (أيْ أخْرَسَ عَنِ الدِّلالَةِ عَلَى مَعْلُوماتِهِ وأَمْرِهِ ونَهْيِهِ ووَعْدِهِ ووَعِيدِهِ)، وهذا نَقْصٌ، ولَوْ كانَ سُبْحانَهُ ناقِصًا لَكانَ عاجِزًا عَنْ إيجادِ الكَوْنِ. ولكِنَّ الكَوْنَ مَوْجُودٌ فَدَلَّ وُجُودُهُ عَلَى أَنَّ الخالِقَ مَوْصُوفٌ بِكُلِّ كَمالٍ يَلِيقُ بِهِ (ومِنْ ذلِكَ دِلالَتُهُ عَلَى كُلِّ مَعْلُوماتِهِ، الَّتي لا حَدَّ لَها، بِكلامٍ لا يُشْبِهُ كَلامَ الخَلْقِ)، وأَنَّهُ تَعالَى مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ في حَقِّهِ(٢).

---

(١) فالعَقْلُ يُجيزُ سَمَاعَ كَلامٍ لَيْسَ بِصَوْتٍ، ويَقْبَلُ ذلِكَ ولا يُحِيلُهُ، فَلا دَلِيلَ عَقْلِيَّ عَلَى اسْتِحالَةِ ذلِكَ، وإِنْ كانَ الوَهْمُ يَأْباه وَيَتَحَيَّرُ فِيهِ، لِكَوْنِنَا لَمْ نُجَرِّبْ ذلكَ في حَيَاتِنَا، فلم يَسْبِقْ لَنَا أَنْ سَمِعْنَا إِلَّا مَا كَانَ صَوْتًا؛ فَالسَّمْعُ نَوْعُ إِدْراكٍ لِلْمَسْمُوعِ، واللهُ الَّذِي أَعْطانا القُدْرَةَ عَلَى إِدْراكِ المَسْمُوعاتِ الصَّوْتِيَّةِ، لا يُعْجِزُهُ أَنْ يُقْدِرَنا عَلَى إِدْراكِ مَسْمُوعٍ لَيْسَ بِصَوْتٍ.

(٢) سَيأْتِي زِيادَةُ توْضِيحٍ لِمَعْنَى صِفَةِ الكَلامِ في الأَبْياتِ (١٨٧) إلى (١٩٨).

. . . .

فَائِدَةٌ: سَمَاعُ الخَلْقِ لِكَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ يَوْمَ القِيَامَةِ هُوَ المَخْلُوقُ وأَمَّا كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ فَلَيْسَ مَخْلُوقًا

واعْلَمْ بِأَنَّ سَماعَ الخَلْقِ لِكَلامِ اللهِ هُوَ حَادِثٌ مَخْلُوقٌ لَهُ ابْتِداءٌ، وأمّا كَلامُ اللهِ الذّاتِيُّ الذِي يَسْمَعُونَهُ يَوْمَ القِيامَةِ فَلَيْس حادِثاً أيْ لَيْس مَخْلُوقًا، فَلَيْسَ لَهُ ابْتِداءٌ، فَاللهُ يُزِيلُ عَنْ الخَلْقِ يَوْمَ القِيَامَةِ العَجْزَ عَنْ سَمَاعِ كَلامِهِ الذَّاتِيِّ الأزَلِيِّ الأبديِّ (أَي الَّذِي لَيْسَ لَهُ ابْتِداءٌ ولا انْتِهاءٌ) والَّذِي لَيْسَ بِحُرُوفٍ ولا أَصْوَاتٍ ولا لُغَاتٍ، فَيَسْمَعُونَهُ، ويَفْهَمُ كُلٌّ مَنْهُمْ مَا شَاءَ اللهُ لَهُ أنْ يَفْهَمَ، كما تَقَدَّمَ.

فَائِدَةٌ: اللهُ مُخْبِرٌ واعِدٌ مُتَوَعِّدٌ آمِرٌ نَاهٍ بِكَلامِهِ الذَّاتِيِّ الَّذِي لَيْسَ بِأَصْوَاتٍ وكَلَمَاتٍ ولُغَةٍ، ولِإِيصَالِ بَعْضِ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلامُهُ الذَّاتِيُّ إلى الخَلْقِ أَرْبَعُ طُرُقٍ

واعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ مُخْبِرٌ، واعِدٌ، مُتَوَعِّدٌ، آمِرٌ، نَاهٍ، بِكَلامِهِ الذَّاتِيِّ الأَزَلِيِّ الأَبَدِيِّ، دُوْنَ أَنْ يَكُونَ كَلاَمُهُ الذَّاتِيُّ مُتَعَدِّدًا أَوْ مَحْدُودًا، ودُونَ أَنْ يَكُونَ بِصَوْتٍ وحَرْفٍ ولُغَةٍ (فَافْهَمْ يا أَخِي القَارِئَ ذلِكَ ولا تَقُلْ كَيْفَ، فَنَحْنُ أَعْجَزُ مِنْ أَن نَعْرِفَ حَقِيقَةَ اللهِ وصِفَاتِهِ كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ). واعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ إِذا أَرادَ أَنْ يُوصِلَ خَبَرًا، أَوْ أَمْرًا، أَوْ نَهْيًا، أَوْ وَعْدًا، أَوْ وَعِيدًا، إِلى بَعْضِ خَلْقِهِ، فَلِإيصالِهِ إِلَيْهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ هِيَ:

١. أَنْ يُزِيلَ عَنْهُ العَجزَ الَّذِي يَمْنَعُهُ مِنْ سَمَاعِ كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ، الَّذِي لَيْسَ بِصَوْتٍ أَوْ لُغَةٍ، فَيَسْمَعُهُ (مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الكَلامِ اللُّغَوِيِّ الّذِي نَسْمَعُهُ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، فَلَيْسَ بِحُرُوفٍ وأَصْواتٍ)، ويَفْهَمُ مِنْهُ مَا شَاءَ اللهُ لَهُ أَنْ يَفْهَمَ مِنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ خَبَرٍ أَوْ وَعْدٍ أَوْ وَعِيدٍ، كَمَا حَدَثَ لِكَلِيمِ اللهِ مُوسَى ﷺ، وكَمَا يَحْدُثُ لِجَمِيعِ النَّاسِ يَوْمَ القِيامَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

. . . .

٢. أَنْ يُنْزِلَ على أَحَدِ أَنْبِيَائِهِ كِتَابًا سَمَاوِيًّا مُحْدَثًا بِلُغَةٍ مِنَ اللُّغاتِ (كالقُرْآنِ الَّذِي نَزَلَ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ)، يُعَبِّرُ بِهِ عَنْ كَلامِهِ الذَّاتِيِّ، ويَفْهَمُ مِنْهُ هذا النَّبيُّ، ومَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ (مِمَّنْ يَقْرَأُ نُسْخَتَهُ أَوْ يَسْمَعُ تِلاوَتَهُ)، مَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يُوصِلَهُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ خَبَرٍ، أَوْ وَعْدٍ، أَوْ وَعِيدٍ.

٣. أَنْ يُرْسِلَ مَلَكًا مِنَ المَلائِكَةِ يُبَلِّغُ عَنْهُ أَحَدَ الأَنْبِياءِ ما أَمَرَهُ بِتَبْلِيغِهِ، فيُعَبِّرُ هَذا المَلَكُ بِلَفْظِ نَفْسِهِ لِهَذا النَّبِيِّ، ثُمَّ هَذا النَّبِيُّ بِدَوْرِهِ يُعَبِّرُ عَنْهُ بِلَفْظِهِ في لُغَتِهِ لأُمَّتِهِ.

٤. أَنْ يُوحِيَ ذَلِكَ الأَمْرَ، أَوِ النَّهْيَ، أَوِ الخَبَرَ، أَوِ الوَعْدَ، أَوِ الوَعِيدَ، بِأَنْ يُفِيضَ العِلْمَ بِهِ عَلَى قَلْبِ نَبِيٍّ، فَيَفْهَمُهُ ذلك النّبِيُّ، ويَحْصُلُ لَهُ بِهِ عِلْمٌ قَطْعِيٌّ[1]، ثُمَّ يُبَلِّغُ ذلَكَ النَّبِيُّ ما أَمَرَهُ بِتَبْلِيغِهِ مِمّا فَهِمَهُ، مُعَبِّرًا عَنْهُ بَلَفْظِهِ، بِلُغَةٍ مِنَ اللُّغاتِ.

ومَعَ هذا فَتَعَدُّدُ ما يَصِلُ إِلى الخَلْقِ مِنْ أَمْرِ اللهِ ونَهْيِهِ وخَبَرِهِ ووَعْدِهِ ووَعِيدِهِ، لا يَعْنِي أَنَّ كَلامَ اللهِ الذاتِيَّ (الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ) مُؤَلَّفٌ مِنْ أَجْزاءٍ وجُمَلٍ ومَقاطِعَ، لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ كَلامِ الخَلْقِ، الَّذِي اعْتَدْنا أَنْ نَسْمَعَهُ، فَعَلَيْنا أَنْ نَفْهَمَ ذَلكَ، ونَعْتَرِفَ بِالعَجْزِ عَنْ إِدْراكِ حَقِيقَةِ رَبِّنا وصِفَاتِهِ سُبْحانَهُ[2].

(١) خِلافًا لِلإِلْهامِ الَّذِي يَحْصُلُ لِغَيْرِ الأَنْبياءِ، فالإِلْهامُ لا يُفِيدُ العِلْمَ القَطْعِيَّ، وأَمّا الوَحْيُ عَلَى قَلْبِ النَّبيِّ فَيَحْصُلُ لَهُ بِهِ عِلْمٌ مُتَحَقِّقٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الحَواسِّ المَعْرُوفَةِ، مِثْلَ عِلْمِنا، انْظُرْ تَعْرِيفَ الوَحْيِ وأَنْواعِهِ في الصَّفْحَةِ ١١٩.

(٢) مِمّا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحالَةِ الحُرُوفِ والمَقاطِعِ والأَصْواتِ والتَّعاقُبِ عَلَى كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ الأَزَلِيِّ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَلامُهُ الذَّاتِيُّ بِالحُرُوفِ والأَصْواتِ والمَقاطِعِ المُتَعاقِبَةِ كَكَلامِنا المَخْلُوقِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا، ولَزِمَ أَيْضًا اتِّصافُهُ تَعالى بِالحُبْسَةِ، أَي انْتِفاءِ دِلالَةِ كَلامِهِ الذَّاتِيِّ، دُونَ تَأْخِيرٍ، عَلَى مَعْلُوماتِهِ، الَّتِي لا نِهايَةَ لَها، لأَنَّ =

. . . .

فَائِدَةٌ: مَعْنَى «الذَّاتِيّ» في قَوْلِنَا: «كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ»

مَعْنَى قَوْلِنا كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ، أَيْ كَلامُ اللهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِهِ، الَّتِي لا يُوصَفُ بِمُقابِلِها، لأنَّ مُقابِلَ الكَلامِ (أيْ ضِدَّهُ) البَكَمُ (أَيِ الخَرَسُ)، وهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ لأَنَّهُ نَقْصٌ، فصِفَاتُ اللهِ التي يُوصَفُ اللهُ بِهَا، ويَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا بِمُقَابِلِهَا (أَيْ ضِدِّهَا)، يُقالُ لَها صِفاتُ الذَّاتِ، وأَمّا صِفاتُ اللهِ الَّتِي يُوصَفُ الله بِها وبِمُقابِلِها، فيُقالُ لَها صِفاتُ الفِعْلِ، كالإِحْياءِ والإِماتَةِ، فَهُوَ تعالى المُحْيِي المُمِيتُ؛ فَصِفَاتُ اللهِ الثَّلاثَ عَشْرَةَ الَّتِى عَدَّدَهَا النَّاظِمُ (أيْ صِفَاتُ اللهِ الَّتِي يَجِبُ مَعْرِفَتُهَا) كُلُّهَا من صِفَاتِ الذَّاتِ، فَلا يُوصَفُ اللهُ بِمُقَابِلِهَا (فَنَقُولُ: مُقَابِلُ العِلْمِ الجَهْلُ، والجَهْلُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ؛ ومُقَابِلُ القُدْرَةِ العَجْزُ، والعَجْزُ مُسْتَحِيلٌ على اللهِ، وهَكَذَا).

ولِيُعْلَمْ أَنَّنا عَبَّرْنا بِقَوْلِنا «كَلامُ اللهِ الذّاتِيُّ» لِنُخْرِجَ (أيْ لِنَسْتَثْنِيَ) ما يُسَمَّى أَيْضًا «كَلامَ اللهِ» ولكِنَّهُ لَيسَ صِفَةً للهِ، كَالحُرُوفِ الَّتِي في المُصْحَفِ، فَهِيَ مَخْلُوقَةٌ مُحْدَثَةٌ لَها ابْتِداءٌ كَما لا يَخْفَى، ومَنِ ادَّعَى خِلافَ ذلِكَ (أيْ مَنِ ادَّعَى أنَّ حُرُوفَ المُصْحَفِ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً) فَقَدْ كابَرَ العَقْلَ (كَما بَيَّنَ شَرْحُ البَيْتَيْنِ ١٩٤ و١٩٥)، ولِلتَّوَسُّعِ في الرَّدِّ على أَمْثالِ هذا المُكابِرِ مَجالاتٌ أُخْرَى سِوَى هذا المُخْتَصَرِ.

= التَّعاقُبَ يَقْتَضِي التَّأْخِيرَ، وعَدَمَ التَّعْبِيرِ عَنْ كُلِّ المَعْلُوماتِ مَعًا، والتَّأْخِيرُ في التَّعْبِيرِ عَنْ بَعْضِ المَعْلُوماتِ يُعْرَفُ بِالحُبْسَةِ؛ والحُبْسَةُ نَقْصٌ، فَهِيَ مِنْ خَصائِصِنا نَحْنُ المَخْلُوقِينَ، فَكلامُنا المَخْلُوقُ لا يَدُلُّ في آنٍ واحِدٍ إِلَّا عَلَى مَعْلُومٍ وَاحِدٍ، وهذا نَقْصٌ في كَلامِنَا، يَسْتَحِيلُ عَلَى كَلامِ اللهِ، الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِهِ، فَكُلُّ صِفاتِهِ تَعالَى تَدُلُّ عَلَى الكَمالِ.

. . . .

ولكِنْ يَجْدُرُ أنْ نُبيِّنَ أنَّ ما بَيْنَ دَفَّتَيِ المُصْحَفِ مِنَ الحُرُوفِ تُسَمَّى مَعَ ذلكَ «كَلامَ اللهِ»، لا بِمَعْنَى أنَّها صِفَتُهُ، بَلْ بِمَعْنَى أنَّها لَيْسَتْ مِنْ تَأْلِيفِ أيِّ مَخْلُوقٍ، وأنَّها تَدُلُّ وتُعَبِّرُ عَنْ كَلامِ اللهِ الذّاتِيِّ الَّذي هُو مِنْ صِفاتِ اللهِ أيْ عَنْ بَعْضِ ما يدُلُّ عَلَيْهِ كَلامُهُ الذَّاتِيُّ (انْظُرْ شَرْحَ الأبْياتِ ١٩٦ و١٩٧ و١٩٨).

فَائِدَةٌ: حُكْمُ اللهِ هُوَ إِخْبارُ اللهِ بِكَلامِهِ الأَزَلِيِّ الأَبَدِيِّ عَنْ كُلِّ مَخْلُوقٍ يَدْخُلُ في الوُجُودِ أَنَّهُ يُوجَدُ

حُكْمُ اللهِ الأَزَلِيُّ هُوَ قَوْلُهُ الأَزَلِيُّ بِوُجُودِ أَفْرادِ العالَمِ كُلٌّ في وَقْتِهِ، فَوُجُودُ كُلِّ مَخْلُوقٍ في وَقْتِهِ، مِنْ جُمْلَةِ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ، الَّذي لَيْسَ بِحَرْفٍ ولا صَوْتٍ ولا أَجْزاءٍ ولا مَقاطِعَ ولا ابْتِداءٍ ولا زَوالٍ. فَكَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ دَالٌّ عَلَى كُلِّ مَعْلُوماتِهِ تَعالى الَّتِي لا نِهايَةَ لَها، كَما تَقَدَّمَ، ومِنْ ذلِكَ دُخُولُ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرادِ العالَمِ في الوُجُودِ، في وَقْتِهِ الَّذِي خَصَّصَهُ اللهُ بِهِ؛ أَيْ أَنَّهُ تَعالَى مُخْبِرٌ عَنْ ذلِكَ، بِلا ابْتِداءٍ، بِكَلامِهِ الذّاتِيِّ، الَّذِي لَيْسَ بِحُرُوفٍ ولُغَةٍ وصَوْتٍ.

فَائِدَةٌ: يَجِبُ النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «سُبْحانَ مَنْ أَمْرُهُ بَيْنَ الكافِ والنُّونِ»

لِيُعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ النَّهْيُ عَمَّا شاعَ بَيْنَ بَعْضِ العَوامِّ مِنْ قَوْلِهِمْ: «سُبْحانَ مَنْ أَمْرُهُ بَيْنَ الكافِ والنُّونِ»، فَهُوَ كَلامٌ فاسِدُ المَعْنَى، وإِنْ كانَ غالِبُ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ العَوامِّ لا يَفْهَمُ حَقِيقَةَ مَعْناهُ، لأَنَّ مَعْناهُ أَنَّ دُخُولَ أَيِّ مَخْلُوقٍ في الوُجُودِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى حُدُوثِ كَلامِ مَخْلُوقٍ مُؤَلَّفٍ مِنْ حُرُوفٍ مُتعاقِبَةٍ كَكَلامِنا، هُوَ كَلِمَةُ كُنْ[1]؛ وأَمَّا ما تَوَهَّمَ مِنْهُ البَعْضُ هذا المَعْنَى مِنَ

(١) وهذا يُؤَدِّي إِلى أَنَّ كَلِمَةَ كُنْ نَفْسَهَا تَحْتَاجُ إِلى كَلِمَةِ كُنْ غَيْرِها لِتُوجَدَ، لأَنَّها مِنْ =

. . . .

الآياتِ كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[**البَقَرَة:١١٧**]، فَلَيْسَ هذا مَعْناهُ، فَقَدْ جاءَ في تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ عِبارَةٌ تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ كُلٍّ مِنَ المَخْلُوقاتِ في وَقْتِهِ، عَلَى حَسَبِ مَشِيئَةِ اللهِ الأَزَلِيَّةِ وعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ وحُكْمِهِ الأَزَلِيِّ، **دُونَ مُهْلَةٍ ولا تَأْخِيرٍ ولا صُعُوبَةٍ ولا تَوَقُّفٍ**، فَالمَعْنَى أَنَّ ما قَضاهُ اللهُ مِنَ الأُمُورِ (أَيْ أَرادَ كَوْنَهُ) فَإِنَّما يَدْخُلُ في الوُجُودِ مِنْ غَيْرِ امْتِناعٍ ولا تَوَقُّفٍ، كَما أَنَّ المَأْمُورَ المُطِيعَ، الَّذِي يُؤْمَرُ فَيَمْتَثِلُ، لا يَتَوَقَّفُ ولا يَمْتَنِعُ ولا يَكُونُ مِنْهُ إِباءٌ ولا تَأْخِيرٌ[١]؛ فَالمُرادُ مِنْ تَنْزِيلِ

= جُمْلَةِ المَخْلُوقاتِ، وهذا مُحالٌ عَقْلاً، لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى القَوْلِ بِالتَّسَلْسُلِ أَوِ الدَّوْرِ، المُسْتَحِيلَيْنِ عَقْلاً؛ فَالدَّوْرُ هُوَ تَوَقُّفُ وُجُودِ مَخْلُوقٍ ما عَلَى وُجُودِ مَخْلُوقٍ سابِقٍ لَهُ، مَعَ تَوَقُّفِ وُجُودِ هذا المَخْلُوقِ السابِقِ عَلَى وُجُودِ المَخْلُوقِ المَسْبُوقِ نَفْسِهِ؛ وأَمَّا التَّسَلْسُلُ، فَهُوَ تَوَقُّفُ وُجُودِ مَخْلُوقٍ ما عَلَى وُجُودِ مَخْلُوقٍ آخَرَ سابِقٍ لَهُ، مَعَ تَوَقُّفِ وُجُودِ المَخْلُوقِ الآخَرِ عَلَى وُجُودِ مَخْلُوقٍ غَيْرِهِ سابِقٍ لَهُ، وهَكَذا بِلا ابْتِداءٍ؛ فَكُلٌّ مِنَ التَسَلْسُلِ والدَّوْرِ يُؤَدِّيانِ إِلى اسْتِحالَةِ وُجُودِ المَخْلُوقِ الأَخِيرِ، لأَنَّهُما يُوَقِّفانِ وُجُودَهُ عَلَى مُسْتَحِيلٍ، وما تَوَقَّفَ وُجُودُهُ عَلَى مُسْتَحِيلٍ فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ.

(١) ولِلْمُفَسِّرِ الكَبِيرِ أَبِي حَيَّانَ النَّحْوِيِّ كَلامٌ نَفِيسٌ في تَفْسِيرِ هذِهِ الآيَةِ، في تَفْسِيرِهِ البَحْرِ المُحِيطِ، يُؤَيِّدُ ما بَيَّنْتُهُ، حَيْثُ يَقُولُ: «لكِنَّ دَلِيلَ العَقْلِ صَدَّ عَنِ اعْتِقادِ مُخاطَبَةِ المَعْدُومِ، وصَدَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعالى مَحَلاً لِلْحَوادِثِ، لأَنَّ لَفْظَةَ كُنْ مُحْدَثَةٌ، ومَنْ يَعْقِلُ مَدْلُولَ اللَّفْظِ، وكَوْنَهُ يَسْبِقُ بَعْضُ حُرُوفِهِ بَعْضاً، لَمْ يَدْخُلْهُ شَكٌّ في حُدُوثِهِ، وإِذا كانَ كَذلِكَ، فَلا خِطابَ ولا قَوْلَ لَفْظِيًّا، وإِنَّما ذلِكَ عِبارَةٌ عَنْ سُرْعَةِ الإِيجادِ وعَدَمِ اعْتِياصِهِ [أَيْ عَدَمِ صُعُوبَتِهِ]، فَهُوَ مِنْ مَجازِ التَّمْثِيلِ، وكَأَنَّهُ قُدِّرَ [أَيِ افْتُرِضَ] أَنَّ المَعْدُومَ مَوْجُودٌ يَقْبَلُ الأَمْرَ ويَمْتَثِلُهُ بِسُرْعَةٍ، بِحَيْثُ لا يَتَأَخَّرُ عَنِ امْتِثالِ ما أُمِرَ بِهِ».

. . . .

المَعْدُوم مَنْزِلَةَ ما يُؤْمَرُ فَيَمْتَثِلُ إِنَّما هُوَ إِظْهارُ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي شاءَ اللهُ وُجُودَهُ يَدْخُلُ في الوُجُودِ في وَقْتِهِ عَلَى حَسَبِ مَشِيئَةِ اللهِ دُونَ تَأْخِيرٍ.

فائِدَةٌ: خَبَرُ اللهِ صِدْقٌ وحَقٌّ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَخَلَّفَ حَتَّى في الوَعِيدِ

لِيُعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ المُؤَلِّفِينَ تَهَوَّرَ فَجَوَّزَ(١) عَلَى اللهِ تَعالى الخُلْفَ(٢) في وَعِيدِهِ، مُحْتَجًّا بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنَّ العَرَبَ تَعُدُّ الخُلْفَ في الوَعْدِ كَذِبًا وتَعُدُّ الخُلْفَ في الوَعِيدِ كَرَمًا(٣)، وبِأَنَّ بَعْضَ الشُّعَراءِ تَمَدَّحَ(٤) بِأَنَّهُ يُنْجِزُ وَعْدَهُ ويُخْلِفُ وَعِيدَهُ؛ والحَقُّ أَنَّ تَجْوِيزَ ذلِكَ عَلَى اللهِ تَعالى جَهْلٌ بِاللهِ، وتَنْقِيصٌ لَهُ تَعالَى؛ فَالخُلْفُ وَصْفٌ لا يَلِيقُ بِالخالِقِ، لا في الوَعْدِ ولا في الوَعِيدِ، فَكَوْنُ الخُلْفِ في الوَعِيدِ كَرَمًا قَدْ يُقْبَلُ في حَقِّ مِثْلِ هذا الشَّاعِرِ المُشارِ إِلَيْهِ، وأَمَّا في حَقِّ الخالِقِ الَّذِي لا تَخْفَى عَلَيْهِ خافِيَةٌ، فَكَيْفَ يُجِيزُ مُنْصِفٌ أَنْ يُخْبِرَ اللهُ خَلْقَهُ أَنَّهُ سَيُعَذِّبُ شَخْصًا يَعْلَمُ تَعالَى أَنَّه في الحَقِيقَةِ سَيَعْفُو عَنْهُ ويُعْفِيهِ مِنَ العَذابِ، أَلَيْسَ هذا إِخْبارًا بِحُصُولِ ما لَنْ يَحْصُلَ، فَهُوَ إِخْبارٌ بِخِلافِ الواقِعِ، مِمَّنْ لا يَخْفَى عَلَيْهِ أَنَّهُ خِلافُ الواقِعِ، فَهُوَ عَيْنُ الكَذِبِ عَمْداً، والكَذِبُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الخالِقِ لأَنَّ الكَلامَ الكاذِبَ لَيْسَ حَقًّا بَلْ هُوَ باطِلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ ومُخْطِئٌ غَيْرُ مُصِيبٍ، فَهُوَ

---

(١) **جَوَّزَ**: أَيْ عَدَّ ذلِكَ جائزًا حُصُولُهُ، أَيْ يَقْبَلُ العَقْلُ وُقُوعَهُ.

(٢) **الخُلْفُ**: هُوَ الإِخْلافُ، أَيْ عَدَمُ الوَفاءِ، **فالخُلْفُ في الوَعِيدِ**: هُوَ الإِخْلافُ في ما وَعَدَ بِإِيقاعِهِ مِنَ العُقُوبَةِ، أي تَرْكُ إِيقاعِهِ والوَفاءِ بِهِ.

(٣) الوَعْدُ بِإِيقاعِ الخَيْرِ والثَّوابِ يُسَمَّى **وَعْدًا** وعِدَةً، والوَعْدُ بِإِيقاعِ الشَّرِّ والعُقُوبَةِ يُسَمَّى إِيعادًا و**وَعِيدًا**.

(٤) **تَمَدَّحَ**: أَيْ مَدَحَ نَفْسَهُ وأَثْنَى عَلَيْها.

٩٨. وزادَ بَـعْـضُ الـعُـلَـمَـاءِ سَـبْـعَـا
فَـأَصْـبَـحَـتْ عِـشْـرِيـنَ فـابْـذُلْ وُسْـعَـا
٩٩. فـي حِـفْـظِـهَـا وأَنَّ ضِـدَّهَـا مُـحَـالْ
فــي حَــقِّــهِ سُــبْـحـانَـهُ لَـهُ الـكَـمَـالْ
١٠٠ .فَـالـسَّـبْـعُ كَـوْنُـهُ مُـرِيـدًا قَـادِرَا
وعَـالِـمًـا حَـيًّـا سَـمِـيـعًـا مُـبْـصِـرَا
١٠١. ومُــتَــكَــلِّــمًــا بِــدُونِ أَحْــرُفِ
ودُونَ صَــوْتٍ أَوْ لُــغَــاتٍ فَــاعْــرِفِ

نَقْصٌ، والنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعالى مُحالٌ. نَعَمْ إنَّ مَغْفَرَةَ اللهِ لِبَعْضِ مَنِ اسْتَحَقَّ العَذابَ مِنْ عُصاةِ المُسْلِمينَ، أَمْرٌ ثابِتٌ، وهُوَ كَرَمٌ بِلا شَكٍّ، ولكِنَّهُ لَيْسَ خُلْفًا في الوَعِيدِ، لأَنَّ كُلَّ ما وَرَدَ مِنْ وَعِيدِ اللهِ في الكِتابِ والسُّنَّةِ في حَقِّ عُصاةِ المُسْلِمِينَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ على عَدَمِ الاسْتِغْراقِ الشَّامِلِ لِلجَمِيعِ، أَيْ يُمْكِنُ تَفْسِيرُهُ بِتَعْذِيبِ بَعْضِهِمْ، وهذا حاصِلٌ لا مَحالَةَ، لأَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُعَذَّبَ بَعْضُ عُصاةِ المُسْلِمِينَ بِذُنُوبِهِمْ، كَما نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ واحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ، فَلا خُلْفَ.

[٩٨] و[٩٩] و[١٠٠] و[١٠١] مَعْنَى هذه الأَبْياتِ: أنَّ مِنْ عُلَماءِ أَهْلِ الحَقِّ مَنْ قالَ إنَّهُ يَجِبُ شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ أَيْضًا مَعْرِفَةُ سَبْعِ صِفاتٍ، غَيْرِ الصِّفاتِ الثَّلاثَ عَشْرَةَ الَّتِي عَدَّدْناها آنِفًا، واصْطَلَحُوا عَلَى تَسْمِيَتِها بِالصِّفاتِ المَعْنَوِيَّةِ، وهِيَ كَوْنُهُ تَعالى مُرِيدًا، وكَوْنُهُ قادِرًا، وكَوْنُهُ عالِمًا، وكَوْنُهُ حَيًّا، وكَوْنُهُ سَمِيعًا، وكَوْنُهُ بَصِيرًا، وكَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلامٍ لَيْسَ بِلُغَةٍ ولَيْسَ مُرَكَّبًا مِنْ أَحْرُفٍ وأَصْواتٍ ولا غَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأَجْزاءِ. واقْتَصَرَ آخَرُونَ

ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللّهِ عَقْلاً

١٠٢. فـضِـدُّ مَـا مَـضَـى مَـنَ الـصِّـفَـاتِ
خُـــذْ عَـــدَّهُ مُـــرتَّـــبًـــا كَـــالآتِـــي

مِنْ عُلَماءِ أَهْلِ الحَقِّ على القَوْلِ إنَّهُ يَجِبُ شَرْعًا على المُكَلَّفِينَ أنْ يَعْرِفُوا مِنْ صِفاتِ اللهِ: الصِّفاتِ الثَّلاثَ عَشْرَةَ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُها في أبْياتٍ سابِقَةٍ مِنْ هذا الفَصْلِ، فَقَطْ، لأنَّ مَنْ عَرَفَ الصِّفاتِ الثَّلاثَ عَشْرَةَ عَرَفَ هذه السَّبْعَ الأُخْرَى (أيِ الَّتِي سَمَّوْها الصِّفاتِ المَعْنَوِيَّةَ)، فَكُلُّ مَنْ يَعْرِفُ أنَّ للهِ صِفَةَ القُدْرَةِ، يَعْرِفُ كَوْنَ اللهِ تَعالى قادِرًا، وهكَذا مَنْ عَرَفَ أنَّ للهِ صِفَةَ الإرادَةِ، وصِفَةَ العِلْمِ، وصِفَةَ الحَياةِ، وصِفَةَ السَّمْعِ، وصِفَةَ البَصَرِ، وصِفَةَ الكَلامِ؛ فَقَدْ عَرَفَ كَوْنَهُ تَعَالَى مُرِيدًا، وكَوْنَهُ عالِمًا، وكَوْنَهُ حَيًّا، وكَوْنَهُ سَمِيعًا، وكَوْنَهُ بَصِيرًا، وكَوْنَهُ مُتَكَلِّمًا. وبِهذا يَتَّضِحُ أنَّ هذا الخِلافَ لَيْسَ ذا بالٍ، أيْ لَيْسَ أساسِيًّا، فَعَقِيدَةُ الفَرِيقَيْنِ مِنْ عُلَماءِ أَهْلِ الحَقِّ في اللهِ واحِدَةٌ في الحَقِيقَةِ والواقِعِ. وأمَرَ النَّاظِمُ القارِئَ بِالحِرْصِ على تَعَلُّمِ هذه الصِّفاتِ الواجِبَةِ عَقْلاً للهِ وحِفْظِها، لأنَّ كَمالَ مَعْرِفَةِ العَبْدِ رَبَّهُ لا يَتِمُّ إلّا بِذلكَ، كَما أَمَرَهُ بِمَعْرِفَةِ أَنَّها صِفاتُ ذاتٍ فَلا يُوصَفُ اللهُ بِأضْدادِها أيْ ما يُقابِلُها ويُنافِيها، كما قَدَّمْنَا، وكَمَا هُوَ مُفَصَّلٌ في الفَصْلِ التَّالِي.

شَرْحُ فَصْلِ مَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللهِ عَقْلاً

[١٠٢] أيْ أَنَّهُ سَبَقَ في الفَصْلِ السَّابِقِ ذِكْرُ ثَلاثَ عَشْرَةَ صِفَةً مِنْ صِفاتِ اللهِ الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً، وبَيَّنَّا أَنَّها صِفاتُ ذاتٍ، فَيَسْتَحِيلُ عَقْلاً أنْ يُوصَفَ اللهُ بَأضْدادِها، أيْ ما يُقابِلُها ويُنافِيها مِنَ الصِّفاتِ، لأَنَّ كُلَّ ذلِكَ

١٠٣. فَيَسْتَحِيلُ لِلإِلٰهِ العَدَمُ
كَذَا الفَنَاءُ والحُدُوثُ فاعْلَمُوا

يَدُلُّ عَلَى النَّقْصِ، واللهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ النَّقْصُ، وهذا الفَصْلُ مَعْقُودٌ لِتَعْدادِ هذه الأَضْدادِ الَّتِي لا تَلِيقُ بِجَلالِ اللهِ تَعالى(١).

[١٠٣] في هذا البَيْتِ تَعْدادُ ثَلاثِ صِفاتٍ مِنْ صِفاتِ النَّقْصِ المُسْتَحِيلَةِ عَقْلاً عَلَى اللهِ، هِيَ: **العَدَمُ والفَناءُ والحُدُوثُ**، وفي ما يَلِي شَرْحُها:

اسْتِحَالَةُ العَدَمِ عَلَيْهِ تَعَالَى

فالعَدَمُ ضِدُّ الوُجُودِ، فَهُوَ يُقابِلُ صِفَةَ الوُجُودِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، فَيَسْتَحِيلُ عَقْلاً أنْ يُوصَفَ اللهُ بِهِ، فَاللهُ لم يَسْبِقْ وُجُودَهُ عَدَمٌ، ولا يَلْحَقُهُ عَدَمٌ. وأَمّا غَيْرُ اللهِ فَلا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ العَدَمُ عَقْلاً، وإنْ كانَ مِمّا يَبْقَى ولا يَزُولُ، كَالجَنَّةِ والنَّارِ (أَيْ جَهَنَّمَ أَعاذَنا اللهُ مِنْها)، فَالجَنَّةُ والنَّارُ تَبْقَيانِ ولا تَفْنَيانِ، لأَنَّ اللهَ شاءَ لَهُما البَقاءَ، ولَمْ يَشَأْ لَهُما الزَّوالَ، وأَمَّا مِنْ حَيْثُ ذاتُهُما(٢)، فَالعَدَمُ لَيْسَ مُسْتَحِيلاً عَلَيْهِما عَقْلاً(٣)، بِدَلِيلِ أَنَّهُما كانَتا مَعْدُومَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُما اللهُ، كَسائِرِ العَالَمِ، أَيْ كُلِّ ما سِوَى اللهِ.

---

(١) جَرَتْ عادَةُ كُلِّ مَنْ أَلَّفَ في الاعْتِقادِ مِنْ عُلَماءِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ عَلَى تَعْدادِ هذِهِ الصِّفاتِ المُسْتَحِيلَةِ عَلَى اللهِ تَعالَى، لأَهَمِّيَّةِ تَنْزِيهِ اللهِ عَنْها، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنها لا يَخْتَلِفُ اثْنانِ في اسْتِحالَتِها عَلَى اللهِ، لوُضُوحِ كَوْنِها مِنَ النَّقائِصِ.

(٢) **مِنْ حَيْثُ ذاتُهُما**: أَيْ بِالنَّظَرِ إلى حَقِيقَتِهِما.

(٣) ولَكِنَّ فَنَاءَهُما مُسْتَحِيلٌ لِغَيرِهِما أيْ لِأَنَّ اللهَ شَاءَ في الأَزَلِ بَقاءَهُما ويَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ خِلافُ مَا شَاءَهُ اللهُ، فالمُسْتَحِيلُ إمَّا أنْ يكُونَ مُسْتَحِيلاً لِذاتِهِ كاسْتِحالَةِ العَدَمِ عَلَى اللهِ تَعالَى وإمَّا أنْ يَكُونَ مُسْتَحِيلًا لِغَيْرِهِ كاسْتِحَالَةِ العَدَمِ عَلَى ما شاءَ اللهُ بقاءَهُ كَالجَنَّةِ.

١٠٤. كَـذَا مُـشَـابَـهَـتُـهُ لِـلْـخَـلْـقِ
كَـذَا افْـتِـقَـارٌ عِـنْـدَ أَهْـلِ الـحَـقِّ

اسْتِحَالَةُ الفَنَاءِ عَلَيْهِ تَعَالَى

والفَناءُ ضِدُّ البَقاءِ، فَهُوَ يُقابِلُ صِفَةَ البَقاءِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، فَيَسْتَحِيلُ عَقْلاً أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِهِ، فَاللهُ أَبَدِيٌّ بِذاتِهِ أيْ أَنَّهُ باقٍ لا يَزُولُ، وبَقاؤُهُ واجِبٌ لَهُ عَقْلاً، أيْ لا يَقْبَلُ العَقْلُ عَدَمَ اتِّصافِهِ تَعالى بِهِ، كَما تَقَدَّمَ في البابِ السَّابِقِ. فَمَعْنَى اسْتِحالَةِ الفَناءِ عَلَيْهِ تَعالَى، أَنّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَلْحَقَهُ عَدَمٌ، كَما تَقَدَّمَ.

اسْتِحَالَةُ الحُدُوثِ عَلَيْهِ تَعَالَى

والحُدُوثُ ضِدُّ القِدَمِ (أيِ الأَزَلِيَّةِ)، فَهُوَ يُقابِلُ صِفَةَ القِدَمِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، فَيَسْتَحِيلُ عَقْلاً أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِهِ، فَصِفَةُ الحُدُوثِ مَعْناها الابْتِداءُ، أي سبق العدم، وصِفَةُ القِدَمِ (أيِ الأَزَلِيَّةِ) مَعْناها عَدَمُ الابْتِداءِ، كَما تَقَدَّمَ.

[١٠٤] في هذا البَيْتِ ذِكْرُ صِفَتَيْنِ مُسْتَحِيلَتَيْنِ عَقْلاً على اللهِ، لأَنَّهُما مِنْ صِفاتِ النَّقْصِ، هما: **مُشابَهَةُ المَخْلُوقاتِ، والافْتِقارُ إلى غَيْرِهِ**. وفي ما يَلِي شَرْحُهما:

اسْتِحَالَةُ مُشَابَهَةِ المَخْلُوقَاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى

فَمُشابَهَةُ المَخْلُوقاتِ (وتُسَمَّى أيْضًا مُشابَهَةَ الحَوادِثِ) بِأَيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ المُشابَهَةِ، هِيَ ضِدُّ مُخالَفَةِ الحَوادِثِ؛ فَهِيَ تُقابِلُ وتُنافِي صِفَةَ المُخالَفَةِ لِلْحَوادِثِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً. والحَوادِثُ مَعْناها المَخْلُوقاتُ (أيْ كُلُّ ما لَهُ بِدايَةٌ)، وهُوَ كُلُّ ما سِوَى اللهِ تَعالى. فَيَسْتَحِيلُ عَلَى اللهِ عَقْلاً أَنْ يُشابِهَ

١٠٥. كَـذَا مُـمَـاثِـلٌ لَـهُ فـي الـذَّاتِ
سُـبْـحـانَـهُ والـفِـعْـلِ والـصِّـفـاتِ

أيَّ مَخْلُوقٍ في حَقِيقَتِهِ أوْ أيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ، بِأيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ المُشابَهَةِ.

اسْتِحَالَةُ الافْتِقَارِ إلى الغَيْرِ عَلَيْهِ تَعَالَى

والافْتِقارُ إلى الغَيْرِ ضِدُّ القِيامِ بِالنَّفْسِ، فَهُوَ يُقابِلُ صِفَةَ القِيامِ بِالنَّفْسِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، والَّتِي تَعْنِي أنَّهُ تَعالى مُسْتَغْنٍ عَنْ كُلِّ ما سِواهُ. والافْتِقارُ مَعْناهُ الاحْتِياجُ، فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ عَقْلاً، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَحْتاجَ اللهُ إلى غَيْرِهِ، لأنَّهُ لَوْ كانَ مُحْتاجًا لَمَا كانَ خالِقًا، ولَمَا وُجِدَ هذا الكَوْنُ. فَاللهُ لا يَحْتاجُ إلى شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ بَتَاتًا، فَهُوَ لا يَحْتاجُ إلى طاعَتِنا، كَمَا أنَّهُ لا يَتَضَرَّرُ بِمَعْصِيَتِنا، فَهُوَ غَنِيٌّ عَنّا وعَنْ غَيْرِنا مِنَ المَخْلُوقاتِ، ويَسْتَحِيلُ أنْ يَحْتاجَ إلى ما يَقُومُ بِهِ ويَحُلُّ فِيهِ، كَمَا يَحتاجُ اللَّوْنُ إلى جِسْمٍ يَقُومُ بِهِ، وكَمَا يَحْتَاجُ الجِسْمُ إلى مَكَانٍ يَحُلُّ فِيهِ، ويَسْتَحِيلُ أنْ يَحْتاجَ إلى مَنْ خَصَّصَهُ بِصِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ، فَصِفاتُهُ واجِبَةٌ لَهُ عَقْلاً لا يَتَصَوَّرُ العَقْلُ عَدَمَها، وهُوَ تَعالى مَوْصُوفٌ بِها بِلا بِدايَةٍ ولا نِهايَةٍ، فَلَيْسَتْ بِمَشِيئَةِ أحَدٍ، أو إرادَةِ أحَدٍ، أو تَخْصِيصِ أحَدٍ (فلا يُقالُ إنَّ اللهَ شاءَ لِنَفْسِهِ صِفَةً أَوْ خَصَّصَ نَفْسَهُ بِصِفَةٍ، كَما لا يُقالُ شاءَها لَهُ غَيْرُهُ أَوْ خَصَّصَهُ بِها، لأَنَّ كُلَّ ما شاءَهُ اللهُ وخَصَّصَهُ مَخْلُوقٌ لَهُ ابْتِداءٌ، واللهُ لا يُوصَفُ بِصِفَةٍ لها ابْتِداءٌ، فَصِفاتُهُ كُلُّها أَزَلِيَّةٌ، كَما تَقَدَّمَ).

اسْتِحَالَةُ المُماثِلِ في الذَّاتِ أوِ الأَفْعالِ أوِ الصِّفاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى

[١٠٥] في هذا البَيْتِ ذِكْرُ صِفَةٍ مُسْتَحِيلَةٍ عَقْلاً على اللهِ، لأنَّها مِنْ صِفاتِ النَّقْصِ هِيَ: **أنْ يَكُونَ لَهُ مُماثِلٌ في الذَّاتِ أوِ الأفْعالِ أوِ الصِّفاتِ.**

١٠٦. تَـعَـدُّدٌ والـجَـهْـلُ أَوْ أَنْ يَـسْـهُـو
والـعَـجْـزُ عَـنْ شَـيْءٍ كَـذاكَ الـكَـرْهُ

فَوُجُودُ المُماثِلِ ضِدٌّ لِلْوَحْدانِيَّةِ، أيْ أَنَّهُ يُقابِلُ صِفَةَ الوَحْدانِيَّةِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً. فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعالى أنْ يُوجَدَ لَهُ مُماثِلٌ في ذاتِهِ، أيْ حَقِيقَتِهِ (فَهُوَ لا مَثِيلَ ولا شَرِيكَ لَهُ)، أوْ في أفْعالِهِ (فَهُوَ يَخْلُقُ وغَيْرُهُ لا يَخْلُقُ)، أوْ في صِفاتِهِ (فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ صِفَةٌ كَأيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ تَعالى، ولَيْسَ لَهُ تَعالَى صِفَتَانِ مُتَمَاثِلَتَانِ، كَعِلْمَيْنِ أوْ مَشِيئَتَيْنِ).

[١٠٦] في هذا البَيْتِ ذِكْرُ خَمْسِ صِفاتٍ مُسْتَحِيلَةٍ عَلَى اللهِ تَعالى، لأنَّها مِنْ صِفاتِ النَّقْصِ هِيَ: **التَّعَدُّدُ والجَهْلُ والسَّهْوُ والعَجْزُ والكَرْهُ**، وفيما يَلِي شَرْحُها:

اسْتِحَالَةُ التَّعَدُّدِ عَلَيْهِ تَعَالَى

فالتَّعَدُّدُ أيْضًا ضِدُّ الوَحْدانِيَّةِ، فَهُوَ يُقَابِلُ ويُنافِي صِفَةَ الوَحْدَانِيَّةِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، كَمَا يُنافِيها وُجُودُ المُماثِلِ لَهُ تَعالى، فَيَسْتَحِيلُ عَلَى اللهِ التَّعَدُّدُ في ذاتِهِ أوْ في أيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا في ذاتِهِ مِنْ أجْزاءٍ، ويَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ لَهُ صِفَتانِ مُتَمَاثِلَتَانِ (أيْ مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ)، كَقُدْرَتَيْنِ أوْ إرادَتَيْنِ أو عِلْمَيْنِ، بَلْ قُدْرَتُهُ واحِدَةٌ، وإرادَتُهُ واحِدَةٌ، وعِلْمُهُ واحِدٌ، وهكَذا كُلُّ صِفاتِهِ تَعالى.

اسْتِحَالَةُ الجَهْلِ عَلَيْهِ تَعَالَى

والجَهْلُ ضِدُّ العِلْمِ، فَهُوَ يُقابِلُ ويُنافِي صِفَةَ العِلْمِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ عَقْلاً، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَخْفَى عَلَى اللهِ أمْرٌ مِنَ الأمُورِ

. . . .

مَهْما دَقَّ، لا قَبْلَ حُدُوثِهِ ولا بَعْدَهُ. ويَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعالَى أَيْضًا ما هُوَ في مَعْنَى الجَهْلِ، كَالشَّكِّ والظَّنِّ والوَهْمِ والغَفْلَةِ والذُّهُولِ والنِّسْيانِ، لأَنَّ كُلَّ ذلِكَ نَقْصٌ.

اسْتِحَالَةُ السَّهْوِ عَلَيْهِ تَعَالَى

والسَّهْوُ ضِدُّ العِلْمِ وضِدُّ الإرادَةِ، فالسَّهْوُ مَعْناهُ الفِعْلُ مَعَ الغَفْلَةِ والذُّهُولِ (أيْ مَعَ عَدَمِ العِلْمِ بِشَيْءٍ ما بَعْدَ العِلْمِ بِهِ)، فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ، لأَنَّ الجَهْلَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ، سَواءٌ كانَ ابْتِداءً أَمْ بَعْدَ عِلْمٍ، ولأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَى اللهِ أنْ يَفْعَلَ فِعْلاً بِدُونِ عِلْمٍ وبِدُونِ إرادَةٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ نَقْصٌ.

اسْتِحَالَةُ العَجْزِ عَلَيْهِ تَعَالَى

والعَجْزُ ضِدُّ القُدْرَةِ، فَهُوَ يُقابِلُ ويُنافِي صِفَةَ القُدْرَةِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يُعْجِزَ اللهَ شَيْءٌ يَجُوزُ في العَقْلِ وُجُودُهُ، ولَوْ كانَ مُسْتَحِيلاً في العادَةِ كَبَحْرِ الزِّئْبَقِ (راجِعْ فَصْلَ الحُكْمِ العَقْلِيِّ، أيِ الأبْياتَ ٥٦ إلى ٧٣).

فَائِدَةٌ: القُدْرَةُ تَتَعلَّقُ بِجَمِيعِ المُمْكِنَاتِ عَقْلاً ولا تَتَعَلَّقُ بِالوَاجِبِ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيَّيْنِ

اعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ قُدْرَةَ اللهِ تَتعلَّقُ بِجَمِيعِ المُمْكِنَاتِ عَقْلاً، أَيْ ما يَحْتَمِلُ عَقْلاً الوُجُودَ والعَدَمَ، مَهْما كانَ غَرِيبًا أَوْ مُسْتَبْعَدًا أَوْ خارِقًا لِلْعادَةِ، فَقَوْلُنَا: اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، مَعْنَاهُ: اللهُ قَادِرٌ عَلَى إِيجَادِ المُمْكِنِ العَقْلِيِّ، فَكُلُّ مَا شَاءَهُ سُبْحَانَهُ بِمَشِيئَتِهِ الأَزَلِيَّةِ، وعَلِمَهُ بِعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ، وحَكَمَ بِكَلامِهِ الأَزَلِيِّ بِوُقُوعِهِ، مِنَ المُمْكِنَاتِ العَقْلِيَّةِ، فَإِنَّهُ تَعالَى يُوجِدُهُ في وَقْتِهِ، الَّذِي خَصَّصَهُ بِهِ، بِلا صُعُوبَةٍ ولا مَشَقَّةٍ ولا تَأْخِيرٍ. فَاللهُ يُوجِدُ

. . . .

ويَخْلُقُ بَقُدْرَتِهِ مِنَ المُمْكِناتِ العَقْلِيَّةِ ما عَلِمَ بِعِلْمِهِ الأزَلِيِّ أنَّهُ يُوجَدُ، وأرادَ بإرادَتِهِ الأزَلِيَّةِ أَنْ يُوجَدَ، وحَكَمَ بِكلامِهِ الأَزَلِيِّ أَنَّهُ يُوجَدُ، لا يُعْجِزُهُ عن ذلك شَيْءٌ، ولا يَمْنَعُهُ مِنْ ذلِكَ شَيْءٌ.

وأمّا الواجِبُ عَقْلاً (أيْ ما لا يَقْبَلُ العَقْلُ عَدَمَهُ)، والمُسْتَحِيلُ عَقْلاً (أيْ ما لا يَقْبَلُ العَقْلُ وُجُودَهُ)، فَلا تَتَعَلَّقُ بِهِما القُدْرَةُ، كَمَا لا تَتَعَلَّقُ بِهِمَا المَشِيئَةُ، لأَنَّ القَوْلَ بِتَعلُّقِهَا بِهِمَا يُنَاقِضُ كَوْنَ الوَاجِبِ العَقْلِيِّ لا يَقْبَلُ العَدَمَ، ويُنَاقِضُ كَوْنَ المُسْتَحِيلِ العَقْلِيِّ لا يَقْبَلُ الوُجُودَ، لأَنَّ المَقْدُورَ عَلَيْهِ يَقْبَلُ تَعاقُبَ الوُجُودِ والعَدَمِ عَلَيْهِ (أيْ أَنْ يُوجَدَ بَعْدَ عَدَمٍ و يُعْدَمَ بَعْدَ وُجُودٍ)، وما أَدَّى إلى التَّنَاقُضِ مُحَالٌ مَرْفُوضٌ.

ولا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ اللهِ بِالواجِبِ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيَّيْنِ عَجْزٌ ولا قُصُورٌ، بَلْ مَعْناهُ أَنَّهُما لَيْسا مِنْ وَظِيفَةِ القُدْرَةِ، فالعَجْزُ والقُصُورُ يَلْزَمانِ فِيما تَعَلَّقَتْ بِهِ القُدْرَةُ وامْتَنَعَ عَلَيْها، أَوْ أَمْكَنَ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ ولَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ. فَكَما أَنَّ عَدَمَ تَعَلُّقِ صِفَةِ السَّمْعِ بِرُؤْيَةِ الأَشْياءِ، حَتَّى في المَخْلُوقِ، لَيْسَ عَجْزًا ولا قُصُورًا ولا نَقْصًا في هذِهِ الصِّفَةِ، فَلَيْسَ صَمَمًا ولا طَرَشًا، لأَنَّ الرُّؤْيَةَ لَيْسَتْ مِنْ وَظِيفَةِ السَّمْعِ، فَكَذلِكَ عَدَمُ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ بِالوَاجِبِ العَقْلِيِّ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيِّ، لَيْسَ عَجْزًا ولا قُصُورًا فِيها، لاسْتِحالَةِ تَعَلُّقِها بِهِما عَقْلاً. وبِعِبَارَةٍ أُخْرَى لَيْسَتْ وَظِيفَةُ القُدْرَةِ إِيجَادَ الوَاجِبِ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيَّيْنِ ولا إِعْدَامَهُمَا، بَلْ وَظِيفَتُها إِيجادُ المُمْكِنِ العَقْلِيِّ وإِعْدَامُهُ عَلَى حَسَبِ مَشِيئَةِ اللهِ الأَزَلِيَّةِ وعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ وحُكْمِهِ الأَزَلِيِّ[١]؛ والقَوْلُ بِخِلافِ

(١) **حُكْمُهُ الأَزَلِيُّ**: أَيْ قَوْلُهُ الأَزَلِيُّ بِوُجُودِ أَفْرادِ العالَمِ كُلٌّ في وَقْتِهِ، فَكَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ الَّذي لَيْسَ بِحَرْفٍ ولا صَوْتٍ دَالٌّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ تَعالى الَّتِي لا نِهايَةَ لَها، ومِنْ =

. . . .

ذَلِكَ مُحَاوَلَةٌ لِلْجَمْعِ بَيْنَ المُتَعَارِضَيْنِ، وإِثْبَاتٌ لِلْمُتَنَاقِضَيْنِ (أَيْ فِيهِ الجَمْعُ بَيْنَ اسْتِحالَةِ العَدَمِ وقَبُولِ العَدَمِ، وبَيْنَ اسْتِحَالَةِ الوُجُودِ وقَبُولِ الوُجُودِ)، وهُوَ مَرْفُوضٌ عَقْلاً (فَوُجُوبُ الوُجُودِ مَعْناهُ عَدَمُ قَبُولِ العَدَمِ، فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ مَعَ قَبُولِ العَدَمِ! كَمَا أَنَّ اسْتِحَالَةَ الوُجُودِ مَعْنَاهَا عَدَمُ قَبُولِ الوُجُودِ، فَكَيْفَ تَجْتَمِعُ مَعَ قَبُولِ الوُجُودِ!).

فَلا يُقالُ: اللهُ عاجِزٌ عَنِ الوَاجِبِ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيَّيْنِ، ولا يُقالُ: اللهُ لا يَقْدِرُ عَلَيْهما، كَمَا لا يُقالُ: اللهُ قادِرٌ عَلَيْهِما، لأنَّ كُلاًّ مِنْ هَذِهِ الأَقْوالِ يُؤَدِّي إلى التَّناقُضِ والمُحالِ، ولِذَلِكَ امْتَنَعَتْ هَذِهِ الأَقْوَالُ الثَّلاثَةُ كُلُّهَا:

- فالقَوْلُ بِعَجْزِ اللهِ عَنْهُما فِيهِ نِسْبَةُ النَّقْصِ إلى الخالِقِ، لأَنَّ العَجْزَ نَقْصٌ، وهو مُسْتَحِيلٌ عَقْلاً على الخالق (لا يَقْبَلُهُ العَقْلُ)، كَما يُؤَدِّي إِلى التَّناقُضِ، لأَنَّ فِيهِ جَعْلَ الوَاجِبِ العَقْلِيِّ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيِّ جائِزَيْنِ عَقْلاً، لأَنَّ المَعْجُوزَ عَنْهُ، لا بُدَّ أَنَّهُ يَجُوزُ في العَقْلِ عَلَيْهِ الوُجُودُ تارَةً والعَدَمُ تارَةً أُخْرَى، فَهَذا القَوْلُ مَمْنُوعٌ.
- والقَوْلُ بِأَنَّ اللهَ لا يَقْدِرُ عَلَيْهِما، يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ القُدْرَةَ أَصْلاً تَتَعَلَّقُ بِهِما ولَكِنَّهما يَمْتَنِعانِ عَلَيْها، وهذا يَعْنِي أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ هذا القَوْلِ نِسْبَةُ النَّقْصِ إِلى اللهِ، كَما يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُما جَائِزانِ في العَقْلِ وهُوَ تَناقُضٌ. فَهَذا القَوْلُ مَمْنُوعٌ أَيْضًا.
- وأَمّا القَوْلُ بِأَنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَيْهِمَا فَيَعْنِي القَوْلَ بِصِحَّةِ انْقِلابِ كُلٍّ مِنَ الواجِبِ العَقْلِيِّ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيِّ جائِزًا عَقْلِيًّا (وهذا تَناقُضٌ لا يَقْبَلُهُ العَقْلُ)؛ لأَنَّ المَقْدُورَ عَلَيْهِ يَحْتَمِلُ الوُجُودَ تارَةً والعَدَمَ تَارَةً أُخْرَى، وأَمَّا

= ذلِكَ دُخُولُ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرادِ العالَمِ في الوُجُودِ في وَقْتِهِ الَّذِي خَصَّصَهُ بِهِ. ولِمَزِيدٍ مِنَ الشَّرْحِ عَنْ كلامِ اللهِ الأَزَلِيِّ الَّذِي لا يُشْبِهُ كَلامَ الخَلْقِ، انْظُرِ الصَّفْحَةَ ٢١٢.

. . . .

الوَاجِبُ العَقْلِيُّ فَلا يَحْتَمِلُ العَدَمَ بَتَاتًا، كَمَا أَنَّ المُسْتَحِيلَ العَقْلِيَّ لا يَقْبَلُ الوُجُودَ بَتَاتًا. فهذا القَوْلُ مَمْنُوعٌ أَيْضاً.

خُلاصَةُ هَذِهِ الفائِدَةِ الدَّقِيقَةِ: أَنَّنَا نَقُولُ: قُدْرَةُ اللهِ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الوُجُودُ تَارَةً والعَدَمُ تَارَةً أُخْرَى، وهُوَ الجائِزُ العَقْلِيُّ، وهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وأمَّا الوَاجِبُ العَقْلِيُّ والمُسْتَحِيلُ العَقْلِيُّ فَلا تَتَعَلَّقُ بِهِمَا قُدْرَةُ اللهِ، فَلا يُقَالُ اللهُ قَادِرٌ أَوْ عَاجِزٌ عَنْهُمَا، لأَنَّ القَوْلَ بِأَيِّ الأمْرَيْنِ (أيِ القُدْرَةِ عَلَيْهِمَا أوِ العَجْزِ عَنْهُمَا) يُؤَدِّي إلى أنَّ المُسْتَحِيلَ يَقْبَلُ الوُجُودَ والوَاجِبَ يَقْبَلُ العَدَمَ، لأَنَّ المَقْدُورَ عَلَيْهِ والمَعْجُوزَ عَنْهُ يَحْتَمِلان الوُجُودَ والعَدَمَ عَقْلاً، وهَذَا مُحَالٌ وتَنَاقُضٌ ومَا أَدَّى إلى المُحَالِ مُحَالٌ؛ فَقَائِلُ أَيٍّ مِنْهُمَا هُوَ كَمَنْ يَقُولُ بِوُجُودِ جِسْمٍ جُزْؤُهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّهِ، فَكَلامُهُ مُتَنَاقِضٌ لا يَقْبَلُهُ العَقْلُ، لأَنَّ الجُزْءَ بَعْضٌ مِنَ الكُلِّ، فكَلامُهُ هذا يُؤَدِّي إِلى القَوْلِ بِوُجُودِ جِسْمٍ هُوَ أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهِ. وعَدَمُ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ بِالوَاجِبِ العَقْلِيِّ والمُسْتَحِيلِ العَقْلِيِّ، لَيْسَ لِقُصُورٍ في القُدْرَةِ، ولَيْسَ عَجْزًا، بَلْ لأَنَّ القَوْلَ بِخِلافِهِ تَنَاقُضٌ لا يَقْبَلُهُ العَقْلُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

اسْتِحَالَةُ الكَرْهِ عَلَيْهِ تَعَالَى (أَيْ اسْتِحَالَةُ إِكْراهِهِ مِنْ قِبَلِ غَيْرِهِ)

والكَرْهُ ضِدُّ الإرادَةِ، فَهُوَ يُقابِلُ ويُنافِي صِفَةَ الإرادَةِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً. والكَرْهُ مَعْناهُ حُصُولُ شَيْءٍ وهو مُكْرَهٌ عَلَيْهِ، أيْ رَغْمًا عَنْهُ بِدُونِ إرادَتِهِ لَهُ، فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ عَقْلاً، لأَنَّهُ نَقْصٌ، فاللهُ غالِبٌ ولَيْسَ مَغْلُوبًا عَلَى أمْرِهِ، فَلا يَجْرِي في مِلْكِهِ (أيْ في هذا الكَوْنِ الذِي يَمْلِكُهُ اللهُ) غَيْرُ ما أرادَ، ولا يَدْخُلُ شَيْءٌ في الوُجُودِ بِدُونِ مَشِيئَتِهِ (أيْ إرادَتِهِ تَعالَى)، حَتَّى مِنَ المُحَرَّماتِ شَرْعًا والمَكْرُوهاتِ شَرْعًا.

١٠٧. والمَوْتُ أَيْضًا والعَمَى والصَّمَمُ
فِي حَقِّهِ ويَسْتَحِيلُ البَكَمُ

[١٠٧] في هذا البَيْتِ ذِكْرُ أَرْبَعِ صِفاتٍ مُسْتَحِيلَةٍ عَلَى اللهِ تَعالى، لأَنَّها مِنْ صِفاتِ النَّقْصِ، هِيَ: **المَوْتُ والعَمَى والصَّمَمُ والبَكَمُ**.

اسْتِحَالَةُ المَوْتِ عَلَيْهِ تَعَالَى

فالمَوْتُ ضِدُّ الحَياةِ، فَهُوَ يُقابِلُ ويُنافِي صِفَةَ الحَياةِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، فَالمَوْتُ نَقْصٌ، والمَيْتُ لا يَكُونُ قادِرًا عالِمًا مُرِيدًا، ولَوْ لَمْ يَكُنِ اللهُ قادِرًا عالِمًا مُرِيدًا لَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، فاسْتَحالَ أَنْ يَكُونَ اللهُ مَيْتًا، ويَسْتَحِيلُ أَنْ يَلْحَقَهُ مَوْتٌ لأَنَّ المَوْتَ نَقْصٌ كَمَا تَقَدَّمَ، ولأَنَّ مَنْ يَمُوتُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ مُحْتاجٌ إلى غَيْرِهِ، ومَنْ كانَ كَذلكَ لا يَكُونُ إِلٰهًا خالِقًا.

اسْتِحَالَةُ العَمَى عَلَيْهِ تَعَالَى

والعَمَى ضِدُّ البَصَرِ، فَهُوَ يُقابِلُ ويُنافِي صِفَةَ البَصَرِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، فَالعَمَى نَقْصٌ، والنَّقْصُ عَلَى الإلٰهِ مُحالٌ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعالَى أَعْمَى لا يَرَى.

اسْتِحَالَةُ الصَّمَمِ عَلَيْهِ تَعَالَى

والصَّمَمُ ضِدُّ السَمْعِ، فَهُوَ يُقابِلُ ويُنافِي صِفَةَ السَّمْعِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، فالصَّمَمُ نَقْصٌ، والنَّقْصُ عَلَى الإلٰهِ مُحالٌ، فاسْتَحالَ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعالَى أَصَمَّ (أَيْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَطْرَشَ لا يَسْمَعُ).

اسْتِحَالَةُ البَكَمِ عَلَيْهِ تَعَالَى

والبَكَمُ (أَيِ الخَرَسُ) ضِدُّ الكَلامِ، فَهُوَ يُقابِلُ ويُنافِي صِفَةَ الكَلامِ الواجِبَةِ للهِ عَقْلاً، وهُوَ نَقْصٌ، والنَّقْصُ عَلَى الإلٰهِ مُحالٌ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ

. . . .

اللهُ أبْكَمَ، أَيْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَخْرَسَ لَيْسَ لَهُ كلامٌ ذاتِيٌّ يَلِيقُ بالخَالِقِ، لا يُشْبِهُ كَلامَ المَخْلُوقِينَ، يَدُلُّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ تَعالَى أَزَلاً وأَبَدًا دُونَ تَعاقُبٍ، فيَجِبُ عقْلاً أنْ يَكُونَ اللهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلامٍ، يَلِيقُ بِكَمالِهِ، لا يُشْبِهُ كَلامَ المَخْلُوقِينَ، لَيْسَ بِحُرُوفٍ وأَصْواتٍ ولُغاتٍ، كَمَا فَصَّلْنا في شَرْحِ البَيْتِ (٩٧).

فائِدَةٌ: يَدْخُلُ في تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ البَكَمِ تَنْزِيهُهُ تَعالى عَنِ الحُبْسَةِ

ويَدْخُلُ في تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ البَكَمِ تَنْزِيهُهُ تَعالى عَنِ الحُبْسَةِ، الَّتِي تَقَدَّمَ تَنْزِيهُ اللَّهِ عَنْهَا أَيْ عَنْ قُصُورِ كَلامِهِ تَعالَى عَنِ الدَّلالَةِ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ الَّتِي لا حَدَّ لَها مَعًا دُونَ تَعاقُبٍ. فَهَذا القُصُورُ، الَّذِي هُو أَصْلُ البَكَمِ، مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ، وهُوَ مِنْ سِماتِ كَلامِنا المَخْلُوقِ، حَيْثُ يَعْرِفُ كُلٌّ مِنّا مِنْ نَفْسِهِ أَنَّ كَلامَهُ قاصِرٌ عَنِ الدَّلالَةِ عَلَى كُلِّ مَعْلُوماتِنا المَحْدُودَةِ في آنٍ مَعًا. فَهَذا النَّقْصُ لازِمٌ (أَيْ مُلازِمٌ) لِلْحُرُوفِ والأَصْواتِ الَّتِي يَتَرَكَّبُ مِنْها كَلامُنا المَخْلُوقُ الَّذِي نَتَّصِفُ بِهِ، لأَنَّهُ لَمّا اسْتَحالَ اجْتِماعُ حَرْفَيْنِ في آنٍ واحِدٍ، فَضْلاً عَنِ الكَلِمَتَيْنِ، تَبَكَّمَ المُتَكَلِّمُ بِالحَرْفِ والصَّوْتِ، واحْتَبَسَ عَنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ في آنٍ مَعًا، بكَلامِه المُرَكَّبِ مِنَ الحُرُوفِ والأَصْواتِ، الَّذِي يَتَّصِفُ بِهِ. فَاتِّصافُ أَحَدِنا بِصِفَةِ الكَلامِ المَخْلُوقِ تَنْفِي عَنْهُ البَكَمَ المُتَعارَفَ عَلَيْهِ بَيْنَ البَشَرِ، وهُوُ عَدَمُ الدَّلالَةِ بِالكَلامِ عَلَى أَيِّ مَعْلُومَةٍ مِنَ المَعْلُوماتِ مُطْلَقًا، ولا تَنْفِي عَنْهُ أَصْلَ البَكَمِ، وهُوَ عَدَمُ الدَّلالَةِ بِكَلامِهِ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ في آنٍ واحِدٍ، كَما لا تَنْفِي عَنْهُ السُّكُوتَ، وهُوَ عَدَمُ الدَّلالَةِ بِالكَلامِ عَلَى أَيِّ مَعْلُومٍ مِنْ مَعْلُوماتِهِ في بَعْضِ الأَوْقاتِ.

١٠٨. فَكُلُّ هَذا مُسْتَحِيلٌ عَقْلاَ
عَلَيْهِ مَنْفِيٌّ كَذاكَ نَقْلاَ

ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمّا يَجُوزُ فِي حَقِّ اللّٰهِ عَقْلاً

١٠٩. وهاكَ تَعْرِيفًا لِما يَجوزُ
في حَقِّهِ طُوبَى لِمَنْ يَفُوزُ

النَّقائِصُ مَنْفِيَّةٌ عَنِ اللهِ عَقْلاً ونَقْلاً

[١٠٨] أيْ أنَّ كُلَّ هذه الصِّفاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى النَّقْصِ يَستَحِيلُ في العَقْلِ أنْ يُوصَفَ اللهُ بِها، كَمَا أنَّ النَّقْلَ (أيِ القُرْآنَ والحَدِيثَ) جاءَ بِنَفْيِها عَنِ اللهِ تَعالى. فَكُلُّ ما كانَ نَقْصًا في حَقِّ اللهِ فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ تَعالى عَقْلاً، أيْ لا يَقْبَلُ العَقْلُ وُجُودَهُ لَهُ، لأنَّ النَّقْصَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الخالِقِ في العَقْلِ، فالنَّاقِصُ لا يَخْلُقُ شَيْئًا، بَلْ هُوَ عاجِزٌ مُحْتاجٌ إلى مَنْ يُكَمِّلُهُ (أَيْ يُزِيلُ النَّقْصَ عَنْهُ)، فَلَوْ كانَ اللهُ ناقِصًا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ هذا العالَمِ، ولكِنَّ العالَمَ مَوْجُودٌ مُشاهَدٌ، فَدَلَّ وُجُودُهُ عَلَى كَمالِ الخالِقِ، وانْتِفاءِ أيِّ نَقْصٍ في حَقِّهِ.

شَرْحُ فَصْلِ مَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمَّا يَجُوزُ في حَقِّ اللهِ عَقْلاً

[١٠٩] **هاكَ**: مَعْناها خُذْ. **طُوبَى**: إشارَةٌ إلى كُلِّ ما يُسْتَطابُ في الجَنَّةِ، مِمّا يَنالُهُ مَنْ عَرَفَ رَبَّهُ وماتَ عَلَى الإسْلامِ. والمَعْنَى: خُذْ بَيانَ ما يَجُوزُ في حَقِّ اللهِ تَعالى وتَعَلَّمْهُ، فَقَدْ أصابَ خَيرًا ونالَ طَيِّباتِ الجَنَّةِ، مَنْ فازَ بِمَعْرِفَتِهِ، وماتَ عَلَى دِينِ الإسْلامِ، فَنالَ الثَّوابَ عَلَى ذَلِكَ.

١١٠. فالفِعلُ والتَّركُ لِكُلِّ مُمْكِنِ
جازَ على إلٰهِنا المُهَيْمِنِ

[١١٠] أيْ أنَّهُ يَجُوزُ عَقْلاً في حَقِّهِ تَعالى إيجادُ أيِّ مُمْكِنٍ عَقْلِيٍّ أوْ تَرْكُ إيجادِهِ، ويَشْمَلُ ذلِكَ المَنَّ بِاسْتِمْرارِ الوُجُودِ عَلَى ما أَوْجَدَهُ تَعالَى، أَوْ قَطْعَ الوُجُودِ عَنْهُ، وإِعْدامَهُ. فاللهُ تَعالى يُوجِدُ أيَّ مُمْكِنٍ عَقْلِيٍّ، أوْ يَتْرُكُ إيجادَهُ، أَوْ يُعْدِمُهُ بَعْدَ أَنْ أَوْجَدَهُ، عَلَى حَسَبِ ما سَبَقَ في عِلْمِهِ ومَشِيئَتِهِ الأزَلِيَّيْنِ، اللَّذَيْنِ لا يَتَغَيَّرانِ، أيْ أنَّ اللهَ لا يُوجِدُ مِنَ المُمْكِناتِ العَقْلِيَّةِ إلّا ما عَلِمَ بِعِلْمِهِ الأزَلِيِّ أنَّهُ يَكُونُ، وشَاءَ بِمَشِيئَتِهِ الأزَلِيَّةِ أنَّهُ يَكُونُ؛ فَيُوجِدُ الشَّيْءَ في وَقْتِهِ، الذِي عَلِمَ في الأزَلِ أَنَّهُ يَحْدُثُ فِيهِ، وخَصَّصَهُ بِهِ (أَيْ شاءَ في الأزَلِ أنْ يَحْدُثَ فِيهِ هذا الشَّيْءُ)، كما أَنَّهُ تَعالَى لا يُعْدِمُ مِنَ المُمْكِناتِ العَقْلِيَّةِ الَّتِي أَوْجَدَها إِلَّا ما عَلِمَ بِعِلْمِهِ الأزَلِيِّ أَنَّهُ يَنْعَدِمُ، وشَاءَ بِمَشِيئَتِهِ الأزَلِيَّةِ أنَّهُ يَنْعَدِمُ، فَيُعْدِمُهُ، أَيْ يَقْطَعُ الوُجودَ عَنْهُ، في الوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ في الأَزَلِ أَنَّهُ يَنْعَدِمُ فِيهِ، وشاءَ في الأَزَلِ أَنَّهُ يَنْعَدِمُ فِيهِ.

ولَوْ لَمْ يَكُنْ إيجادُ المُمْكِنِ وإِعْدامُهُ جائِزًا عَقْلاً في حَقِّ اللهِ، لَكانَ إمَّا وَاجِبًا عَقْلاً وإمَّا مُسْتَحِيلاً عَقْلاً، وكِلا الأَمْرَيْنِ مُسْتَحِيلٌ، لأَنَّ فِيهِ تَناقُضاً بِجَعْلِ المُمْكِنِ العَقْلِيِّ واجِبًا عَقْلاً أَو مُسْتَحِيلاً عَقْلاً، أَيْ فِيهِ قَلْبُ حَقِيقَةِ المُمْكِنِ العَقْلِيِّ بِجَعْلِهِ غَيْرَ مُمْكِنٍ عَقْلِيٍّ، وهذا جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، وهُوَ مُحالٌ، فَثَبَتَ المَطْلُوبُ إِثْباتُهُ، وهُوَ أَنَّ مَوْلانا سُبْحانَهُ يَجُوزُ في حَقِّهِ إيجادُ أَيِّ مُمْكِنٍ عَقْلِيٍّ، أَوْ تَرْكُ إيجادِهِ، أَوْ إِعْدامُهُ، بَعْدَ وُجُودِهِ؛ ولا يَجِبُ عَقْلاً عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْ ذلِكَ، ولا يَسْتَحِيلُ عَقْلاً عَلَيْهِ تَعالَى شَيْءٌ مِنْ ذلِكَ.

الخَلْقُ لا يُحِيطُونَ بِاللّهِ عِلْمًا فَلا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ غَيرُهُ

١١١. قدْ فازَ مَنْ تَعَلَّمَ التَّوحِيدا
ومَيَّزَ المَعبُودَ والعَبِيدا

١١٢. لَكِنْ كمالاتُ الإلٰهِ لا تُحَدْ
سُبحانَهُ فلَمْ يُحِطْ بِها أحَدْ

شَرْحُ فَصْلِ أنَّ الخَلْقَ لا يُحِيطُونَ بِاللهِ عِلْمًا فَلا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ غَيْرُهُ

[١١١] أيْ أفْلَحَ مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ، فَبِهِ يُمَيِّزُ المَرْءُ بَيْنَ الخالِقِ والمَخْلُوقِ، وبِهِ يَعْرِفُ العَبْدُ رَبَّهُ، وبِهِ يَعْلَمُ أنَّ الخالِقَ لا شَبِيهَ لَهُ مُطْلَقًا، وأمّا المَخْلُوقُ فَلَهُ أَشْباهٌ. ولِذلكَ فَقَدْ فازَ مَنْ رَزَقَهُ اللهُ تَعَلُّمَ هذا العِلْمِ الجَلِيلِ(١)، الَّذِي يُنْقِذُ العَبْدَ مِنْ أخْطَرِ أنْواعِ الجَهْلِ، وهُوَ جَهْلُ العَبْدِ بِرَبِّهِ الذي خَلَقَهُ، فالجاهِلُ بِرَبِّهِ تارِكٌ لأوْجَبِ الواجِباتِ وأوَّلِ الفَرائِضِ، وهُوَ مَعْرِفَةُ اللهِ، ومَنْ لا يَعْرِفُ رَبَّهُ لا يَعْبُدُهُ(٢)، لأَنَّهُ لا تَصِحُّ العِبادَةُ إلّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ المَعْبُودِ. وقَدْ كَرَّرَ النَّاظِمُ هُنا ما أَفادَهُ البَيْتانِ ٧٤ و٧٥ لأَهَمِّيَّتِهِ.

[١١٢] أيْ أنَّ اللهَ تَعالى يَجِبُ لَهُ عَقْلاً كُلُّ كَمالٍ، والمَقْصُودُ كُلُّ كَمالٍ يَلِيقُ بِالإلٰهِ. فَصِفاتُ اللهِ كُلُّها تَدُلُّ عَلَى الكَمالِ، وهِيَ لَيسَتْ

---

(١) راجِعْ **فَائِدَةٌ: في تَأْكِيدِ أهَمِّيَّةِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ** في الصَّفْحَةِ ١١١.

(٢) راجِعْ **مَعْنَى «لا إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ»: لا يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ** في الصَّفْحَةِ ١٨٣.

١١٣. ولَيْسَ غَيرُ اللّهِ قَطْعًا يَعْرِفُ
حَقِيقَةَ اللّهِ بِهذا اعْتَرَفُوا

مَحْدُودَةً، فَهِيَ لا تُعَدُّ ولا تُحصَى ولا تُحِيطُ[١] بِها العُقُولُ، ويَسْتَحِيلُ أنْ يَعْلَمَها كُلَّها أيُّ مَخْلُوقٍ؛ فَلا يَعْلَمُ كُلَّ كَمالاتِ اللهِ إلّا اللهُ، فَلَسْنا مُكَلَّفِينَ بِمَعْرِفَةِ كُلِّ صِفاتِهِ تَعالى، ولَيْسَ ذلِكَ بِمَقْدُورِنَا، بَلْ الواجِبُ مَعْرِفَتُهُ على المُكَلَّفِينَ هُوَ عَدَدٌ مِنْ صِفاتِ اللهِ، أَثْبَتَها العَقْلُ والنَّقْلُ، ولَيْسَ كُلَّ صِفاتِهِ؛ وحَتَّى ما صَحَّ أَنْ نَعْرِفَهُ مِنْ صِفاتِ الخالِقِ، يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَتُنا لَهُ عَلَى وَجْهِ الإحاطَةِ؛ لأنَّهُ ليس بِمَقْدُورِ أحدٍ مِنَ المَخْلُوقاتِ أنْ يَعْرِفَ اللهَ مَعْرِفَةَ إحَاطَةٍ[٢].

[١١٣] أيْ أنَّ المَطْلُوبَ مِنّا أنْ نَعْتَرِفَ بالعَجْزِ عَنْ إدْراكِ حَقِيقَةِ اللهِ والإحاطَةِ عِلْمًا باللهِ، كما يَعْتَرِفُ بِهِ جَمِيعُ العارِفِينَ باللهِ، لأنَّ صِفاتِ اللهِ وكَمالاتِهِ لَيْسَتْ مَحْدُودَةً، أمّا عُقُولُنا فَهِيَ مَحْدُودَةٌ مَهْما بَلَغَتْ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ نَعْرِفَ اللهَ تَعالى كَما يَعْلَمُ هُوَ ذاتَهُ وصِفاتِهِ، فلا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ سُبْحانَهُ إلّا هُوَ، فَهذا مِمّا لا يَصِلُهُ أيُّ مَخْلُوقٍ بالِغًا ما بَلَغَ مِنَ الفِطْنَةِ والذَّكاءِ والقُدْرَةِ العَقْلِيَّةِ، كما تَقَدَّمَ.

وما ذَكَرَهُ النَّاظِمُ في هذا البَيْتِ والَّذِي سَبَقَهُ (أَيْ في البَيْتَيْنِ ١١٢ و١١٣) نَوْعٌ مِنَ التَّكْرارِ والتَّوْسِيعِ والتَّوْكِيدِ لِما سَبَقَ في البَيْتِ رَقْمِ ٨٩، عِنْدَ الكَلامِ عَمَّا يُعْرَفُ بِهِ اللهُ، وقَدْ كَرَّرَ النَّاظِمُ هُنا هذا المَعْنَى، وزادَهُ

---

(١) **لا تُحِيطُ بِها العُقُولُ**: أَيْ لا تُدْرِكُها مِنْ كُلِّ وُجُوهِ الإِدْراكِ، ولا تَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ عَنْها.

(٢) راجِعْ **فَائِدَةٌ: لَيْسَ مَعْنَى وُجُوبِ مَعْرِفَةِ عَدَدٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ غَيْرُهَا** في الصَّفْحَةِ ١٩٥.

وَصْفُ اللّٰهِ لا يُشْبِهُ وَصْفَ غَيْرِهِ
ولَوْ عُبِّرَ عَنْهُما بِلَفْظٍ وَاحِدٍ

١١٤. لا يُوصَفُ اللّٰهُ بِغَيْرِ ما وَرَدْ
أَوْ صَحَّ إِجْماعٌ عَلَيْهِ وانْعَقَدْ
١١٥. فَلا يَصِحُّ وَصْفُهُ بالشَّكْلِ
والكَيْفِ والهَيْئَةِ أو بِالعَقْلِ

تَوْضِيحًا بأُسْلُوبٍ آخَرَ، وأَفْرَدَ لَهُ فَصْلاً خَاصًّا بِهِ، لِتَرْسِيخِهِ في ذِهْنِ القَارِئِ، لأَهَمِّيَّتِهِ.

شَرْحُ فَصْلِ أَنَّ وَصْفَ اللهِ لا يُشْبِهُ وَصْفَ غَيْرِهِ ولَوْ عُبِّرَ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ

[١١٤] أيْ أنَّهُ لا يَجُوزُ شَرْعًا أنْ نَصِفَ اللهَ بِغَيْرِ ما وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ أَوِ الحَدِيثِ الثابِتِ وَصْفُهُ بِهِ، أوْ ما انْعَقَدَ إجْماعُ الأُمَّةِ عَلَى وَصْفِهِ بِهِ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَدِلَّةُ العَقْلِ القَطْعِيَّةِ.

[١١٥] أيْ أنَّهُ لا يَجُوزُ شَرْعًا أنْ يُوصَفَ اللهُ بِأنَّ لَهُ شَكْلاً، أوْ أنَّ لَهُ كَيْفًا (أيْ صِفَةً مِنْ صِفاتِ الأجْسامِ)، أوْ أنَّ لَهُ هَيْئَةً (الهَيْئَةُ مَعْناها الكَيْفُ، وكَرَّرَها النَّاظِمُ لِتَوْكِيدِ المَعْنَى، لأَهَمِّيَّتِهِ)، أوْ أنَّ لَهُ عَقْلاً، فالعَقْلُ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِ الخَلْقِ تَمْنَعُ صاحِبَها مِنْ بَعْضِ الأفْعالِ، كالأفْعالِ المَشِينَةِ، وتَعْقِلُهُ (أيْ تُمْسِكُهُ وتَحْجُزُهُ) عَنْها؛ وهذا غَيْرُ جائِزٍ في حَقِّ اللهِ، فالوَصْفُ بِالعَقْلِ مَدْحٌ في حَقِّ المَخْلُوقِ، ولَكِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ، فَلا يُوصَفُ رَبُّنَا بَالعَقْلَ، كَمَا لا يُوصَفُ سُبْحانَهُ بِالجُنُونِ، لأنَّ كِلَيْهِما نَقْصٌ في حَقِّهِ تَعالَى، لا يَلِيقَانِ بِهِ.

١١٦. ولا يَـصِـحُّ وَصْـفُـهُ بـالـجِـسْـمِ
والـحَــدِّ والأبْــعــادِ أو بــالــفَــهْــمِ
١١٧. ولا يُــسَــمَّــى ربُّــنــا بــالــرُّوحِ
فــلا تَــكُــنْ لــلــشِّــركِ ذا جُــنُــوحِ

---

[١١٦] أيْ أنَّهُ لا يَجُوزُ شَرْعًا أنْ يُوصَفَ اللهُ بِأنَّ لَهُ جِسْمًا[١]، أوْ أنَّ لَهُ حَدًّا (أيْ حَجْمًا)، أوْ أنَّ لَهُ أبْعادًا (أيْ طُولاً وعَرْضًا وعُمْقًا)، لاسْتِحالَةِ الجِسْمِ وسائِرِ صِفاتِ المَخْلُوقاتِ عَلى الخالِقِ، كما تَقَدَّمَ. كَما أنّه لا يُوصَفُ تَعالى بَأنَّهُ يَفْهَمُ، لأَنَّ الفَهْمَ يُفِيدُ سَبْقَ جَهْلٍ، فَكُلُّ مَنْ فَهِمَ شَيْئًا فَقَدِ اكْتَسَبَ عِلْمًا بِأَمْرٍ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ، وهذا مُسْتَحِيلٌ عَلَى الخالِقِ، الَّذِي يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، بِعِلْمِهِ الكامِلِ الأَزَلِيِّ الَّذِي لا ابْتِداءَ لَهُ.

[١١٧] أيْ أنَّ اللهَ لا يُسَمَّى رُوحًا، ولَوْ عَلَى سَبِيلِ المَجازِ (أي تَجاوُزِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ لِلْكَلِمَةِ)، لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ في القُرْآنِ والحَدِيثِ تَسْمِيَةُ اللهِ تَعالَى بِالرُّوحِ؛ فأَسْماءُ اللهِ تَوْقِيفِيَّةٌ (أيْ نَتَعَلَّمُها مِنَ القُرْآنِ والحَدِيثِ)، ولَيْسَ لَنا أنْ نَرْتَجِلَها (أَيْ نَبْتَدِعَها) نَحْنُ مِنْ عِنْدِ أنْفُسِنَا، ولا سِيَّمَا ما كانَ اسْمًا جامِدًا (أيْ غَيْرَ مُشْتَقٍّ) كَالرُّوحِ، ولذلِكَ قالَ الإمامُ أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ[٢]: «لا يُسَمَّى اللهُ مُسْتَطِيعًا، لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ»، أَيْ لا يُسَمَّى اللهُ بِذلِكَ، ولَوْ كانَ المَعْنَى صَحِيحًا، لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ في الشَّرْعِ. فَلا تَكُنْ أَيُّها المُتَعَلِّمُ ذا مَيْلٍ إلى الشِّرْكِ والانْحِرافِ بِتَسْمِيَةِ اللهِ بِما لا يَلِيقُ بِهِ، ولم يَأْذَنْ بِهِ الشَّرْعُ.

---

(١) انْظُرْ **فَائِدَةٌ: كُلُّ ذِي جِسْمٍ هُوَ مُتَغَيِّرٌ مُحتاجٌ مَخْلوقٌ لا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ** في الصَّفْحَةِ ١٥٤.

(٢) أُنْظُرْ تَرْجَمَتَهُ في الصَّفْحَةِ ٧٥.

١١٨. فكلُّ هذا لَمْ يَرِدْ في النَّقلِ
ويستحيلُ كُلُّهُ في العَقْلِ
١١٩. فادْعُ الإلٰهَ بالذي قَدْ وَرَدَا
وذَرْ جَهولاً في اسْمِهِ قَدْ أَلْحَدَا

---

[١١٨] أيْ أنَّ الأوْصافَ الَّتِي عَدَّدَها البَيْتانِ السابِقانِ، وهِيَ: الشّكْلُ والكَيْفُ والهَيْئَةُ والعَقْلُ والجِسْمُ والحَدُّ والأبْعادُ والفَهْمُ، كُلَّها أوْصافٌ لم يَأْتِ وَصْفُ اللهِ بِها في مُحْكَمِ القُرْآنِ ولا في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ الثَّابِتِ (مِمّا اتَّضَحَتْ دِلالَتُهُ ولا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ[١])؛ كَما أنَّها كُلَّها أوْصافٌ يَسْتَحِيلُ عقلاً أنْ يَكُونَ اللهُ مَوْصُوفًا بِها، لأنَّها مِنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ، وعَلاماتِ الحُدُوثِ، ودَلائِلِ الابْتِداءِ، فَحاشَ للهِ أنْ يُوصَفَ بأيٍّ مِنْها (أيْ أنَّنا نُنَزِّهُ اللهَ عَنْ ذلكَ تَنْزِيهًا، أَيْ نُبَرِّئُهُ عَنْ ذلِكَ).

[١١٩] أيِ اقْتَصِرْ أيُّها القارِئُ عَلَى وَصْفِ اللهِ وتَسْمِيَتِهِ بِمَا وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، أَوِ الحَدِيثِ الثابِتِ (الذِي يُحْتَجُّ بِهِ في العَقائِدِ)، أَو ما أجْمَعَتْ عَلَيْهِ الأُمَّةُ وَدَلَّتْ عَلَيْهِ أَدِلَّةُ العَقْلِ القَطْعِيَّةِ؛ ولا تَلتَفِتْ إلى مَنْ يَصِفُ اللهَ بِمَا لا يَلِيقُ بِهِ، كَالجِسْمِ والحَدِّ والجِهَةِ والمَكانِ والشَّكْلِ، سُبْحانَ اللهِ عَمّا يَقُولُ الظّالِمُونَ مِنَ الحَشْوِيَّةِ وأَمْثالِهِمْ. **واحْذَرْ كُلَّ الحَذَرِ أَنْ تُسَمِّيَ اللهَ إِلَّا بِما سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ، وثَبَتَ في القُرآنِ أَوِ الحَدِيثِ أَوِ الإِجْماعِ، ولا تَكُنْ مِمَّنْ يُلْحِدُ في أَسْمائِهِ تَعالَى، ويَكْفُرُ بِهِ سُبْحانَهُ، كَمَنْ يُسَمِّيهِ بِالجِسْمِ، أَوِ الجَوْهَرِ، أَوِ العِلَّةِ، أَوِ السَّبَبِ، أَوْ عِلَّةِ العِلَلِ، أَوِ العَقْلِ**

---

(١) التَّأْوِيلُ هُنَا مَعْنَاهُ تَفْسِيرُ النَّصِّ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ في أَصْلِ اللُّغَةِ (أيْ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ الَّذِي قَدْ يَخْطُرُ في البَالِ لأَوَّلِ وَهْلَةٍ)، أَوِ الحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَنَّ لَهُ مَعْنًى آخَرَ غَيْرَ هَذَا المَعْنَى الظَّاهِرِيِّ (لِمَزِيدِ الفَائِدَةِ انْظُرْ شَرْحَ الأَبْيَاتِ ١٤٢ إلى ١٥٤).

١٢٠. واعـلَـمْ بـأنَّ كُـلَّ وَصـفٍ أُطـلِـقَـا
عــلــى الإلٰــهِ وعــلــى مــا خَــلَــقَــا
١٢١. فــلــيــس هــذا مُــشْــبِــهًــا لِــهــذا
ولَــيْــسَ وَصْــفًــا واحِــدًا مَــعــاذا
١٢٢. كــالــعِــلْــمِ والــحَــيــاةِ والإرادَهْ
فــلــيــس فِــيــهــا مُــشْــبِــهًــا عِــبــادَهْ
١٢٣.فـعِـلـمُـهُ لـيـس كَـعِـلْـمِ الـخَـلْـقِ
وهَــكَــذا كُــلُّ صِــفــاتِ الــحَــقِّ

المُدَبِّرِ، أَوِ القُوَّةِ الخالِقَةِ[1]، أَوِ الرِّيشَةِ المُبْدِعَةِ، أَوْ حَقِيقَةِ الحقائِقِ، أَوِ الأَصْلِ الأَوَّلِ، أَوْ رُوحِ الكَوْنِ. فَأَسْماءُ اللهِ تَوْقِيفِيَّةٌ، أَيْ نَتَعَلَّمُ أَلْفاظَها بالتَّلَقِّي مِنَ الشَّرْعِ، ولا نُؤَلِّفُها ارْتِجالاً[2] مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنا، فَكَيْفَ بِما كانَ فِيهِ تَشْبِيهٌ للهِ بِخَلْقِهِ، ووَصْفٌ لَهُ بِما لا يَلِيقُ بِهِ، كَهَذِهِ العِباراتِ.

[١٢٠] و[١٢١] و[١٢٢] و[١٢٣] في هذه الأَبْياتِ الأَرْبَعَةِ تَنْبِيهٌ جَلِيلٌ مُهِمٌّ، فاجْعَلْهُ نَصْبَ عَيْنَيْكَ، واشْدُدْ عَلَيْهِ يَدَيْكَ، أَيُّها القارِئُ الكَرِيمُ، وخُلاصَةُ هذا التَنْبِيهِ: أَنَّ بَعْضَ الأَلْفاظِ تُطْلَقُ عَلَى اللهِ وعَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا، ولكِنَّ مَعْناها عِنْدَما تُطْلَقُ عَلَى اللهِ لَيْسَ كَمَعْناها عِنْدَما تُطْلَقُ عَلَى مَخْلُوقٍ مِنَ المَخْلُوقاتِ، فَمِنْ ذَلِكَ لَفْظَةُ «العِلْمِ» ولَفْظَةُ «القُدْرَةِ» ولَفْظَةُ «الإرادَةِ»، فَهَذِهِ أَلْفاظٌ يُوصَفُ بِها اللهُ ويُوصَفُ بِها غَيْرُهُ، ولكِنَّ مَعْناها إذا وَصَفْنا اللهَ

---

(١) سَبَقَ بَيانُ أَنَّ اللهَ ذُو قُوَّةٍ، أَيْ أَنَّ القُوَّةَ مِنْ صِفاتِهِ تَعالَى، فَلا يُسَمَّى هُوَ قُوَّةً، انْظُرْ **فَائِدَةٌ: لا يُسَمَّى اللهُ قُوَّةً أَوْ قُدْرَةً بَلْ يُسَمَّى قَوِيًّا قَادِرًا** في الصَّفْحَةِ ٢٠٦.

(٢) **الارْتِجَالُ**: أي الانْفِرادُ بالرَّأْيِ.

. . . .

بِها غَيْرُ مَعْناها إذا وَصَفْنَا بِها غَيْرَهُ؛ فَلَوْ نَظَرْتَ إلى لَفْظَةِ العِلْمِ، لَوَجَدْتَها تُسْتَعْمَلُ في وَصْفِ مَنْ كانَ عالِمًا مِنَ البَشَرِ، وتُسْتَعْمَلُ أيْضًا في وَصْفِ اللهِ تَعالى، ولكِنْ مَعَ اخْتِلافِ المَعْنَى، فَعِلْمُ اللهِ لا يُشْبِهُ عِلْمَ غَيْرِهِ بَتاتًا، فَعِلْمُ اللهِ أزَلِيٌّ لا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ، ولَيْسَ مُكْتَسَبًا بِالتَّعَلُّمِ والتَّجْرِبَةِ، ولم يَسْبِقْهُ خَفاءٌ (أيْ عَدَمُ عِلْمٍ)، أمّا عِلْمُ غَيْرِ اللهِ تَعالى فَلَهُ ابْتِداءٌ، وهُوَ مُكْتَسَبٌ بِالتَّعَلُّمِ والتَّجْرِبَةِ، ولا بُدَّ أنْ يَسْبِقَهُ خَفاءٌ، وعِلْمُ اللهِ لَيْسَ مَحْدُودًا، أمّا عِلْمُ غَيْرِهِ فَهُوَ مَحْدُودٌ مَهْمَا اتَّسَعَ، وعِلْمُ اللهِ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ، لأنَّهُ كامِلٌ أزَلاً وأبَدًا، وأمّا عِلْمُ غَيْرِهِ فَيَزِيدُ بالتَّعَلُّمِ، ويَنْقُصُ بالنِّسْيانِ، وعِلْمُ اللهِ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ دُونَ اسْتِثْنَاءٍ، فَيَشْمَلُ الواجِبَ والمُسْتَحِيلَ والجائِزَ عَقْلاً، وأمّا عِلْمُ غَيْرِهِ فلا يَسَعُ كُلَّ شَيْءٍ. وهكذا كُلُّ لَفْظَةٍ أُطْلِقَتْ على اللهِ وعَلى غَيْرِهِ أيْضًا، فَلا تَشابُهَ بَيْنَ مَعْناها فِي حَقِّ اللهِ ومَعْناها في حَقِّ المَخْلُوقِ، بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، فاتِّفاقُ اللَّفْظِ هُنَا لَيْسَ لاتِّفاقِ المَعْنَى.

فَائِدَةٌ: تَقْسِيمُ الأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ إطْلاقُهَا عَلَى اللهِ وغَيْرِهِ

لِيُعْلَمْ أنَّ الألْفَاظَ عَلَى ثَلاثَةِ أقْسام:

- قِسْمٌ نُطْلِقُهُ عَلَى اللهِ وعَلَى غَيْرِهِ ولَكِنْ مَعَ اخْتِلافِ المَعْنَى (كَلَفْظَةِ «العَالِم» بِكَسْرِ اللاَّم ولَفْظَةِ «الرَّحِيم»).
- قِسْمٌ نُطْلِقُهُ عَلَى اللهِ ولا نُطْلِقُهُ عَلَى غَيْرِهِ بَتَاتًا فَهُوَ خَاصٌّ بِاللهِ فَقَطْ (كَلَفْظِ الجَلالَةِ «الله»، ولَفْظَةِ «الرَّحْمٰن»).
- قِسْمٌ لا نُطْلِقُهُ عَلَى اللهِ بَتَاتًا بَلْ نُطْلِقُهُ عَلَى غَيْرِ اللهِ فَهُوَ خَاصٌّ بِالمَخْلُوقاتِ فَقَطْ (كَلَفْظَةِ «الرُّوح» و«الجِسْم» و«العَقْل»).

وَالحُكْمُ عَلَى لَفْظٍ مَا لِيُعْرَفَ مِنْ أي الأَقْسَامِ الثَّلاثَةِ هو يَكُونُ بِالرُّجُوعِ إلَى عُلَمَاءِ العَقِيدَةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ.

. . . .

فَائِدَةٌ: الأَلْفاظُ الَّتِي يُوهِمُ ظاهِرُها تَشْبِيهَ اللهِ بِخَلْقِهِ لا تُطْلَقُ عَلَى اللهِ إِلَّا تَوْقِيفًا

لِيُعْلَمْ أَنَّهُ جاءَ في القُرآنِ والحَدِيثِ في حَقِّ اللهِ أَلْفاظٌ يَتَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ ظَواهِرِها تَشْبِيهَ اللهِ بِخَلْقِهِ (كاليَدِ)، وهذِهِ أَلْفاظٌ لا يُرادُ بِها مَعانِيها الظَّاهِرِيَّةُ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ نَقْصِدَها عِنْدَما نُطْلِقُها في حَقِّ الخَلْقِ (فاليَدُ مَثَلاً مَعْناها في حَقِّ المَخْلُوقِ العُضْوُ الجِسْمِيُّ الحِسِّيُّ المَعْرُوفُ، وأَمَّا في حَقِّ اللهِ فَتَأْتِي اليَدُ بِمَعانٍ تَلِيقُ بِاللهِ كالقُدْرَةِ والحِفْظِ والعَهْدِ)، فَهِيَ كَسائِرِ الأَلْفاظِ الَّتِي تُطْلَقُ في حَقِّ اللهِ وفي حَقِّ الخَلْقِ، لا اشْتِراكَ بَيْنَ مَعْناها في حَقِّ اللهِ ومَعْناها في حَقِّ المَخْلُوقِ، كَما بَيَّنَّا في ما سَبَقَ. ونَلْفِتُ نَظَرَ القارِئِ الكَرِيمِ إِلى أَنَّ هَذِهِ الأَلْفاظَ المُتَشابِهَةَ (أَيِ الَّتي لا يُرادُ مِنْها ظاهِرُها المُتَبادِرُ كَاليَدِ) ما كُنَّا لِنَجْرُؤَ عَلَى إِطْلاقِها عَلَى الخالِقِ، ولَوْ مِنْ بَابِ المَجازِ، لَوْ لَمْ تَرِدْ في آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ ثابِتٍ، لأَنَّ مِثْلَ هذا لا يُطْلَقُ عَلَى اللهِ إِلَّا تَوْقِيفًا، أَيْ بالتَّعْلِيمِ مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ[1].

فَقَدْ تَقَدَّمَ أنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِغَيْرِ لَفْظٍ ثَبَتَ فِي الشَّرْعِ أَوِ انْعَقَدَ عَلَيهِ الإِجْمَاعُ، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ أَدِلَّةُ العَقْلِ القَطْعِيَّةِ فَكَيْفَ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ المُوهِمَةِ.

فائِدَةٌ: لا تُسَمَّى صِفاتُ اللَّهِ أَخْلاقاً

لا تُسَمَّى صِفاتُ اللَّهِ أَخْلاقاً، لأَنَّ الأَخْلاقَ جَمْعُ خُلُقٍ (بِضَمِّ اللاَّمِ وإِسْكانِها)، والخُلُقُ هُوَ الطَّبْعُ والسَّجِيَّةُ والغَرِيزَةُ والطَّبِيعَةُ الرَّاسِخَةُ في النَّفْسِ، الَّتِي يُخْلَقُ عَلَيْها الإِنْسانُ، فَلا يُوصَفُ اللَّهُ بِها لأَنَّها صِفَةٌ مَخْلُوقَةٌ،

---

(١) لِزِيادَةِ الفائِدَةِ حَوْلَ الأَلْفاظِ المُتَشابِهَةِ انْظُرْ **فَائِدَةٌ: الجَوابُ عَلَى مَنْ يَسْأَلُ لِماذا وَرَدَتْ هذِهِ الأَلْفاظُ المُوهِمَةُ في القُرآنِ والحَدِيثِ** في الصَّفْحَةِ ٢٧٠.

. . . .

كَما يَدُلُّ لَفْظُها؛ فَلَيْسَتْ إضافَةُ الأَخْلاقِ إِلى لَفْظِ الجَلالَةِ إِضَافَةَ وَصْفِيَّةٍ، أَيْ لَيْسَ مَعناها الأَخْلاقُ الَّتي يَتَّصِفُ اللَّهُ بِها لأَنَّ اللَّهَ لا يَتَّصِفُ بِالأَخْلاقِ، بَلْ مَعْناها الأَخْلاقُ الَّتِي أمَرَ اللَّهُ بِها ويُثِيبُ عَلَيْها مَنْ تَخَلَّقَ بِها مِنَ المُسْلِمِينَ، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الإضَافَةَ كثِيرًا مَا تَكُونُ لِغَيرِ الوَصْفِيَّةِ.
ولَقَدْ أَساءَ بَعْضُ النَّاسِ فَهْمَ عِبارَةِ «أَخْلاقِ اللَّهِ» في نَحْوِ حَدِيثِ: «**أَلَا وإِنَّ حُسْنَ الخُلُقِ مِنْ أَخْلاقِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ**»[1]، وقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «إِنَّ اللَّهَ يُفِيضُ مِنْ أَخْلاقِهِ عَلَى أَحَبِّ خَلْقِهِ إِلَيْهِ» وقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «إِنَّ المَعْرُوفَ مِنْ أَخْلاقِ اللهِ واللَّهُ يُحِبُّ مَنْ يَتَخَلَّقُ بِشَيْءٍ مِنْ أَخْلاقِهِ» فَحَسِبَ أَنَّ هذا يَعْنِي إِمْكانَ اتِّصافِ العَبْدِ بِشَيْءٍ مِنْ صِفاتِ اللَّهِ، وهذا كُفْرٌ وإِشْراكٌ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُشارِكَ مَخْلُوقٌ اللَّهَ الَّذِي لا شَرِيكَ لَهُ في أَيَّةِ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ، فتَعْبِيرُ «أَخْلاقُ اللَّهِ» لا يُرادُ بِهِ صِفاتُهُ تَعالَى، وإِنَّما المُرادُ بِهذا التَّعْبِيرِ مَكارِمُ الأَخْلاقِ، كَالسَّخاءِ والكَرَمِ، الَّتِي يُحِبُّها اللَّهُ في العَبْدِ، أَيْ يُثِيبُهُ عَلَيْها، فَتَخَلُّقُ العَبْدِ بِمَكارِمِ الأَخْلاقِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بها، أَمْرٌ مَطْلُوبٌ يُثابُ العَبْدُ عَلَيْهِ، وأَمَّا اتِّصافُ العَبْدِ بِأَيٍّ مِنْ صِفاتِ اللَّهِ فَهُوَ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ لا يَقْبَلُهُ العَقْلُ، لأَنَّ صِفاتِ اللَّهِ أَزَلِيَّةٌ لا ابْتِداءَ لَها، واللَّهُ واحِدٌ في ذاتِهِ وصِفاتِهِ وأَفْعالِهِ كَما تَقَدَّمَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أنَّ اتفَاقَ اللَّفْظِ فِي وَصْفِ اللَّهِ وَوَصْفِ غَيْرِهِ لَا يُفِيدُ اتِّفَاقَ المَعْنَى فَكَرَمُ اللَّهِ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى وَلَيْسَتْ خُلُقًا وَلَا طَبْعًا كَمَا يَكُونُ الكَرَمُ فِي المَخْلُوقِ.
فَالكَرِيمُ مِنَ العِبادِ مَثَلاً لَيْسَ مُشارِكاً ولا مُشابِهاً للهِ في كَرَمِهِ، لأَنَّ كَرَمَ اللَّهِ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِهِ، وصِفاتُهُ تَعالَى كُلُّها أَزَلِيَّةٌ، فَهِيَ لا تُشْبِهُ صِفاتِ غَيْرِهِ ولا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ بِها أَحَدٌ غَيْرُهُ، وأَمَّا العَبْدُ فَيُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالكَرَمِ

(١) هذا حَدِيثٌ ضَعِيفُ الإِسْنادِ رَواهُ الخَطِيبُ وابْنُ النَّجارِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

. . . .

المَخْلُوقِ، فَإطْلاقُ لَفْظَةِ الكَرَمِ عَلَى كُلٍّ مِنْ كَرَمِ اللَّهِ وكَرَمِ المَخْلُوقِ، لا يَعْنِي اتِّحادَهُما أَوْ تَشابُهَهُما؛ فالكَرَمُ مِنَ العَبْدِ خُلُقٌ أَيْ صِفَةٌ حادِثَةٌ تَعْنِي مَيْلَهُ النَّفْسِيَّ إلى بَذْلِ المَعْرُوفِ والتَّنازُلِ عَمَّا يَمْلِكُهُ لِغَيْرِهِ، وأَمَّا كَرَمُ اللَّهِ فَقَدْ جاءَ في تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ تَعالَى هُوَ المُنَزَّهُ عَنِ الدَّناءَةِ (أَي النَّقْصِ) أَزَلاً وأَبَداً، كَما جاءَ في تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ تَعالَى كَثِيرُ الخَيْرِ، أَيْ يَخْلُقُ كَثِيراً مِنَ النَّفْعِ لِكَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ، وعَلَى المَعْنَيَيْنِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُشارِكَهُ غَيْرُه في كَرَمِهِ تَعالَى؛ فَعَلَى مَعْناهُ الأَوَّلِ، أَيْ تَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ أَزَلًا وَأَبَدًا، يَسْتَحِيلُ أَنْ يُشارِكَهُ في كَرَمِهِ تَعالَى مَخْلُوقٌ لأَنَّ صِفاتِ المَخْلُوقِ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ أَزَلِيَّةً؛ ولِأَنَّ المَخْلوُقَ يَجُوزُ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِمَّا يُعَدُّ نَقصًا فِي حَقِّ الخالِقِ وَأَبْرَزُهُ المَخْلُوقِيَّةُ نَفْسُها أَيْ كَونُ وُجُودِهِ لَهُ ابْتِدَاءٌ فَهَذَا يُنَزَّهُ الخَالِقُ عَنْهُ. وعَلى المَعْنَى الثَّانِي، أَيْ أَنَّهُ يَخْلُقُ كَثِيرًا مِنَ النَّفْعِ لِخَلْقِهِ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يُشارِكَهُ في ذلِكَ مَخْلُوقٌ أَيْضاً؛ لأَنَّ غَيْرَ اللَّهِ لا يَخْلُقُ شَيْئاً.

تَنْزِيهُ اللّٰهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ

١٢٤. وكُــلُّ مــا تُــصَــوِّرُ الأَذْهــانُ
خَــلْــقٌ فَــلا يُــشْــبِــهُــهُ الــرَّحْــمٰــنُ

شَرْحُ فَصْلِ تَنْزِيهِ اللهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ

في هذا الفَصْلِ يَذْكُرُ النَّاظِمُ كَثِيرًا مِنَ الصِّفاتِ والمَعانِي الَّتِي لا تَلِيقُ بِالخالِقِ، وتُعَدُّ نَقْصًا في حَقِّهِ تَعالَى، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِها، تَحْذِيرًا مِنَ اعْتِقادِها في حَقِّ اللهِ سُبْحانَهُ، وبَعْضُ ذلِكَ سَبَقَ تَنْزِيهُ اللهِ عَنْهُ فِيما ما مَضَى مِنَ المَتْنِ، ولكِنَّهُ كَرَّرَهُ زِيادَةً في تَوْكِيدِهِ وتَوْضِيحِهِ، ولا اعْتِراضَ عَلَى هَذا التَّفْصِيلِ، فَالحاجَةُ العَصْرِيَّةُ تَدْعُو إِلَيْهِ، حِرْصًا عَلَى العَقائِدِ مِنْ أَنْ يَلْحَقَها تَلْوِيثٌ وتَكْدِيرٌ، لِكَثْرَةِ ما يَتَعَرَّضُ لَهُ المَرْءُ اليَوْمَ مِنْ عَقائِدَ مُنْحَرِفَةٍ وأَفْكارٍ مُعْوَجَّةٍ وفِتَنٍ مُلْتَفَّةٍ، والضَّرُورَةُ لَها أَحْكامُها، كَما فَصَّلْتُ لَكَ في أَوَّلِ هذا الكِتابَ، فَلا الْتِفاتَ إِلى مَنْ يُنْكِرُ مِثْلَ هذا التَّفْصِيلِ، بِدَعْوَى أَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ في زَمَنِ الرَّعِيلِ الأَوَّلِ[١]، فَمِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ مَنْ لَجَأَ إِلَيْهِ عِنْدَما دَعَتِ الحاجَةُ[٢].

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ التَّصَوُّرِ في البَالِ

[١٢٤] أيْ أنَّ كُلَّ ما يَتصَوَّرُهُ المَرْءُ في بَالِهِ، ويَتَخَيَّلُهُ في فِكْرِهِ،

---

(١) **الرَّعِيلُ الأَوَّلُ**: أَيِ السَّابِقُونَ، والمَقْصُودُ هُنا السَّلَفُ، أَيِ الصَّحابَةُ ومَنْ جاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَماءِ القُرُونِ الثَّلاثَةِ الأُولَى، مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ.

(٢) انْظُرْ **مُقَدِّمَةٌ ثانِيَةٌ**: **تَنْبِيهَاتٌ هَامَّةٌ** في الصَّفْحَةِ ٣٩.

١٢٥. فَلَيْسَ مَوْلانا بِجِسْمٍ أَوْ عَرَضْ
أَوْ صِفَةٍ أَوْ جَوْهَرٍ أَوْ ذِي غَرَضْ

لا يُشْبِهُ اللهَ تَعالى بَتاتًا؛ لأنَّ ما يُتَصَوَّرُ ويُتَخَيَّلُ في الذِّهْنِ مَخْلُوقٌ (أَيْ لِوُجُودِهِ ابْتِداءٌ)، والمَخْلُوقُ لا يُشْبِهُ الخَالِقَ، كَما تَقَدَّمَ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الجِسْمِيَّةِ

[١٢٥] أيْ أنَّ اللهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ، فَالجِسْمُ لُغَةً هُوَ البَدَنُ وسائِرُ الأعْضاءِ مِنَ النَّاسِ وسائِرِ الأَنْواعِ العَظِيمَةِ الخَلْقِ (الفَيْرُوزآبادِي، القامُوسُ المحُيَطُ، ط٣، مُؤَسَّسَةُ الرِّسالَةِ، ص١٤٠٦)، ويُطْلَقُ الجِسْمُ على ما كان مُؤَلَّفًا مِنْ جُزْأَيْنِ أوْ أكْثَرَ، كَما يُطْلَقُ على كُلِّ ذِي جِرْمٍ وحَجْمٍ ومِقْدارٍ وحُدُودٍ وأبْعادٍ (أَيْ طُولٍ وعَرْضٍ وعُمْقٍ)، مِمّا يَتَحَيَّزُ، أَيْ يَمْلأُ حَيِّزًا مِنَ الفَراغِ، وكُلُّ هذِهِ المَعانِي مِنْ عَلاماتِ الاحْتِياجِ والمَخْلُوقِيَّةِ (أيْ كَوْنِ الشَّيْءِ مَخْلُوقًا لَهُ ابْتِداءٌ)؛ فَكُلُّ ذِي أجْزاءٍ وأعْضاءٍ يَحْتاجُ إلى مَنْ أوْجَدَهُ وجَمَعَ بَيْنَ أعْضائِهِ وأجْزائِهِ المُخْتَلِفَةِ، وكُلُّ ذِي حَدٍّ يَحْتاجُ إلى مَنْ حَدَّهُ وخَصَّصَهُ بَحَجْمٍ دُونَ آخَرَ، وكُلُّ ذِي مَكانٍ يَحْتاجُ إلى مَنْ خَصَّصَهُ بِهذا المَكانِ دُونَ غَيْرِهِ؛ وقَدْ كَفَرَ وضَلَّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ رَبَّنا سُبْحانَهُ ذُو بَدَنٍ وأعْضاءٍ وحَجْمٍ ومِقْدارٍ وأجْزاءٍ ومَكَانٍ، فَمُعْتَقِدُ ذلكَ جَعَلَ اللهَ مُحْدَثًا مَخْلُوقًا مُحْتاجًا إلى غَيْرِهِ، فَلَيْسَ لَهُ حَظٌّ مِنَ الإسْلامِ، كَما تَقَدَّمَ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ العَرَضِيَّةِ

وفي البَيْتِ ١٢٥ أَيْضًا أَنَّ رَبَّنَا لَيْسَ عَرَضًا (بِفَتْحِ الرَّاءِ)، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ جِسْمًا، والعَرَضُ هُوَ مَا يَقُومُ بِالجِسْمِ أو الجَوْهَرِ(١)، كَاللَّوْنِ والحَرَكَةِ

---

(١) انْظُرْ تَعْرِيفَ الجَوْهَرِ لاحِقًا في الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ.

....

والسُّكُونِ والأَلَم. فالعَرَضُ مُحْتاجٌ إِلى جِسْمٍ يَقُومُ بِهِ، وما كانَ كذلِكَ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، لأَنَّ الخالِقَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الغَيْرِ. وسُمِّيَ العَرَضُ عَرَضًا لأَنَّهُ يَعْرِضُ (أَيْ يَطْرَؤُ ويَظْهَرُ) في الجِسْمِ والجَوْهَرِ، فَيَتَغَيَّرُ بِهِ مِنْ حالٍ إِلى حالٍ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً

وفي البَيْتِ ١٢٥ أَيْضًا أَنَّ رَبَّنا سُبْحانَهُ لَيْسَ صِفَةً، لأَنَّ الصِّفَةَ لا بُدَّ لَها مِنْ مَوْصُوفٍ تَقُومُ بِهِ، أو ذَاتٍ تَحُلُّ فِيهِ، واللهُ تعالى مِنْ صِفاتِهِ الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً قِيامُهُ بِنَفْسِهِ، أَيْ أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ إلى شَيْءٍ بِأَيِّ وَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ. كَما أَنَّ الصِّفَةَ لا تُوصَفُ بِالقُدْرَةِ والإِرادَةِ والعِلْمِ والسَّمْعِ والبَصَرِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ اللهُ صِفَةً، بَلْ هُوَ مَوْجُودٌ أَزَلِيٌّ، لا يُشْبِهُ سائِرَ المَوْجُوداتِ، لَهُ صِفاتٌ أَزَلِيَّةٌ، لا تُشْبِهُ صِفاتِ سائِرِ المَوْجُوداتِ، ولِذلِكَ لا يُسَمَّى اللهُ قُدْرَةً ولا مَحَبَّةً ولا قُوَّةً، كَما يُسَمِّيهِ بَعْضُ الكَفَرَةِ، بَلْ هُوَ قادِرٌ مِنْ صِفاتِهِ القُدْرَةُ، أَيِ القُوَّةُ، وغَيْرُها مِنْ صِفاتِ الكَمالِ الأَزَلِيَّةِ الواجِبَةِ لَهُ تعالى.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا

وفي البَيْتِ ١٢٥ أَيْضًا أَنَّ رَبَّنا تَعالى لَيْسَ جَوْهَرًا، و**الجَوْهَرُ** هُوَ المُمْكِنُ العَقْلِيُّ الَّذي يَتَحَيَّزُ بِذاتِهِ وتَقُومُ بِهِ الأَعْراضُ (كَأَجْسامِنا)، فهُوَ جِرْمٌ (بِكَسْرِ الجِيمِ) أَيْ شَيْءٌ لَهُ حَجْمٌ. فَالجَوْهَرُ وإِنْ كانَ لا يَحْتَاجُ إلى جَوْهَرٍ آخَرَ يَقُومُ بِهِ كَالأَعْراضِ، ولكِنَّهُ يَحْتاجُ إِلى فَراغٍ ومَكانٍ يَتَحَيَّزُ ويَحُلُّ فِيهِ، أَوْ يُقَدَّرُ فِيهِ، ويَحْتَاجُ إِلى مَنْ خَصَّهُ بِمَكَانٍ دُونَ غَيْرِهِ وبِحَجْمٍ دُونَ آخَرَ، واللهُ لا يَحْتاجُ إلى أَيِّ شَيْءٍ بَتاتًا، كَما أَنَّهُ تعالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الإِمْكانِ العَقْلِيِّ (أَيْ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُمْكِنًا عَقْلاً)، لأَنَّهُ واجِبُ الوُجُودِ عَقْلاً، ولَيْسَ بِحادِثٍ؛

. . . .

والجَوْهَرُ لا يَخْلُو عَنِ العَرَضِ، وما لا يَخْلُو عَنِ الحادِثِ فَهُوَ حادِثٌ مُمْكِنٌ، لَيْسَ بِواجِبٍ. والجَوْهَرُ الفَرْدُ في اصْطِلاحِ المُتَكَلِّمِينَ هُوَ أَصْغَرُ أَجْزاءِ المادَّةِ، وهُوَ الجُزْءُ الَّذِي لا يَتَجزَّأُ الحامِلُ لِلْعَرَضِ، وعَلَى هَذا فَهُوَ نَوْعٌ خاصٌّ مِنَ الأَجْرامِ، ومِنَ اثْنَيْنِ مِنْهُ فَأَكْثَرَ تَتَرَكَّبُ سَائِرُ الأَجْسامِ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ ذَا غَرَضٍ (أَيْ دافِعٍ)

وفي البَيْتِ ١٢٥ أَيْضًا أَنَّ رَبَّنَا تَعَالى لَيْسَ لَهُ غَرَضٌ مِنَ الأَغْراضِ في ما يَفْعَلُهُ، والغَرَضُ: هُوَ البَاعِثُ والحَامِلُ والدَّافِعُ إلى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ، ويُسَمَّى سَبَبًا باعِثًا، وعِلَّةً باعِثَةً، واللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ تَعالَى لا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ، ولا يَتَضَرَّرُ بِشَيْءٍ، ولا يَدْفَعُهُ شَيْءٌ إلى شَيْءٍ؛ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلاً لِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ لَهُ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ عَنْهُ؛ لأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ العالَمِينَ، ويَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَضَرَّرَ أَوْ يَنْتَفِعَ؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَدْفُوعًا إلى فِعْلٍ مِنْ أَفْعالِهِ بِدافِعِ مُراعاةِ مَصْلَحَةِ غَيْرِهِ أَوْ دَرْءِ مَفْسَدَةٍ عَنْ غَيْرِهِ، لأَنَّهُ تَعالَى لا يَحْتاجُ إلى شَيْءٍ، ولا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ (ومَعَ هَذا نَجْزِمُ بِأَنَّ فِعْلَهُ تَعالى لا يَخْلُو عَنْ حِكْمَةٍ، وإِنْ خَفِيَتْ عَلَيْنا)[1]، وهُوَ تَعالَى إِنْ تَفَضَّلَ ومَنَّ بِما فِيهِ مَصْلَحَةُ مَخْلُوقٍ، فلا يَكُونُ مَدْفُوعًا إلى ذلك، بَلْ هُوَ مِمَّا يُوجِدُهُ تعالَى باخْتِيارِهِ، فَضْلاً مِنْهُ وكَرَمًا، دُونَ أَنْ يَكُونَ مُلْزَمًا بِهِ. فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَّصِفَ تَعالَى بِغَرَضٍ يَبْعَثُهُ عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ (كَإِيجادِ زَيْدٍ)، أَوْ حُكْم مِنْ أَحْكامِهِ (كَإِيجابِ الصَّلاةِ وتَحْرِيم الزِّنَى)؛ فَهُوَ تَعالَى يَفْعَلُ ما يَشاءُ ويَخْتارُ، فَيُوجِدُ الأَشْياءَ، ويَشْرَعُ الأَحْكامَ[2]، عَلَى حَسَبِ مَشِيئَتِهِ الأَزَلِيَّةِ وعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ

---

(١) انظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ٢٠٦ في الصفحة ٣١٧.

(٢) **يَشْرَعُ الأَحْكامَ**: أَيْ يُنْزِلُ أَحْكامَ الشَّرْعِ مِنْ حَلالٍ وحَرامٍ وغَيْرِهِما ويُبَيِّنُها.

١٢٦. أَوْ هَــيْـئَــةٍ أَوْ جِـهَــةٍ أَوْ كَــيْــفِ
أَوْ فـــي مَـــكـــانٍ ظـــاهِـــرٍ أَوْ جَـــوْفِ

وحُكْمِهِ الأَزَلِيِّ[1]، دُونَ أَنْ يَدْفَعَهُ إلى ذَلِكَ غَرَضٌ باعِثٌ، أَوْ عِلَّةٌ باعِثَةٌ، فيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ تعالى فِيما يَفْعَلُهُ، مُضْطَرًّا، أوْ مَغْلُوبًا، أَوْ مُرْغَمًا، أوْ مُلْزَمًا، أوْ مُكْرَهًا، أوْ مُجْبَرًا، أَوْ غافِلاً، أَوْ مَسْلُوبَ الإرادَةِ. فَلا يَدْخُلُ شَيْءٌ في الوُجُودِ إلَّا بِإرَادَتِهِ واخْتِيَارِهِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَعَالَى بَاعِثٌ أَوْ دَافِعٌ أو حامِلٌ عَلَى فِعْلِهِ، كَغَرَضِ جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يكُونَ لَهُ هَيْئَةٌ

[١٢٦] أيْ أنَّ اللهَ تَعالى لَيْسَ لَهُ هَيْئَةٌ، لأنَّه لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ، فالهَيْئَةُ هِيَ الكَيْفِيَّةُ، وهِيَ ما تَرَاهُ عُيُونُنَا ويَبْدُو لِلْحِسِّ مِنْ كُلِّ ذِي صُورَةٍ وجِسْمٍ، كَالشَّكْلِ، واللَّوْنِ، والحُدُودِ، والمَلامِحِ، وسائِرِ صِفَاتِ الصُّورَةِ وخَصائِصِهَا، وذلِكَ كُلُّهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ جِهَةٌ

وفي البَيْتِ ١٢٦ أَيْضًا أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ، أيْ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ للهِ جِهَةٌ في نَفْسِهِ، بِأنْ يَكُونَ لَهُ يَمِينٌ أوْ شِمالٌ أوْ فَوْقٌ أوْ تَحْتٌ أوْ أَمَامٌ أو

(١) **حُكْمُهُ الأَزَلِيُّ**: أَيْ قَوْلُهُ الأَزَلِيُّ بِوُجُودِ أَفْرادِ العالَمِ كُلٌّ في وَقْتِهِ، فَكَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ الَّذي لَيْسَ بِحَرْفٍ ولا صَوْتٍ دَالٌّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ تَعالى الَّتِي لا نِهايَةَ لَها، ومِنْ ذلِكَ دُخُولُ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرادِ العالَمِ في الوُجُودِ في وَقْتِهِ الَّذِي خَصَّصَهُ بِهِ. ولِمَزِيدٍ مِنَ الشَّرْحِ عَنْ كلامِ اللهِ الأَزَلِيِّ الَّذِي لا يُشْبِهُ كَلامَ الخَلْقِ، انْظُرِ الصَّفْحَة ٢١٢.

. . . .

خَلْفٌ، كَمَا يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ هُوَ في جِهَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ، بِأنْ يَكُونَ عَنْ يَمِينِ أيِّ مَخْلُوقٍ أو عَنْ شِمَالِهِ أو فَوْقَهُ أوْ تَحْتَهُ أوْ أَمَامَهُ أوْ خَلْفَهُ، لأنَّ مَنْ كانَ كَذلِكَ فَهُوَ جِرْمٌ لَهُ حَجْمٌ، وذلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الخالِقِ كَمَا تَقَدَّمَ، وسَيَأْتِي مُفَصَّلاً إنْ شاءَ اللهُ. وكُلُّ ما أوْهَمَ نِسْبَةَ شَيْءٍ مِنْ ذلِكَ إلى اللهِ في القُرْآنِ أوِ الحَدِيثِ فَلَيْسَ عَلَى ظاهِرِهِ الَّذِي يَخْطُرُ في بَالِ البَعْضِ، بَلْ لَهُ مَعْنًى آخَرُ يَلِيقُ بِاللهِ تَعَالَى (لِتَفْصِيلِ ذَلِكَ انْظُرْ شَرْحَ الأبْياتِ ١٤٢ إلى ١٥٢).

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ كَيْفٌ

وفي البَيْتِ ١٢٦ أَيْضًا أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ ذا كَيْفٍ، والكَيْفُ هُوَ الكَيْفِيَّةُ أيِ الهَيْئَةُ، وكَرَّرَهُ النَّاظِمُ بِأَلْفاظٍ مُخْتَلِفَةٍ تَوْكِيدًا لِتَنْزِيهِ اللهِ عَنِ الهَيْئَةِ والشَّكْلِ والصُورَةِ وسائِرِ صِفاتِ الأجْسامِ. فَلا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «للهِ كَيْفٌ نَجْهَلُهُ»، وإِنَّمَا الصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: «الكَيْفُ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ»، لأَنَّهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ في حَقِّهِ، لأَنَّ الكَيْفَ مِنْ صِفَاتِ المَخْلُوقَاتِ فلا يَلِيقُ بِالخَالِقِ[1].

(١) ولِذلِكَ فَالصَّحِيحُ أَنْ يُقالَ في حَقِّ اللهِ: «الكَيْفُ عَنْهُ مَرْفُوعٌ، وغَيْرُ مَعْقُولٍ»، وأَمّا ما يُرْوَى عَنِ الإمامِ مالِكٍ في حَقِّ اللهِ مِنْ قَوْلِ: «والكَيْفُ مَجْهُولٌ»، فَلَيْسَ ثابِتًا بِهذا اللَّفْظِ، وهُوَ عَلَى أَيِّ حالٍ، لَيْسَ عَلَى مَعْنَى أَنَّ اللهَ تَعالَى لَهُ هَيْئَةٌ وشَكْلٌ نَجْهَلُها، بَلْ مَعْناهُ أَنَّنا لا نَعْلَمَ حَقِيقَةَ اللهِ، لأَنَّنَا عاجِزُونَ عَنْ إِدْراكِها. ورِوايَةُ: «والكَيْفُ مَجْهُولٌ» يَتَمَسَّكُ بِها المُشَبِّهَةُ، مَعَ أَنَّها لَمْ تَثْبُتْ، لأَنَّهُمْ يَرَوْنَ فِيها ما يُعِينُهُمْ بِزَعْمِهِمْ عَلَى إِثْباتِ الهَيْئَةِ والشَّكْلِ للهِ تَعالَى، ولَكِنْ هَيْهاتَ أَنْ يَنْسُبَ أَيُّ واحِدٍ مِنَ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، كالإِمامِ مالِكٍ، إلى اللهِ أَيَّ مَعْنًى مِنْ مَعانِي الأَجْسامِ وخَصائِصِها، كَالشَّكْلِ. فَمَعْنَى مَجْهُولٍ إنْ صَحَّ لَفْظُهُ رِوايَةً أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ لَهُ كَيْفٌ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ.

. . . .

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ في أَيِّ مَكَانٍ

وفي البَيْتِ ١٢٦ أَيْضًا أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ عَلَى شَيْءٍ بالمَكانِ، أَيْ لَيْسَ مُتَحَيِّزًا عَلَى سَطْحِهِ (أيْ لَيْسَ فَوْقَهُ بِالمَكَانِ)، ولا في جَوْفِ شَيْءٍ (أيْ ليس مُتَحَيِّزًا داخِلَهُ)، لأنَّ ما يَعْلُو غَيْرَهُ بِالمَكانِ، أوْ يَدْخُلُ فِي غَيْرِهِ فَيَمْلأُ بَعْضَ جَوفِهِ أو كُلَّهُ، لا بُدَّ أنْ يَكُونَ ذا حَجْمٍ، واللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَحْوِيَهُ مَكانٌ، كالأَجْرامِ. وفِيمَا يَلِي مِنْ أَبْياتٍ وشَرْحِها تَفْصِيلُ تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ المَكانِ.

فَائِدَةٌ: تَعْرِيفُ المَكانِ

المَكانُ إِمّا مَشْغُولٌ (أَيْ مَمْلُوءٌ)، وإِمَّا شاغِرٌ (أَيْ خالٍ فارِغٌ):

- **فَالمَكانُ المَشْغُولُ**: هُوَ الفَراغُ المُقَدَّرُ الَّذِي تَمْلَؤُهُ جَواهِرُ الأَجْسامِ (أَيْ جُزَيْئاتُها الَّتِي تَتَرَكَّبُ مِنْها)، وتَنْفَذُ فِيهِ بِأَبْعادِها (أَيْ يَتَخَلَّلُهُ كُلٌّ مِنْها بِحَجْمِهِ)، ويَتَقَدَّرُ بِحُدُودِ كُلٍّ مِنْها، ويُمْكِنُ أَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ ما يَشْغَلُهُ مِنْها، إذا وُجِدَ بِجِوارِهِ مَكانٌ شاغِرٌ، فَيُصْبِحَ هُوَ شاغِرًا بَعْدَ أَنْ كانَ مَشْغُولاً.
- **والمَكانُ الشَّاغِرُ**: هُوَ الفَراغُ المُحَقَّقُ الَّذِي يَتَخَلَّلُ بَيْنَ جَواهِرِ الأَجْسامِ (أَيْ جُزَيْئاتِها)، في داخِلِها، وخارِجِها، ويَتَحَدَّدُ بِها، ويُمْكِنُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَيْهِ بَعْضُها، لِيُصْبِحَ مَشْغُولاً بَعْدَ أَنْ كانَ شاغِراً، ويُمْكِنُ أَنْ يَتعاقَبَ عَلَيْهِ أَفْرادُها.

فَلا بُدَّ لِتَحْدِيدِ المَكانِ أَوْ تَقْدِيرِهِ مِنْ جَوْهَرٍ جِسْمِيٍّ (أَيْ جُزَيْءٍ مِنْ جُزَيْئاتِ الجِسْمِ) فَأَكْثَرَ، فَبِدُونِها لا مَكانَ. ومَتَى وُجِدَ جَوْهَرٌ فَقَدْ صَحَّ تَقْدِيرُهُ في مَكانٍ. إِذًا فَالمَكانُ أَمْرٌ اعْتِبارِيٌّ لازِمٌ لِوُجُودِ الجَوْهَرِ لا يَنْفَكُّ

. . . .

عَنْهُ[(١)]؛ فَالجَوْهَرُ لا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ في مَكانٍ مَشْغُولٍ، وما بَيْنَ الجَواهِرِ لا بُدَّ أَنْ يُعْتَبَرَ مَكانًا شاغِرًا؛ وبِدُونِ جَوْهَرٍ أَوْ أَكْثَرَ لا يَصِحُّ تَقْدِيرُ المَكانِ، سَواءً كانَ شاغِرًا أَوْ مَشْغُولاً، فَبِوُجُودِ أَوَّلِ الجَواهِرِ صَحَّ تَقْدِيرُ المَكانِ. وهكَذا يَتَبَيَّنُ تَلازُمُ المَكانِ مَعَ الجَواهِرِ وأَنَّهُ قَبْلَ وُجُودِ الجَواهِرِ، كانَ اللهُ ولا مَكانَ، كَما أَنَّهُ سُبْحانَهُ كانَ ولا جَوْهَرَ ولا عَرَضَ، فَقَدْ كانَ تَعالَى ولَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ سِواهُ.

(١) مَعْنَى قَوْلِنا عَنِ المَكانِ هُوَ أَمْرٌ اعْتِبارِيٌّ أَنَّهُ أَمْرٌ يَعْتَبِرُهُ الذِّهْنُ بِالنَّظَرِ إِلى الجَوْهَرِ، ولَيْسَ جَوْهَرًا (أَيْ ما لَهُ تَحَيُّزٌ وحَجْمٌ في نَفْسِهِ مِنَ المَوْجُوداتِ)، ولا عَرَضًا (أي ما يَقُومُ بِالجَوْهَرِ كَاللَّوْنِ)، ولَيْسَ المكانُ هُوَ عَدَمَ الجَوْهَرِ؛ وإِلَيْكَ بَيانَ ذلِكَ: (١) فَهُوَ لَيْسَ جَوْهَرًا في نَفْسِهِ، وإِلَّا لاحْتاجَ المَكانُ نَفْسُهُ إِلى مَكانٍ، وهذا يُؤَدِّي إِلى الدَّوْرِ أَوِ التَسَلْسُلِ المُسْتَحِيلَيْنِ؛ (٢) وهُوَ لَيْسَ عَرَضًا لأَنَّهُ لَوْ كانَ عَرَضًا، كَاللَّوْنِ والحَرَكَةِ، لاحْتاجَ إِلى جَوْهَرٍ يَقُومُ بِهِ، وهَذا أَيْضًا يُؤَدِّي إِلى الدَّوْرِ أَوِ التَّسَلْسُلِ المُسْتَحِيلَيْنِ، كَما يُؤَدِّي إِلى اسْتِحالَةِ تَعاقُبِ الجَواهِرِ عَلَى مَكانٍ واحِدٍ؛ (٣) ولَيْسَ المَكانُ هُوَ عَدَمَ الجَوْهَرِ (أَيْ لَيْسَ ضِدًّا لِوُجُودِ الجَواهِرِ ومُساوِيًا لِعَدَمِها)، إِذِ العَدَمُ الصِّرْفُ نَفْيٌ ولَيْسَ إِثْباتًا، فَلا يُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ مَوْجُودٌ حالَ وُجُودِهِ في العَدَمِ (لأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ في الوُجُودِ والعَدَمِ في آنٍ مَعًا)، أَمّا المَكانُ فالعَقْلُ يُقَدِّرُ الجَوْهَرَ فِيهِ حالَ كَوْنِ الجَوْهَرِ مَوْجُودًا، كَما أَنَّ العَدَمَ لَيْسَ جِهَةً يَصِحُّ أَنْ يُشارَ إِلَيْها؛ فَظَهَرَ أَنَّ المَكانَ لَيْسَ جَوْهَرًا ولا عَرَضًا ولا هُوَ انْعِدامُ الجَوْهَرِ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ مُرْتَبِطٌ بِالجَوْهَرِ، يَعْتَبِرُهُ الذِّهْنُ بِالنَّظَرِ إِلى الجَوْهَرِ؛ ولِتَفْصِيلِ ذلِكَ كُلِّهِ كُتُبٌ غَيْرُ هذا الشَّرْحِ، ولكِنَّ الَّذِي يَعْنِينا هُنا أَنَّ المَكانَ مِنْ خَصائِصِ الجَوْهَرِ ولَوازِمِهِ التي لا تَنْفَكُّ عَنْهُ في العَقْلِ، فَهُوَ مِنْ عَلاماتِ الاحْتياجِ والحُدُوثِ، واللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذلِكَ.

١٢٧. فَلَيْسَ في كُلِّ مَكانٍ يَسْكُنُ
ولَيْسَ في السَّماءِ رَبِّي يَقْطُنُ
١٢٨. ولَيْسَ فَوْقَ العَرْشِ بِالمَكانِ
ولا عَلَى الكُرْسِيِّ كَالإِنْسانِ

---

[١٢٧] أيْ أنَّ اللهَ لَيْسَ مُنْتَشِرًا بِذاتِهِ في كُلِّ مَكانٍ، كالهَواءِ، كَما يَعْتَقِدُ بَعْضُ الكَفَرَةِ، وأنَّ السَّماءَ لَيْسَتْ مَسْكَنَ اللهِ، كَمَا يَعْتَقِدُ بَعْضُ مَنْ لا حَظَّ لَهُ مِنَ الإسْلامِ؛ فَاللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ أنْ يَسْكُنَ في أيِّ مَكانٍ مِنَ الأمْكِنَةِ. وأمّا قَوْلُ بَعْضِ عَوَامِّ المُسْلِمِينَ: «اللهُ في كُلِّ مَكانٍ» فَهُمْ يَفْهَمُونَ مِنْهُ أنَّهُ تَعالَى عَالِمٌ بِكُلِّ مَكانٍ، أيْ لا يَخْفَى عَلَيْهِ ما يَجْرِي في أيِّ مَكانٍ مِنَ الأمْكِنَةِ، ومَعَ هذا فيَجِبُ أنْ نَنْهاهُمْ عَنْ هذا التَّعْبِيرِ، لأنَّهُ يُوهِمُ مَعْنًى فاسِدًا، ولَمْ يَرِدْ لَفْظُهُ في الشَّرْعِ؛ وأمَّا مَنْ يَفْهَمُ مِنْهُ أنَّ اللهَ مُنْتَشِرٌ بِذَاتِهِ في كُلِّ مَكَانٍ كَالهَوَاءِ، فَلَيْسَ مُسْلِمًا، وإنِ انْتَسَبَ إلى الإسْلامِ وادَّعَاهُ، لأنَّهُ خَالَفَ أصْلاً أصِيلاً مِنْ عَقِيدَةِ الإسْلامِ، وهُوَ تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ مُشَابَهَةِ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ.

[١٢٨] أيْ أنَّ العَرْشَ وما فَوْقَهُ لَيْسَ مَكانًا ومَسْكَنًا للهِ تَعالى، كَمَا أنَّ الكُرْسِيَّ وما فَوْقَهُ لَيْسَ مَكانًا ومَسْكَنًا للهِ تَعالَى، فَكُلٌّ مِنَ العَرْشِ والكُرْسِيِّ مَخْلُوقانِ أوْجَدَهُما اللهُ وأَنْشَأَهُما بَعْدَ عَدَم (أيْ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُونا مَوْجُودَيْن)، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَتَّخِذَهُما مَكانًا لِذاتِهِ (أيْ يَسْتَحِيلُ عقْلاً أنْ يَسْكُنَ فِيهِما أوْ يَجْلِسَ عَلَيْهِما)، فَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْ كُلِّ ما سِواهُ، فَلا يَحْتَاجُ إلى مَكانٍ ولا إلى غَيْرِهِ مِنَ المَخْلُوقاتِ. أمّا العَرْشُ فَهُوَ أكْبَرُ الأجْرامِ عَلَى الإطْلاقِ (أيْ أنَّهُ أكْبَرُ مَخْلُوقٍ خَلَقَهُ اللهُ في الحَجْمِ)، وقَدْ خَلَقَهُ اللهُ إظْهارًا لِقُدْرَتِهِ، ولَيْسَ لِيَكُونَ مَكانًا لَهُ، حاشَ للهِ؛ فَالْمَلائِكَةُ يَرَوْنَ العَرْشَ، ويَطُوفُونَ حَوْلَهُ، وهُمْ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ اللهِ ويُقَدِّسُونَ لَهُ (أي يُثْنُونَ عَلَيْهِ

١٢٩. لَـيْـسَ عُـلُـوُّ الـلّـهِ بِـالـتَّـحَـيُّـزِ
ولا عُـــلُـــوِّ جِـــهَـــةٍ ومَـــرْكَـــزِ
١٣٠.لَـيْـسَ الـعُـلُـوُّ بِـالـمَـكـانِ شَـرَفـا
فـالـشَّـمـسُ لـيـسَـتْ مـن نَـبِـيٍّ أَشْـرَفـا
١٣١. ولَيْسَ مَنْ يَسْكُنُ في أَعْلَى الجَبَلْ
أَرْفَـعَ قَـدْرًا مِـنْ جَـمِـيـعِ مَـنْ نَـزَلْ

ويُنَزِّهُونَهُ بِأَلْفاظِ التَّمْجِيدِ والتَّعْظِيمِ). والكُرْسِيُّ جِرْمٌ آخَرُ مِنَ الأجرامِ الكَبِيرَةِ، إلّا أَنَّهُ أَصْغَرُ في الحَجْمِ مِنَ العَرْشِ بِكَثِيرٍ، لكِنَّهُ أَكْبَرُ مِنَ السَّمواتِ والأَرْضِ بِكَثِيرٍ، وكَغَيْرِهِ مِنَ الأَماكِنِ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَكانًا للهِ.

[١٢٩] أيْ أَنَّ العُلُوَّ بِالمَكانِ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ، فَهُوَ تَعَالَى يُوصَفُ بِالعُلُوِّ عَلَى مَعْنَى عُلُوِّ القَدْرِ والعَظَمَةِ والشَّرَفِ والمَكانَةِ والشَّأْنِ، ولَيْسَ بِمَعْنَى عُلُوِّ المَكَانِ والمَوْضِعِ والحَيِّزِ والجِهَةِ والمَوْقِعِ والمَرْكَزِ، كَما تَقَدَّمَ.

[١٣٠] أيْ أَنَّ العُلُوَّ بِالمَكانِ لَيْسَ مُرادِفًا لِلشَّرَفِ، فَلا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ المُرْتَفِعُ مَكانُهُ أَشْرَفَ مِمَّا هُوَ دُونَهُ بِالمَكانِ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ ذُو المَكَانِ المُرْتَفِعِ أَقَلَّ شَرَفًا وقَدْرًا مِنَ الشَّيْءِ الذِي هُوَ دُونَهُ بِالمَكَانِ، ومِثالُ ذلِكَ أَنَّ مَكانَ الشَّمْسِ، حَالَ كَوْنِها فَوْقَ الرُّؤُوسِ، أَرْفَعُ بِكَثِيرٍ مِنْ مَكَانِ أيِّ نَبِيٍّ مِنْ الأنْبِيَاءِ في الأَرْضِ، ومَعَ هذا لَيْسَتِ الشَّمْسُ أَشْرَفَ ولا أَرْفَعَ قَدْرًا وعَظَمَةً مِنْ أيِّ نَبِيٍّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ بَتاتًا، بَلْ ولا تُدَانِيهِ في المَنْزِلَةِ والشَّرَفِ.

[١٣١] أيْ أَنَّ مَنْ يَسْكُنُ في قِمَّةِ الجَبَلِ لَيْسَ بِضَرُورَةِ العَقْلِ أَرْفَعَ قَدْرًا ومَكانَةً وشَأْنًا مِنْ كُلِّ مَنْ يَسْكُنُ في ما هُوَ أَخْفَضُ مِنْهُ مِنَ الأَمْكِنَةِ، كَسَفْحِ الجَبَلِ؛ فَالمَلِكُ قَدْ يَسْكُنُ في السَّهْلِ المُنْخَفَضِ، وبَعْضُ جُنُودِهِ في

١٣٢. ويَـسْـتَـوِي مُـنْـخَـفِـضٌ ومُـرْتَـفِـعْ
مِـنَ الـمَـكَـانِ لـلإِلٰـهِ فـاسْـتَـمِـعْ
١٣٣. فَـلَـيْـسَ أَيٌّ مِـنْـهُـمَـا بِـأَوْلَـى
مِـنْ ضِـدِّهِ فـي حَـقِّ رَبِّـي الْـمَـوْلَـى
١٣٤. ولَـوْ بـأيٍّ مِـنـهُـمـا تَـخَـصَّـصَـا
لاحْـتـاجَ فـي تَـرجِـيـحِـهِ مُـخَـصِّـصـا

قِمَمِ الجِبالِ، ولا يَجْعَلُهُمْ مَكانُهُمْ أَرْفَعَ قَدْرًا مِنْ مَلِكِهِمْ. هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَحْتَاجُ إلى مَكانٍ، كَالبَشَرِ، فَكَيْفَ بِمَنْ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ المَكانُ، فَلا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ تَعَالى أَرْفَعَ قَدْرًا مِنْ كُلِّ ما سِواهُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا في أَعْلَى الأَمَاكِنِ عَلَى الإِطْلاقِ، بَلْ إِنَّ التَّحَيُّزَ ولَوْ في أَعْلَى الأَمَاكِنِ عَلَى الإِطْلاقِ يُعْتَبَرُ نَقْصًا في حَقِّهِ تَعالَى، ولِذَلِكَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعالَى، لأَنَّ في التَّحَيُّزِ احْتِيَاجًا مِنَ المُتَحَيِّزِ إلى المَكانِ الَّذِي يَتَحَيَّزُ فِيهِ، واللهُ لا يَحْتَاجُ إلى شَيْءٍ بَتَاتًا.

[١٣٢] أَيْ أَنَّ المَكانَ المُنْخَفِضَ والمَكانَ المُرْتَفِعَ مُتَساوِيانِ في حَقِّ اللهِ، فَكِلاهُمَا مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ، ولا يَحْتاجُهُ سُبْحانَهُ.

[١٣٣] أَيْ أَنَّهُ ما دامَتْ رِفْعَةُ القَدْرِ والشَّرَفِ لَيْسَتْ بِالمَكانِ، فَالمَكانُ المُرْتَفِعُ لَيْسَ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَكانًا لِذاتِ اللهِ مِنَ المَكانِ المُنْخَفِضِ، كَما أَنَّ المَكانَ المُنْخَفِضَ لَيسَ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَكانًا لِذاتِ اللهِ تَعالَى مِنَ المَكانِ المُرْتَفِعِ، لأَنَّ كِلَيهِمَا لا يَلِيقَانِ بِاللهِ، فَهُما مُتَسَاوِيانِ في ذلِكَ، مَنْفِيَّانِ عَنِ اللهِ تَعَالَى.

[١٣٤] أَيْ أَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَٰهَنا سُبْحَانَهُ في مَكانٍ ما، فَقَدْ جَعَلَ اللهَ مُحْتاجًا إلى مَنْ خَصَّصَهُ بِهذا المَكانِ دُونَ غَيْرِهِ، ورَجَّحَهُ على غَيْرِهِ، لأَنَّهُ

١٣٥. لَكِنَّ كُلاًّ مِنهُما مِنَ المُحَالْ
في حَقِّهِ سُبْحَانَهُ بِلا جِدالْ

لَيْسَ أوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الأَماكِنِ، وهذا مُحالٌ إذِ الأزَلِيُّ لا يَحْتَاجُ إلى شَيْءٍ. ولا يُقالُ هُوَ خَصَّصَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ، لأَنَّ فِيهِ نِسْبَةَ التَّغَيُّرِ إلى ذاتِ اللهِ، والتَّغَيُّرُ دَلِيلُ الحُدُوثِ. والأَلِفُ في كَلِمَةِ «تَخَصَّصَا» في البَيْتِ لِلإطْلاقِ، ولَيْسَ لِلتَّثْنِيَةِ، أَيْ أَنَّ النَّاظِمَ زَادَها لإشْباعِ فَتْحةِ الصّادِ مِنْ أجَلِّ الشِّعْرِ.

[١٣٥] أيْ أَنَّ الحَقَّ الذِي لا مَحِيدَ عَنْهُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ أَنَّ ذاتَ اللهِ (أيْ حَقِيقَةَ اللهِ) لَيْسَ في أيِّ مَكانٍ مِنَ الأمْكِنَةِ (أَيْ لَيْسَ في مَكانٍ مُرْتَفِعٍ ولا في مَكانٍ مُنْخَفِضٍ ولا في ما بينَ المُنْخَفِضِ والمُرْتَفِعِ)؛ كَما أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ في كُلِّ الأَماكِنِ بِذاتِهِ؛ لأنَّ المَكانَ المُرْتَفِعَ والمَكانَ المُنْخَفِضَ وما بَيْنَهُمَا، كُلُّها مُسْتَحِيلَةٌ عَلَى اللهِ.

فَائِدَةٌ: لا يُعْتَبَرُ نَفْيُ المَكَانِ عَنِ اللهِ تَعَالَى نَفْيًا لِوُجُودِهِ تَعَالَى

لا يُعْتَبَرُ نَفْيُ المَكَانِ عَنِ اللهِ تَعَالَى نَفْيًا لِوُجُودِهِ تَعَالَى، كَمَا تَوَهَّمَ بَعْضُ السُّخَفَاءِ، لأنَّ هَذَا يَصْدُقُ عَلَى ما يَحْتَاجُ إلى مَكَانٍ مِنْ ذَوَاتِ الأَجْسَامِ (لأَنَّ وُجُودَ الجِسْمِ مُتَلازِمٌ ما كَوْنِهِ في مَكَانٍ، لا يَنْفَكَّانِ، فَيَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الجِسْمِ كَوْنُهُ في مَكَانٍ، ويَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ كَوْنِهِ في مَكانٍ عَدَمُ وُجُودِهِ)، وأَمَّا مَنْ لا يَحْتَاجُ إلى مَكَانٍ ولَيْسَ جِسْمًا، فَلا يَكُونُ نَفْيُ المَكانِ عَنْهُ نَفْيًا لِوُجُودِهِ، لأَنَّهُ لا يَحْتَاجُ في وُجُودِهِ إلى مَكَانٍ (فلا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ كَوْنُهُ في مَكانٍ، كَمَا لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ كَوْنِهِ في مَكَانٍ عَدَمُ وُجُودِهِ، فَلا تَلازُمَ بَيْنَهُمَا). فَهَؤُلاءِ السُّخَفاءُ قَاسُوا الخالِقَ بِالمَخْلُوقِ، وحَسِبُوا أَنَّ ما يَنْطَبِقُ عَلَى المَخْلُوقِ يَنْطَبِقُ عَلَى الخالِقِ. فَنَفْيُ المَكانِ عَنِ اللهِ لا يَتَعارَضُ مَعَ إِثْباتِ وُجُودِهِ تَعَالى، لأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ جِسْمًا، فلا يَحْتاجُ في وُجُودِهِ إلى مَكَانٍ، ولا إِلَى أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ.

١٣٦. فـالـلّـهُ مَـوْجُـودٌ بِـلا ابْـتِـداءِ
كـــانَ بـــلا أَرْضٍ ولا سَــــمــــاءِ
١٣٧. ولا مَـــلاءٍ بَـــلْ ولا فَـــضـــاءِ
فـالـكُـلُّ مَـخـلـوقٌ بِـلا امْـتِـراءِ
١٣٨. فَـلَـمْ يَـكُـنْ سِـواهُ فـي الـوُجُـودِ
قَـطْـعًـا فَـلا شَـرِيـكَ لِـلْـمَـعْـبُـودِ

---

[١٣٦] أيْ أنَّ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُودِ اللهِ بِلا مَكانٍ أنَّهُ سُبْحانَهُ مَوْجُودٌ قَبْلَ وُجُودِ المَكانِ لأنَّ اللهَ لا بِدايَةَ لِوُجُودِهِ، وأمَّا المَكانُ، أيُّ مَكانٍ، فَلِوُجُودِهِ بِدايَةٌ، فَاللهُ كانَ مَوْجُودًا قَبْلَ أنْ تُوجَدَ الأرْضُ والسَّماءُ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا في أيٍّ مِنْهُما، لأنَّهُ عَلَى ما عَلَيْهِ كانَ في الأزَلِ، يَسْتَحِيلُ أنْ يَتَغَيَّرَ، لأنَّ كُلَّ ما يَتَغَيَّرُ حادِثٌ مَخْلُوقٌ بِضَرُورَةِ العَقْلِ، واللهُ لَيْسَ كَذلِكَ.

[١٣٧] أيْ أنَّ اللهَ تَعالَى كانَ مَوْجُودًا قَبْلَ أنْ يُوجَدَ المَلاءُ (أيْ المَكانُ الَّذِي يَشْغَلُهُ ويَمْلَؤُهُ شَيْءٌ مِنَ الأشْياءِ) كَمَا كانَ مَوْجُودًا قَبْلَ أنْ يُوجَدَ الفَضاءُ (أيِ الفَراغُ، وهُوَ المَكانُ الفارِغُ الذِي لا يَشْغَلُهُ ولا يَمْلَؤُهُ شَيْءٌ)، لأنَّ كُلاً مِنَ المَلاءِ والفَضَاءِ مَخْلُوقانِ، خَلَقَهُما اللهُ وأوْجَدَهُمَا بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُونَا في الوُجُودِ.

[١٣٨] أيْ أنَّ اللهَ أزَلِيٌّ لا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ وكُلُّ ما سِوَاهُ مَخْلُوقٌ لِوُجُودِهِ ابْتِداءٌ، فَاللهُ كانَ في الأزَلِ (أيْ فِيما لا ابْتِداءَ لَهُ) ولَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَسائِرُ المَوْجُوداتِ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً في الأزَلِ.

١٣٩. فَالكَوْنُ مَخْلُوقٌ لِرَبِّي الهادِي
أَحْدَثَهُ بِالنَّوْعِ والأَفْرادِ

[١٣٩] أيْ أنَّ الكَوْنَ وهُوَ العَالَمُ (أيْ كُلُّ ما سِوَى اللهِ مِنَ المَوْجُوداتِ) مَخْلُوقٌ، أيْ لِوُجُودِهِ ابْتِداءٌ، وهذا يَنْطَبِقُ عَلَى نَوْعِ العَالَمِ وأفْرادِهِ (تَوْضِيحًا لِمَعْنَى النَّوْعِ والأفْرادِ نَقُولُ: زَيْدٌ مَثَلاً مِنْ أفْرادِ النَّوْعِ البَشَرِيِّ، فَالبَشَرِيَّةُ نَوْعٌ وزَيْدٌ فَرْدٌ مِنْ أفْرادِها، ولا وُجُودَ لِلنَّوْعِ بِدُونِ وُجُودِ أَيٍّ مِنْ أَفْرادِهِ)، فَكُلُّ جُزْءٍ مِنْ أجزاءِ العَالَمِ مَخْلُوقٌ لَهُ ابْتِداءٌ، كَما أنَّ نَوْعَ العالَمِ مَخْلُوقٌ لَهُ ابْتِداءٌ (فَكُلُّ ما في العالَمِ مَخْلُوقٌ نَوْعًا وأَفْرادًا، فَالبَشَرِيَّةُ مَثَلاً مَخْلُوقَةٌ كَما أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرادِها مَخْلُوقٌ).

فَائِدَةٌ: العالَمُ مَخْلُوقٌ بِنَوْعِهِ وأَفْرادِهِ فَلا أَزَلِيَّ إِلَّا اللهُ

في هذا البَيْتِ رَدٌّ عَلَى العَقِيدَةِ الكُفْرِيَّةِ الَّتِي يَعْتَقِدُها بَعْضُ الكَفَرَةِ، وهِيَ أنَّ العَالَمَ أزَلِيُّ النَّوْعِ مُحْدَثُ الأفرادِ، أيْ أنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أجْزاءِ العالَمِ سَبَقَهُ جُزْءٌ قَبْلَهُ، وهذا الجُزْءُ السابِقُ سَبَقَهُ جُزْءٌ غَيْرُهُ، وهكَذا بِلا ابْتِداءٍ؛ وهذا مُحالٌ لأنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أنَّ وُجُودَ العَالَمِ الآنَ مُسْتَحِيلٌ عقلاً.

وتَوْضِيحُ ذلِكَ أنَّ مَنْ قالَ: «لا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إِلّا إذا كُنْتُ أَعْطَيْتُكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا»، يَسْتَحِيلُ أَنْ يُعْطِيَكَ مَعَ مُراعاةِ شَرْطِهِ أَيَّ دِرْهَمٍ[1]؛ وهكذا فَإِنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ما مِنْ مَخْلُوقٍ إِلَّا وقَبْلَهُ مَخْلُوقٌ بِلَا بِدايَةٍ، فَقَدْ جَعَلَ وُجُودَ كُلِّ مَخْلُوقٍ مُتَوَقِّفًا عَلَى وُجُودِ مَخْلُوقٍ قَبْلَهُ (أَيْ مَشْرُوطًا بِهِ)، ومَنْ فَعَلَ ذلِكَ فَقَدْ جَعَلَ وُجُودَ المَخْلُوقِ مَشْرُوطًا بانْتِهاءِ ما لا نِهايَةَ لَهُ مِنْ عَمَلِيَّاتِ

(١) فَمَعْنَى كَلامِهِ أَنَّهُ لَنْ يُعْطِيَكَ أَيَّ دِرْهَم بَتاتًا، لأَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ في أَيِّ عَدَدٍ مِنَ الدَّراهِمِ يُعْطِيكَهُ، دِرْهَمٌ لَمْ يَسْبِقْ أَنْ أَعْطاكَ قَبْلَهُ أَيَّ دِرْهَمٍ.

١٤٠. فَـالـعَـرشُ والـكُـرْسِـيُّ والـمَـكـانُ جَـمِـيـعُـهـا أَوْجَـدَهـا الـرَّحْـمٰـنُ

التَّعَاقُبِ (أيْ التَّتَابُعِ في الوُجُودِ)، فَكلامُهُ يُؤَدِّي إلى أنَّ وُجُودَ المَخْلُوقاتِ مُسْتَحِيلٌ، لأنَّهُ مُتَوَقِّفٌ بِزَعْمِهِ عَلَى انْتِهاءِ ما لا نِهايَةَ لَهُ، وانْتِهاءُ ما لا نِهايَةَ لَهُ مُسْتَحِيلٌ؛ وما تَوَقَّفَ وُجُودُهُ عَلَى حُصُولِ المُسْتَحِيلِ فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ"[١]. وبِمَا أنَّ العالَمَ مَوْجُودٌ الآنَ كَما هُوَ مُشَاهَدٌ ومَحْسُوسٌ، ثَبَتَ فَسَادُ هَذِهِ العَقِيدَةِ، ولِذلِكَ فَالحَقُّ، الذِي يَعْتَقِدُهُ جَمِيعُ المُسْلِمِينَ في جَمِيعِ العُصُورِ، أنَّ العالَمَ لَهُ ابْتِداءٌ بِنَوْعِهِ وأفْرادِهِ (أَيْ أَنَّهُ يُوجَدُ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَفْرادِهِ أَوَّلٌ لَمْ يَسْبِقْهُ مِثْلُهُ).

تنبيه: القَوْلُ بِأَزَلِيَّةِ نَوْعِ العالَمِ، يَعْنِي أَنَّ نَوْعَ العالَمِ لَيْسَ مَخْلُوقًا للهِ، وهذا مُناقِضٌ لِعَقِيدَةِ المُسْلِمِينَ، بِأَنَّ كُلَّ ما سِوَى اللهِ مَخْلُوقٌ للهِ.

[١٤٠] أيْ أنَّ كُلاًّ مِنَ العَرْشِ والكُرْسِيِّ وسائِرِ الأمْكِنَةِ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللهُ وأَوْجَدَهُ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ مِنْ أفْرادِ هذا العَالَمِ.

(١) ومِثالُهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ما مِنْ لَحْظَةٍ إِلَّا وسَبَقَتْها لَحْظَةٌ بِلا ابْتِداءٍ، فَكأَنَّهُ يَقُولُ لا تَدْخُلُ لَحْظَةٌ ما في الوُجُودِ إِلَّا إذا وُجِدَ قَبْلَها لَحْظَةٌ سَابِقَةٌ لَها، ومَعْنَى هذا الكَلامِ أَنَّ حُصُولَ اللَّحْظَةِ الحاضِرَةِ مَشْرُوطٌ بِأَنْ يَسْبِقَها لَحَظاتٌ مُتَعاقِبَةٌ بِلا نِهايَةٍ، وبِما أَنَّ انْتِهاءَ تَعاقُبِ ما لا نِهايَةَ لَهُ مُسْتَحِيلٌ عَقْلاً، لأَنَّ ما لا نِهايَةَ لَهُ لا يَنْتَهِي، فَحُصُولُ اللَّحْظَةِ الحاضِرَةِ عَلَى قَوْلِ هذا القائِلِ مُسْتَحِيلٌ عَقْلاً (أَيْ لا يُمْكِنُ حُصُولُهُ)، ولَكِنَّ حُصُولَها ثابِتٌ نَعِيشُهُ، فامْتَنَعَ كَوْنُها مُسْتَحِيلَةً عَقْلاً، وبِالتَّالِي امْتَنَعَ ما يُؤَدِّي إِلى كَوْنِها مُسْتَحِيلَةً، وهُوَ كَوْنُ كُلِّ لَحْظَةٍ مَسْبُوقَةً بِلَحْظَةٍ مِثْلَها بِلا بَدايَةٍ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ اللّحظاتُ مُحْدَثَةً مَخْلُوقَةً بِنَوْعِها وأَفْرادِها لها ابْتِداءٌ.

١٤١. وبَـعْـدَمـا قَـدْ أَوْجَـدَ الـمَـكـانَـا
مـا زَالَ مَـوْلانـا كَـمـا قَـدْ كـانَـا
١٤٢. ولَـيْـسَ كُـلُّ الآيِ فـي الـقُـرْآنِ
يُـرادُ مِـنْـهـا ظـاهِـرُ الـمَـعـانِـي

---

[١٤١] أيْ أنَّ اللهَ تَعالَى كانَ مَوْجُودًا قَبْلَ أنْ يَخْلُقَ أيَّ مَكانٍ، فَوُجُودُهُ تَعالَى لا بِدايَةَ لَهُ، أَمَّا أيُّ مَكَانٍ مِنَ الأمْكِنَةِ فَمَخْلُوقٌ لِوُجُودِهِ ابْتِداءٌ، إذًا فاللهُ تَعَالَى كانَ مَوْجُودًا قَبْلَ أنْ يَخْلُقَ المَكانَ بِلا مَكانٍ، وهُوَ الآنَ، بَعْدَ أنْ خَلَقَ الأماكِنَ، ما زالَ مَوْجُودًا بِلا مَكانٍ، لأنَّهُ تَعالَى يُغَيِّرُ ولا يَتَغَيَّرُ، فَكَما كانَ تَعَالَى مَوْجُودًا قَبْلَ المَكَانِ بِلا مَكَانٍ؛ ما زالَ مَوْجُودًا بَعْدَ أنْ أوْجَدَ المَكَانَ بِلا مَكانٍ. فهذا أحَدُ اسْتِدْلالاتِ أَهْلِ الحَقِّ عَلَى أنَّ اللهَ مَوجُودٌ بِلا مَكانٍ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ المَعَانِي الظَّاهِرِيَّةِ لِبَعْضِ الآيَاتِ والأَحَادِيثِ

[١٤٢] أيْ أنَّ آياتِ القُرْآنِ لَيْسَتْ كُلُّها عَلَى ظاهِرِها، فالمَعْنَى المُرادُ مِنْ بَعْضِها لَيْسَ المعْنى الظاهِرِيَّ المُتَبادِرَ إلى الذِّهْنِ، أيِ الذِي يَسْبِقُ عادَةً إلى أذْهانِ العَوامِّ لأوَّلِ وَهْلَةٍ. وتُسَمَّى الآياتُ الَّتِي لَيْسَ المُرَادُ مِنْهَا ظَاهِرَهَا المُتَبَادِرَ بِالآيَاتِ المُتَشَابِهَةِ. فالمُتَشَابِهُ هُوَ كُلُّ نَصٍّ لَمْ تَتَّضِحْ دِلالَتُهُ، أو يَحْتَمِلُ أوْجُهًا عَدِيدَةً مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، واحْتَاجَ إلى النَّظَرِ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ العِلْمِ، لِحَمْلِهِ عَلَى الوَجْهِ المُطَابِقِ لِلْمَعْنَى المُرَادِ بِهِ؛ ويُقَابِلُهُ المُحْكَمُ، وهُوَ ما عُرِفَ بِوُضُوحِ المَعْنَى المُرَادِ مِنْهُ (مِثْلُ مَا لا يَحْتَمِلُ بِحَسَبِ وَضْعِ اللُّغَةِ إلَّا وَجْهًا وَاحِدًا).

١٤٣. كذاك ما قَدْ جَاءَ في مَتْنِ الأَثَرْ
في بَعْضِهِ لَيْسَ المُرادُ ما ظَهَرْ
١٤٤. فكلُّ ما ظاهِرُهُ التَّشْبِيهُ
يَصْرِفُهُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيهُ
١٤٥. فَلَيْسَ كُلُّ ما يَقُولُهُ العَرَبْ
حَقِيقَةً بَلِ المَجازُ في الأَدَبْ

---

[١٤٣] أيْ أنَّ الحَدِيثَ الشَّرِيفَ أيْضًا، كَآياتِ القُرْآنِ، لَيْسَ كُلُّهُ عَلَى ظاهِرِهِ، بَلْ في بَعْضِهِ يَكُونُ المَعْنَى المُرادُ غَيْرَ الظاهِرِ المُتَبادِرِ.

فَائِدَةٌ: التَّفْسِيرُ بِغَيْرِ الظَّاهِرِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ

لِيُعْلَمْ أنَّهُ لَيْسَ لِلْمُفَسِّرِ إخْرَاجُ النَّصِّ عَنْ ظَاهِرِهِ، بِتَفْسِيرِهِ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ، الَّذِي وُضِعَ لَهُ في أَصْلِ اللُّغَةِ، إلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ مِنْ عَقْلٍ أوْ نَقْلٍ، وأمّا بِدُونِ دَلِيلٍ فَلا يَجُوزُ ولا يَسُوغُ ذَلِكَ، لأنَّهُ حِينَئِذٍ يُعَدُّ تَلاعُبًا وتَحْرِيفًا لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، يُشْبِهُ مَا تَفْعَلُهُ الفِرَقُ البَاطِنِيَّةُ الضَّالَّةُ (كَالإِسْمَاعِيلِيَّةِ) حِينَ تُخْرِجُ النُّصُوصَ عَنْ ظَوَاهِرِها بِدُونِ دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ.

[١٤٤] أيْ أنَّ كُلَّ آيَةٍ أوْ حَدِيثٍ كانَ في ظاهِرِهِ المُتَبادِرِ تَشْبِيهٌ للهِ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، فالصَّوابُ والحَقُّ الذِي لا مَحِيدَ عَنْهُ، والذِي يَتَمَسَّكُ بِهِ كُلُّ فَطِنٍ مُنْصِفٍ ذَكِيِّ الفُؤادِ، هُوَ صَرْفُهُ عَنْ ظاهِرِهِ، أيْ تَرْكُ تَفْسِيرِهِ بِالمَعْنَى الظاهِرِيِّ، الَّذِي يَخْطُرُ في ذِهْنِ العامِّيِّ عِنْدَ مُطالَعَتِهِ. فَأُولُوا الأَلْبابِ هُمُ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ مِنْ كُلِّ قِشْرٍ لُبابَهُ، ويَطْلُبُونَ مِنْ ظاهِرِ الكَلامِ كُنْهَهُ[1] وسِرَّهُ والمُرادَ مِنْهُ، ولا يَتَشاغَلُونَ بِظاهِرِ المَبْنَى عَنْ حَقِيقَةِ المَعْنَى.

[١٤٥] في هذا البَيْتِ تَعْلِيلٌ لِلْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ، بِأَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ نَزَلَ

---

(١) **كُنْهَهُ**: أي جَوْهَرَهُ.

....

بِلُغَةِ العَرَبِ بِدُونِ أدْنَى شَكٍّ، كَمَا أنَّ الرَّسُولَ الكَرِيمَ ﷺ نَطَقَ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِلُغَةِ العَرَبِ، واللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ فِيها مَجازٌ (أيْ عِباراتٌ يُرادُ مِنْها غَيْرُ المَعْنَى اللُّغَوِيِّ الأَصْلِيِّ الَّذِي وُضِعَتْ أَلْفَاظُهَا لَهُ أصْلاً)، كَمَا أَنَّ فِيهَا حَقِيقَةً (وهِيَ ما أُرِيدَ بِهِ المَعْنَى المَوْضُوعُ لَهُ اللَّفْظُ في أصْلِ اللُّغَةِ)، وهذا مَعْرُوفٌ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُ الكَلامَ العَرَبِيَّ الفَصِيحَ مِنْ شِعْرٍ ونَثْرٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ العَرَبُ الأقْحاحُ (أيِ الخُلَّصُ الفُصَحاءُ، الذِينَ نَزَلَ القُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ، قَبْلَ أنْ تَفْسُدَ الألْسِنَةُ بِمُخَالَطَةِ الأعَاجِمِ)، ويُسَلِّمُ بِهِ كُلُّ مَنْ دَرَسَ الأدَبَ العَرَبِيَّ، واطَّلَعَ عَلَى أسَالِيبِ العَرَبِ البُلَغَاءِ. ولِلْمُفَسِّرِ الكَبِيرِ أبي حَيَّانَ النَّحْوِيِّ، في تَفْسِيرِهِ البَحْرِ المُحِيطِ، في تَفْسِيرِ الآيَةِ ١١٥ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ، كَلامٌ نَفِيسٌ في هذا المَوضُوعِ قالَ فِيهِ: «والمَجازُ في كَلام العَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ رَمْلِ يَبْرِينَ، ونَهْرِ فِلَسْطِينَ، فَالوُقُوفُ مَعَ ظاهِرِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى التَّجْسِيمِ غَباوَةٌ وجَهْلٌ بِلِسانِ العَرَبِ وأَنْحائِها ومُتَصَرَّفاتِها في كَلامِها، وحُجَجِ العُقُولِ الَّتي مَرْجِعُ حَمْلِ الأَلْفاظِ المُشْكِلَةِ إِلَيْها، ونَعُوذُ بِاللهِ أَنْ نَكُونَ كَالكَرَّامِيَّةِ، ومَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ في إِثْباتِ التَّجْسِيمِ ونِسْبَةِ الأَعْضاءِ للهِ، تَعالى اللهُ عَمَّا يَقُولُ المُفْتَرُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا».

فَائِدَةٌ: العَرَبُ الأَقْحَاحُ كَانُوا يَفْهَمُونَ مَجَازَ القُرْآنِ والحَدِيثِ بِالسَّلِيقَةِ

وقَدْ فَهِمَ الصَّحَابَةُ الكِرَامُ مَجَازَ كَلامِ اللهِ ومَجَازَ كَلامِ نَبِيِّهِ فَهْمًا صَحِيحًا، وصَرَفُوهُ عَنْ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيِّ الظَّاهِرِيِّ، الَّذِي وُضِعَ لَهُ في أصْلِ اللُّغَةِ، ولَمْ يَلْتَفِتُوا إلى ظَاهِرِهِ الوَضْعِيِّ، ولَمْ يَنْشَغِلُوا بِهِ عَنِ المَعْنَى المُرادِ، فَلَمْ يَشْغَلْهُمُ القِشْرُ عَنِ اللُّبِّ، والسَّطْحُ عَنِ المَضْمُونِ، وذَلِكَ بِمَا رَزَقَهُمُ اللهُ مِنْ التَّوْفِيقِ، ورَجاحَةِ العَقْلِ، وأنالَهُمْ مِنْ بَرَكاتِ نُورِ النُّبُوَّةِ، بِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وآتاهُمْ مِنْ مَلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السَلِيقِيَّةِ (أيِ القُدْرَةِ عَلَى أنْ يَتَكَلَّمُوا بِهَا

. . . .

ويَفْهَمُوهَا بِطَبْعِهِمْ لا عَنْ تَعَلُّم)، فَكَانَ الصَّحَابِيُّ (ولَوْ كَانَ أعْرَابِيًّا بَدَوِيًا جِلْفًا جَافًّا) إذا سَمِعَ قَوْلَ اللهِ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] في السِّيَاقِ الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ لا يَفْهَمُ مِنْهَا العُضْوَ والجارِحَةَ، ولا يَخْطُرُ لَهُ ذَلِكَ عَلَى بَالٍ (مَعَ أنَّ كَلِمَةَ «اليَدِ» قَدْ تَعْنِي بِالفُصْحَى العُضْوَ المَعْرُوفَ، فَهُوَ مَعْنَاها الظَّاهِرِيُّ، الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ في أَصْلِ اللُّغَةِ، ولكِنَّهُ حَتْمًا لَيْسَ المُرَادَ هُنا)، كَمَا أنَّ العَامِّيَّ اليَوْمَ إذا سَأَلَكَ: «كَيْفَ فُلانٌ»، فَقُلْتَ لَهُ بالعَامِيَّةِ: «بِالعَلالِي»، لا يَفْهَمُ أنَّهُ في بِنَاءٍ مُرْتَفِعٍ، ولا يَخْطُرُ لَهُ ذَلِكَ عَلَى بَالٍ (مَعَ أنَّ كَلِمَةَ «العَلالِي» قَدْ تَعْنِي بِالعَامِّيَّةِ البِنَاءَ المُرْتَفِعَ، فَهُوَ مَعْناها الأَصْلِيُّ الظَّاهِرِيُّ بِالعَامِّيَّةِ)؛ فَكَانَتْ بَرَكَةُ صُحْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ، الَّتِي خَصَّ اللهُ بِها الصَّحَابَةَ، وسَلِيقِيَّتُهُمْ، وصَفاءُهُمْ، نِعَمًا حَفِظَهُمُ اللهُ بِهَا مِنَ الذَّهابِ إلى التَّشْبِيهِ، وجَنَّبَهُمْ بِهَا فَهْمَ القُرْآنِ والحَدِيثِ عَلَى غَيْرِ مُرَادِ اللهِ ورَسُولِهِ، وهذا التَّوْفِيقُ حُرِمَهُ الحَشْوِيَّةُ، ومَنْ تَابَعَهُمْ ووافقهُمْ مِنْ عَرَبِ هذا العَصْرِ، كَالوَهَّابِيَّةِ، الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ السَّلِيقِيَّةِ العَرَبِيَّةِ حَظٌّ، ولا مِنَ الصَّفاءِ نَصِيبٌ، فَتَمَسَّكُوا بِظَوَاهِرِ عِبَاراتٍ جَاءَتْ في القُرْآنِ والحَدِيثِ، لَيْسَ المُرَادُ مِنْها ظَاهِرَها الحَقِيقِيَّ، فانْزَلَقُوا إلى تَشْبِيهِ اللهِ بِخَلْقِهِ، واجْتَهَدَ بَعْضُهُمْ في جَرِّ غَيْرِهِ إلى هذِهِ الهَاوِيَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا، والعِيَاذُ بِاللهِ تَعَالَى؛ ومَنْ حُرِمَ التَّوْفِيقَ فَقَدْ حُرِمَ خَيْرًا كَثِيرًا.

فَائِدَةٌ: مُجَرَّدُ إِخْرَاجِ النَّصِّ عَنْ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ يُسَمَّى تَأْوِيلاً

ولْيُعْلَمْ أَنَّ مُجَرَّدَ إِخْرَاجِ النَّصِّ عَنْ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ (أَيْ رَفْضِ تَفْسِيرِهِ بِمَعْنَاهُ الظّاهِرِيِّ) يُسَمَّى تَأْوِيلاً، فالتَأْوِيلُ هُوَ حُكْمُ المُفَسِّرِ عَلَى نَصٍّ بِأَنَّ المُرَادَ مِنْهُ غَيْرُ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ، سَوَاءٌ حَدَّدَ المَعْنَى المُرَادَ أَمْ لا، فَإِنْ حَدَّدَ المَعْنَى المُرَادَ فَقَدْ فَصَّلَ (أَيِ اسْتَعْمَلَ التَّأْوِيلَ التَّفْصِيلِيَّ)، وإِلَّا فَقَدْ فَوَّضَ

. . . .

وأَجْمَلَ (أَيِ اسْتَعْمَلَ التَّفْوِيضَ والتَّأْوِيلَ الإجْمَالِيَّ). وأَصْلُ التَّأْوِيلِ لا بُدَّ مِنْهُ في بَعْضِ النُّصُوصِ بالإِجْمَاعِ، ولَكِنْ لا بُدَّ في التَّأْوِيلِ مِنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ كَمَا تَقَدَّمَ[١]؛ فَمِنَ الضَّلالِ الْتِزَامُ التَّأْوِيلِ في كُلِّ نَصٍّ، كَمَا أَنَّ مِنَ الضَّلالِ تَرْكَهُ مُطْلَقًا في كُلِّ نَصٍّ، ومِنَ الضَّلالِ أَيْضًا اسْتِعْمَالُهُ جُزَافًا[٢] خَبْطَ عَشْواءَ[٣] بِلا دَلِيلٍ ولا بَصِيرَةٍ.

فَائِدَةٌ: التَّفْوِيضُ والتَّفْصِيلُ يَشْتَرِكَانِ في أَصْلِ التَّأْوِيلِ

فالخُلاصَةُ أنَّ كِلا الطَّرِيقَتينِ المُتَّبَعَتَيْنِ عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ في تَفْسِيرِ المُتَشابِهِ، أَيْ طَرِيقَةِ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ وطَرِيقَةِ التَّأْوِيلِ الإجْمَالِيِّ، تَشْتَرِكانِ في نَفْيِ المَعْنَى الظاهِرِيِّ، الَّذِي قَدْ يَخْطُرُ في أذْهانِ بَعْضِ العَوامِّ لأوَّلِ وَهْلَةٍ، ويَفْتَرِقانِ فِي أَنَّ إِحْداهُمَا (أَيْ طَرِيقَةَ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ) تُعَيِّنُ مَعْنًى يَجُوزُ تَفْسِيرُ اللَّفْظِ الوارِدِ بِهِ، والأُخْرَى (أَيْ طَرِيقَةَ التَّأْوِيلِ الإجْمَالِيِّ) تَكْتَفِي بِنَفْيِ المَعَانِي الظَّاهِرِيَّةِ، الَّتِي يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مُرَادَ اللهِ أَوْ مُرَادَ رَسُولِهِ (كَتَشْبِيهِ اللهِ بِالبَشَرِ وسَائِرِ المَخْلُوقاتِ)، وتَتْرُكُ تَعْيِينَ ما يَجُوزُ تَفْسِيرُ اللَّفْظِ بِهِ، مِنَ المَعانِي الأُخْرَى اللَّائِقَةِ، وتُفَوِّضُ أَمْرَهَا إِلى اللهِ، ولِذَلِكَ تُسَمَّى تَفْوِيضًا.

---

(١) انظر **فائدة: التَّفْسِيرُ بِغَيْرِ الظَّاهِرِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ** في الصفحة ٢٦١.

(٢) **الجُزافُ**: الشَّيْءُ لا يُعْلَمُ كَيْلُهُ أَوْ وَزْنُهُ، والمَقْصُودُ هُنا بِغَيْرِ عِلْمٍ.

(٣) **خَبْطَ عَشْواءَ**: أَيْ كَمَشْيِ النَّاقَةِ ضَعِيفَةِ البَصَرِ الَّتِي تَضْرِبُ إِذا مَشَتْ ولا تَتَوَقَّى شَيْئًا.

. . . .

فَائِدَةٌ: لا بَأْسَ بِالتَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ عِنْدَ الحَاجَةِ

وأَمَّا التَّأْوِيلُ التَّفْصِيلِيُّ فَلا بَأْسَ بِاللُّجُوءِ إِلَيْهِ عِنْدَ الحَاجَةِ، كَالخَوْفِ مِنْ جُنُوحِ بَعْضِ العَوَامِّ إلى تَشْبِيهِ اللهِ بِخَلْقِهِ بِسَبَبِ أَخْذِهِمْ بِالظَّاهِرِ، في نُصُوصٍ لَيْسَ المُرَادُ مِنْهَا ظَاهِرَهَا، وذَلِكَ إِذَا خِيفَ عَلَيْهِمُ التَّأَثُّرُ بِآرَاءِ الحَشْوِيَّةِ (كالوَهّابِيَّةِ)، عِنْدَمَا يَقْوَوْنَ، كَمَا هُوَ حَالُهُمُ اليَوْمَ، ولا صِحَّةَ لِمَنْ يَنْفِي عَنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ[1] التَّأْوِيلَ التَّفْصِيلِيَّ بَتَاتًا، وإِنْ كَانَ الغَالِبُ عَلَيْهِمُ التَّأْوِيلَ الإِجْمَالِيَّ وعَدَمَ الإِمْعَانِ في التَّأْوِيلِ التَّفصِيلِيِّ (أَيْ أَنَّهُمْ في الغَالِبِ كَانُوا عِنْدِمَا يَحْكُمُونَ عَلَى نَصٍّ، بِأَنَّ المَعْنَى المُرَادَ مِنْهُ هُوَ غَيْرُ ظَاهِرِهِ، يَتْرُكُونَ تَعْيِينَ مَا هُوَ المَعْنَى المُرَادُ)، فَقَدْ ثَبَتَ التَّأْوِيلُ التَّفْصِيلِيُّ (أَيْ تَعْيِينُ المَعْنَى المُرَادِ) عَنْ أَكَابِرَ كَانُوا مِنْ أَشَدِّ السَّلَفِ تَوَرُّعًا، كَالإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلَ والإِمَامِ البُخَارِيِّ. وأَمَّا نَفْيُ أَصْلِ التَّأْوِيلِ عَنِ السَّلَفِ في كُلِّ النُّصُوصِ، فَهُوَ جُنُونٌ، لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى نِسْبَتِهِمْ ـ حاشاهُمْ ـ إِلى خَبَلِ العَقْلِ، وسَخَافَةِ المَنْطِقِ، والتَّنَاقُضِ.

فَائِدَةٌ: الوَهّابِيَّةُ يَأْبَوْنَ أَصْلَ التَّأْوِيلِ

وأَمَّا الوَهَّابِيَّةُ، فَمِنْ عَجَائِبِهِمْ أَنَّهُمْ يَأْبَوْنَ أَصْلَ التَّأْوِيلِ ويَرْفُضُونَهُ، ويَعْتَبِرُونَ الأَخْذَ بِهِ رَدًّا لِلنُّصُوصِ وتَعْطِيلاً لَهَا، ويُصِرُّونَ عَلَى الأَخْذِ بِالمعاني الظَاهِرِيَّةِ لِكُلِّ ما وَرَدَ نِسْبَتُهُ إلى اللهِ، في الآياتِ والأَحادِيثِ، الَّتِي يُسَمِّيها البَعْضُ آياتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثَ الصِّفاتِ، كَالْيَدِ، والعَيْنِ، والوَجْهِ، مَثَلاً (مَعَ أَنَّ المَعْنَى الظَّاهِرِيَّ الحَقِيقِيَّ لِلْيَدِ والعَيْنِ والوَجْهِ،

---

(١) **السَّلَفُ**: هُمْ أَهْلُ القُرُونِ الثَّلاثَةِ الأُولَى بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ.

. . . .

لَيْسَ إِلَّا هَذِهِ الأَعْضاءَ الجِسْمِيَّةَ الحِسِّيَّةَ المَعْرُوفَةَ الخاصَّةَ بِالمَخْلُوقاتِ)، حَتَّى صَارَتْ نِسْبَةُ المَرْءِ إِلى التَّأْوِيلِ سُبَّةً (أَيْ عَارًا) عِنْدَهُمْ، يَذُمُّونَ بِهَا الشَّخْصَ المُنَزِّهَ ويُبَدِّعُونَهُ، مَعَ أَنَّهُ هُوَ المُوافِقُ لِعَقِيدَةِ النَّبِيِّ وأَصْحابِهِ، فإِنَّ المُنَزِّهَ إِنَّما رَفَضَ نِسْبَةَ المَعانِي الظَّاهِرِيَّةِ الحِسِّيَّةِ المادِّيَّةِ لِتِلْكَ الأَلْفاظِ إِلى اللهِ لأَنَّها لا تَلِيقِ بالخالِقِ.

فَمِنْ عادَةِ الوَهَّابِيَّةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ في مَعْرِضِ القَدْحِ والذَّمِّ والتَّشْنِيعِ: «فُلانٌ مِنَ المُؤَوِّلَةِ، وفُلانٌ جَهْمِيٌّ، وفُلانٌ مُعَطِّلٌ»، يَصِفُونَ بِذَلِكَ كُلَّ مَنْ يَأْبى في حَقِّ اللهِ ما لا يَلِيقُ بِهِ تَعالى مِنْ ظَواهِرِ هَذِهِ الأَلْفاظِ؛ فعِنْدَهُمُ الأَشاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ، أَيْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، مُؤَوِّلَةٌ، جَهْمِيَّةٌ، مُعَطِّلَةٌ، لِمُجَرَّدِ أَنَّهُمْ لا يَأْخُذُونَ بِظَواهِرِ كُلِّ ما جاءَ في القُرآنِ والحَدِيثِ، بَلْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْهَمَ ظاهِرُهُ نِسْبَةَ مَعْنًى حِسِّيٍّ جِسْمِيٍّ عُضْوِيٍّ إِلى اللهِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَعْناهُ الظَّاهِرِيُّ مُرادًا، فَلا يَصِحُّ تَفْسِيرُ النَّصِّ بِهِ، لِما في ذلِكَ مِنْ تَشْبِيهٍ لِلهِ بِخَلْقِهِ، بَلْ لا بُدَّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مَعْنًى آخَرَ يَلِيقُ بِاللهِ، وتَسْمَحُ بِهِ اللُّغَةُ.

ومَعَ هَذَا تَرَى الوَّهابِيِّينَ يَضْطَرُّونَ إِلى تَفْسِيرِ بَعْضِ النُّصُوصِ بِغَيرِ ظَواهِرِهَا، كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿بَيۡنَ يَدَيۡ عَذَابٖ شَدِيدٖ﴾ [سَبَأ: ٤٦]، ولا يُسَمُّونَ ذَلِكَ تَأْوِيلاً ولا يَعْتَبِرُونَهُ تَعْطِيلاً، فَانْظُرْ إِلى هَذَا التَّحَكُّمِ.

١٤٦. ولَـيْـسَ تَـفْـسِـيـرٌ لِـلَـفْـظٍ وَرَدا
نَـفْـيًـا لِـهــذا الـلَّـفْـظِ أَوْ تَـرَدُّدا
١٤٧. مـا دَامَ فـي الـسِّـيَـاقِ مـا يُـؤَيِّـدُ
مـا اخْـتـارَ مَـنْ فـسَّـرَهُ ويَـعْـضُـدُ
١٤٨. فَـلَـيْـسَ تَـفْـسِـيـرُ يَـدٍ بـالـقُـدْرَةْ
نَـفْـيًـا وتَـعْـطِـيـلاً لَـهـا بِـالـمَـرَّةْ

تَفْسِيرُ مَعانِي أَلْفاظِ الآيَةِ لَيْسَ رَدًّا ولا تَعْطِيلاً لَهَا

[١٤٦] أيْ أنَّ تَفْسِيرَ أحَدِ أَلْفَاظِ الآيَةِ بِغَيْرِ المَعْنَى اللُّغَوِيِّ الأَصْلِيِّ الظاهِرِ لَيْسَ بِالضَّرُورَةِ رَدًّا لِلَّفْظِ المُفَسَّرِ ورَفْضًا لَهُ، فَالمُفَسِّرُ يُثْبِتُ اللَّفْظَ ويَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِنَ الآيَةِ أوِ الحَدِيثِ، ومَعَ هذا يَسْعَى لِفَهْمِ مُرادِ اللهِ ومُرَادِ رَسُولِهِ مِنْهُ، سَواءً كانَ هُوَ الظَّاهِرَ الأصْلِيَّ، أو غَيْرَه مِنَ المَعانِي الفَرْعِيَّةِ المَجازِيَّةِ.

[١٤٧] أيْ أنَّ المُفَسِّرَ، لا يَكُونُ رَادًّا لِلَّفْظِ الذِي يُفَسِّرُهُ، ما دَامَ تَفْسِيرُهُ يُوَافِقُ سِياقَ الآيَةِ أوِ الحَدِيثِ، بِحَيْثُ يَتَناسَبُ مَعَ ما قَبْلَهُ وما بَعْدَهُ مِنَ النَّصِّ، ويُسْعِفُهُ ما أحَاطَ باللَّفْظِ المُفَسَّرِ في تَأْكِيدِ ما ذَهَبَ هُوَ إلَيْهِ مِنْ تَفْسِيرٍ لِهذا اللَّفْظِ. ولا بُدَّ أنْ يَكُونَ التَّفْسِيرُ بِما هُوَ مُوافِقٌ لِلأَسَالِيبِ العَرَبِيَّةِ، والعَقْلِ السَّلِيمِ، وما انْعَقَدَ الإجْماعُ عَلَيْهِ، ولِسائِرِ الآياتِ والأحادِيثِ المُحْكَمَةِ، كَمَا سَيَأْتِي في الأبْياتِ (١٥٢) و(١٥٣) و(١٥٤).

[١٤٨] في هذا البَيْتِ مِثالٌ عَلَى التَّفْسِيرِ بِغَيْرِ الظَّاهِرِ لِلَفْظٍ قُرْآنِيٍّ هُوَ اليَدُ كَمَا في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفَتْح: ١٠]، فَالمُفَسِّرُونَ الذِينَ ذَهَبُوا إلى أنَّ اليَدَ في هَذِهِ الآيَةِ، تَعْنِي القُدْرَةَ والنُّصْرَةَ، لَمْ يُعَطِّلُوا لَفْظَةَ اليَدِ (أيْ لَمْ يُنْكِرُوها أوْ يَرُدُّوها أوْ

١٤٩. ولَـيْـسَ تَـفْـسِـيـرٌ لَـهـا بِـالـحِـفْـظِ
فــي آيَــةٍ أُخْــرَى بِــنَــفْــيِ الــلَّــفْــظِ
١٥٠. ولَـيْـسَ تَـفْـسِـيـرٌ لَـهـا بِـالـعَـهْـدِ
أَيْــضًــا بِــإِنْــكــارٍ لَــهــا أَوْ رَدِّ
١٥١. فَـمَـنْ يَـقُـولُ مِـثْـلَ هَـذا جَـعَـلاَ
كُــلَّ مُــفَــسِّــرٍ مَــضَــى مُــعَــطِّــلاَ

يَرْفُضُوها) وإنَّمَا بَيَّنُوا مَعْنَاهَا في الآيَةِ، كَمَا أدّاهُمْ إلَيْهِ عِلْمُهُمْ ونَظَرُهُمْ واسْتِدْلالُهُمْ.

[١٤٩] أيْ أنَّ تَفْسِيرَ اليَدِ في آيَةٍ أُخْرَى بِالحِفْظِ والعِنايَةِ، كَما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾[ص: ٧٥]، كَذلِكَ لَيْسَ فِيهِ نَفْيُ لَفْظِ اليَدِ، وإنَّمَا فِيهِ بَيانُ مَعْناهُ المُرَادِ لَيْسَ إلَّا.

[١٥٠] أيْ أنَّ تَفْسِيرَ اليَدِ في بَعْضِ الآياتِ بِالعَهْدِ، كَما فِي قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]، لَيْسَ فِيهِ إنْكارُ هذِهِ اللَّفْظَةِ أوْ رَدُّها، بَلْ هُوَ مُجَرَّدُ بَيانٍ لِمَعْناها المُرادِ في هذا السِّياقِ، كَما تَوَصَّلَ إلَيْهِ هذا المُفَسِّرُ بِعِلْمِهِ[١].

[١٥١] أيْ أنَّ الَّذِي يَنْسُبُ إلى التَّعْطِيلِ ورَدِّ النَّصِّ كُلَّ مَنْ يُفَسِّرُ اليَدَ بِالقُدْرَةِ في بَعْضِ المَواضِعِ، وبِالحِفْظِ في بَعْضِ المَواضِعِ، وبِالعَهْدِ في

---

(١) فلَفْظَةُ اليَدِ في هذِهِ الآيَةِ فُسِّرَتْ بِالعَهْدِ، كَما في البَيْتِ ١٥٠، وفُسِّرَتْ أَيْضاً بِالقُدْرَةِ والنُّصْرَةِ، كَما في البَيْتِ ١٤٨.

١٥٢. فَـإِنَّـمـا وَظِـيـفَـةُ الـمُـفَـسِّـرِ
بَـيـانُ مَـعْـنًـى صـالِـحٍ مُـحَـرَّرِ
١٥٣. وأن يَـصِـحَّ قَـوْلُـهُ فـي الـعَـقْـلِ
ولُـغَـةٍ ومُـحْـكَـمـاتِ الـنَّـقْـلِ
١٥٤. مُـوافِـقًـا تَـفْـسِـيـرُهُ الـسِّـيـاقَـا
وكُـلَّ إِجْـمـاعٍ مَـضَـى اتِّـفـاقَـا

بَعْضِ المَواضِعِ، فَقَدْ جَعَلَ كُلَّ المُفَسِّرِينَ مُعَطِّلِينَ ورادِّينَ لِلنُّصُوصِ، لأَنَّهُ جَعَلَ مُجَرَّدَ تَفْسِيرِ اللَّفْظِ تَعْطِيلاً لَهُ ورَدًّا.

[١٥٢] و[١٥٣] و[١٥٤] مَعْنَى هذِهِ الأبْياتِ الثَّلاثَةِ: أنَّ وَظِيفَةَ المُفَسِّرِ هِيَ التَّفْسِيرُ، والتَّفْسِيرُ إنَّمَا هُوَ بَيانُ المُرَادِ مِنْ ألْفَاظِ القُرْآنِ والحَدِيثِ، سَواءً كانَ المُرادُ هُوَ الظَّاهِرَ المُتَبادِرَ أَمْ غَيْرَهُ، وذلِكَ بِاخْتِيَارِ مَعْنًى فِيهِ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ هِيَ أنْ يَكُونَ:

١. مُوَافِقًا لِلآياتِ والأحَادِيثِ المُحْكَمَةِ (أيِ الَّتِي وَضَحَتْ دِلالَتُها).

٢. ومُوَافِقًا لِمَا انْعَقَدَ الإجْمَاعُ عَلَيْهِ.

٣. ومُوَافِقًا لِلُّغَةِ العَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِها القُرْآنُ.

٤. ومُوَافِقًا لِلْعَقْلِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ أنْ يَتَعارَضَ مَعَ كَلامِ اللهِ وكَلامِ نَبِيِّهِ.

٥. ومُوَافِقًا لِسِياقِ اللَّفْظِ ومَا يُحِيطُ بِهِ في النَّصِّ.

ولَيْسَ هَذا العَمَلُ الَّذِي هُوَ وَظِيفَةُ كُلِّ مُفَسِّرٍ تَعْطِيلاً، ولا إنْكارًا لِمَا جَاءَ في القُرْآنِ والحَدِيثِ، ولا قَوْلاً في القُرْآنِ والحَدِيثِ بِالرَّأْيِ بِلا عِلْمٍ، بَلْ هُوَ بَيانٌ وتَوْضِيحٌ لِمَا جَاءَ فِيهِما.

. . . .

فَائِدَةٌ: الجَوابُ عَلَى مَنْ يَسْأَلُ لِماذا وَرَدَتْ هذِهِ الألْفاظُ المُوهِمَةُ في القُرآنِ والحَدِيثِ

قد يَتَساءَلُ البَعْضُ لِماذا وَرَدَتْ هذِهِ الألْفاظُ المُوهِمَةُ تَشْبِيهَ اللهِ بِخَلْقِهِ في القُرآنِ والحَدِيثِ، مَعَ أَنَّ القُرآنَ هُدًى لِلنَّاسِ، ومَعَ أَنَّ النَّبِيَّ بُعِثَ هادِيًا، والجَوابُ عَلَى هذا السُّؤالِ يَنْدَرِجُ في سَبْعِ مَسائِلَ هِيَ:

١. في كُلِّ ما قَدَّرَهُ اللهُ حِكْمَةٌ وإِنْ خَفِيَتْ عَلَيْنا.

٢. لا يَجِبُ عَلَى اللهِ مُراعاةُ الأَسْهَلِ لَنَا.

٣. المُتَشابِهُ من القُرْآنِ والحَدِيثِ لا يَفْهَمُهُ كُلُّ البَشَرِ كَما أَنَّ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ لا يَفْهَمُهَا كُلُّ البَشَرِ.

٤. وُجُودُ هذِهِ الأَلْفاظِ المُتَشابِهَةِ وتَكَرُّرُها نَوْعُ ابْتِلاءٍ لا يَطْعَنُ في عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ.

٥. أُمَّةُ الإِجابَةِ مُجْمِعَةٌ عَلَى التَّنْزِيهِ.

٦. لا تَنافِيَ بَيْنَ وُجُودِ هذِهِ الأَلْفاظِ في القُرْآنِ والحَدِيثِ وكَوْنِ النَّبِيِّ بُعِثَ هادِيًا ولَيْسَ مُضِلاًّ.

٧. المُشَوِّشُ المُضِلُّ هُوَ مَنْ أَوْرَدَ هذِهِ الأَلْفَاظَ عَلَى العَامَّةِ دَفْعَةً واحِدَةً في مَجْلِسٍ واحِدٍ.

وإِلَيْكَ فِيما يَلِي تَفْصِيلَ كُلٍّ مِنْها:

١. في كُلِّ ما قَدَّرَهُ اللهُ حِكْمةٌ وإِنْ خَفِيَتْ عَلَيْنا

فاللهُ تَعالَى حَكِيمٌ يَضَعُ الأَشْياءَ في مَواضِعِها، لكِنَّ الحِكْمَةَ في كَثِيرٍ مِمَّا قَدَّرَهُ تَخْفَى عَلَيْنا؛ ولِذلِكَ فَعَلَى المَرْءِ أَنْ يَتَذَكَّرَ قُصُورَ فِكْرِهِ، ومَحْدُودِيَّةَ فَهْمِهِ، ومَخْلُوقِيَّةَ عَقْلِهِ، كُلَّما خَطَرَ لَهُ تَساؤُلٌ مِنْ هذا القَبِيلِ، ولْيَقُلْ لا شَكَّ أَنَّ في ذلِكَ حِكْمَةً يَعْلَمُها اللهُ، ولكِنَّنِي الآنَ عاجِزٌ عَنْ إِدْراكِها، والإِحاطَةِ بِها.

. . . .

٢. لا يَجِبُ عَلَى اللهِ مُراعاةُ الأَسْهَلِ لَنا

واللهُ لا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِذْ لَيْسَ عَلَيْهِ مَحْكُومِيَّةٌ، ولَيْسَ لأَحَدٍ عَلَيْهِ سُلْطَةٌ، ولَيْسَ عَلَيْهِ قُيُودٌ، فَلا يَجِبُ عَلَيْهِ مُراعاةُ الأَسْهَلِ عَلَيْنا. ولَيْسَ في خَلْقِ الصُّعُوباتِ والمَشَقَّاتِ عَلَى الخَلْقِ ظُلْمٌ مِنَ اللهِ تَعالَى، لأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ في مِلْكِهِ، ولَيْسَ في فِعْلِهِ مُخالَفَةٌ لِمَنْ لَهُ الأَمْرُ والنَّهْيُ، لأَنَّهُ لَيْسَ لأَحَدٍ عَلَيْهِ ذَلِكَ[1].

ولَيْسَ وُرُودُ هذِهِ الأَلْفاظِ المُتَشَابِهَةِ، الَّتِي يُوهِمُ ظاهِرُها تَشْبِيهَ اللهِ بِخَلْقِهِ، في عَدَدٍ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ بِأَصْعَبَ وَأَشَقَّ مِنْ وُجُودِ إِبْلِيسَ، الَّذِي أَوْجَدَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مَعَ عِلْمِهِ بِمَا سَيُحْدِثُهُ مِنْ فِتَنٍ وشُبُهاتٍ ومَفاسِدَ ومَصَاعِبَ ومَهالِكَ لِبَنِي آدَمَ، بِتَقْدِيرِ اللهِ وخَلْقِهِ. ولَوْ أَرادَ المَرْؤُ أَنْ يَتَتَبَّعَ أَمْثالَ ذلِكَ (أَيْ ما خَلَقَهُ اللهُ مِنَ الصُّعُوباتِ والمشَقَّاتِ عَلَى خَلْقِهِ)، لَمَا أَمْكَنَهُ الحَصْرُ، وهاكَ بَعْضَها:

● فاللهُ ـ وهُوَ القادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ـ جَعَلَ القُرآنَ الَّذِي بَيْنَ دَفَّتَي المُصْحَفِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الحَجْمِ (أَيْ عَدَدِ الكَلِماتِ)، ولَمْ يَجْعَلْهُ أَضْعافَ حَجْمِهِ هذا، في مُجَلَّداتٍ كَثِيرَةٍ، بِحَيْثُ يَنُصُّ صَراحَةً وبِالتَّفْصِيلِ على كُلِّ ما يَحْتَاجُهُ البَشَرُ مِنَ الأَحْكامِ إلى يَوْمِ القِيامَةِ، ويُجِيبُ عَلَيْها مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، دُونَ حاجَةٍ إلى اجْتِهادٍ واخْتِلافٍ، ولَمْ يَجْعَلْ أَحْكامَهُ مُبَوَّبَةً، ومَواضِيعَهُ مُصَنَّفَةً، ومَسائِلَهُ مُرَتَّبَةً، حَسَبَ مَوْضُوعِها، لِيَسْهُلَ فَهْمُها والرُّجُوعُ إِلَيْها، بَلْ أَجْمَلَ فِيهِ كَثِيرًا مَنَ الأَحْكامِ، ولَمْ يُفَصِّلْها، وجَعَلَها مُوَزَّعَةً عَلَى سُوَرِهِ، بَيْنَ المَواعِظِ والقَصَصِ، وتَرَكَ بَيانَ الكَثِيرِ الكَثِيرِ مِنَ الأَحْكامِ الأُخْرَى لِلسُّنَّةِ والاجْتِهادِ.

---

(١) انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَسْتَحِقَّ اعْتِرَاضَ مُعْتَرِضٍ عَلَيْهِ** في الصَّفْحَةِ ٣١٦.

. . . .

● واللهُ تَعَالى أَوْجَدَ إبْلِيسَ اللَّعِينَ المُفْسِدَ قَبْلَ البَشَرِ وجَعَلَهُ مُعَمَّرًا إلى يَوْمِ القِيامَةِ، وأَوْجَدَ سَيِّدَ المُرْسَلِينَ المُصْلِحَ في آخِرِ الزَّمانِ وتَوَفَّاهُ عَنْ ثَلاثٍ وسِتِّينَ سَنَةً فَقَطْ.

● وجَعَلَ اللهُ أَكْثَرَ أَحْبابِهِ فُقَراءَ، ولَمْ يَجْعَلْهُمْ أَغْنِياءَ، وجَعَلَ أَكْثَرَ النَّاسِ بَلاءً في الدُّنْيا الأَنْبِياءَ ثُمَّ الأَمْثَلَ فَالأَمْثَلَ، وفي ذلِكَ مِنَ الفِتْنَةِ والابْتِلاءِ ما لا يَخْفَى.

● وجَعَلَ الإِنْسانَ عُرْضَةً للأَمْراضِ والآفاتِ مِنْ وِلادَتِهِ إلى مَوْتِهِ، ولَمْ يَحْفَظْهُ مِنْها مَدَى الحَياةِ.

● وابْتَلَى عِبادَهُ بالفِتَنِ وعَرَّضَهُمْ للشَّهَوَاتِ، ولم يَجْعَلْهُمْ بِمَعْزِلٍ عَنْ هَذِهِ الأُمُورِ، الَّتِي تَحْتاجُ إلى مُجاهَدَةٍ وصَبْرٍ، فقال: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العَنْكَبُوتُ: ٢].

● وجَعَلَ في القُرآنِ الكَرِيم كَثِيرًا مِنَ الآياتِ المُتَشَابِهَةِ الَّتِي لَمْ تَتَّضِحْ دِلالَتُها، ولَمْ يَجْعَلْ آياتِهِ كُلَّها مُحْكَمَةً لا تَحْتَمِلُ مِنَ التَّفْسِيرِ بِحَسَبِ وَضْعِ اللُّغَةِ إلاَّ وَجْهًا واحِدًا.

● وأَضَلَّ كَثِيرًا مِنَ الخَلْقِ بِالقُرْآنِ ووَضَعَهُمْ بِهِ، كما هَدَى بِهِ كَثِيرًا ورَفَعَهُمْ بِهِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتابِهِ العَزِيزِ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾[البقرة: ٢٦] وجاءَ في الحَدِيثِ في وَصْفِ القُرْآنِ «إنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهذا الكِتابِ أَقْوامًا ويَضَعُ آخَرِينَ»[(١)].

٣. المُتَشابِهُ من القُرْآنِ والحَدِيثِ لا يَفْهَمُهُ كُلُّ البَشَرِ كما أَنَّ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ لا يَفْهَمُها كُلُّ البَشَرِ

وكَما نَزَلَ القُرْآنُ وفِيهِ المُحْكَمُ والمُتَشابِهُ، أَنْطَقَ اللهُ نَبِيَّهُ الكَرِيمَ بِالأَحادِيثِ الشَّرِيفَةِ، وجَعَلَ فِيها المُحْكَمَ الواضِحَ، والمُتَشابِهَ الذي لم تَتَّضِحْ دِلالَتُهُ

(١) رَواه مسلم.

. . . .

لِكُلِّ أَحَدٍ أَيْضًا (فَالرَّسُولُ الكَرِيمُ ﷺ لا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى، بَلْ هُوَ مُبَلِّغٌ لِلْوَحْيِ إِمّا بِاللَّفْظِ المُنْزَلِ المُعْجِزِ، المَوصُوفِ بِذُرْوَةِ الفَصاحَةِ والبَلاغَةِ، الَّذِي هُوَ القُرْآنُ الكَرِيمُ، وإِمَّا بِأَلْفاظِ نَفْسِهِ ﷺ، وهِيَ الحَدِيثُ الشَّرِيفُ، وقَدْ أُوتِيَ، عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، جَوامِعَ الكَلِمِ، وبَلَغَ مِنَ الفَصاحَةِ البَشَرِيَّةِ الحَدَّ الأَوْفَى، فالقُرْآنُ وَحْيٌ، وأَحادِيثُ الرَّسُولِ بِالوَحْيِ).
فَكَما أَنَّ القُرآنَ نَزَلَ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ الفَصِيحَةِ، وبِها نَطَقَ النَّبِيُّ الكَرِيمُ، وهِيَ لُغَةٌ لا يَفْهَمُها كُلُّ البَشَرِ ولا غَالِبُهُمْ، فكذلِكَ جاءَ في القُرآنِ الكَرِيمِ والحَدِيثِ الشَّرِيفِ عِباراتٌ مُتشابِهَةٌ لا يَفْهَمُ المَقْصُودَ مِنْها سِوَى المُوَفَّقِ مِنَ العَرَبِ الأَقْحاحِ ومَنْ رَزَقَهُ اللهُ العِلْمَ مِنْ غَيْرِهِمْ. وكما أَنَّهُ لا اعْتِراضَ عَلَى اللهِ في كَوْنِ القُرْآنِ والحَدِيثِ جاءا بِلُغَةٍ لا يَفْهَمُها غالِبُ البَشَرِ، فكَذلِكَ لا اعْتِراضَ عَلَيْهِ تَعالَى في أَنَّ فِيهِما المُتَشابِهَ الَّذِي لا يَفْهَمُهُ بَدِيهَةً غالِبُ البَشَرِ. فَمَنْ يَقُولُ مُعْتَرِضًا: «لِمَ جاءَ في القُرْآنِ والحَدِيثِ أَلْفاظٌ مُتَشابِهَةٌ لا يَفْهَمُها كُلُّ النَّاسِ»، هُوَ كَمَنْ يَقُولُ مُعْتَرِضًا: «لِمَ جاءَ القُرْآنُ والحَدِيثُ بِلُغَةٍ لا يَفْهَمُها جَمِيعُ البَشَرِ»، فَكِلا المُعْتَرِضَيْنِ لا وَجْهَ لاعْتِراضِهِ ولا نَظَرَ فِيهِ، لأَنَّ اللهَ، كَمَا تَقَدَّمَ، لا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، ولا يَحِقُّ لأَحَدٍ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى حُكْمِهِ، فَهُوَ الخالِقُ وما سِواهُ مَخْلُوقٌ.
فَرَغْمَ البَلاءِ والفِتَنِ والمَشَقَّاتِ والمَصاعِبِ، التي أَوْجَدَها سُبْحانَهُ، فلا اعْتِراضَ عَلَى حُكْمِهِ، ولا شَكَّ في حِكْمَتِهِ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[الأنبياء:٢٣]، فَكُلُّ شَيْءٍ مِلْكُهُ، وهُوَ يَحْكُمُ في مِلْكِهِ ما يرِيدُ، ويَفْعَلُ في خَلْقِهِ ما يَشاءُ، فالكَوْنُ يَجْرِي عَلَى حَسَبِ مَشِيئَتِهِ الأَزَلِيَّةِ الَّتِي لا تَتَغَيَّرُ، والعَبْدُ لَيسَ لَهُ مَعَ خالِقِهِ إِلَّا التَّسْلِيمُ[١].

---

(١) انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَسْتَحِقَّ اعْتِرَاضَ مُعْتَرِضٍ عَلَيْهِ** في الصَّفْحَةِ ٣١٦.

. . . .

٤. وُجُودُ هذِهِ الأَلْفاظِ المُتَشابِهَةِ وتَكَرُّرُها نَوْعُ ابْتِلاءٍ لا يَطْعَنُ في عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ

ويَظْهَرُ لِلْمُتَأَمِّلِ مِمَّا مَضَى أَنَّ وُجُودَ هذِهِ الأَلْفاظِ المُتَشابِهَةِ المَجازِيَّةِ، الَّتِي يَضِلُّ مَنْ يَحْمِلُها عَلَى ظَاهِرِها المُتَبادِرِ، وتَكَرُّرُها في مَواضِعَ مِنَ القُرآنِ والحَديثِ، لا يَطْعَنُ في عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ، فما هذا إِلَّا ابْتِلاءٌ، ولَوْ شاءَ اللهُ أَنْ يَهْدِيَ جَمِيعَ الخَلْقِ بِالأَدِلَّةِ الباهِرَةِ لَمَا أَعْجَزَهُ ذلِكَ. وتَكْرارُ المَجَازِ لا يَجْعَلُهُ حَقِيقَةً، فَلَوْ قَالَ قائِلٌ في رَجُلٍ شُجاعٍ: «هُوَ أَسَدٌ»، وكَرَّرَ ذلِكَ عَشَراتِ المَرَّاتِ، لا يُصْبِحُ مَعْنَى كَلامِهِ أَنَّ ذلِكَ الرَّجُلَ هُوَ الوَحْشُ المُفْتَرِسُ المَعْرُوفُ، بَلْ يَبْقَى المَقْصُودُ التَّعْبِيرَ عَنْ شَجاعَةِ هذا الرَّجُلِ.

٥. أُمَّةُ الإجابَةِ مُجْمِعَةٌ عَلَى التَّنْزِيهِ

ولكِنْ مَعَ هذا الابْتِلاءِ (الذِي لا شَكَّ أَنَّ فِيهِ حِكْمَةً)، تَفَضَّلَ اللهُ سُبْحانَهُ ومَنَّ بِأَنْ جَعَلَ أُمَّةَ الإِجَابَةِ[١] ـ أَيْ أَتْباعَ النَّبِيِّ ـ تُطْبِقُ وتُجْمِعُ وتَتَّفِقُ عَلَى عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ، إلى يَوْمِ القِيامَةِ، كما هُوَ ثابِتٌ مِنَ التُّراثِ الضَّخْمِ الَّذِي تَرَكَهُ السَّلَفُ والخَلَفُ مِنْ كُتُبٍ ومَخْطُوطاتٍ، وما يَتَناقَلُهُ السَّوادُ الأَعْظَمُ مِنْ عُلَماءِ الأُمَّةِ جِيلاً عَنْ جِيلٍ، وإِنْ كانَ كَثِيرٌ مِمَّنْ كَفَرَ مِنْ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ ـ أَيِ الَّذِينَ تَوَجَّهَتْ إِلَيْهِمْ دَعْوَةُ النَّبِيِّ ـ واقِعاً في التَّشْبِيهِ، كاليَهُودِ والنَّصارَى والحَشْوِيَّةِ (كالوَهَّابِيَّةِ). فلِلّهِ الحَمْدُ عَلَى حِفْظِ التَّنْزِيهِ في الأُمَّةِ.

(١) **أُمَّةُ الإجابَةِ**: هُمْ أَتْباعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، أَيِ الَّذِينَ قَبِلُوا دَعْوَتَهُ؛ وأَمَّا أُمَّةُ الدَّعْوَةِ: فَهُمْ كُلُّ مَنْ يَلْزَمُهُ ويَجِبُ عَلَيْهِ الإيمانُ بِالنَّبِيِّ، وإِنْ لَمْ يَفْعَلْ؛ وعَلَى هَذا، فَأُمَّةُ الدَّعْوَةِ تَشْمَلُ مَنْ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ومَنْ كَفَرَ بِهِ، ممِنَّ تَتَوَجَّهُ إِلَيْهِمْ دَعْوَتُهُ، جَمِيعًا؛ وأَمّا أُمَّةُ الإجابَةِ فَتَشْمَلُ المُسْلِمِينَ فَقَطْ.

. . . .

٦. لا تَنافِيَ بَيْنَ وُجُودِ هذِهِ الأَلْفاظِ في القُرْآنِ والحَدِيثِ وكَوْنِ النَّبِيِّ بُعِثَ هادِيًا ولَيْسَ مُضِلاًّ

ولا يَتَعارَضُ وُجُودُ هذِهِ الأَلْفاظِ في القُرْآنِ والحَدِيثِ، مَعَ جَزْمِنا بِأَنَّ الرَّسُولَ جاءَ هادِيًا ولَيْسَ مُضِلاًّ ولا مُشَوِّشًا ولا مُعَمِّيًا، حاشاهُ، فالنَّبِيُّ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِتِلْكَ الأَلْفاظِ كُلِّها دَفْعَةً واحِدَةً في وَقْتٍ واحِدٍ في مَكانٍ واحِدٍ، ولَمْ يَقْصِدْ بِأَيٍّ مِنْها التَّعْمِيَةَ والتَّلْبِيسَ والتَّشْوِيشَ، حاشاهُ، بَلْ قالَ ما قالَ مِنْها، في حَدِيثِهِ الشَّرِيفِ، مُفَرَّقًا، كُلٌّ في سِياقِهِ، في مَواقِفَ ومَقاماتٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ وبَلَّغَ ما نَزَلَ مِنْها قُرْآنًا مُنَجَّمًا (أَيْ مُقَسَّطًا ولَيْسَ دَفْعَةً واحِدَةً) كما أُنْزِلَ، في ظُرُوفٍ مُخْتَلِفَةٍ، وآياتٍ مُتَفَرِّقَةٍ؛ فكَانَتْ مِنْ بابِ التَّوَسُّعِ المَعْهُودِ في الكَلامِ، والمَجازِ المَعْرُوفِ في القَوْلِ، كما تَسْمَحُ بِهِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ، وتَقْتَضِيهِ الفَصاحَةُ، واعْتادَهُ العَرَبُ الأَقْحاحُ، وفَهِمَ مِنها المُخاطَبُ مِنْ أَهْلِ زَمَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَليهِ وسَلَّمَ بِها مُرادَ اللهِ ومُرادَ رَسُولِهِ، دُونَ لَبْسٍ أَوْ تَشْوِيشٍ، فَهِيَ أَلْفاظٌ لا تُخالِفُ مُقْتَضَى المَقامِ الَّذِي نَزَلَتْ أَوْ قِيلَتْ فِيهِ، ولا تُنافِي طَبِيعَةَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وكَلامَ العَرَبِ الفُصَحاءِ، الَّذِينَ نَزَلَ القُرْآنُ، ونَطَقَ النَّبِيُّ، بِلُغَتِهِمْ.

وبِعبارَةٍ أُخْرَى نَقُولُ، كَما أَنَّ اللهَ يُضِلُّ بِالقُرْآنِ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ (قالَ تَعالَى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦])، ولا تَجعَلُ هَذِهِ الحَقِيقَةُ القُرْآنَ كِتابَ إِضْلالٍ، ولا تَجْعَلُ النَّبِيَّ الَّذِي بَلَّغَهُ مُضِلاًّ، كَذلِكَ فَإِنَّ وُجُودَ الأَلْفاظِ المُتَشابِهَةِ، الَّتي يَتَوَهَّمُ مِنْها البَعْضُ تَشْبِيهَ اللهِ بِخَلْقِهِ، في القُرْآنِ والحَدِيثِ، لا تَجْعَلُ القُرْآنَ ولا النَّبِيَّ مُضِلاًّ أَوْ مُشَوِّشًا، حاشَ للهِ. فالعِلَّةُ في مَنْ ضَلَّ، وليس في القُرْآنِ ولا الحَدِيثِ ولا النَّبِيِّ ﷺ، قالَ تَعالَى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

. . . .

٧. المُشَوِّشُ المُضِلُّ مَنْ أَوْرَدُ هذِهِ الأَلْفَاظَ عَلَى العَامَّةِ دَفْعَةً واحِدَةً في مَجْلِسٍ واحِدٍ

وأَمّا المُشَوِّشُ المُضِلُّ فَهُوَ مَنْ قَامَ، بَعْدَ أَنْ فَسَدَتِ السَّلِيقَةُ العَرَبِيَّةُ عِنْدَ البَشَرِ، وكَثُرَتِ الفِتَنُ المُزَلْزِلَةُ لِلْعَقِيدَةِ، وابْتَعَدَ النَّاسُ عَنْ زَمَنِ النُّبُوَّةِ، فَجَمَعَ هذِهِ الأَلْفاظَ (الَّتِي نَزَلَ أَوْ قِيلَ كُلٌّ مِنْها في وَقْتِهِ وفي مَوْضِعِهِ)، وأَوْرَدَها عَلَى العامَّةِ دَفْعَةً واحِدَةً، في غَيْرِ سِياقِها، في مَجْلِسٍ واحِدٍ، لِيُوهِمَهُمْ أَنَّ المُرادَ مِنْها ظَوَاهِرُها المُتَبادِرَةُ، ويَدْفَعَهُمْ إلى عَقِيدَةِ التَّشْبِيهِ والحَشْوِ دَفْعًا، لِيَعْتَقِدُوا الفَظائِعَ والعَظائِمَ، مِنْ أَنَّ للهِ جَوارِحَ وأَعْضاءً، كاليَدِ والأَصابِعِ والوَجْهِ واللِّسانِ والعَيْنِ والسَّاقِ والقَدَمِ والصُّورَةِ، كما يَعْهَدُونَهُ مِنْ أَنْفُسِهِمُ المَخْلُوقَةِ، وأَنَّهُ تعالَى يَتَحَرَّكُ ويَسْكُنُ ويَنْفَعِلُ ويَجْلِسُ ويَنْزِلُ ويَتَكَلَّمُ بِحُرُوفٍ وصَوْتٍ ويَسْكُتُ ويَضْحَكُ ويَعْجَبُ، كما يَعْرِفُونَهُ مِنْ خَصائِصِهِمُ البَشَرِيَّةِ، فَيَكْفُرُوا بِاللهِ العَظِيمِ، ويَخْرُجُوا مِنْ رِبْقَةِ[1] الإِسْلامِ، ودائِرَةِ الإيمانِ.

فَائِدَةٌ: لا يَنْفَعُ مَعَ التَّشْبِيهِ دَعْوَى التَّنْزِيهِ

لِيُعْلَمْ أَنَّهُ لا يَنْفَعُ مَعَ تَشْبِيهِ اللهِ بِخَلْقِهِ، دَعْوَى التَّنْزِيهِ، والتَّسَتُّرُ بِشِعاراتِهِ؛ فَمثلاً، مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ أَلفاظَ اليَدِ والوَجْهِ والعَيْنِ الوارِدَةِ في حَقِّ اللهِ تَعالَى هِيَ عَلَى مَعْناها الظَّاهِرِيِّ اللُّغَوِيِّ الحَقِيقِيِّ غَيْرِ المَجازِيِّ، وأَنَّها لَيْسَتْ مِنْ بابِ التَّوَسُّعِ في الكَلامِ، وأَبَى تَأْوِيلَهَا بَتاتًا، لا تَفْصِيلاً ولا إِجْمَالًا، فَقَدْ جَعَلَ للهِ أَعْضاءً وأَجْزاءً، وشَبَّهَهُ بِالخَلْقِ، لأَنَّ هذِهِ الأَلْفاظَ وُضِعَتْ في

(١) **الرِّبقَةِ**: شَيْءٌ يُرْبَطُ بِهِ، والخُرُوجُ مِنها هُنا كِنايَةٌ عَنِ التَّفَلُّتِ مِنْ ضَوابِطِ الإِسْلامِ والوُقُوعِ في الكُفْرِ.

١٥٥. لَيْسَ نُزُولُهُ تَعَالَى بِالزَّوالْ
بَلْ أَمْرُهُ لِمَلَكٍ بِالانْتِقالْ

أَصْلِ اللُّغَةِ لِلأَعْضاءِ والأَجْزاءِ المَعْرُوفَةِ في المَخْلُوقاتِ، ونِسْبَةُ الأَعْضاءِ والأَجْزاءِ إلى اللهِ تَعالَى، تَشْبِيهٌ للهِ بِخَلْقِهِ، وهذا كُفْرٌ مُبِينٌ، بِنَصِّ القُرْآنِ الكَرِيمِ وإجْماعِ عُلَماءِ المُسْلِمِينَ. ولا يَنْفَعُ مَنْ نَسَبَ إلى اللهِ الجُزْءَ والعُضْوَ، ولا يُنْقِذُهُ مِنَ الكُفْرِ والتَشْبِيهِ، أَنْ يَقُولَ مَعَ ذلِكَ: «جُزْءُ اللهِ لا يُشْبِهُ أَجْزاءَنا»، أَوْ قالَ: «بِلا كَيْفٍ»، أَوْ قالَ: «بِلا تَشْبِيهٍ». فَكَثِيرٌ مِنَ المُشَبِّهَةِ، كَالوَهّابِيَّةِ، يَعْمَدُونَ إلى التَّسَتُّرِ بِمِثْلِ عِبارَاتِ التَّنْزِيهِ هذِهِ، تَخْفِيفًا لِوَقْعِ جُنُوحِهِمْ، وخَوْفًا مِنَ التَّصْرِيحِ بِجُنُونِهِمْ. وهَؤُلاءِ أَشْبَهُ بِالنَّصارَى الَّذِينَ يَقُولُونَ عَنِ اللهِ: «إِلٰهٌ واحِدٌ»، مَعَ اعْتِقادِهِمْ أَنَّ اللهَ تَعالَى مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلاثَةِ أَجْزاءٍ يُسَمُّونَها «الأَبَ والابْنَ والرُّوحَ القُدُسَ»؛ فالنَّصارَى أَشْرَكُوا باعْتِقادِهِمْ أُلُوهِيَّةَ المَسِيحِ وجِبْرِيلَ عَلَيْهِما السَّلامُ مَعَ اللهِ تَعالَى، ولا يَنْفَعُهُمْ قَوْلُهُمْ بَعْدَ ذلِكَ: «إِلٰهٌ واحِدٌ»، ولا يُنْقِذُهُمْ إِقْرارُهُمْ هذا بِالتَّوْحِيدِ، مِنَ الشِّرْكِ والكُفْرِ المُبِينِ الَّذِي حَكَمَ القُرْآنُ بِهِ عَلَيْهِمْ. فَمَنْ يَقُولُ بِلِسانِهِ: «إِنَّ اللهَ لا شَبِيهَ لَهُ»، مَعَ تَصْرِيحِهِ بِتَشْبِيهِ اللهِ بِخَلْقِهِ، هُوَ كَمَنْ يَشْتِمُ إِنْسانًا، ويَقُولُ: «أَنا أَحْتَرِمُهُ وأُوَقِّرُهُ وأُعَظِّمُهُ»، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ادِّعاؤُهُ الاحْتِرامَ مَعَ الإِخْلالِ بِهِ ومُناقَضَتِهِ؟ وهَلْ يُصَدِّقُهُ عاقِلٌ في دَعْواهُ هذِهِ؟

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الانْتِقَالِ

[١٥٥] أيْ أنَّ ما وَرَدَ في الحَدِيثِ مِنْ نِسْبَةِ النُّزُولِ إلى اللهِ تَعالَى لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ اللهَ يَزُولُ مِنْ مَكانٍ إلى مَكانٍ آخَرَ، ويَنْتَقِلُ مِنْ حَيِّزٍ إلى حَيِّزٍ، فَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ، لأَنَّهُ تَعالَى مُنَزَّهٌ عَنْ التَّحَيُّزِ في المَكانِ ومَلْءِ الفَراغِ كَالأَجْسَامِ، بَلِ المَعْنَى أَنَّهُ يَأْمُرُ مَلَكًا مِنَ المَلائِكَةِ فَيَنْزِلُ، فَالنُّزُولُ

١٥٦.إذْ جـازَ نِـسْـبـةُ بِـنـاءِ قَـصْـرِ
لِـمَـلِـكٍ مِـنْـهُ صُـدُورُ الأَمْـرِ
١٥٧. كَـذاكَ فـي الـمَـجِـيءِ والإتْـيـانِ
لَـيْـسـا انْـتِـقـالاً مِـنْـهُ فـي الـمَـكـانِ
١٥٨. لَـيْـسَ اسْـتِـواؤُهُ بِـالاسْـتِـقْـرارِ
ولا اعْـتِـدالٍ أَوْ جُـلُـوسٍ جـارِ

مَنْسُوبٌ إلى اللهِ عَلَى المَجَازِ لا الحَقِيقَةِ، فَنِسْبَةُ الفِعْلِ إِلى مَنْ أَمَرَ بِهِ مَعْرُوفٌ في لُغَةِ العَرَبِ، كَمَا يُبَيِّنُ البَيْتُ التَّالِي.

[١٥٦] أيْ أنَّ نِسْبَةَ الفِعْلِ إلى الَّذِي أمَرَ بِهِ لَهَا أمْثِلَةٌ في كَلامِ العَرَبِ، مِنْها قَوْلُهُمْ: «بَنَى المَلِكُ قَصْرًا»، إذا كانَ هُوَ مَنْ أمَرَ بِبِنَائِهِ، فَالمَلِكُ لَمْ يَبْنِ القَصْرَ بِنَفْسِهِ حَقِيقَةً، بَلْ أمَرَ غَيْرَهُ بِبِنَائِهِ، ومَعَ هذا نُسِبَ الفِعْلُ إلَيْهِ، عَلَى المَجَازِ لا عَلَى الحَقِيقَةِ، فَهَذَا مِنْ أسَالِيبِ الكَلامِ العَرَبِيِّ المَعْرُوفَةِ، لا يَخْتَلِفُ في ذَلِكَ لُغَوِيَّانِ.

[١٥٧] أيْ أنَّ مَا قُلْنَاهُ في النُّزُولِ يَنْطَبِقُ أيْضًا عَلَى ما وَرَدَ في القُرْآنِ مِنْ نِسْبَةِ المَجِيءِ والإتْيَانِ إلى اللهِ تَعَالَى، فَلا يَعْنِيَانِ انْتِقَالَ اللهِ تَعَالَى مِنْ مَكَانٍ إلى آخَرَ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ المَكَانِ كَمَا تَقَدَّمَ، بَلْ لَهُما مَعْنًى يَلِيقُ بِاللهِ تَعَالَى، كَأمْرِهِ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَقِيقَةً مِنَ المَلائِكَةِ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الجُلُوسِ والاسْتِقْرَارِ

[١٥٨] أيْ أنَّ ما وَرَدَ في القُرْآنِ مِنْ نِسْبَةِ الاسْتِواءِ إلى اللهِ تَعَالَى، لَيْسَ مَعْنَاهُ أنَّ اللهَ اسْتَقَرَّ وجَلَسَ عَلَى العَرْشِ، أوْ أنَّهُ اعْتَدَلَ بَعْدَ اعْوِجَاجٍ، كَمَا يَجْرِي مِنَ المَخْلُوقِ، فَكُلُّ هَذَا مُسْتَحِيلٌ عَلَى الخالِقِ العَظِيمِ، لأنَّهُ مِنْ صِفاتِ

١٥٩. بَلْ قَهْرُهُ العَرْشَ عَلَى ما قَدْ أَرادْ
أَوْ قُلْ بِلا كَيْفٍ بِلا ذِكْرِ المُرادْ

المَخْلُوقاتِ ذَواتِ الأَجْسامِ، واللهُ لَيْسَ جِسْمًا ولَيْسَ مَخْلُوقًا كَمَا تَقَدَّمَ.

[١٥٩] أيْ أنَّ مَعْنَى اسْتِواءِ اللهِ عَلَى العَرْشِ، أَنَّهُ تَعَالى قاهِرٌ لِلْعَرْشِ عَلَى مَا أَرادَ (أيْ أنَّ العَرْشَ لا يَخْرُجُ عَنْ إرَادَتِهِ فَلا يَحْصُلُ لَهُ إلّا ما أَرادَهُ اللهُ لَهُ بِإرادَتِهِ الأزَلِيَّةِ)، فَاللهُ هُوَ القَاهِرُ لِجَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ كَمَا ثَبَتَ في العَقْلِ والنَّقْلِ. وفائِدَةُ تَخْصِيصِ العَرْشِ بِالذِّكْرِ، أَنَّ مَنْ عَلِمَ أنَّ العَرْشَ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ المَخْلُوقَاتِ في الحَجْمِ مَقْهُورٌ للهِ تَعَالَى (أَيْ أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ فِيهِ نَافِذَةٌ)، يَعْلَمُ أن ما عَداهُ مِنَ المَخْلُوقاتِ، مِمّا هُوَ دُونَهُ في الحَجْمِ، مَقْهُورٌ كَذلِكَ للهِ، نافِذَةٌ فِيهِ مَشِيئَتُهُ، مِنْ بابِ الأَوْلَى. فَهَذا التَّفْسِيرُ مِمَّا ذَكَرَه بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ، فلا بَأْسَ بِالقَوْلِ بِهِ، ولا سِيَّما عِنْدَ الحاجَةِ إِلى صَرْفِ أَذْهانِ العامَّةِ عَنِ التَّشْبِيهِ، والمعانِي الحِسِّيَّةِ، الَّتِي لا تَلِيقُ بِاللهِ.

وذَهَبَ آخَرُونَ مِنْ عُلَماءِ التَّفْسِيرِ إِلى تَرْكِ تَحْدِيدِ المَعْنَى المُرادِ مِنَ الاسْتِواءِ، ولكِنْ مَعَ تَأكِيدِهِمْ أنَّ الاسْتِواءَ لَهُ مَعْنًى يَلِيقُ بِاللهِ تَعالَى، ولَيْسَ عَلَى مَعْنَى الاعْتِدَالِ والجُلُوسِ والاسْتِقْرارِ والعُلُوِّ المَكانِيِّ، مِمَّا يَتَبادَرُ إِلى ذِهْنِ مَنْ لَمْ يَتَسَلَّحْ بِالعِلْمِ، فَهَؤُلاءِ العُلَمَاءُ الآخَرُونَ تَرَكُوا تَحْدِيدَ المَعْنَى المُرادِ، واكْتَفَوْا بِنَفْيِ المَعْنَى الظَّاهِرِ المُتَبَادِرِ، كَالجُلُوسِ ونَحْوِهِ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَشْبِيهِ للهِ بِخَلْقِهِ، وهذا ما يُسَمَّى بِالتَّفْوِيضِ وبالتَّأْوِيلِ الإجْمالِيِّ. وأمَّا تَحْدِيدُ مَعْنًى، غَيْرِ الظَّاهِرِ المُتَبادِرِ، يَصِحُّ تَفْسِيرُ الآيَةِ أوِ الحَدِيثِ بِهِ، كما فَعَلَ مَنْ فَسَّرَهُ مِنَ العُلَماءِ بِالقَهْرِ، ونَفاذِ المَشِيئَةِ، فَيُسَمَّى التَّأْوِيلَ التَّفْصِيلِيَّ.

فَأَهْلُ الحَقِّ قَاطِبَةً مُجْمِعُونَ عَلَى نَفْيِ الاعْتِدالِ والجُلُوسِ والاسْتِقْرارِ عَنِ اللهِ، لأنَّها مِنْ صِفاتِ المَخْلُوقاتِ، ومُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الاسْتِواءَ لَيْسَ بِهذِهِ المَعَانِي، وإنَّمَا لَهُ مَعْنًى يَلِيقُ بِاللهِ، مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ وحَدَّدَهُ، كَمَا فَعَلَ

١٦٠. فَلَيْسَ مَحْمُولاً عَلَى العَرْشِ الإِلٰهْ
إِذْ لَيْسَ يَحْتَاجُ الإِلٰهُ ما سِواهْ
١٦١. وكلُّ مَحْمُولٍ لَهُ وَزْنٌ وحَدْ
ويَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَا لِلأَحَدْ

مَنْ فَسَّرَهُ بِنَفَاذِ مَشِيئَتِهِ تَعَالَى، ومِنْهُمْ مَنْ تَرَكَ تَعْيِينَ المَعْنَى الَّذِي يَلِيقُ أَنْ يَكُونَ هُوَ المُرادَ، وفَوَّضَ أَمْرَهُ إلى اللهِ، واكْتَفَى بِنَفْيِ المَعَانِي الحِسِّيَّةِ الَّتِي فِيهَا تَشْبِيهٌ للهِ بِخَلْقِهِ كَالجُلُوسِ. فَهاتانِ هُما طَرِيقَتَا أَهْلِ الحَقِّ في تَفْسِيرِ الاسْتِواءِ ونَحْوِهِ مِنَ الأَلْفاظِ الوارِدَةِ في حَقِّ اللهِ مِمّا ظاهِرُهُ التَّشْبِيهُ.

فَالطَّرِيقَتَانِ تَشْتَرِكانِ في أَصْلِ التَّأْوِيلِ لِمَا أَوْهَمَ ظَاهِرُهُ تَشْبِيهًا مِنَ الآيَاتِ والأَحَادِيثِ (أَيْ تَشْتَرِكَانِ في القَوْلِ بِأَنَّ تَفْسِيرَهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ المُتَبَادِرِ).

وأَمّا مَنْ يَرْفُضُ أَصْلَ التَّأْوِيلِ (أَيْ يُصِرُّ عَلَى تَفْسِيرِ القُرْآنِ والحَدِيثِ بِظاهِرِ الأَلْفاظِ في كُلِّ المَوَاضِعِ) وَيَنْفِي وُجُودَ أَلْفاظٍ في القُرْآنِ والحَدِيثِ المَرادُ مِنها مَعْنًى مَجازِيٌّ (أَيْ غَيْرُ المَعْنَى الأَصْلِيِّ الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ في أَصْلِ اللُّغَةِ)، ويُسَمِّي التَّفْسِيرَ بِالمَعَانِي المَجَازِيَّةِ تَعْطِيلاً وَلَو كَانَ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ، كَمَا تَفْعَلُ الوَهّابِيَّةُ، فَهُوَ حَشْوِيٌّ جاهِلٌ مُتَخَبِّطٌ، مُخالِفٌ لِلسَّلَفِ والخَلَفِ مِنْ عُلَماءِ الأُمَّةِ، لا يُلْتَفَتُ إلى كَلامِهِ، ولا يُعْبَأُ بِرَفْضِهِ، ولا يُنْظَرُ إلى تَهْوِيلِهِ، ولا يُعْتَدُّ بِمُخالَفَتِهِ.

[١٦٠] أَيْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ اللهُ جالِسًا عَلَى العَرْشِ، لأَنَّ الجالِسَ يَحْمِلُهُ ما هُوَ جَالِسٌ عَلَيْهِ، وكُلُّ مَحْمُولٍ مُحْتَاجٌ إلى ما يَحْمِلُهُ، واللهُ غَنِيٌّ عَنِ العَالَمِينَ، فَلا يَحْتَاجُ إلى العَرْشِ، ولا إلى ما عَدَاهُ.

[١٦١] أَيْ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ العَرْشُ حَامِلاً للهِ تَعَالَى؛ لأَنَّ كُلَّ

١٦٢. والخَلْقُ غَيرُ الخالِقِ المعبودِ
فانْبِذْ كلامَ وَحدَةِ الوُجودِ
١٦٣. ولا يحُلُّ في الوَرَى كالرُّوحِ
وليس في كُلِّ الدُنَى كالرِّيحِ

شَيْءٍ يُحْمَلُ فَلا بُدَّ أنْ يَكُونَ لَهُ وَزْنٌ، وكُتْلَةٌ، وحَدٌّ، وحَجْمٌ، ومِقْدارٌ، وكُلُّها مُسْتَحِيلَةٌ عَلَى اللهِ تَعالَى لأنَّها مِنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ ودَلائِلِ الاحْتِيَاجِ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ اللهُ مَحْمُولاً، فَمَا كانَ كَذلِكَ فَهُوَ مَخْلُوقٌ مُحْتاجٌ إلى غَيْرِهِ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ هَذَا الكَوْنُ

[١٦٢] أيْ أنَّ هذا العَالَمَ هُوَ غَيْرُ اللهِ، فَالعَالَمُ (أَيِ الكَوْنُ وهُوَ كُلُّ مَا سِوَى اللهِ) مَخْلُوقٌ بِنَوْعِهِ وأفْرادِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ هُوَ اللهُ، إذْ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَخْلُوقًا وغَيْرَ مَخْلُوقٍ مَعًا؛ فَلا تَلْتَفِتْ أيُّها القارِئُ الكَرِيمُ إلى عَقِيدَةِ الطائِفَةِ الكافِرَةِ المُنْتَسِبَةِ إلى التَّصَوُّفِ والمَعْرُوفَةِ بِأَهْلِ وَحْدَةِ الوُجُودِ، وقَدْ تَقَدَّمَ (في شَرْحِ البَيْتِ ١٥) أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أنَّ اللهَ هُوَ هذا العَالَمُ، وأنَّ أفْرادَ العَالَمِ أجْزاءٌ مِنَ اللهِ، وهذِهِ العَقِيدَةُ أسوَأُ مِنْ عَقِيدَةِ النَّصارَى وأشَدُّ كُفْرًا، لأنَّ النَّصارَى جَعَلُوا بَعْضَ أفْرادِ العَالَمِ أجْزاءً للهِ تَعالَى، وأمّا أَهْلُ وَحْدَةِ الوُجُودِ فَجَعَلُوا كُلَّ أفْرادِ العَالَمِ أجْزاءً للهِ تَعَالَى، والعِياذُ بِاللهِ مِنَ الكُفْرِ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الحُلُولِ في جِسْمٍ

[١٦٣] أيْ يَسْتَحِيلُ أنْ يَدْخُلَ اللهُ في شَيْءٍ مِنْ أجْسَادِ الخَلْقِ، كَمَا تَزْعُمُ الطَّائِفَةُ الكافِرَةُ المَعْرُوفَةُ بِالحُلُولِيَّةِ وبِأَهْلِ الحُلُولِ، لأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ أنْ

١٦٤. ولَـيْـسَ رُوحًـا بَـل ولا ذا رُوحِ
خـالِـقُ رُوحِ الـسَّـيِّـدِ الـمَـسِـيـحِ

يَكُونَ في مَكانٍ كَمَا تَقَدَّمَ. ويَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ ذاتُهُ تَعالَى مُنْتَشِرًا في أنْحَاءِ الدُّنْيَا كَالهَوَاءِ، لأنَّ أنْحاءَ الدُّنْيا مِنْ جُمْلَةِ المَكَانِ، واللهُ مُنَزَّهٌ عَنِ المَكَانِ، ويَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ صِفَةً تَقُومُ بِمَوْصُوفٍ وتَحُلُّ فِيهِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

فَكِلا الفَرِيقَيْنِ، أَيِ القائِلِينَ بِوَحْدَةِ الوُجُودِ والقائِلِينَ بِالحُلُولِ، مِنْ صُوفِيَّةِ الرِّجْسِ، المُنْحَرِفِينَ عَنْ مَنْهَجِ الصُّوفِيَّةِ الحَقَّةِ، الَّذِي هُوَ التَّمَسُّكُ بالكِتابِ والسُّنَّةِ، بَلْ لا حَظَّ لَهُمْ مِنَ الإِسْلامِ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ رُوحًا أَوْ ذَا رُوحٍ

[١٦٤] أيْ أنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ رُوحًا، لأنَّ الأرْواحَ مِنْ جُمْلَةِ مَخْلُوقاتِ اللهِ، وهِيَ أجْسامٌ لَطِيفَةٌ (أَيْ رَقِيقَةٌ غَيْرُ كَثِيفَةٍ ولا مَلْمُوسَةٍ) كَالهَوَاءِ، لَها حَجْمٌ ومِقْدَارٌ، وكُلُّ فَرْدٍ مِنَ المَخْلُوقَاتِ الحَيَّةِ مِنْ ذَواتِ الأَرْواحِ، كَالبَشَرِ والمَلائِكَةِ والجِنِّ والبَهَائِمِ، لَهُ رُوحٌ خاصَّةٌ بِهِ، تَدْخُلُ في جَسَدِهِ، فَيَكُونُ بِهَا حَياتُهُ، وحِينَ تُفَارِقُ الرُّوحُ الجِسْمَ وتَنْفَصِلُ عَنْهُ يَكُونُ مَوْتُهُ. وكَما أَنَّه يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ اللهُ رُوحًا، يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ ذا رُوحٍ، فَحَياتُهُ سُبْحانَهُ لَيْسَتْ بِرُوحٍ أَوْ غَيْرِها مِنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ كاللَّذَّةِ والأَلَمِ والحَرَكَةِ والسُكُونِ والنُّمُوِّ والتَكاثُرِ ونَحْوِها، بَلْ هِيَ حَياةٌ لا تُشْبِهُ حَياةَ المَخْلُوقاتِ الحَيَّةِ، بِأَيِّ وَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، كَما تَقَدَّمَ[١]، فَهُوَ تَعالَى مُنَزَّهٌ عَنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ مُطْلَقًا. ويَجْدُرُ التَّنْبِيهُ هُنا إِلى أَنَّ النَّباتاتِ لا

(١) راجِعِ الكَلامَ عَلَى صِفَةِ الحَياةِ الواجِبَةِ للهِ في الصَّفْحَةِ ٢١٢.

. . . .

أَرْواحَ لَها، فَوَصْفُها بِالحَياةِ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى الحَياةِ الرُّوحِيَّةِ، إِذْ لَيْسَ لَهَا شُعُورٌ وإِحْساسٌ كذَواتِ الأَرْواحِ، بَلْ بِمَعنى النُمُوِّ والتَكاثُرِ. فَحَياةُ اللهِ لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ حَياةِ النَّباتاتِ، كَما أَنَّها لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ حَياةِ الإِنْسانِ وغَيْرِهِ مِنْ ذَوِي الأَرْواحِ.

وتَجْدُرُ الإِشارَةُ إلى أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللهُ رُوحًا، كما تَقَدَّمَ[١]، ولَوْ عَلَى سَبِيلِ المَجازِ (أي تَجاوُزِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ لِلْكَلِمَةِ)، لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ في القُرْآنِ والحَدِيثِ تَسْمِيَةُ اللهِ تَعالَى بِالرُّوحِ؛ فأَسْماءُ اللهِ تَوْقِيفِيَّةٌ (أَيْ نَتَعَلَّمُها مِنَ القُرْآنِ والحَدِيثِ)، ولَيْسَ لَنا أَنْ نَرْتَجِلَها (أَيْ نَبْتَدِعَها) نَحْنُ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا، ولا سِيَّمَا ما كانَ اسْمًا جامِدًا (أَيْ غَيْرَ مُشْتَقٍّ) كَالرُّوحِ، ولِذلِكَ قالَ الإمامُ أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ[٢]: «لا يُسَمَّى اللهُ مُسْتَطِيعًا، لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ»، أَيْ لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ في الشَّرْعِ ولَوْ كانَ المَعْنَى صَحِيحًا.

ويُشِيرُ هذا البَيْتُ أَيْضًا إلى أَنَّ اللهَ هُوَ خالِقُ رُوحِ السَّيِّدِ المَسِيحِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ، فَلَيْسَتْ رُوحُ المَسِيحِ جُزْءًا مِنَ الخالِقِ، كَمَا زَعَمَ النَّصارَى في عَقِيدَتِهِمُ الكُفْرِيَّةِ، وما وَرَدَ مِنْ إضافَتِها إلى اللهِ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿مِن رُّوحِنَا﴾ **[الأنبياء: ٩١]** فَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى الجُزْئِيَّةِ، بَلْ على مَعْنَى التَشْرِيفِ والمِلْكِيَّةِ، كَمَا أُضِيفَ البَيْتُ (أَيِ الكَعْبَةُ المُشَرَّفَةُ) إِلَيْهِ تَعالَى في قَوْلِهِ: ﴿بَيْتِيَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، فَكَمَا أَنَّ البَيْتَ لَيْسَ جُزْءًا مِنَ اللهِ فَكَذلِكَ الرُّوحُ لَيْسَ جُزْءًا مِنْهُ تَعالَى، فالإضافَةُ تَكُونُ أَحْيانًا لِغَيْرِ الجُزْئِيَّةِ، فَتَكُونُ لِلْمِلْكِيَّةِ، كما في قَوْلِكَ: «هَذَا كِتَابِي» والكِتابُ لَيْسَ

---

(١) في شَرْحِ البَيْتِ ١١٧ في الصَّفْحَةِ ٢٣٨.

(٢) أُنْظُرْ تَرْجَمَتَهُ في الصَّفْحَةِ ٧٥.

. . . .

جُزْءًا مِنْكَ، وتَكُونُ لِلتَّشْرِيفِ، كما في قَوْلِكَ: «فُلانٌ رَجُلُ المَلِكِ» أيْ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ ومُشَرَّفٌ عِنْدَهُ، وفي قَوْلِكَ: «مَدِينَةُ الرَّسُولِ» أيِ الَّتِي شَرُفَتْ بِسُكْناهُ ﷺ بِها؛ فَلا يَتَوَهَّمَنَّ أحَدٌ أنَّ اللهَ لَهُ أَجْزاءٌ، أَوْ أَنَّهُ تعالى يَجُوزُ عَلَيْهِ أنْ يَتَجَزَّأَ إلى قِطَعٍ، أوْ أنْ يَنْحَلَّ مِنْهُ شَيْءٌ، كَما يَعْتَقِدُ بَعْضُ الكُفَّارِ، كالنَّصارَى وبَعْضِ صُوفِيَّةِ الرِّجْسِ[1]، فَالتَجَزُّؤُ والتَّبَعُّضُ مُسْتَحِيلانِ عَلَيهِ تَعالَى، لأنَّ كُلَّ ذِي جُزْءٍ مُحْتاجٌ إلى خالِقٍ، جَمَعَ أَجْزاءَهُ المُخْتَلِفَةَ، ورَكَّبَ أَبْعاضَهُ المُتَفَرِّقَةَ، وأَمّا الخالِقُ فلا يَحْتاجُ إِلى أَحَدٍ، وكُلُّ ذِي أَجْزاءٍ مَخْلُوقٌ لَهُ ابْتِداءٌ، وأَمّا الخالِقُ فلا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ. وقَدْ ذَمَّ اللهُ الّذِينَ يَنْسِبُونَ الجُزْءَ إلى اللهِ، وبَيَّنَ كُفْرَهُم، بِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ۚ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾ [الزُّخْرُفُ: ١٥].

فَائِدَةٌ: المَسِيحُ بَرِيءٌ مِنْ دِينِ النَّصَارَى ومُوسَى بَرِيءٌ مِنْ دِينِ اليَهُودِ

قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، فَلا دِينَ صَحِيحَ إِلّا الإسْلامُ، ولا يُوجَدُ دِينٌ سَمَاوِيٌّ غَيْرُهُ، كما تَقَدَّمَ (انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ٤)، فَهُوَ دِينُ الأنْبياءِ والأوْلِياءِ والصالِحِينَ، ولا يَقْبَلُ اللهُ مِنَ العِبادِ دِينًا سِواهُ، فَالمَسِيحُ ومُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلامُ مُسْلِمانِ مُوَحِّدانِ كَغَيْرِهِمَا مِنَ الأنْبِياءِ، ودَعَوَا إلى الإسْلام وشَهادَةِ أنْ لا إِلَهَ إلّا اللهُ مِثْلَهُمْ، وإنَّمَا قَامَ بَعْضُ النَّاسِ بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ بِتَحْرِيفِ تَعالِيمِهِ

(١) **صُوفِيَّةُ الرِّجْسِ**: هُمْ أَدْعِياءُ التَّصَوُّفِ المُنْحَرِفُونَ عَنْ مَنْهَجِ الشَّرْعِ (انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ١٥ في الصَّفْحَةِ ١٣٢).

. . . .

وتَغْيِيرِ التَّوْرَاةِ الَّتِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ، وكَفَرُوا بِاللهِ فَنَشَأَتْ اليَهُودِيَّةُ، كَمَا قَامَ بَعْضُ الخَلْقِ بَعْدَ رَفْعِ المَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلامُ بِتَغْيِيرِ تَعالِيمِهِ وتَحْرِيفِ الإِنْجِيلِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ، فاتَّخَذُوا المَسِيحَ والرُّهْبانَ والأَحْبارَ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ، فَكَفَرُوا بِاللهِ، ونَشَأَتِ النَّصْرَانِيَّةُ؛ فَالنَّصَارَى واليَهُودُ كَفَرَةٌ أشْقِياءُ، وقَدِ ازْدَادُوا كُفْرًا إِلى كُفْرِهِمْ حِينَ كَذَّبُوا خَاتَمَ الأَنْبِيَاءِ والمُرْسَلِينَ، وإِمَامَ المُتَّقِينَ، وأَصْدَقَ العَالَمِينَ، سَيِّدَنَا ونَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ، وجَحَدُوا بِنُبُوَّتِهِ[1].
فَالمَسِيحُ عَلَيْهِ السَّلامُ بَرِيءٌ مِنَ النَّصَارَى ودِينِهِمْ هذا، الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ اليَوْمَ، كَمَا أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ بَرِيءٌ مِنَ اليَهُودِ ودِينِهِمْ هذا، الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ اليَوْمَ. ولَيْسَ تَسْمِيَةُ اليَهُودِ والنَّصَارَى بِأَهْلِ الكِتابِ مَدْحًا لَهُمْ أَوْ لِدِينِهِمْ، وإِنَّمَا هِيَ لِكَوْنِهِمْ يَنْتَسِبُونَ (أَيْ يَنْسُبُونَ أَنْفَسَهُمْ ويَدَّعُونَ الانْتِماءَ) إِلى كِتابٍ سَماوِيٍّ مَعَ أَنَّهُمْ حَرَّفُوهُ وخَالَفُوا تَعالِيمَهُ، فَالقُرْآنُ سَمَّاهُمْ بِأَهْلِ الكِتَابِ ووَصَفَهُمْ مَعَ ذلِكَ بِالكُفْرِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٠].

(١) العَجَبُ مِمَّنْ يَعْتَبِرُ اليَهُودَ والنَّصارَى المَوْجُودِينَ في عَصْرِنا مُؤْمِنِينَ، ولا يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِالكُفْرِ، ويَحْسِبُ أَنَّ تَسْمِيَةَ القُرْآنِ لَهُمْ بِأَهْلِ الكِتابِ تَنْفِي عَنْهُمُ الكُفْرَ، والحَقِيقَةُ أَنَّهُمْ واقِعُونَ في أَنْواعٍ عَدِيدَةٍ مِنَ الكُفْرِ، ويَكْفِيهِمْ كُفْرًا أَنَّهُمْ كَذَّبُوا سَيِّدَ المُرْسَلِينَ نَبِيَّنا مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِنَ الكُفْرِ سِوَى تَكْذِيبِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ لَكَفَى لِنَفْيِ الإِيمانِ عَنْهُمْ، فَمَنْ كَذَّبَ أَيَّ نَبِيٍّ هُوَ كَمَنْ كَذَّبَ الأَنْبِياءَ جَمِيعًا، فَكَيْفَ بِمَنْ يُكَذِّبُ أَفْضَلَ الأَنْبِياءِ وخاتَمَهُمْ.

١٦٥. جَــلَّ عَــنِ الــوالِــدِ والأَوْلادِ
والــزَّوْجِ والــوَزِيــرِ والأَنْــدادِ
١٦٦. ولَــيْــسَ ذا لَــوْنٍ ولا أَبْــعــادِ
كـالـطُّـولِ والـعَـرْضِ وعُـمْـقِ الـبـادِي
١٦٧. ولَيْسَ في العالَمِ قُلْ أَوْ خارِجَهْ
قَـطْـعًـا ويَـسْـتَـحِـيـلُ أَنْ يُـعـالِـجَـهْ

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الوَالِدِ والوَلَدِ والزَّوْجَةِ والوَزِيرِ والنِّدِّ

[١٦٥] أيْ أنَّ اللهَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أنْ يَكُونَ لَهُ وَالِدٌ، أوْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ، أوْ يَكُونَ لَهُ زَوْجَةٌ، أوْ يَكُونَ لَهُ وَزِيرٌ (أيْ مُسَاعِدٌ ومُعِينٌ)، أوْ يَكُونَ لَهُ نِدٌّ (أيْ مِثْلٌ ونَظِيرٌ)، فَكُلُّ هَذا مِنْ صِفَاتِ الخَلْقِ، وسِمَاتِ الاحْتِياجِ، فَلا يَجُوزُ في حَقِّ اللهِ تَعَالَى.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ اللَّوْنِ والأَبْعَادِ

[١٦٦] أيْ أنَّ اللهَ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ لَهُ لَوْنٌ أوْ أبْعادٌ (أيْ طُولٌ وعَرْضٌ وعُمْقٌ) كَمَا في الأشْيَاءِ البادِيَةِ لَنا (أيْ ما نَراهُ في هذه الدُّنْيَا مِنْ أجْزاءِ العَالَمِ وأجْرامِهِ)، فَاللَّوْنُ والأبْعادُ مِنْ صِفاتِ الأجْسامِ، والأجْسامُ مِنْ مَخْلُوقاتِ اللهِ، فلا يَصِحُّ أنْ يُوصَفَ اللهُ بِخَصائِصِها وصِفاتِها ومَعانِيها.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ العَالَمِ أَوْ خَارِجَهُ

[١٦٧] أيْ أنَّ اللهَ لَيْسَ داخِلَ العَالَمِ، ولَيْسَ خارِجَ العَالَمِ، لأنَّ اللهَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ في أَيِّ مَكانٍ (كَما تَقَدَّمَ)، فالعَالَمُ جِسْمٌ لَهُ حَجْمٌ وأَبْعادٌ،

. . . .

وخَارِجُ أَيِّ جِسْمٍ مَكانٌ لَهُ حَجْمٌ وأَبْعادٌ، كَما أَنَّ داخِلَهُ مَكانٌ لَهُ حَجْمٌ وأَبْعادٌ، لأَنَّ خارِجَهُ يُقابِلُ داخِلَهُ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَكانًا مِثْلَهُ، وإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُقابِلاً لَهُ، فَما يُقابِلُ المَكانَ الَّذِي فَوْقُ هُوَ المَكانُ الَّذِي تَحْتُ، وما يُقابِلُ المَكانَ الَّذِي أَمامُ هُوَ المَكانُ الَّذِي خَلْفُ، فَعَلَى هذا كُلُّ ما كانَ في داخِلِ العالَمِ فهُوَ في مَكانٍ، وكُلُّ مَنْ نَسَبَ شَيْئًا إِلى الكَوْنِ في خَارِجِ العالَمِ فَقَدْ جَعَلَهُ في مَكانٍ مَزْعُومٍ. وأَمّا اللهُ تَعالى فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ المَكانِ، فَلا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلى الكَوْنِ خارِجَ أَيِّ جِسْمٍ مِنَ الأَجْسامِ، كَما لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ داخِلَهُ، لأَنَّ في كِلا الأَمْرَيْنِ نِسْبَةَ المَكانِ إِلى اللهِ؛ فانْتَفَى كَوْنُهُ تَعالَى داخِلَ العالَمِ أَوْ خارِجَهُ.

وبِعبارَةٍ أُخْرَى نَقُولُ: كَمَا صَحَّ عَقْلاً أَنَّهُ تَعالَى قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ العَالَمَ لَمْ يَكُنْ دَاخِلَ العَالَمِ ولا خَارِجَهُ، لأَنَّ العالَمَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وُجُودٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ اللهُ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ خَلَقَ اللهُ العَالَمَ لَمْ يَزَلْ سُبْحانَهُ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ، فَلَيْسَ داخِلَ العَالَمِ ولا خَارِجَهُ، لأَنَّهُ يُغَيِّرُ ولا يَتَغَيَّرُ.

ولا يُعَدُّ قَوْلُنا: «إِنَّ اللهَ لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَهُ» نَفْيًا لِوُجُودِ اللهِ، بَلْ هُوَ نَفْيٌ لِلْمكانِ والجِهَةِ والجِسْمِيَّةِ عَنِ اللهِ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ نَفْيَ المَكانِ عَنِ اللهِ لا يُعَدُّ نَفْيًا لِوُجُودِهِ تَعَالَى، لأَنَّ المَوْجُودَ الَّذِي لا يَقْبَلُ العَقْلُ وُجُودَهُ إِلَّا في مَكانٍ هُوَ الجِسْمُ، واللهُ لَيْسَ جِسْمًا.

وبِعبارَةٍ أُخْرَى، لِمَزِيدٍ مِنَ التَوْضِيحِ، **نَقُولُ**:

- لَوْ كانَ اللهُ تعالى في العَالَمِ، أَيْ داخِلَ العالَمِ، لَكَانَ جُزْءًا مِنَ العَالَمِ، ولَكَانَ مِنْ جِنْسِ العَالَمِ، ولَوَجَبَ لَهُ مَا يَجِبُ لِلْعَالَمِ عَقْلاً مِنَ صفاتِ الحُدُوثِ والاحْتِيَاجِ ونَحْوِهِمَا، وهِيَ مُسْتَحِيلَةٌ عَلَيْهِ تَعالى.

- ولَوْ كَانَ اللهُ تعالى خَارِجَ العَالَمِ، لَلَزِمَ إِمَّا اتِّصالُهُ وإِمَّا انْفِصالُهُ عَنِ

. . . .

العَالَمِ، ولَلَزِمَ كَوْنُهُ في جِهَةٍ أَوْ جِهاتٍ بالنسبة لِلعالَمِ(١)، وكُلُّها (أَيِ الاتِّصَالُ والانْفِصَالُ والكَوْنُ في جِهَةٍ) مُسْتَحِيلَةٌ عَلَى اللهِ.

فَائِدَةٌ: رَدٌّ عَلَى قَوْلِ المُجَسِّمَةِ لا يُعْقَلُ مَوْجُودانِ لا في جِهَةٍ مِنْ بَعْضِهِما

بَقِيَ أَنْ أُشِيرَ إِلى أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ اللهَ تَعالَى خارِجَ العالَمِ»، ويَفْهَمُونَ حَقِيقَةَ هذا القَوْلِ، هُمُ المُجَسِّمَةُ، الَّذِينَ يَنْسِبُونَ إِلى اللهِ تَعالَى الجِسْمَ والمَكانَ والجِهَةَ، سَواءٌ اعْتَرَفُوا بِذلِكَ أَمْ لا. فَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ اللهَ خارِجَ العالَمِ»، تَمْهِيدٌ وتَوْكِيدٌ لِقَوْلِهِمْ إِنَّهُ تَعالَى فِي جِهَةِ فَوْقٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْعالَمِ، فَهَؤُلاءِ لا يَقْبَلُونَ بِوُجُودِ مَوْجُودَيْنِ لا في جِهَةٍ مِنْ بَعْضِهِما، ولِذلِكَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللهَ لَهُ جِهَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْعالَمِ، هِيَ جِهَةُ فَوْقٍ، وأَنَّ العالَمَ لَهُ جِهَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلى اللهِ، هِيَ جِهَةُ تَحْتٍ؛ فَيُقالُ لَهُمْ: أَنْتُمْ تَجْزِمُونَ بِوُجُودِ الحُبِّ والكَراهِيَةِ فِيكُمْ، فَهَلْ هُما في جِهَةٍ مِنْ بَعْضِهِما؟ فَلِماذا تَجْزِمُونَ بِوُجُودِ هَذِهِ الأُمُورِ المَخْلُوقَةِ بِدُونِ أَنْ تَكُونَ فِي جِهَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلى بَعْضِها، وتَأْبَوْنَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الخالِقُ في جِهَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلى العَالَمِ الَّذِي خَلَقَهُ؟

---

(١) لأَنَّ العالَمَ لَهُ حَجْمٌ وأَبْعادٌ، وما كانَ خارِجَ ذِي حَجْمٍ، فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً بِهِ أَوْ مُنْفَصِلاً عَنْهُ، كَمَا أَنَّهُ لا يَخْلُو مِنَ أَنْ يَكُونَ في جِهَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الجِهاتِ بِالنِّسْبَةِ لَهُ، وإِلَّا لَمْ يَصِحَّ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ خارِجَهُ؛ وأَمَّا اللهُ تَعالى فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ الجِسْمِيَّةِ والاتِّصالِ والانْفِصالِ والجِهَةِ والمَكانِ، فَلا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خارِجَ أَيِّ جِسْمٍ مِنَ الأَجْسامِ، كما لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ داخِلَهُ.

. . . .

فَائِدَةٌ: القَوْلُ بِوُجُودِ خارِجٍ لِلْعالَمِ يُناقِضُ تَعْرِيفَ العَالَمِ

بَقِيَ أَنْ نُشِيرَ إِلى أَنَّ القَوْلَ بِوُجُودِ خارِجٍ لِلْعالَم، هُو قَوْلٌ بِوُجُودِ مَكانٍ لَيْسَ مِنَ العالَمِ، وهذا يُناقِضُ تَعْرِيفَ العالَم بِأَنَّهُ كُلُّ ما سِوَى اللهِ، فَهذا المَكانُ، المَزْعُومُ خارِجَ العالَمِ، لَيْسَ هُوَ اللهُ، فَلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنَ العالَمِ، لأَنَّ العالَمَ يَشْمَلُ كُلَّ ما سِوَى اللهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ هذا المَكانُ المَزْعُومُ خارِجًا عَنِ العالَمِ!

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ مُعَالَجَةِ الأَشْيَاءِ ومُبَاشَرَتِهَا

ويُبَيِّنُ البَيْتُ ١٦٧ أَيْضًا أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَى اللهِ تَعَالَى أَنْ يُعالِجَ شَيْئًا مِنَ العَالَمِ، أَيْ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُبَاشِرَهُ ويُلابِسَهُ ويُلامِسَهُ ويُلاصِقَهُ، لأَنَّ هذا كُلَّهُ مِنْ خَصائِصِ المَخْلُوقَاتِ ذَواتِ الأَجْسامِ، فَاللهُ يُؤَثِّرُ في أَجْزاءِ هذا العَالَمِ ويَتَصَرَّفُ بِهَا كَافَّةً، فيُوجِدُ الحادِثاتِ (أَيِ المَخْلُوقاتِ، وهِيَ كُلُّ ما لِوُجُودِهِ ابْتِداءٌ وافْتِتاحٌ)، ويُغَيِّرُها، عَلَى حَسَبِ مَشِيئَتِهِ الأَزَلِيَّةِ، وعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ، وحُكْمِهِ الأَزَلِيِّ[1]، بِدُونِ حَاجَةٍ إِلى مُعَالَجَتِها، كَمَا يُعالِجُ المَخْلُوقُ مَا يُزَاوِلُهُ مِنْ عَمَلٍ بِيَدَيْهِ، ودُونَ حاجَةٍ إِلى مُلامَسَتِها، كَما يُلامِسُ أَحَدُنا ما يُباشِرُهُ بِنَفْسِهِ، ودُونَ حَاجَةٍ إِلى الاتِّصالِ الحِسِّيِّ بِها، كَما يَتَّصِلُ المَرْءُ بما

(١) **حُكْمُهُ الأَزَلِيُّ**: أَيْ قَوْلُهُ الأَزَلِيُّ بِوُجُودِ أَفْرادِ العالَم كُلٌّ في وَقْتِهِ، فَكَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ الَّذي لَيْسَ بِحَرْفٍ ولا صَوْتٍ دَالٌّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ تَعالى الَّتِي لا نِهايَةَ لَها، ومِنْ ذلِكَ دُخُولُ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرادِ العالَم في الوُجُودِ في وَقْتِهِ الَّذِي خَصَّصَهُ بِهِ. ولِمَزِيدٍ مِنَ الشَّرْحِ عَنْ كلامِ اللهِ الأَزَلِيِّ الَّذِي لا يُشْبِهُ كَلامَ الخَلْقِ، انْظُرِ الصَّفْحَةَ ٢١٢.

١٦٨. ما اتَّصَلَ اللّهُ بِنا ولا انْفَصَلْ
عَنْ أيِّ مَخلوقٍ لَهُ عَزَّ وَجَلْ

يُمْسِكُهُ مِنَ الأَجْسامِ. فالاتِّصالُ والمُلامَسَةُ والمُماسَّةُ والمُلاصَقَةُ والمُباشَرَةُ والمُعالَجَةُ مِنْ خَصائِصِ ذَوِي الأَجْسامِ، فلا تَلِيقُ بالخالِقِ الَّذِي لَيْسَ جِسْمًا[1]. فاللهُ تَعَالَى يَخْلُقُ ما يَخْلُقُهُ ويُوجِدُهُ دُونَ حاجَةٍ إِلَى أن يَتَحَرَّكَ أَوْ يُلامِسَ شَيْئًا، فالحَرَكَةُ والسُكُونُ ومُلامَسَةُ المَخْلُوقاتِ والانْفِصالُ عَنْها تَسْتَحِيلُ عَلَى الخالِقِ، ولِذلِكَ أَوْجَدَ تعالى العالَمَ، ويُغَيِّرُهُ مِنْ حالٍ إِلى حالٍ، دُونَ أَنْ يَتَغَيَّرَ هُوَ تَعالى في ذاتِهِ أَوْ في أَيٍّ مِنْ صِفاتِهِ، ودُونَ أَنْ يَزْدادَ تَعالى أَوْ يَنْقُصَ حاشاهُ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الاتِّصَالِ والانْفِصَالِ

[١٦٨] أيْ لا يُوصَفُ اللهُ بِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِشَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقاتِ أوْ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، لأنَّ الاتِّصالَ والانْفِصالَ لا يَكُونانِ إلَّا مِنْ شَيْءٍ لَهُ حَجْمٌ وحافَةٌ وطَرَفٌ ومُنْتَهى، وهذِهِ مِنْ صِفاتِ المَخْلُوقاتِ، فَلا تَجُوزُ عَلَى اللهِ تَعَالَى. فَالجِسْمُ لا بُدَّ أَنْ يَتَّصِفَ بِالاتِّصالِ أَوِ الانْفِصالِ بِالنِّسْبَةِ لأَيِّ جِسْمٍ آخَرَ، وأَمَّا اللهُ فَلا يُوصَفُ بِأَيٍّ مِنْهُما، لأَنَّهُ لَيْسَ شَيْئًا لَهُ حَجْمٌ.

---

(١) ولذلِكَ قالَ الإمامُ زَيْنُ العابِدِينَ عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما في تَنْزِيهِ اللهِ: «لا يَمَسُّ ولا يُجَسُّ ولا يُمَسُّ» (نَقَلَهُ الحافِظُ مُحَمَّدُ مُرْتَضَى الزَّبِيدِيُّ في شَرْحِ الإِحْياءِ عَنِ «الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ» الَّتِي أَلَّفَها الإمامُ زَيْنُ العابِدِينَ).

١٦٩. ولَـيْـسَ فـي شَـيْءٍ ولا عَـلَـيْـهِ
حِـسًّـا ولا مِـنْـهُ ولا إِلَـيْـهِ
١٧٠. ولَـيْـس ذا بَـعْـضٍ ولا أَجْـزاءِ
جَـلَّ عَـنِ الـشَّـهْـوةِ والأَهْـواءِ

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَحْصُورًا أَوْ مَحْمُولاً أو أَنْ يَنْحَلَّ مِنْ شَيْءٍ أَوْ يَنْحَلَّ مِنْهُ شَيْءٌ

[١٦٩] أيْ أنَّ اللهَ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ في شَيءٍ، أيْ حَالًّا في داخِلِ شَيْءٍ، مَحْصُورًا فِيهِ؛ كَما يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى شَيْءٍ حِسًّا (أَيْ كَما تَكُونُ الأَشْياءُ المَحْسُوسَةُ عَلَى بَعْضِها)، أيْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا عَلَى شَيْءٍ، مُتَمَكِّنًا فَوْقَ ظَهْرِهِ، مَحْمُولاً بِهِ؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَيْءٍ، أيْ أنْ يَنْحَلَّ (أَيْ يَنْفَصِلَ) هُوَ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ يَنْحَلَّ (أَيْ يَنْفَصِلَ) مِنْهُ شَيْءٌ، لأَنَّهُ لَيْسَ ذا أَصْلٍ ولا ابْتِداءٍ ولا أَجْزاءٍ وَلَيْسَ أَصْلًا لِغَيْرِهِ؛ فكُلُّ مَحْمُولٍ، أوْ مُتَّصِفٍ بالحُلولِ أَوِ الانحِلالِ مَخْلُوقٌ، مُحْتاجٌ إلى غَيْرِهِ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يكونَ الخَالِقُ كذلِكَ؛ كما يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَحَوَّلَ تَعالى ويَنْقَلِبَ وتَتَغَيَّرَ حَقِيقَتُهُ إلى شَيْءٍ آخَرَ، لأَنَّ الأَزَلِيَّ لا يَتَغَيَّرُ، كما سَيأْتِي في البَيْتِ ١٧٢.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الأَجْزَاءِ والشَّهْوَةِ والهَوَى

[١٧٠] أيْ أنَّ اللهَ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ لَهُ أبْعاضٌ (أيْ أقْسامٌ وأَجْزاءٌ)، ويَسْتَحِيلُ أنْ يُوصَفَ بِالشَّهْوَةِ والهَوَى ونَحْوِهما، كَالرَّغْبَةِ واللَّذَّةِ والأَلَمِ، فهذِهِ كُلُّها انْفِعالاتٌ نَفْسِيَّةٌ يَخْتَصُّ بِها المَخْلُوقُ، ويُنَزَّهُ عَنْها الخالِقُ.

١٧١. مُـنَـزَّهٌ عَـنِ الـسُّـكُـونِ بَـلْ وعَـنْ حَـــرَكَـــةٍ وأَنْ يُـــقـــارِنَ الـــزَّمَـــنْ

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الحَرَكَةِ والسُّكُونِ

[١٧١] أيْ أنَّ اللهَ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا كَمَا يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ سَاكِنًا، لأنَّ الحَرَكَةَ والسُّكُونَ مِنْ صِفاتِ الأجْسامِ، والأجْسامُ مِنْ جُمْلَةِ المَخْلُوقاتِ، فالجِسْمُ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إمَّا مُتَحَرِّكًا أوْ ساكِنًا، فَلا يَخْلُو جِسْمٌ عَنْ أَحَدِهِما، وأَمّا اللهُ فَلَيْسَ جِسْمًا، فَهُوَ لا مُتَحَرِّكٌ ولا ساكِنٌ، لأَنَّ كِلَيْهِما مِنْ خَصائِصِ الأَجْسامِ، وعَلاماتِ الحُدُوثِ، فَهُما نَقْصٌ في حَقِّ اللهِ، فَيَسْتَحِيلان عَلَيْهِ تَعَالَى.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ التَّقَيُّدِ بالزَّمَنِ ومُلازَمَتِهِ

وفي البَيْتِ ١٧١ أَيْضًا تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ مُقارَنَةِ الزَّمَنِ أَيْ مُلازَمَتِهِ، كما هُوَ حالُ المَخْلُوقاتِ، لأَنَّهُ تَعالى لَيْسَ مُتَجَدِّدَ الوُجُودِ كالمَخْلُوقِ، وتَفْصِيلُ ذلِكَ فِيما يَلِي:

فَائِدَةٌ: تَعْرِيفُ الزَّمَنِ وأَنَّهُ مُلازِمٌ لِوُجُودِ المَخْلُوقِ

إنَّ وُجُودَ المَخْلُوقِ مُتَجَدِّدٌ، لِكَوْنِهِ يَقْبَلُ العَدَمَ، فَكُلَّما اسْتَمَرَّ في الوُجُودِ، فَقَدْ تَجَدَّدَ لَهُ وُجُودٌ، إذْ كانَ مِنَ الجائِزِ عَقْلاً عَلَيْهِ أَنْ يَنْعَدِمَ في أَيِّ مَرْحَلَةٍ مِنْ مَراحِلِ وُجُودِهِ؛ فَيُمْكِنُنا أَنْ نَقُولَ إِنَّهُ تعاقَبَ عَلَيْهِ وُجُودٌ بَعْدَ وُجُودٍ؛ وهذا التَّعاقُبُ، المُعْتَبَرُ في الذِّهْنِ، لِلْوُجُودِ بَدَلَ العَدَمِ في المَخْلُوقِ، هُوَ الزَّمَنُ؛ فَمَنْشَأُ اعْتِبارِهِ في الذِّهْنِ هُوَ اسْتِمْرارُ ما يَجُوزُ عَلَيْهِ العَدَمُ في الوُجُودِ.

. . . .

فَالزَّمَنُ أَمْرٌ اعْتِبارِيٌّ[١] مُلازِمٌ لِوُجُودِ المَخْلُوقاتِ؛ فالمَخْلُوقُ لا يَنْفَكُّ عَنْ الزَّمَنِ، والزَّمَنُ لا يَنْفَكُّ عَنْهُ، في الذِّهْنِ؛ فلا يُتَصَوَّرُ وُجُودُ مَخْلُوقٍ بِلا زَمَنٍ، أَيْ لا يَقْبَلُ العَقْلُ وُجُودَهُ بِلا زَمَنٍ يُقارِنُهُ ويَتَعاقَبُ عَلَيْهِ، لأَنَّ وُجُودَهُ مُتَجَدِّدٌ ما دامَ مَوْجُودًا، لِكَوْنِهِ يَصِحُّ أَنْ يَنْعَدِمَ.

وأمّا اللهُ تَعالَى فَوُجُودُهُ واجِبٌ عَقْلاً، أَيْ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ العَدَمُ، فلا يَتَجَدَّدُ لَهُ وُجُودٌ، ولِذلِكَ لا يَجْرِي عَلَيْهِ الزَّمَنُ؛ فلا تَعاقُبَ لِلْوُجُودِ في حَقِّ مَنْ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ العَدَمُ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الزَّمَنُ مُلازِمًا لِوُجُودِ اللهِ، كما هُوَ مُلازِمٌ لِوُجُودِ المَخْلُوقِ.

ولا يَصِحُّ أَنْ يُقاسَ وُجُودُهُ تَعالى بِالزَّمَنِ ويُوَقَّتَ بِهِ، إِذْ كَيْفَ يُقارَنُ وُجُودُهُ الأَزَلِيُّ الواجِبُ غَيْرُ المُتَجَدِّدِ، بِالوُجُودِ الحادِثِ الجائِزِ المُتَجَدِّدِ لأَيِّ مَخْلُوقٍ مِنَ المَخْلُوقاتِ، فَالمُتَجَدِّدُ يُقارَنُ ويُقاسُ ويُوَقَّتُ بِمُتَجَدِّدٍ مِثْلِهِ، تَوْقِيتًا لِمَجْهُولٍ بِمَعْلُومٍ، كَما نُوَقِّتُ حَرَكَةً نَجْهَلُ مِقْدارَ اسْتِمْرارِها، كَسَيْرِنا مِنْ مَكانٍ إِلى آخَرَ، بِمُقارَنَتِها مِنْ مَبْدَئِها إِلى انْتِهائِها، بِما يُوازِيها مِنْ حَرَكَةِ عَقارِبِ السَّاعَةِ الَّتِي نَعْلَمُها. أَمّا اللهُ فلا ابْتِداءَ ولا انْتِهاءَ ولا تَجَدُّدَ لِوُجُودِهِ، فَكَيْفَ يُقارَنُ وُجُودُهُ بِوُجُودِ غَيْرِهِ.

وهَكَذا ظَهَرَ أَنَّ الزَّمَنَ يَجْرِي عَلَى المَخْلُوقِ ويُلازِمُهُ، لِكَوْنِ وُجُودِهِ مُتَجَدِّدًا، لأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ العَدَمُ في أَيَّةِ لَحْظَةٍ؛ ولا يَجْرِي عَلَى الخالِقِ ويُلازِمُهُ، لِكَوْنِ وُجُودِهِ غَيْرَ مُتَجَدِّدٍ، لأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ العَدَمُ، ولِذلِكَ نَقُولُ: إِنَّ اللهَ تَعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الزَّمانِ، كما أَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ المَكانِ؛ وأَمّا المَخْلُوقاتُ فالزَّمَنُ مُلازِمٌ لَها، ولا وُجُودَ لَهُ فِي الذِّهْنِ بِدُونِها؛ وهذا يَعْنِي

(١) **أَمْرٌ اعْتِبارِيٌّ**: أَيْ أَنَّ وُجُودَهُ هُوَ في الذِّهْنِ.

١٧٢. وعَــنْ تَــغَــيُّــرٍ ومــا إلَــيْــهِ
مِــثْــلِ طُــرُوءِ صِــفَــةٍ عَــلَــيْــهِ
١٧٣. لأَنَّها إنْ تَكُ مِنْ وَصْفِ الكَمالْ
فـعَـدَمُ اتِّـصَـافِـهِ بِـهـا مُـحـالْ
١٧٤. أَوْ تَكُ نَقْصًا كانَ هَذا أَوْضَحَا
فـي كَـوْنِـهِ اسْـتِـحـالَـةً وأَصْـرَحَا

أَنَّ الزَّمَنَ مَخْلُوقٌ لم يَكُنْ مَوْجُودًا، ثُمَّ وُجِدَ مَعَ وُجُودِ أَوَّلِ المَخْلُوقاتِ؛ فَقَبْلَ أَنْ يُوجَدَ العالَمُ لَمْ يَكُنْ مَعَ اللهِ شَيْءٌ، لا زَمانٌ ولا مَكانٌ ولا غَيْرُ ذلِكَ. فَالخَالِقُ سُبْحانَهُ لَيْسَ في إِطارِ الزَّمانِ والمَكانِ، بَلْ هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُما.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ التَّغَيُّرِ

[١٧٢] أيْ أنَّ اللهَ لا يَتَغَيَّرُ، فالتَّغَيُّرُ مِنْ صِفاتِ المَخْلُوقِ، وهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الأزَلِيِّ الَّذي لا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ، فَلِذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أنْ تَطْرَأَ عَلَى اللهِ تَعَالَى صِفَةٌ حادِثَةٌ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِها في الأزَلِ (أيْ فِيما لا ابْتِداءَ لَهُ)، وفي البَيْتَيْنِ التَّالِيَيْنِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ عَلَى اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ عَلَى اللهِ.

[١٧٣] و[١٧٤] أيْ أنَّ اللهَ يَسْتَحِيلُ أنْ تَطْرَأَ عَلَيْهِ صِفَةٌ حادِثَةٌ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِها، لأنَّ مَنْ نَسَبَ إلَيْهِ ذَلِكَ وادَّعَى أنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ الطارِئَةَ هِيَ صِفَةُ كَمالٍ، يُقَالُ لَهُ: أَلَيْسَ نَقْصًا أنْ يَكُونَ اللهُ غَيْرَ مُتَّصِفٍ بِها قَبْلَ طُرُوئِها وحُدُوثِها؛ وإنْ زَعَمَ أنَّها صِفَةُ نَقْصٍ، فَبُطْلانُ كَلامِهِ وفَسَادُهُ أَظْهَرُ وأصْرَحُ، إذْ فِيهِ نِسْبَةُ النَّقْصِ صَراحَةً إلى اللهِ سُبْحانَهُ؛ فَظَهَرَ وتَبَيَّنَ اسْتِحالَةُ طُرُوءِ صِفَةٍ عَلَى اللهِ سَواءٌ كانَتْ صِفَةَ كَمَالٍ أَمْ صِفَةَ نَقْصٍ.

١٧٥. وعَــنْ نَــقــائِــصَ وعَــنْ آفــاتِ
كــتَــعَــبٍ أَو سُــقْــمٍ أَوْ سُــبــاتِ
١٧٦. كــذا عَــنِ الــطُّــعــومِ والــرَّوائِــحِ
كَــذا عَــنِ الأَعْــضــاءِ والــجَــوَارِحِ

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ كُلِّ مَا هُوَ نَقْصٌ في حَقِّهِ

[١٧٥] أيْ يَسْتَحِيلُ عَلَى اللهِ كُلُّ ما كانَ نَقْصًا في حَقِّهِ تَعالَى، فَالنَّقْصُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الخالِقِ، لا يَقْبَلُ العَقْلُ اتِّصافَهُ بِهِ؛ إذْ لَوْ كانَ ناقِصًا لَكانَ عاجِزًا عَنْ أنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ، فَدَلَّ وُجُودُ العالَمِ عَلَى أنَّهُ تَعالَى لَهُ الكَمالُ المُطْلَقُ، وأنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ في حَقِّهِ، فَمِنْ ذَلِكَ التَّعَبُ و**السُقْمُ** (أيِ المَرَضُ) و**السُّبَاتُ** (أيِ النَّوْمُ).

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الطَّعْمِ والرَّائِحَةِ

[١٧٦] أيْ أنَّ مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللهِ تَعالَى أنْ يَكُونَ ذا طَعْمٍ أوْ رائِحَةٍ، لأنَّهُمَا مِنْ صِفَاتِ المَخْلُوقاتِ، فَلا يُوصَفُ تَعالَى بِأَنَّهُ لَهُ طَعْمٌ أوْ رائِحَةٌ، لأنَّ ما كانَ كَذَلِكَ فَهُوَ جِسْمٌ لَهُ أجْزاءٌ تُحَسُّ وتُمَسُّ وتَتَحَلَّلُ وتَنْفَصِلُ وتَنْتَشِرُ، فَهُمَا (أَيِ الطَّعْمُ والرَّائِحَةُ) خاصَّانِ بِالمَخْلُوقَاتِ، لأَنَّهُمَا مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ. ولِذلِكَ يَجِبُ النَّهْيُ عَنِ العِبارَةِ الَّتِي نَسْمَعُها اليَوْمَ مِنْ بَعْضِ العَوامِّ، وهِيَ قَوْلُهُمْ بِالعامِيَّةِ: «أُرِيدُ أَنْ أَشُمَّ رائِحَةَ اللهِ»، لِما فِيها مِنَ الإِيهامِ، ولَوْ فَهِمُوا مِنْها غَيْرَ ذلِكَ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الأَعْضَاءِ

وفي البَيْتِ ١٧٦ أَيْضًا أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ لَهُ أعْضاءٌ وجَوارِحُ، كَأَيْدِينَا وأرْجُلِنَا وأَعْيُنِنَا ووُجُوهِنَا، لأنَّها أجْزاءٌ، والجُزْءُ مُسْتَحِيلٌ

١٧٧. وعَنْ صِفاتِ الخَلْقِ مِثْلِ الجِسْمِ
أَوْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ بِالحَجْمِ
١٧٨. فَلَيْسَ رَبُّنَا بِجِسْمٍ لَطُفَا
مِثْلِ الهَوَاءِ أَوْ بِجِسْمٍ كَثُفَا

عَلَيْهِ لأَنَّهُ مِنْ صِفاتِ المَخْلُوقِ، وهُوَ مَنْفِيٌّ عَنِ اللهِ في النَّقْلِ كَمَا في العَقْلِ. وأمَّا ما وَرَدَ مِنْ نِسْبَةِ اليَدِ والعَيْنِ والوَجْهِ إلى اللهِ فَلَهُ مَعْنًى غَيْرُ العُضْوِ والجَارِحَةِ والجِسْمِ، كَمَا تَقَدَّمَ(١).

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ جَمِيعِ خَصَائِصِ المَخْلُوقَاتِ وصِفَاتِهَا

[١٧٧] أيْ أنَّ اللهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ ما كانَ مِنْ خَصَائِصِ الخَلْقِ وصِفَاتِهِمْ ومَعَانِيهِمْ، كَصِفاتِ الجِسْمِ (أَيْ كُلِّ ذِي حَجْم) مِنَ الحَجْم والحَرَكَةِ والسُّكُونِ وغَيْرِها، مِمَّا ذُكِرَ في النَّظْمِ، وما لَمْ يُذْكَرْ، دُونَ اسْتِثْناءٍ، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الصِّغَرُ والكِبَرُ بِالحَجْمِ، فَلا يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ كَبِيرُ الحَجْم كَمَا لا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صَغِيرُ الحَجْم، لأنَّ الحَجْمَ مِنْ صِفاتِ الجِسْمِ، واللهُ لَيْسَ ذا جِسْمٍ، كَمَا تَقَدَّمَ. أَمّا قَوْلُنا «اللَّهُ أَكْبَرُ» فَمَعْناهُ أَكْبَرُ في القَدْرِ والشَّرَفِ لا في الحَجْمِ والمِقْدارِ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ اللَّطَافَةِ الجِسْمِيَّةِ والكَثَافَةِ

[١٧٨] أيْ أنَّ اللهَ لَيْسَ جِسْمًا لَطِيفًا خَفِيفًا، كَالهَواءِ والضَّوْءِ والجِنِّ والمَلائِكَةِ والرُّوحِ، كَما أَنَّهُ لَيْسَ جِسْمًا كَثِيفًا ثَقِيلاً كَأَجْسامِنَا، فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ

---

(١) يَجِبُ النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ العَوَامِّ: «افْتَح النافِذَةَ لِنَرَى وَجْهَ اللَّهِ» وإنْ كَانُوا لا يَفْهَمُونَ مِنْهُ نِسْبَةَ الجِسْمِ إلى اللَّهِ، لأَنَّهُ اسْتِعْمالٌ مُوهِمٌ لَا يَصِحُّ ظاهِرُهُ، ولَمْ يَأْذَنْ بِهِ الشَّرْعُ.

**١٧٩. وعَــنْ حَــوادِثَ كَــالانْــفِــعَــالِ
مِــثْــلِ رِضَــا أَوْ غَــضَــبِ الــرِّجَــالِ**

الجِسْمِيَّةِ والحَجْمِ مُطْلَقًا، فَهَذا البَيْتُ تَوْكِيدٌ لِما سَبَقَ مِنْ نَفْيِ الجِسْمِيَّةِ عَنْه تَعالَى. وأمَّا تَسْمِيَتُهُ تَعَالَى بِاللَّطِيفِ فلا تَعْنِي اللَّطافَةَ الجِسْمِيَّةَ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الكَثافَةِ(١)، لأَنَّ اللهَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَيَّ نَوْعٍ مِنَ الأَجْسامِ؛ بَلْ **مَعْنى اسْمِ اللهِ «اللَّطِيفِ»**: البَرُّ بِعِبادِهِ، أَيِ المُحْسِنُ إلى خَلْقِهِ (فَقَدْ عَمَّهُمْ بِرِزْقِهِ، وخَصَّ مَنْ شاءَ مِنْهُمْ بِوِلايَتِهِ، ومُضاعَفَةِ الثَّوَابِ لَهُ عَلَى طاعَتِهِ، والتَّجاوُزِ عَنْ مَعْصِيَتِهِ)؛ ويَأْتِي اسْمُ اللَّطِيفِ في حَقِّ اللهِ أَيْضًا **بِمَعْنًى ثانٍ** وهُوَ: العالِمُ بِخَفايا الأُمُورِ؛ وله أَيْضًا **مَعْنًى ثالِثٌ** وهُوَ: الَّذِي تَنَزَّهَ عَنِ المَكَانِ والجِهَةِ وسائِرِ المَعانِي الحِسِّيَّةِ، فَلا تُحِيطُ بِهِ عُقُولُ الخَلْقِ، ولا تُدْرِكُهُ أَبْصارُهُمُ الفَانِيَةُ في الدُّنْيَا.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الانْفِعَالاتِ النَّفْسِيَّةِ والعَوَاطِفِ القَلْبِيَّةِ

[١٧٩] أيْ أَنَّ اللهَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الانْفِعالاتُ النَّفْسِيَّةُ كَرِضَا البَشَرِ وغَضَبِهِمْ، فَكُلُّ ما وَرَدَ نِسْبَتُهُ إلَيْهِ تَعَالَى مِمَّا يُوهِمُ أَنَّهُ يَنْفَعِلُ مِثْلَنا مُؤَوَّلٌ، أيْ أَنَّ مَعْناهُ المُرَادَ، لَيْسَ هُوَ ما يَتَبادَرُ إلى أذْهانِ البَعْضِ مِنَ الانْفِعَالاتِ، مِنْ قَبِيلِ ما يَحْصُلُ لأَحَدِنا إذا حَدَثَ لَهُ ما يُفْرِحُهُ أَوْ يُغْضِبُهُ أو يُحْزِنُهُ، لأَنَّ الانْفِعالاتِ عَوارِضُ طارِئَةٌ مَخْلُوقَةٌ، واللهُ لا يُوصَفُ ذاتُهُ المُقَدَّسُ بِما هُوَ عارِضٌ مَخْلُوقٌ لَهُ ابْتِداءٌ مِنَ الصِّفاتِ.

(١) اللَّطافَةُ الجِسْمِيَّةُ مُسْتَحِيلَةٌ عَلَى اللهِ تَعالَى؛ لأَنَّ الجِسْمَ يَكُونُ لَطِيفًا إذا كانَتْ جُزَيْئاتُهُ الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْها مُتَباعِدَةً غَيْرَ مُتَراصَّةٍ ولا مُتَماسِكَةٍ، كَما هُوَ حالُ الهَواءِ، ونَحْوِهِ مِنَ الأَجْسامِ الغازِيَّةِ؛ ويَكُونُ كَثِيفًا إذا كانَتْ جُزَيْئاتُهُ مُتَقارِبَةً مُتَراصَّةً مُتَماسِكَةً، كَما هُوَ حالُ الحَدِيدِ، ونَحْوِهِ مِنَ الأَجْسامِ الجامِدَةِ، وهَذا كُلُّهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ، فَهُوَ تَعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الحَجْمِ والجُزْءِ، كَما تَقَدَّمَ.

١٨٠. غَضَبُهُ إِرادَةُ العِقابِ
ثُمَّ الرِّضَا إِرادَةُ الثَّوابِ
١٨١. والبُغْضُ مِنْ إِلٰهِنَا والحُبُّ
لَيْسَتْ عَلَى ظاهِرِها يا صَحْبُ

---

[١٨٠] أَيْ أَنَّ ما وَرَدَ مِنْ نِسْبَةِ الغَضَبِ إلى اللهِ فَسَّرَهُ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ بِأَنَّ مَعْناهُ **إِرادَةُ العِقابِ والضَّرَرِ**، فَمَنْ غَضِبَ عَلَيْهِ رَبُّنَا، فَقَدْ شَاءَ فِيمَا لا بِدايَةَ لَهُ أَنْ يُنْزِلَ بِهِ العِقابَ عَلَى سَيِّئاتِهِ، الَّتِي عَلِمَ اللهُ بِعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ أَنَّهُ سَيَفْعَلُها، وأَنْ يُلْحِقَ بِهِ الضَّرَرَ، فَمَشِيئَتُهُ تَعالَى وعِلْمُهُ وسائِرُ صِفاتِهِ أَزَلِيَّةٌ لا بِدايَةَ لَها، ولا تَتَغَيَّرُ، كَمَا تَقَدَّمَ. وأَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ نِسْبَةِ الرِّضَا إِلَيْهِ تَعالَى فَفَسَّرَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ **بِإِرادَةِ الثَّوابِ والنَّفْعِ**، أَيْ أَنَّ مَعْنَى «رَضِيَ اللهُ عَنْ فُلانٍ» أَيْ أَرادَ بِإِرادَتِهِ الأَزَلِيَّةِ، الَّتِي لا تَتَغَيَّرُ، أَنْ يُثِيبَهُ عَلَى حَسَناتِهِ الَّتِي عَلِمَ بِعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ أَنَّهُ سَيَفْعَلُها، وأَنْ يُوصِلَ إِلَيْهِ النَّفْعَ.

[١٨١] أَيْ أَنَّ ما قُلْناهُ عَنِ الرِّضَا والغَضَبِ في حَقِّ اللهِ يَصْدُقُ أَيْضًا عَلَى البُغْضِ والحُبِّ في حَقِّهِ تَعالَى، فَلا يَعْنِي قَوْلُنا «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلانًا أَوْ يُبْغِضُ فُلانًا» أَنَّ اللهَ يَنْتَابُهُ ما يَنْتَابُنَا مِنَ المَيْلِ النَّفْسِيِّ والانْفِعالِ العَاطِفِيِّ، الَّذِي نُسَمِّيهِ حُبًّا أَوْ بُغْضًا، فَحَقِيقَةُ المَحَبَّةِ مِنَ العَبْدِ هِيَ مَيْلُ النَّفْسِ إِلى ما تُؤْثِرُهُ، والبُغْضُ مِنْهُ عَكْسُها أَيْ ضِدُّها، وهذا كُلُّهُ مُسْتَحِيلٌ في حَقِّ اللهِ تَعالَى؛ فَالبُغْضُ والحُبُّ مِنَ اللهِ لَهُ مَعْنًى يَلِيقُ بِجَلالِ اللهِ وتَنْزِيهِهِ عَنْ مُشابَهَةِ الخَلْقِ، فلا يَجُوزُ عَلَى اللهِ مَعانِي هذِهِ الأَلْفاظِ عِنْدَمَا تُطْلَقُ في حَقِّ مَخْلُوقٍ، فَمَعْنَى قَولِنَا «اللهُ يُحِبُّ فُلانًا أَوْ يُبْغِضُهُ» لَيْسَ كَمَعْنَى قَوْلِنَا «نَحْنُ نُحِبُّ فُلانًا أَوْ نُبْغِضُهُ»، فَمَنْ جَعَلَ هَذَا كَهذَا، فَقَدْ شَبَّهَ اللهَ بِنَا، ومَا قَدَرَ اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ[1]، ولم يَصِفْهُ بما يَلِيقُ بِهِ. فالحُبُّ في حَقِّ اللهِ يَرْجِعُ إلى مَعْنى

---

(١) **ما قَدَرَ اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ**: أَيْ ما عَظَّمَهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ.

١٨٢. ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العَجَبُ
مِنهُ انْفِعالاً لِلإلٰهِ يُنْسَبُ

الرِّضا (**أَيْ إرادَةِ الثَّوابِ والنَّفْعِ**)، والبُغْضُ يَرْجِعُ إلى مَعْنى الغَضَبِ (**أَيْ إرادَةِ العِقابِ والضَّرَرِ**)، كَمَا فَسَّرَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ. فَعَلَى هَذا التَّفْسِيرِ، **إذا قِيلَ إنَّ اللهَ يُبْغِضُ فُلانًا أَوْ هُوَ غاضِبٌ عَلَيْهِ، فالمَعْنَى أَنَّه تَعالى أَرادَ بِإرادَتِهِ الأَزَلِيَّةِ عِقَابَهُ وضَرَرَهُ، وإِذا قِيلَ إنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلانًا أَوْ هُوَ راضٍ عَنْهُ، فالمَعْنَى أَنَّهُ تَعالى أَرادَ بِإرادَتِهِ الأَزَلِيَّةِ ثَوابَهُ ونَفْعَهُ**؛ فَهُما مَجازانِ عَنْ إرادَةِ ثَوابِهِ تَعالَى لِلْعَبْدِ، وإرادَةِ عِقابِهِ تَعالَى لِلْعَبْدِ، أَوْ عَنْ مُتَعَلَّقِ الإرادَةِ مِنَ الثَّوابِ والعِقابِ، أَيْ ما تَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْهُما، أَيْ عَنِ الثَّوابِ والعِقابِ نَفْسَيْهِما.

[١٨٢] أيْ أنَّ العَجَبَ الَّذي وَرَدَ نِسْبَتُهُ إلى اللهِ تَعالَى في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، لَيْسَ بِمَعْنَى العَجَبِ عِنْدَما يُطْلَقُ عَلَى أحدِنا، بَلْ لَهُ مَعْنًى آخَرُ يَلِيقُ بِاللهِ تَعالَى، فَالعَجَبُ مِنَ المَخْلُوقِ انْفِعالٌ نَفْسِيٌّ، يَنْشَأُ عَنِ اطِّلاعِهِ عَلَى ما كانَ يَجْهَلُهُ ولَمْ يَكُنْ يَتَوَقَّعُهُ، وهذا مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ الَّذِي لا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ، فالعَجَبُ الَّذِي نَعْرِفُهُ مِنْ أَنْفُسِنا، يَكُونُ مِنّا لأَنَّنا يَجُوزُ عَلَيْنا سَبْقُ الجَهْلِ، وهُوَ نَقْصٌ لا يَلِيقُ بِاللهِ، كَما أَنَّ العَجَبَ مِنَّا عارِضٌ حادِثٌ لَهُ ابْتِداءٌ، واللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ قِيامِ الحَوادِثِ (أَيِ الصِّفاتِ المَخْلُوقَةِ) في ذاتِهِ المُقَدَّسِ. فالعَجَبُ حِينَ يُطْلَقُ عَلَى اللهِ، لَيْسَ عَلَى الحَقِيقَةِ بَلْ عَلَى المَجازِ، فَهُوَ تَعْبِيرٌ مَجازِيٌّ يُفِيدُ تَعْظِيمَ قَدْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُ يَرْجِعُ إلى مَعْنَى الرِّضَا (وقَدْ بَيَّنَّا آنِفًا في البَيْتِ ١٨٠ أنَّ مَعْنَى الرِّضَا في حَقِهِ تَعالَى **إرادَةُ الثَّوابِ والنَّفْعِ** لِعَبْدِهِ، كَمَا فَسَّرَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ)؛ **فما وَرَدَ في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، مِنْ نَحْوِ «عَجِبَ اللهُ مِنْ كذا»، فَمَعْنَاهُ تَعْظِيمُ شَأْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وبَيَانُ أَنَّهُ مَرْضِيٌّ مَقْبُولٌ عِنْدَ اللهِ، وأَنَّ فاعِلَهُ يُثابُ عَلَى فِعْلِهِ**؛ ولَيْسَ مَعْناهُ أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ فاجَأَ اللهَ، وظَهَرَ لَهُ مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ، كَمَا هُوَ العَجَبُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْلُوقِ.

١٨٣. فَــنَــحْــوُ هَــذا كُــلُّــهُ مُــؤَوَّلُ
كَــالــضِّــحْــكِ فَــالإِلٰــهُ لا يَــنْــفَــعِــلُ

[١٨٣] أَيْ أَنَّ كُلَّ ما وَرَدَ نِسْبَتُهُ إلى اللهِ تَعَالَى مِمّا هُوَ انْفِعالٌ في حَقِّ المَخْلُوقِ، كَالضِّحْكِ ـ بِكَسْرِ الضَّادِ وتَسْكِينِ الحاءِ، (وهُوَ لُغَةٌ في الضَّحِكِ ـ بِفَتْحِ الضَّادِ وكَسْرِ الحَاءِ، فالضِّحْكُ والضَّحِكُ في اللُّغَةِ واحِدٌ، واسْتُعْمِلَ الوَجْهُ الأَوَّلُ في النَّظْمِ مِنْ أَجْلِ الوَزْنِ)، فَهُوَ مُؤَوَّلٌ في حَقِّ اللهِ، أَيْ أَنَّ مَعْناهُ في حَقِّ اللهِ لَيْسَ هُوَ المَعْنَى الظاهِرَ المُتَعارَفَ عَلَيْهِ في حَقِّ المَخْلُوقِ؛ فَلَيْسَ هُوَ الضَّحِكَ المَعْرُوفَ في البَشَرِ، الَّذِي هُوَ انْبِساطُ الوَجْهِ وانْحِسارُ الشَّفَتَيْنِ وإِظْهارُ الأَسْنانِ مِنَ السُّرُورِ، فَهَذا مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ، لأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ ذا وَجْهٍ حِسِّيٍّ، أو غَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأَعْضاءِ والأَدَواتِ، كالشَّفَتَيْنِ والأَسْنانِ. ولَكِنْ يَصِحُّ تَأْوِيلُ ما وَرَدَ مِنَ الضَّحِكِ، في حَقِّ اللهِ، بِإِظْهارِ ما أَنْعَمَ بِهِ اللهُ عَلَى بَعْضِ الخَلْقِ، ولذلك فَسَّرَ بَعْضُ العُلَمَاءِ الضَّحِكَ الَّذِي وَرَدَ في حَقِّ اللهِ بِأَنَّ مَعْناهُ: أَنَّ اللهَ يُبْدِي مِنْ فَضْلِهِ ونِعَمِهِ وتَوْفِيقِهِ، ويُظْهِرُ مِنْ كَرَامَتِهِ، لِبَعْضِ خَلْقِهِ. **وخُلاصَةُ القَوْلِ أَنَّ أَلْفاظَ الرَّحْمَةِ والرِّضا والغَضَبِ والحُبِّ والبُغْضِ والعَجَبِ والحَياءِ والضَّحِكِ والغَيْرَةِ ونَحْوِها، إذا وَرَدَ وَصْفُ اللهِ تعالى بِها في الكِتابِ والسُّنَّةِ، فالمُرادُ مِنها مَعانٍ مَجازِيَّةٌ تَلِيقُ بِاللهِ، غَيْرُ ظَواهِرِها الحِسِّيَّةِ الحَقِيقِيَّةِ،** فَلا بُدَّ مِنْ حَمْلِ ما وَرَدَ مِنْها عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِها المَعْلُومَةِ في المَخْلُوقِ، لأَنَّ حَقِيقَتَها انْفِعالاتٌ نَفْسِيَّةٌ، وأَعْراضٌ عاطِفِيَّةٌ، وهِيَ مِنَ النَّقْصِ المُنافِي للأُلُوهِيَّةِ، المُسْتَلْزِمِ لِلْمَخْلُوقِيَّةِ(١)، واللهُ تَعالَى هو الإِلٰهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ جَمِيعِ وُجُوهِ النَّقْصِ؛

(١) **المَخْلُوقِيَّةُ**: أَيِ الحُدُوثُ، أَيْ كَوْنُ الشَّيْءِ لِوُجُودِهِ افْتِتاحٌ وابْتِداءٌ، وهِيَ صِفَةٌ ثابِتَةٌ لِكُلِّ ما سِوَى اللهِ، مُسْتَحِيلَةٌ عَلَى اللهِ، كما تَقَدَّمَ.

١٨٤. واللّهُ نُورٌ لا بِمَعْنَى الضَّوءِ
أَيْ أَنَّهُ يَهْدِي فُؤادَ المَرْءِ
١٨٥.أو قُلْ بمَعْنَى خالِقِ الأَضْواءِ
مُنَوِّرٍ لِلأَرْضِ والسَّماءِ

ولِذلِكَ فَسَّرَها العُلماءِ بِما يُلازِمُ مَعانِيَها الأَصْلِيَّةَ في العادَةِ، مِمَّا يَصِحُّ وَصْفُ اللهِ بِهِ، كَتَفْسِيرِ الرَّحْمَةِ بِإِرادَةِ المَعْرُوفِ والنَّفْعِ، والغَضَبِ بِإِرادَةِ المَكْرُوهِ والضَّرَرِ، والحَياءِ بِالتَّرْكِ وهكَذا. وأَمَّا ما لَمْ يَرِدْ مِنْ نَحْوِ هذِهِ الأَلْفاظِ في الكِتابِ والسُّنَّةِ فَلَيْسَ لَنا أَنْ نَصِفَ اللهَ بِهِ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنا، ولَوْ عَلَى سَبِيلِ المَجازِ، لأَنَّ مِثْلَ ذلِكَ لا يُوصَفُ اللهُ بِهِ ارْتِجالاً[1] بِدُونِ دَلِيلٍ كافٍ مِنَ القُرْآنِ أَوِ الحَدِيثِ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ ضَوْءًا

[١٨٤] أيْ أنَّ ما وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النُّورِ:٣٥] لَيْسَ مَعْنَاهُ أنَّ رَبَّنَا سُبْحانَهُ ضَوْءٌ، فَالنُّورُ بِمَعْنَى الضَّوْءِ مِنْ مَخْلُوقاتِ اللهِ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ اللهُ ضَوْءًا، وإنَّما مَعْنَى الآيَةِ أنَّ اللهَ هادِي قُلُوبِ المَلائِكَةِ، والمُؤْمِنِينَ مِنَ الإنْسِ والجِنِّ، لِلإيمانِ؛ فَكَلِمَةُ نُورٍ هُنَا مَعْناها مُنَوِّرُ قلوبِهِمْ (أيْ هُوَ تَعالَى الهادِي لَها، أيْ خالِقُ الاهْتِداءِ فِيهَا)، ولَيْسَ مَعْنَى مُنَوِّرٌ أَنَّهُ يَنْبَعِثُ مِنْ ذاتِهِ ضَوْءٌ.

[١٨٥] أيْ أنَّ لِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النُّورِ:٣٥] تَفْسِيراً آخَرَ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ، وهُوَ أنَّ اللهَ هُوَ مُنَوِّرُ السَّمٰواتِ والأَرْضِ،

---

(١) **الارْتِجالُ**: أَيِ الانْفِرادُ بِالرَّأْيِ.

١٨٦. ولـيْـسَ بِـالأُذْنِ الإِلٰـهُ يَـسْـمَـعُ
ولَـيْـسَ يُـبْـصِـرُ بـعَـيْـنٍ تَـلْـمَـعُ

أيْ خالِقُ مَا فِيهِمَا مِنَ الأنْوَارِ والأضْوَاءِ، كَضَوْءِ الشَّمْسِ والقَمَرِ وغَيْرِهِما.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الأُذُنِ والعَيْنِ بِمَعْنَى الحَدَقَةِ

[١٨٦] أيْ أنَّ اللهَ يَسْمَعُ كُلَّ المَسْمُوعاتِ بِسَمْعِهِ الأزَلِيِّ بِدُونِ حاجَةٍ إلى أُذُنٍ أوْ أيِّ عُضْوٍ أوْ وَاسِطَةٍ أُخْرَى، كَمَا أنَّهُ يُبْصِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِبَصَرِهِ الأزَلِيِّ بِدُونِ حاجَةٍ إلى حَدَقَةٍ وبُؤْبُؤٍ وعَيْنٍ أوْ أيِّ عُضْوٍ أوْ وَاسِطَةٍ أُخْرَى، فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ الأعْضاءِ والأدواتِ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ لَهُ عَيْنٌ جَارِحَةٌ (أيْ عُضْوٌ) كَأَعْيُنِنَا الَّتِي تَلْمَعُ (اللَّمَعَانُ هُنا إشَارَةٌ إلى أَنَّ عُيُونَنا عُيُونٌ عُضْوِيَّةٌ جِسْمِيَّةٌ حِسِّيَّةٌ لَهَا شَكْلٌ وهَيْئَةٌ، فَهِيَ مِمّا لا يَلِيقُ بِاللهِ)، لأنَّ اللهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الجِسْمِ والعُضْوِ والحَجْمِ والجُزْءِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يُشْبِهَ كَلامُهُ كَلامَ الخَلْقِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ

تَقَدَّمَ القَوْلُ بِأَنَّ صِفَةَ الكَلامِ، الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، لا تُشْبِهُ كَلامَ غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ سَائِرَ صِفَاتِهِ تَعَالَى لا تُشْبِهُ صِفَاتِ غَيْرِهِ، وذلِكَ في شَرْحِ البَيْتِ ٩٧، ولأَهِمِّيَّةِ هذا الأَمْرِ، فِيمَا يَلِي زِيَادَةُ بَيَانٍ، فِيها تَوْكِيدُ تَنْزِيهِ اللهِ عَنْ أَنْ يَتَّصِفَ بِكَلامٍ مُؤَلَّفٍ مِنْ أَجْزاءٍ وحُرُوفٍ وأَصْوَاتٍ ومَقَاطِعَ، كَكَلامِ الخَلْقِ.

١٨٧. جَـلَّ كَـلامُ الـلّـهِ عَـنْ مَـخـارِجِ
أَوْ شَـفَـةٍ أَوْ عَـنْ لِـسـانٍ لاهِـجِ
١٨٨. وعَـنْ مَـقـاطِـعَ وعَـنْ حُـرُوفِ
أَوْ لُـغَـةٍ أَوْ صَـوْتٍ اَوْ تَـصْـرِيـفِ

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَفَةٍ ولِسانٍ وغَيْرِهما مِنْ مَخارِجِ الحُرُوفِ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِها خَلْقُهُ

[١٨٧] أيْ أنَّ كَلامَ اللهِ الذاتِيَّ، الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى، ولا يُشْبِهُ كَلامَ الخَلْقِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، لَيْسَ كَكَلامِنَا، الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ مَخارِجِ الحُرُوفِ (كَالشَّفَتَيْنِ)، بِسَبَبِ انْسِلالِ الهواءِ بَيْنَ جُزْأَيِ المَخْرَجِ (كَالشَّفَةِ العُلْيا والشَّفَةِ السُّفْلَى) واصْطِكَاكِهِ بِهِما، أَوِ اصْطِدامِهِ بِهِما، فَكَلامُهُ الأَزَلِيُّ لَيْسَ بِواسِطَةِ مَخارِجَ كَكَلامِنا الحادِثِ، لأَنَّ المَخَارِجَ عِبَارَةٌ عَنْ أَجْزاءٍ جِسْمِيَّةٍ تَلْتَقِي لِيَخْرُجَ عِنْدَها الصَّوْتُ، واللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَالفَمُ والأَسْنانُ والنَفَسُ واللِّسَانُ وغَيْرُها مِنَ الأَدَواتِ والوَسائِطِ، الَّتِي يَخْتَصُّ بِها كَلامُنا، كُلُّها مُسْتَحِيلَةٌ عَلَيْهِ تعالَى.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَتَّصِفَ بِكَلامٍ مُؤَلَّفٍ مِنْ أَجْزاءٍ كَحُرُوفِ اللُّغاتِ وكَلِماتِها

[١٨٨] أيْ أنَّ كَلامَ اللهِ، الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِ ذاتِهِ تَعَالَى، لَيْسَ مُؤَلَّفًا مِنْ مَقَاطِعَ، أَيْ أَجْزاءٍ وفِقَرٍ، ولَيْسَ مُؤَلَّفًا مِنْ حُرُوفٍ تَنْقَطِعُ بانْتِهاءِ النَّفَسِ، لأنَّ الحُرُوفَ أجْزاءٌ مَخْلُوقَةٌ لَهَا بِدايَةٌ ولَهَا نِهَايَةٌ، وكُلُّ ما كانَ مُؤَلَّفًا مِنْ أجْزاءٍ فَهُوَ مَخْلُوقٌ وأجْزاؤُهُ مَخْلُوقَةٌ، لأَنَّهُ لَوْ كانَ كَذَلِكَ لَكَانَ مُحْدَثًا مَخْلُوقًا، ويَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، لأنَّ صِفَاتِ الذَّاتِ الإِلٰهِيِّ

١٨٩. فَـهْـوَ كَـلامٌ لَـيْـسَ كَـالـكَـلامِ
مِـنْ خَـلْـقِـهِ بَـلْ صِـفَـةُ الـعَـلَّامِ

يَسْتَحِيلُ أنْ تَكُونَ مُحْدَثَةً مَخْلُوقَةً كَصِفَاتِ الخَلْقِ؛ ولَيْسَ كَلامُهُ الذَّاتِيُّ بِلُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ، لأنَّ اللُّغَةَ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ مَقَاطِعَ وكَلِمَاتٍ تَتَتَابَعُ وتَتَعَاقَبُ ويَلِي بَعْضُها بَعْضًا، ولَيْسَ كَلامُهُ بِأَصْواتٍ لأَنَّ الأَصْوَاتَ تَحْتاجُ إلى وَسَطٍ مَادِّيٍّ كَالهَوَاءِ يَحْمِلُهَا، وهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ ذَبْذَباتٍ وتَرَدُّداتٍ وأَمْواجٍ تَتَتَابَعُ وتَتَعَاقَبُ وتَنْتَقِلُ بِتَحَرُّكِ ذَرَّاتِ الوَسَطِ المادِّيِّ الذي يَحمِلُها، كالهَواءِ، فَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لأنَّ كُلَّ ما يَتَتَابَعُ مَخْلُوقٌ، لَهُ ابْتِداءٌ، واللهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الاتِّصافِ بِكُلِّ ما هُوَ مَخْلُوقٌ، مُنَزَّهٌ عَنِ الاحْتِيَاجِ إلى أيِّ مَخْلُوقٍ، مُنَزَّهٌ عَنِ المادَّةِ وخَصَائِصِهَا، والحِسِّيّاتِ وصِفاتِها[١] **والتَّصْرِيفُ**: هُوَ اشْتِقاقُ الأَلْفاظِ بَعْضِها مِنْ بَعْضٍ، والمُرادُ مِنْ نَفْيِهِ عَنْ كَلامِ اللهِ الذاتِيِّ تَوْكِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ أَلْفاظاً كَكَلامِنا.

كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ كَلامِ المَخْلُوقِ

[١٨٩] أيْ أنَّ كَلامَ اللهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ يُسَمَّى كَلامًا، وإنْ كانَ لا يُشْبِهُ كَلاَمَ الخَلْقِ، فَيَجِبُ أنْ نَعْتَقِدَ جازِمِينَ بِأنَّ لِلهِ صِفَةً يُقالُ لَهَا صِفَةُ الكَلامِ، هُوَ بِها آمِرٌ نَاهٍ وَاعِدٌ مُتَوَعِّدٌ مُخْبِرٌ، ولكِنَّها لَيْسَتْ مُؤَلَّفَةً مِنْ أجْزَاءٍ ولا فِقَرٍ ومَقَاطِعَ ولا أَصْواتٍ، ولَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ كَلامِ المَخْلُوقاتِ الَّذِي نَعْرِفُهُ، ولا

---

(١) تَقَدَّمَ أَنَّ أَهْلَ الحَقِّ يَعْتَقِدُونَ اعْتِقادًا جازِمًا قاطِعًا بِأَنَّ كُلَّ ما وَرَدَ نِسْبَتُهُ إلى اللهِ تَعَالَى مِمَّا لَهُ مَعانٍ ظَاهِرِيَّةٌ لا تَلِيقُ بِالخالِقِ كَالعَيْنِ واليَدِ والوَجْهِ فَهُوَ مَجازٌ أَيْ أَنَّ المُرادَ مِنْهُ يَتَجاوَزُ المَعانِيَ الظَّاهِرِيَّةَ الجِسْمِيَّةَ الحِسِّيَّةَ إلى مَعانٍ أُخْرَى تَلِيقُ بِاللهِ كَالقُدْرَةِ، ومِثْلُ هذا المَجازِ لا سَبِيلَ إلى إِطْلَاقِهِ عَلَى اللهِ إلَّا بِإِذْنِ الشَّرْعِ، فَلَوْ لَمْ تَرِدْ هَذِهِ العِباراتُ المَجازِيَّةُ في حَقِّهِ تَعالَى في الشَّرْعِ لَما جازَ لَنا أَنْ نُطْلِقَهَا نَحْنُ عَلَيْهِ سُبْحانَهُ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنا.

١٩٠. لَـيْـسَ لَـهُ كَـغَـيْـرِهِ ابْـتِـداءُ
ولا لَــهُ قَــطْــعٌ ولا انْــتِــهــاءُ
١٩١. فـكـلُّ مـا لِـلّـهِ مِـنْ صِـفـاتِ
قَــدِيــمَــةٌ بِــقِــدَمٍ لِــلــذّاتِ

يُمْكِنُنَا أنْ نَعْرِفَ حَقِيقَةَ كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، فَاللهُ تَعَالَى لا تُحِيطُ بِهِ الأَفْكارُ، ولا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ إِلَّا هُوَ، كما تَقَدَّمَ[١].

كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ لَيْسَ لَهُ ابْتِداءٌ ولا انْتِهاءٌ ولا تَقَطُّعٌ

[١٩٠] أيْ أَنَّ كَلامَ اللهِ الذَّاتِيَّ، الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ تَعالَى، لَيْسَ لَهُ ابْتِداءٌ ولا انْتِهاءٌ، ولا يَلْحَقُهُ تَقَطُّعٌ ولا سُكُوتٌ، ولا يَتَأَلَّفُ مِنْ أَجْزَاءٍ مُتَعاقِبَةٍ تَبْدَأُ وتَنْتَهِي كَكَلامِ الخَلْقِ.

كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ لَيْسَ مَخْلُوقًا لأَنَّ الأَزَلِيَّ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَطْرَأَ عَلَيْهِ صِفَةٌ حادِثَةٌ

[١٩١] أيْ أَنَّ كَلامَ اللهِ الذَّاتِيَّ، الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى، لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا، أَيْ أَزَلِيًّا لا ابْتِداءَ لَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ في البَيْتِ السَّابِقِ، لأَنَّ اللهَ أَزَلِيٌّ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ صِفَةٌ لَيْسَت بِأَزَلِيَّةٍ، أَيْ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَطْرَأَ عَلَيْهِ صِفَةٌ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِها بلا ابْتِداءٍ[٢].

---

(١) راجِعْ **لا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ اللهِ إِلَّا اللهُ** في الصَّفْحَةِ ١٩١.

(٢) راجِعْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ التَّغَيُّرِ** في الصَّفْحَةِ ٢٩٤.

١٩٢. وكـلُّ مـا يَـحْـدُثُ بَـعْـدَ الـعَـدَمِ
فَــذَاكَ مَــخْــلُــوقٌ لِــبَــارِي الــنَّــسَــمِ
١٩٣. أَوْجَـدَهُ مِـنْ بَـعْـدِ أَنْ لَـمْ يَـكُـنِ
فَــلا يَــكُــونُ صِــفَــةَ الــمُــهَــيْــمِنِ
١٩٤. وكُلُّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ المُصْحَفِ
لا شَــكَّ فــي ابْــتِــدائِــه كَــالأَلِــفِ
١٩٥. فيَـسْـتَـحِـيلُ أن تَـكُـونَ لِـلْـقَـدِيـمْ
وَصْـفًـا فَـدَعْ قَـوْلَ الـمُـشَـبِّـهِ الـلَّـئِـيـمْ

يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَّصِفَ اللهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقاتِهِ

[١٩٢] و[١٩٣] أيْ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ وُجِدَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، أَيْ سَبَقَ وُجُودَهُ عَدَمُ وُجُودٍ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللهُ تَعالَى وأَوْجَدَهُ وكَوَّنَهُ وأَدْخَلَهُ في الوُجُودِ وأبْرَزَهُ مِنَ العَدَمِ، وكُلُّ مَا كَانَ كَذلِكَ فَهُوَ مَخْلُوقٌ مِنْ مَخْلُوقاتِ اللهِ، فيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ صِفَةً لَهُ تَعالَى. وهذانِ البَيْتانِ تَمْهِيدٌ لِما في البَيْتِ التَّالِي مِنْ أَنَّ حُرُوفَ المُصْحَفِ لَيْسَتْ هِيَ صِفَةَ الكَلامِ الذَّاتِيِّ الأَزَلِيِّ، الَّتِي هِيَ مِنْ صِفاتِ اللهِ.

حُرُوفُ المُصْحَفِ كَغَيْرِها مِنَ الحُرُوفِ مُحْدَثَةٌ مَخْلُوقَةٌ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً للهِ

[١٩٤] أيْ أنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنَ الحُرُوفِ المَكْتُوبَةِ في المَصاحِفِ، لا يَشُكُّ عاقِلٌ في أنَّهُ مَخْلُوقٌ، أيْ لَهُ ابْتَداءٌ، فَهُوَ شَيْءٌ وُجِدَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، سَواءً مِنْ حَيْثُ الكِتابَةُ والخَطُّ، أمْ مِنْ حَيْثُ النُّطْقُ واللَّفْظُ.

[١٩٥] أيْ أنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ لِكُلِّ عَاقِلٍ أنَّ حُرُوفَ المَصَاحِفِ مَخْلُوقَةٌ،

١٩٦. لَـكِـنَّـهـا تُـسْـمَـى كَـلامَ الـحَـقِّ
إذْ لَـمْ تُـؤَلِّـفْـهـا عُـقُـولُ الـخَـلْـقِ
١٩٧. وهْـيَ عِـبـاراتٌ لَـهـا دَلالَـةْ
عَـلَـى كَـلامِ الـذّاتِ لا مَـحَـالَـةْ

ثَبَتَ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ هذِهِ الحُرُوفُ هِيَ صِفَةَ الكَلامِ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفاتِ ذاتِ اللهِ، لأنَّ اللهَ لا يُوصَفُ ذاتُهُ المُقَدَّسُ بِمَا هُوَ حادِثٌ مَخْلُوقٌ كَمَا تَقَدَّمَ. ومَعْنَى ذَاتِ اللهِ أيْ حَقِيقَتُهُ الَّتِي لا تُحِيطُ بِها العُقُولُ.

حُرُوفُ المُصْحَفِ تُسَمَّى كَلامَ اللهِ لأَنَّها لَيْسَتْ مِنْ تَأْلِيفِ مَخْلُوقٍ ولأَنَّها عِباراتٌ تَدُلُّ عَلَى كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ

[١٩٦] أيْ أنَّ الحُرُوفَ الَّتِي في المُصْحَفِ تُسَمَّى كَلامَ اللهِ، مَعَ أَنَّها لَيْسَتْ هِيَ كَلامَهُ الذَّاتِيَّ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفاتِ ذاتِهِ تَعَالَى، لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ تَأْلِيفِ أيِّ مَخْلُوقٍ، فَلَيْسَتْ مِنْ تَأْلِيفِ عَقْلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ولا عَقْلِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ، ولا أَيِّ عَقْلٍ مِنَ العُقُولِ، بَلْ أَحْدَثَها اللهُ تَعالَى، وأَنْزَلَها عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ ولأَنَّها عِباراتٌ تَدُلُّ عَلَى مَعانٍ مِنْ أَخْبارٍ وأَوامِرَ ونَواهٍ ووَعْدٍ ووَعِيدٍ مِمَّا اللهُ مُخْبِرٌ آمِرٌ نَاهٍ وَاعِدٌ مُتَوَعِّدٌ بِهِ، بِكلامِهِ الذَّاتِيِّ، الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، والَّذِي لَيْسَ بِحُرُوفٍ وأَصْواتٍ.

[١٩٧] أيْ أنَّ حُرُوفَ المُصْحَفِ هِيَ عِبَاراتٌ مَخْلُوقَةٌ تُعَبِّرُ عَنْ كَلامٍ غَيْرِ مَخْلُوقٍ، أيْ أنَّها كَلامٌ مَخْلُوقٌ مُنْزَلٌ يُعَبِّرُ ويَدُلُّ عَلَى كَلامٍ غَيْرِ مَخْلُوقٍ، هُوَ كَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِ الخالِقِ العِظِيمِ، فحُرُوفُ المُصْحَفِ تُبَيِّنُ مَعانِيَ تَدُلُّ عَلَى أَوامِرَ مِمَّا رَبُّنَا آمِرٌ بِهِ بِكَلامِهِ الذَّاتِيِّ القَدِيمِ، ونَواهٍ مِمَّا رَبُّنَا نَاهٍ عَنْهُ بِكَلامِهِ الذَّاتِيِّ القَدِيمِ، وأَخْبارٍ مِمّا رَبُّنَا مُخْبِرٌ بِهِ

١٩٨. كـمـا تَـدُلُّ لَـفْـظَـةُ الـجَـلالَـةْ
عَـلَـى الإِلٰـهِ فـافْـهَـمِ الـمَـقَـالَـةْ

بِكَلامِهِ الذَّاتِيِّ القَدِيمِ، وأمَّا كَلامُ اللهِ الذاتِيُّ فلَيْسَ ذا حُرُوفٍ ومَقاطِعَ وأَجْزاءٍ وأَصْواتٍ؛ فَحُرُوفُ المُصْحَفِ عِباراتٌ شاءَ اللهُ أنْ يُوصِلَها إلى نَبِيِّهِ الكَرِيمِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الوَحْيِ لِيُبَلِّغَها بِلَفْظِهَا ويَتْلُوَها كَما أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ، وحَفِظَها مِنَ التَّبْدِيلِ والتَّحْرِيفِ والتَّغْيِيرِ، وجَعَلَ فِيها إِعْجازًا، أَفْحَمَ المُخالِفِينَ، وجَعَلَ تِلاوَتَها قُرْبَةً وعِبادَةً يُثابُ فاعِلُها، فَهِيَ تُسَمَّى كَلامَ اللهِ، لا بِمَعْنَى أنَّها صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، بَلْ بِمَعْنَى أنَّها تَدُلُّ وتُعَبِّرُ عَنْ صِفَةِ الكَلامِ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ تَعَالَى (والحَشْوِيَّةُ لا يُعْجِبُهُمْ هَذَا، بَلْ يُصِرُّونَ عَلَى أَنَّ حُرُوفَ المُصْحَفِ هِيَ صِفَةٌ لِلهِ، لأَنَّهُمْ لا يُنَزِّهُونَ اللهَ عَنِ الأَجْزَاءِ، ولا يَعْقِلُونَ اسْتِحَالَةَ أَنْ تَكُونَ الحُرُوفُ المُتَعَاقِبَةُ، الَّتِي تَبْدَأُ وتَنْتَهِي، أَزَلِيَّةً لا بِدَايَةَ لَهَا).

[١٩٨] يُقَرِّبُ هذا البَيْتُ فَهْمَ ما شَرَحَتْهُ الأَبْيَاتُ السَّابِقَةُ عَنِ الفَرْقِ بَيْنَ كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ الأَزَلِيِّ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِ اللهِ، والحُرُوفِ الَّتِي في المُصْحَفِ، الَّتِي تَدُلُّ على صِفَةِ الكَلامِ وتُسَمَّى كَلامَ اللهِ لِهَذا المَعْنَى. فَكَمَا أنَّ لَفْظَ الجَلالَةِ (الله)، المُؤَلَّفَ مِنْ أَلِفٍ ولامٍ ولامٍ وهاءٍ، هُوَ لَفْظٌ مَخْلُوقٌ، لَهُ ابْتِدَاءٌ (أَلَا تَرَى إلى تَعَاقُبِ حُرُوفِهِ ابْتِداءً وانْتِهاءً)، ومُؤَلَّفٌ مِنْ أجْزاءٍ (فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ أزَلِيًّا)، لَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْبُودِنَا القَدِيمِ (أيِ الأزَلِيِّ) الَّذِي لَيسَ ذَا أَجْزاءٍ ولا ابْتِداءٍ، فَكَذَلِكَ حُرُوفُ المُصْحَفِ، هِيَ كَلامٌ مَخْلُوقٌ لَهُ ابْتِداءٌ وأَجْزاءٌ، لَكِنَّهُ يَدُلُّ ويُعَبِّرُ عَنْ كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ الأَزَلِيِّ الَّذِي لَيْسَ ذَا ابْتِداءٍ ولا لُغَةٍ ولا أَجْزاءٍ (ومَعَ هذَا نَعْتَقِدُ جَازِمِينَ بِأَنَّ اللهَ، بِكَلامِهِ الذَّاتِيِّ الوَاحِدِ غَيْرِ المُتَعَدِّدِ، آمِرٌ نَاهٍ مُخْبِرٌ، ونَعْتَرِفُ بِعَجْزِنَا عَنْ

. . . .

إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ كَلامِهِ الذَّاتِيِّ ومَعْرِفَتِهَا بِعُقُولِنَا المَحْدُودَةِ مَهْمَا اتَّسَعَتْ عُقُولُنا)، فَحُرُوفُ المُصْحَفِ المُنْزَلَةُ المُحْدَثَةُ المَخْلُوقَةُ تُبَيِّنُ مَعَانِيَ تَدُلُّ عَلَى أَوامِرَ مِمَّا رَبُّنَا آمِرٌ بِهِ، ونَواهٍ مِمَّا رَبُّنَا نَاهٍ عَنْهُ، وأَخْبارٍ مِمّا رَبُّنَا مُخْبِرٌ بِهِ بِكَلامِهِ الذَّاتِيِّ القَدِيمِ، الَّذِي لَيْسَ ذا حُرُوفٍ ومَقاطِعَ وأَجْزاءٍ، لِيَفْهَمَها مَنْ شاءَ اللهُ لَهُ أَنْ يَفْهَمَها، مِمَّنْ يَقْرَأُ حُرُوفَ المُصْحَفِ المُنْزَلَةِ هذِهِ.

فَائِدَةٌ: كَلِمَةُ «القُرْآن» لَهَا إِطْلاقَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ

لِيُعْلَمْ أنَّ كَلِمَةَ «القُرْآن» لَهَا إِطْلاقَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، فَهِيَ تُطْلَقُ بِمَعْنَى كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ الَّذِي لَيْسَ مَخْلُوقًا، لأَنَّهُ مِنْ صِفاتِ اللهِ، وتُطْلَقُ بِمَعْنَى حُرُوفِ المُصْحَفِ المَخْلُوقَةِ، لأَنَّ الحُرُوفَ لا تَكُونُ إِلَّا مَخْلُوقَةً، ومَعَ هَذَا فَإِنَّنَا لا نَقُولُ: «القُرْآنُ مَخْلُوقٌ» ونَسْكُتُ، وإنْ كُنَّا نَقُولُ في مَعْرِضِ التَّعْلِيمِ: «القُرْآنُ بِمَعْنَى الحُرُوفِ الَّتِي في المُصْحَفِ مَخْلُوقٌ، وهُوَ يُعَبِّرُ ويَدُلُّ عَلَى القُرْآنِ بِمَعْنَى كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ الَّذِي لَيْسَ مَخْلُوقًا لأَنَّهُ مِنْ صِفاتِ اللهِ»؛ أَلَا تَرَى أَنَّنَا لا نَقُولُ «اللهُ مَخْلُوقٌ» ونَسْكُتُ، والعِياذُ بِاللهِ، وإنْ كُنَّا نَقُولُ في مَعْرِضِ التَّعْلِيمِ: لَفْظُ الجَلالَةِ: «الله» (أَيِ الكَلِمَةُ المُؤَلَّفَةُ مِنْ أَلِفٍ ولامٍ ولامٍ وهاءٍ) لَفْظٌ مَخْلُوقٌ يَدُلُّ عَلَى مَوْجُودٍ غَيْرِ مَخْلُوقٍ، فَلَفْظَةُ «الله» ذاتٌ مَخْلُوقٌ يُعَبِّرُ عَنْ ذاتٍ غَيْرِ مَخْلُوقٍ، أَيْ شَيْءٌ لَهُ ابْتِداءٌ يُعَبِّرُ عَنْ شَيءٍ لَيْسَ لِوُجُودِهِ ابْتِداءٌ، هُوَ رَبُّنَا عَزَّ وجَلَّ (والشَّيْءُ هُنَا بِمَعْنَى المَوْجُودِ)، كَما أَنَّ ما بَيْنَ دَفَّتَي المُصْحَفِ مِنَ الأَلْفاظِ، كَلامٌ مَخْلُوقٌ يَدُلُّ عَلَى كَلامٍ غَيْرِ مَخْلُوقٍ. ففَهْمُ ما ذَكَرْتُهُ عَنْ لَفْظِ الجَلالَةِ، يُقَرِّبُ لِلأَذْهَانِ فَهْمَ ما ذَكَرْتُهُ عَمَّا بَيْنَ دَفَّتَيِ المُصْحَفِ مِنْ أَلْفَاظٍ.

١٩٩. وجَلَّ رَبُّ الخَلْقِ عَنْ أَنْ يَنْتَفِعْ
بِخَلْقِهِ أَوْ أَنْ يُضَرَّ فاسْتَمِعْ

فَائِدَةٌ: لَوْلا الحَاجَةُ لَمَا فَصَّلَ أَهْلُ العِلْمِ هَذَا التَفْصِيلَ في شَرْحِ صِفَةِ الكَلامِ

لِيُعْلَمْ أَنَّهُ لَوْلا الحَاجَةُ إلى حِفْظِ عَقائِدِ النَّاسِ مِنْ تَشْوِيشِ المُشَوِّشِينَ، وسَخَافَةِ المُتَنَطِّعِينَ، كالحَشْوِيِّينَ، لَمَا دَخَلَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ في هذا التَّفْصِيلِ، في بَيانِ الفَرْقِ بَيْنَ كَلامِ اللهِ بِمَعْنَى اللَّفْظِ المُنْزَلِ، وكَلامِ اللهِ بِمَعْنَى صِفَةِ ذاتِهِ تَعالَى، وبَيْنَ القُرْآنِ بِمَعْنَى اللَّفْظِ المُنْزَلِ، والقُرْآنِ بِمَعْنَى صِفَةِ ذاتِهِ تَعالَى، ولَتَرَكُوا الخَوْضَ في هَذِهِ المَبَاحِثِ الدَّقِيقَةِ، ولَوَسِعَهُمْ مَا وَسِعَ مَنْ قَبْلَهُمْ، مِمَّنْ لَمْ يَدْخُلْ في تَفْصِيلِ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ الكِرَامِ، ولَكِنْ لِلضَّرُورَةِ أَحْكَامٌ، ودِينُ اللهِ لا يُتْرَكُ لِيَتَلاعَبَ بِهِ أَهْلُ الأَهْواءِ، ويَحْرِفُوا النَّاسَ عَنْ عَقِيدَتِهِ الحَقَّةِ، أَلَا تَرَى كَيْفَ اشْتَغَلَ عُلَماءُ أَجِلَّاءُ بِعِلْمِ النَّحْوِ وتَفْصِيلاتِهِ، كإِعْرابِ القُرْآنِ مَثَلاً، لَمَّا عَرَضَتِ(١) الحَاجَةُ، وخُشِيَ عَلَى اللُّغَةِ مِنْ أَلْسِنَةِ الأَعاجِمِ، ولَمْ يَمْنَعْهُمْ مِنْ ذلِكَ أَنَّ مَنْ سَبَقَهُمْ في عَصْرِ النُّبُوَّةِ لَمْ يَشْتَغِلُوا بِهِ(٢).

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَنْتَفِعَ أَوْ يَتَضَرَّرَ

[١٩٩] أَيْ أَنَّ اللهَ تَعالَى يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِشَيْءٍ أَوْ أَنْ يَتَضَرَّرَ بِشَيْءٍ، لأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنْ كُلِّ ما سِواهُ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ الإِلٰهُ؛ فلا تَنْفَعُهُ طاعَةُ الطَّائِعِينَ مِنْ خَلْقِهِ، كما لا تَضُرُّهُ مَعْصِيَةُ العاصِينَ مِنْهُمْ.

---

(١) **عَرَضَتْ**: أَيْ طَرَأَتْ وحَدَثَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ.

(٢) انْظُرْ **مُقَدِّمَةٌ ثانِيَةٌ**: **تَنْبِيهَاتٌ هَامَّةٌ** في الصَّفْحَةِ ٣٩.

٢٠٠. عَلَيْهِ لَيْسَ أَيُّ شَيْءٍ يَجِبُ
يُرِيحُ مَنْ يَشَاءُ أَوْ يُعَذِّبُ
٢٠١. يُصِيبُ بِالأَمْرَاضِ مَنْ لا يُذنِبُ
ويَرْزُقُ التَّسْهِيلَ أَوْ يُصَعِّبُ

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُلْزَمًا بِشَيْءٍ أَوْ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

[٢٠٠] أيْ أنَّ اللهَ تَعَالَى لا يَجِبُ عَلَيْهِ أنْ يَفْعَلَ أيَّ شَيْءٍ، ولَيْسَ مُلْزَمًا بِفِعْلِ أيِّ شَيْءٍ، لأنَّهُ لَيْسَ مَخْلُوقًا لَهُ خالِقٌ، وأمَّا مَنْ كَانَ لَهُ خَالِقٌ أوْجَدَهُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أنْ يُطِيعَهُ، ويَأْتَمِرَ بِأَوَامِرِهِ، ويَنْتَهِيَ عَنْ نَوَاهِيهِ، وأمَّا الَّذِي لَيْسَ لَهُ خَالِقٌ (وهُوَ اللهُ تَعَالَى فَقَطْ) فَلا يَجِبُ عَلَيْهِ أنْ يُطِيعَ أحَدًا أوْ يُرَاعِيَ أحَدًا، فَلا يَجِبُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ الأصْلَحِ لِلْمَخْلُوقِ، ولا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ مَا فِيهِ رَاحَتُنَا، لأنَّهُ لا مُقَيِّدَ لِتَصَرُّفِهِ في مِلْكِهِ، فَهُوَ يُرِيحُ في الدُّنْيَا مَنْ شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، ولَوْ كَانَ شَقِيًّا عَاصِيًا، ويُعَذِّبُ في الدُّنْيا مَنْ شَاءَ، بِأَنْواعِ البَلاءِ مِنْ أمْراضٍ وغَيْرِهَا، ولَوْ كانَ تَقِيًّا طَائِعًا، أوْ طِفْلاً بَرِيئًا، أو بَهِيمَةً لا تَعْقِلُ، كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ، وكُلُّ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا سَبَقَ في مَشِيئَةِ اللهِ الأزَلِيَّةِ الَّتِي لا تَتَغَيَّرُ. ومَعَ هذا فَلا شَكَّ أنَّ فِعْلَ اللهِ تَعالَى لا يَخْلُو مِنْ حِكْمَةٍ ولَوْ جَهِلَهَا المَخْلُوقاتُ[1]. ولا يَكُونُ اللهُ ظَالِمًا مَهْما فَعَلَ، لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقُهُ[2].

[٢٠١] يُصَرِّحُ هَذا البَيْتُ، اسْتِكْمالاً لِلْبَيْتِ الَّذِي سَبَقَهُ، بِأنَّ اللهَ

---

(١) انْظُرِ البَيْتَ ٢٠٦ الآتي وشَرْحَهُ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَفْعَلَ مَا لا حِكْمَةَ فِيهِ** في الصَّفْحَةِ ٣١٧.

(٢) لِتَفْصِيلِ ذَلِكَ، انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا مَهْمَا فَعَلَ** في الصَّفْحَةِ ٣١٧.

٢٠٢. وسـائِـرُ الأَعْـمَـالِ مِـنْ خَـيْـرٍ وشَـرْ
جَـمِـيـعُـهـا خَـالِـقُـهَـا رَبُّ الـبَـشَـرْ

تَعالَى يَبْتَلِي بِالأمْرَاضِ والأوْجاعِ والأسْقامِ والآلامِ في الدُّنْيَا، كَثِيرًا مِمَّنْ لَمْ يُذْنِبْ قَطُّ، كَالأَطْفالِ والبَهَائِمِ، فَهُمْ يُعانُونَ في الدُّنْيا مِنَ عَذابِ المَرَضِ، مَعَ أنَّهُمْ لَمْ يُذْنِبُوا ذَنْبًا فَيُعَاقَبُوا عَلَيْهِ، كَمَا أنَّهُ تَعالَى يُيَسِّرُ في الدُّنْيَا أمُورَ كَثِيرٍ مِنَ الخَلْقِ، مَعَ إساءَتِهِمْ وكُفْرِهِمْ، ويُعَسِّرُ أمُورَ آخَرِينَ مِنْ خَلْقِهِ، مَعَ إيمانِهِمْ وإحْسانِهِمْ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِن أَعْمَالِ الخَلْقِ خَيْرِهَا وشَرِّهَا دُونَ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى خَالِقًا لَهُ

[٢٠٢] أيْ أنَّ جَمِيعَ أعْمالِ الخَلْقِ يَخْلُقُها اللهُ تَعالَى، وهَذا يَشْمَلُ مَا كَانَ خَيْرًا ومَا كَانَ شَرًّا عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، كَالإيمانِ والكُفْرِ، والطَّاعَةِ والمَعْصِيَةِ، ويَشْمَلُ الأعْمَالَ الَّتِي يَخْتَارُها العَبْدُ، والأعْمَالَ الَّتِي تَحْصُلُ بِغَيْرِ اخْتِيارِ العَبْدِ وإرَادَتِهِ. فَاللهُ هُوَ خَالِقُ جَمِيعِ ما في الكَوْنِ، مِنَ الأعْيانِ والأَفْكارِ، والجَواهِرِ (كَأجْسامِنَا) والأعْراضِ (كَأعْمالِنَا وألْوَانِنَا). فَمَنْ نَسَبَ إلى مَخْلُوقٍ خَلْقَ شَيْءٍ كائِنًا مَا كَانَ (بِمَعْنَى إيجَادِهِ وإبْرَازِهِ مِنَ العَدَمِ إلى الوُجُودِ كَمَا يَفْعَلُ اللهُ) فَقَدْ نَفَى أنَّ هَذا الشَّيْءَ مَخْلُوقٌ لِلهِ، وهَذا كُفْرٌ مُبِينٌ[١]. ولذلِكَ يَكْفُرُ مَنْ يَعْتَقِدُ أنَّ العَبْدَ يَخْلُقُ أعْمَالَ نَفْسِهِ[٢]، ولا يُنْقِذُهُ

---

(١) وقَدْ نَقَلَ ابْنُ فُورَكٍ عَنِ الإمامِ أَبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ في تَجْرِيدِ مَقالاتِ الأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ عَدَّ ذلِكَ نَوْعًا مِنَ الشِّرْكِ.

(٢) مِمَّنْ يَقُولُ بِذَلِكَ طائِفَةٌ مِنَ الفِرْقَةِ المَعْرُوفَةِ بِالمُعْتَزِلَةِ ولَيْسَ كُلُّهُمْ، وهِيَ فِرْقَةٌ ضَالَّةٌ بَادَتْ وانْدَثَرَتْ، ولكِنْ يُحَاوِلُ بَعْضُ الضَّالِّينَ اليَوْمَ إحْيَاءَها؛ فَيَنْبَغِي حَمْلُ تَرْكِ =

. . . .

مِنَ الكُفْرِ قَوْلُهُ: «إِنَّ العَبْدَ يَخْلُقُ أَعْمَالَهُ بِقُدْرَةٍ أَوْدَعَهَا اللهُ فِيهِ»، لأَنَّهُ اعْتَقَدَ وُجُودَ مَخْلُوقٍ لَيْسَ اللهُ خَالِقًا لَهُ، فَخالَفَ أَصْلاً مِنْ أُصُولِ عَقِيدَةِ الإِسْلامِ، هُوَ أَنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقاتِ عَلَى الحَقِيقَةِ، لا عَلَى التَّقْرِيبِ والمَجَازِ، فلا الْتِفَاتَ إِلى مَنْ يَتَسَاهَلُ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ، فَيَتْرُكُ تَكْفِيرَ أَمْثالِ هذا؛ فَلَيْسَ مِنَ الوَرَعِ فِي شَيْءٍ ترْكُ تَكْفِيرِ[1] مَنْ ثَبَتَ كُفْرُهُ، كَهذا، كَما أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الوَرَعِ في شَيْءٍ تَكْفِيرُ المُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

فَائِدَةٌ: قَوْلُنَا اللهُ خَالِقُ الأَعْمالِ جَمِيعِها لَيْسَ فِيهِ نَفْيُ الاخْتِيارِ عَنِ العَبْدِ

وهُنَا تَجْدُرُ الإِشَارَةُ إلى أَنَّ اعْتِقَادَ أَهْلِ الحَقِّ بِأَنَّ اللهَ هُوَ خَالِقُ الأَعْمالِ جَمِيعِها، لَيْسَ فِيهِ نَفْيُ الاخْتِيارِ عَنِ العَبْدِ، أَيْ لَيْس فِيهِ أَنَّ العَبْدَ مَجْبُورٌ جَبْرًا صِرْفًا (أَيْ خَالِصًا)، بَلْ إِنَّ أَهْلَ الحَقِّ يَقْطَعُونَ (أَيْ يَعْتَقِدُونَ اعْتِقَادًا جَازِمًا) بِأَنَّ اللهَ خَلَقَ في عِبادِهِ اخْتِيارًا، ويُحَاسِبُهُمْ عَلَى مَا اخْتَارُوهُ (أَيْ فَعَلُوهُ بِاخْتِيارِهِمْ). فَالقَوْلُ بِالجَبْرِ المَحْضِ فِيهِ نَفْيٌ لِلاخْتِيَارِ، وهذا مُخالِفٌ لِلْواقِعِ، الَّذِي يَعْرِفُهُ كُلُّ عاقِلٍ مِنْ نَفْسِهِ، فَالاخْتِيارُ (أَيِ الاخْتِيارُ

= بعْضِ العُلَماءِ الحُكْمَ بِكُفْرِ المُعْتَزِلَةِ، عَلَى مَنْ لَمْ يَصِلْ مِنْهُمْ إِلَى حَدِّ الكُفْرِ بِنَحْوِ اعْتِقادِ أَنَّ العَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَهُ.

(١) **التَّكْفِيرُ**: مَعْنَاهُ هُنا الحُكْمُ على شَخْصٍ مَا بِأَنَّهُ كافِرٌ ولَيْسَ بِمُسْلِمٍ؛ والتَّكْفِيرُ أَمْرٌ خَطِيرٌ، فَلا يَجُوزُ فِعْلُهُ إِلَّا حَسَبَ الشَّرْعِ، كَما لا يَجُوزُ تَرْكُهُ إِلَّا حَسَبَ الشَّرْعِ؛ فالاسْتِرْسالُ فِيهِ دُونَ ضَوابِطِ الشَّرْعِ ضَلالٌ، كَما أَنَّ تَرْكَهُ في كُلِّ حالٍ ضَلالٌ؛ فَلا بُدَّ مِنْ تَكْفِيرِ مَنْ كَفَّرَهُ الشَّرْعُ، كَمَنْ سَبَّ اللهَ تَعالى، ولو مازِحًا؛ ولا بُدَّ مِنْ تَرْكِ تَكْفِيرِ مَنْ لَمْ يُكَفِّرْهُ الشَّرْعُ، كَمَنْ زارَ مِنَ المُسْلِمِينَ قَبْرَ إِنْسانٍ صالِحٍ لِلتَّبَرُّكِ، فلا يَجُوزُ الحُكْمُ عَلَيْهِ بِالكُفْرِ لِمُجَرَّدِ ذلِكَ، كَما تَفْعَلُ الوَهَّابِيَّةُ، والعِياذُ بِاللهِ.

. . . .

العَبْدِ لِبَعْضِ أَفْعالِهِ) مِنْ جُمْلَةِ ما خَلَقَهُ اللهُ بِلا أدْنَى شَكٍّ، إذْ يُوجَدُ مَثَلاً فَرْقٌ بَيْنَ نحو حَرَكَةِ الرِّيشَةِ في مَهَبِّ الرِّيحِ أو نَبَضاتِ قَلْبِكَ، مِنْ جِهَةٍ، وبَيْنَ حَرَكَةِ يَدِكَ الاخْتِيارِيَّةِ، مِنْ جِهَةٍ ثانِيَةٍ، كَمَا لا يَخْفَى عَلَى كُلِّ مُنْصِفٍ يَسْتَعْمِلُ عَقْلَهُ، ويَتَأَمَّلُ في هذِهِ الأُمُورِ، فالرِّيشَةُ تَتَحَرَّكُ دُونَ اخْتِيارٍ مِنْها، وقَلْبُكَ يَنْبِضُ دُونَ اخْتِيارٍ مِنْك، أَمَّا حَرَكَةُ يَدِكَ الَّتِي تَتَعَمَّدُها فَهِيَ باخْتِيارِكَ، وقَصْدِكَ، وإِرادَتِكَ. فالفَرْقُ بَيْنَ حَرَكَةِ يَدِكَ في تَعَمُّدِكَ تَقْلِيبَ صَفَحَاتِ كِتابٍ تَتَصَفَّحُهُ، ونَبَضَاتِ قَلْبِكَ في صَدْرِكَ، هُوَ الاخْتِيارُ، الَّذِي يَعْرِفُهُ كُلُّ عَاقِلٍ مِنْ نَفْسِهِ، فَوُجُودُ الاخْتِيارِ أَمْرٌ ثَابِتٌ لا سَبِيلَ إِلى نَفْيِهِ.

فَائِدَةٌ: ما هُوَ كَسْبُ العَبْدِ المُخْتارُ الَّذِي يُحاسَبُ عَلَيْهِ

يُنْسَبُ الفِعْلُ إلى العَبْدِ عَلَى أَنَّهُ كَسْبُهُ المُخْتارُ، إذا أَوْجَدَهُ اللهُ في العَبْدِ وأَوْجَدَ مَعَهُ فِيه أَيْضًا اخْتِيارًا لِهذا الفِعْلِ. فَمَتَى اجْتَمَعَ الفِعْلُ والاخْتِيارُ في العَبْدِ (أَيْ مَتَى خَلَقَ اللهُ فِيهِ فِعْلاً وخَلَقَ مَعَ هذا الفِعْلِ اخْتِيارًا في العَبْدِ لِهذا الفِعْلِ) سُمِّيَ ذلِكَ كَسْبًا مُخْتاراً لِلْعَبْدِ. وهَذَا الذي نُسَمِّيهِ كَسْبَ العَبْدِ المُخْتارَ هُوَ ما يُحَاسِبُه اللهُ عَلَيْهِ. ولا يُقالُ كَيْفَ يُحَاسِبُ اللهُ عَبْدَهُ عَلَى مَا خَلَقَهُ فِيهِ، فَاللهُ يَخْلُقُ فِينَا المَعَاصِيَ الَّتِي نَخْتَارُهَا ويُحَاسِبُنَا عَلَيْهَا بعَدْلِهِ، كَمَا يَخْلُقُ فِينَا الطَّاعَاتِ الَّتِي نَخْتَارُها، ويُثِيبُنا عَلَيْهَا بِفَضْلِهِ، ولا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، كَمَا يُفَصِّلُهُ فِيما يَلِي شَرْحُ البَيْتِ ٢٠٤ وما بَعْدَهُ[١].

(١) لِمَزِيدِ مِنَ التَّفْصِيلِ في مَسْأَلَةِ الكَسْبِ والتَّكْلِيفُ انْظُرِ المُلْحَقَ في الصَّفْحَةِ ٣٦٩.

٢٠٣. فَـلَـيْـسَ مِـنْ مُـؤَثِّـرٍ سِـواهُ
حَـقِـيـقَـةً وخـالِـقٍ إِلَّا هُـوْ

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يُشارِكَهُ مَخْلُوقٌ في التَّأْثِيرِ عَلَى الحَقِيقَةِ في شَيْءٍ مِنَ الكَوْنِ

[٢٠٣] أيْ أَنَّهُ لا مُؤَثِّرَ عَلَى الحَقِيقَةِ في هَذَا الكَوْنِ سِوَى اللهِ الَّذِي خَلَقَهُ، أَيْ أَنَّ اللهَ تَعالى هُوَ وَحْدَهُ الَّذِي يُحْدِثُ في الكَوْنِ أَيَّ شَيْءٍ عَلَى الحَقِيقَةِ، لأَنَّهُ لا خالِقَ لِشَيْءٍ مِنَ العالَمِ إِلّا اللهُ، وأَمَّا نِسْبَةُ التَّأْثِيرِ والإِحْداثِ إِلى غَيْرِهِ تَعالَى فَعَلَى المَجازِ ومَعْنَى الكَسْبِ[١]، لأَنَّ غَيْرَهُ تَعالى لا يَخْلُقُ شَيْئًا، فَجَمِيعُ الأَعْيانِ والأَفْكارِ، والجَواهِرِ (كَالأَجْسامِ)، والأَعْراضِ (كَالأَلْوانِ والأَعْمالِ) خَلَقَها اللهُ، ولَمْ يَخْلُقْها أَحَدٌ سِواهُ. فَاللهُ يَخْلُقُ وغَيْرُهُ لا يَخْلُقُ، والتَّأْثِيرُ عَلَى الحَقِيقَةِ هُوَ لِمَنْ يَخْلُقُ، ولَيْسَ لِمَن لا يَخْلُقُ. فَكُلُّ ما في الكَوْنِ مِنَ الأَعْيانِ والأَفْكارِ والأَعْراضِ والأَجْسامِ والأَعْمالِ والأَسْبابِ والمُسَبَّباتِ والمَحْسُوساتِ وغَيْرِ المَحْسُوساتِ مِنَ المَخْلُوقاتِ، كُلُّ ذلك مِنْ آثارِ قُدْرَةِ اللهِ، لَمْ يُبْرِزْهُ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ أَحَدٌ إِلَّا اللهِ. وتَجْدُرُ الإِشارَةُ إلى أَنَّ اسْتِحْضارَ مَعْنَى هَذا البَيْتِ في كُلِّ وَقْتٍ مِنْ أَقْوَى أَسْبابِ تَحْقِيقِ التَّوَكُّلِ عَلَى اللهِ في نَفْسِ العَبْدِ، وقَطْعِ انْشِغالِهِ بِشَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقاتِ عَنِ الخالِقِ، وحَسْمِ تَشاغُلِهِ بالنِّعَمِ عَنِ المُنْعِمِ، وصَرْفِهِ عَنْ مُراءَاتِ الخَلْقِ بِأَعْمالِ البِرِّ، وطَلَبِ مَحْمَدَتِهِمْ.

(١) انْظُرْ مَعْنَى الكَسْبِ في الفائِدَةِ في الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

٢٠٤. لا يُـسْـأَلُ الإلٰـهُ عَـمَّـا يَـفْـعَـلُ
وإِنَّـــمـــا نَـــحْـــنُ الَّـــذِيـــنَ نُـــسْـــأَلُ
٢٠٥. فَـكُـلُّ شَـيْءٍ مِـلْـكُ مَـنْ يُـجـازِي
حَـــقِـــيـــقَـــةً ومِـــلْـــكُـــنـــا مَـــجَـــازِي

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَسْتَحِقَّ اعْتِرَاضَ مُعْتَرِضٍ عَلَيْهِ

[٢٠٤] أيْ أنَّ اللهَ مَهْمَا فَعَلَ فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ بِمَا يَمْلِكُ عَلَى الحَقِيقَةِ، فَلا اعْتِراضَ عَلَى تَصَرُّفِهِ، ولا يُسْأَلُ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا أوْ لِمَ لَمْ تَفْعَلْ ذَاكَ، لأنَّهُ لَيسَ مَخْلُوقًا فَيَكُونَ لَهُ خَالِقٌ يُسَائِلُهُ، وأمَّا نَحْنُ المَخْلُوقِينَ فَلَنَا خَالِقٌ يَسْتَحِقُّ أنْ نُطِيعَهُ، ولَهُ أنْ يُسَائِلَنَا عَنْ أعْمَالِنَا. ولِذَلِكَ لا اعْتِرَاضَ عَلَى اللهِ في مُحَاسَبَتِهِ العَبْدَ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى ما خَلَقَهُ فِيهِ مِنَ الكَسْبِ في الدُّنْيَا، كَمَا أنَّهُ لا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ في ابْتِلائِهِ الأطْفَالَ الرُّضَّعَ في الدُّنْيَا بِالأمْراضِ والآلامِ؛ فلا يَحِقُّ لأَحَدٍ الاعْتِراضُ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وحُكْمُ الشَّرْعِ الإِسْلامِيِّ فِيمَنْ يَعْتَرِضُ عَلَى اللهِ ،أَنَّهُ كَفَرَ بِاللهِ العَظِيمِ، وخَرَجَ مِنْ دِينِ الإِسْلامِ، كما حَصَلَ لإِبْلِيسَ، أَعاذَنا اللهُ مِنْهُ، حِينَ اعْتَرَضَ عَلَى أَمْرِ اللهِ لَهُ بِالسُّجُودِ، ولَمْ يَكْتَفِ بِعِصْيانِ الأَمْرِ.

[٢٠٥] أيْ أنَّ اللهَ هُوَ المَالِكُ حَقِيقَةً لِجَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ مِنَ الأحْيَاءِ والنَّبَاتَاتِ والجَمَادَاتِ، وأمَّا المَخْلُوقُ فَمِلْكُهُ مَجَازِيٌّ، وَلَيْسَ حَقِيقِيًّا، لأنَّهُ لَيْسَ هُوَ الَّذِي خَلَقَ الأشْيَاءَ الَّتِي يَمْلِكُها، فَكُلُّ شَيْءٍ مِلْكٌ لِلهِ عَلَى الحَقِيقَةِ لا المَجَازِ، فَهُوَ يَفْعَلُ في مِلْكِهِ ما يَشَاءُ، ولَيْسَ لأَحَدٍ أنْ يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ. فَقَوْلُ النَّاظِمِ: «مَنْ يُجَازِي» أرَادَ بِهِ اللهَ تَعَالَى، الَّذِي يُجَازِي العَبْدَ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى كَسْبِهِ، إنْ خَيْرًا فَخَيْرًا وإنْ شَرًّا فَشَرًّا.

٢٠٦. ولَيْسَ يَخْلُو فِعْلُهُ عَنْ حِكمَهْ
وإنْ جَهِلْنا سِرَّها مُهِمَّهْ
٢٠٧. يُثِيبُ في الأُخْرَى التَّقِيْ بفَضْلِهِ
كذا يُعاقِبُ الشَّقِيْ بِعَدْلِهِ

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَفْعَلَ مَا لا حِكْمَةَ فِيهِ

[٢٠٦] أَيْ أَنَّهُ مَعَ هَذَا الذي تَقَدَّمَ في شَرْحِ البَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ، فَيَجِبُ أنْ نَعْتَقِدَ أنَّ فِعْلَ اللهِ تَعَالَى لا يَخْلُو مِنْ حِكْمَةٍ بَالِغَةٍ مُهِمَّةٍ ذاتِ شَأْنٍ، يَعْلَمُها هُوَ تَعَالَى، وإنْ جَهِلْنَاهَا نَحْنُ لِقُصُورِ عُقُولِنَا، ومَحْدُودِيَّةِ أفْهَامِنَا، ونَقْصِ عِلْمِنَا؛ فَهُوَ تَعَالى حَكِيمٌ، وأَفْعالُهُ جارِيَةٌ عَلَى الحِكْمَةِ والصَّواب. والحِكْمَةُ هِيَ ما يَعْلَمُهُ اللهُ مِمَّا يَتَرَتَّبُ عَلَى الفِعْلِ، مِمَّا يَنْفِي عَنْهُ الخَطَأَ والعَبَثَ واللَّعِبَ واللَّهْوَ والسَّفاهَةَ ووَضْعَ الشَّيْءِ في غَيْرِ مَوْضِعِهِ، ولَيْسَتْ غَرَضًا حامِلاً عَلَى الفِعْلِ، لأَنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الأَغْراضِ والدَّوافِعِ، كَما تَقَدَّمَ[1]. فَاللهُ تَعَالَى وإِنْ كَانَ لا يَجِبُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ الأَصْلَحِ لَنَا، ولَكِنَّ فِعْلَهُ تَعالَى يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً أو عَبَثًا أو لَعِبًا أو لَهْوًا أو سَفاهَةً، حَاشَ للهِ، لأَنَّها نَقائِصُ تَسْتَحِيلُ عَلَى الخالِقِ، فَثَبَتَ أَنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِهِ تَعالى فِيها حِكَمٌ يَعْلَمُهَا هُوَ، وإِنْ جَهِلَهَا غَيْرُهُ، فَهُوَ تَعَالَى عالِمٌ بِالعَواقِبِ لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا مَهْمَا فَعَلَ

[٢٠٧] أيْ أنَّ اللهَ تَعَالَى يُثِيبُ المُؤْمِنِينَ الأَتْقِياءَ في الآخِرَةِ عَلَى إحْسَانِهِمْ، بِمَا يَسُرُّهُمْ ويُرِيحُهُمْ، كَمَا أَخْبَرَ، دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ واجِبًا عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ فَضْلٌ مِنْهُ، ومِنَّةٌ، وكَرَمٌ؛ كَمَا أَنَّهُ يُعَاقِبُ الكَفَرَةَ الأَشْقِياءَ يَوْمَ

---

(١) انْظُرْ **تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ ذَا غَرَضٍ (أَيْ دَافِعٍ)** في الصَّفْحَةِ ٢٤٨.

٢٠٨. ولَوْ أَتَى العَكْسَ ولَيْسَ يَفْعَلُ
ما كانَ ظُلْمًا مِنهُ هذا العَمَلُ
٢٠٩. فظُلْمُ مَنْ يُخالِفُ المَنَاهِي
والأَمْرَ: تَرْكُ طاعَةِ الإلٰهِ
٢١٠. وإِنَّهُ سُبْحانَهُ الإلٰهُ
فمَنْ لَهُ يَأمُرُ أَوْ يَنْهاهُ

القِيامَةِ على كُفْرِهِمْ، وسَائِرِ سَيِّئَاتِهِمْ، بِمَا يَسُوءُهُمْ ويُؤْلِمُهُمْ، كَمَا أَخْبَرَ، دُونَ أنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ مِنْهُ عَدْلٌ وإنْصَافٌ. وسَكَّنَ النَّاظِمُ التَّقِيَّ والشَّقِيَّ للضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ.

[٢٠٨] أيْ أنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ المُحْسِنَ، وأثَابَ المُسِيءَ، لا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْهُ ظُلْمًا، لأَنَّهُ لا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، ولَيْسَ مُلْزَمًا بِشَيْءٍ، لكِنَّهُ لَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، لأَنَّهُ أخْبَرَنَا أَنَّهُ لا يَفْعَلُ، وخَبَرُهُ حَقٌّ وصِدْقٌ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَتَخَلَّفَ خَبَرُهُ، أوْ يُخْلَفَ وَعْدُهُ[١]. فالظُّلْمُ هُوَ عِصْيانُ العَبْدِ لِخالِقِهِ، لأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ طَاعَتُهُ، ويَلْزَمُهُ امْتِثَالُ أوامِرِهِ ونَوَاهِيهِ، كَمَا يُبَيِّنُ البَيْتُ التَالِي.

[٢٠٩] و[٢١٠] أيْ أنَّ مَنْ يُخَالِفُ مِنَّا مَا أمَرَ بِهِ اللهُ الَّذِي خَلَقَهُ، أوْ نَهى عَنْهُ، فَهُوَ ظالِمٌ، وظُلْمُهُ يَكمُنُ في كَوْنِهِ تَرَكَ طَاعَةَ إلٰهِهِ، الَّذِي يَسْتَحِقُّ مِنْهُ أنْ يُطِيعَهُ، وأمَّا اللهُ الَّذِي لَيْسَ مَخْلُوقًا فَيَكُونَ لَهُ خَالِقٌ، فَلَيْسَ لأحَدٍ أنْ يَأْمُرَهُ أوْ يَنْهَاهُ، ولا يَسْتَحِقُّ أحَدٌ أنْ يُطِيعَهُ اللهُ (أَيْ أَنَّ اللهَ لا يَجِبُ عَلَيهِ أَنْ يُطِيعَ أَحَدًا)، فَلا يَكُونُ مِنَ اللهِ ظُلْمٌ مَهْمَا فَعَلَ، لأَنَّهُ مَهْمَا فَعَلَ فَلا يَكُونُ تَارِكًا لِطاعَةِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أنْ يُطِيعَهُ، لأَنَّهُ لا يَجِبُ عَلَيْهِ طَاعَةُ أحَدٍ، إذْ لَيْسَ مَخْلُوقًا فَيَكُونَ لَهُ خَالِقٌ كَمَا لَغَيْرِهِ، فلَيْسَ عَبْداً لأَحَدٍ، وأمّا نَحْنُ فَإِنَّنا عَبِيدُ خَالِقِنا.

---

(١) انْظُرْ **فَائِدَةٌ: خَبَرُ اللهِ صِدْقٌ وحَقٌّ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَخَلَّفَ حَتَّى في الوَعِيدِ** في الصَّفْحَةِ ٢٢٠.

. . . .

وبِعِبارَةٍ أُخْرَى إنَّ اللهَ لا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمُ (أيْ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ ظَالِمًا مَهْمَا فَعَلَ)، لأنَّهُ لا خَالِقَ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَخْلُوقًا، فَلا تَجِبُ عَلَيْهِ طَاعَةُ أَحَدٍ، وأمَّا نَحْنُ فَيُتَصَوَّرُ مِنَّا الظُّلْمُ (أيْ يُمْكِنُ أنْ يَحْصُلَ مِنَّا)، لأنَّ لَنَا خَالِقًا، فَيَجِبُ عَلَيْنا أَنْ نُطِيعَهُ، فَمَنْ يَعْصِي مِنَّا خَالِقَهُ فَهُوَ الظَّالِمُ.

فَائِدَةٌ: خَلْقُ اللهِ وتَقْدِيرُهُ لِلشَّرِّ لَيْسَا شَرًّا

يَظْهَرُ مِمّا تَقَدَّمَ، في الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ، أَنَّ خَلْقَ اللهِ وتَقْدِيرَهُ لِلشَّرِّ لَيْسَا شَرًّا في الحَقِيقَةِ، لأَنَّ الفِعْلَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَرٌّ إذا كانَ ظُلْمًا مِنْ فاعِلِهِ، بِأَنْ عَصَى بِهِ خالِقَهُ، الَذِي يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُطِيعَهُ، واللهُ لا خالِقَ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَخْلُوقًا، فيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الظُّلْمُ كَما تَقَدَّمَ، فَهُوَ الخالِقُ الأزَلِيُّ، وما سِواهُ مَخْلُوقٌ لَهُ، فَلا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعالَى طاعَةُ أَحَدٍ، فَلا يَكُونُ فِعْلُهُ مَعْصِيَةً لِمَنْ يَجِبُ طاعَتُهُ، فَانْتَفَى كَوْنُ أَيِّ فِعْلٍ مِنْ أَفْعالِهِ تَعالَى شَرًّا، كَما انْتَفَى أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا.

فَائِدَةٌ: القَدَرُ لَهُ مَعْنَيانِ: التَّقْدِيرُ والمَقْدُورُ

لِيُعْلَمْ أَنَّ لَفْظَةَ «**القَدَرِ**» لَها إِطْلاقانِ:

١. فَالقَدَرُ يُطْلَقُ ويُرادُ بِهِ **تَقْدِيرُ اللهِ**، أَيْ تَدْبِيرُهُ الأَزَلِيُّ لِلْمَخْلُوقَاتِ، أَيْ تَرْتِيبُهُ لَها، عَلَى حَسَبِ ما سَبَقَ في عِلْمِهِ الأَزَلِيِّ، ومَشِيئَتِهِ الأَزَلِيَّةِ، وحُكْمِهِ الأَزَلِيِّ، لِيُوجَدَ كُلٌّ مِنْها في وَقْتِهِ بِإِيجادِ اللهِ لَهُ، عَلَى وَفْقِ ما شاءَهُ سُبْحانَهُ، وعَلِمَهُ، وحَكَمَ بِهِ في الأَزَلِ؛ **وبِعبارَةٍ أُخْرَى**: هُوَ ما سَبَقَ في الأَزَلِ مِنْ تَنْظِيم اللهِ لِلْكَوْنِ، وجَعْلِهِ كُلَّ شَيْءٍ فيه عَلَى ما هُوَ عَلَيْهِ في وَقْتِهِ، كَما عَلِمَهُ اللهُ، وشاءَهُ، وحَكَمَ بِهِ، في الأَزَلِ. وعَلَى هَذا المَعْنَى، يَكُونُ القَدَرُ مِنْ صِفاتِ اللهِ، فَلا يُوصَفُ بِالشَّرِّ. كما أَنَّ القَدَرَ، بِهَذا المَعْنَى، لا يَتَغَيَّرُ، ولا يُرَدُّ، لأَنَّ اللهَ لا مُبَدِّلَ لِمَشِيئَتِهِ، ولا مُغَيِّرَ لِعِلْمِهِ،

. . . .

ولا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ[(١)].

٢. والقَدَرُ يُطْلَقُ أَيْضًا ويُرادُ بِهِ **المَقْدُورُ**، أَيْ ما قَدَّرَهُ اللهُ، وهُوَ كُلُّ المَخْلُوقاتِ، فَهُوَ يَشْمَلُ كُلَّ ما دَخَلَ أَوْ سَيَدْخُلُ في الوُجُودِ، مِنْ أَجْرامٍ، كَأَجْسامِنَا، وأَعْراضٍ، كَأَعْمالِنَا، فَهُوَ كُلُّ ما سِوَى اللهِ. فَعَلَى هذا المَعْنَى، يَكُونُ القَدَرُ مِنْهُ ما هُوَ خَيْرٌ، ومِنْهُ ما هُوَ شَرٌّ؛ لأَنَّ المَخْلُوقاتِ فِيها ما يُوصَفُ بِالخَيْرِ، وفِيها ما يُوصَفُ بِالشَّرِّ. فَعَلَى هَذا المَعْنَى قَوْلُنا: «نُؤْمِنُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ»؛ فَهُوَ يَعْنِي أَنَّنَا نُؤْمِنُ بِأَنَّ كُلَّ ما في الكَوْنِ، وكُلَّ ما سَيَحْدُثُ، مِنْ خَيْرٍ وشَرٍّ، هُوَ مِمَّا قَدَّرَهُ اللهُ.

---

(١) وأَمَّا ما وَرَدَ مِنْ أَنَّ الدُّعاءَ يَرُدُّ القَضَاءَ، فَلا يَعْنِي أَنَّ تَقْدِيرَ اللهِ يَتَغَيَّرُ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى القَضاءِ المُعَلَّقِ، كما لَوْ أَخْبَرَ اللهُ المَلائِكَةَ، مَثَلاً، أَنَّ فُلانًا يَسْلَمُ مِنْ كَذا مِنَ المَصائِبِ إذا هُو دَعا رَبَّهُ، ولا يَسْلَمُ مِنْهُ إذا هُوَ لَمْ يَدْعُ، فَمِثْلُ هذا يُقالُ لَهُ القَضاءُ المُعَلَّقُ، وهُوَ غَيْرُ القَضاءِ المُبْرَمِ، الَّذِي هُوَ قَدَرُ اللهِ المَحْتُومِ، الَّذِي لا رَادَّ لَهُ؛ فَالمَخْلُوقُ قَدْ يُطْلِعُهُ اللهُ عَلَى قَضاءٍ مُعَلَّقٍ في أَمْرٍ، ويُخْفِي عَلَيْهِ القَضاءَ المُبْرَمَ فِيهِ، كما إذا أَطْلَعَهُ أَنَّ فُلانًا يَسْلَمُ مِنْ كَذا مِنَ المَصائِبِ إذا هُو دَعا رَبَّهُ، ولا يَسْلَمُ مِنْهُ إذا هُوَ لَمْ يَدْعُ، ولَمْ يُعْلِمْهُ مَعَ ذلِكَ هَلْ سَيَدْعُو فُلانٌ فَيَسْلَمَ، أَمْ لا فَيُصابَ؛ وأَمَّا اللهُ فَيَعْلَمُ حَقِيقَةَ ما سَيَكُونُ مِنْ كُلِّ مَخْلُوقٍ، وتَفاصِيلَ ما سَيَجْرِي عَلَى كُلِّ مَخْلُوقٍ، فَهُوَ تَعالَى لَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَكُلُّ شَيْءٍ بِعِلْمِهِ ومَشِيئَتِهِ وحُكْمِهِ؛ وأَمّا الملائِكَةُ، وسائِرُ الخَلْقِ، فَلا يَعْلَمُونَ إِلَّا ما عَلَّمَهُمْ رَبُّهُمْ، فَلا يَعْلَمُ الغَيْبَ كُلَّهُ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ. فَالقَضاءُ المُعَلَّقُ يُفِيدُ مَنِ اطَّلَعَ عَلَيْهِ مِنَ الخَلْقِ عِلْمًا لم يَكُونُوا يَعْلَمُونَهُ، ويَنْكَشِفُ لَهُمْ بِهِ بَعْضُ ما خَفِي عَلَيْهِمْ مِنْ جَوانِبِ الغَيْبِ، ويَزِيدُهم عِلْمًا بِبَعْضِ ما كانُوا يَجْهَلُونَهُ مِنَ حَقِيقَةِ ما سَيَجْرِي في المُسْتَقْبَلِ؛ وأَمّا اللهُ، الَّذِي يَعْلَمُ كُلَّ حَقائِقِ الغَيْبِ، فَعِلْمُهُ كامِلٌ أَزَلاً وأَبَدًا، لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ، كَما تَقَدَّمَ عِنْدَ كَلامِنا عَلَى صِفَةِ العِلْمِ.

. . . .

فَائِدَةٌ: لا حُجَّةَ بِالقَدَرِ عَلَى تَرْكِ العَمَلِ بِالشَّرْعِ في المُسْتَقْبَلِ

يَعْمِدُ بَعْضُ جَهَلَةِ العُصاةِ إلى الاحْتِجاجِ بِالقَدَرِ عَلَى تَرْكِ العَمَلِ بِالشَّرْعِ في المُسْتَقْبَلِ، فَإِذا قِيلَ لأَحَدِهِمْ: «لِمَ لا تُصَلِّي» يَقُولُ: «اللهُ ما قَدَّرَ لِي»[١]، وهذا احْتِجاجٌ في غَيْرِ مَحَلِّهِ، لا يَصِحُّ ولا يَسْتَقِيمُ، فَمِنْ أَيْنَ عَرَفَ أَنَّ اللهَ لَمْ يُقَدِّرْ لَهُ ذلِكَ فِيما يَسْتَقْبِلُهُ مِنْ أَمْرِهِ، الَّذِي لَمْ يَأْتِ بَعْدُ[٢]. فالإِنْسانُ، وإِنْ كَانَ كُلُّ ما يَصْدُرُ عَنْهُ بِتَقْدِيرِ اللهِ، ولَكِنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ عِلْمٌ بِكُلِّ ما سَيَحْصُلُ مِنْ أَفْعالِهِ ونَتائِجِها، ولا يَعْرِفُ مُسْبَقًا ما سَيَصْدُرُ عَنْهُ في المُسْتَقْبَلِ مِنْ أَعْمالٍ، كَما أَنَّه يَجِدُ نَفْسَهُ غَيْرَ مُجْبَرٍ ولا مُكْرَهٍ عَلَى فِعْلِ ما يَفْعَلُهُ مِنْ أَعْمالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ، بَلْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ القُدْرَةَ عَلَى الاخْتِيارِ بِحُرِّيَّةٍ، وإِنْ كانَ يَعْتَقِدُ جازِمًا في قَلْبِهِ أَنَّهُ لا يَكُونُ مِنْهُ إِلَّا ما

---

(١) والعَجِيبُ أَنَّ مِثْلَ هذا، إذا فاتَهُ شَيْءٌ مِنْ مَطْلُوباتِهِ، ورَغَباتِهِ، وشَهَواتِهِ، ولَذَّاتِهِ، مِمّا لا حِيلَةَ لَهُ في تَحْصِيلِهِ، غالِبًا ما تَراهُ يَتَحَسَّرُ ويَتَوَجَّعُ ويَتَأَلَّمُ، ولا يَقُولُ مُسَلِّمًا مُتَصَبِّرًا: «اللهُ ما قَدَّرَ لِي ذلِكَ»، مَعَ أَنَّهُ أَمْرٌ مَضَى وانْقَضَى، وصارَ وراءَهُ، وثَبَتَ أَنَّهُ لم يُقَدَّرْ، فَحُقَّ لَهُ أَنْ يُعَزِّيَ نَفْسَهُ عَلَى فَواتِهِ بِذِكْرِ القَدَرِ، بِخِلافِ ما يَسْتَقْبِلُهُ مِنْ أَمْرِهِ، مِمَّا يَظْهَرُ لَهُ أَنَّهُ قادِرٌ عَلَى تَوْجِيهِ قَصْدِهِ إِلَيْهِ، والسَّعْيِ في تَحْصِيلِهِ، ولا عِلْمَ لَهُ بِما قُدِّرَ مِنْهُ أَوْ لَمْ يُقَدَّرْ.

(٢) وأَمَّا ما مَضَى وانْقَضَى مِنْهُ مِنَ المُخالَفاتِ (مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ)، إِنْ تَابَ مِنْهُ ونَدِمَ عَلَيْهِ، فَلَهُ أَنْ يَحْتَجَّ عَلَيْهِ بِالقَدَرِ، لأَنَّهُ مِنَ الثابِتِ أَنَّهُ أَمْرٌ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ أَمْرٌ حَصَلَ فِعْلاً بِلا شَكٍّ؛ ثُمَّ هُوَ لا يَمْلِكُ، لا ظاهِرًا ولا باطِنًا، بَعْدَ أَنْ كانَ مِنْهُ ما كانَ، أَكْثَرَ مِنَ التَّوْبَةِ والاسْتِغْفارِ ونَحْوِ ذلِكَ، أَمَّا تَغْيِيرُ ما انْقَضَى فَلا، وما دامَ المَرْءُ أَدَّى ما عَلَيْهِ فِيهِ مِنَ التَّوْبَةِ، فَلا مانِعَ مِنْ أَنْ يَحْتَجَّ بَعْدَ ذلِكَ بِالقَدَرِ؛ فَإِنْ سُئِلَ لِمَ فَعَلْتَ ذلِكَ، جازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «هذا أَمْرٌ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ، وتُبْتُ مِنْهُ، ولِلهِ الحَمْدُ».

. . . .

قَدَّرَهُ اللهُ؛ لِذلِكَ لا يَصِحُّ أَنْ يَحْتَجَّ الإِنسانُ بِالقَدَرِ لِتَرْكِ العَمَلِ في مُسْتَقْبَلِهِ بِالشَّرِيعَةِ، والتَّقَيُّدِ بِأَحْكامِها.

وبِعبارَةٍ أُخْرَى، إِنَّ أَفْعالَ الخَلْقِ في نَفْسِ الأَمْرِ وحَقِيقَتِهِ، وبِالنِّسْبَةِ لِلْخالِقِ تَعالَى، كُلُّها بِتَقْدِيرِ اللهِ؛ وأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْءِ نَفْسِهِ (أَيْ بِالنَّظَرِ لِمَا يَظْهَرُ لِكُلٍّ مِنَّا مِنْ حالِهِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَمَّا يَعْتَقِدُهُ)، فَإِنَّ كُلاًّ مِنَّا يَشْعُرُ ويَعْلَمُ ويُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ مُخْتارٌ، لَيْسَ مُجْبَرًا ولا مُكْرَهًا، فِيما يَفْعَلُهُ مِنْ أَعْمالِهِ الاخْتيارِيَّةِ. فالمُسْلِمُ المُؤْمِنُ المُعْتَقِدُ بِالقَدَرِ، والمُلْحِدُ الكافِرُ المُنْكِرُ، يَشْعُرانِ ويُحِسَّانِ أَنَّهُما في أَعْمالِهِما الاخْتِيارِيَّةِ غَيْرُ مُكْرَهَيْنِ ولا مُجْبَرَيْنِ عَلَى فِعْلِها، لا فَرْقَ بَيْنَهما مِنْ هذِهِ النَّاحِيَةِ؛ **فَكُلٌّ مِنْهُما يَظْهَرُ لَهُ، مِنْ ظاهِرِ حالِهِ الَّذِي يَعِيْشُهُ**[1]، **وقُدْرَتِهِ عَلَى الاخْتِيارِ الَّتِي يَعْرِفُها مِنْ نَفْسِهِ، أَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ بِفِعْلِ ما يَفْعَلُهُ مِنْ أَعْمالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ، وكَأَنَّهُ لا قَدَرَ**[2]؛ وفَوْقَ هذا، فَإِنَّ كُلاًّ مِنَ المُسْلِمِ والكافِرِ لا يَعْلَمُ تَفاصِيلَ ما سَيَصْدُرُ عَنْهُ في المُسْتَقْبَلِ، لأَنَّهُما لَيْسا مُطَّلِعَيْنِ عَلَى الغَيْبِ.

ولِذلِكَ فَعَلَى الإِنسانِ، مَعَ اعْتِقادِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِتَقْدِيرِ اللهِ، أَنْ يَعْمَلَ باذِلاً جُهْدَهُ لِلتَّقَيُّدِ بِأَحْكامِ الشَّرْعِ، ولا يَلْتَفِتَ إِلى باطِنِ الأَمْرِ وحَقِيقَتِهِ، وهُوَ أَنَّهُ لَنْ يَكُونَ مِنْهُ إِلَّا ما قَدَّرَهُ اللهُ، لِيَحْتَجَّ بِذَلِكَ عَلَى تَرْكِ العَمَلِ، فِيما

(١) **وَهَذَا الظَّاهِرُ لَيْسَ حَقِيقَةَ الأَمْرِ.**

(٢) وهذا الَّذِي يَظْهَرُ لِكُلٍّ مِنَّا، مِنَ اسْتِقْلالِهِ بِأَعْمالِهِ، هُوَ الَّذِي غَرَّ مَنْ يَكْفُرُ بِالقَدَرِ وأَوْهَمَهُ صِحَّةَ نَفْيِ القَدَرِ، فَالقَدَرُ مِمَّا قامَتِ الأَدِلَّةُ العَقْلِيَّةُ والنَّقْلِيَّةُ عَلَى وُجُودِهِ، ولكِنَّهُ لَيْسَ مِنَ المَحْسُوساتِ والبَدَهِيَّاتِ، الَّتِي يُدْرِكُها الإِنْسانُ بالحِسِّ والبَدِيهَةِ بِلا اسْتِدلالٍ ونَظَرٍ فِكْرِيٍّ وتَأَمُّلٍ، بَلِ الوَهْمُ يَسْبِقُ إِلى نَفْيِهِ، بِسَبَبِ ما يَظْهَرُ لِلْمَرْءِ مِنَ اسْتِقْلالِهِ، وهذا يَعْرِفُهُ كُلٌّ مِنَّا مِنْ نَفْسِهِ.

٢١١. فَكُلُّ ما عَدَّدْتُ في ذا الفَصْلِ
نِسْبَتُهُ لِلّهِ كُفْرٌ أَصْلِي

يَسْتَقْبِلُهُ مِنْ أَمْرِهِ، فَلا حُجَّةَ لَهُ بِذلِكَ؛ لأَنَّ ذلِكَ لَيْسَ أَمْرًا مَحْسُوسًا، بَلْ إِنَّ ما يَظْهَرُ لِلْمرْءِ مِنْ واقِعِ أَمْرِهِ، وما يَعْرِفُهُ مِنْ نَفْسِهِ، القُدْرَةُ عَلَى الاخْتِيارِ، بِحُرِّيَّةٍ واسْتِقْلالٍ ظاهِرِيٍّ، دُونَ جَبْرٍ وإِكْراهٍ.

فَكَما أَنَّ العاقِلَ لا يَدْفَعُهُ اعْتقادُهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِتَقْدِيرِ اللهِ إلى تَرْكِ الأَكْلِ والشُّرْبِ الضَّرُورِيَّيْنِ؛ فَكَذلِكَ، لا يَتْرُكُ العاقِلُ امْتِثالَ أَوامِرِ اللهِ، لاعْتِقادِهِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِتَقْدِيرِ اللهِ، بَلْ يُوَجِّهُ قَصْدَهُ واخْتِيارَهُ دائِمًا إِلى طاعَةِ اللهِ، ويَسْعَى في تَطْبِيقِ شَرْعِهِ، لا يَثْنِيهِ ولا يَصْرِفُهُ عَنْ قَصْدِهِ هذا مَا رَسَخَ في قَلْبِهِ، وقامَتْ عَلَيْهِ الأَدِلَّةُ، مِنْ أَنَّهُ لَنْ يَكُونَ مِنْهُ إِلَّا ما قَدَّرَهُ اللهُ.

يَكْفُرُ مَنْ يَصِفُ اللهَ بِشَيْءٍ مِنَ النَّقَائِصِ الَّتِي عَدَّدَها هَذا الفَصْلُ

[٢١١] أيْ أنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ في أبْياتِ هَذا الفَصْلِ الطَّويلِ، مِمَّا يَجِبُ تَنْزِيهُ اللهِ عَنْهُ، تُعَدُّ نِسْبَتُهُ إلى اللهِ تَعالَى كُفْرًا حَقِيقِيًّا مُخْرِجًا مِنَ الإِسْلامِ، ومُوجِبًا لِلْخُلُودِ الأَبَدِيِّ في جَهَنَّمَ، فَمَنْ نَسَبَ إلى اللهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، كَالجِسْمِ واللَّوْنِ والمَكَانِ، فَقَدْ كَفَرَ بِدِينِ الإِسْلامِ، وخَالَفَ عَقِيدَةَ القُرْآنِ، وخَرَجَ مِنْ دَائِرَةِ الإيمانِ، وصَارَ في عِدَادِ الكَفَرَةِ اللِّئَامِ، وَلَوِ انْتَسَبَ إلى الإِسْلامِ، وصَلَّى ظاهِرًا وصَامَ.

فَائِدَةٌ: لا خِلافَ في كُفْرِ القَائِلِ بِالتَّجْسِيمِ وهُوَ يَفْهَمُ مَا يَقُولُ

إِنَّ القَطْعَ بِكُفْرِ المُجَسِّمَةِ، القَائِلِينَ بالجِسْمِ والأَعْضَاءِ والمَكَانِ في حَقِّ

. . . .

اللهِ تَعالَى، لَيْسَ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ العِلْمِ(١)، بَلْ هُوَ مَحَلُّ اتِّفاقِ المُسْلِمِينَ وإجْماعِهِم، فَكَيْفَ يَخْتَلِفُ أَهْلُ الحَقِّ في كُفْرِ مَنْ وَصَفَ الخالِقَ سُبْحانَهُ بِالحَجْمِ، وجَعَلَ لَهُ تَعالى مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا، أو جَعَلَهُ تَعالى مَحَلاًّ لِلْحَوَادِثِ (أَيْ وَصَفَهُ بِصِفاتٍ طارِئَةٍ مَخْلُوقَةٍ لَها ابْتِداءٌ كَصِفَاتِ الخَلْقِ كَالحَرَكَةِ أَوِ السُّكُونِ)؛ وأَمَّا مَا أَوْهَمَ اخْتِلافَ أهلِ العِلْمِ في تَكْفِيرِ المُجَسِّمَةِ، مِنْ عِبَارَاتِ بَعْضِهِمُ المُنْتَشِرَةِ في الكُتُبِ، فَمَحْمُولٌ عَلَى تَرْكِ تَكْفِيرِ العَامِّيِّ الَّذِي يقول: «اللهُ جِسْمٌ»، وهُوَ لا يَفْهَمُ مَا يَقُولُ، بَلْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ تَعالَى مَوْجُودٌ لَهُ حَقِيقَةٌ ولَيْسَ وَهْمًا، إِذْ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلامٍ كُفْرِيِّ المَعْنَى، وهُوَ لا يَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا مَعْنًى سَلِيمًا، لا يَكْفُرُ بِكَلامِهِ، ولكِنَّنا نُعَلِّمُهُ الصَّوَابَ، وَنَنْهَاهُ عَمَّا قَالَ. وإِنْ كُنْتُ أَرَى أَنَّ مِثْلَ هذا العامِّيِّ الَّذِي لا يَفْهَمُ حَقِيقَةَ مَعْنَى الجِسْمِ نادِرُ الوُجُودِ.

فاقْطَعْ في قَلْبِكَ واجْزِمْ بِأَنَّهُ لا خِلافَ بَيْنَ أَهْلِ الحَقِّ في كُفْرِ مَنْ يَقُولُ: «اللهُ جِسْمٌ»، وهُوَ يَفْهَمُ مَا يَقُولُ (أَيْ يَفْهَمُ حَقِيقَةَ مَعْنَى الجِسْمِ وهُوَ ما لَهُ حَجْمٌ)، ولَوْ زادَ بَعْدَها عِبارَةَ: «لا كالأَجْسامِ». لأَنَّ مَنْ نَسَبَ إِلى اللهِ النَّقْصَ والاحْتِياجَ، لا يُنْقِذُهُ مِنَ الكُفْرِ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ نَقْصٌ لا كَنَقْصِ غَيْرِهِ واحْتِياجٌ لا كاحْتِياجِ غَيْرِهِ»(٢). وفي نِيَّتِي أَنْ أُؤَلِّفَ إِنْ شَاءَ اللهُ كِتَابًا أَبْسُطُ فِيهِ القَوْلَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ المُهِمَّةِ الَّتِي الْتَبَسَتْ عَلَى البَعْضِ، وتَساهَلَ فِيها البَعْضُ، في هذا العَصْرِ.

---

(١) وقَدَّ نَصَّ الإمامُ الشافِعِيُّ و الإمامُ أَحْمَدُ وغَيْرُهما مِنَ الأَئِمَّةِ عَلَى تَكْفِيرِ المُجَسِّمِ.

(٢) ولِذلِكَ قالَ الإِمامُ أَحْمَدُ: «مَنْ قالَ: «اللهُ جِسْمٌ لا كَالأَجْسامِ» كافِرٌ». وراجِعْ **فَائِدَةٌ: لا يَنْفَعُ مَعَ التَّشْبِيهِ دَعْوَى التَّنْزِيهِ** في الصَّفْحَةِ ٢٧٦.

٢١٢. لأَنَّـــهـــا نَـــقَـــائِـــصٌ يُـــجَـــلُّ
عَـــنْـــهـــا الإلٰـــهُ الـــخـــالِـــقُ الأَجَـــلُّ
٢١٣. وقَـدْ أَطَـلْـتُ الـقَـوْلَ لَـكِـنْ عُـذْرِي
خَـوْفِـي عَـلَـى الـتَّـنْـزِيـهِ فـي ذا الـعَـصْـرِ
٢١٤. وإِنْ أَكُـنْ كَـرَّرْتُ بَـعْـضَ الـقَـوْلِ
فَـــإِنَّـــمـــا أَرَدْتُ دَفْـــعَ الـــجَـــهْـــلِ

---

[٢١٢] أيْ أنَّه يَكْفُرُ مَنْ يَنْسُبُ إلى اللهِ تَعالى هَذِهِ الأُمُورَ، الَّتِي يَجِبُ تَنْزِيهُ اللهِ عَنْهَا، كَالجِسْمِ والمَكَانِ وسَائِرِ خَصَائِصِ المَخْلُوقَاتِ، لأَنَّها نَقَائِصُ في حَقِّ اللهِ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ اللهُ مُتَّصِفًا بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَمَنْ نَسَبَها إِلَيْهِ فَقَدْ نَسَبَ إِلَيْهِ النَّقْصَ، وشَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ، وهذا كُفْرٌ باللهِ، ولا يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ بِحالٍ مِنَ الأَحْوالِ؛ لأنَّ تَنْزِيهَ اللهِ عَنِ النَّقْصِ ومُشابَهَةِ الخَلْقِ مِنْ أَهَمِّ أُصُولِ الدِّينِ، فَمَنْ خَالَفَ في ذَلِكَ، فَقَدْ خَالَفَ في أَصْلٍ أَصِيلٍ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، ولذلك لا يُعَدُّ مُسْلِمًا مَنْ يُشَبِّهُ اللهَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ بِوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ المُشَابَهَةِ.

العُذْرُ في تَطْوِيلِ هَذَا الفَصْلِ والتَّكْرَارِ فِيهِ

[٢١٣] أيْ أنَّ هذَا الفَصْلَ قَدْ طَالَ جِدًّا عَنْ بَقِيَّةِ فُصُولِ هَذِهِ القَصِيدَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ، ولَكِنَّ النَّاظِمَ مَعْذُورٌ في هَذِهِ الإطَالَةِ، لِكَوْنِهِ رَأَى الحَاجَةَ مَاسَّةً، والضَّرُورَةَ مُلِحَّةً، إلى الإسْهَابِ في بَيَانِ تَنْزِيهِ اللهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ، خَوْفًا مِنْ تَفْرِيطِ النَّاسِ في هَذا الأمْرِ الخَطِيرِ، في هَذا العَصْرِ الأخِيرِ.

[٢١٤] أيْ أنَّ النَّاظِمَ كَرَّرَ بَعْضَ الأُمُورِ والمَسَائِلِ المُهِمَّةِ، الَّتي سَبَقَ لَهُ أَنْ بَيَّنَها في نَظْمِهِ، فَعَبَّرَ عَنْهَا بِأَكْثَرَ مِنْ أُسْلُوبٍ، في أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ، مِنْ هَذِهِ القَصِيدَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ، حِرْصًا مِنْهُ عَلَى تَرْسِيخِها في أَذْهانِ القُرَّاءِ، لا سِيَّمَا مِنَ النَّاشِئَةِ، وزِيَادَةً في مُحارَبَةِ الجَهْلِ بِهَا، لِمَا في جَهْلِها مِنْ خَطَرٍ جَسِيمٍ.

رُؤْيَةُ أَهْلِ الجَنَّةِ لِلّهِ

٢١٥. ورَبُّــنــا يَــراهُ بِــالــعَــيْــنَــيْــنِ
أَهْــلُ الــجِــنــانِ دُونَ أَدْنَــى مَــيْــنِ
٢١٦. بِــدُونِ وِجْــهَــةٍ مِــنَ الــوِجْــهَــاتِ
ودُونَ هَــيْــئَــةٍ مِــنَ الــهَــيْــئــاتِ

شَرْحُ فَصْلِ رُؤْيَةِ أَهْلِ الجَنَّةِ للهِ

[٢١٥] أيْ أنَّ أهْلَ الجَنَّةِ يَرَوْنَ رَبَّ العَالَمِينَ بِعُيُونِ رُؤُوسِهِمْ، دُونَ أَنْ يَكُونَ سُبْحانَهُ كَأَيِّ شَيْءٍ سَبَقَ أَنْ رَأَتْهُ عُيُونُهُمْ، أَوْ تَصَوَّرَتْهُ أَذْهانُهُمْ، لأَنَّهُ سُبْحانَهُ لَيْسَ لَهُ شَبِيهٌ، ولا صُورَةٌ، وهَذَا صِدْقٌ وحَقٌّ، لا شَكَّ فِيهِ ولا مَيْنَ (**المَيْنُ** هُوَ الكَذِبُ)، فَهَذا مِنْ جُمْلَةِ عَقَائِدِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ. وأَمّا الكُفَّارُ فَهُمْ مَحْرُومُونَ مِنْ ذلِكَ، لأَنَّهُ مِنْ نَعِيمِ أَهْلِ الجَنَّةِ.

[٢١٦] أيْ أنَّ أهْلَ الجَنَّةِ يَرَوْنَ اللهَ تَعَالَى، بِدُونِ أنْ يَكُونَ هُوَ تَعَالَى في جِهَةٍ مِنَ الجِهَاتِ، ودُونَ أنْ يَحْتَاجُوا إلى اسْتِقْبَالِ وِجْهَةٍ مِنَ الوِجْهَاتِ بِعَيْنِهَا مِنْ أجْلِ أنْ يَرَوْهُ تَعَالَى، ودُونَ أنْ يَكُونَ لَهُ سُبْحَانَهُ هَيْئَةٌ (أيْ شَكْلٌ وكَيْفٌ ومِقْدَارٌ وحُدُودٌ وحَجْمٌ)، كَمَا لِلأَجْسَامِ.

ولا تَتَسَاءَلْ كَيْفَ يُرَى مَنْ لَيْسَ لَهُ هَذِهِ الأَوْصَافُ الجِسْمِيَّةُ، والمَعَانِي الحِسِّيَّةُ، لأَنَّهُ لَيْسَ مُسْتَحِيلاً في العَقْلِ أنْ يُرَى مَنْ لَيْسَ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ المَخْلُوقِيَّةُ، وإنْ كانَ الوَهْمُ يَحارُ[١]، لِكَوْنِنَا لَمْ يَسْبِقْ لَنَا رُؤْيَةُ مَنْ لا هَيْئَةَ لَهُ، بَلْ كُلُّ مَا سَبَقَ أنْ رَأَيْنَاهُ، وكُلُّ مَا تَرَاهُ عُيُونُنَا في هَذِهِ الدُّنْيَا، هُوَ

---

(١) **يَحارُ**: أَيْ يَتَحَيَّرُ.

٢١٧. ودُونَ لَــوْنٍ وبِــدُونِ شَــكْــلِ
ودُونَ فَــصْــلٍ عَــنْــهُــمُ أَوْ وَصْــلِ

مَخْلُوقٌ لَهُ هَيْئَةٌ مِنَ الهَيْئَاتِ، وشَكْلٌ مِنَ الأشْكَالِ، ولَكِنْ لا يَصِحُّ أنْ نَحْكُمَ عَلَى اللهِ الخَالِقِ، بِحُكْمِ مَا شَاهَدْنَاهُ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، فاللهُ هُوَ المَوْجُودُ الَّذِي لا يُشْبِهُ غَيْرَهُ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْواعِ المُشابَهَةِ، فلا يَصِحُ أَنْ يُقاسَ بِغَيْرِهِ؛ وهُوَ سُبْحانَهُ مَوْجُودٌ بِلا شَكٍّ فَصَحَّ أَنْ يُرَى، أَيْ أَنَّ العَقْلَ يُجِيزُ أَنْ نَراهُ[١].

[٢١٧] أيْ أنَّ أهْلَ الجَنَّةِ يَرَوْنَ اللهَ دُونَ أنْ يَكُونَ ذَا لَوْنٍ أوْ شَكْلٍ، كَمَا تَقَدَّمَ، ودُونَ أنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً بِهِمْ أوْ مُنْفَصِلاً عَنْهُمْ، لأنَّ الاتِّصَالَ والانْفِصَالَ يَسْتَحِيلانِ عَلَى الخَالِقِ، فَهُمَا مِنْ أَمَارَاتِ[٢] الحُدُوثِ، وعَلامَاتِ الاحْتِيَاجِ، وصِفَاتِ المَخْلُوقَاتِ، وخَصَائِصِ الأجْسَامِ، فَكُلُّ

---

(١) فالعَقْلُ يُجِيزُ رُؤْيَةَ ما لَيْسَ جِسْمًا ولا مادَةً، وَمَا لا جِهَةَ له ولا هَيْئَةَ لَهُ، كَما يُجِيزُ سَمَاعَ كَلامٍ لَيْسَ بِصَوْتٍ، ويَقْبَلُ ذلِكَ ولا يُحِيلُهُ، فَلا دَلِيلَ عَقْلِيَّ عَلَى اسْتِحالَةِ ذلِكَ، وإِنْ كانَ الوَهْمُ يَأْباه وَيَتَحَيَّرُ فِيهِ، لِكَوْنِنا لَمْ نُجَرِّبْ ذلكَ في حَيَاتِنَا، فلم يَسْبِقْ لَنَا أَنْ رَأَيْنا إِلَّا ما هُوَ جِسْمٌ ومادَّةٌ ولُهُ جِهَةٌ ولَهُ هَيْئَةٌ، كَما أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ لَنَا أَنْ سَمِعْنَا إِلَّا مَا كَانَ صَوْتًا؛ فَالرُّؤْيَةُ نَوْعُ إِدْراكٍ لِلْمَرْئِيِّ، كَما أَنَّ السَّمْعَ نَوْعُ إِدْراكٍ لِلْمَسْمُوعِ، واللهُ الَّذِي أَعْطانا القُدْرَةَ عَلَى إِدْراكِ المَرْئِيَّاتِ المَخْلُوقَةِ الحِسِّيَّةِ، لا يُعْجِزُهُ أَنْ يُقْدِرَنا عَلَى أنْ نُدْرِكَ بِأَبْصارِنا مَرْئِيًّا لَيْسَ جِسْمًا مَحْسُوسًا ولَيْسَ مِنَ المَخْلُوقاتِ، هُوَ ذاتُهُ المُقَدَّسُ، كَما أَنَّ اللهَ الَّذِي أَعْطانا القُدْرَةَ عَلَى إِدْرَاكِ المَسْمُوعاتِ الصَّوْتِيَّةِ، لا يُعْجِزُهُ أَنْ يُقْدِرَنا عَلَى إِدْراكِ مَسْمُوعٍ لَيْسَ بِصَوْتٍ. ويَجْدُرُ التَّذْكِيرُ بِأَنَّ الخَلْقَ عاجِزُونَ عَنْ إِدْراكِ حَقِيقَةِ رَبِّهِمْ والإِحاطَةِ بِهِ عِلْمًا، ولِذلِكَ فَرُؤْيَةُ أَهْلِ الجَنَّةِ للهِ لا تَجْعَلُهُمْ مُحِيطِينَ بِهِ عِلْمًا، أَيْ لا تَجْعَلُهُمْ يَعْرِفُونَ عَنْهُ تَعالَى كَلَّ ما يَعْلَمُهُ تَعالَى عَنْ ذاتِهِ المُقَدَّسِ.

(٢) **أمارات**: أَيْ عَلامات.

٢١٨. سُبْحَانَهُ جَلَّ عَنِ المَسافَهْ
إذْ لَيْسَ ذا حَجْمٍ ولا ذا حافَهْ
٢١٩. لِذا يُرَى بِلا انْعِكاسِ صُورَهْ
قاتِمَةٍ في العَيْنِ أَوْ مُنِيرَهْ

جِسْمَيْنِ لا يَخْلُوانِ عَنْ أَنْ يَكُونا مُتَّصِلَيْنِ أَوْ مُنْفَصِلَيْنِ، وأَمَّا اللهُ فَلا يُوصَفُ بالاتِّصالِ بِالأَجْسامِ، ولا بِالانْفِصالِ عنها[1]، لأَنَّهُ لَيْسَ جِسْمًا، فلا يُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنْ خَصائِصِ الأَجْسامِ، كَما تَقَدَّمَ.

[٢١٨] أيْ أنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ دُونَ أنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَهُ مَسَافَةٌ قَصِيرَةٌ أَوْ طَوِيلَةٌ، لأنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنْ أنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وبَيْنَ أحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ مَسَافَةٌ قَرِيبَةٌ أَوْ بَعِيدَةٌ أَوْ مُتَوَسِّطَةٌ، لأنَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَهُ حَجْمٌ (أَيْ طُولٌ وعَرْضٌ وعُمْقٌ بِحَيْثُ يَمْلأُ قَدْرًا مِنَ الفَرَاغِ، ويَشْغَلُ حَيِّزًا مِنَ المَكَانِ، صَغِيرًا كانَ أَوْ كَبِيرًا) وحَافَةٌ (أَيْ حَدٌّ وطَرَفٌ ومُنْتَهًى)، وكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الخَالِقِ.

فَائِدَةٌ: مَعْنَى القُرْبِ والبُعْدِ مِنَ اللهِ وأَنَّهُما لَيْسا بِالمَسافَةِ

وأَمَّا ما وَرَدَ مِنَ التَّعْبِيرِ بالقُرْبِ مِنَ اللهِ والبُعْدِ مِنَ اللهِ، فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ لا حِسِّيٌّ، فَلَيْسَ ذلِكَ بِالمَسافَةِ، بَلْ هذانِ تَعْبِيرانِ مَجازِيَّانِ (أَيْ فِيهِما تَجاوُزٌ لِلْمَعْنَى الحِسِّيِّ الَّذِي وُضِعَ لَهُ لَفْظُهُما في أَصْلِ اللُّغَةِ)، فَيُقَالُ في مَدْحِ الطَّائِعِ: «قَرِيبٌ مِنَ اللهِ»، أَيْ قَرِيبٌ مِنْ ثَوابِهِ، لأَنَّهُ مَقْبُولٌ مُسْتَحِقٌّ لِثَوَابِهِ تَعَالَى، ويُقَالُ في ذَمِّ العَاصِي: «بَعِيدٌ مِنَ اللهِ»، أَيْ بَعِيدٌ مِنْ ثَوابِهِ، لأَنَّهُ مَطْرُودٌ مُسْتَحِقٌّ لِعِقَابِهِ تَعالَى.

[٢١٩] أيْ أنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ يَرَوْنَ اللهَ تَعالَى ولكِنْ لا كَمَا نَرَى مَا حَوْلَنَا

---

(١) أمّا تَعْبِيرُ بَعْضِ المُؤَلِّفِينَ بِأَنَّ اللَّهَ بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ فَمَعْناهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُم ولا يُشْبِهُهُمْ، وَلَيْسَ مَعْناهُ أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنْهُمْ بالمَسافَةِ.

٢٢٠. يَـرَوْنَ مَـنْ مِـنْ قَـبْـلُ لَـمْ يَـرَوْهُ
فَـــلا يَـــشُـــكُّـــونَ بِـــمَـــا رَأَوْهُ
٢٢١. إذْ لَـمْ يَـرَوْا قَـبْـلاً لَـهُ مِـنْ مُـشْـبِـهِ
بِـــأَيِّ وَجْـــهٍ مِـــنْ وُجُـــوهِ الـــشَّـــبَـــهِ
٢٢٢. فَـاعْـتَـقِـدْ فُـؤادَكَ بِـأَنَّـهُ يُـرَى
فِـي جَـنَّـةٍ ولا تَـقِـسْ بِـمَـا تَـرَى

مِنَ الأجْسَامِ، فَعَيْنُنَا تَرَى الجِسْمَ حِينَ يَنْعَكِسُ الضَّوْءُ مِنْهُ إِلَيْهَا، فَتَرْتَسِمُ عِنْدَها صُورَةُ هَذَا الشَّيْءِ عَلَى شَاشَةٍ، مِنَ الأعْصَابِ المُتَشَابِكَةِ، دَاخِلَ العَيْنِ، تُسَمَّى الشَّبَكِيَّةَ، وتَكُونُ هَذِهِ الصُّورَةُ المُنْعَكِسَةُ دَاخِلَ العَيْنِ قَاتِمَةً أو مُنِيرَةً، بِحَسَبِ كَمِّيَّةِ الضَّوْءِ المُنْعَكِسِ، ولَوْنِ الجِسْمِ المَرْئِيِّ، وتَقُومُ أعْصابٌ خَاصَّةٌ بِتَوْصِيلِ تَفَاصِيلِ هَذِهِ الصُّورَةِ إلى دِمَاغِنَا فَتَحْصُلُ الرُّؤْيَةُ، وأمَّا في حَقِّ اللهِ تَعَالَى فَهَذا مُسْتَحِيلٌ، لأنَّ رَبَّنَا لَيْسَ بِذِي صُورَةٍ ولا لَوْنٍ ولا حَجْمٍ ولا جِسْمٍ، لِذَلِكَ يَرَاهُ أَهْلُ الجَنَّةِ بِلا انْعَكاسِ ضَوْءٍ وصُورَةٍ داخِلَ العَيْنِ، بَلْ يُزِيلُ اللهُ عَنْ عُيُونِ أهْلِ الجَنَّةِ العَجْزَ عَنْ رُؤْيَةِ اللهِ، فَيَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ بِلا صُورَةٍ ولا كَيْفٍ ولا جِهَةٍ ولا مَكانٍ.

[٢٢٠] و[٢٢١] أيْ أنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ حِينَ يَرَوْنَ اللهَ تَعَالَى لا يَشُكُّونَ بِأنَّ الَّذِي يَرَوْنَهُ هُوَ رَبُّهُمْ، لأَنَّهُمْ يَرَوْنَ مَوْجُودًا لا يُشْبِهُ أيَّ شَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ لَهُمْ أَنْ رَأَوْهُ أو تَصَوَّرُوهُ مِنَ المَخْلُوقاتِ، بِأَيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ المُشَابَهَةِ، فَلَمْ يَسْبِقْ لَهُمْ أنْ رأَتْ عُيُونُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ مَوْجُودًا لا شَكْلَ ولا حَجْمَ ولا جِهَةَ لَهُ، ولِذَلِكَ يَكُونُونَ عَلَى يَقِينٍ بِأَنَّ الَّذِي يَرَوْنَهُ هُوَ اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ، الَّذِي لا شَبِيهَ لَهُ.

[٢٢٢] أيْ كُنْ عَلَى يَقِينٍ، أَيُّهَا القَارِئُ الكَرِيمُ، واعْتَقِدِ اعْتِقَادًا

. . . .

جَازِمًا، أنَّ أهْلَ الجَنَّةِ يَرَوْنَ اللهَ تَعَالَى، دُونَ أَنْ يَكُونَ تَعالَى جِسْمًا، ودُونَ أَنْ يَكُونَ في جِهَةٍ ولا مَكانٍ، ودُونَ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا عَنْهُمْ بِالمَسَافَةِ، مَعَ عَجْزِهِمْ عَنْ إِدْراكِ حَقِيقَتِهِ سُبْحانَهُ والإِحاطَةِ بِهِ عِلْمًا ومَعْرِفَةِ كُلِّ ما يَعْلَمُهُ تَعالَى عَنْ ذاتِهِ المُقَدَّسِ، ولا تَرْتَبْ ولا تَشُكَّ بِصِحَّةِ ذَلِكَ، لأَنَّهُ مِنْ عَقَائِدِ أهْلِ الحَقِّ الثَّابِتَةِ، الَّتِي اسْتَفاضَتْ في إِثْباتِها الأَحادِيثُ الصَّحِيحَةُ، ونَصَّ عَلَيْها كَثِيرٌ مِنَ عُلَماءِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

ولا تَقِسِ اللهَ بِمَا تَرَاهُ في هَذِهِ الدُّنْيَا مِنَ الأَجْسَامِ، ولا تَحْكُمْ عَلَى الخَالِقِ بِحُكْمِ مَا تُشَاهِدُهُ مِنَ المَخْلُوقَاتِ؛ فالخالِقُ لا يُشْبِهُ مَخْلُوقاتِهِ بَتاتًا، ولِذلِكَ لا يُقاسُ بِها.

واعْلَمْ بِأَنَّ الشَّرْعَ أَخْبَرَ بِأَنَّ الخَلْقَ لا يَرَوْنَ خالِقَهُمْ بِعُيُونِهِمُ الفانِيَةِ في الدُّنْيا، فاللهُ لم يَجْعَلْ عُيُونَ الخَلْقِ الفانِيَةَ قادِرَةً عَلَى ذلِكَ، ولكِنَّهُ يَجْعَلُ القُدْرَةَ عَلَى ذلِكَ في عُيُونِ أَهْلِ الجَنَّةِ الباقِيَةِ الأَبَدِيَّةِ.

ولا يَفُوتُنِي هُنا أَنْ أُنَبِّهَ إلى أَنَّ رُؤْيَةَ أَهْلِ الجَنَّةِ لِرَبِّهِمْ نِعْمَةٌ لا تُوازِيها نِعْمَةٌ، ولِذلِكَ لا تَحْصُلُ إِلَّا لأَهْلِ الجَنَّةِ، جَعَلَنا اللهُ مِنْ أَهْلِها.

وَأَهْلُ الجَنَّةِ يَرَوْنَ اللهَ يَوْمَ القِيامَةِ قَبْلَ دُخُولِهِمُ الجَنَّةَ وَيَرَوْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَقدْ وَرَدَ، وَلَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ ثُبُوتًا قَطْعِيًا، أنَّ مَنْ كَانَ تَقِيًّا فِي الدُّنيا بَعْدَ دُخُولِهِ الجَنَّةَ يَرَى اللَّهَ مَرَّتَينِ كُلَّ يَوْمٍ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا تَقِيًّا مِنَ المُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ، بَعْدَ دُخُولِهِ الجَنَّةَ، يَرَى اللهَ مَرَّةً فِي الأُسْبُوعِ.

خاتِمَةُ النَّظْمِ

٢٢٣. فـي عـامِ أَلْـفٍ ومِـئِـيـنَ أرْبَـعَـهْ
وسِـتَّـةٍ مِـنْ بَـعْـدِ عِـشْـرِيـنَ مَـعَـهْ

٢٢٤. مِنْ هِجْرَةِ الهادِي البَشِيرِ المُنْتَجَبْ
وذا لِـسَـبْـعٍ قَـدْ خَـلَـوْنَ مِـنْ رَجَـبْ

٢٢٥. قَـدْ تَـمَّ كُـلُّ مـا أَرَدْتُ نَـظْـمَـهُ
طُـوبَـى لِـكُـلِّ مَـنْ يَـنـالُ فَـهْـمَـهُ

٢٢٦. أَبْـيـاتُـهُ فـي عَـدِّ مَـنْ قَـدْ حَـصَـرَهْ
عِـشْـرُونَ فـي عَـشَـرَةٍ وعَـشَـرَهْ

شَرْحُ خَاتِمَةِ النَّظْمِ

[٢٢٣] و[٢٢٤] و[٢٢٥] أيْ أنَّ النَّاظِمَ فَرَغَ مِنْ نَظْمِ هَذِهِ القَصِيدَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ في السَّابعِ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، في سَنَةِ أَلْفٍ وأرْبَعِمِائَةٍ وسِتَّةٍ وعِشْرِينَ مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ العَرَبِيِّ المُصْطَفَى ﷺ (٧ رَجَبٍ ١٤٢٦هـ). **الهادِي**: هُنَا وَصْفٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَعْنَاهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الحَقِّ. **البَشِير**: هُنَا وَصْفٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَعْنَاهُ الَّذِي بَشَّرَ المُؤْمِنِينَ الطَّائِعِينَ بِالثَّوابِ الجَزِيلِ في الجَنَّةِ في الآخِرَةِ. **المُنْتَجَب**: هُنَا وَصْفٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَعْنَاهُ المُخْتَارُ. **طُوبَى**: إشَارَةٌ إلى كُلِّ مَا يُسْتَطابُ في الجَنَّةِ مِمَّا يَنَالُهُ مَنِ اعْتَقَدَ عَقِيدَةَ أهْلِ الحَقِّ ومَاتَ عَلَى الإيمانِ والإسْلامِ.

[٢٢٦] أيْ أنَّ عَدَدَ أبْياتِ هَذَا النَّظْمِ في الأصْلِ (أيْ في الطَّبْعَةِ الأُولَى) هُوَ عِشْرُونَ مَضْرُوبَةٌ بِعَشَرَةٍ ومُضَافٌ إلَيْهَا عَشَرَةٌ، أيْ مِائَتَانِ وعَشَرَةُ (٢١٠) أبْياتٍ.

٢٢٧. وزِدْتُـهُ بَـيْـتـاً وعِـشْـرِيـنَ حَـلَـتْ
فِـي طَـبْـعَـةٍ ثَـانِـيَـةٍ تَـجَـمَّـلَـتْ

٢٢٨. فَـصَـارَ عَـدًّا وَاحِـدًا ومِـائَـتَـيْـنْ
مَـعْـهَـا ثَـلاثُـونَ مُـنِـيـراتٍ أَتَـيْـنْ

٢٢٩. بـارِكْ إِلٰـهِـي وَقـعَـهُ ولَـفْـظَـهُ
وارْحَـمْ إِلٰـهِـي مَـنْ يُـعـانـي حِـفْـظَـهُ

٢٣٠. وامْـنُـنْ عَـلَـى نـاظِـمِـهِ بِـمِـنَّـهْ
يَـنْـجُـو بِـهـا ويَـنْـتَـهِـي فـي الـجَـنَّـهْ

---

[٢٢٧] و[٢٢٨] أيْ أنَّ النَّاظِمَ زَادَ عَلَى هَذَا النَّظْمِ، في الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ، واحِدًا وعِشْرِينَ بَيْتًا جَدِيدًا، زادَتِ النَّظْمَ جَمالاً بما زادَتْهُ فِيهِ مِنَ المَعانِي النَّافِعَةِ، فَصَارَ تَعْدَادُ أبْيَاتِهِ مِائَتَيْنِ وواحِدًا وثَلاثِينَ بَيْتًا (٢٣١)، أتَتْ مُنِيرَةً لِلعُقُولِ والأفْهامِ، بِمَا فِيهَا مِنْ بَيانٍ وتَبْيِينٍ لِعَقِيدَةِ أهْلِ الحَقِّ في مَعْرِفَةِ اللهِ.

[٢٢٩] يَدْعُو النَّاظِمُ اللهَ أنْ يَجْعَلَ البَرَكَةَ (أي زِيَادَةَ الخَيْرِ) في ألْفَاظِ هَذَا النَّظْمِ، ومَا يَتْرُكُهُ مِنْ أَثَرٍ في نُفُوسِ قُرَّائِهِ (أيْ أنْ يَجْعَلَ زِيَادَةَ الخَيْرِ في وَقْعِهِ عَلَى نُفُوسِ القُرَّاءِ، وأَثَرِهِ في قُلُوبِهِمْ، ويَزِيدَ نَفْعَ الخَلْقِ بِأَلْفَاظِهِ)، وأنْ يَرْحَمَ مَنْ يَسْعَى في حِفْظِهِ واسْتِظْهَارِهِ.

[٢٣٠] يَدْعُو النَّاظِمُ اللهَ أنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهِ ويَجْعَلَ مُنْتَهَاهُ الجَنَّةَ، غَفَرَ اللهُ لَهُ ولِوالِدَيْهِ.

٢٣١. والـحَـمْـدُ لِـلّـهِ عَـلَـى مـا أَنْـعَـمَـا
صَــلَّــى عَــلَــى مُــحَــمَّــدٍ وسَــلَّــمَــا

[٢٣١] يُنْهِي النَّاظِمُ قَصِيدَتَهُ كَمَا بَدَأَهَا بِالحَمْدِ للهِ والصَّلاةِ والسَّلامِ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وقَدْ شَرَحْتُ مَعْنَى الحَمْدِ ومَعْنَى الصَّلاةِ والسَّلامِ فِي شَرْحِ البَيْتِ الأوَّلِ، فَلِلَّهِ الحَمْدُ أوَّلاً وآخِرًا.

تَمَّ بِعَوْنِ اللهِ وحَمْدِهِ شَرْحُ أَبْياتِ قَصِيدَةِ رَفْعِ التَّبِّ في مَعْرِفَةِ الرَّبِّ،

ويَلِيهِ خُلاصَةُ ما يَجِبُ اعْتِقادُهُ في مَعْرِفَةِ اللهِ

مَعَ فَوائِدَ أُخْرَى.

الخُلاصة

خُلاصَةُ ما يَجِبُ اعْتِقادُهُ في مَعْرِفَةِ اللّهِ وفَوائِدُ أُخْرَى

أَخِي القَارِئَ، زِيادَةً في الفائِدَةِ، لَخَّصْتُ لَكَ فِيما يَلِي نَثْرًا، ما يَجِبُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ المَرْءُ في بابِ مَعْرِفَةِ اللهِ تَعالى، مِمّا أَجْمَلْتُهُ لَكَ في قَصِيدَةِ «رَفْعِ التَّبِّ» شِعْرًا، وبَسَطْتُ لَكَ القَوْلَ في شَرْحِهِ آنِفًا، كما زِدْتُ فَوائِدَ لَمْ تُذْكَرْ في النَّظْمِ ولا شَرْحِهِ، كَكَيْفِيَّةِ الدُّخُولِ في الإِسْلامِ، وما يُخْرِجُ مِنْهُ.

هَذَا الكَوْنُ البَدِيعُ المُحْكَمُ وُجِدَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ فَلا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ

إِذا تَأَمَّلَ العَاقِلُ في هذا العالَمِ الذِي نَعِيشُ فيه عَلِمَ أَنَّهُ بَدِيعٌ، مُحْكَمٌ، وُجِدَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ لا يَخْلُو مِنْ صِفاتٍ عارِضَةٍ مَخْلُوقَةٍ، ويَتَأَلَّفُ مِنْ أَجْزاءٍ مُتَغَيِّرَةٍ مُحْدَثَةٍ، وُجِدَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، وما كانَتْ أَجْزاؤُهُ مُتَغَيِّرَةً، لِوُجُودِهَا بِدايَةٌ، وهُوَ لا يَخْلُو مِنْ صِفاتٍ مَخْلُوقَةٍ، فهو مُتَغَيِّرٌ مَخْلُوقٌ لِوُجُودِهِ ابْتِداءٌ مِثْلَهَا[1]، ولا بُدَّ لَهُ مِمَّنْ أَوْجَدَهُ وخَلَقَهُ (أَيْ جَعَلَهُ مَوْجُودًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَعْدُومًا)، إِذْ لا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ فَاعِلٍ؛ فَكَيْفَ

(١) لِتَفْصِيلِ الاسْتِدْلالِ العَقْلِيِّ عَلَى كَوْنِ العالَمِ مَخْلُوقًا لَهُ ابْتِداءٌ، وكَوْنِ كُلِّ مَخْلُوقٍ يَحتاجُ إِلى خالِقٍ، مَجالٌ في مَطَوَّلاتِ كُتُبِ العَقِيدَةِ الإِسْلامِيَّةِ.

بِهذا التَّرْتِيبِ المُحْكَمِ والصُّنْعِ البَدِيعِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ هذا الكَوْنُ البَدِيعُ المُحْكَمُ وَلِيدَ مُجَرَّدِ المُصادَفَةِ[١]، وصَنِيعَ مَحْضِ الفَوْضَى، فَلا بُدَّ إِذًا لِهَذَا العَالَمِ مِنْ خَالِقٍ.

وبِعِبَارَةٍ أُخْرَى إِنَّ هذا الكَوْنَ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَجْرامٍ وأَعْراضٍ[٢]، مِنَ الأَحياءِ والنَبَاتَاتِ والجَمَادَاتِ وصِفاتِها، وكُلٌّ مِنْها مَخْلُوقٌ يَتَغَيَّرُ مِنْ حَالٍ إلى حَالٍ، وتَتَبَدَّلُ صِفاتُهُ، وتَتَجَدَّدُ أَحْوالُهُ، وفِيهِ مِنَ الانْتِظامِ والتَّرْتِيبِ والإِحْكَامِ والإِبْدَاعِ والحِكْمَةِ ما تَحارُ فِيهِ العُقُولُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ لَهُ خَالِقًا عَظِيمًا حَكِيمًا قَادِرًا. وهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الطَّبِيعِيُّ الإِجْمالِيُّ عَلَى وُجُودِ الخَالِقِ سُبْحَانَهُ.

تَوْضِيحُ الدَّلِيلِ الطَّبِيعِيِّ الإِجْمالِيِّ عَلَى وُجُودِ الخَالِقِ

إِنَّ هذا الكَوْنَ الفَسِيحَ، والعالَمَ الواسِعَ، فيهِ مِنَ المَخْلُوقاتِ الصَغِيرَةِ والمُتَوَسِّطَةِ والكَبِيرَةِ، مِنَ الأَحْياءِ والجَماداتِ والنَّباتاتِ، والسُّهُولِ والجِبالِ، والأَنْهارِ والبِحارِ، والنُّجُومِ والكَواكِبِ، والأَفْلاكِ والمَجَرَّاتِ، والأنوارِ والظُّلُماتِ، والرِّياحِ والغازاتِ، والحَرارَةِ والبُرُودَةِ، والقُبْحِ والجَمالِ، والحَرَكَةِ والسُّكُونِ، والقُوَّةِ والضَّعْفِ، والأَلْوانِ والأَشْكالِ، والأَصْواتِ والأَقْوَالِ، والأَوْضَاعِ والأَحْوالِ، واللَّذَّةِ والأَلَمِ، وغَيْرِها مِنْ

---

(١) **المُصادَفَةُ**: هِيَ أَنْ تَلْقَى الشَّيْءَ وتَجِدَهُ مِنْ غَيْرِ مَوْعِدٍ ولا تَوَقُّعٍ، فَلَيْسَتِ المُصادَفَةُ مَوْجُودًا فاعِلاً مُخْتارًا يَصِحُّ نِسْبَةُ خَلْقِ أَيِّ شَيْءٍ وإِيجادِهِ إِلَيْهِ، بَلْ هِيَ أَمْرٌ اعْتِبارِيٌّ، أَيْ لا وُجُودَ لَهُ إِلّا في ذِهْنِ المُعْتَبِرِ مِنَّا، ما دامَ مُعْتَبِرًا لَهُ فِيمَا يَتَفَكَّرُ فِيهِ، مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُصادَفَةٌ.

(٢) **الأَجْرامِ**: هِيَ ما اصْطَلحَ العُلَماءُ عَلَى تَسْمِيَتِهِ بِالجَواهِرِ، أَيْ كُلُّ ما لَهُ تَحَيُّزٌ وحَجْمٌ مِنْ أَجْزاءِ العالَمِ صَغِيرًا كانَ أَمْ كَبِيرًا؛ و**الأَعْراضُ**: هِيَ ما لا قِيامَ لَهُ إِلَّا بِالجَواهِرِ، كَالحَرَكَةِ والسُّكُونِ والأَلْوانِ.

سائِرِ الأعْيانِ والأفْكارِ والأجْرام والأَعْراضِ المُتَغَيِّراتِ، مَا يُمْكِنُنا أَنْ نَراهُ ونُحِسَّ بِهِ، وما لا يُمْكِنُنا أنْ نَراهُ أو نُحِسَّ بِهِ.

وفي كُلٍّ مِنْ أَجْزاءِ العَالَم، الَّتِي عَدَّدْنَا، مِنْ بَدِيعِ الصَّنْعَةِ، وعَظِيمِ الحِكْمَةِ، ودَقِيقِ التَّأْلِيفِ، وإحْكامِ الخَلْقِ، وتَرْتِيبِ المَصالِحِ، وتنَاسُقِ الوَظائِفِ، وتَناغُمِ الأدْوارِ، ولَطِيفِ التَرْكِيبِ، وعَجِيبِ التَّنْسِيقِ، وباهِرِ الانْتِظامِ، وخَفِيِّ الأسْرارِ، ومُتَغَيِّرِ الأَحْوالِ، ومُتَقَابِلِ الصِّفَاتِ، ومُتَضادِّ الأَوْضاعِ، ما يَقْضِي العَقْلُ جازِمًا بأنَّ لَهُ خالِقًا فاعِلاً عَظِيمًا، رَجَّحَ وُجُودَهُ على عَدَمِهِ، وخَصَّصَ كُلاًّ مِنْ أَجْزاءِهِ بما هُوَ عَلَيْهِ دُونَ ضِدِّهِ، كالحَرَكَةِ دُونَ السُّكُونِ أَوِ العَكْسِ، وصِفَةٍ دُونَ صِفَةٍ، ومِقْدارٍ دُونَ مِقْدارٍ، وزَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ، ومَكانٍ دُونَ مَكانٍ، وجِهَةٍ دُونَ جِهَةٍ، لِأَنَّ أيًّا مِنْهَا لَيْسَ بِأَوْلَى مِنْ نَقِيضِهِ.

يَكْفِي أَنْ يَتَأَمَّلَ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ لِيَتَيَقَّنَ أَنَّ لَهُ خَالِقًا

يَكْفِي أَنْ يَتَأَمَّلَ كُلٌّ مِنَّا نَفْسَهُ لِيَسْتَنْتِجَ أَنَّ لَهُ خَالِقًا بِلا أَدْنَى شَكٍّ؛ فَالعَاقِلُ مِنَّا يَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّهُ وُجِدَ في بَطْنِ أُمِّهِ، وتَطَوَّرَ مِنْ مَنِيٍّ مُنْعَقِدٍ مِنْ والِدَيْهِ، إلى خَلِيَّةٍ بَسِيطَةٍ، لا حَوْلَ لَها ولا قُوَّةَ، نَمَتْ وتَكَاثَرَتْ، فأصْبَحَتْ مُضْغَةً[١] صَغِيرَةً، ثُمَّ زَادَتْ نُمُوًّا، وتَكَوَّنَ لَها مِنَ الأَعْضاءِ والأَدَواتِ ودَقِيقِ التَّفَاصِيلِ الدَّاخِلِيَّةِ والخارِجِيَّةِ، ما فاتَ الحَصْرَ والعَدَّ والإحْصاءَ، فَإِذَا بِهَا تُصْبِحُ جَنِينًا، ذَا عَيْنَينِ وشَفَتَينِ وأنْفٍ وفَمٍ وكَبِدٍ وطِحالٍ ورِئَتَينِ ودِماغٍ وجِهازٍ هَضْمِيٍّ وجِهازٍ عَصَبِيٍّ وجِهازٍ تَنَفُّسِيٍّ وجِهازٍ دَمَوِيٍّ وجِهازٍ تَناسُلِيٍّ ويَدَينِ ورِجْلَينِ وهَيْكَلٍ عَظْمِيٍّ وعَضَلاتٍ وبَشَرَةٍ وشَعْرٍ، إلى غَيْرِ ذلك، مِمّا يَعْجِزُ المَرْءُ عَنْ تَعْدادِهِ كُلِّهِ، وتَهَيَّأَ لَهُ في بَطْنِ أُمِّهِ كُلُّ ما يَحْتَاجُهُ مِنْ غِذَاءٍ وحِمَايَةٍ، فازْدَادَ نُمُوًّا حَتَّى تَمَّ خَلْقُهُ جَنِينًا

(١) **المُضْغَةُ**: القِطْعَةُ الصَّغِيرَةُ مِنَ اللَّحْمِ.

كامِلاً، ودَبَّتْ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنَ النُّمُوِّ والتَّطَوُّرِ، فأَصْبَحَ كَائِنًا حَيًّا يَتَحَرَّكُ، وكانَ في أَوَّلِ أَمْرِهِ لا يَتَنَفَّسُ الهَوَاءَ لأَنَّهُ مَغْمُورٌ بِأَكْمَلِهِ في مَاءِ الرَّحِمِ كَالسَّمَكَةِ، ثُمَّ ما لَبِثَ أَنْ خَرَجَ إلى الدُّنْيا، وبَدَأَ بِالتَّنَفُّسِ والصُّرَاخِ، ورُكِّبَتْ فيه الإرادَةُ والإحْساسُ والشَّهْوَةُ، ثمَّ الوَعْيُ والعَقْلُ والإدْراكُ، حَتَّى صارَ بَشَرًا سَوِيًا، وبَلَغَ مَا هُوَ عَلَيْهِ الآنَ.

فالعاقِلُ حِينَ يَتَأَمَّلُ مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ، مِمَّا طَرَأَ عَلَيْهِ من لَطِيفِ التَّرْكِيبِ، وبَدِيعِ التَّأْلِيفِ، وعَجِيبِ الأَعْضَاءِ، ودَقِيقِ الانْتِظَامِ، يَقْطَعُ ويَجْزِمُ بأنَّ لَهُ خالِقًا أوْجَدَهُ وطَوَّرَهُ وخَصَّصَهُ بما هُوَ عَلَيْهِ، إذْ لم يَفْعَلْ ذلكَ هُوَ بِنَفْسِهِ، ولا فَعَلَهُ به أبَوَاهُ، ولا أيُّ مَخْلُوقٍ آخَرَ، ويَسْتَحِيلُ عَقْلاً أنْ يَكُونَ هذا الخَلْقُ المُحْكَمُ، والصُّنْعُ البَدِيعُ، والتَّكْوِينُ الباهِرُ، فِعْلاً بِلا فاعِلٍ؛ إذْ لا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ فاعِلٍ، فَكَيْفَ بِهذا الفِعْلِ العَظِيمِ الهائِلِ، والخَلْقِ العَجِيبِ المُذْهِلِ.

الخَالِقُ وَاحِدٌ

ولا بُدَّ أنْ يَكُونَ هذا الخالِقُ الذِي خَلَقَنا هو الذِي خَلَقَ سائرَ هذا الكَوْنِ البَدِيعِ، والعَالَمِ الفَسِيحِ؛ فالخالِقُ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ مُتَعَدِّدًا، إذْ لو كانَ مُتَعَدِّدًا، لَكانَ عاجِزًا، مُفْتَقِرًا إلى غَيْرِهِ، ولَمَا وُجِدَتِ المَخْلُوقاتُ، ولَمَا انْتَظَمَ الكَوْنُ. فالخالِقُ مَوْجُودٌ عَظِيمٌ واحِدٌ لا مَثِيلَ ولا شَبِيهَ لَهُ، مَوْصُوفٌ بِكُلِّ كَمالٍ يَلِيقُ به، مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ في حَقِّهِ، لا تُدْرِكُهُ العُقُولُ، ولا تُحِيطُ به الأذْهانُ، لَيْسَ مِنْ جِنْسِ العالَمِ، ولا يُشْبِهُهُ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، ولَيْسَ في أيِّ مَكانٍ مِنَ الأَمْكِنَةِ، ولا في كُلِّ مَكانٍ، لأَنَّ كُلَّ الأَماكِنِ مِنْ جُمْلَةِ خَلْقِهِ، وهُو الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ دُونَ ما عَداهُ مِنَ المَوْجُوداتِ (فالعِبادَةُ التي هِيَ غايَةُ التَّذَلُّلِ، وأقْصَى التَواضُعِ، ونِهايَةُ الانْكِسارِ، وكَمالُ المَحَبَّةِ والخُضُوعِ والخَوْفِ، لا يستَحِقُّها مِنَ الخَلْقِ غَيْرُ الخالِقِ العظِيمِ). وهذا الخَالِقُ الوَاحِدُ سُبْحَانَهُ هُوَ المُسَمَّى «اللهَ».

مَا هو ثابِتٌ وواجِبٌ عَقْلاً للهِ

لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ اللهُ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الكَمَالِ المُطْلَقِ، وكَمَالاتُ اللَّهِ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا تُحِيطُ بِهَا العُقُول، وَلَكِنْ مِنْ صِفَاتِه تعالى التي يُثْبِتُهَا لَهُ العَقْلُ وَالنَّقلُ ويُوجِبُهَا (فَلا يَقْبَلُ العَقْلُ أَلَّا يَكُونَ اللهُ مُتَّصِفًا بِها لِأَنَّ عَدمَ الاتِصَافِ بِهَا نَقْصٌ، وَالنَّاقِصُ يَحتَاجُ إلى مَنْ يكَمِّلُهُ، والمُحْتَاجُ عَاجِزٌ وَالعَاجِزُ لَا يَكُونُ خَالِقًا).

● صِفَةُ الوُجُودِ: فَهُوَ مَوْجُودٌ غَيْرُ مَعْدُومٍ (فهو واجِبُ الوُجُودِ عَقْلاً أيْ لا يَقْبَلُ العَقْلُ عَدَمَهُ).

● صِفَةُ الوَحْدانِيَّةِ: فَهُوَ وَاحِدٌ (أَيْ لا شَرِيكَ لَهُ ولا شَبِيهَ).

● صِفَةُ الأَزَلِيَّةِ: فَهُوَ أَزَلِيٌّ (أيْ لا ابْتِداءَ لِوُجُودِهِ)، وصِفاتُهُ كُلُّها أزَلِيَّةٌ، لأَنَّ الأزَلِيَّ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهِ أَيُّ صِفَةٍ مَخْلُوقَةٍ، ولا أَزَلِيَّ سِواهُ، لأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ سِواهُ مِنْ جُمْلَةِ خَلْقِهِ.

● صِفَةُ الأَبَدِيَّةِ: فَهُوَ أَبَدِيٌّ (أَيْ لا انْتِهاءَ لِوُجُودِهِ).

● صِفَةُ المُخالَفَةِ لِلْحَوادِثِ: فَهُوَ مُخالِفٌ لِلْحَوادِثِ (أَيْ أَنَّهُ لا يُشْبِهُ أيَّ مَخْلوقٍ في حَقِيقَتِهِ، ولا في فِعْلِهِ[1]، ولا في أيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ).

● صِفَةُ القِيامِ بالنَّفْسِ: فَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْ كُلِّ ما سِواهُ (أيْ لا يَحْتاجُ إلى أَحَدٍ، لا إلى مَكانٍ ولا إلى أَيِّ مَخْلُوقٍ آخَرَ).

● صِفَةُ الإرادَةِ: فَهُوَ مُرِيدٌ (وإرادَتُهُ كَسائِرِ صِفاتِهِ أزَلِيَّةٌ بلا بِدايَةٍ ولا تَتَغَيَّرُ ولا تَتَبَدَّلُ)، ولا يَكُونُ في الكَوْنِ إلّا مَا أرادَهُ اللهُ بِإرادتِهِ الأَزَلِيَّةِ.

● صِفَةُ القُدْرَةِ: فَهُوَ قادِرٌ (أَيْ قَوِيٌّ لا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ)، فَكُلُّ ما جازَ في العَقْلِ وُجُودُهُ، مَهْما كانَ مُسْتَبْعَدًا، فَهُوَ مِمَّا يَصِحُّ في العَقْلِ أَنْ يَخْلُقَهُ

(١) اللهُ واحِدٌ في فِعْلِهِ لأَنَّهُ يَخْلُقُ وما عَدَاهُ لا يَخْلُقُ، فَلَيْسَ لأَحَدٍ فِعْلٌ كَفِعْلِهِ.

اللهُ، عَلَى حَسَبِ ما سَبَقَ في مَشِيئَتِهِ (أَيْ إرادَتِهِ) الأَزَلِيَّةِ.

● صِفَةُ العِلْمِ: فَهُوَ عالِمٌ لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مَهْما دَقَّ وخَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ.

● صِفَةُ الحَياةِ: فَهُوَ حَيٌّ (وحَياتُهُ لَيْسَتْ بِرُوحٍ وحَرَكَةٍ وسُكُونٍ كَحَياةِ خَلْقِهِ، بَلْ هِيَ صِفَةٌ لَهُ تَعالَى لا تُشْبِهُ حَيَاةَ غَيْرِهِ)، إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الخالِقُ مَيْتًا.

● صِفَةُ السَّمْعِ: فَهُوَ سَمِيعٌ يَسْمَعُ كُلَّ المَسْمُوعاتِ (وسَمْعُهُ لَيسَ بِأُذُنٍ أو أداةٍ أو عُضْوٍ أو واسِطَةٍ).

● صِفَةُ البَصَرِ: فهو بَصِيرٌ يَرَى كُلَّ المَرْئِيّاتِ (وبَصَرُهُ لَيسَ بِعَيْنٍ أو أداةٍ أو عُضْوٍ أو واسِطَةٍ).

● صِفَةُ الكَلامِ: فَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلامٍ غَيْرِ مَحْدُودٍ ولا مَخْلُوقٍ (فكَلامُهُ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ لَيْسَ بِلُغَةٍ، ولَيْسَ مُرَكَّبًا مِنْ أَحْرُفٍ وأصْواتٍ ومَقاطِعَ ولا غَيْرِ ذلك مِنَ الأَجْزاءِ كَكَلامِ خَلْقِهِ، بَلْ كلامُهُ صِفَةٌ لَهُ تَعالَى لا تُشْبِهُ كَلامَ غَيْرِهِ، وقَدْ نَزَلَتِ الكُتُبُ السَّماوِيَّةُ مُعَبِّرَةً عَنْهُ، فَسُمِّيَتْ كلامَ اللهِ عَلَى هذا المَعْنَى لا عَلَى مَعْنَى أَنَّها صِفَتُهُ)[١].

---

(١) المَقْصُودُ بِصِفَةِ الكَلامِ هُنَا كَلامُ اللهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، ولَيْسَ كَلامُهُ بِمَعْنَى الحُرُوفِ والكَلِماتِ، الَّتِي بَيْنَ دَفَّتَيِ المُصْحَفِ، فَمَا في المُصْحَفِ مِنَ الحُرُوفِ والكَلِمَاتِ يُسَمَّى كَلامَ اللهِ أَيْضًا، ولَكِنَّهُ لَيسَ صِفَةً للهِ، لأَنَّهُ لَيْسَ أَزَلِيًّا بِلا ابْتِداءٍ (كَما هُوَ واضِحٌ مِنَ ابْتِداءِ القَارِئِ بِهِ وفَراغِهِ مِنْهُ)، بَلْ هُوَ كَلامٌ مُحْدَثٌ (أَيْ مَخْلُوقٌ لَهُ ابْتِداءٌ)، ومَعَ هذا يُسَمَّى ما في المُصْحَفِ مِنَ الحُرُوفِ كَلامَ اللهِ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَأْلِيفِ أَيِّ مَخْلُوقٍ، ولأَنَّهُ يُعَبِّرُ ويَدُلُّ عَلَى كَلامِ اللهِ الذَّاتِيِّ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، فاللهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ صِفَةٌ حَادِثَةٌ (أَيْ مَخْلُوقَةٌ لَهَا ابْتِداءٌ) فَصِفَاتُهُ كُلُّهَا أَزَلِيَّةٌ لا ابْتِداءَ لَهَا. وعَلَى هَذَا فَالقُرآنُ إذا قُصِدَ بِهِ كَلامُ اللهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ فَلَيْسَ مَخْلُوقًا (أَيْ لَيْسَ لَهُ ابْتِداءٌ)، ولَيْسَ أَصْواتًا وحُرُوفًا ولُغَةً (لأَنَّ الأَصْواتَ =

● وهو يُغَيِّرُ غَيْرَهُ مِنَ المَوْجُوداتِ ولا يَتَغَيَّرُ هو (لأنَّ كُلَّ ما يَتَغَيَّرُ مِنْ حالٍ إلى حالٍ مَخْلُوقٌ يَحْتاجُ إلى غَيْرِهِ، وأمّا الخالِقُ فلا يَتَغَيَّرُ).

فَهَذِهِ الصِّفاتُ الَّتِي عَدَّدْنَاهَا تَجِبُ كُلُّها لِلهِ عَقْلاً، أَيْ أَنَّ العَقْلَ لا يَقْبَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللهُ مُتَّصِفًا بِهَا أَزَلاً وأَبَدًا، أَيْ بِلا بِدايَةٍ وبِلا نِهايَةٍ.

ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ ما سِوَى الخالِقِ، أَيْ كُلُّ شَيْءٍ في هَذَا الكَوْنِ، مِنَ الأجْسَامِ والأعْمَالِ والأَفْكارِ، وغَيْرِهَا مِنْ أَجْزاءِ العالَمِ، مَخْلُوقًا لِلهِ، خَلَقَهُ اللهُ وأَوْجَدَهُ، فَلا يَدْخُلُ في الوُجُودِ شَيْءٌ إلَّا إذَا خَلَقَهُ اللهُ، فَهُوَ المُؤَثِّرُ في هَذَا الكَوْنِ عَلَى الحَقِيقَةِ، دُونَ مَنْ سِواهُ، لأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ، وغَيْرُهُ لا يَخْلُقُ.

مَا يَسْتَحِيلُ عَقْلاً عَلَى اللهِ

ويَسْتَحِيلُ عَقْلاً[١] أنْ يَكُونَ الخالِقُ العَظِيمُ مُتَّصِفًا بأضْدادِ صِفاتِ الكَمالِ الواجِبَةِ لَهُ عَقْلاً المَذْكُورَةِ في الفَصْلِ السَّابِقِ، فَيَسْتَحِيلُ عليه تعالى التَّعَدُّدُ، والشَّرِيكُ، والحُدُوثُ (أيِ الابْتِداءُ)، والفَناءُ، والمُشابَهَةُ لِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ (فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَّصِفَ بِشَيْءٍ مِنْ خَصائِصِ المَخْلُوقاتِ كَالجِسْمِ

= والحُرُوفَ واللُّغاتِ لا تَكُونُ إِلَّا مَخْلُوقَةً). وأَمَّا القُرآنُ بِمَعْنَى مَا فِي المُصْحَفِ مِنْ سُورَةِ الفاتِحَةِ إلى سُورَةِ النَّاسِ، فَهُوَ حُرُوفٌ وكَلِماتٌ مَخْلُوقَةٌ، أَنْزَلَهَا اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، لِتَكُونَ مُعْجِزَةً مُسْتَمِرَّةً، وهُدًى لِلنَّاسِ، وشِفاءً ورَحْمَةً، وآياتُهُ عِبارَاتٌ عَرَبِيَّةٌ تَدُلُّ وتُعَبِّرُ عَنْ كَلامِ اللهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ والَّذِي لَيْسَ بِلُغَةٍ وحُرُوفٍ. ومَعَ هذا مَنَعَ العُلَماءُ أَنْ يُقالَ القُرآنُ مَخْلُوقٌ بِدُونِ هذا التَّفْصِيلِ وفي غَيْرِ مَقامِ التَّعْلِيمِ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِيهامِ أَنَّ للهِ صِفَةً مَخْلُوقَةً، وهَذَا سَبَبُ امْتِناعِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنِ القَوْلِ بِأَنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ.

(١) **مَعْنَى يَسْتَحِيلُ عَقْلاً**: أَيْ أَنَّ العَقْلَ لا يَقْبَلُ بِذَلِكَ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَحْكُمُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ الوُجُودَ.

والأَعْضاءِ والأَجْزاءِ والصُّورَةِ والمَكانِ والحَرَكَةِ والسُّكُونِ والاتِّصالِ والانْفِصالِ والانْفِعالاتِ والعَواطِفِ)، ويَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَيْضًا الحاجَةُ إلى غَيْرِهِ، والعَجْزُ، والكَرْهُ (أيْ أنْ يَكونَ مُكْرَهًا أَيْ مُجْبَرًا عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ)، والغَفْلَةُ، والسَّهْوُ، والجَهْلُ بِأَيِّ شَيْءٍ، والمَوْتُ، والعَمَى، والصَّمَمُ، والبَكَمُ (أَيِ الخَرَسُ، ومَعْناهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَوْصُوفٍ بِكَلامٍ لا يُشْبِهُ كَلامَ الخَلْقِ)[١]، والتَّغَيُّرُ (كطُرُوءِ صِفَةٍ عَلَيْهِ لم تَكُنْ لَهُ فِيما لا بِدايَةَ لَهُ)؛ لأنَّ هذه أَضْدادٌ لِصِفاتِ الكَمالِ الثّابِتَةِ لَهُ، فَهِيَ نَقْصٌ، والنَّقْصُ عليه مُحالٌ، إذْ لَوْ كانَ ناقِصًا لَكانَ مُحْتاجًا إلى مَنْ يُكَمِّلُهُ، ولَمَا كانَ إِلٰهًا، ولَمَا وُجِدَ هذا العالَمُ.

مَا يَجُوزُ عَقْلاً في حَقِّ اللهِ

والله تَعَالَى لَيْسَ مُقَيَّدًا ولا مُلْزَمًا بِشَيْءٍ، ولا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ، فَهُوَ يَخْلُقُ ويُوجِدُ الأشْيَاءَ والأعْمَالَ مِنْ خَيْرٍ وشَرٍّ، عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِ الأَزَلِيِّ ومَشِيئَتِهِ الأزَلِيَّةِ وحُكْمِهِ الأَزَلِيِّ[٢]، فَيَجُوزُ عَلَيْهِ في العَقْلِ إيجادُ كُلِّ مَا يَقْبَلُ العَقْلُ وُجُودَهُ، أَوْ تَرْكُ إِيجَادِهِ. وكُلُّ شَيْءٍ مِلْكٌ للهِ عَلَى الحَقِيقَةِ، لا عَلَى التَّقْرِيبِ والمَجَازِ، ولِذَلِكَ فَهُوَ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُهُ في مِلْكِهِ، ولا اعْتِراضَ عَلَيْهِ في حُكْمِهِ.

---

(١) فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ اللهُ غَيْرَ مَوْصُوفٍ بِكَلامٍ هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ لَيْسَ بِلُغَةٍ ولا صَوْتٍ ولا حُرُوفٍ ولا أَجْزاءٍ.

(٢) **حُكْمُهُ الأَزَلِيُّ**: أَيْ قَوْلُهُ الأَزَلِيُّ بِوُجُودِ أَفْرادِ العالَمِ كُلٌّ في وَقْتِهِ، فَكَلامُ اللهِ الذَّاتِيُّ الَّذي لَيْسَ بِحَرْفٍ ولا صَوْتٍ دَالٌّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُوماتِهِ تَعالى الَّتِي لا نِهايَةَ لَها، ومِنْ ذلِكَ دُخُولُ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرادِ العالَمِ في الوُجُودِ في وَقْتِهِ الَّذِي خَصَّصَهُ بِهِ. ولِمَزِيدٍ مِنَ الشَّرْحِ عَنْ كلامِ اللهِ الأَزَلِيِّ الَّذِي لا يُشْبِهُ كَلامَ الخَلْقِ، انْظُرِ الصَّفْحَةَ ٢١٢.

اللهُ لا تُحِيطُ بِهِ العُقُولُ

واللهُ تَعَالى لا يُمْكِنُ لِعُقُولِنَا مَهْمَا بَلَغَتْ مِنَ القُوَّةِ والذَّكاءِ أَنْ تُحِيطَ بِهِ عِلْمًا (أَيْ يَسْتَحِيلُ أَنْ تُدْرِكَ كُلَّ ما يَعْلَمُهُ اللهُ عَنْ ذاتِهِ وصِفَاتِهِ وكَمالاتِهِ)، لأَنَّ صِفَاتِهِ تَعالَى لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى ولَيْسَتْ مَحْدُودَةً، وأمّا عُقُولُ الخَلْقِ فَهِيَ مَحْدُودَةٌ مَهْمَا كَانَتْ كَبِيرَةً، وهِيَ عاجِزَةٌ عَنِ الإِحَاطَةِ عِلْمًا بِمَا في هذا الكَوْنِ المَخْلُوقِ مِنَ المَحْسُوسَاتِ؛ فَكَيْفَ تُحِيطُ عِلْمًا بِخَالِقِ الكَوْنِ وصِفَاتِهِ.

إِذًا فلا أَحَدَ مِنَ الخَلْقِ يَعْرِفُ اللهَ كَمَا يَعْلَمُ اللهُ نَفْسَهُ، وإِنَّما يَعْرِفُهُ العَارِفُونَ بِمَعْرِفَةِ ما يَجِبُ لَهَ عَقْلاً وما يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ وما يَجُوزُ فِي حَقِّهِ، ويَعْتَرِفُونَ بِالعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ وحَقِيقَةِ صِفَاتِهِ، فلا يَعْرِفُ اللهَ عَلَى الحَقِيقَةِ إِلَّا اللهُ. ولِذلِكَ مَنَعَ الشَّرْعُ مِنَ التَّفَكُّرِ في ذاتِ اللهِ لأَنَّهُ لا طائِلَ مِنْهُ، وأَمَرَ بِالتَّفَكُّرِ في مَخْلُوقَاتِ اللهِ، لأَنَّها تَدُلُّ عَلَى وُجُودِهِ وَعَظَمَتِهِ وكَمَالِهِ، كَما تَقَدَّمَ. فاقْنَعْ أَخِي القَارِئَ بِمَا تَعَلَّمْتَهُ في هذا الكِتابِ مِنْ مَعْرِفَةِ ما يَجِبُ لِلهِ، وما يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وما يَجُوزُ في حَقِّهِ، ولا تَطْلُبْ ما لَيْسَ في مَقْدُورِكَ ولا مَقْدُورِ أَيِّ مَخْلُوقٍ آخَرَ.

أوّلُ وَاجِبٍ عَلَى المُكَلَّفِينَ

أوّلُ وَاجِبٍ عَلَى المُكَلَّفِينَ[1]، بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللهِ وتَنْزِيهِهِ عَنْ مُشَابَهَةِ ما عَداهُ والحَاجَةِ إلى مَا سِوَاهُ، هُوَ عِبادَتُهُ تَعَالَى وَحْدَهُ، بِالتّذَلُّلِ لَهُ غَايَةَ التَّذَلُّلِ، والتَّواضُعِ لَهُ أَقْصَى التَوَاضُعِ، والخُضُوعِ لَهُ نِهَايَةَ الخُضُوعِ، كَمَا أَمَرَ، وعَدَمِ الإشْراكِ بِهِ شَيْئًا، وأنْ يُحِبُّوهُ ويَعَظِّمُوهُ أكْمَلَ الحُبِّ والتَعْظِيمِ،

---

(١) **المُكَلَّفُ**: هُوَ البَالِغُ العَاقِلُ الَّذِي بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ الرَّسُولِ، فَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُكَلَّفٌ، سَواءً كانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى.

في كُلِّ أحْوَالِهِمْ، على المَنْشَطِ والمَكْرَهِ(١)، والرِّضَا والغَضَبِ، والصِّحَّةِ والمَرَضِ، والجِدِّ والهَزْلِ، ولا يُسَوُّوا بِهِ مَنْ عَداهُ في المَحَبَّةِ والتَعْظِيمِ.

طاعَةُ اللهِ تَعَالَى

ويَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يُطِيعَ اللهَ، بِأَدَاءِ ما أَمَرَ بِهِ، واجْتِنابِ ما نَهَى عَنْهُ، وطَرِيقُهُ في ذلِكَ أَنْ يَتْبَعَ رَسُولَ الوَقْتِ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْهِ، ورَسُولُ هذا الوَقْتِ إلى آخِرِ الدُّنْيا، المُرْسَلُ إلى العالَمِينَ كَافَّةً، هُوَ آخِرُ الأَنْبياءِ وخاتِمُهُمْ، النَّبِيُّ العَرَبِيُّ، سَيِّدُنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الهاشِمِيُّ القُرَشِيُّ ﷺ، الذي قامَتِ الأَدِلَّةُ الباهِرَةُ عَلَى صِدْقِهِ، فِيما يُبَلِّغُهُ عَنْ رَبِّهِ، وعلى رَأْسِها القُرْآنُ الكَرِيمُ، المُعْجِزَةُ المُسْتَمِرَّةُ إلى يَوْم القِيامَةِ. ودِينُ مُحَمَّدٍ الَّذِي يَدْعُو إِلَيْهِ، يُسَمَّى الإِسْلامَ، وهُوَ دِينُ جَمِيعِ الأَنْبياءِ والمُرْسَلِينَ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا أَنْ يَدْخُلَ في دِينِ الإِسْلامِ، ويَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَثْبُتَ فِيهِ عَلَى الدَّوامِ، بِاجْتِنابِ كُلِّ أَنْواعِ الكُفْرِ الَّتي تُخْرِجُ مِنْهُ(٢).

مَا هُوَ الكُفْرُ بِاللهِ

الكُفْرُ هُوَ كُلُّ ما يُنافِي الإِسْلامَ ويُناقِضُهُ ويُخْرِجُ مِنْهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوِ اعْتِقَادٍ. فَيَكْفُرُ مَنْ يُشَبِّهُ اللهَ بِغَيْرِهِ، أو يَصِفُهُ بِنَقْصٍ في حَقِّهِ، أو يَنْفِي عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفاتِ الكَمَالِ الَّتِي عَدَّدْنَاها، أوْ يَسْتَخِفُّ بِهِ تَعالَى، أَوْ يُكَذِّبُ أَحَدًا مِنْ أَنْبيَائِهِ(٣)، أَوْ يَعْتَرِضُ عَلَى حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ، أَوْ يُحَقِّرُ مَا عَلِمَ أَنَّ

(١) **المَنْشَطُ**: هُوَ الأمْرُ الذِي يُنْشَطُ لَهُ ويُقْبَلُ عليه، و**المَكْرَهُ** هُوَ الأمْرُ الذِي تَكْرَهُهُ النَّفْسُ وتُعْرِضُ عَنْهُ، والعِبارَةُ كِنَايَةٌ عَنْ كُلِّ أحْوَالِ المَرْءِ، مِنَ السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ.

(٢) انْظُرْ تَعْرِيفَ الكُفْرِ في الفَصْلِ التَّالِي.

(٣) الأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ جاؤُوا بِدِينِ الإِسْلامِ وعِقِيدَةِ التَّوْحِيدِ، وإِنَّمَا نَشَأَ دِينُ النَّصْرَانِيَّةِ ودِينُ =

اللهَ عَظَّمَهُ كَمَلائِكَتِهِ، بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أو اعْتِقادٍ، فَمَثَلاً، مَنْ سَبَّ اللهَ تَعالَى، أَوْ سَبَّ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيائِهِ، أَوْ وَاحِدًا مِنْ مَلائِكَتِهِ فَقَدْ كَفَرَ، ولَوْ كانَ غَاضِبًا أَوْ مازِحًا أو جاهِلاً، ما دامَ في عَقْلِهِ، لأَنَّ هذا يَدُلُّ عَلَى اسْتِخْفافِهِ بِاللهِ تَعالَى، وإِعْراضِهِ عَنِ دِينِ اللهِ، أَيِ الدِّينِ الَّذِي أَمَرَ تَعالَى عِبادَهُ بِاتِّباعِهِ، وهُوَ الإِسْلامُ.

كَيْفِيَّةُ الدُّخُولِ في الإِسْلامِ

وقَدْ جَعَلَ اللهُ لِلدُّخُولِ في الإِسْلام طَرِيقًا وحِيدًا، سَواءً كانَ الشَّخْصُ الَّذِي يُرِيدُ الدُّخُولَ في الإِسْلامِ كافِرًا أَصْلِيًّا (كَمَنْ بَلَغَ[1] مُعْتَقِدًا عَقِيدَةَ النَّصارَى أَوِ اليَهُودِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الكُفْرِ)، أَمْ كانَ مُرْتَدًّا خَرَجَ مِنَ الإِسْلامِ بِقَوْلِ كُفْرٍ أَوْ فِعْلِ كُفْرٍ أَوْ اعْتِقادِ كُفْرٍ، وهذا الطَّرِيقُ الوَحِيدُ لِدُخُولِ الكَافِرِ القادِرِ عَلَى النُّطْقِ في الإِسْلامِ هُوَ: النُّطْقُ بِالشَّهادَتَيْنِ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ (أَوْ قَوْلُ مَعْناهُما بِأَيَّةِ لُغَةٍ، لِمَنْ لا يَعْرِفُ العَرَبِيَّةَ)، بِنِيَّةِ الدُّخُولِ في الإِسْلامِ، مَعَ اعْتِقادِ مَعْناهُما، وتَرْكِ كُلِّ ما يُنافِيهِما.

= اليَهُودِيَّةِ، المُنْتَشِرَانِ اليَوْمَ، مِنْ تَحْرِيفِ بَعْضِ الخَلْقِ لِتَعالِيمِ بَعْضِ الأَنْبِياءِ، فلا دِينَ سَمَاوِيَّ إِلَّا الإِسْلامُ، ولا يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى النَّصَارَى واليَهُودُ مُؤْمِنِينَ، لأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِتَعالِيمِ النَّبِيَّيْنِ الكَرِيمَيْنِ اللَّذَيْنِ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِما زُورًا، أَيْ مُوسَى وعِيسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِما وسَلَّمَ، وكَذَّبُوا النَّبِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ووَصَفُوا اللهَ تَعالى بِالنَّقائِصِ (انْظُرْ شَرْحَ البَيْتِ ٤ والبَيْتِ ١٦٤).

(١) **بَلَغَ**: أَيْ صارَ بالِغًا، وبُلُوغُ الذَّكَرِ يَكُونُ بِخُرُوجِ المَنِيِّ مِنْهُ، أَوْ إِتْمامِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً قَمَرِيَّةً؛ وبُلُوغُ الأُنْثَى يَكُونُ بِخُرُوجِ دَمِ الحَيْضِ مِنْها، أَوْ خُرُوجِ المَنِيِّ مِنْها، أَوْ إِتْمامِها خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً قَمَرِيَّةً.

لا يَجْتَمِعُ الإِسْلامُ والكُفْرُ في شَخْصٍ

فَالمُسْلِمُ إِنْ كَفَرَ، بِقَوْلِ كُفْرٍ، أَوْ فِعْلِ كُفْرٍ، أَوِ اعْتِقادِ كُفْرٍ، فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الإِسْلامِ، وصارَ كافِرًا بِاللهِ، ولَمْ يَعُدْ يَسْتَحِقُّ اسْمَ المُسْلِمِ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلى الإِسْلامِ بِالشَّهادَتَيْنِ، والكافِرُ إِنْ حَصَلَ مِنْهُ ـ إِضافَةً إِلى ما هُوَ فِيهِ مِنَ الكُفْرِ ـ قَوْلُ كُفْرٍ جَدِيدٍ، أَوْ فِعْلُ كُفْرٍ جَدِيدٍ، أَوِ اعْتِقادُ كُفْرٍ جَدِيدٍ، فَقَدْ ازْدادَ كُفْرًا مَعَ كُفْرِهِ، والعِياذُ بِاللهِ(١). ولا يَجْتَمِعُ الإِسْلامُ مَعَ الكُفْرِ في شَخْصٍ وَاحِدٍ في وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ المَرْءُ مُسْلِمًا وكَافِرًا في وَقْتٍ واحِدٍ، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا وكَافِرًا في وَقْتٍ وَاحِدٍ. فَكُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنٌ، وكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ(٢). فالمُسْلِمُونَ هُمُ المُؤْمِنُونَ دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الخَلْقِ، ولَكِنَّهُمْ يَتَفَاوَتُونَ ويَخْتَلِفُونَ مِنْ حَيْثُ التَّقْوَى وقُوَّةِ الإِيمَانِ، فَمِنْهُمُ التَّقِيُّ الطَّائِعُ، ومِنْهُمُ الفَاسِقُ العَاصِي.

---

(١) ويَجْدُرُ التَّنْبِيهُ هُنا إِلى أَنَّهُ لا يَجُوزُ، في أَيِّ حالٍ، أَنْ يُؤْمَرَ الكافِرُ بِأَنْ يَقُولَ أَوْ يَفْعَلَ أَوْ يَعْتَقِدَ ما هُوَ كُفْرٌ، ولا أَنْ يُعانَ عَلَيْهِ، كَما تَوَهَّمَ بَعْضُ الجَهَلَةِ، فَكَوْنُ الكافِرِ كافِرًا أَصْلاً لا يُبَرِّرُ أَمْرَهُ بِما يَزِيدُهُ كُفْرًا ولا يُجِيزُ إِعانَتَهُ عَلَيْهِ، بَلْ يَصِيرُ المُسْلِمُ الَّذِي أَمَرَهُ بِذلِكَ أَوْ أَعانَهُ عَلَيْهِ عَمْدًا كافِرًا مِثْلَهُ دُونَ أَدْنَى رَيْبٍ.

(٢) المُرادُ هُنا الإِسلامُ الاصْطِلاحِيُّ لا اللُّغَوِيُّ، فالمُسْلِمُ هُنَا يَعْنِي مَنْ كانَ دِينُهُ على الحَقِيقَةِ هُوَ دِينَنَا المُصْطَلَحَ عَلَى تَسْمِيَتِهِ الإِسْلامَ، الَّذِي هُوَ دِينُ مُحَمَّدٍ ﷺ وسائِرِ الأَنْبِياءِ، والَّذِي انْحَرَفَ عَنْهُ أَجْدادُ هَؤُلاءِ اليَهُودِ والنَّصَارَى حِينَ كَفَرُوا، وحَرَّفُوا تَعالِيمَ الأَنْبِياءِ، وعَبَدُوا غَيْرَ اللهِ، وابْتَدَعُوا دِينَيْنِ كُفْرِيَّيْنِ، هُما دِينُ اليَهُودِيَّةِ ودِينُ النَّصْرانِيَّةِ المَعْرُوفَيْنِ اليَوْمَ. وأَمَّا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحُجُرات: ١٤]، فَهُوَ الإِسْلامُ اللُّغَوِيُّ لا الاصْطِلاحِيُّ، ومَعْناهُ الانْقِيادُ الظَّاهِرِيُّ (فَهُوَ مِنَ الفِعْلِ أَسْلَمَ يُسْلِمُ بِمَعْنَى انْقادَ يَنْقادُ)، أَيْ أَنَّ هؤلاءِ أَظْهَرُوا الانْقِيادَ دُونَ أَنْ يَكُونُوا قَدْ دَخَلُوا في دِينِ الإِسْلامِ حَقِيقَةً، لأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِقُلُوبِهِمْ.

مَصِيرُ مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ الإِسْلامِ الخُلُودُ في العَذابِ

ومَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ دِينِ الإِسْلامِ، مِمَّنْ كَانَ مكلَّفًا (أيْ بَالِغًا عَاقِلاً بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ الإِسْلامِ)، فَهُوَ مَحْرُومٌ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، ولا يُغْفَرُ لَهُ كُفْرُهُ ولا شَيْءٌ مِنْ ذُنُوبِهِ الأُخْرَى كَبِيرِهَا وصَغِيرِهَا، ولا يَدْخُلُ الجَنَّةَ بَتَاتًا، بَلْ مَصِيرُهُ الخُلُودُ الأَبَدِيُّ الدَّائِمُ في عَذَابِ جَهَنَّمَ بِلا تَخْفِيفٍ ولا انْقِطَاعٍ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ. ومَنْ كَانَ مِنَ الكُفَّارِ في الدُّنْيَا أَشَدَّ كُفْرًا، وأَكْثَرَ عِصْيَانًا وذُنُوبًا، فَهُوَ أَشَدُّ عَذَابًا في الآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ مِنَ الكُفَّارِ، وإِنِ اشْتَرَكُوا جَمِيعًا في الخُلُودِ الأَبَدِيِّ في العَذَابِ.

مَصِيرُ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا دُخُولُ الجَنَّةِ وإِنْ كانَ مِمَّنْ يُعَذَّبُ فَتْرَةً في جَهَنَّمَ

وأَمَّا مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا فَلا يُخَلَّدُ في جَهَنَّمَ[١]، وإِنْ دَخَلَهَا ومَكَثَ فِيهَا مُدَّةً بِمَعَاصِيهِ، ومِنَ المُسْلِمِينَ مَنْ لا يَدْخُلُ جَهَنَّمَ أَصْلاً لأَنَّهُ مَاتَ عَلَى التَّقْوَى، أَوْ لأَنَّ اللهَ غَفَرَ لَهُ ذُنُوبَهُ كُلَّها. والعَذابُ في النَّارِ لا بُدَّ أَنْ يَحْصُلَ لِبَعْضِ عُصَاةِ المُسْلِمِينَ، وأَمَّا البَعْضُ الآخَرُ مِنْهُمْ فَيُعْفِيهِمُ اللهُ مِنَ العَذابِ الَّذِي اسْتَحَقُّوهُ بِذُنُوبِهِمْ. فاللهُ يَغْفِرُ لِمَنْ شاءَ مِنْ عُصاةِ المُسْلِمِينَ، ويُعَذِّبُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ بِذُنُوبِهِمْ، ولا اعْتِراضَ عَلَى حُكْمِهِ، فَكُلُّ شَيْءٍ خَلْقُهُ ومِلْكُهُ. وأَمّا أَتْقِياءُ المُسْلِمِينَ الَّذِينَ ماتُوا ولَيْسَ عَلَيْهِمْ ذَنْبٌ (لأَنَّهُمْ تابُوا قَبْلَ المَوْتِ مِنْ كُلِّ ذُنُوبِهِمْ، أَوْ لَمْ يُذْنِبُوا أَصْلاً)، فَهُمْ آمِنُونَ مِنَ العَذابِ يَوْمَ القِيامَةِ، فَلا يَخافُونَ إِذا خافَ النَّاسُ في ذلِكَ اليَوْمِ، ولا يَحْزَنُونَ إِذا حَزِنَ النَّاسُ في ذلِكَ اليَوْمِ.

---

(١) **لا يُخَلَّدُ في جَهَنَّمَ**: أَيْ لا يَبْقَى فِيها بِلا نِهايَةٍ.

الآياتُ والأحَادِيثُ الَّتِي يَتَوَهَّمُ مِنْها البَعْضُ تَشْبِيهَ اللهِ بِخَلْقِهِ لَيْسَتْ عَلَى المَعْنَى الظَّاهِرِيِّ

وكُلُّ ما وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ والحَدِيثِ الشَّرِيفِ مِنْ أَلْفَاظٍ في حَقِّ اللهِ تَعالَى يَتَوَهَّمُ البَعْضُ مِنْ ظَواهِرِهَا وَصْفَ اللهِ بِصِفاتِ المَخْلُوقاتِ كَالجِسْمِ والأعْضَاءِ والانْفِعالاتِ النَّفْسِيَّةِ والحَرَكَةِ والسُّكُونِ والمَكَانِ والشَّكْلِ والحَجْمِ، فَلَيْسَ المُرادُ مِنْهَا ظَواهِرَهَا، بَلْ لَهَا مَعَانٍ غَيْرُ حِسِّيَّةٍ تَلِيقُ بِاللهِ، ولَيْسَتْ عَلَى ما يَخْطُرُ في بَالِ البَعْضِ ويَتَوَهَّمُونَهُ مِنَ المَعانِي الحِسِّيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ مَعَانِي البَشَرِ وغَيْرِهِمْ مِنَ المَخْلُوقَاتِ.

فَرْضِيَّةُ تَعَلُّمِ سَائِرِ ضَرُورِيَّاتِ عِلْمِ الدِّينِ

ولا بُدَّ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللهِ عَلَى مَا يَجِبُ، أنْ يَتَعَلَّمَ المَرْءُ سَائِرَ ضَرُورِيَّاتِ دِينِ الإسْلامِ، الّذِي رَضِيَهُ اللهُ لِعِبادِهِ، ولَمْ يَرْضَ لَهُمْ دِينًا سِواهُ، وجَعَلَهُ دِينَ جَمِيعِ أَنْبِيائِهِ وأَوْلِيائِهِ، وذَلِكَ بِتَعَلُّمِ سَائِرِ ضَرُورِيَّاتِ العَقِيدَةِ الإسْلامِيَّةِ، وقَدْرٍ لا بُدَّ مِنْهُ مِنْ أحْكامِ الشَّرِيعَةِ المُحَمَّدِيَّةِ، الَّتِي خَتَمَ اللهُ بِها شَرَائِعَ المُرْسَلِينَ، وجَعَلَهَا الشَّرِيعَةَ البَاقِيَةَ إلى يَوْمِ الدِّينِ(١). فَكَمَالُ مَحَبَّةِ اللهِ وكَمالُ تَعْظِيمِهِ في كَمَالِ اتِّبَاعِ رُسُلِهِ، الَّذِينَ أرْسَلَهُمْ لِتَعْلِيمِ خَلْقِهِ وإرْشَادِهِمْ، وَأَيَّدَهُمْ بالمُعْجِزَاتِ الدَّالَّةِ عَقْلًا عَلَى صِدْقِهِمْ؛ ورَسُولُ هَذَا الوَقْتِ، الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ، كما تَقَدَّمَ، هُوَ خَاتَمُ المُرْسَلِينَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَيَجِبُ عَلَى جَمِيعِ المُكَلَّفِينَ مِنَّا اتِّبَاعُهُ، وهَذَا زَمَنُ شَرْعِهِ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ مِنَّا أنْ يَتَعَلَّمَ المِقْدارَ الَّذِي لا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الشَّرْعِ المُحَمَّدِيِّ، حَتَّى يُؤَدِّيَ الوَاجِباتِ، ويجْتَنِبَ المُحَرَّماتِ، لِيَكُونَ مِنَ الأَتْقِياءِ الطَّائِعِينَ الفَائِزِينَ.

تَمَّتْ بِعَوْنِ اللهِ وحَمْدِهِ خُلاصَةُ ما يَجِبُ اعْتِقادُهُ في مَعْرِفَةِ اللهِ والفَوائِدُ الَّتِي تَضَمَّنَتْها ويَلِيها مَتْنُ قَصِيدَةِ «رَفْعِ التَّبِّ في مَعْرِفَةِ الرَّبِّ» مُجَرَّدًا عَنِ الشَّرْحِ تَسْهِيلاً عَلَى مَنْ يَرْغَبُ في حِفْظِها

---

(١) **يَوْمُ الدِّينِ**: أيْ يَوْمُ الحِسابِ وهُوَ يَوْمُ القِيامَةِ.

مَتْنُ النَّظْمِ

مَتْنُ قَصِيدَةِ رَفْعِ التَّبِّ في مَعْرِفَةِ الرَّبِّ

المُقَدِّمَةُ

١. يقولُ سِبطُ السَّيِّدِ الجِيلانِي الحمدُ لِلْمُهَيْمِنِ الرَّحْمٰنِ

٢. ثمَّ الصَّلاةُ والسَّلامُ أبَدا على النَّبِيِّ الهاشِمِيِّ أحمَدا

٣. مُحمَّدٍ إمامِ كُلِّ مُرْسَلِ ذِي الخُلُقِ السَّمْحِ العَظِيمِ الأَمْثَلِ

٤. مَنْ جَدَّدَ الدَّعوةَ للإسلامِ دينِ الهُدى والرُّسُلِ الكِرامِ

٥. ماحِي ظلامِ الكُفرِ والإشراكِ ومُنقِذِ الناسِ مِنَ الهلاكِ

٦. وناصِرِ التَّوحيدِ أيَّ نُصْرَهْ بعدَ انقطاعٍ في زمانِ الفَتْرَهْ

٧. بمُعجِزاتٍ باهِرَاتٍ كالفَلَقْ أعْظَمُهَا القرآنُ مِصباحُ الغَسَقْ

٨. مُجَاهِدًا بسَيفِهِ المُؤَيَّدِ وقَولِهِ المُبَيَّنِ المُسَدَّدِ

٩. ورضِيَ اللّهُ عنِ الأَئِمَّهْ وكُلِّ حَبْرٍ مِنْ هُداةِ الأُمَّهْ

١٠. لا سِيَّما جَدّي الوَلِيِّ الطاهِرِ العالِمِ العامِلِ عبدِ القادِرِ

١١. وبعدُ قَدْ تَغَيَّرَ الزَّمانُ وقَوِيَ الإشراكُ والطُّغيانُ

١٢. وقَلَّ بَيْنَ الناسِ أهلُ العِلْمِ وكثُرَ الجَهلُ وسُوءُ الفَهْمِ

١٣. وزَهِدَ الناسُ بعِلْمِ الدِّينِ وأَقْبَلُوا على التَّوَى المُبِينِ

١٤. حتى خَلا الجَوُّ لأهلِ البِدَعِ كالنَّصْبِ والتَّجْسِيمِ والتَّشَيُّعِ
١٥. ووَحْدَةِ الوُجودِ والحُلُولِ وطُرُقِ التَّصَوُّفِ المَدْخُولِ
١٦. أخْطَرُهُم طائفَةٌ رَدِيَّهْ وُجودُها مِنْ أَعْظَمِ البَلِيَّهْ
١٧. عاثَتْ فسادًا في بِلادِ الأَرْضِ وضَلَّلَتْ كُلَّ إمامٍ مَرْضِي
١٨. وسَفَكَتْ دِماءَ أهلِ السُّنَّهْ في فِتْنَةٍ ظَلماءَ كالدُّجُنَّهْ
١٩. لا تَرْعَوِي عن غَيِّها أو تَرجِعُ وكُلَّ مَنْ خالَفَها تُبَدِّعُ
٢٠. فَعادَةُ التَّبْدِيعِ فِيها حَلَّتْ كَمَنْ رَمَتْ بِدائِها وانْسَلَّتْ
٢١. تَنْفِي التَّوَسُّلَ وتَمْنَعُ السَّفَرْ إلى الحبِيبِ المصطفى خَيرِ البَشَرْ
٢٢. وكُلُّ مَنْ يَزُورُ لِلتَّبَرُّكِ قَبرًا تراهُ مِثْلَ أيِّ مُشْرِكِ
٢٣. كذا تَرَى الإِشْراكَ في مُجَرَّدْ نِداءِ غائِبٍ كَيَا مُحَمَّدْ
٢٤. تُحَرِّمُ الصَّلاةَ في الأَذانِ جَهْرًا على نَبِيِّنا العَدْنانِي
٢٥. ثُمَّ الطَّلاقُ بِالثَّلاثِ عِنْدَها واحِدَةٌ لِمَنْ أَرادَ عَدَّها
٢٦. لا تَسْتَحِي مِن شَتْمِ الأَشْعَرِيّهْ وكُلِّ ذِي عَقِيدَةٍ سَوِيَّهْ
٢٧. وتدَّعي بأنَّها السُّنِّيَّهْ بَينَ الوَرَى وغَيرَها كُفْرِيَّهْ
٢٨. لا تَرتَضِي في الفِقْهِ مَذْهَبِيَّهْ وتَهْدِمُ المَذاهِبَ الفِقْهِيَّهْ
٢٩. فدَأْبُها في الصُّبحِ والعَشِيَّهْ فَهْمُ النُّصُوصِ دُونَما أهلِيَّهْ
٣٠. مَعَ ادِّعاءِ أَنَّ فَهْمَها الصَّحِيحْ وما عَداهُ ساقِطٌ رَذْلٌ قَبِيحْ
٣١. وغيرِ هذا مِن عَجائِبِ البِدَعْ مما يُضِجُّ عَدُّهُ مَنِ اسْتَمَعْ
٣٢. لكنَّ شَرَّ بِدْعَةٍ كُفرِيَّهْ جاءَتْ بها عَقِيدةُ الحَشْوِيَّهْ
٣٣. بِنِسْبَةِ الأعضاءِ والكَيْفِيَّهْ للهِ والمَكانِ والجِسْمِيَّهْ

٣٤. نـاسِبَـةً هـذا الـضَّـلالَ لِـلسَّـلَـفْ وكُـلِّ حُـفَّـاظِ الـحَـدِيـثِ لِـلأَسَـفْ
٣٥. فَـجَـعَـلَـتْ لَـهُ تَـعـالـى جُـزْءا مِـنْ خَـلْـقِـهِ ومُـشْـبِـهًـا وكُـفْءا
٣٦. وهـــذِهِ عِـــبـــادَةُ الأَوْثـــانِ بِـعَـيْـنِـهـا لا الـخـالِـقِ الـرَّحْـمٰـنِ
٣٧. ولَـيْـسَ ذا حَـظٍّ مِـنَ الإِسْـلامِ عَـابِـدُهـا قَـطْـعًـا بِـلا كَـلامِ
٣٨. وهاجِسُ الإِشْراكِ فِيها قَدْ نَمَا لِـكَـوْنِـهِـمْ هُـمْ يَـعْـبُـدُونَ صَـنَـمَـا
٣٩. لِذاكَ تَـرْمِـي غَـيْـرَهـا بِـالـشِّـرْكِ لأَتْــفَــهِ الأَسْــبــابِ دُونَ شَــكِّ
٤٠. فَإِنْ أَرَدْتَ نَـعْـتَـهـا الـمَـشْـهُـورَا فَــسَــلَــفِــيَّــةً تُــسَــمَّــى زُورَا
٤١. نَـجْـدٌ حِـمَـاهَـا وهْـيَ وَهَّـابِـيَّـهْ نِـسْـبَـتُـهـا وأَصْـلُـهَـا تَـيْـمِـيَّـهْ
٤٢. وبَـعْـضُـهُـمْ يُـبَـرِّئُ ابْـنَ تَـيْـمِـيَـهْ مِنْـها ولا يَـرْضَى بِـهٰـذِي التَّـسْمِـيَـهْ
٤٣. لَكِنَّ في مَا طَبَعَتْ مِنْ كُتْبِهِ شَــواهِــدًا بِــأَنَّــهَــا مِــنْ حِــزبِــهِ
٤٤. كـذاكَ فـي رُدُودِ مَـنْ عـاصَـرَهُ عَـلَـيْـهِ تَـضْـلِـيـلٌ لِـمَـنْ نـاصَـرَهُ
٤٥. وإنْ يَـكُـنْ تَـابَ فَـمـا يَـعْـنِـيـنِـي مَا أَحْدَثَتْ في عَصْرنا في الدِّينِ
٤٦. خَطَرُها الأَعْـظَـمُ في ادِّعـائِـها حِـمـايَـةَ الإِسْـلامِ مَـعْ عَـدَائِـهـا
٤٧. لَـهُ ومَـالُ الـنِّـفْـطِ فـي يَـدَيْـهـا لَــكِــنَّ رَبِّــي قَــادِرٌ عَــلَــيْــهــا
٤٨. قَـدْ فَـسَّـروا بِـهَـا حَـدِيـثًـا وَرَدَا فـي قَـرْنِ شَـيْـطـانٍ بـنَـجْـدٍ صَـعِـدَا
٤٩. فَـكَـانَ لا بُـدَّ مِـنَ الـتَّـذْكِـيـرِ والـرَّدِّ والـتَّـحْـذِيـرِ والـنَّـكِـيـرِ
٥٠. فإنْ تَـعَـذَّرَ الـجِـهـادُ بِـالـسِّـنـانْ فَـلا أَقَـلَّ مِـنْ جِـهـادٍ بِـالـبَـيَـانْ
٥١. وإِنَّ أَعْــظَــمَ أُمُــورِ الــدِّيــنِ عَـقِـيـدَةٌ تُـنْـجِـيـكَ يَـوْمَ الـدِّيـنِ
٥٢. فَــهَــذِهِ قَــصِــيــدَةٌ مُــفِــيــدَهْ فِـيـهَـا أَهَـمُّ أُسُـسِ الـعَـقِـيـدَهْ
٥٣. فِـيـهـا بِـإِذْنِ الـلّـهِ «رَفْـعُ الـتَّـبِّ» حَـقًّـا فَـفِـيـهـا بِـالـبَـيَـانِ الـعَـذْبِ

٥٤. «مَعْرِفَةُ الرَّبِّ» عَلَى ما يَجِبُ وحِفْظُها سَهْلٌ ولَيْسَ يَصْعُبُ
٥٥. أَسْأَلُ رَبِّي مُوجِباتِ نَفْعِها وأَنْ يُنِيلَنِي ثَوَابَ وَضْعِها

الحُكْمُ العَقْلِيُّ

٥٦. قَبلَ الشُّرُوعِ في المُرَادِ الأَصْلِي لا بُدَّ أَنْ نَشْرَحَ حُكْمَ العَقْلِ
٥٧. فَاعْلَمْ بِأَنَّ الحُكْمَ حُكْمُ العَادَهْ والشَّرْعِ والعَقْلِ فَخُذْ إِفادَهْ
٥٨. فَأَوَّلٌ نَعْرِفُهُ بِالتَّجْرِبَهْ فَكَرِّرَنْهَا إِنْ تُرِدْ أَنْ تَطْلُبَهْ
٥٩. مِثالُهُ الحُكْمُ بِأَنَّ النَّارَا لا تُشْعِلُ الحَدِيدَ والأَحْجَارَا
٦٠. وفي الَّذِي يَلِيهِ فالشَّرْعُ الأَسَاسْ كالنَّقْلِ والإِجْمَاعِ أَيْضًا والقِياسْ
٦١. كَحُكْمِنَا في الصَّوْمِ في شَهْرِ الصِّيامْ بِأَنَّهُ أَوْجَبَهُ رَبُّ الأَنَامْ
٦٢. والثَّالِثُ المَقْصُودُ في ذا الفَصْلِ وَهْوَ الَّذِي نَعْرِفُهُ بِالعَقْلِ
٦٣. كَحُكْمِ أَنَّ نِصْفَ خُمْسِ العَشَرَهْ أَصَابَ مَنْ في وَاحِدٍ قَدْ حَصَرَهْ
٦٤. وأَنَّ جُزْءَ الْجِسْمِ حَتْمًا أَصْغَرُ مِنْ كُلِّهِ بَدِيهَةً لا أَكْبَرُ
٦٥. وأَنَّ كُلَّ مُحْدَثٍ لا بُدَّ لَمْ يُوجَدْ بِدُونِ مُحْدِثٍ مِنَ العَدَمْ
٦٦. إِذْ يَسْتَحِيلُ الفِعْلُ دُونَ فاعِلِ فَعَلَهُ في حُكْمِ كُلِّ عاقِلِ
٦٧. فإن تُرِدْ تَحْدِيدَ أَحْكامِ العُقُولْ فَواجِبٌ وجائِزٌ ومُسْتَحِيلْ
٦٨. فَواجِبٌ لم يُتَصَوَّرْ عَدَمُهْ في العَقْلِ فَافْهَمْ فَالفَتَى مَنْ يَفْهَمُهْ
٦٩. والمُسْتَحِيلُ عَكْسُهُ في العَقْلِ والجائِزُ المُمْكِنُ عِنْدَ الكُلِّ
٧٠. أَيْ أَنَّهُ يَصِحُّ عَقْلاً أَنْ يَتِمْ وُجُودُهُ وتارَةً أَنْ يَنْعَدِمْ
٧١. فَالوَاجِبُ العَقْلِيُّ غَيْرُ الشَّرْعِي أَيْ فَرْضِ شَرْعٍ وهْوَ عَكْسُ المَنْعِ

٧٢. وجائزاتُ العَقْلِ لَيْسَتْ قَطْعًا ... مـا جَـازَ شَـرْعًـا أَيْ يُـبَـاحُ شَـرْعَـا
٧٣. ومُسْتَحِيلُ العَقْلِ لَيْسَ العَادِي ... كَـزِئْبَـقٍ مِـلْءَ الـمُـحِـيطِ الـهَـادِي

أَهَمُّ العُلُومِ

٧٤. أَهَـمُّ مَـا يَـعْـلَـمُ كُـلُّ عَـالِـمِ ... مَـعْـرِفَـةُ الـلّـهِ الـعَـلِـيِّ الـرَّاحِـمِ
٧٥. فَالعِلْمُ بِالمَعْلُومِ قَطْعًا يَشْرُفُ ... ولَـيْـسَ مِـثْـلَ الـلّـهِ شَـيْءٌ يُـعْـرَفُ
٧٦. فَهْوَ الَّذِي قَدِ اسْتَحَقَّ وَحْدَهُ ... مِـنْ كُـلِّ مَـنْ يَـعْـقِـلُ أَنْ يَـعْـبُـدَهُ
٧٧. وقَــــوْلُ لا إِلٰـــــهَ إِلَّا اللهُ ... هــذا عَــلَــى إِجْـمــالِـهِ مَـعْـنـاهُ
٧٨. ووَاجِبٌ شَرْعًا عَلَى العَبِيدِ ... مَـعْـرِفَـةُ الـلّـهِ بِـلا تَـقْـلِـيـدِ
٧٩. فـواجِـبٌ مَـعـرِفَـةُ الـدَّلِـيـلِ ... عَـلَـيْـهِ إِجْـمـالاً بِـلا تَـفْـصِـيـلِ
٨٠. ولَيْسَ يَخْلُو مُؤْمِنٌ في العَادَةْ ... عَــنْــهُ وإِلَّا أَثَّــمُــوا فُــؤَادَهْ
٨١. «لا بُدَّ لِي مِنْ خَالِقٍ أَوجَدَنِي ... فـي بَـطـنِ أُمِّـي» قَـوْلُ كُـلِّ مُـؤْمِـنِ
٨٢. «ولا تَـكُـونُ هَـذِهِ الـجِـبَـالُ ... إِلَّا بِـخَـلْـقِ مَـنْ لَـهُ الـكَـمَـالُ»
٨٣. «وفالِقُ الحَبِّ وبَارِئُ النَّسَمْ ... رَبِّـي الَّـذِي أَوْجَـدَنِـي مِـنَ الـعَـدَمْ»
٨٤. «وهَلْ تَكُونُ كُلُّ هَذِهِ النُّجُومْ ... إِلَّا بِخَلْقِ القَادِرِ الرَّبِّ العَلِيمْ»
٨٥. ونَحْوُ هذا واسْمُهُ الطَّبِيعِي ... فَـافْـهَـمْـهُ والْـزَمْ حَـالَـةَ الـمُـطِـيعِ

بِمَ يُعْرَفُ اللّهُ؟

٨٦. ويُعْـرَفُ الـلّـهُ بِـأَنْ يُـعْـرَفَ مَـا ... يَـجِـبُ فـي الـعَـقْـلِ لَـهُ مُـسَـلَّـمَـا
٨٧. ومَا الَّذِي اسْتَحالَ في العُقُولِ ... عَـلَـيْـهِ كَـالـشَّـرِيـكِ والـمَـثِـيـلِ

٨٨. ومَا الَّذِي قَدْ جَوَّزُوهُ عَقْلاَ فِي حَقِّهِ تَرْكًا لَهُ وفِعْلاَ
٨٩. حَاشَاهُ أَنْ يُحِيطَ مَخْلُوقٌ بِهِ عِلْمًا فَدَعْ فِكْرًا بِهِ وانْتَبِهِ

ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمَّا يَجِبُ لِلّهِ عَقْلاً

٩٠. فَوَاجِبٌ عَقْلاً وفي الآيَاتِ ثَلاثَ عَشْرَةَ مِنَ الصِّفَاتِ
٩١. هِيَ الوُجُودُ والبَقَاءُ والقِدَمْ أَيْ أَنَّهُ ما كانَ قَطُّ في العَدَمْ
٩٢. كَذا مُخالَفَتُهُ الحَوادِثَا فَلَيْسَ يُشْبِهُ الإِلٰهُ حَادِثَا
٩٣. قِيامُهُ بِنَفْسِهِ تَعَالَى فَهْوَ الغَنِيُّ فَافْهَمِ المَقَالاَ
٩٤. مَعْناهُ عِندَ كُلِّ حَبْرٍ مُخْلِصِ جَلَّ عَنِ المَحَلِّ والمُخَصِّصِ
٩٥. كَذاكَ وَحْدانِيَّةٌ في الذَّاتِ كَذاكَ في الفِعْلِ وفي الصِّفاتِ
٩٦. والعِلْمُ والقُدْرَةُ والإِرَادَهْ فَلا يَكُونُ غَيْرُ مَا أَرَادَهْ
٩٧. والسَّمْعُ والبَصَرُ والحَيَاةُ ثُمَّ الكَلامُ تَمَّتِ الصِّفَاتُ
٩٨. وزادَ بَعْضُ العُلَمَاءِ سَبْعَا فَأَصْبَحَتْ عِشْرِينَ فابْذُلْ وُسْعَا
٩٩. في حِفْظِهَا وأَنَّ ضِدَّهَا مُحَالْ في حَقِّهِ سُبْحانَهُ لَهُ الكَمَالْ
١٠٠. فَالسَّبْعُ كَوْنُهُ مُرِيدًا قَادِرَا وعَالِمًا حَيًّا سَمِيعًا مُبْصِرَا
١٠١. ومُتَكَلِّمًا بِدُونِ أَحْرُفِ ودُونَ صَوْتٍ أَوْ لُغَاتٍ فَاعْرِفِ

ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللّهِ عَقْلاً

١٠٢. فضِدُّ مَا مَضَى مَنَ الصِّفَاتِ خُذْ عَدَّهُ مُرَتَّبًا كَالآتِي
١٠٣. فَيَسْتَحِيلُ لِلإِلٰهِ العَدَمُ كَذَا الفَنَاءُ والحُدُوثُ فاعْلَمُوا

١٠٤. كَـذَا مُـشَـابَـهَـتُـهُ لِـلْـخَـلْـقِ كَـذَا افْـتِـقَـارٌ عِـنْـدَ أَهْـلِ الـحَـقِّ
١٠٥. كَذَا مُـمَـاثِـلٌ لَـهُ فـي الـذَّاتِ سُـبْـحـانَـهُ والـفِـعْـلِ والـصِّـفـاتِ
١٠٦. تَـعَـدُّدٌ والـجَـهْـلُ أَوْ أَنْ يَـسْـهُـو والـعَـجْـزُ عَـنْ شَـيْءٍ كَـذاكَ الـكَـرْهُ
١٠٧. والمَوْتُ أَيْضًا والعَمَى والصَّمَمُ فـي حَـقِّـهِ ويَـسْـتَـحِـيـلُ الـبَـكَـمُ
١٠٨. فَكُـلُّ هَـذا مُـسْـتَـحِـيـلٌ عَـقْـلاَ عَـلَـيْـهِ مَـنْـفِـيٌّ كَـذاكَ نَـقْـلاَ

ما يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ شَرْعًا مِمّا يَجُوزُ في حَقِّ اللّهِ عَقْلاً

١٠٩. وهـاكَ تَـعْـرِيـفًـا لِـمـا يَـجـوزُ فـي حَـقِّـهِ طُـوبَـى لِـمَـنْ يَـفُـوزُ
١١٠. فالفِعلُ والتَّركُ لِكُلِّ مُمْكِنِ جـازَ عـلـى إلٰـهِـنـا الـمُـهَـيْـمِـنِ

الخَلْقُ لا يُحِيطُونَ بِاللّهِ عِلْمًا فَلا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ غَيرُهُ

١١١. قدْ فازَ مَنْ تَعَلَّمَ التَّوحِيدا ومَـيَّـزَ الـمَـعْـبُـودَ والـعَـبِـيـدا
١١٢. لَكِنْ كمالاتُ الإلٰهِ لا تُحَدْ سُـبـحـانَـهُ فـلَـمْ يُـحِـطْ بِـهـا أحَـدْ
١١٣. ولَيْسَ غيرُ اللّهِ قَطْعًا يَعْرِفُ حَـقِـيـقَـةَ الـلّـهِ بِـهـذا اعْـتَـرَفُـوا

وَصْفُ اللّهِ لا يُشْبِهُ وَصْفَ غَيْرِهِ وَلَوْ عُبِّرَ عَنْهُما بِلَفْظٍ وَاحِدٍ

١١٤. لا يُوصَفُ اللّهُ بِغَيْرِ ما وَرَدْ أَوْ صَـحَّ إِجْـمـاعٌ عَـلَـيْـهِ وانْـعَـقَـدْ
١١٥. فَلا يَصِحُّ وَصْفُهُ بالـشَّـكْـلِ والـكَـيْـفِ والـهَـيْـئَـةِ أو بِـالـعَـقْـلِ
١١٦. ولا يَـصِـحُّ وَصْـفُـهُ بـالـجِـسْـمِ والـحَـدِّ والأبْـعـادِ أو بـالـفَـهْـمِ
١١٧. ولا يُـسَـمَّـى ربُّـنـا بـالـرُّوحِ فـلا تَـكُـنْ لـلـشِّـرْكِ ذا جُـنُـوحِ

١١٨. فكلُّ هذا لَمْ يَرِدْ في النَّقلِ وَيَستَحِيل كُلُّهُ في العَقْلِ
١١٩. فادْعُ الإلٰهَ بالذي قَدْ وَرَدَا وذَرْ جَهولاً في اسْمِهِ قَدْ ألحَدَا
١٢٠. واعلَمْ بأنَّ كُلَّ وَصفٍ أُطلِقَا على الإلٰه وعلى ما خَلَقَا
١٢١. فلَيسَ هذا مُشْبِهًا لِهذا ولَيْسَ وَصْفًا واحِدًا مَعاذا
١٢٢. كالعِلمِ والحَياةِ والإرادَهْ فلَيسَ فيها مُشْبِهًا عِبادَهْ
١٢٣. فعِلمُهُ ليس كَعِلْمِ الخَلْقِ وهَكَذا كُلُّ صِفاتِ الحَقِّ

تَنْزِيهُ اللّهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ

١٢٤. وكُلُّ ما تُصَوِّرُ الأَذْهانُ خَلْقٌ فَلا يُشْبِهُهُ الرَّحْمٰنُ
١٢٥. فَلَيْسَ مَوْلانا بِجِسْمٍ أَوْ عَرَضْ أَوْ صِفَةٍ أَوْ جَوْهَرٍ أَوْ ذِي غَرَضْ
١٢٦. أَوْ هَيْئَةٍ أَوْ جِهَةٍ أَوْ كَيْفِ أَوْ في مَكانٍ ظاهِرٍ أَوْ جَوْفِ
١٢٧. فَلَيْسَ في كُلِّ مَكانٍ يَسْكُنُ ولَيْسَ في السَّماءِ رَبِّي يَقْطُنُ
١٢٨. ولَيْسَ فَوْقَ العَرْشِ بِالمَكانِ ولا عَلَى الكُرْسِيِّ كَالإِنْسانِ
١٢٩. لَيْسَ عُلُوُّ اللّهِ بِالتَّحَيُّزِ ولا عُلُوِّ جِهَةٍ ومَرْكَزِ
١٣٠. لَيْسَ العُلُوُّ بِالمَكانِ شَرَفا فالشَّمسُ ليسَتْ من نَبِيٍّ أَشْرَفا
١٣١. ولَيْسَ مَنْ يَسْكُنُ في أَعْلَى الجَبَلْ أَرْفَعَ قَدْرًا مِنْ جَمِيعِ مَنْ نَزَلْ
١٣٢. ويَسْتَوِي مُنْخَفِضٌ ومُرْتَفِعْ مِنَ المَكانِ لِلإِلٰهِ فاسْتَمِعْ
١٣٣. فَلَيْسَ أَيٌّ مِنْهُما بِأَوْلَى مِنْ ضِدِّهِ في حَقِّ رَبِّي المَوْلَى
١٣٤. ولَوْ بأيٍّ مِنهُما تَخَصَّصَا لاحْتاجَ في تَرجِيحِهِ مُخَصِّصا
١٣٥. لَكِنَّ كُلاًّ مِنهُما مِنَ المُحَالْ في حَقِّهِ سُبْحَانَهُ بِلا جِدالْ

١٣٦. فـالـلّـهُ مَـوْجُـودٌ بِـلا ابْـتِـداءِ كـــانَ بـــلا أَرْضٍ ولا سَـــمـــاءِ
١٣٧. ولا مَــلاءٍ بَــلْ ولا فَــضــاءِ فــالــكُــلُّ مَـخـلـوقٌ بِـلا امْـتِـراءِ
١٣٨. فَلَمْ يَكُنْ سِواهُ في الوُجُودِ قَـطْـعًـا فَـلا شَـرِيـكَ لـلـمَـعْـبُـودِ
١٣٩. فَالكَوْنُ مَخْلُوقٌ لِرَبِّي الهادِي أَحْــدَثَــهُ بِــالــنَّــوْعِ والأَفْــرادِ
١٤٠. فَالعَرشُ والكُرْسِيُّ والمَكانُ جَـمِـيـعُـهـا أَوْجَـدَهـا الـرَّحْـمٰـنُ
١٤١. وبَـعْـدَما قَـدْ أَوْجَـدَ الـمَـكـانَـا مـا زَالَ مَـوْلانـا كَـمـا قَـدْ كـانَـا
١٤٢. ولَـيْـسَ كُـلُّ الآيِ في الـقُـرْآنِ يُـرادُ مِـنْـهـا ظـاهِـرُ الـمَـعـانِـي
١٤٣. كذاكَ ما قَدْ جاءَ في مَتْنِ الأَثَرْ في بَعْضِهِ لَيْسَ المُرادُ ما ظَهَرْ
١٤٤. فـكـلُّ مـا ظـاهِـرُهُ الـتَّـشْـبِـيهُ يَــصْــرِفُــهُ عَــنْ ذَلِــكَ الــنَّــبِــيــهُ
١٤٥. فَلَيْسَ كُلُّ ما يَقُولُهُ العَرَبْ حَـقِـيـقَـةً بَـلِ الـمَـجـازُ في الأَدَبْ
١٤٦. ولَـيْـسَ تَـفْـسِـيرٌ لِـلَـفْـظٍ وَرَدا نَـفْـيًـا لِـهـذا الـلَّـفْـظِ أَوْ تَـرَدُّدا
١٤٧. ما دَامَ في السِّيَاقِ ما يُؤَيِّدُ مــا اخْــتــارَ مَـنْ فـسَّـرَهُ ويَـعْـضُـدُ
١٤٨. فَلَيْسَ تَفْسِيرُ يَدٍ بالقُدْرَهْ نَـفْـيًـا وتَـعْـطِـيـلاً لَـهـا بِـالـمَـرَّهْ
١٤٩. ولَيْسَ تَفْسِيرٌ لَها بِالحِفْظِ فــي آيَــةٍ أُخْــرَى بِـنَـفْـيِ الـلَّـفْـظِ
١٥٠. ولَيْسَ تَفْسِيرٌ لَها بِالعَهْدِ أَيْـــضًـــا بِـــإِنْـــكـــارٍ لَـــهـــا أَوْ رَدِّ
١٥١. فَمَنْ يَقُولُ مِثْلَ هَذا جَعَلاَ كُـلَّ مُـفَـسِّـرٍ مَـضَـى مُـعَـطِّـلاَ
١٥٢. فَـإِنَّـمـا وَظِـيـفَـةُ الـمُـفَـسِّـرِ بَــيــانُ مَـعْـنًـى صـالِـحٍ مُـحَـرَّرِ
١٥٣. وأن يَصِحَّ قَوْلُهُ في العَقْلِ ولُـغَـةٍ ومُـحْـكَـمـاتِ الـنَّـقْـلِ
١٥٤. مُـوافِـقًـا تَـفْـسِـيرُهُ الـسِّـيـاقَـا وكُـلَّ إِجْـمـاعٍ مَـضَـى اتِّـفـاقَـا
١٥٥. لَيْسَ نُزُولُهُ تَعالَى بِالزَّوالْ بَـلْ أَمْـرُهُ لِـمَـلَـكٍ بِـالانْـتِـقـالْ

١٥٦. إذْ جازَ نِسْبةُ بِناءِ قَصْرِ ... لِمَلِكٍ مِنْهُ صُدُورُ الأَمْرِ
١٥٧. كَذاكَ في المَجِيءِ والإتْيانِ ... لَيْسا انْتِقالاً مِنْهُ في المَكانِ
١٥٨. لَيْسَ اسْتِواؤُهُ بِالاسْتِقْرارِ ... ولا اعْتِدالٍ أَوْ جُلُوسٍ جارِ
١٥٩. بَلْ قَهْرُهُ العَرْشَ عَلَى ما قَدْ أَرادْ ... أَوْ قُلْ بِلا كَيْفٍ بِلا ذِكْرِ المُرادْ
١٦٠. فَلَيْسَ مَحْمُولاً عَلَى العَرْشِ الإلٰهْ ... إذْ لَيْسَ يَحْتاجُ الإلٰهُ ما سِواهْ
١٦١. وكلُّ مَحْمُولٍ لَهُ وَزْنٌ وحَدْ ... ويَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَا لِلْأَحَدْ
١٦٢. والخَلقُ غَيرُ الخالِقِ المعبودِ ... فانْبِذْ كلامَ وَحدَةِ الوُجودِ
١٦٣. ولا يحُلُّ في الوَرَى كالرُّوحِ ... ولَيسَ في كُلِّ الدُنَى كالرِّيحِ
١٦٤. ولَيْسَ رُوحًا بَل ولا ذا رُوحِ ... خالِقُ رُوحِ السَّيِّدِ المَسِيحِ
١٦٥. جَلَّ عَنِ الوالِدِ والأَوْلادِ ... والزَّوْجِ والوَزِيرِ والأَنْدادِ
١٦٦. ولَيْسَ ذا لَوْنٍ ولا أَبْعادِ ... كالطُّولِ والعَرْضِ وعُمْقِ البادِي
١٦٧. ولَيْسَ في العالَمِ قُلْ أَوْ خارِجَهْ ... قَطْعًا ويَسْتَحِيلُ أَنْ يُعالِجَهْ
١٦٨. ما اتَّصَلَ اللّهُ بِنا ولا انْفَصَلْ ... عَنْ أيِّ مَخلوقٍ لَهُ عَزَّ وَجَلْ
١٦٩. ولَيْسَ في شَيْءٍ ولا عَلَيْهِ ... حِسًّا ولا مِنْهُ ولا إِلَيْهِ
١٧٠. ولَيْس ذا بَعْضٍ ولا أَجْزاءِ ... جَلَّ عَنِ الشَّهْوةِ والأَهْواءِ
١٧١. مُنَزَّهٌ عَنِ السُّكُونِ بَلْ وعَنْ ... حَرَكَةٍ وأَنْ يُقارِنَ الزَّمَنْ
١٧٢. وعَنْ تَغَيُّرٍ وما إِلَيْهِ ... مِثْلِ طُرُوءِ صِفَةٍ عَلَيْهِ
١٧٣. لأَنَّها إِنْ تَكُ مِنْ وَصْفِ الكَمالْ ... فعَدَمُ اتِّصافِهِ بِها مُحالْ
١٧٤. أَوْ تَكُ نَقْصًا كانَ هَذا أَوْضَحا ... في كَوْنِهِ اسْتِحالَةً وأَصْرَحا
١٧٥. وعَنْ نَقائِصَ وعَنْ آفاتِ ... كتَعَبٍ أَو سُقْمٍ اَوْ سُباتِ

١٧٦. كذا عَنِ الطُّعومِ والرَّوائِحِ   كَذا عَنِ الأَعْضاءِ والجَوَارِحِ
١٧٧. وعَنْ صِفاتِ الخَلْقِ مِثْلِ الجِسْمِ   أَوْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ بِالحَجْمِ
١٧٨. فَلَيْسَ رَبُّنَا بِجِسْمٍ لَطُفَا   مِثْلِ الهَوَاءِ أَوْ بِجِسْمٍ كَثُفَا
١٧٩. وعَنْ حَوادِثَ كَالانْفِعَالِ   مِثْلِ رِضَا أَوْ غَضَبِ الرِّجَالِ
١٨٠. غَضَبُهُ إِرادَةُ العِقابِ   ثُمَّ الرِّضَا إِرادَةُ الثَّوابِ
١٨١. والبُغْضُ مِنْ إِلٰهِنَا والحُبُّ   لَيْسَتْ عَلَى ظاهِرِها يا صَحْبُ
١٨٢. ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العَجَبُ   مِنهُ انْفِعالاً لِلْإِلٰهِ يُنْسَبُ
١٨٣. فنَحْوُ هَذا كُلُّهُ مُؤَوَّلُ   كَالضِّحْكِ فَالإِلٰهُ لا يَنْفَعِلُ
١٨٤. واللّهُ نُورٌ لا بِمَعْنَى الضَّوءِ   أَيْ أَنَّهُ يَهْدِي فُؤادَ المَرْءِ
١٨٥. أو قُلْ بمَعْنَى خالِقِ الأَضْواءِ   مُنَوِّرٍ لِلأَرْضِ والسَّماءِ
١٨٦. ولَيسَ بِالأُذْنِ الإِلٰهُ يَسْمَعُ   ولَيْسَ يُبْصِرُ بعَيْنٍ تَلْمَعُ
١٨٧. جَلَّ كَلامُ اللّهِ عَنْ مَخارِجِ   أَوْ شَفَةٍ أَوْ عَنْ لِسانٍ لاهِجِ
١٨٨. وعَنْ مَقاطِعَ وعَنْ حُرُوفِ   أَوْ لُغَةٍ أَوْ صَوْتٍ اَوْ تَصْرِيفِ
١٨٩. فَهْوَ كَلامٌ لَيْسَ كَالكَلامِ   مِنْ خَلْقِهِ بَلْ صِفَةُ العَلَّامِ
١٩٠. لَيْسَ لَهُ كَغَيْرِهِ ابْتِداءُ   ولا لَهُ قَطْعٌ ولا انْتِهاءُ
١٩١. فكلُّ ما لِلّهِ مِنْ صِفاتِ   قَدِيمَةٌ بِقِدَمٍ لِلذّاتِ
١٩٢. وكلُّ ما يَحْدُثُ بَعْدَ العَدَمِ   فَذَاكَ مَخْلُوقٌ لِبَارِي النَّسَمِ
١٩٣. أَوْجَدَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ لَمْ يَكُنِ   فَلا يَكُونُ صِفَةَ المُهَيْمِنِ
١٩٤. وكُلُّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ المُصْحَفِ   لا شَكَّ فِي ابْتِدائِه كَالأَلِفِ
١٩٥. فيَسْتَحِيلُ أن تَكُونَ لِلْقَدِيمْ   وَصْفًا فَدَعْ قَوْلَ المُشَبِّهِ اللَّئِيمْ

١٩٦. لَكِنَّها تُسْمَى كَلامَ الحَقِّ — إذْ لَمْ تُؤَلِّفْها عُقُولُ الخَلْقِ
١٩٧. وهْيَ عِباراتٌ لَها دَلالَهْ — عَلَى كَلامِ الذّاتِ لا مَحالَهْ
١٩٨. كما تَدُلُّ لَفْظَةُ الجَلالَهْ — عَلَى الإلٰهِ فافْهَمِ المَقالَهْ
١٩٩. وجَلَّ رَبُّ الخَلْقِ عَنْ أَنْ يَنْتَفِعْ — بِخَلْقِهِ أَوْ أَنْ يُضَرَّ فاسْتَمِعْ
٢٠٠. عَلَيْهِ لَيْسَ أَيُّ شَيْءٍ يَجِبُ — يُرِيحُ مَنْ يَشاءُ أَوْ يُعَذِّبُ
٢٠١. يُصِيبُ بِالأَمْراضِ مَنْ لا يُذنِبُ — ويَرْزُقُ التَّسْهِيلَ أَوْ يُصَعِّبُ
٢٠٢. وسائِرُ الأَعْمَالِ مِنْ خَيْرٍ وشَرْ — جَمِيعُها خَالِقُهَا رَبُّ البَشَرْ
٢٠٣. فلَيْسَ مِنْ مُؤَثِّرٍ سِواهُ — حَقِيقَةً وخالِقٍ إِلَّا هُوْ
٢٠٤. لا يُسْأَلُ الإلٰهُ عَمَّا يَفْعَلُ — وإِنَّما نَحْنُ الَّذِينَ نُسْأَلُ
٢٠٥. فَكُلُّ شَيْءٍ مِلْكُ مَنْ يُجازِي — حَقِيقَةً ومِلْكُنا مَجَازِي
٢٠٦. ولَيْسَ يَخْلُو فِعْلُهُ عَنْ حِكمَهْ — وإنْ جَهِلْنا سِرَّها مُهِمَّهْ
٢٠٧. يُثِيبُ في الأُخْرَى التَّقِيْ بفَضْلِهِ — كذا يُعاقِبُ الشَّقِيْ بِعَدْلِهِ
٢٠٨. ولَوْ أَتَى العَكْسَ ولَيْسَ يَفْعَلُ — ما كانَ ظُلْمًا مِنهُ هذا العَمَلُ
٢٠٩. فظُلْمُ مَنْ يُخالِفُ المَنَاهِي — والأَمْرَ: تَرْكُ طاعَةِ الإلٰهِ
٢١٠. وإِنَّهُ سُبْحانَهُ الإلٰهُ — فمَنْ لَهُ يَأمُرُ أَوْ يَنْهاهُ
٢١١. فَكُلُّ ما عَدَّدْتُ في ذا الفَصْلِ — نِسْبَتُهُ لِلّهِ كُفْرٌ أَصْلِي
٢١٢. لأَنَّها نَقائِصٌ يُجَلُّ — عَنْها الإلٰهُ الخالِقُ الأَجَلُّ
٢١٣. وقَدْ أَطَلْتُ القَوْلَ لَكِنْ عُذْرِي — خَوْفِي عَلَى التَّنْزِيهِ في ذا العَصْرِ
٢١٤. وإِنْ أَكُنْ كَرَّرْتُ بَعْضَ القَوْلِ — فَإِنَّما أَرَدْتُ دَفْعَ الجَهْلِ

رُؤْيَةُ أَهْلِ الجَنَّةِ للهِ

٢١٥. ورَبُّـنـا يَـراهُ بِـالـعَـيْـنَـيْـنِ ... أَهْـلُ الـجِـنـانِ دُونَ أَدْنَـى مَـيْـنِ

٢١٦. بِدُونِ وِجْهَةٍ مِنَ الوِجْهَاتِ ... ودُونَ هَـيْـئَـةٍ مِـنَ الـهَـيْـئـاتِ

٢١٧. ودُونَ لَـوْنٍ وبِـدُونِ شَـكْـلِ ... ودُونَ فَـصْـلٍ عَـنْـهُـمُ أَوْ وَصْـلِ

٢١٨. سُبْحَانَهُ جَلَّ عَنِ المَسافَهْ ... إذْ لَـيْـسَ ذا حَـجْـمٍ ولا ذا حـافَـهْ

٢١٩. لِذا يُرَى بِلا انْعِكاسِ صُورَهْ ... قـاتِـمَـةٍ فـي الـعَـيْـنِ أَوْ مُـنِـيـرَهْ

٢٢٠. يَـرَوْنَ مَـنْ مِنْ قَبْلُ لَـمْ يَـرَوْهْ ... فَــلا يَــشُــكُّــونَ بِــمـــا رَأَوْهُ

٢٢١. إذْ لَـمْ يَرَوْا قَبْلاً لَهُ مِنْ مُشْبِهِ ... بِــأَيِّ وَجْــهٍ مِــنْ وُجُــوهِ الــشَّــبَــهِ

٢٢٢. فـاعْـقِـدْ فُـؤادَكَ بِـأَنَّـهُ يُـرَى ... فـي جَـنَّـةٍ ولا تَـقِـسْ بِـمـا تَـرَى

الخَاتِمَةُ

٢٢٣. في عـامِ أَلْـفٍ ومِئِيـنَ أرْبَعَـهْ ... وسِـتَّـةٍ مِـنْ بَـعْـدِ عِـشْـرِيـنَ مَـعَـهْ

٢٢٤. مِنْ هِجْرَةِ الهادِي البَشِيرِ المُنْتَجَبْ ... وذا لِـسَـبْـعٍ قَـدْ خَـلَـوْنَ مِـنْ رَجَـبْ

٢٢٥. قَـدْ تَـمَّ كُـلُّ مـا أرَدْتُ نَـظْـمَـهُ ... طُـوبَـى لِـكُـلِّ مَـنْ يَـنـالُ فَـهْـمَـهُ

٢٢٦. أَبْياتُهُ في عَدِّ مَنْ قَدْ حَصَرَهْ ... عِــشْــرُونَ فــي عَــشَــرَةٍ وعَــشَــرَهْ

٢٢٧. وزِدْتُهُ بَيْتاً وعِشْرِينَ حَلَتْ ... فـي طَـبْـعَـةٍ ثَـانِـيَـةٍ تَـجَـمَّـلَـتْ

٢٢٨. فَصَارَ عَدًّا وَاحِدًا ومِائَتَيْنْ ... مَـعْـهَـا ثَـلاثُـونَ مُـنِـيـراتٍ أَتَـيْـنْ

٢٢٩. بـارِكْ إِلٰـهِـي وَقـعَـهُ ولَـفْـظَـهُ ... وارْحَـمْ إِلٰـهِـي مَـنْ يُـعـانـي حِـفْـظَـهُ

٢٣٠. وامْـنُـنْ عَـلَـى نـاظِـمِـهِ بِـمِـنَّـهْ ... يَـنْـجُـو بِـهـا ويَـنْـتَـهِـي فـي الـجَـنَّـهْ

٢٣١. والحَمْدُ لِلّهِ عَلَى ما أَنْعَمَا ... صَـلَّـى عَـلَـى مُـحَـمَّـدٍ وسَـلَّـمَـا

مُلْحَقٌ مُفَصَّلٌ فِي مَسْأَلَةِ الكَسْبِ والتَكْلِيفِ

مُلْحَقٌ مُفَصَّلٌ في مَسْأَلَةِ الكَسْبِ والتَكْلِيفِ

العَبْدُ يَكْسِبُ أَفْعالَهُ ولا يَخْلُقُها

تَقَدَّمَ أَنَّ المَخْلُوقَ لا يَخْلُقُ شَيْئًا، لا أَفْعالَهُ ولا غَيْرَها، فَاللهُ خالِقُ كُلِّ مَوْجُودٍ سِواهُ دُونَ اسْتِثْناءٍ، فَلا خالِقَ إلّا اللهُ تَعالَى؛ قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، ومِمّا يَخْلُقُهُ اللهُ تَعالَى في المَخْلُوقِ أَفْعالُهُ الَّتِي تُنْسَبُ وتُسْنَدُ إِلَيْهِ على أَنَّها كَسْبُهُ على الحَقِيقَةِ[1]؛ فَالفِعْلُ إِنَّما يُنْسَبُ إلى العَبْدِ على مَعْنَى الكَسْبِ، لا على مَعْنَى الخَلْقِ، وفِيما يَلِي تَفْصِيلُ ذلِكَ.

كَسْبُ العَبْدِ

الكَسْبُ هُوَ تَعَلُّقُ قُدْرَةِ (أَيِ اسْتِطاعَةِ) العَبْدِ المَخْلُوقَةِ بِالمَقْدُورِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ، أَيْ مُقارَنَتُها في الوُجُودِ لِلْفِعْلِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ، أَيْ تَزامُنُها

(١) **على الحَقِيقَةِ**: أَيْ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِنا طالَتِ الشَّجَرَةُ، واسْوَدَّ الجِلْدُ، ونَبَضَ القَلْبُ؛ فَنِسْبَةُ الفِعْلِ في هذِهِ الأَقْوالِ إلى الشَّجَرَةِ والجِلْدِ والقَلْبِ لَيْسَ على الحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كَسْبًا لَها، فاللهُ لَمْ يَخْلُقْ فِيها قُدْرَةً مُقارِنَةً لِقِيامِ الفِعْلِ بِها، كَما يَخْلُقُ فِينا قُدْرَةً مُقارِنَةً لِأَفْعالِنا الَّتِي نَكْتَسِبُها؛ وتَفْصِيلُ ذلِكَ في ما يَلِي مِنْ هذا المُلْحَقِ.

مَعَ الحَرَكَةِ الَّتِي قامَتْ بِهِ ووُجِدَتْ فِيهِ؛ ويَكُونُ ذلِكَ بِأَنْ يَخْلُقَ اللهُ تَعالَى في العَبْدِ الفِعْلَ والقُدْرَةَ عَلَيْهِ مُتَزامِنَيْنِ؛ فَاقْتِرانُ القُدْرَةِ المَخْلُوقَةِ في العَبْدِ بِالْفِعْلِ المَخْلُوقِ فِيهِ هُوَ التَّعَلُّقُ الَّذِي يُسَمَّى كَسْبًا. وأمّا ما يَخْلُقُهُ اللهُ تَعالى في العَبْدِ مِنَ الحَرَكاتِ دُونَ أَنْ يَخْلُقَ مَعَهُ فِيهِ قُدْرَةً حادِثَةً مُتَعَلِّقَةً بِهِ، كَنَبْضِ القَلْبِ، فَلا يُسَمَّى كَسْبًا لِلْعَبْدِ.

وقُدْرَةُ العَبْدِ لا يُخْلَقُ بِها شَيْءٌ، فَإِيجادُ الفِعْلِ لَيْسَ بِها بَلْ بِقُدْرَةِ اللهِ الأَزَلِيَّةِ، إلّا أنَّ العَبْدَ بِشُعُورِهِ بِهذِهِ القُدْرَةِ الحادِثَةِ يَشْعُرُ بِتَمَكُّنِهِ مِنَ الفِعْلِ وتَيَسُّرِهِ لَهُ، وبِوُجُودِها مَعَ الفِعْلِ في العَبْدِ يَصِحُّ نِسْبَةُ الفِعْلِ إِلَيْهِ على أَنَّهُ كَسْبُهُ على الحَقِيقَةِ. فَالفِعْلُ يُنْسَبُ إلى اللهِ خَلْقًا وإيجادًا، وإلى العَبْدِ كَسْبًا، أيْ يُنْسَبُ إيجادُ الفِعْلِ إلى اللهِ تَعالَى، ويُنْسَبُ اكْتِسابُهُ إلى العَبْدِ؛ فَنَقُولُ مَثَلًا: «قامَ زَيْدٌ»، أَيْ كَسَبَ حَرَكَةَ القِيامِ الَّتِي حَدَثَتْ فِيهِ، ونَقُولُ: «خَلَقَ اللهُ القِيامَ في زَيْدٍ»، أيْ أَوْجَدَ هذه الحَرَكَةَ في زَيْدٍ؛ فَنُسْنِدُ فِعْلَ القِيامِ إلى زَيْدٍ، على الحَقِيقَةِ لا المَجازِ، لِأَنَّهُ كَسَبَهُ، ونُسْنِدُ إيجادَ هذا الفِعْلِ إلى اللهِ تَعالَى، أَيْضًا على الحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ خَلَقَهُ وأَوْجَدَهُ.

وإضافَةً إلى إطلاقِ الكَسْبِ على التَّعَلُّقِ المَذْكُورِ، قَدْ يُطْلَقُ على المَكْسُوبِ نَفْسِهِ، أي الفِعْلِ المَخْلُوقِ، وهُوَ الحَرَكاتُ المُقارِنَةُ لِلْقُدْرَةِ المَخْلُوقَةِ، كِقِيامِ زَيْدٍ في هذا المِثالِ.

الكَسْبُ المُخْتارُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ

إذا اجْتَمَعَ في العَبْدِ فِعْلُهُ المَكْسُوبُ لَهُ واخْتِيارُهُ لِهذا الفِعْلِ، أيْ إذا خَلَقَ اللهُ تَعالَى فِيهِ الأَمْرَيْنِ مَعًا، كانَ هذا الفِعْلُ كَسْبًا مُخْتارًا لِلْعَبْدِ، وهُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفُهُ الشَّرْعِيُّ ويُحاسَبُ عَلَيْهِ؛ وقَدْ أَجْرَى

اللهُ العادَةَ أَنَّهُ إذا خَلَقَ سُبْحانَهُ في العَبْدِ إرادَةً (أَيِ اخْتِيارًا) لِفِعْلٍ مِمّا يُمْكِنُ في العادَةِ حُصُولُهُ مِنْهُ، خَلَقَ فِيهِ القُدْرَةَ عَلَيْهِ، وخَلَقَ فِيهِ ذلِكَ الفِعْلَ المُرادَ (أَيِ الَّذِي اخْتارَهُ)، مُتَقارِنَيْنِ في الوُجُودِ.

والخلاصَةُ أنَّ لِلْعَبْدِ إرادَةً، أيِ اخْتِيارًا يَخْلُقُهُ اللهُ فِيهِ، ويَظْهَرُ لِلْعَبْدِ أَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ بِهِ غَيْرُ مَجْبُورٍ عَلَيْهِ؛ وهذِهِ الإرادَةُ جَعَلَها اللهُ سَبَبًا عادِيًّا في إيجادِ الفِعْلِ وقُدْرَةِ العَبْدِ المُقارِنَةِ لَهُ مَعًا، واللهُ تَعالَى أَجْرَى العادَةَ بِأَنْ يُوجِدَ المُسَبَّبَ عَقِبَ ما جَعَلَهُ سَبَبًا عادِيًّا لَهُ، فَأَصْبَحَ السَّبَبُ عَلامَةً على حُصُولِ المُسَبَّبِ عَقِبَهُ في العادَةِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ لِلسَّبَبِ أَثَرٌ في خَلْقِ مُسَبَّبِهِ؛ وإنَّما يُنْسَبُ الفِعْلُ إلى العَبْدِ عَلَى أَنَّهُ كَسْبُهُ المُخْتارُ (أَيِ الَّذِي اخْتارَهُ)، إذا أَوْجَدَهُ اللهُ في العَبْدِ، وأَوْجَدَ مَعَهُ فِيهِ أَيْضًا قُدْرَةً عَلَيْهِ (أَيِ اسْتِطاعَةً على هذا الفِعْلِ)، واخْتِيارًا له (أَيْ إرادَةً لِهذا الفِعْلِ وقَصْدًا لَهُ)؛ وهذا الكَسْبُ المُخْتارُ هو الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفُهُ الشَّرْعِيُّ ويُحاسَبُ عَلَيْهِ.

كَوْنُ اللهِ خالِقًا لِأَفْعالِنا لا يُنافِي التَّكْلِيفَ والحِسابَ

ولا يُقالُ: «كَيْفَ يُحَاسِبُ اللهُ عَبْدَهُ عَلَى مَا خَلَقَهُ فِيهِ!؟»، لأنَّ اللهَ تَعالَى يَحْكُمُ ما يُرِيدُ ويَخْلُقُ ما يَشاءُ، ولا يَصِحُّ الاعْتِراضُ عَلَيْهِ، فَكُلُ شَيْءٍ مِلْكُهُ تَعالَى على الحَقِيقَةِ، ولا قانُونَ يَحْكُمُ تَصَرُّفَ المالِكِ الحَقِيقِيِّ بِمِلْكِهِ، فَلا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ فَاللهُ يَخْلُقُ فِينَا المَعَاصِيَ (أيْ فِعْلَها واخْتِيارَنا لَها) ويُحَاسِبُنَا عَلَيْهَا بعَدْلِهِ، كَمَا يَخْلُقُ فِينَا الطَّاعَاتِ (أيْ فِعْلَها واخْتِيارَنا لَها) ويُثِيبُنا عَلَيْهَا بِفَضْلِهِ، ولا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، كَمَا فَصَّلَهُ شَرْحُ البَيْتِ ٢٠٤ وما بَعْدَهُ.

كَما أنَّ العَبْدَ في أَفْعالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ يَظْهَرُ لَهُ أَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الفِعْلِ لَها والتَّرْكِ لَها، مُسْتَقِلٌّ بِها غَيْرُ مَجْبُورٍ عَلَيْها، خِلافًا لِأَفْعالِهِ الاضْطِرارِيَّةِ كَنَبْضِ القَلْبِ ورَعْشَةِ المَحْرُورِ، كَما أَنَّهُ لا يُحِسُّ بِتَقْدِيرِ اللهِ تَعالَى ولا يَعْلَمُ ما سَبَقَ بِهِ في الأَزَلِ، فَهُوَ مَأْمُورٌ بِالتَّعامُلِ مَعَ هذا الظاهِرِ؛ فَما دامَ يَظْهَرُ لَهُ اسْتِقْلالُهُ بِالفِعْلِ والتَّرْكِ واخْتِيارِ الأُمُورِ ولا يَعْرِفُ ما قَدَّرَ اللهُ عَلَيْهِ مِنْها، فَعَلَيْهِ أنْ يَخْتارَ ما أَمَرَهُ الشَّرْعُ بِهِ، ويَتْرُكَ ما نَهاهُ عَنْهُ، وإلّا اسْتَحَقَّ العِقابَ في الآخِرَةِ. فَكَما أنَّ العاقِلَ لا يَتْرُكُ التَّعامُلَ مَعَ ظاهِرِ حالِهِ في الأَكْلِ والشُّرْبِ وسائِرِ ما يُهِمُّهُ مِنْ أَمْرِ مَعِيشَتِهِ مِنْ جَلْبِ المَنافِعِ ودَفْعِ المَضارِّ، بَلْ يَتَعامَلُ في ذلِكَ مَعَ ما يَظْهَرُ لَهُ مِنْ تَمَكُّنِهِ مِنَ الفِعْلِ والتَّرْكِ والاخْتِيارِ ومِنَ اسْتِقْلالِهِ بِذلِكَ؛ فَيَأْكُلُ بِاخْتِيارِهِ إذا جاعَ، ويَشْرَبُ بِاخْتِيارِهِ إذا عَطِشَ، ويَسْعَى في تَحْصِيلِ سائِرِ الحاجاتِ، وتَجَنُّبِ سائِرِ الأَخْطارِ؛ يَفْعَلُ ذلِكَ كُلَّهُ وإنْ كانَ مُؤْمِنًا يَعْتَقِدُ في قَرارَةِ نَفْسِهِ أَنَّهُ لا يَكُونُ إلّا ما قَدَّرَهُ اللهُ تَعالَى في الأَزَلِ، وأنَّ الخالِقَ لِلْمَخْلُوقاتِ وأَفْعالِها هُوَ اللهُ تَعالَى فَقَطْ؛ **فَكَذلِكَ عَلَيْهِ أنْ يَفْعَلَ في أُمُورِ الدِّينِ**(١).

فَالَّذِي يَتْرُكُ العَمَلَ لِلآخِرَة لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أنَّ مَصِيرَهُ مُقَدَّرٌ، هُوَ

(١) فَلِلظّاهِرِ في الشَّرْعِ اعْتِبارٌ في أُمُورٍ، مِنْها هذا، ومِنْها أنَّهُ أَمَرَنا أنْ نَحْكُمَ على النّاسِ بِما يَظْهَرُ لَنا مِنْهُمْ، دُونَ الْتِفاتٍ إلى التَّنْقِيبِ عَنْ باطِنِهِمْ؛ فَفِي المَقاصِدِ الحَسَنَةِ لِلسَّخاوِيِّ (ص ٥١): «أَجْمَعُوا أَنَّ أَحْكامَ الدُّنْيا على الظّاهِرِ، وأنَّ أَمْرَ السَّرائِرِ إلى اللهِ» اهـ؛ ومِثالُهُ أنَّ الكافِرَ إذا أَظْهَرَ الإسْلامَ عَدَدْناهُ مُسْلِمًا وعامَلْناهُ مُعامَلَةَ المُسْلِمِينَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ في الباطِنِ والحَقِيقَةِ مُنافِقًا، يُبْطِنُ الكُفْرَ ويُظْهِرُ الإيمانَ.

كَمَنْ يَهْجُمُ عَلَيْهِ سَبْعٌ فَلا يَهْرُبُ ولا يُدافِعُ عَنْ نَفْسِهِ لِمُجَرَّدِ أنَّهُ يَعْتَقِدُ أنَّ مَصِيرَهُ مُقَدَّرٌ؛ فَكِلاهُما سَفِيهٌ تارِكٌ لِلْحَزْمِ والعَقْلِ مُخاطِرٌ بِنَفْسِهِ بِلا مُبَرِّرٍ، وكَما أَجْرَى اللهُ العادَةَ أنَّ حالَ الثّانِي إذا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ يَعْقُبُهُ هَلاكُهُ وعَدَمُ نَجاتِهِ مِنْ بَراثِنِ السَّبْعِ، أَجْرَى العادَةَ أنَّ حالَ الأَوَّلِ إذا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ يَعْقُبُهُ خُسْرانُهُ في الآخِرَةِ وعَدَمُ الفَوْزِ العَظِيمِ فيها، فَحالُ كُلٍّ مِنْهما عَلامَةٌ في العادَةِ على خُسْرانِهِ، فَفَوْزُهُ بما يَتَمَنّاهُ مُسْتَبْعَدٌ في العادَةِ المُسْتَحْكِمَةِ، وإنْ كانَ أَمْرًا جائِزًا في الحُكْمِ العَقْلِيِّ.

ومَعَ أنَّ كُلَّ ما يَجْرِي في الكَوْنِ هُوَ بِتَقْدِيرِ اللهِ وخَلْقِهِ، فَعَلَى العَبْدِ أنْ يَنْدَمَ إذا فَعَلَ ما فِيهِ مُخالَفَةٌ لِشَرْعِ اللهِ، ولا يَتَعَلَّلَ بِالقَدَرِ، أَيْ بِأَنَّ اللهَ قَدَّرَهُ عَلَيْهِ وخَلَقَهُ فِيهِ، لِيُسَوِّغَ لِنَفْسِهِ الإقْدامَ عَلَيْهِ، أو يَهْرُبَ مِنَ النَّدَمِ عَلَيْهِ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَعامَلَ في ذلِكَ مَعَ ما يَظْهَرُ لَهُ مِنَ اسْتِقْلالِهِ بِالاخْتِيارِ والفِعْلِ، فَيَأْسَفَ على ما بَدَرَ مِنْهُ ويَكْرَهَهُ؛ تَمامًا كَما أَنَّهُ إذا أَساءَ إِلَيْهِ إنْسانٌ فَضَرَبَهُ ظُلْمًا مَثَلًا، لا يَلْتَفِتُ غالِبًا إلى كَوْنِ ذلِكَ في الحَقِيقَةِ بِتَقْدِيرِ اللهِ تَعالَى وخَلْقِهِ، بَلْ يَقْصُرُ نَظَرَهُ في العادَةِ على ما يَظْهَرُ ويَتَبادَرُ إلى الذِّهْنِ مِنَ اسْتِقْلالِ هذا العَبْدِ المُعْتَدِي بِما صَدَرَ عَنْهُ؛ فَتَراهُ يَنْطَلِقُ مِنْ هذا الظّاهِرِ ويَغْضَبُ على هذا الضّارِبِ، ويَكْرَهُهُ، ويُوَجِّهُ اللَّوْمَ إلَيْهِ؛ مَعَ أَنَّهُ يَحْسُنُ بِهِ في هذِهِ الحالَةِ أنْ يُذَكِّرَ نَفْسَهُ بِالقَدَرِ، لِيُصَبِّرَها على البَلاءِ ويُبَرِّدَ غَيْظَها.

خَلْقُ اللهِ لِأَيِّ شَيْءٍ لا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ شَرًّا وظُلْمًا

ويَجْدُرُ التَّنْبيهُ إلى أنَّ الفِعْلَ يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ شَرًّا وظُلْمًا بِاعْتِبارِ إضافَتِهِ إلى العَبْدِ ونِسْبَتِهِ إلَيْهِ، أيْ بِالنَّظَرِ إلى أنَّهُ كَسْبٌ لَهُ، وبِالالْتِفاتِ إلى ما يَظْهَرُ مِنَ اسْتِقْلالِهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ بِهذا الاعْتِبارِ يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ مُخالِفًا أو مُوافِقاً لِشَرْعِ اللهِ تَعالَى؛ وأمّا خَلْقُ اللهِ تَعالَى لِهذا الفِعْلِ وتَقْدِيرُهُ لَهُ فَلا يَصِحُّ أنْ يُوصَفَ بِالشَّرِّ ولا بِالظُّلْمِ، لِأَنَّ الشَّرَّ والظُّلْمَ هما مُخالَفَةُ ما يَجِبُ طاعَتُهُ، والتَّصَرُّفُ بِمِلْكِ الغَيْرِ بِدُونِ إذْنِهِ؛ واللهُ تَعالى لا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ لا مَحْكُومِيَّةَ عَلَيْهِ تَعالَى، فَلا قانُونَ يَحْكُمُ تَصَرُّفاتِهِ تَعالَى، ولا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ أَنْ يَأْمُرَهُ ويَنْهاهُ، وهُوَ تَعالَى المالِكُ على الحَقِيقَةِ لِكُلِّ ما في الكَوْنِ، كَما تَقَدَّمَ؛ ولِذلِكَ يُوصَفُ اللهُ تَعالَى بِالعَدْلِ دائِمًا مَهْما خَلَقَ، ولا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ تَعالَى الظُّلْمُ مَهْما أَوْجَدَ.

الكَسْبُ غَيْرُ المُخْتارِ الَّذِي لا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ

ولِلْعَبْدِ كَسْبٌ ثانٍ لا يُحاسَبُ عَلَيْهِ، هُوَ كَسْبُهُ غَيْرُ المُخْتارِ، ومِثالُهُ نَكْشُ مَنْ يَنْكُشُ بِعُودٍ في يَدِهِ الأَرْضَ وهُوَ ذاهِلٌ عَمّا يَفْعَلُ، لِتَفَكُّرِهِ في أَمْرٍ آخَرَ؛ فَهذا النَّكْشُ فِعْلٌ خَلَقَهُ اللهُ في العَبْدِ ولَمْ يَخْلُقْ مَعَهُ فِيهِ اخْتيارًا لَهُ، فَلا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ، ولكِنَّهُ يُنْسَبُ أَيْضًا إلى العَبْدِ عَلَى أَنَّهُ كَسْبُهُ على الحَقِيقَةِ، كَالأَوَّلِ، لأَنَّه يَجْتَمِعُ مَعُه في أنَّ اللهَ تَعالَى يَخْلُقُ مَعَهُ في العَبْدِ اسْتِطاعَةً مُقارِنَةً لَهُ في الزَّمَنِ، هِيَ قُدْرَةُ العَبْدِ المَخْلُوقَةُ مَعَ الفِعْلِ والمُتَعَلِّقَةُ بِهِ، والَّتي إذا أَحَسَّ العَبْدُ بِها

يُحِسُّ بتَيَسُّرِ الفِعْلِ لَهُ وتَمَكُّنِهِ مِنْهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذاهِلًا عَنْهُ. ويَفْتَرِقُ هذا الكَسْبُ الثّانِي الَّذِي لا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ عَنْ ذلِكَ الكَسْبِ الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ مُتَعَلَّقُ التَّكْلِيفِ، بِأَنَّ الأَوَّلَ يَخْلُقُ اللهُ مَعَهُ اخْتِيارًا في العَبْدِ، والثّاني لا يَخْلُقُ اللهُ مَعَهُ اخْتِيارًا في العَبْدِ. وفِيما يَلِي شَرْحٌ يَزِيدُ مَعْنى قُدْرَةِ العَبْدِ تَوْضِيحًا.

لِقُدْرَةِ العَبْدِ مَعْنَيانِ

ولْيُعْلَمْ أنَّ القُدْرَةَ في العَبْدِ تُطْلَقُ أَيْضًا على أَمْرٍ غَيْرِ قُدْرَتِهِ الَّتِي تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيْها؛ فَلِلْعَبْدِ صِفَتانِ مُتَغايِرَتانِ، يُسَمَّى كُلٌّ مِنْهُما قُدْرَةً واسْتِطاعَةً، ولكِنَّ إحْداهُما مُتَعَلِّقَةٌ بِالفِعْلِ فَهِيَ مُقارِنَةٌ لَهُ في الزَّمَنِ، أيْ مُتَزامِنَةٌ مَعَهُ، وهِيَ الَّتِي تَقَدَّمَ أنَّ مُقارَنَتَها لَهُ في الوُجُودِ تُسَمَّى كَسْبَ العَبْدِ، والأُخْرَى لا ارْتِباطَ لَها بِالفِعْلِ وهي سابِقَةٌ لَهُ، وفِيما يَلِي شَرْحُهُما.

قُدْرَةُ العَبْدِ المُتَزامِنَةُ مَعَ الفِعْلِ

تَقَدَّمَ أنَّ اللهَ تَعالَى يَخْلُقُ في العَبْدِ مَعَ بَعْضِ أَفْعالِهِ، كَأَفْعالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ، صِفَةً مُقْتَرِنَةً مَعَ الفِعْلِ في الزَّمَنِ، تُسَمَّى قُدْرَةَ العَبْدِ واسْتِطاعَتَهُ، وهِيَ كَغَيْرِها مِنَ المَخْلُوقاتِ لا تَأْثِيرَ لَها الْبَتَّةَ على الحَقِيقَةِ في إيجادِ شَيْءٍ، أيْ خَلْقِهِ، لِأَنَّها هَيَ والعَبْدُ الَّذِي خُلِقَتْ فِيهِ مَخْلُوقانَ، لَهُما ابْتِداءٌ، والمَخْلُوقُ لا يَخْلُقُ، كَما تَقَدَّمَ؛ فالفِعْلُ المُقارِنُ لَها لَيْسَ أَثَرًا لَها، أيْ لَيْسَ مَخْلُوقًا بِها، وإنَّما يَخْلُقُهُ اللهُ تَعالَى مُقارِنًا لَها، فَيَشْعُرُ العَبْدُ بِها ما لَمْ يَكُنْ ذاهِلًا أوْ في مَعْنَى

الذّاهِلِ، ومِنْ ثَمَّ يَشْعُرُ أنَّ الفِعْلَ مُتَيَسِّرٌ لَهُ، وهذِهِ القُدْرَةُ الحادِثَةُ لا تُوجَدُ قَبْلَ الفِعْلِ بَلْ مَعَهُ، أيْ مُقارِنَةً لَهُ. وقد تَقَدَّمَ أنَهُ مَتَى اجْتَمَعَتْ هذِهِ القُدْرَةُ المَخْلُوقَةُ مَعَ الفِعْلِ في عَبْدٍ نُسِبَ الفِعْلُ إلَيْهُ حَقِيقَةً عَلَى أنَّهُ كَسْبُهُ؛ فَإذا خَلَقَ اللهُ مَعَهُما أَيْضًا اخْتِيارًا فِيهِ، صارَ هذا الفِعْلُ كَسْبًا مُخْتارًا لِلْعَبْدِ، وتَعَلَّقَ بِهِ التَّكْلِيفُ الشَّرْعِيُّ. فَمَتَى اجْتَمَعَتْ هذِهِ القُدْرَةُ المَخْلُوقَةُ مَعَ الفِعْلِ في العَبْدِ، صَحَّ نِسْبَةُ الفِعْلِ إلَيْهِ عَلَى الحَقِيقَةِ، عَلَى مَعْنَى الكَسْبِ، لا الخَلْقِ والإيجادِ. **وبِهذِهِ القُدْرَةِ المَخْلُوقَةِ يَفْتَرِقُ نَكْشُ الذاهِلِ في الأَرْضِ عَن حَرَكَةُ المُرْتَعِشِ رَغْمًا عَنْهُ**، فَالفِعْلُ الأَوَّلُ يُقارِنُهُ قُدْرَةٌ (أيِ اسْتِطاعَةٌ) حادِثَةٌ في العَبْدِ، والفِعْلُ الثّاني لا يُقارِنُهُ ذلِكَ.

ولْيُعْلَمْ أنَّ قُدْرَةَ العَبْدِ هذِهِ (الَّتِي بِها الفِعْلُ ظاهِرًا، وارْتِباطُها بِالفِعْلِ هُوَ الكَسْبُ)، مُقارِنَةٌ لِلْفِعْلِ في الوُجُودِ غَيْرُ مُتَقَدِّمَةٍ عَلَيْهِ عِنْدَنا مَعاشِرَ أَهْلِ السُّنَّةِ، لِأَنَّها غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ في وُجُودِ الفِعْلِ، بَلْ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ بِدُونِ تَأْثِيرٍ لَها فِيهِ، لِأَنَّنا مَتَى جَعَلْنا ارْتِباطَ القُدْرَةِ الحادِثَةِ بِالفِعْلِ هُوَ كَسْبَ العَبْدِ امْتَنَعَ تَقَدُّمُها على الفِعْلِ لِئَلّا يَكُونَ كاسِبًا لِلْفِعْلِ قَبْلَ حُصُولِهِ، أَيْ لِئَلّا يَكُونَ كاسِبًا لِما لَمْ يَفْعَلْهُ.

قُدْرَةُ العَبْدِ السابِقَةُ لِلْفِعْلِ

وأمّا إذا نُسِبَتِ القُدْرَةُ (أوِ الاسْتِطاعَةُ) عَلَى الفِعْلِ إلى العَبْدِ قَبْلَ وُجُودِ الفِعْلِ فِيهِ، فَمَعْناها سَلامَةُ الأَسْبابِ العادِيَّةِ وآلاتِ العَبْدِ وجوارِحِهِ الَّتي يَخْلُقُ اللهُ تَعالَى فِيها الفِعلَ، كَاليَدِ مَثَلًا، وانْتِفاءُ

المَوانِعِ الَّتي لا تَجْتَمِعُ مَعَ ذلِكَ الفِعْلِ في العادَةِ الَّتي أَجْراها اللهُ تَعالَى، كَالقُيُودِ مَثَلًا.

فَقُدْرَةُ العَبْدِ (أو اسْتِطاعَتُهُ) قَبْلَ الفِعْلِ مَعْناها سَلامَتُهُ مِمّا يُنافِي وُجُودَ الفِعْلِ فِيهِ عادَةً؛ وأمّا قُدْرَةُ العَبْدِ (أو اسْتِطاعَتُهُ) المُقْتَرِنَةُ بِالفِعْلِ فَهِيَ صِفَةٌ يُصَحِّحُ وُجُودُها نِسْبَةَ الفِعْلِ إلَيْهِ على أَنَّهُ كَسْبُهُ على الحَقِيقَةِ.

زِيادَةُ تَوْضِيحٍ لِكَسْبِ العَبْدِ المُخْتارِ الَّذِي يُحاسَبُ عَلَيْهِ

وزِيادَةً في تَوْضِيحِ الكَسْبِ المُخْتارِ نَقُولُ: إذا فَعَلَ أَحَدُنا فِعْلًا بِاخْتِيارِهِ، كَأَنْ رَفَعَ يَدَهُ، فَقَدْ خَلَقَ اللهُ تَعالَى فِيهِ أَرْبَعَةَ أُمُورٍ مُتَقارِنَةٍ في الزَّمَنِ، وهِيَ:

- «الفِعْلُ»، أيْ فِعْلُ الرَّفْعِ،
- و«الاخْتِيارُ»، أيِ اخْتِيارُ العَبْدِ لِهذا الفِعْلِ،
- و«القُدْرَةُ»، أي قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ المُقارِنَةُ لَهُ في الوُجُودِ،
- و«الشُّعُورُ»، أيْ شُعُورُهُ بِهِ وعِلْمُهُ بِهِ؛

ويُسَمَّى هذا الرَفْعُ كَسْبًا مُخْتارًا لِلْعَبْدِ، وفِعْلًا مخْتارًا لِلعَبْدِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ في الحَقِيقَةِ دَخَلٌ في خَلْقِهِ ولا تَأْثِيرٌ في إيجادِهِ. وكَسْبُ العَبْدِ المُخْتارُ، أَيْ فِعْلُهُ المَكْسُوبُ بِاخْتِيارِهِ، هُوَ مَحَلُّ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ، أَيْ مُتَعَلَّقُهُ فَعَلَيْهِ يُحاسَبُ، فَهُوَ أَمارَةٌ عَلَى الثَّوابِ أوِ العِقابِ، أَيْ سَبَبٌ شَرْعِيٌّ لِأَحَدِهِما، عَلَى حَسَبِ حُكْمِهِ المُقَرَّرِ في الشَّرْعِ.

اخْتِيارُ العَبْدِ واسْتِطاعَتُهُ ثابِتانِ بِالحِسِّ فَلا يَصِحُّ نَفْيُهُما

ويَجْدُرُ التَّنْبِيهُ إلى أَنَّهُ لا يَصِحُّ نَفْيُ وُجودِ اخْتِيارٍ لِلْعَبْدِ، لِأَنَّ اخْتِيارَنا لِبَعْضِ أَفْعالِنا أَمْرٌ مَحْسُوسٌ يَشْعُرُ بِهِ كُلٌّ مِنّا؛ كَما لا يَصِحُّ نَفْيُ وُجودِ اسْتِطاعَةٍ لِلعَبْدِ، لِأَنَّ اسْتِطاعَتَنا عَلَى بَعْضِ أَفْعالِنا أَمْرٌ مَحْسُوسٌ يَشْعُرُ بِهِ كُلٌّ مِنّا عِنْدَ مُباشَرَتِنا لِتِلْكَ الأَفْعالِ. ومَعَ أَنَّ الاخْتِيارَ والاستِطاعَةَ نَفْسَيْهِما مَخْلُوقانِ لِلهِ، لَيْسَ لِلْعَبْدِ شَيْءٌ في خَلْقِهِما، إلّا أَنَّ العَبْدَ لا يُسَمَّى مُضْطَرًّا ومَجْبُورًا، إلّا إذا خَلَقَ اللهُ تَعالَى الفِعْلَ فِيهِ ولَمْ يَخْلُقْ فِيهِ مَع الفِعْلِ اخْتِيارًا لَهُ، ولا اسْتِطاعَةً عَلَيْهِ؛ فَفِعْلُ العَبْدِ الَّذِي يَخْتارُهُ، لا يَشْعُرُ أَنَّهُ مَجْبُورٌ عَلَيْهِ، **بَلْ يَظْهَرُ لَهُ وكَأَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ بِفِعْلِهِ**، مَعَ أَنَّ الفِعْلَ واخْتِيارَهُ وقُدْرَةَ العَبْدِ عَلَيْهِ كُلَّها مَخْلُوقةٌ للهِ، فَالظاهِرُ البارِزُ شَيْءٌ والحَقِيقَةُ الباطِنَةُ شَيْءٌ آخَرُ(١). فَالمُضْطَرُّ المَجْبُورُ عَلَى فِعْلٍ ما، كالمُرْتَعِشِ بِغَيْرِ إرادَتِهِ، وإنْ شَعَرَ بِفِعْلِهِ الاضْطِرارِيِّ، كَرَعْشَتِهِ، لا يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ قُدْرَةً عَلَى فِعْلِهِ ولا تَرْكِهِ، ولا اخْتِيارًا لَهُ، ولَيْسَ الأَمْرُ كَذلِكَ فِيما يَفْعَلُهُ المَرْءُ بِاخْتِيارِهِ، فَالفَرْقُ ظاهِرٌ واضِحٌ لا يُنْكِرُهُ إلّا مُكابِرٌ. فَوُجُودُ الفَرْقِ الواضِحِ الظّاهِرِ لِكُلِّ عاقِلٍ بَيْنَ حَرَكاتِهِ الاخْتِيارِيَّةِ وحَرَكاتِهِ الاضْطِرارِيَّةِ كافٍ لِإِثْباتِ صِحَّةِ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ ونَفْيِ الجَبْرِ المُطْلَقِ.

---

(١) كَثِيرًا ما يَخْتَلِفُ المَظْهَرُ عَنِ المَخْبَرِ، والظّاهِرُ عَنِ الباطِنِ؛ قالَ تَعالَى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]، وقالَ تَعالَى: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩].

الأَنْواعُ الخَمْسَةُ مِنَ الأَفْعالِ الَّتِي تُوجَدُ في المَخْلُوقِ

فَيما يَلِي تَعْدادٌ لِأَنْواعٍ خَمْسَةٍ مِنَ الأَفْعالِ المَخْلُوقَةِ في العَبْدِ، قُسِّمَتْ باعْتِبارِ ما يُصاحِبُها، أيْ ما يَخْلُقُهُ اللهُ مَعَها في العَبْدِ من «القُدْرَةِ» و«الاخْتِيارِ» و«الشُّعُورِ»:

(١) **اجْتِماعُ «الفِعْلِ» و«القُدْرَةِ» و«الشُّعُورِ» و«الاخْتِيارِ»**: فَقَدْ يَخْلُقُ اللهُ سُبْحانَهُ في العَبْدِ بالتَّزامُنِ مَعَ الفِعْلِ قُدْرَةً عَلَيْهِ، وعِلْمًا بِهِ (أَيْ شُعُورًا بِالفِعْلِ)، وإرادَةً لَهُ (أيِ اخْتِيارًا وقَصْدًا لِما خَلَقَ فِيهِ مِنَ الفِعْلِ)، أيْ يَخْلُقُ فِيهِ («الفِعْلَ» و«القُدْرَةَ» و«الشُّعُورَ» و«الاخْتِيارَ»)، كَما هُوَ الحالُ في رَفْعِ العَبْدِ يَدَهُ بِاخْتِيارِهِ؛

(٢) **اجْتِماعُ «الفِعْلِ» و«القُدْرَةِ» و«الشُّعُورِ»**: وقَدْ يَخْلُقُ اللهُ في العَبْدِ بِالتَّزامُنِ مَعَ الفِعْلِ قُدْرَةً عَلَيْهِ، وعِلْمًا بِهِ، دُونَ أنْ يَخْلُقَ فِيهِ اخْتِيارًا لَهُ، أيْ يَخْلُقُ فِيهِ («الفِعْلَ» و«القُدْرَةَ» و«الشُّعُورَ») فَقَطْ، وذلِكَ كَحالَةِ سَبْقِ اللِّسانِ، كَمَنْ يُرِيدُ أنْ يَقُولَ شَيْئًا فَيُحَرِّكُ لِسانَهُ بِغَيْرِ ما أَرادَ قَوْلَهُ؛

(٣) **اجْتِماعُ «الفِعْلِ» و«القُدْرَةِ»**: وقَدْ يَخْلُقُ اللهُ فِيهِ الفِعْلَ، والقُدْرَةَ عَلَيْهِ، ولا يَخْلُقُ فِيهِ مَعَهُما عِلْمًا ولا اخْتِيارًا لَهُ، أيْ يَخْلُقُ فِيهِ («الفِعْلَ» و«القُدْرَةَ») فَقَطْ، كَما في حالِ المُتَفَكِّرِ النّاكِشِ في الأَرْضِ بِعُودٍ، وهو ذاهِلٌ عَنْ ذلِكَ النَّكْشِ لِتَفَكُّرِهِ في شَيْءٍ آخَرَ، وكَمَشْيِ النّائِمِ؛

(٤) **اجْتِماعُ «الفِعْلِ» و«الشُّعُورِ»**: وقَدْ يَخْلُقُ اللهُ الفِعْلَ في العَبْدِ ويَخْلُقُ

فِيهِ مَعَهُ عِلْمًا بِهِ، دُونَ أَنْ يَخْلُقَ فِيهِ قُدْرَةً عَلَيْهِ ولا اخْتِيارًا لَهُ، أي يَخْلُقُ فِيهِ («الفِعْلَ» و«الشُّعُورَ») فَقَطْ، كَحَرَكَةِ المُرْتَعِشِ الاضْطِرارِيَّةِ الَّتِي يَشْعُرُ بِها ولا يَشْعُرُ بِتَيَسُّرِ فِعْلِها ولا إمْكانِ دَفْعِها، وكَسُقُوطِهِ غَيْرِ المُتَعَمَّدِ مِنْ عَلٍ؛

(٥) **انْفِرادُ «الفِعْلِ»**: وقَدْ يَخْلُقُ اللهُ في العَبْدِ فِعْلًا، دُونَ أنْ يَخْلُقَ فِيهِ مَعَهُ قُدْرَةً عَلَيْهِ ولا اخْتِيارًا لَهُ ولا عِلْمًا بِهِ، أيْ يَخْلُقُ فِيهِ («الفِعْلَ») فَقَطْ، كَرَعْشَةِ فاقِدِ الوَعْيِ، أو سُقُوطِهِ.

فَالحالَةُ الأُولَى هِيَ كَسْبُ العَبْدِ المُخْتارُ الَّذِي يُحاسَبُ عَلَيْهِ، والحالاتُ الباقِيَةُ (أي من ٢ إلى ٥) لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْمُحاسَبَةِ، لأنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْها كَذلِكَ، واللهُ تَعالَى يَفْعَلُ ما يَشاءُ، ويَحْكُمُ ما يُرِيدُ، فَيَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ مُلْزَمًا بِشَيْءٍ، أوْ مَدْفُوعًا إلَيْهِ، أَوْ مَمْنُوعًا عَنْهُ، ويَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ ظالِمًا مَهْما فَعَلَ، لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِما يَمْلِكُهُ عَلَى الحَقِيقَةِ، أمّا غَيْرُهُ تَعالَى فَمِلْكُهُ مَجازِيٌّ، أيْ يُسَمَّى مِلْكَهُ تَوَسُّعًا في الكَلامِ مَعَ أَنَّهُ لا يَمْلِكُهُ على الحَقِيقَةِ، لأَنَّ كُلَّ ما سِوَى اللهِ مَخْلُوقٌ، والمَخْلُوقاتُ كُلُّها مِلْكٌ لِلهِ عَلَى الحَقِيقَةِ، كَما تَقَدَّمَ في النَّظْمِ.

تَحْذِيرٌ مُهِمٌّ جِدًّا

يُوجَدُ في بَعْضِ الكُتُبِ كَلامٌ مَرْدُودٌ، في ما يُسَمَّى مَسْأَلَةَ العَزْمِ المُصَمِّمِ، هُوَ في الحَقِيقَةِ كُفْرٌ مُبِينٌ بِاللهِ العَظِيمِ، وهُوَ مِنْ بَقايا أَفْكارِ الفِرْقَةِ البائِدَةِ الخَبِيثَةِ المَعْرُوفَةِ بِالمعْتَزِلَةِ؛ والعَزْمُ المُصَمِّمُ هو عِبارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ إرادَةِ العَبْدِ بِالفِعْلِ، أيِ اخْتِيارُ الفِعْلِ وتَوْجِيهُ القَصْدِ إلَيْهِ المَقْرُونُ

بِالفِعْلِ؛ فَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أنَّ تَوْجِيهَ العَبْدِ قَصْدَهُ إلى الفِعْلِ هُوَ الأَمْرُ الوَحِيدُ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهِ العَبْدُ عَنْ رَبِّهِ، أو يَشْتَرِكُ فِيهِ مَعَ رَبِّهِ، والعِياذُ بِاللهِ مِنَ الكُفْرِ، يُرِيدُ بِذلِكَ أنَّ العَبْدَ يَخْلُقُهُ ويُوجِدُهُ في نَفْسِهِ، ولَيْسَ اللهُ تَعالَى مَنْ يَخْلُقُهُ ويُوجِدُهُ فِيهِ، أو أنَّ قُدْرَةَ العَبْدِ تُشارِكُ فِيهِ قُدْرَةَ اللهِ الأَزَلِيَّةَ، وكُلٌّ مِنَ الأَمْرَيْنِ ـ كَما لا يَخْفَى ـ مُعارِضٌ لِنُصُوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ والإجْماعِ والعَقْلِ، مُناقِضٌ لِأَصْلٍ أَصِيلٍ مِنْ أُصُولِ عَقِيدَةِ الإسْلامِ، الَّتِي عَلَيْها جَمِيعُ الأَنْبِياءِ والمُرْسَلِينَ، والمَلائِكَةِ والصّالِحِينَ، في كُلِّ الأَزْمانِ، وهُوَ أنَّ اللهَ تَعالَى خالِقُ كُلِّ ما سِواهُ دُونَ اسْتِثْناءٍ، لا يُشارِكُهُ غَيْرُهُ في خَلْقِ جِسْمٍ أو حَرَكَةٍ أو غَيْرِ ذلِكَ، فَمَنْ خالَفَ هذا الأَصْلَ كَهؤُلاءِ المُؤَلِّفِينَ المُشارِ إلَيْهِمْ، فَقَدِ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ **فَاحْذَرْ أَخِي القارِئَ مِنْ ذلِكَ أَشَدَّ الحَذَرِ.**

والَّذِي وَرَّطَ هؤُلاءِ المَفْتُونِينَ في مِثْلِ هذا الكُفْرِ الشَّنِيعِ أَنَّهُمْ حَسِبُوا أنَّ نِسْبَةَ خَلْقِ عَزْمِ العَبْدِ المُصَمِّمِ إلى اللهِ تَعالَى تَنْفِي عَنِ العَبْدِ التَّكالِيفَ الشَّرْعِيَّةَ، وتَجْعَلُهُ مُضْطَرًّا مَجْبُورًا كَالرِّيشَةِ في مَهَبِّ الرِّيحِ، وقَدْ تَقَدَّمَ في هذا المُلْحَقِ ما يُظْهِرُ أنَّ الأَمْرَ لَيْسَ كما حَسِبُوا بِوَهْمِهِمْ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ أنَّ لِلْعَبْدِ كَسْبًا مُخْتارًا وأَفْعالًا اضْطِرارِيَّةً، وفَرْقٌ بَيْنَ ما يَكْسِبُهُ بِاخْتِيارِهِ وما يَفْعَلُهُ بِاضْطِرارِهِ، كَما يَعْرِفُ كُلٌّ مِنّا مِنْ نَفْسِهِ، ولَيْسَ لِلْعَبْدِ تَأْثِيرٌ في خَلْقِ شَيْءٍ مِنَ ذلِكَ، كما يَدُلُّ عَلَيْهِ القُرْآنُ والحَدِيثُ والإجْماعُ والعَقْلُ، لكِنَّ العَبْدَ يُحاسَبُ على أَفْعالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ،ولا يُحاسَبُ عَلَى أَفْعالِهِ الاضْرارِيَّةِ؛ واللهُ تَعالَى يَفْعَلُ ما يُرِيدُ ويَجْعَلُ ما يَشاءُ، **ولا ظُلْمَ مِنْهُ مَهْما فَعَلَ، ولا إساءَةَ مِنْهُ مَهْما**

جَعَلَ، ولا اعْتِراضَ عَلَيْهِ عَزَّ وجَلَّ؛ لِأَنَّهُ تَعالَى الخالِقُ، ولا قانُونَ يَحْكُمُ تَصَرُّفاتِ الخالِقِ سُبْحانَهُ، ولا مالِكَ على الحَقِيقَةِ لِكُلِّ شَيْءٍ إلّا الخالِقُ سُبْحانَهُ، فَهُوَ يَتَصَرَّفُ بِما يَمْلِكُهُ على الحَقِيقَةِ، ومَنْ تَصَرَّفَ بِمِلْكِهِ الحَقِيقِيِّ فَما ظَلَمَ ولا أَساءَ، ومَنْ لا مَحْكُومِيَّةَ عَلَيْهِ فَلا يَصِحُّ الاعْتِراضُ عَلَيْهِ.

ما يَكْفِي العامِيَّ مَعْرِفَتُهُ والتَّصْدِيقُ بِهِ مِمّا تَقَدَّمَ

والحاصِلُ مِنَ التَّفْصِيلِ الَّذِي قَدَّمْتُهُ في هذا المُلْحَقِ:

- أنَّ اللهَ سُبْحانَهُ وتَعالَى انْفَرَدَ بِالخَلْقِ والتَّقْدِيرِ، أمّا العَبْدُ فَلا يَخْلُقُ شَيْئًا، وإنَّما أَعْمالُهُ جَمِيعُها مِنْ خَلْقِ اللهِ تَعالَى؛
- وأنَّ اللهَ تَعالَى يَخْلُقُ في العَبْدِ أَعْمالًا اضْطِرارِيَّةً كَرَعْشَةِ المَحْرُورِ وسُقُوطِ السّاقِطِ، وأَعْمالًا اخْتِيارِيَّةً كَرَفْعِهِ يَدَهُ عَمْدًا ومَشْيِهِ بِإرادَتِهِ؛ والفَرْقَ بَيْنَ الاضْطِرارِيِّ والاخْتِيارِيِّ مِنْ أَعْمالِ العَبْدِ، يَعْرِفُهُ كُلُّ عاقِلٍ ويُحِسُّ بِهِ، فَوُجُودُ اخْتِيارٍ لِلْعَبْدِ في بَعْضِ أَعْمالِهِ أَمْرٌ مَحْسُوسٌ لا يَصِحُّ إنْكارُهُ؛
- وأنَّ أَعْمالَ العَبْدِ الاخْتِيارِيَّةُ تُسَمَّى كَسْبًا مُخْتارًا لَهُ، يَظْهَرُ لَهُ أَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ بِهِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ في باطِنِ الأَمْرِ يَسْتَقِلُّ بِشَيْءٍ بَتاتًا؛ فَاخْتِيارُ العَبْدِ لِبَعْضِ أَفْعالِهِ أَمْرٌ مَحْسُوسٌ مَوْجُودٌ، واسْتِقْلالُهُ بِأَفْعالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ أَمْرٌ ظاهِرِيٌّ مَوْهُومٌ.
- ومَتَى خَلَقَ اللهُ في عَبْدِهِ فِعْلًا وخَلَقَ فِيهِ مَعَهُ اخْتِيارًا لِهذا الفِعْلِ، صَحَّ نِسْبَةُ هذا الفِعْلِ حَقِيقَةً إلَى العَبْدِ على أنَّهُ كَسْبُهُ المُخْتارُ،

وهو الَّذي يَظْهَرُ لَهُ اسْتِقْلالُهُ بِهِ؛ وبِناءً على هذا الكَسْبِ (الَّذي يُحِسُّ العَبْدُ بِاخْتِيارِهِ لَهُ ويَظْهَرُ لَهُ اسْتِقلالُهُ بِهِ) يَصِحُّ تَكْلِيفُ العَبْدِ شَرْعًا، وعَلَيْهِ رُتِّبَ الثَّوابُ والعِقابُ.

- ولا اعْتِراضَ على اللهِ في شَيْءٍ مِنْ ذلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ ما في العالَمِ خَلْقُهُ ومِلْكُهُ، ولا مَحْكُومِيَّةَ على الخالِقِ في تَصَرُّفِهِ بِخَلْقِهِ، ولا قَيْدَ على حُكْمِهِ تَعالَى فِيما يَمْلِكُ؛

- ولا مَطْعَنَ في التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّ العَبْدَ لا يُحِسُّ بِالقَدَرِ، ولا يَعْلَمُ ما قُدِّرَ عَلَيْهِ فِعْلُهُ قَبْلَ حُصُولِهِ، ولِأَنَّ وُجُودَ أَفْعالٍ اخْتِيارِيَّةٍ لِلْعَبْدِ أَمْرٌ ثابِتٌ مُتَحَقِّقٌ، وظاهِرُ أَمْرِهِ الاسْتِقْلالُ بِأَفْعالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ؛ فَهُوَ مَأْمُورٌ شَرْعًا أنْ يَلْتَفِتَ في اتِّباعِ الشَّرْعِ إلى ما يَظْهَرُ لَهُ مِنَ اسْتِقلالِهِ بِأَفْعالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ، ويَتَصَرَّفَ بِأَداءِ الواجِباتِ واجْتِنابِ المُحَرَّماتِ انْطلاقًا مِنْ هذا الظّاهِرِ.

بِفَضْلِ اللهِ الكَرِيمِ الوَهّابِ تَمَّ كِتَابُ

نَبْتُ الحَبِّ في حَلِّ أَلْفاظِ رَفْعِ التَّبِّ في مَعْرِفَةِ الرَّبِّ

تَأْلِيفًا وضَبْطًا بِالشَّكْلِ وتَصْحِيحًا

وذلِكَ يَوْمَ الخَمِيسِ في التاسِعَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ ذِي الحِجَّةِ

عامَ سِتَّةٍ وعِشْرِينَ وأَرْبَعِمِائَةٍ وأَلْفٍ مِنْ الهِجْرَةِ المُشَرَّفَةِ

عَلَى صَاحِبِهَا وآلِهِ وصَحْبِهِ أَزْكَى الصَّلاةِ والتَّسْلِيمِ

وللهِ الحَمْدُ والشُّكْرُ والمِنَّةُ أَوْلاً وآخِرًا

هذا الكتاب

- هذا الكِتابُ شَرْحٌ لِمَنْظُومَةِ "رَفْعِ الشَّبِّ في مَعْرِفَةِ الرَّبِّ" وهِيَ قَصِيدَةٌ تَعْلِيمِيَّةٌ في ضَرُورِيَّاتِ مَعْرِفَةِ اللهِ حَسَبَ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.
- فِيهِ أَهَمُّ ما يَجِبُ شَرْعًا مَعْرِفَتُهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ومُسْلِمَةٍ.
- فِيهِ تَحْذِيرٌ بَلِيغٌ مِنْ أَخْطَرِ أَهْلِ الأَهْواءِ والبِدَعِ الاعْتِقادِيَّةِ في هذا العَصْرِ.
- فِيهِ عَشَراتُ الفَوائِدِ العَقَدِيَّةِ مِمَّا يَصْعُبُ العُثُورُ عَلَيْهِ في كِتابٍ واحِدٍ.
- فِيهِ تَعْرِيفٌ بِنَيِّفٍ وخَمْسِينَ مِنَ الأَشاعِرَةِ مِنْ أَعْلامِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.
- في أَوَّلِهِ أَرْبَعُ مُقَدِّماتٍ تَمْهِيدِيَّةٍ نَفِيسَةٍ.
- في آخِرِهِ خُلاصَةٌ نَثْرِيَّةٌ وفَوائِدُ أُخْرَى بالِغَةُ الأَهَمِّيَّةِ.
- طُبِعَ فِيهِ مَتْنُ القَصِيدَةِ في أَعْلَى الصَّفْحَةِ والشَّرْحُ في أَسْفَلِها.
- طُبِعَ في آخِرِهِ مَتْنُ القَصِيدَةِ مَرَّةً ثانِيَةً عَلَى حِدَةٍ.
- ضَبَطَهُ المُؤَلِّفُ مَتْنًا وشَرْحًا بِالشَّكْلِ حَرْفًا حَرْفًا.